

شروح  
الشمسية  
بمجموعة حاشي وتعليقات



القطب الرازي الشريف الجرجاني العلامة السيل الكوفي  
العلامة الرسوفي جمال الدين لوطي  
الشريفي شيخ أبي اسع الاظهر

مطبعة دار الكتب  
بدمشق

# الشيعة في الشيعة

## مجموعة حواشٍ وتعليقات

### الجزء الثاني

جلال الدين الحفص

الحامد الحفص

الشيخ الفريسي

الشيخ الفريسي

الشيخ الفريسي

الشيخ الفريسي

نظمت مواد هذا الكتاب كالآتي : بدأنا في  
صلب الصفحة بشرح القطب الرازي للرسالة  
الشمسية في المتعلق تأليف نجم الدين عمر بن  
علي الفزوي المعروف بالكاتب ثم بحاشية  
الشريف الجرجاني ثم بحاشية السيالكوتي  
وبدأنا في الهامش بحاشية السوفي ثم بترتيب  
الشيخ عبد الرحمن الشيريني شيخ الجامع  
الأزهر على حاشية السيالكوتي ثم ألحقنا  
حاشية جلال الدين الدواني ومن الشمسية  
بآخر الكتاب .

حقوق الطبع محفوظة

شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net

رابط يدیل < nktba.net

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قال ﴾ ﴿ المقالة الثانية في القضايا وأحكامها وفيها مقدمة وثلاثة فصول ﴾

( أما المقدمة ففي تعريف القضية وأقسامها الأولية • القضية قول يصح أن يقال لقائه أنه صادق فيه أو كاذب • وهي حيلة أن أغلقت بطلانها إلى مفردين كقولك زيد ظالم زيد ليس بالظالم وشرطية أن لم تنحل ( أنقول ) لما فرغ من مباحث القول الشارح شرع في بيان مباحث الحجة ولما توقف مرقها على معرفة القضايا وأحكامها وضع المقالة الثانية لبيان ذلك ورثها على مقدمة وثلاثة فصول

﴿ مبحث التصديقات ﴾ ( قوله ولما توقف مرقها على معرفة القضايا ) أقول كما أن للقول الشارح

﴿ قال ﴾ ( المصنف المقالة الثانية في القضايا وأحكامها ) أي في تعريف القضايا وأقسامها وفي بيان أحكامها أي أحوالها من العكس والنقيض وعكس النقيض والتلازم وزاد لفظ في القضايا في العنوان إشارة إلى أن المقدمة أيضاً من مقاصد المقالة الثانية فأقبل أنه لا يحسن التباين بين القضايا وأحكامها لأن معنى قوله في القضايا أنها موضوعات حقيقية لهذه المباحث ولا يصح ذلك المعنى في قوله وأحكامها إذ أحوال القضايا ليست موضوعات حقيقية في شيء من المباحث فالقصد أما ما صدق عليها الأحوال وهو بعض القضايا فيلزم مقابلة الخاص بالعام وأما نفسها فالقصد أنها موضوعات ذكرية فيلزم أن لا يكون قوله وأحكامها على نهج قوله في القضايا وما أجيب عنه من أن المقصود في كلا الموضعين أنها موضوعات ذكرية ليس بشيء من شأنها فقه التدبر على أنه لا معنى لكون القضايا موضوعات ذكرية إذ الموضوع المذكري ليس إلا الوصف النواتي وهو مفهوم تصوري ﴿ قال ﴾ ( لما فرغ من مباحث القول الشارح الخ ) قد جرت عادة الشارحين إيراد هذه القضية الاخائية بعد الفراغ عن مبحث والشروع في آخر تنشيطا للتعلم وتجييدا لطلبه بها سيأتي حيث حصل قدرا متدأ من العلم ونبيه على أنه إذا وقع مثله بما تقدم فيها تأخر فهو بطريق الاستطراد ومعنى قوله شرع حان أن يشرع فيه كما صرح به في أول فصل الترضات قلبي لما فرغ المصنف من المباحث المختصة بالقول الشارح وهي المباحث المذكورة في الفصل الرابع حان أن يشرع في المباحث المختصة بالحجة • ولما توقف تلك المباحث على مباحث القضايا وضع المقالة الثانية لبيان ذلك أي قسمها عليها فحطت القائمة هو وصف المقالة بالثانية وأما جعلها مقالة على حدة فلتعقب بين المبادي والمقاصد على ما هو الأصل فلا يحتاج إلى نكتة إنما يحتاج إليها جميعها في مقالة واحدة كما في القول الشارح وقوله ورثها مطوف على الجلة الشرطية لعل الجزاء أو استتافية فليك بسلوك الطريق المستقيم وترك الالتفات إلى التكلفات والصفات التي عرشت لبعض الناظرين ﴿ أفن يثنى مكا على وجهه أهدى أمن يثنى سوا على صراط مستقيم ﴾ وما قيل أراد بقوله المباحث المتعلقة بها فدخل مباحث القضايا وكنا في قوله مباحث القول الشارح لتوافق فتقوله شرع على حقيقة ولا يحتاج إلى التأويل لبراد أن يشرع أو حان أن يشرع فعلم صرفا لفظ عن التبادر يأتيه قوله ولما توقف مرقها على معرفة القضايا وأحكامها ( قوله كما أن للقول الخ ) يريد بيان جهة التوقف التي أجلها الشارح وحاصله أنه توقف بعض المسائل على البعض لكونها مبادي له والمقصود من التشبيه توضيحه

﴿ مباحث الحجة ﴾

( قوله شرع في بيان مباحث الخ ) أي أن يشرع في بيان مباحث الخ أي قرب ذلك لأنه لم يشرع بالفعل لأن مباحث الحجة القياس وهو المقصود بالثبات ولم يشرع فيه بل سيأتي أن قلت إذا كان القياس هو المقصود بالثبات فهذا قال المقالة الثانية في الحجة • وحاصل الجواب هو ما أشار له الشارح بقوله ولما الخ ( قوله على معرفة القضايا وأحكامها ) أي أحكام القضايا من التناقض والعكس ( قوله لبيان ذلك ) أي القضايا وأحكامها ( قوله ورثها الخ ) متأنف وليس مطوقا على وضع إذ لا يصح أن يكون جوابا للشرط وهو لا ويصح أن يكون عطفًا على الجلة بتمامها أعنى الجلة الشرطية وهو من ترتيب الجمل على الفصل لأن المقدمة والثلاث فصول هي نفس المقالة الثانية

أما المقدمة ففي تعريف القضية وأقسامها الأولية أي الحاصلة بحسب القسمة الأولية فإن القضية تنقسم  
أولاً إلى الحلية والشرطية ثم الحلية تنقسم إلى ضرورة واللا ضرورة مثلاً والشرطية إلى لزومية وإضافية

مبادي يتوقف عليها ويجب تقديمها عليه وهي مباحث الكليات الخمس لترك المرف منها كذلك للحجة  
مبادي تتركب منها ويتوقف مرفها على معرفة تلك المبادي وهي مباحث القضايا فذلك قدمها (قوله)  
أما المقدمة ففي تعريف القضية وأقسامها الأولية ( أقول أما التعريف فلا بد من تقديمه وأما

( قوله أما المقدمة ففي

تعريف القضية الخ ) إنما

بدا بالمقدمة لأن أقسام

القضية نوع من تصورها

وحينئذ قوله وأقسامها

الأولية معطوف على القضية

ولك انت تطفه على

التعريف وجعل المقدمة

في الاقسام الأولية لان بها

تتضح القضية ( قوله فان

القضية تنقسم الخ ) هذا

تعليل وهو لا يكون الا

للاحكام والأولية وقع صفة

للاقسام والمركب التقيدي

لا يعلل وأجيب بأنه تعليل

لحذف أي وأما قدنا

الاحكام بالأولية لكذا

بما علم سابقاً من توقف مباحث القول الشارح على مباحث الكليات والمقصود بالقول الشارح مباحث  
لأن المقصود بيان جهة توقف المباحث على المباحث وأيضاً قال قدس سره وهي مباحث الكليات الخمس  
وإن مباحثها مبادي مباحثه لا لذاته وإنما للمبادي لذاته نفس الكليات الخمس ( قوله لترك المرف منها )  
أي من الكليات الخمس ولو باعتبار البعض فتعليل لكون مباحثها مبادي مباحثه يعني أن المرف مركب من  
الكليات الخمس فلا بد في معرفته من حيث أنه موصل من مرفها من حيث يتوقف عليها الاتصال فيكون  
مباحثها مبادي مباحثه ( قوله كذلك للحجة ) أي لمباحث الحجة مبادي تتركب منها أي من موضوعاتها على  
حذف المضاف بقرينة قوله وهي مباحث القضايا لقوله كذلك إعادة لقوله كما أن للقول الشارح مبادي تتخلل  
الفاصلة الكثيرة وكان انظر تركه الناظر ونفى اعتبروا نفس نقول الشارح والحجة وجعلوا مباديها  
نفس الكليات والقضايا فاشكل عليهم أمر الحل في قوله وهي مباحث الكليات الخمس وفي قوله وهي مباحث  
القضايا فتكلفوا بما لا رضى بسماه الأذان الكريمة وغاية جهدهم تصحيح العبارة ولعمرو ما حول أنه  
على ذلك التقدير لم يزد لفظ المباحث ولم يقل وهي الكليات وهي القضايا لأن المقصود بيان جهة تقديم  
المباحث على المباحث ( قال أما المقدمة الخ ) أما تعريف القضية وتعريف أقسامها الأولية فلا بد من تقديمه  
على المباحث الآتية في الفصول الثلاثة لأن البحث عنها موقوف على مرفها وأما تنقسم القضية إلى تلك الأقسام  
فما لا حاجة إليه في تلك المباحث فكانه أوردته تكميلاً لتعريفات القضية وتلك الأقسام إذ بالتقسيم  
ينكشف المقسم زيادة انكشاف من حيث ابضاحه وينكشف من حيث التحقق أيضاً ويتبين الأقسام  
الأولية بحيث لا يتصور غيرها وكان التقسيم من تمة التعريفات للمقسم والأقسام قول المصنف وأقسامها  
عطف على القضية والتعريفات كلها مقصودة في المقدمة \* فما قيل إن التقسيم إذا كان من تمة  
التعريف لم يستحسن ذكره في العنوان \* وما قيل إن التقسيم إذا كان لتعيين تلك الأقسام فأنسب  
أن يجعل وجهاً لتقديمه إلى الجمله من تمة التعريف وهم مبنى على أن مقصوده قدس سره بقوله وأما التعريف  
تعريف القضية فقط وإن قول المصنف وأقسامها عطف على تعريف القضية ومما هو تهيئها إلى أقسامها  
( قال فان القضية الخ ) تعليل مقدمة مطوية مستفادة مما سبق أي إنما قيد الأقسام بالأولية لأن  
للقضية أقساماً تنويعاً والفرض من وضع المقدمة ذكر الأقسام الأولية وهذا على تقدير أن يكون  
قوله والفرض بالواو كما في بعض النسخ وأما على تقدير كونه بإلقاء كما في أكثرها فهي جزء شرط  
محذوف أي إذا قرر أن لها أقساماً ثانوية أيضاً فالفرض من وضع المقدمة ذكر الأقسام الأولية  
فهذا قيد العنوان بها والناظر ونفى تكلفوا في تصحيح التعليل بما لا رضى به الطبع السليم ( قال ثم  
الحلية إلى الضرورية الخ ) والموجبة والسالبة والمحصورات وغيرها وإن كانت من الأقسام الأولية  
ظاهراً لكن لاختلاف الإيجاب والسلب والكلية والجزئية في الحلية والشرطية كانت في الحقيقة

( قوله هي أقسام القضية )  
 لأن أقسام القسم قسم ( قوله  
 بل أقساما ثانية ) أراد  
 بالثانية ماعدا الأولية  
 ليشمل جميع الأقسام ( قوله  
 فالغرض من وضع الخ )  
 فيه نظر لانه قد قسم ان  
 الغرض منها التعريف  
 وغيره وأجيب بأن الحصر  
 اضافي أي بالنسبة لثانوية  
 ( قوله بالقضية قول الخ )  
 حاصله أن القضية تطلق  
 على زيد قائم وعلى هذا  
 المستحضر على طريق  
 الحقيقة أو انه حقيقة في  
 الثاني مجاز في الاول لأن  
 المقصود بلفظ الماني ووصف  
 اللفظ بقضية من وصف  
 المدلول بهما لا وغير يصح  
 اشارة الى انه لا يشترط  
 القول بالصدق وأخرج  
 بذلك قول المجنون زيد قائم  
 فانه لا يصح ان يقال لقائله  
 ذلك فليس قضية ( قوله  
 أو المفهوم العقلي ) أي  
 المدرك بالعقل ( قوله فصل  
 يخرج الخ ) فيه ان فصل  
 الشيء لا بد ان يكون مفردا  
 ومحمولا أو يصح محله وهذا  
 ليس كذلك لا غير مفرد  
 الا ان يقال هذا بمنزلة  
 الفصل لا فصل حقيقة

فأقسام الحلية والشرطية هي أقسام القضية الا أنها ليست بأقسام أولية لما بل أقسام ثانية أي انما  
 تنقسم القضية اليها ثانيا بواسطة ان الحلية والشرطية ينضمان اليها فالغرض من وضع المقدمة ذكر  
 الأقسام الأولية أي أقسام القضية بالذات لا أقسام أقسامها فالقضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق  
 فيه أو كاذب فاقول وهو اللفظ المركب في القضية المفعولة أو المفهوم العقلي المركب في القضية  
 المفعولة جنس يشمل الاقوال الثامة والناقصة وقوله يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه أو كاذب  
 فصل يخرج الاقوال الناقصة والانشآت كلها من الامر والشيء والاستفهام وغيرها وهي اما حلية  
 التقسيم الى الأقسام الأولية فكأنه من تحتها اذ ذلك التقسيم ينكشف الشيء زيادة انكشاف ويتعين  
 به أقسامه الأولية التي يراد بيان أحوالها ( قوله في القضية المفعولة ) أقول يعني ان القضية تطلق  
 تارة على المفعولة وتارة على المفعولة اما بلاشتراك أو الحقيقة والمجاز والثاني أول لان المتبر هو  
 القضية المفعولة وأما المفعولة فاما اعتبرت لدلالاتها على المفعولة فسميت قضية تسمية الدال باسم المدلول  
 وكذلك لفظ القول يطلق على المفعول والمفعول فاقول المفعول جنس للقضية المفعولة والقول  
 أقساما ثانوية ( قال بل أقسام ثانية ) أي ليست بأولية سواء كانت ثانوية أو مابدها ( قال فالغرض الخ )  
 فسمية الشرطية الى المتصلة والمنفصلة ليست بمقصودة في المقدمة بل استطرادي ولا يخفى ما فيه والوجه  
 ان يقال أراد بالأقسام الأولية ما يكون أقساما لها بالنظر الى ذاتها لا باعتبار أمر خارج عن حقيقتها فالحلية  
 والشرطية والمتصلة والمنفصلة من الأقسام الأولية لكونها باعتبار الحكم المنقسم الى الماهي والشرطي  
 والاتصال والاحتمال الذي هو جزء القضية بخلاف الموجبة والسالبة والقزومية والاحتاقية فاتها  
 باعتبار صفات الحكم وبخلاف الجزئية والكيفية والضرورية واللاضورية قلنا باعتبار صفات الموضوع  
 والاحتمال ( قال قول يصح الخ ) لم يقل قول يقال الخ اذ لا يلزم في القضية ان يقال بالعقل لقائله  
 انه صادق فيه أو كاذب ولم يقل قول قائله صادق فيه أو كاذب ليخرج قول المفعول والثام زيد قائم  
 فان كلا منها وان كان في نفس الامر صادقا في كلامه أو كاذبا الا انه لا يقال لها انه صادق أو كاذب  
 في العرف لان كلامها ملحق بالمان الطيور وليس بخبر ولا انشاء نص عليه في التلويح ولم يقل قول  
 صادق أو كاذب لثلاث يتوهم الدور حيث أخذوا في تعريف الصدق والكذب الخبر المراد بالقضية  
 ولهذا ترك التعريف المشهور أعني ما يحتمل الصدق والكذب مع احتياجه الى المؤنة بيان الاحتمال  
 بان المقصود به الاحتمال بالنظر الى ذات الخبر مع قطع النظر عما هو خارج عنه حتى عن خصوصية  
 الطرفين ( قوله لان المتبر الخ ) لانها الموصوفة بالصدق والكذب والايصال وهذا الوجه يختص  
 بهذا المقام والوجه العام ما قلنا من ان اللفظ انذارا بين الاشتراك والمجاز يحمل على المجاز ( قوله فسميت  
 الخ ) أي أطلقت عليه لا وضعت له والالكان مشتركا ( قوله وكذلك لفظ القول الخ ) التسمية في مطلق  
 الاطلاق فان القول يرادف المركب صفة اللفظ لا مادلا جزؤه على جزء مضمنا والمعنى انما يوصف به بالعرض  
 على ما نص عليه قدس سره في اول بحث الماني المفردة فاقول حقيقة في المفعول مجاز في المفعول على عكس  
 القضية ولا يمكن ان يقال لفظ القضية متقول عن القضية المفعولة الى المفعولة بناء على ان القدماء جعلوا  
 موضوعات مسائل المتعلق الانفاظ والمتأخرين اجروا الاحكام على المقولات لان المقول بشرط فيه هجر  
 المعنى الاول ولا هجر معنا على ان جعل القدماء الفاظ موضوعات المسائل لا يضي الوضع لجواز ان يكون ذلك

( قوله بطريقها ) أي باعتبار طريقها لا باعتبار معناها ( قوله أو لم تنحل ) أي إلى ( هـ ) مفردين ( قوله هما المحكوم عليه

وه ) هذا ظاهر في الحلية  
دون الشرطية نحو لما كان  
إنسانا كان حيوانا وأجيب  
بأن قوله المحكوم عليه وه  
أي بالحكم الحلي أو الاتصالي  
( قوله أن تحذف الأدوات  
الخ ) أما يظهر هذا في  
زيد هو قائم دون زيد  
قائم وأجيب بأن الآداة فيه  
مقدرة وإن كانت غير  
مذكورة وملاحظة تقديرها  
بمزية وجودها هي أن هذا  
ظاهر في القضية المفروضة  
لا المقولة إلا أن يقال أن  
الارتباط في المقولة حاصل  
بالحكم فاعلها اذهاب  
لهذا الحكم وعلى كل حال  
فكلام الشارع قاصر ( قوله  
ما يدل على الارتباط بالحكم )  
وهو الآداة أو الحكم  
واحتراز بالحكم عن  
الجنس ( قوله في حلية )  
أي باعتبار ما كان والأصح  
الآن مفردات ( قوله إن  
حكم فيها بأن أحدهما هو  
الآخر ) هذا لا يظهر في  
نحو الإنسان حيوان إذا  
لم يحكم بأن الثاني عين  
الاول بل الحاصل أن  
الثاني صادق على الاول  
( قوله بأن أحدهما هو  
الآخر ) هذا إنما يظهر

أو شرطية لأنها إما أن تنحل بطريقها إلى مفردين أو لم تنحل وطرقا القضية هما المحكوم عليه والمحكوم به  
ومنى انحلالها أن تحذف الأدوات للدالة على ارتباط أحدهما بالآخر فإذا حذفنا من القضية ما يدل على  
الارتباط بالحكم فنزلنا طريقها مفردين في حلية إما موجبة أن حكم فيها بأن أحدهما هو الآخر  
المعقول جنس للقضية المعقولة • ثم القضية المعقولة هي المفهوم العقلي المركب من المحكوم عليه وه  
والحكم بمعنى وقوع النسبة أولا ووقوعها فهذه المعلومات من حيث أنها حاصلة في الذهن تسمى  
قضية معقولة والعلم بها يسمى تصديقا عند الامام • وأما عند الاوائل فالتصديق هو العلم بالمعلوم الذي  
هو وقوع النسبة أولا ووقوعها كما عرفت وقد يطلق التصديق بمعنى المصدق به على القضية لأن العلم  
التصديقي لا يتناقض إلا بها إما بجميع أجزائها أو ببعضها ( قوله أما أن تنحل ) أقول  
الجلل بأقامة الدال مقام المدلول تسهila للفهم كيف وقد اقتفوا على أن موضوع الشطرنج المعلومات  
الثابتة أو المعلومات التصورية والتصديقية ( قوله ثم القضية الخ ) بيان للفرق بين القضية والتصديق  
فانه قد يشبه على بعض الاوهام لا اعتبار الحصول في الذهن في القضية لأن الصدق والكذب إنما  
يعرض لما باعتبار حصولها في الذهن والحصول في الذهن شرط لما والتصديق من قبيل العلم والاطلاق  
التصديق عليها أما على التجوز باعتبار انه متعلق بالتصديق أو على ارادة المصدق به عن التصديق  
( قوله فهذه المعلومات من حيث الخ ) حصوله المعلومات حصولا ظاهريا لا وجبا تصافا النفس بها وحصول  
المعلوم حصولا أصليا فلا يرد أنه إذا اعتبر الحصول في الذهن في القضية يلزم اتحاد التصديق والقضية  
اذلا فرق بين المعلوم والعلم عند القائل بحصول الاشياء انفسها في الذهن إلا باعتبار القيام في الذهن  
وعدم القيام به على ما تقرر في محله ( قوله هو العلم بالمعلوم الخ ) بمعنى الاندفاع والتسامح لا بمعنى  
التصور له ( قوله لا يتناقض إلا بها ) بخلاف اطراف القضية فانه كما يتناقض التصديق بها يتناقض بما  
عدها أعني الوقوع واللا وقوع فليس لما اختصاص بالتصديق مصحح لأن يطلق بمعنى المصدق  
به عليها فادعاء الحصر ليكون لاطلاق التصديق بمعنى المصدق به نوع اختصاص بالقضية ( قال )  
( وقوله يصح أن يقال الخ ) أي في حكم الفصل في حق الاختياز فإن الفصل يشترط أن يكون مفردا  
محمولا ( قال ) ( أما أن تنحل بطريقها ) أي باعتبار طريقها وبالنظر إليها إلى مفردين فالتقيد  
المذكورة في جانب الموضوع أو المحمول كالجملية غير معتبرة في الانحلال حتى ردها قد ينحل الحلية  
إلى أكثر من مفردين نحو زيد العالم قائم في الدار ( قالها المحكوم عليه الخ ) بالحكم الحلي أو الاتصالي  
أو الاتصالي فيدخل فيها المقدم والتالي ( قال أن تحذف الخ ) كما لا بد في القضية المعقولة من الحكم الذي  
هو بمنزلة الصورة كذلك لا بد في القضية المفروضة ما يدل على الحكم المذكور لفظا كان أو حركة وهو بمنزلة  
الصورة على سواه كانت شبيهة أو ثلاثية غلظها وازالتها ابطال لصورتها وانحلال إلى أجزاء المادة فيشمل نحو  
زيد قائم وقام زيد بلارية وحل الحذف هنا على الترك لفظا أو قدرا ليشمل الثانية بناء على حل الآداة  
على الالفاظ الدالة على الربط لا يصح تغيير الانحلال به فانه ابطال الصورة ثم ما ذكره الشارع  
معنى انحلال القضية المفروضة وانحلال القضية المعقولة ما ذكره قدس سره في الحاشية السابقة ( قال )  
أن حكمها بأن أحدهما هو الآخر ( ما صرح بها كما في الجملة الاسمية أو ضننا كما في الفعلية كما سيجي  
في كلامه قدس سره وإنما لم يمتروا الجملة الفعلية قسما آخر من الحكم تقبلا للاقسام وضبطا

في نحو زيد قائم لا في نحو قام زيد إلا أن يقال إن الثاني في قوتها لاول

كقولنا زيد هو عالم وأما سالبة أن حكم فيها بأن أحدهما ليس هو الآخر كقولنا زيد ليس هو بمالم فإنا إذا حذفنا لفظة هو الدالة على النسبة الإيجابية من القضية الأولى وليس هو الدال على النسبة السلبية من القضية الثانية بقي زيد وعالم وهما مفردان وإن لم يكن طرفاها مفردين فهي شرطية كقولنا أن كانت الشمس طالعة فالهـار موجود وأما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً فإنه إذا حذفنا أدوات الاتصال وهي كلمة أن والفاء بقي الشمس طالعة الهـار موجود وهما ليسا بمفردين وكذلك إذا حذفنا أدوات الناد وهي أما وأو بقي هذا العدد زوج وهذا العدد فرد وهما أيضاً ليسا بمفردين فإن قلت قولنا الحيوان الناطق ينتقل بقتل قديمه وقوله لا زيد عالم تقيضه زيد ليس بمالم وقولنا الشمس طالعة يلزمها النهار موجود حيلت مع أن أطرافها ليست بمفردات فانتقض التعريضان طردا وعكسا فقول المراد بالمفرد أما المفرد بالفعل أو بالقوة

القضية لا بد فيها من الحكم لاه المحتمل للصدق والكذب والحكم لا بد له من المحكوم عليه والمحكوم به فهما أعني المحكوم عليه وبه بمنزلة المادة وقضية والحكم الذي به يرتبط أحدهما بالآخر بمنزلة الصورة لها وانحلال القضية هو بطلان صورتها وانكسار أجزائها المادية بعضها عن بعض (قوله وليس هو الدال على النسبة السلبية) أقول كلمة ليس رفع النسبة الإيجابية التي دل عليها لفظ هو ومجموعهما يدل على وضع النسبة السلبية فيكون المجموع رابطاً بمحكم به بالمحكم عليه بالنسبة السلبية (قوله طردا وعكساً) أقول تعريف الشرطية غير مطرد لدخول غير الحدود فيه وتعريف

للاتشتراف بقدر الامكان (قال أن حكم فيها بأن أحدهما) ليس الآخر أي قصدا كما هو المتبادر فلا يرد الوجهة السالبة المحمول فإن الحكم التصديقي فيها الإيجاب (قوله القضية لا بد فيها الخ) مقصوده بيان أن زوال الربط بين الطرفين انحلال لا تجزئة (قوله من الحكم) بمعنى الوقوع واللاوقوع كما نص سابقا ولاحقا لكن يشترط كونه مغفولا كما ذكره سابقا بقوله من حيث أنها حاصلة في الذهن فلا يثاق ما ذكره قدس سره في شرح المفتاح من أن المحتمل للصدق والكذب هو الحكم المغفول أعني الإيقاع والانتزاع دون الوقوع واللاوقوع (قوله فهما الخ) الفاء للتفسير أو جزاء شرط محذوف أي إذا كان لا بد فيها من ثمة أمور (قوله بمنزلة المادة الخ) في كون القضية بهما بالقوة كالجسم بالمادة وأما قال بمنزلة المادة لاختصاصها بالأجسام وقس على ذلك قوله بمنزلة الصورة (قوله وانحلال القضية) فإن الانحلال في اللغة كشاده شذو كره وهو ابطال للصورة مع بقاء الجبل بحاله (قوله كلمة ليس الخ) لما كان كلمة ليس هو محجب التركيب المتراجعي الدال على رفع النسبة الإيجابية فلا يكون دال على ما يربط المحمول بالموضوع وجهه بأن المجموع من حيث المجموع يدل على وضع النسبة السلبية فيكون رابطا لها وبمنزلة الصورة وقضية الدالة فيصح الانحلال فيها فنشمل التعريف (قال بقي الشمس طالعة والهـار موجود) كما سيبيح من أن كان رابطاً زمانية فيجب حذفها أيضا فالمراد بقوله كلمة أن مع مدخولها أولان معني كانت الشمس طالعة الشمس كأن طلوعه وهو معنى الشمس طالعة على ما حققه الشارح في شرح المطالع من أن كلمة كان متبر في جانب المحمول كما سيبيح وأما القول بأن إرادته مجرد رعاية أن لأن حرف الشرط لا يدخل على الاسم لاندخلها في القضية فلا يطابق كلامهم (قال المراد بالمفرد أما المفرد بالفعل أو المفرد بالقوة) أي ما يصحها فكله أو التعميم كما في قوله تعالى

(قوله وليس هو الدال الخ) ليس في الأصل نعت النسبة الإيجابية الحاصلة بهو فالمقصود الآن بهذا التركيب هو النسبة السلبية وهي مدلول المركب بتامه أعني ليس هو وبدل على هذا كلام الشارح والأقوال الدال على نفس النسبة الإيجابية (قوله وهو كلمة أن) أي مع مدخولها وهو كاتب ولك أن تقول كانت وإن كانت متقدمة لكنها من متعلقات المحمول والأصل الشمس كاتب طلوعها (قوله فإن قلت الخ) عدد المثال لأن الموضوع في الأول مركب قيدي والثاني أجزاؤه جل حلية والثالث أجزائه جل شأنها إن تكون شرطية (قوله أما المفرد بالفعل أو المفرد بالقوة) أولست لتلك ولا لتقسيم بل قصد منها ما هو أعم فهي لتعميم لا لخصوص التويع أو التعميم

( قوله وأقلها ان يقال الخ ) اما كان أقل لانه لا يحتاج الى استحضار بخلاف لو أول ( ٧ ) الطرف الأول في المثال الأول بالناس

والثاني بماسني ( قوله  
قوله لا يمكن الخ ) لان  
التصديق ان وقوع  
هذه القضية متوقف على  
أخرى فلا يتحقق بهذا  
ذلك اذ ليس التصديق  
الاخبار ( قوله في هذا  
شئ ) حاصه ان الجواب  
المتقدم وان دفع اليراد  
المتقدم لكن يرد ايراد  
آخر لا بد منه ذلك الجواب  
وحاصه انه لو كان المراد

بالمفرد ما يشمل المفرد  
بالفصل أو بالقوة لورد  
اعتراض آخر عكس الأول  
وهو ان تصرف الشرطية  
غير جامع والحلية غير  
مانع لصحة تأويل ان  
كانت الشمس طالعة فالقار  
موجود بهذا ملزوم لذلك  
( قوله هنا ملزوم الخ )  
الأول في المتصلة والثاني  
في المنفصلة ( قوله فالأولى  
ان يحذف الخ ) لم يقل  
والصواب لا يمكن الجواب  
بان اجزاء الشرطية في  
حالة التعلق ليسا مفردين  
بالفصل ولا بالقوة وقولنا  
هذا ملزوم لذلك خروج  
عن الموضوع بخلاف  
التأويل المتقدم في الامثلة  
المتقدمة فانه لا يستقدم

وهو الذي يمكن ان يبرر عنه بلفظ مفرد والاطراف في القضايا المذكورة وان لم تكن مفردات  
بالفصل الا انه يمكن ان يبرر عنها بالفاظ مفردة وأقلها ان يقال هذا ذاك أو هو هو أو الموضوع  
محول الى غير ذلك بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن ان يبرر عن أطرافها بالفاظ مفردة فلا يقال فيها  
هذه القضية تلك القضية بل يقال ان تحققت هذه القضية تحققت تلك القضية واما ان تتحقق هذه  
القضية أو تحققت تلك القضية وهي ليست بالفاظ مفردة \* نعم بقي هنا شئ وهو ان الشرطية كافترت  
قضية اذا حللتها لا يكون طرفاها مفردين ولا خفاء في إمكان ان يبرر عن طرفيها بعد التحليل  
بمفردين وأقلها ان يقال هذا ملزوم لتلك وتلك مماند لتلك فلو كان المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل  
أو بالقوة دخلت الشرطية تحت الحلية فالأولى ان يحذف قيد الانحلال عن التصرف وقال الحكم  
عليه وبه في القضية ان كانا مفردين

الحلية غير متمسك لخروج بعض الحدود عنه ( قوله فالأولى ان يحذف قيد الانحلال ) أقول هذا  
القييد ذكره صاحب الكشف ومن تابعه والأولى تركه وحمل المفرد على ما يعم المفرد بالفعل والقوة  
( كونوا حجارة أو حديد ) وأما مجرد التأكيد فليس للتزديد أو التقييد ( قال وهو الذي الخ )  
تفسير للمفرد بالقوة يعني ان لفظ القوة يدل على عدم كونه مفردا بالفعل وهو ظاهر وعلى صلاحية  
له وذلك بان يمكن التعبير عنه بمفرد ( قال وأقلها الخ ) أي أقل الالفاظ المفردة التي يمكن التعبير  
عنها أي من أطراف تلك القضايا ومشقة هذه الالفاظ وقلة مؤنثها ظاهرة لعدم احتياجها الى  
ملاحظة خصوصية الاطراف ومعانيها والظاهر تركه ان كان لا يبنى وقرائنها مكسورة غير صحيح  
لوقوعها موقع المفرد ( قال بل يقال ان تحققت الخ ) يعني ان الحكم في الشرطية لما كان اتصال  
وقوع نسبة بوقوع نسبة أخرى أو انفصاله عنه لم يمكن التعبير عن اطرافه بالمفرد وما قيل انه قد  
عبر عن طرف الشرطية بقوله هذه القضية فتوهم قان المبرر به عن مجموع قوله ان تحققت هذه القضية  
ففي هذا التعبير صار ما كان مقدما في التعبير الأول جزءا لا من حيث انه مقدم ( قال بقي هنا شئ )  
الخ ) يعني وان اندفع بالتعميم المذكور الانتقاض بالامثلة المذكورة عن التعبيرين لكن بقي اشكال  
آخر وهو انه على هذا التعميم يدخل جميع الشرطيات في الحلية لتحقق التعبير عن اطرافها بالمفرد  
بعد الانحلال أي حذف الحكم الاصل والافصالي لانه كان مقتضى الملاحظة الطرفين تضيلا مانعا  
عن التعبير بالمفردين فاذا زال يمكن التعبير عن طرفي الشرطية بعد الانحلال بمفردين لان انحلال  
القضية الى ما منه تركيبها لان تركيب الشرطية من قضيتين بالقوة يمكن التعبير عنهما بمفردين بعد  
زوال الحكم الشرطي المتقضى للملاحظة الطرفين تضيلا فيكون انحلالها الى مفردين بالقوة قدبر  
قانه حتى على الناظرين ( قال فالأولى ) لم يقل فالصواب لانه يمكن توجيه ما ذكره بحيث لا يرد  
عليه شئ كما اختاره المحقق الفخري من ان المقصود بالمفرد بالقوة ما يمكن التعبير عنه بمفرد حال كونه  
جزءا من القضية وعند افادة حكمها والحلية تدخل الى شيئين يمكن التعبير عنهما بلفظين مفردين حال  
اعتبار الحكم الحلي بينهما بخلاف الشرطية فانه لا يصح فيها هذا ذلك عند افادة الحكم الشرطي  
فهو لا تدخل الى شيئين يمكن التعبير عنهما بمفردين عند قصد افادة الحكم الشرطي ولما كان في هذا

مع اسم الحلية ( قوله ان كانا مفردين ) أي حقيقة أو حكما سببت حلية ولا شك ان المثال المتقدم أعني ان كانت الشمس طالعة  
الخ ليس أجزاؤه مفردين بالفعل ولا بالقوة أي هذا اللفظ ليس ماذكر

( قوله وقيل صوابه الخ ) حاصل هذا اعتراض بعض الشراح على المصنف ( قوله والا غلغلة ) تحت الا صورتان أعني ما كانا مفردين أو مفردا وقضية ( قوله لئلا يرد عليه ) أي لئلا يرد على هذا القول المتقدم المشار اليه بالصواب وقوله وهو ليس بصواب أي وذلك القيل المتقدم ليس بصواب من وجهين ( قوله فلورود بعض الخ ) فانه يرد عليه زيد علم بانقضه زيد ليس بمالم قيلزم هذا القيل ان يكون شرطية مع ( A ) انه حلية وكذا يرد الشمس طالعة يلزمه التهار موجود وعبر ببعض اشارة الى ان

المثال الاول لا يرد لان الموضوع فيه مركب قبيد وقد جعله من أقسام الحلية ( قوله واما ثانيا الخ ) حاصله ان اللفظ لا يكون قضية الا اذا لوحظ فيها الحكم مثلا اذا لوحظ في الشمس طالعة حكم فلا يرتبط بغيرها فعلي تقدير لو ربط بغيره زال الحكم فقولنا ان كانت الشمس

طالعة فالهار غير موجود ليس مركبا من قضايا فانا حلقناه انحل الى مامنه تركب وهو قد تركب من غير قضايا فاجزاؤها غير قضايا فان قلت اذا حصل الانحلال وجد الحكم فالجواب ان التركيب مانع ولا يلزم من انتفائه وجود المقتضى فلا نسلم من انتفاء التركيب وجود الحكم اذ غاية ما هناك زال المانع ولا يلزم منه وجود المقتضى فلنخصه ان قول المترض ان

سميت حلية والا فشرطية هذا هو المطابق لما ذكره الشيخ في الشفاء وقيل صوابه ان يقال القضية ان انحلت الى قضيتين فهي شرطية والا غلغلة لئلا يرد عليه مثل قولنا زيد أبوه قائم فانه حلية مع انه لم ينحل الى مفردين لان المحكوم به فيه قضية وهو ليس بصواب من وجهين اما أولا فلورود بعض التفويض المذكورة عليه واما ثانيا فلان انحلال القضية الى مامنه تركبها والشرطية لا تتركب من قضيتين فان أدوات الشرط والنادأ خرجت أطرافها عن ان تكون قضايا ألا ترى اذا قلنا الشمس طالعة كانت قضية محتملة للصدق والكذب ثم اذا أوردنا أداة الشرط عليه وقلنا ان كانت الشمس

كما ذكره ومن أنصف من نفسه عرف ان كل حلية يمكن أن يصر عن طرفها مع ملاحظة الارتباط بمفردين وان الشرطية لا يمكن فيها ذلك ( قوله فلورود بعض التفويض المذكورة عليه ) أقول وهو قولنا زيد عالم يصاد زيدا ليس بمالم وقولنا الشمس طالعة يلزمه التهار موجود ( قوله فلان انحلال القضية الى مامنه تركبها ) أقول لان المركب انما ينحل الى أجزائه الموجودة فيه لما عرفت من ان التحليل هو ابطال الصورة فلا يبقى الا الاجزاء المادية \* ان أطراف الشرطية ليست قضايا لان الترجيح تكلف في تفسير المفرد بالقوة ولزوم استدراك فيد الانحلال قال الشارح والاولى ( قال سمي حلية ) زاد لفظ التسمية اشارة الى انه مفهوم اصطلاحي ( قال هذا هو المطابق الخ ) في الحصر اشارة الى ان مقاله المتأخرون من زيادة لفظ الانحلال تغيير الكلام أي كلام الشيخ ( قال وقيل صوابه ) أي في التقسيم والضمير في قوله يرد عليه وقوله عليه راجع الى القول المدلول عليه بقوله وورود قولنا زيد أبوه قائم على تقسيم المصنف بخروجه عن القسم الاول ودخوله في الثاني بخلاف هذا التقسيم فانه لا يرد عليه وكذا ورود بعض التفويض عليه قيل ان الواجب ثبوت الضمير في الموضعين وتبديل لئلا يرد بقولنا لانه لا يرد وهم لان معنى لئلا يرد لئلا يدخل أحد القسمين في الآخر ( قال واما ثانيا ) اما أخره مع انه تحقيق والاول الزام لانه يستلزم عدم صدق تعريف الشرطية على فرد من افراده فهو أقوى من الاول فذهب رقي من الاصف الى الاقوى ( قوله ومن أنصف الخ ) والسر في ذلك ان الحكم في الحلية باتحاد الطرفين في الوجود وهو يقتضى ملاحظتهما اجمالا فلا بد من ان يكونا مفردين بالفعل أو بالقوة بخلاف الشرطية فان الحكم باصصال وقوع نسبة بين شيئين بوقوع أخرى أو بالانفصال بينهما ولا شك انه يقتضى ملاحظة النسبة والطرفين قصدا وقولنا هذا ملزوم لذلك ليس تغييرا عن الشرطية بل هو قضية حلية معناها معنى الشرطية ( قوله الى اجزائه الموجودة فيه ) أي المادة كما يشمر به آخر كلامه وقول الشارح مامنه التركيب فان التركيب مبتدأ منها الى حصول الصورة فلا يردان الصورة من الاجزاء الموجودة

الشرطية تنحل الى قضايا غير مسلم ( قوله لا تتركب من قضيتين ) أي لما ذكرناه أولا ولان قولنا ان كان زيد حمارا طالعة كان ناعقا صادق فانا حلقناه الى طرفين صار الطرفان كاذبين فالشرطية صادقة وأجزاؤها كاذبة فلو كانت الشرطية تتركب من قضيتين لكات كاذبة مع انها في حد ذاتها صادقة والمقدم في حد ذاته كاذب لا يتصف بصدق ولا كذب يعني ان الاراد الثاني أقوى من الاول اذ غاية الاول انه قال يلزمه كذا وكذا أي مع صحة الكلام بخلاف الثاني فانه يبطله

طالعة خرج عن ان يكون قضية تحتل الصدق والكذب لم ربما يقال في هذا ان الزمان الشرطية مركبة من قضيتين مجوزا من حيث ان طرفها اذا اعتبر فيها الحكم كانا قضيتين والا فيها ليستا قضيتين لاحد التركيب ولا عند التحليل (قال)

القضية لا تم الا اذا اعتبر فيها الحكم ايقاعا أو انزاعا وما اعتبر فيه ذلك لا يرتبط بغيره ضرورة فانك اذا قلت الشمس طالعة وأوقت النسبة بين طرفيه لم تصور ربطه بشئ آخر بان يصير محكوما عليه أو به فإلم نجرد القضية عن الحكم لم يمكن جعلها جزء قضية أخرى فاذا حذفت أدوات الشرط والجزاء في الشمس طالعة والهار موجود بذك المعنى الذي كان عليه حال الارتباط فانه بهذا المعنى كان موجودا في الشرطية فلا يكون قضية مالم يضم اليه الحكم وحينئذ لا يكون ذلك تحليلًا قط بل تحليلًا الى الاجزاء وضم شئ آخر اليها ومن زعم انه اذا حذفت الادوات فقد وجد الحكم في الاطراف فقد أخطأ وكيف يتوهم ذلك في مثل قولك ان كان زيد حمارا كان نافعًا مع العلم بكذب الطرفين وصدق الشرطية لا يقال الادوات كانت مانعة عن الحكم فاذا زالت عاد الحكم لان زوال المانع لا يكفي في وجود الشئ بل لا بد من وجود المقضي وزوال المانع لا يستلزمه كما في المثال المذكور وان أردت تفصيلا يتضح به عليك الحال فاستمع لما نقول • القضية

ولا ينحل اليها (قوله الا اذا اعتبر فيها الحكم ايقاعا أو انزاعاً) أي اعتبر الوقوع واللاوقوع حال كونه حاصلًا في الذهن ومعقولًا كما عرفت مرارا (قوله لا يرتبط بغيره) ضرورة لان النفس لا يمكن ان يلتفت الي شيئين قصداً وبلغات وعدم سيرورته محكوماً عليه أو به لعدم اقتدار النفس على ذلك لا يستلزم عدم اتصاله بشئ من التقيضين في نفس الامر حتى يلزم ارتضاع التقيضين على ما وهم (قوله بان يصير محكوماً عليه أو به) بالحكم الحلي أو الاتصالي أو الانفصالي (قوله فإلم) بجرد القضية عن الحكم (أي عن الوقوع أو اللاوقوع من حيث حصوله في الذهن فلا يرداه كيف يمكن تجريدهما عنه والحال ان الحكم الاتصالي أو الانفصالي إنما هو بين وقوع النسبتين ايتين هما في القدم والتالي (قوله مالم يضم اليه الحكم) يعني الوقوع واللاوقوع من حيث انه حاصل في الذهن وكذلك فيما بعد (قوله فقد وجد الحكم في الاطراف) أي الوقوع واللاوقوع من حيث حصوله في الذهن على وجه الازعان فلا يردان وجود الحكم لا يتأني العلم بكذبه لان القضية قد تكون كاذبة (قوله وان أردت الخ) هذا التفصيل مأخوذ من كلام الشيخ في الشفاء ونحن ننقله لك بعبارة فانه يوجب التفتي عما تعلق بقلبك في تحقيق معنى الحلية والشرطية قال والقول الجازم محكم فيه بنسبة معنى الى معنى اما بإيجاب أو سلب وذلك المعنى اما ان يكون فيه أيضاً مثل هذه النسبة أو لا يكون فان كان وكان النظر فيه لامن حيث هو واحد وجهة بل من حيث يعتبر قصده فان القول الجازم ليس بسيط ولا جلي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالتهار موجود فقد حكم هنا بإيجاب نسبة الاتصال بين قولنا الشمس طالعة وبين قولنا التهار موجود فوجب قولنا نأينهما للاول وكقولنا اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون اقل موجودا فقد اوجب ههنا نسبة عند بين قولين وبين اجزاء كل واحد من القولين في المثالين تركيباً أيضاً يحكم فيه بهذه النسبة اعني النسبة الجاعلة لقول جازما فان قولنا الشمس طالعة قد يشتمل على ايجاب نسبة بين الطالعة وبين الشمس

(قوله لم ربما يقال الخ)  
حاصله ان مقتضى الاعتراض  
التقدم اه لا يقال في القضية  
الشرطية انها انحلت الى  
قضيتين ولا انها مركبة من  
قضيتين فاستدرك على  
ذلك وقال قد يقع التعبير  
بالتركيب مجوزا في الفن  
دون التعريف وأما التعبير  
بالاعمال فلا فليحمله اه  
لا يصح التعبير بالانحلال  
الى قضيتين مطلقا أي في  
الفن وفي التعريف وأما  
التركيب من قضيتين فلا  
يصح التعبير به في التعريف  
لما تقدم وأما في عبارات  
الفن فقد وقع مجوزا  
باعتبار ما كان أو باعتبار  
ما يكون عند الاعمال  
وملاحظة الحكم في  
الاجزاء

(والشرطية اما متصلة وحى التى حكم فيها بصدق قضية أولا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى

ان لم يوجد في شيء من طرفها نسبة فهي حلية كقولك الانسان حيوان وان وجدت فان كانت بما لا يصح ان تكون نامة بان تكون نسبة تقيدية فهي أيضاً حلية كقولنا الحيوان الناطق جسم ضاحك وان كانت بما يصح ان تكون نامة فاما ان توجد في أحد طرفيها فتكون القضية أيضاً حلية كقولك زيد أبوه قائم واما ان توجد فيهما معا فاما ان تكون ملحوظة اجمالاً فتكون أيضاً حلية كقولك زيد قائم يتألفه زيد ليس قائم واما ان تكون ملحوظة تفصيلاً فتكون القضية شرطية كقولنا ان كانت الشمس طالمة فالنهار موجود فظهر ان اطراف الحلية اما مفردة تباين أو بالضرورة فان التمثل على النسبة التقيدية مطلقاً حكماً المشغل على النسبة الخبرية اذا كانت ملحوظة اجمالاً عما يمكن ان

وكذلك في سائر الاجزاء وان لم يستعمل من حيث هو بهذه الصفة وجب ما كان على هذا الوجه فيسمى شرطياً وما جرى مجرى الاول يسمى متصلاً وما جرى مجرى الثانى يسمى منفصلاً واما ان لم يكن كذلك بل كان الترتيب بين معنيين لا تركيب فيها أصلاً كقولنا زيد حيوان أو بين معنيين فيها تركيب لا صدق فيه ولا كذب ويمكن ان يقوم بدله مفرد كقولنا زيد حيوان ناطق مات فان تركيب الجزء منه وهو حيوان ناطق مات تركيب هذه القضية ويقوم بدله لفظ مفرد كقولنا انسان أو تركيب فيه صدق وكذب ولكن أخذ من حيث هو حلية يمكن ان يدل عليها لفظ مفرد واعتبرت وحده لا فصله كقولنا الانسان ينتهي قضية وآه ليس يلتفت الى حال الانسان وحال محل المتني عليه بل الى الجملة التى يجوز ان يسمى قضية وكذلك لو قلت سمعت آه رأي عداة زيدا وما أشبه هذا فجميع هذه التى لا يراد ان يحكم في أجزائها بالنسبة الإيجابية أو السلبية وان كان يتفق في بعضها ان يكون في الجزء منها إيجاب أو سلب فيجمل التأليف الإيجابي والسلبى كشيء واحد يلتفت الى وحدته بحيث يمكن ان يدل عليه باسم واحد ان أريد فهو حمل وخاصة ان النسب اليه يقال في إيجابه آه هو ما حمل منسوباً كما يقال ان الانسان هو حى وفي السلب خلافه واما في الشرطي قائماً يقال في إيجابه ان هذا لازم لذلك أو معانده ولا يقال لاحد الجزئين آه الآخر انتهى فتأمل في هذه البارات الجزئية نجد فيه تحقيقاً وأيضاً بيان الاقسام شافياً عن الشكوك والادغام كاشفاً لما ذكره قدس سره في تفصيل المرام (قوله الانسان حيوان) بناء على ان معنى الحيوان جسم نام حساس لا شيء ذو حيوة والا لكاتب مشتمل على النسبة التقيدية (قوله تقيدية) المقصود بها امعاء التامة بمعنى ما يصح الكوت عليه فيدخل فيه التوصيف والاضافية والامتزاجية ونسبة المشتقات الى فاعلها (قوله يكون القضية أيضاً حلية) لآه لا بد من ملاحظة النسبة اجمالاً ليتمكن الحكم بالاتحاد (قوله كقولنا زيد أبوه قائم) وكذا زيد أخوه لآه لا يقع محمولا الا بتأويل مقول في حقه (قوله ملحوظة اجمالاً) بل لا يلتفت الى نسبة قصداً بل الى المجموع من حيث المجموع أيضاً حلية لصحة الحكم بالاتحاد (قوله ملحوظة تفصيلاً) أي يكون النسبة ملتفتاً اليها قصداً وذلك يستدعي ملاحظة طرفيها مفصلاً لا يمكن الحكم بالاتحاد (قوله كقولنا ان كانت الشمس طالمة الخ) وكذا ان جاءك زيد فاضربه سواء جوزنا وقوع الانشائية جزاء بلا تأويل أو بتأويل (قوله على النسبة التقيدية مطلقاً) أي من غير تفصيل كما

كقولنا ان كل هذا انسان فهو حيوان وليس ان كان هذا انسانا فهو جاد وامانصة وهي التي يحكم فيها بالتشافي بين القضيتين في الصدق والكذب مما أوفى أحدهما فقط أو بنفيه كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا أو فردا وليس اما ان يكون هذا الانسان حيوانا أو أسود

يوضع موضعه مفرد لان دلالته اجالية وان أطراف الشرطية لا يمكن أن يوضع المفردات في مواضعها اذ لا يمكن ان يستفاد من المفردات ملاحظة المحكوم عليه وبه والنسبة المحكية على التفصيل فان شئت قلت في قسم القضية طرفاها اما ان يكونا مفردين بالعدل أو بالقوة أولا وان شئت قلت كل واحد من طرفيها اما أن يكون مشتركا على نسبة تامة ملحوظة تفصيلا أولا وكان من قال القضية ان انحلت الى قضيتين أراد ان كل واحد من طرفيها قضية بالقوة ملحوظة تفصيلا فيكون قضية بالقوة القريبة من الفصل فيصع التقديم بهذا الوجه أيضا \* واعلم ان الشرطية لا يوجد في شيء من طرفيها الحكم بل فرضه هذا في المتصلة ظاهر واما في المنفصلة قائما يظهر فرض الحكم اذ لو حُظ فيها المتصلة اللازمة لما كان قولك هذا العدد اما زوج واما فرد في قوة قولك ان كان هذا العدد زوجا لم يكن فردا وان كان فردا لم يكن زوجا وعلى هذا قياس ما عداه

أشار إليه بقوله بان كانت قضية فهي أيضا حلية وذلك لانه لا تكون ملحوظة الا اجالا آية لخصيف حال النسوب بالقياس الى المنسوب اليه (قوله لان دلالته) أي المشتغل المذكور (قوله اذ لا يمكن الخ) لما عرفت من ان النسبة فيها ملحوظة قصداً وبلفظات وذلك يستدعي ملاحظة الطرفين كذلك ولا يمكن ان يستفاد من المفرد ملاحظة الامور المتعددة منفصلة وما قيل انه يمكن ان يوضع مفرد بجزء مفهومات متعددة مترتبة فيفهم منه تلك الامور منفصلة مترتبة بناء على ان الدلالة تامة للوضع لجوابه انه قدس سره نفى الامكان الوقوعي لا الفعلي (قوله أراد الخ) ونحو ان جاءك زيد قال كرمه داخل في الشرطية بناء على ما حققه قدس سره من ان الجزء الطلب يؤول بالخبر أي يقال في حقه أكرمه وما أورد عليه من ان مقصود القائل به ليس الا تعليق الطلب تأثيره واستلزامه للاخبار لا يقتضي اتحادها فعلق ان يقال انه ليس قضية بل هو انشاء كقولك أكرم زيدا ان جاءك فتدفع بما حققه في حواشي المطول لا يليق الوضع بيبانه (قوله فيكون قضية بالقوة القريبة من الفصل) اذ لا يحتاج فيها بعد حذف الربط الى شيء سوى الاذعان لتلك النسبة بخلاف ما اذا لوحظ النسبة اجالا فانه قضية بالقوة البعيدة احتياجا الى ملاحظة النسبة تفصيلا أيضا (قوله فيصع التخصيص بهذا الوجه) أي باعتبار انحلاله الى قضيتين وعدمه (قوله لا يوجد في شيء من طرفيها الحكم) بمعنى الوقوع واللاوقوع الذي اعتبر فيها من حيث انه حاصل في النعمان اذ لو وجد ذلك لم يتركب الشرطية الصادقة عن كاذبين بل فرض الحكم فان معنى قولنا ان كانت الشمس طالعة قائما هو موجود انه يقع الثانية على تقدير وقوع النسبة الاولى سواء وقعت الشمس ان أو لا (قال فان أدوات الشرط والصاد الخ) أراد بالشرط معنى التعليق كما هو الشائع فقدا قابله بالساد (قال أخرجت) أي على تقدير وجود الحكم فيها قبل دخوله كما يدل عليه البيان واتما خص هذه الصورة بالبيان لانها منشأ قوم القائل بان اطراف الشرطية قضايا وما قيل ان المقصود أخرجتها عن صلاحية الحكم فع كونه تكلفا محل المتع فانه لو انتفت صلاحية لما عاد

( قوله هي التي يحكم فيها بصدق الخ ) أي بحيث يكون مدلولها مطابقة لأمطلقا والا لا تقتضي ان العدد اما زوج أو فرد متصلة بحسب الزوم اذ يستلزم ليس ( ١٢ ) ان كان زوجا فهو فرد ( قوله بصدق قضية الخ ) أي تحقق نسبة قضية على

( أقول ) الشرطية قسبان متصلة ومنفصلة فالتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية أولا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى فان حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى فهي متصلة موجبة كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان فان الحكم فيها بصدق الحيوانية على تقدير صدق الانسانية وان حكم فيها بسلب صدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى فهي متصلة مالبة كقولنا ليس البتة ان كان هذا انسانا فهو جراد فان الحكم فيها بسلب صدق الجمادية على تقدير صدق الانسانية والمنفصلة هي التي يحكم فيها بالتالي بين القضيتين اما في الصدق والكذب مما أي بانهما لا يصدقان ولا يكذبان أو في الصدق فقط أي بانهما لا يصدقان ولكنهما قد يكذبان أو في الكذب فقط أي بانهما لا يكذبان وربما يصدقان أو ينفي أي بسلب ذلك الثاني فان حكم فيها بالتالي فهي منفصلة موجبة اما اذا كان الحكم فيها بالتالي في الصدق والكذب مما سببت منفصلة حقيقية كقولنا اما ان يكون هذا المدد زوجا أو فردا فان قولنا هذا المدد زوج وهذا المدد فرد لا يصدقان وما ولا يكذبان معا واما اذا كان الحكم فيها بالتالي في الصدق فقط فهي مائة الجمع كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرة أو حجرا فان قولنا هذا الشيء شجر أو هذا الشيء حجر لا يصدقان وقد يكذبان بان يكون هذا الشيء حيوانا واما اذا كان الحكم فيها بالتالي في الكذب فقط فهي مائة الخلو كقولنا اما ان يكون هذا الشيء لا شجرة أولا حجرا فان قولنا هذا الشيء لا شجرة وهذا الشيء لا حجر لا يكذبان ( قوله فالتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية أولا صدقها ) أقول فالتصلة الموجبة هي التي يحكم

الحكم بعد الحذف كما في القياس الاستثنائي ( قوله فالتصلة الموجبة الخ ) لما كان نمرتب المتصلة في المتراعني وهي التي يحكم فيها بصدق قضية أولا صدقها على تقدير أخرى بعد ما أفاد الشارح ان المقصود بلا صدقها سلب الصدق لا المدول والا لخرج السالبة وزم اعتبار لا صدقها في قوله على تقدير صدق أخرى لئلا يخرج ما حكم فيها بصدق قضية أولا صدقها على تقدير لا صدق أخرى ولانه خلاف الواقع اذ لا يكون في التصلة الا تليق الصدق بالصدق بقي فيه ابهام اختصاصه بالضرورة فان المتبادر من صدق قضية على تقدير صدق أخرى ان يكون بينهما علاقة تقتضي ذلك وابهام ان الحكم فيها بأي وجه وان معنى الصدق ما هو لانه بعد الاضافة وان تميز انه ليس بمعنى الخلل لكنه يحكي بمعنى المطابقة للواقع والتحقق تعرض سره لتعريفها وبيان اقسامها بحيث يندفع ذلك فتبين ان الحكم هنا بالاتصال والتحقق سواء كان بملاقة أولا وان الصدق ههنا بمعنى التحقق في نفس الامر لا بمعنى المطابقة للواقع والا لترك المتصلة الكلية الصادقة من مطلقتين عامتين ضرورة دوام صدق المطلقة العامة وليس كذلك فانه يصدق قولنا كلما صدق الانسان حيوان صدق زيد قائم ولا يصدق كلما كان الانسان حيوانا كان زيد قائما ( قال ولكنهما قد يكذبان ) أشار بذلك الى ان المقصود المائة الجمع للمعنى الأخص أعني ما حكم فيها بالتالي بالصدق فقط أي مع عدم الثاني في الكذب لا بالمعنى الاعم أعني ما حكم فيها بالتالي في الصدق فقط بمعنى عدم الحكم بالتالي في الكذب فانه شامل للحقيقة أيضا وكذا الحال في مائة الخلو

تقدير تحقق نسبة قضية أخرى ( قوله بصدق الحيوانية ) أي يتحقق ثبوت الحيوانية أي اتصاف صدق الحيوانية ( قوله وان حكم فيها بسلب الخ ) أي فهي مجوز الجمع والخلو عكس الموجبة وهكذا في الثاني ( قوله بسلب صدق قضية ) أي سلب تحقق نسبة قضية ( قوله ليس البتة ان كان الخ ) أي ان تحقق ثبوت الانسانية انتفت الجمادية والتصلة ان لوحظ فيها الزوم كانت متصلة لزومية وان لوحظ الاتصاف فاقضية والا فطلقة ( قوله لا يصدقان ) أي تلك النسبتان لانه يجتمان ( قوله ولكنهما قد يكذبان ) اعلم ان مائة الجمع تفسر بتفسير أخص بلان قولنا ما حكمت بالتالي في الصدق وأوجبت الارتفاع ومائة الخلو ما أوجبت الثاني في الكذب وأوجبت محبة الاجتماع وتفسر بتفسير اعم بلان قولنا مائة الجمع ما أوجبت منع الجمع جوزت الخلو اما لا ومائة الخلو ما منعت

الخلو جوزت الجمع اما لا والمتبادر من الشارح انه يفسر بالتفسير الاعم ( قوله سببت منفصلة حقيقية ) هذه تسمية اصطلاحية ولك ان تقول سببت بذلك نسبة للحقيقة كأن حقيقة الثاني لا توجد الا فيها

(قوله والا لكان الشيء شجرا وحجراما) أي وهو باطل فبطل المقسم (قوله ليس اما ان يكون الخ) أي فلا يخاد في الصدق ولا في الكذب فيجتمعا ويرتفعان (قوله ليس اما ان يكون هذا الانسان الخ) فقد (١٣) أذهبت منع الجمع وجوزت

الحلو (قوله ليس اما ان يكون هذا الانسان روميا الخ) فهي تزيل منع الحلو (قوله ما يرفع فيها الحل) لف ونشر (قوله ليس اجراء الخ) أي بان قول الحلية ما تصفت بالحل والمتصلة ما تصفت بالانصال وكذا المتصلة وما يحسب الاصطلاح فالحلية هي التي طرفاها مفردان وهذا صادق بالموجبة السالبة وهذا ظاهر في الحلية اما المتصلة الموجبة فهي ما حكم فيها بالصدق والسالبة ما حكم فيها بالسلب فلم يجتمعا في تعريف واحد بقي ان مقتضاها ان هذه الاسامي جارية على الموجبات (قوله بحسب مفهوم اللغة) وليس كذلك كذا قيل ووجهه ان الحلية ما تصفت بالحل أي وقع فيها حل وهذا مفقود هنا وفراد الناطقة بالحلية ما انحل طرفاها الى مفردين لا ما تصفت بالحل فا تصفت بالحل قلت ان هذه القضية المفسرة اصطلاحا لما تقدم والتاسية في ذلك وجود

والا لكان الشيء شجرا وحجراما وهو محال وقد يصدقان معا بان يكون حيوانا وان حكم فيها بسلب الثاني فهي منفصلة سالبة فان كان الحكم فيها بسلب المتأفة في الصدق والكذب مما كانت سالبة حقيقية كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان اسود او كذا فانه يجوز اجتماعهما ويجوز ارتفاعهما وان كان الحكم فيها بسلب المتأفة في الصدق فقط كانت سالبة مائة الجمع كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان حيوانا أو اسود فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتفاعهما وان كان الحكم فيها بسلب المتأفة في الكذب فقط كانت سالبة مائة الحلو كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان روميا أو زنجيا فانه يجوز ارتفاعهما دون الاجتماع لإلحال السوالب الحلية والمتصلة والمنفصلة على ما ذكرتم ما يرفع فيها الحل والانصال والانفصال فلا تكون حلية ومتصلة ومنفصلة لانها ما ثبتت فيها الحمل والانصال والانفصال لانا نقول ليس اجراء هذه الاسامي على السوالب بحسب مفهوم اللغة بل بحسب الاصطلاح ومفهوماتها الاصطلاحية كما تصدق على الموجبات تصدق على السوالب نعم

فما بانصال تحقق قضية بتحقيق قضية اخرى فان اكنني بمطلق هذا الاتصال سميت متصلة مطلقة وان قيد الاتصال بكونه لزوميا سميت متصلة لزومية أو بكونه اتعاقبيا سميت متصلة اتعاقبية والمتصلة السالبة هي التي يحكم فيها بسلب ذلك الاتصال اما مطلقا أو لزوميا أو اتعاقبيا والمتصلة الموجبة هي التي يحكم فيها بالتأفي بين قضيتين اما في التحقيق والاتقاء مما أوفي أحدهما فان اكنني بمطلق الثاني سميت منفصلة مطلقة وان قيد الثاني بكونه ذاتيا سميت منفصلة عنادية وان قيد بالاتفاق سميت منفصلة اتعاقبية والمتصلة السالبة هي التي يحكم فيها بسلب ذلك الثاني اما مطلقا أو مقيدا بالفناء أو بالاتفاق وسرد عليك تفاصيل هذه المعاني في المتصلة والمنفصلة في مباحث الشرطيات (قوله ومفهوماتها الاصطلاحية كما تصدق على الموجبات تصدق على السوالب) أقول لان مفهوم الحلية اصطلاحا هو القضية التي يكون طرفاها مفردين اما بالفضل أو بالقوة وهذا المفهوم كما يصدق على

(قوله بتحقيق قضية) معنى تحقيق القضية وقوع نسبتها في نفس الامر والمقصود من الحكم فيها بالاتصال ان يكون مدلوله المطابق ذلك لئلا ينتقض تعريف كل من المتصلة والمتصلة بالآخرى بناء على تلازم الشرطيات (قوله وسرد عليك الخ) اشارة الى ما سيجي من ان لكل واحدا من الاتعاقبية المتصلة ومناعة الحلو ومائة الجمع معنيين عاما وخاصة (قال فلا تكون حلية الخ) أي لا يصح إطلاق هذه الاسامي عليها كما يدل عليه الجواب وليس معناه فلا يكون داخلة في تعارضها اذ بعد ما بين المعنى الاصطلاحي الشامل للسوالب بحيث لا امرية فيه لا معنى لثبته عنها (قال ما ثبتت) ما موصولة أي لان الحلية والمتصلة والمنفصلة بحسب اللغة التي يثبت فيها الحل والاتصال والانفصال والحل على النافية وارجاع الضمير الى السوالب وهم يوجب التكرار وبما حررنا اندفع ما قيل ان الحل بمعنى ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة وبمعنى النسبة الحسكية متحقق في السوالب فصح إطلاق الحلية بمعنى المنسوب الى الحل لان الكلام في الإطلاق بالمعنى التقوي لا الاصطلاحى على ان ما ذكره لا يطرده في المتصلة والمنفصلة (قال بحسب مفهوم اللغة) أعني ما تصف بالحل

المعنى التقوي فيها وهو خاص بالموجبات واما السوالب فللمشابهة ولك ان تقول قلت من المعنى التقوي الى المعنى الاصطلاحى لتحقيق في الموجبة والسالبة فلا حاجة الى تخيلين

النسبة المتحققة للنقل اما في الموجبات فلتتحقق معنى الحد والاتصال والاتصال واما في السوالب فلشأبها أيها في الاطراف لا يقال المقدمة كانت مقودة لذكر أقسام القضية الأولية والمتصلة والمتفصلة ليست من الاقسام الأولية بل من أقسام قسمها أعني الشرطية لاما نقول لا شك ان المقصود بالذات من وضع المقدمة ذكر الاقسام الاولى واما ذكر أقسام الشرطية فيها فالغرض وعلى سبيل الاستطراد ( قال )

زيد قائم يصدق على زيد ليس قائم بلا فساوت وكذلك الحال في مفهومي المتصلة والمتفصلة اصطلاحا بل قول اطلاق الشرطية على المتفصلة أيضا بحسب المفهوم الاصطلاحي كاطلاقها على المتصلة وان لم يكن معنى الشرطية بحسب اللغة في المتفصلة ظاهرا وقديتوم من قوله ليس اجراء هذه الاسامي على السوالب بحسب مفهوم اللغة ان اجراءها على الموجبات بحسب مفهوم اللغة وليس كذلك بل اجراء هذه الاسامي عليهما معا بحسب المفهوم الاصطلاحي قطعا فالظاهر في المارة أن يقال ليس اطلاق هذه الاسامي على هذه القضايا بحسب مفهوم اللغة ( قوله واما في السوالب فلشأبها أيها في الاطراف ) أقول قد يتوهم من هذه البارة أنهم أطلقوا هذه الاسامي على الموجبات أولا لتحقق المعاني الثبوتية فيها ثم نقلوها منها الى السوالب لشأبها الموجبات في الاطراف والظاهر أنهم نقلوا هذه الاسامي من المعاني الثبوتية الى المفاهيم الاصطلاحية بناء على وجود النسبة في بعض أفراد هذه المفاهيم أعني الموجبات فان هذا القدر من المناسبة كاف في صحة النقل فلا حاجة الى التزام النقل مرتين ( قوله واما ذكر أقسام الشرطية فيها فالغرض الخ ) أقول الاقسام الأولية هي الحلية والشرطية واما ذكر الموجبة والسالبة في الحلية على سبيل التبعية كان مفهوم الحلية انما يضبط بذكرها وكذا ذكر المتصلة والمتفصلة ههنا لانها حقيقتان مختلفتان مندرجتان تحت الشرطية فلا يحصل مفهومها الا بها واعتبر في المتصلة الايجاب والسلب لا ذكرنا في الحلية وذكر

( قوله واما ذكر أقسام الشرطية ) أي من كونها متصلة ومنفصلة وموجبة وسالبة مائة جمع وخلو وحقيقة ( قوله فالغرض الخ ) أي مفهوم الحلية لا يدرك الا باقسامها الثانوية وكذا يقال في الشرطيات

والاتصال والاتصال بل بمعناها الاصطلاحية ( قوله وان لم يكن معنى الشرطية الخ ) وهو المنسوب الى الشرط بمعنى تعليق شيء بشيء ( قوله وقد يتوهم الخ ) التوهم ناش من تخصيص السوالب وفي التعبير بالوهم وتجهيل الفاعل اشارة الى كمال ضمه فلهذا لم يتعرض لدفعه لان تخصيص السوالب بواسطة ان الكلام فيها لا تلقى الحكم عن الموجبات يشهد بيانه عليه بقوله ومفهومها الاصطلاحية الخ ولهذا قال والظاهر ولم يقل والظاهر ( قوله قد يتوهم من هذه البارة ) فان معناه واما المناسبة المحققة للنقل في السوالب فانه يدل على تحقق النقل اليها والتمايل بقوله فلشأبها يدل على تأخره لكن التوهم مندفع بالناية بان يقال معناه نعم المناسبة المحققة للنقل الى المعنى العام متحققة باعتبار جميع افرادها اما في الموجبات الخ والفرينة على أنها منقولة الى المعنى الاصطلاحى العام ماسبق من قوله ومفهوماتها الاصطلاحية الخ وقد صرح به الشارح في شرح المطالع ( قوله فلا حاجة الى التزام الخ ) وكيف يلزم ان يكون اطلاقها على الموجبات مهوراً لان النقل مشروط بهجر التقول عنه ( قوله هي الحلية والشرطية ) وأما ما وقع في الاشارات من ان أصناف التركيب الحيزي ثلاثة حلية ومتصلة ومنفصلة فالمراد منه الاصناف المحصلة والشرطية لكونه جنساً لم ليس أمراً محصلاً ( قوله كان مفهوم الحلية الخ ) انما قال كان الخ لان الايجاب والسلب

( الفصل الاول في الحلية وفيه أربعة مباحث • البحث الاول في أجزائها وأقسامها الحلية أما  
 تحقق بأجزاء ثلاثة محكوم عليه ويسمى موضوعاً ومحكوم به ويسمى محمولاً ونسبة بينهما بها  
 يرتبط المحمول بالموضوع واللفظ الدال عليها يسمى رابطة كوفي قولنا زيد هو عالم ونسب القضية  
 حينئذ ثلاثية وقد تحذف الرابطة في بعض اللغات لشعور الفهم بمناها والقضية تسمى حينئذ ثنائية  
 ( أقول ) لما قسم القضية الى الحلية والشرطية شرع الآن في الحليات وأما قدمها على الشرطيات  
 لبساطتها والبسيط مقدم على المركب طبعاً فالحلية أتم نظم من أجزاء ثلاثة المحكوم عليه

في التفصلة أنواعها المختلفة لتضييق واثير الى الإيجاب والسلب في جميعها لما ذكرنا • واعلم ان اقسام  
 القضية الى الحلية والشرطية حصر على وأما اقسام الشرطية الى المتصلة والتفصلة فليس كذلك  
 لان الشرطية طرفاها قضيتان بالقوة القريبة من الفعل والنسبة بين القضيتين لا يمكن ان تكون يحمل  
 احدهما على الأخرى بل لابد ان تكون هناك نسبة غير الحمل ولا يلزم من هذا ان تكون النسبة التي هي  
 غير الحمل منحصرة في الاتصال والانفصال لجواز أن تكون بوجه آخر فهذه النسبة استثنائية  
 اذ لم توجد في العلوم ومتعارف اللغة نسبة بوجه آخر معتبرة بين اطراف القضايا ( قوله ) وأما قدمها  
 على الشرطية لبساطتها ) أقول فان الحلية وان كانت مركبة في نفسها الا انها تقع جزءاً للشرطية

خارجان عن حقيقة الحلية فالتحصيل هما شئيه بتحصيل الماهية المهمة بالفصل بخلاف الشرطية  
 ولذا قال فلا يحصل مفهومها الا هما ( قوله ان اقسام القضية الخ ) لانه حصر دائر بين التني  
 والاتبات يحزم العقل بمجرد ملاحظة مفهومي القسمين بالأحصار بأي تقسيم فست القضية من  
 التماسيم المذكورة وأما كون كلا طرفي الشرطية مشغلا على ملاحظة النسبة تفصيلاً فبالنظر الى  
 الواقع حتى لو وجد قضية أحد طرفيها مفرد اما بالفعل أو بالقوة والآخر مشتمل على النسبة  
 للملاحظة تفصيلاً يكون شرطية وأما ما قيل ان علت في علت زيداً قائماً قضية بالفعل والنسبة  
 للملاحظة بين علت وبين زيداً قائماً نسبة تامة خبرية وليست بمحلية لان أحد طرفيها ليس بمفرد  
 لا بالفعل ولا بالقوة فانه لا تفاوت بين ملاحظة مفهوم علت وحده وبين ملاحظته حال كونه جزءاً  
 من هذا المركب ولا شرطية لان الشرطية لا يكون شئيه من طرفيها قضية بالفعل ولا شك ان أحد  
 طرفيها قضية فدفع بان علت قضية حلية لانه يعني انا عالم وزيداً قائماً بتأويل قيام زيد ولذا  
 يصح دخول ان المتوخة عليهما وان المجموع فضلة خارج عن النسبة التامة الخبرية كانه قيل انا  
 عالم قيام زيد ولو كان تعلق الفعل بالمفعول نسبة تامة خبرية لزم ان يكون مثل ضربت زيداً قائماً  
 في الدار وقت الظهور مشتملاً على نسب خبرية ملحوظة قصداً والوجدان يكذبه وكلام القوم يبطله  
 ( قوله فان الحلية الخ ) يعني ان الحلية مركبة في نفسها من أجزاء ثثة فليست بسيطة بمعنى  
 مالا جزء له لكنها تقع جزء من الشرطية فتكون بسيطة بالقياس اليها بمعنى انها أقل جزء منها  
 ولم يكتف بكونها أقل جزء منها بان يقول الشرطية لابد فيها مع مالا بدنه في الحلية من المحكوم  
 عليه وبه والنسبة حيث يكون طرفاها مركبة بخلاف الحلية لان مجرد ذلك لا يكفي في تقديم  
 مباحث الحلية على مباحث الشرطية فلهاذا اعتبر البساطة من حيث الجزئية لكن بعد اعتبار  
 الجزئية لاحاجة الى اعتبار البساطة كما لا يخفى

( قوله شرع الان في  
 الحليات ) أي في قسمها  
 وكان التائب ان يقول  
 شرع الآن في الحلية لكنه  
 نظر لكون الحلية لها أفراد  
 كثيرة خصوصاً المتصلة  
 تلك الافراد ( قوله  
 لبساطتها ) أي بالنسبة  
 للشرطية ( قوله والبسيط  
 مقدم على المركب الخ ) فيه  
 اشارة الى ان الشرطية  
 مركبة من الحليات ( قوله  
 طبعاً ) أي والاصل ان  
 الوضع يوافق الطبع  
 فوافق الدليل الدعوى التي  
 هي تقدم الحليات في الوضع  
 بهذا التقدير

(قوله ويسمى موضوعاً) أي في القضية الحلية والا للحكوم عليه في الشرطية يسمى مقدماً (قوله لانه قد وضع) أي أثبت (قوله بها يرتبط الخ) قدم الحار والمجرد والمحصص أي لا يرتبط المحمول والموضوع الا بها (قوله وكان من حق الموضوع الخ) هذا يفيد ان الموضوع والمحمول ليس اللفظ بل مدلوله كذات زيد ونفس القيام في قولك زيد قائم (قوله نسبة للدال الخ) أي قسمية اللفظ الدال على النسبة برابطة مجاز بحسب الاصل اذ الرابطة في الاصل اسم للنسبة فقط وان صار الآن حقيقة عرفية (قوله كيو) تثيل لفظ الدال على الرابطة أعني النسبة (قوله التي هي مورد الإيجاب الخ) أي ثبوت القيام لزيد الذي هو مورد الوقوع واللاوقوع المعبر عنها بقول الشارح الإيجاب والسلب لان الإيجاب هو الوقوع ويطلق أيضاً على ادراك الوقوع والسلب هو اللاوقوع ويطلق أيضاً على ادراك اللاوقوع

ويسمى موضوعاً لانه قد وضع ليحكم عليه بشيء والمحكوم به ويسمى محمولاً لحمله على شيء ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع وتسمى نسبة حكمية وكما ان من حق الموضوع والمحمول ان يبرر عنهما بلفظين كذلك من حق النسبة الحكمية ان يدل عليها بلفظ واللفظ الدال عليها يسمى رابطة لدلائها على النسبة الرابطة تسمية للدال باسم المدلول كقوله في قولنا زيد هو عالم قال قلت المراد بالنسبة الحكمية اما النسبة التي هي مورد الإيجاب والسلب واما وقوع النسبة اولا ووقوعها الذي هو الإيجاب والسلب فان كان المراد بها الاول يكون للقضية جزء آخر وهو وقوع النسبة اولا ووقوعها فلا بد ان يدل عليها عبارة أخرى وان كان المراد الثاني كان النسبة التي هي مورد الإيجاب والسلب جزءاً آخر فليدل عليها أيضاً بلفظ آخر \* والحاصل ان أجزاء الحلية أربعة فكان من حقها ان يدل تكون بسيطة بالقياس اليها أي تكون اقل اجزاء منها ولا نفى ان الحلية بجميع اجزائها تقع جزاً للشرطية اذ قد عرفت ان اطراف الشرطيات لاحكم فيها بل يعني ان الحلية اذا كانت قضية بالقوة القرية من الفعل أي ملحوظة بتفاصيل اجزائها التي هي سوي الحكم تكون جزاً منها فكأنها بتمامها جزاً منها فاستحققت بذلك تقديم مباحثها على مباحث الشرطيات (قوله ويسمى موضوعاً) أقول هذا يتناول المبتدأ والفاعل ايضاً فان زيدا في قال زيد موضوع وقال محمول لان محصل منناه زيد قائم او ذوقول في الزمان الماضي (قوله والحاصل ان اجزاء الحلية أربعة) أقول هي المحكوم عليه (قوله ولا نفى الخ) أي من قولنا انها تقع جزاً للشرطية (قوله التي هي سوي الحكم) أي الوقوع واللاوقوع من حيث حصولها في الذهن بطريق الاذنان وهذه الحلية معتبرة في كونها قضية فلا يرد ان ذات الحكم معتبرة في الشرطية أيضاً الا انه مفروض فيها منعدم في الحلية ووصف الجزء لا مدخله في الجزئية فيكون الحلية بجميع اجزائها جزءاً للشرطية من غير حاجة الى ما تكلفه السيد قدس سره (قوله فكأنها الخ) أي اذا كانت باعتبار أكثر اجزائها جزءاً منها فكأنها بتمامها جزء منها فتكون مقدمة عليها طبعاً فاستحققت التقديم في البحث لبوافق الوضع الطبع (قال ويسمى موضوعاً) أي المحكوم عليه في الحلية لا مطلق المحكوم عليه وكذا قوله يسمى محمولاً (قال ان يدل عليها باللفظ) تسوية بين الاجزاء فلا يرد ان حقها ان يدل عليها بدال لفظاً كان أولاً (قال واللفظ الدال) هذا بناء على الأكثر والا فالرابطة قد تكون حركة كما سيصرح به (قوله لان محصل منناه الخ) أي منناه الذي لا يتبدل بتغير العبارات وهذا الاعتبار حصروا القضية في الحلية والشرطية وان اختلفت القضيتان في المدلول الاول الذي يختلف بحسب تغير العبارات وللإشارة الى ذلك زاد لفظ محصل فا قيل لا نسلم ان محصل منناه ذلك بل هو معنى آخر لازم لمعنى هذه القضية وهم (قال اما النسبة التي الخ) أي النسبة التي هي مورد الوقوع واللاوقوع فان الإيجاب والسلب يطلق بمعنى الثبوت واللاي ثبوت أيضاً على ما ذكره الحق التفتازاني في شرح الشرح المضدي حيث قال الوقوع واللاوقوع هو الإيجاب والسلب أي ثبوت شيء لشيء وانتفاؤه عنه وفي توصيف النسبة الحكمية بالمورد لها وتوصيفها بينية الإيجاب والسلب توضح لمنازعتها على ما هو رأى المتأخرين من اثباتهم للقضية جزءاً آخر سوى الوقوع واللاوقوع يسمونه النسبة الحكمية التقليدية المشتركة بينهما كما يدل عليه قولهم وقوع النسبة اولا ووقوعها (قال والحاصل ان اجزاء الحلية أربعة)

(قوله فان النسبة) جواب عما يقال ان قوله بها يرتبط الخ لان لم يشير الى الثاني لان النسبة التي (١٧)

عليها باربعة الفاظ فقول المراد الثاني وكان قوله بها يرتبط المحمول بالموضوع اشارت اليه فان النسبة مالم يعتبر معها الوقوع واللاوقوع لم تكن رابعة ولا حاجة الى الالة على النسبة التي هي مورد الایجاب والسلب فان اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على النسبة أيضاً فالخبر من القضية بتأديان بباروة واحدة ولهذا أخذنا جزءاً واحداً حتى انحصر الاجزاء في ثلاثة \* ثم الرابطة أداة لانها تدل على النسبة الرابطة وهي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وبه لكنها قد تكون في قالب الاسم كهي في المثال المذكور وبه والنسبة بينهما ووقوعها أولاً ووقوعها وهذه الاربعة معلومات وادراك الثلاثة الاول منها من قبيل التصورات التي من شأنها ان تكتسب بالقول الشارح وادراك الاخير أعني ادراك وقوع النسبة أولاً ووقوعها هو المسمى بالتصديق الذي من شأنه ان يكتسب بالحجة ويسمى هذا الادراك حكماً وقد يسمى هذا المذكور أعني وقوع النسبة أولاً ووقوعها حكماً أيضاً ولذلك قيل لابد في القضية من الحكم (قوله فان اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على النسبة أيضاً) أقول دلالة واضحة مطردة وان كانت التزامية (قوله وهي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وبه) أقول يعني ان النسبة التي بها يرتبط المحكوم به بالمحمول عليه معقولة من حيث انها حالة بينهما وآلة تعرف حالها فلا تكون معنى مستقلة يصلح ان يكون عكوماً عليه اوبه فاللفظ الدال عليها يكون أداة (قوله لكنها قد تكون في قالب الاسم كهي في المثال المذكور)

على رأى المتأخرين والتحقق ماذهب اليه المتقدمون ان الجزء الثالث هو ثبوت المحمول للموضوع لكنه يتعلق به علمان علم تصوري من حيث انها نسبة بينهما وعلم تصديقي باعتبار مطابقتها للنسبة التي بينهما في نفس الامر وعدم مطابقتها ايها (قال فان النسبة مالم يعتبر معها الخ) ففي رابطة بالمرض والمتبادر من قوله بها يرتبط ما يكون رابطة بلا واسطة وهي الوقوع واللاوقوع فيكون في قوله بها يرتبط اشارة اليه (قال بتأديان بباروة واحدة) أحدهما بدلالة المطابقة والثاني بدلالة الالتزام فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز على ما هو (قوله وان كانت التزامية كما يدل عليه التعبير بوقوع النسبة) أي وقوع النسبة التي أدركت بين المحمول والموضوع بينهما في نفس الامر وتصير من عن ادراك وقوع النسبة أولاً ووقوعها بادراك ان النسبة واقعة أوليست بواقعة للاشارة الى ان المقصود كون الادراك بطريق الازعان لذلك الوقوع واللاوقوع الذي هو أسراجاً لمورد النسبة لان الوقوع واللاوقوع عبارة عن هذه القضية والالزام اعتبار القضية في القضية والتصديق في التصديق الى المالا ينتهي (قال ولذا أخذنا جزءاً) أي في القضية للمقولة وهذا متفق عليه بين الفريقين انما الاختلاف في أجزاء القضية المعقولة (قال حتى انحصر الاجزاء) القضية للمقولة (قال ثم الرابطة أداة) قضية مهمة فلا يراد ان قد يكون حركة (قوله يعني ان النسبة الخ) دفع لما أوردته المحقق التفتازاني من انه لو كان توقف مفهوم اللفظ على شيء موجبا لكونه أداة لكان جميع الاسماء الدالة على النسب والاضافة أدوات وحاصل الدفع ان المقى بالتوقف عدم الاستقلال بالمفهومية لكونها دالة على نسبة هي آلة تعرف حال الطرفين غير ملحوظة لذاتها كآثار معاني الحروف وأشار الشارح اليه بقوله على النسبة الرابطة فانها باعتبار ملاحظتها من حيث ذاتها ليست رابطة (قال وهي غير مستقلة) وهي تمام معناها والدال عليها لفظ مفرد ولظهور هذه القيود

(م ٣ - شرح التمهيد ثاني) والمحكوم عليه (قوله في قالب الاسم) بضع الاسم أي في صورته

وتسمى غير زمانية وقد تكون في قالب الكلمة ككان في قولنا زيد كان قائماً وتسمى زمانية والقضية الحامية باعتبار الرابطة اما ثنائية أو ثلاثية لانها اذ ذكرت فيها الرابطة كانت ثلاثية لاشتغالها على ثلاثة ألفاظ ثلاثة ممان وان حذفت لشعور الذهن بمناحاكات ثنائية لعدم اشتغالها الا على جزأين

أقول قد يناقش في ذلك بان لفظ هو في زيد هو عالم يدل على زيد لانه ضمير راجع اليه فلا يكون رابطة ويقال الرابطة في هذه القضية

تركها وماتوم من ان ليس هو مركب فندفع بما ذكره قدس سره سابقا من ان المجموع موضوع لوضع النسبة السلية (قوله وقد يناقش الخ) أجاب المحقق التفتازاني بان ليس مراده ان لفظ هو رابطة في لغة العرب بل التناقل للمنطق الى العربية استعاروا لفظة هو للرابطة الفير الزمانية بمنزلة است في الفارسية واستين في اليونانية ورد المحقق الدواني بانه يخالف لما ذكره الشيخ في الاشارات حيث قال وأما لغة العرب فربما حذفت الرابطة انكالا على شعور الذهن بمناحاويرما ذكرت والمذكور ربما كان في قالب الاسم كقولك زيد هو حي فان لفظة هو جاءت لاتدل بنفسها على معنى بل لتدل على ان زيدا هو أمر لم يذكر بعد مادام يقال هو الى أن يصرح به قد خرجت على أن تدل بذاتها دلالة كاملة فالحقت بالادوات لكنها تشبه الاسماء انتهى وأيضاً ما الباحث لهم على الاستعارة المذكورة اذا لم يكن في لغة العرب لفظ هو رابطة بل الواجب عليهم ان يقولوا لرابطة في لغة العرب سوي الحركات ثم قال ان المطعنين لا يسلون ان هو راجع الى موضوع ليكون عنه بحسب المعنى بل يصرحون بانه اداة في صورة الاسم وينكرون اختصاص الفصل بالمواضع المخصوصة ولا يلزمهم موافقة النحويين ولا يخفى انه تحكم لان اختلاف حله بالتذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع باختلاف المرجوع اليه واستفادة الحكم بدون ذكره يتأدى على عدم كونه مستعملا في لغة العرب للربط وأي دليل على ما ادعوه وانما هو رجم بالنيب من غير داع يدعو اليه (قوله فلا يكون رابطة) ولو قيل المقي به الفصل والمواد فتقول الامثلة التي اوردت فيها ليست من مواضع الفصل ولو سلم فضعف الفصل أيضاً لا يدل على الربط بل على التخصيص والتاكيد والفرق بين التمت والخبر كذا في شرح المطالع (قوله وقال الخ) عطف على يناقش والمناقش والقائل الشارح في شرح المطالع (قال باعتبار الرابطة) قيد بذلك لان لها باعتبار اشتغالها على السور وحرف السلب والايجاب والجهة تقيبات آخر (قال لاشتغالها على ثثة) أي من حيث اعتبار الرابطة فلا ينافي اشتغالها على الزائد على ثثة باعتبار آخر من الايجاب والسلب والسور والجهة (قال ثلاثة ممان) أي لا قاعدتها فلا ينافي دلالة الرابطة الزمانية على الزمان لانه غير مقصود بالاقادة ولذا يستعمل فيها ليس زمانية نحو كان انه غفورا رجيا ولا يرد ان المعاني أربعة كما مر لان وقوع النسبة والنسبة معنى واحد لشدة الاتياف بينهما (قال وان حذفت) أي تركت فضعو ضرب زيد ثمانية والقول بانه خارج عن القصة لاستغنائها عن الرابطة والتقسيم لقضية فيها رابطة فيه انه ان أراد بقوله فيها رابطة مدلول الرابطة فهو لازم في كل قضية كما يدل عليه قوله فالحلية انما تنتم من أجزاء ثثة وان أراد بها لفظها فكيف يصح جعل التناية قسما لها (قال لشعور الذهن) ليس قيدا لحذفت بل بيان لوجه الحذف

(قوله لاشتغالها على ثلاثة ألفاظ) أي من حيث الربط فلا ينافي انها قد تشغل على أربع من ثلاثة باعتبار السور والجهة وقوله ثلاثة ممان أي لقصد اقادة ثلاثة ممان فلا يرد حيث أن هذه الالفاظ الثلاثة قد تدل على ممان أربعة المحمول والموضوع والنسبة والزمن لان الدلالة على الزمن غير مقصودة (قوله لشعور الذهن) بيان لوجه الحذف أي ان وقع وزل وحذفت يكون الذهن مستشرباها كانت ثنائية لانه قيد للحذف بحيث يقتضى ان الشعور قد يوجد فيحصل الحذف وقد لا يحصل فلا يحصل الحذف لان الشعور حاصل على الدوام

بأزاء منين وقوله وقد تحذف في بعض اللغات إشارة الى أن اللغات مختلفة في استعمال الرابطة فإن لغة العرب ربما تستعمل الرابطة وربما تحذفها بشهادة القرائن الدالة عليها ولغة اليونان توجب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها على ما نقله الشيخ ولغة المعجم لا تستعمل الفضية خالصة عنها أما بلفظ كقولهم هست وبود وأما بحركة كقولهم زيد دير بالكسر ( قال )  
( وهذه النسبة ان كانت نسبة بها يصح أن يقال أن الموضوع محمول فالفضية موجبة كقولنا الإنسان حيوان وان كانت نسبة بها يصح أن يقال أن الموضوع ليس بمحمول فالفضية سالبة كقولنا الإنسان ليس بمحجر )

( أقول ) هذا تقسيم ثان للحملية باعتبار النسبة الحكيمة التي هي مدلول الرابطة فلكل النسبة هي حركة الرض لاهدالة على الارتباط والاستناد والدليل عليه أن المفردات اذا ذكرت موقوفة الاواخر نحو زيد لم يحصل التركيب ولا يفيد الاستناد وقد تكون في قالب الكلمة ككان الناقصة وما يتصرف منها وتسمى زمانية لدالاتها على الزمان بخلاف لفظ هو وأخواتها اذ دلالة لها على الزمان اصلا وقد نوقش هنا أيضا بلن مدلول كان زائد على مدلول الرابطة لدلالة كان على الزمان الذي لا مدخل له في الرباط ( قوله إشارة الى أن اللغات مختلفة في استعمال الرابطة ) أقول قبل وجه الضبط أن يقال هنا ثلاثة اشياء الوجوب والاستماع والجواز فتصرفها في ثلاثة أخرى هي مجموع الرباطين مما والرابطة الزمانية وحدها وغير الزمانية وحدها وفيه بعد لا يخفى ( قوله ولنة المعجم لا تستعمل الفضية خالصة عنها ) أقول نفس ذلك بمثل قوله زيد ديراست ومنجم

( قوله هي حركة الرض ) قال الحق في التفاضل ان كان الموضوع والمحمول منين فالفضية شائبة وان كانا مبررين ثلاثية تامة وان كان أحدهما فقط مبررا فثلاثية ناقصة انتهى ولو أريد الرض لفظاً أو تقديرأ أو عملاً لم تكن الفضية لغة العرب شائبة ( قوله زائد على مدلول الرابطة ) فلا يكون دلالة على النسبة دلالة مطابقة فلا تكون رابطة لانها الدال على النسبة بالمطابقة ولو أريد أم من ذلك يدخل كان التامة بل الافعال المشتقات كلها في الرابطة وما قيل أن الرابطة مادل على نسبة شيء الى شيء ها خارجا عن مدلولها سواء كان دالا بالمطابقة أولا فلا يدخل الافعال التامة فع كونه خلاف المتبادر عن تصرف الرابطة يرد عليه سائر الافعال الناقصة والافعال المقاربة ( قوله الوجوب الخ ) أي وجوب استعمالها وامتاعها وجواز ( قوله وفيه بعد الخ ) ان كان مراد الفاعل ضبط الاختلاف المشار اليه بقوله في بعض اللغات فلا يخفى بعده لان كون الاحتمالات النسبة واقعة في الاستعمال محل تردد وان كان مراده ضبط الاحتمالات العقلية لاستعمال الرابطة كما يشير اليه قوله في شرح المطالع وعدم الشور على بعض الامثلة لا يضر بالفرض فوجه بعده ان ضبط الاحتمالات العقلية ليس مطلوباً في المقام ولا قائدة يمتد بها في معرفتها ( قال ربما يستعمل ) الرابطة زمانية كانت أو غير زمانية وكذلك الحذف ( قال ولغة المعجم ) أي اللغة الفارسية فانه المتبادر من اطلاقها لشيوعها يدل على الامثلة وما وقع في بعض كتب اللغة الفارسية بذلك ( قوله ونفس الخ ) وأيضاً نفس بقوله زيد آمد وأيد وأجيب بتخصيص الفضية بما يحتاج فيه الى ذكر الرابطة وهو مالا يكون المحمول من الافعال التامة لانها ترتبط لدالاتها على النسبة الى موضوع معين ولذا لا يتعقل معناها بدون ذكره

( قوله مختلفة في استعمال الرابطة ) اعلم ان الاختلاف في الاستعمال صادق بالوجوب وبالخير والاستماع والرابطة صادقة بالزمانية وبالمكانية وبها معا في تركيب واحد فاذا ضربت الثلاثة الاولى في الثلاثة الاخيرة كانت تسعة وهذا بحسب العقل وأما التبيين بحسب الاستعمال فالاستماع لم يقع باقسامه الثلاثة وكذلك كون الرابطة صادقة بالرابطة الزمانية والمكانية معاً على طريق الجواز أو الوجوب لم تقع في كلامهم لكن هل ذلك صحيح أولاً يبين الامر ( قوله ربما تستعمل الرابطة ) أي زمانية أولاً ( قوله بشهادة القرائن ) أي فاقرائن موجودة على كل حال لكن تارة تلاحظ وتارة لا تلاحظ ( قوله ولغة المعجم ) أي الفرس ( قوله هست ) يعني هو وقوله بود يعني كان وقوله دير يعني هو كاتب وقوله بالكسر أي كسر الآراء هذا مراد الشارح وان كانت الدال مكسورة أيضاً

(قوله بها يصح أن يقال الموضوع محمول أي أن الموضوع يصدق عليه المحمول أذ الموضوع غير المحمول بحسب المفهوم وقوله بها يصح أي في نفس الامر) قوله وهذا لا يشمل أي هذا التقسيم لا يشمل القضايا الكاذبة فالتقسيم حينئذ ليس بجامع (قوله لا يصح بها أن يقال) أي لا يصح بحسب نفس الامر (قوله فالصواب أن يقال الحكم الخ) هذا قسم بالنظر لتعلق الحكم وقوله أو بأن الموضوع الخ هذا قسم بالنظر لتحكم (قوله سميت القضية شخصية ومخصوصة) أي سميت بكل واحد من اللفظين على سبيل البدل وليس المراد أنها تسمى بهما على أنه علم مركب (قوله شخصية) نسبة للشخص الذي هو الموضوع من نسبة الكل لجزئه (قوله شخص معين) أي ذات معينة في الخارج أو في الذهن فالاول كما مثل الشارح والثاني كما في قولك اسامة أجراً من ثمانية وأردت من اسامة الحقيقة المبنية في الذهن

أن كانت نسبة بها يصح أن يقال الموضوع محمول كانت القضية موجبة كنسبة الحيوان الى الانسان فانها نسبة ثبوتية مصححة لان يقال الانسان حيوان وان كانت نسبة بها يصح أن يقال الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كنسبة الحجر الى الانسان فانها نسبة سالبة بها يصح أن يقال الانسان ليس بحجر وهذا لا يشمل القضايا الكاذبة فانها اذا قلنا الانسان حجر كانت القضية موجبة والنسبة التي هي فيها لا يصح بها أن يقال الانسان حجر وكذلك اذا قلنا الانسان ليس بحيوان كانت القضية سالبة والنسبة التي هي فيها ليست نسبة بحيث يصح أن يقال الانسان ليس بحيوان فالصواب أن يقال الحكم في القضية اما بأن الموضوع محمول أو بأن الموضوع ليس بمحمول أو يقال الحكم فيها اما بإقاع النسبة أو باتزاعها وذلك ظاهر \* قال \*

(و موضوع الحلية ان كان شخصاً معيناً سميت بمخصوصة وشخصية وان كان كلياً فان بين فيها كمية أفراد ما صدق عليه الحكم ويسمى اللفظ الدال عليها سوراً سميت بمخصوصة ومسورة وهي أربع لانه ان بين فيها أن الحكم على كل الافراد فهي الكلية وهي اما موجبة وسورها كل كقولنا كل نار حارة وأما سالبة وسورها لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء ولا واحد من الناس يجاهد وان بين فيها أن الحكم على بعض الافراد فهي الجزئية وهي اما موجبة وسورها بعض أو واحد كقولنا بعض الحيوان أو واحد من الحيوان انسان واما سالبة وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسانا وليس بعض الحيوان بانسان وبعض الحيوان ليس بانسان )

\* أقول \* هذا قسم ثالث للحملية باعتبار الموضوع فموضوع الحلية اما أن يكون جزئياً أو كلياً فان كان جزئياً سميت القضية شخصية ومخصوصة اما موجبة كقولنا زيد انسان وأما سالبة كقولنا زيد ليس بحجر أما تسميتها شخصية فلان موصفاً شخص معين وأما تسميتها بمخصوصة فان قولهم ومنجم قضية خالية عن الرابطة (قوله وهذا لا يشمل القضايا الكاذبة) أقول قيل عليه أما

(قوله فان قولهم الخ) فيه بحث لانه من عطف المفرد على المفرد فالرابطة المذكورة تربطها بالموضوع ولو سلم فالمتعلقون لا يستعملون القضية التامة بدونها على أنه وقع في بعض المبارات واللغة الفارسية في الاصل لا يستعملون القضية بدون الرابطة فيجوز أن لا يكون هذا الكلام من أصل اللغة (قال هذا قسم ثان الخ) لم يورد المصنف جميع التقاسيم المذكورة في هذا الفصل بعنوان التقسيم بل قال ان كان كذا سمي كذا فلذا صرح الشارح بكونها تقسيات ومعنى كونه أولاً وثانياً وثالثاً هكذا في الذكر لانها كذلك في المرتبة وقوله باعتبار الرابطة وباعتبار النسبة وباعتبار الموضوع في التقاسيم الثلاثة متعلق بقوله قسم لا بقوله ثان فلا يتوهم أنه قيد أن القضية تقسم أولاً باعتبار النسبة (قال وهذا لا يشمل القضايا الكاذبة) أي التقسيم المذكور وما قيل تعريف الموجبة يشمل القضايا الكاذبة السالبة لان تنبئها يصح بها أن يقال الموضوع محمول وتعرف السالبة يشمل القضايا الكاذبة الموجبة لان نسبتها يصح بها أن يقال الموضوع ليس بمحمول فلا يقتصر فساد التعريفين على عدم الانفكاك لعدم المرادها أيضاً ولا يصح قول الشارح وهذا لا يشمل القضايا الكاذبة لانه يشمله لكن لا على وجه يستقيم فوهم لان النسبة التي هي مدلول الرابطة في الكواذب السالبة ليست نسبة بها يصح أن يقال أن المحمول موضوع

قوله فله خصوص موضوعها أي قسميتها بالخصوصة من باب تسمية الشيء بوصف بضه لان الخصوص وصف لبضها وهو الموضوع ( قوله ولما كان الخ ) جواب عما يقال لاي شيء. لوحظ وصف المحمول دون وصف الموضوع ( قوله لوحظ في أساسيات الاقسام حال الموضوع ) المراد بحال الموضوع ما يشمل ذاته ووصفه والاحوال الموضوع انما يناسب تسميتها بالخصوصة فقط لا بالشيئية لما علت انها انما سبت بشخصية نظرا لكون الموضوع ( ٢١ ) ذاتا مشخصة فقد نظر لذات في تلك

التسمية فقط وقد يقال ان ذات مشخصة فيه نظر لذات الوصف وهو الشخص والمقصود انما هو الوصف فكلامه حينئذ لا اعتراض عليه ( قوله اخذنا من لفظ سور البلد ) أي انه منقول من ذلك اللفظ والسور في الاصل

اسم لسور البلد ثم نقل منها اللفظ الدال على الاحاطة بافراد الموضوع وقوله كما الخ بيان للنسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه وتلك النسبة ظاهرة في كل دون بعض الا ان يقال ان تلك المناسبة بالنظر لبعض الجزئيات وطرد في الباقي ( قوله كذلك اللفظ الدال على كية الافراد يحصرها ويحيط بها ) قد يقال هذا انما يظهر في كل دون ما اذا كان السور بعض الهمم الا ان يقال المراد يكون اللفظ يحصر الافراد ويحيط بها انه

فله خصوص موضوعها • ولما كان هذا التقسيم باعتبار الموضوع لوحظ في أساسيات الاقسام حال الموضوع وان كان كلياً فاما ان يبين فيها كية افراد الموضوع من الكلية والبعضية أولا بين واللفظ الدال عليها أي على كية الافراد يسمى سوراً أخذنا من لفظ سور البلد كما انه يحصر البلد ويحيط به كذلك لفظ الدال على كية الافراد يحصرها ويحيط بها فان بين فيها كية افراد الموضوع سبت القضية محصورة ومسورة • اما انها محصورة فلحصر افراد موضوعها واما انها مسورة فلاشئها على السور وهي أي المحصورة أربعة اقسام لان الحكم فيها اما على كل الافراد أو على بعضها وإلما كان قاطباً بالاجاب أو بالسلب فان كان الحكم فيها على كل الافراد فهي كلية اما موجبة وسورها كل أي كل واحد واحد لا الكل المجموعي كقولنا كل ار حارة أي كل واحدة من افراد النار حارة واما سالبية

لايشملها اذا حملت الصحة على ما هو في نفس الامر واما اذا حملت على ما هو أهم من الصحة بحسب نفس الامر ومما هو بحسب زعم القائل فيشملها قطعاً وانت تعلم ان المتبادر من عبارة المصنف هو الصحة في نفس وكذا في الكواذب الموجبة ( قوله فيشملها قطعاً الخ ) لان النسبة التي هي مدلوله الكواذب يصح بها عند قائلها ان الموضوع محمول أو ليس بمحمول لكن هنا انما يصح في الكواذب التي لا يعلم القائل كذبها وأما الكواذب التي يعلم كذبها ويتمتع بالكذب فلا يصح يزعم القائل أيضاً ان الموضوع محمول أو ليس بمحمول اللهم الا ان يراد بها هو بحسب زعم القائل ما هو كذلك نظراً الى الظاهر والى ما يستفاد من كلامه ولا يخفى بده وقال المحقق التفاضل في النسبة التي فهم من قولنا الانسان حجر هي التي بها يصح أن يقال الموضوع محمول حيث يصح وان لم يصح هنا بخصوصية المادة والتي في قولنا الانسان ليس بجوهر هي التي بها يصح أن يقال الموضوع ليس بمحمول وان لم يصح هنا وهذا في غاية الوضوح هذا لكن لما منع أن يمنع اتحاد النسبة في الكاذبة والصادقة لم لا يجوز أن يكون للطرفين مدخل في ذلك والاعطيان المقصود الصحة بحسب التثيير أي يصح التثيير بهذا القول سواء طابق الواقع أولا ( قال أي على كية الافراد ) سواء دخل على الموضوع أو المحمول أو على متعلقاتها ( قال يحصرها ويحيط بها ) بحيث يخرجها عن الشروع الذي كان قبل دخول السور فيدخل لفظ البعض أيضاً من غير حاجة الى تحمل انه سى باسم السكل ( قال فلاشئها على السور ) ووجود وجه التسمية في المنحرفة نحو زيد بعض الانسان لا يصح اطلاق المسورة عنها لعدم وجوب اطراده ( قال وسورها كل ) وكل ما يؤدي مناه من أي لنة كانت ( قال أي كل واحد واحد لا الكل المجموعي ) أي سور الموجبة الكلية الكل الافرادي الذي يشمل الافراد

يزيل الاحتمال الحاصل قبل وجوده وذلك انك اذا قلت الانسان حيوان احتمل ان يكون المراد بالانسان كل فرد او بضه فاذا أنى بكل أو بعض فقد أحاط بها بمعنى انه رفع الإيهام الحاصل قبل وجودها ( قوله سبت محصورة ومسورة ) أي فلها إيهام ( قوله ولما انها محصورة ) أي مسابة محصورة ( قوله ولما انها مسورة ) أي مسابة بذلك ( قوله فاما بالاجاب ) أي الوقوع ان ريد ادر الكال الوقوع كانت الباء لتصور • وقوله أو بالسلب أي اللوقوع ( قوله وسورها كل ) أي وما يؤدي مؤداها ( قوله لا الكل المجموعي ) أي الهيئة الجامعة لاه من قيل الشخصية ( قوله وليس بعض ) نحو ليس بعض الحيوان بانسان وقوله وبعض ليس نحو بعض الحيوان ليس بانسان

( قوله والفرق بين الاسوار الثلاثة ) ظاهره انما تفرق بين كل واحد وبين الباقي بان يفرق بين ليس كل وبين ليس بعض ثم يفرق بين ليس كل ثم بعض ليس ( ٢٢ ) مع انه انما تفرق بين ليس كل وبين الاثنين معاً ثم بين الاثنين الاخيرين لتشارك

الاخيرين وقوله والفرق أي بعد اشتراك الثلاثة في استعمالها في السلب الجزئي ( قوله والفرق بين الاسوار الثلاثة الخ ) أي الفرق الكامل لان أصل الفرق يتحقق بكون ليس كل يدل على السلب الجزئي بالالتزام وليس بعض وبعض ليس يدلان عليه بالمطابقة وان لم يتعرض للدلالة على رفع الإيجاب الكلي ( قوله دال على رفع الإيجاب الكلي الخ ) أي بحسب الأصل فلا يتأني انه صار الآن حقيقة عرفية في السلب الجزئي ( قوله وليس بعض وبعض ليس بالعكس ) أي يدلان على رفع الإيجاب الكلي بالالتزام وعلى السلب الجزئي بالمطابقة لكن دلالتها على رفع الإيجاب الكلي لم يصر حقيقة عرفية فيها كما ان ليس كل صار حقيقة عرفية في السلب الجزئي ( قوله اما ان ليس الخ ) أي اما بيان ان ليس كل دال الخ ( قوله قما ان يكون المحمول مسلوبا عن كل

وسورها لاشئ ولا واحد كقولنا لاشئ اولاً واحد من الناس مجماد وان كان الحكم فيها على بعض الافراد فهي جزئية اما موجبة وسورها بعض وواحد كقولنا بعض الحيوان او واحد من الحيوان انسان أي بعض افراد الحيوان او واحد من افراد انسان واما سالبة وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسانا وليس بعض الحيوان انسانا وبعض الحيوان ليس بانسان والفرق بين الاسوار الثلاثة ان ليس كل دال على رفع الإيجاب الكلي بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالالتزام وليس بعض وبعض ليس بالعكس من ذلك اما ان ليس كل دال على رفع الإيجاب الكلي بالمطابقة فلا اذا قلنا كل حيوان انسان يكون معناه ثبوت الانسان لكل واحد واحد من افراد الحيوان وهو الإيجاب الكلي واذا قلنا ليس كل حيوان انسانا يكون مفهومه الصريح انه ليس ثبت الانسان لكل واحد واحد من افراد الحيوان وهو رفع الإيجاب الكلي واما انه دال على السلب الجزئي بالالتزام فلاه اذا ارتفع الإيجاب الكلي قما ان يكون المحمول

الامر والشرافات يجب حملها على معانيها المتبادرة منها

للكل المجموعي الذي هو عبارة عن شمول الاجزاء فان القضية المشتبهة عليه شخصية لامتناع صدقه على كثيرين ذهنا وخارجا وما قيل هي مهمة ولفظ كل عنوان الموضوع ليست بسور وعدم حسن دخول لفظ بعض على الكل المجموعي ليس لاجل عدم تعدد افراده حتى يثني كونه مهمة بل لاجل كون الموضوع مفهوماً منحصراً في فرد كاله العالم وواجب الوجود والقديم والشئ والسما الاول فوهم لانه لابد في المهمة ان يكون الحكم على مصادق عليه العنوان ولان الانحصار في فرد انما يصح فيما تصدّد افراده ذهنا وفيما نحن فيه لاضوان ولافراد فضلاً عن الانحصار كالائتماني وليت شعري ما يقول هذا الفاضل نحو كل زيد حسن فانه حكم على اجزاء معينة لشخص معين ثم مقاله من ان ادخال بعض على ما ينحصر في فرد ليس بحسن غير مستحسن اذ لفظ البعض لا يقتضي ان يكون لمداخل عليه افراد متعددة في الخارج بل يكفيه التعدد الذهني ( قال أي بعض الافراد ) أي انما يكون لفظ البعض سور الموجبة الجزئية اذا أريد به بعض افراد مداخل عليه بخلاف ما اذا أريد به بعض اجزائه نحو بعض الزنجي اسود فانه حينئذ لا يكون موجبة جزئية بل مهمة لان لفظ البعض عنوان القضية لاسوره كانه قيل جزء الزنجي اسود وله مفهوم كلي يصدق على كثيرين في الذهن لمبين ان الحكم على كل افراده او بعضها ( قال ان ليس كل دال الخ ) يعني ان ليس كل لدخوله على القضية الموجبة المشتبهة على الحكم الإيجابي سواء كانت ثنائية أو ثلاثية يدل باعتبار وضعه التركبي على رفع النسبة على الوجه الكلي ويترجم السلب الجزئي كإقصاه والمجموع يدل على وضع السلب الجزئي فيكون ليس داخل في السور والرابطة لا فائدة في الربط الكلي ( قال وعلى السلب الجزئي بالالتزام ) وهو مستعمل فيه لما عرفت من ان المجموع يدل على وضع النسبة السلبية فلا مردان ليس هو في قولنا ليس الانسان هو القائم بدل على وضع النسبة السلبية بينهما بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالالتزام ضرورة ان رفع النسبة

واحد (واحد) اشارة الى تعلق الارتضاع بالإيجاب وقوله أو يكون مسلوبا الخ اشارة لتعلق الارتضاع بالسلبية مع بقاء مسلوبا الإيجاب والحاصل ان ارتضاع الإيجاب الكلي صادق برفع الإيجاب وهو الصورة الاولى ويرفع الكلي وهو الصورة الثانية

( قوله وعلى كلا التقديرين ) أي الذين لا يتحقق رفع الإيجاب الكلي الا منها ( قوله فالسلب الخ ) تبريع على قوله وعلى كلا التقديرين بصدق الخ وقوله من لوازمه تفسير لقوله ضروريات ( قوله لا يقال الخ ) ( ٢٣ ) منشأ الاشكال شيوع اخلاق

السلب الجزئي على أحد فردبه أعني السلب عن البعض والتبوت عن البعض كأشارته اليه الشارح بقوله أي السلب الجزئي الخ وهذا معارضة وحاصلها أنهم ذكرتم دليلا على أن رفع الإيجاب الكلي يستلزم السلب الجزئي وأنا عندي دليل يدل على أن رفع الإيجاب الكلي أعم من السلب الجزئي وأعم من السلب الكلي وإذا كان أعم من كل واحد فلا يدل حيث نرفع الإيجاب الكلي على السلب الجزئي لا قضا ولا مطابقة ولا التزاما إذا لم يلدلالة له على الخاص فلفظ انسان لا يدل على ذات زيد بالخصوص بواحد من تلك الدلالة اذ ولد عليه مطابقة لكان العام عين الخاص ولا يدل عليه قضا لانه لو دل عليه كذلك لكان العام لا يوجد بدون الخاص فيقتضي عدم وجود الانسان بدون زيد ولو دل عليه التزاما لاقتضي

مسلوبا عن كل واحد واحد وهو السلب الكلي أو يكون مسلوبا عن البعض ثابتا للبعض وعلى كلا التقديرين يصدق السلب الجزئي جزما فالسلب الجزئي من ضروريات مفهوم ليس كل أي رفع الإيجاب الكلي ومن لوازمه فتكون دلالة عليه بالالتزام لا يقال مفهوم ليس كل وهو رفع الإيجاب الكلي أعم من السلب عن الكل أي السلب الكلي والسلب عن البعض أي السلب الجزئي فلا يكون دالا على السلب الجزئي بالالتزام لان العام لا دلالة له على الخاص باحدى الدلالات الثلاث لانا نقول لا يكون الارضه عن كل واحد واحد أو عن البعض فقط وعلى التقديرين يتحقق السلب الجزئي فيلزم أن يكون المهمة السابقة بل كل المهمة الموجبة أيضا مسورة والرابطة سورا الا انها دالة على التبوت المطلق ويلزمها الإيجاب الجزئي وذلك لان ليس هو في السالبة المهمة وهو في الموجبة لم يستملا في المدلول الاتزامي ( قال فاما أن يكون الخ ) وذلك لان ارتفاع الإيجاب الكلي اما بارتفاع القيد أعني الكلية أو بارتفاع القيد أعني الإيجاب وما قيل ان التي تتوجه الى القيد وانه محط الفائدة وكون لازمه الرفع عن البعض أو التبوت للبعض فهو في المقامات الخطائية وأما في المقامات البرهانية فينتج عنها لانه المتين ( قال جزما ) أي صدقا لانه لا يتصل أصلا فيكون السلب الجزئي لازما للتقديرين اللازم أحدهما لا يعي التعين لرفع الإيجاب الكلي قيل ان عدم تحقق رفع الإيجاب الكلي بدون أحدهما وعدم تحقق التقديرين بدون السلب الجزئي إنما يدل على لزوم الخارجي وبمجرد ذلك لا يثبت كون دلالة ليس كل عليه بالالتزام قلت كونه دالا عليه مسلم لانه فرض انه سور السلب الجزئي والسور ما يدل على كية الافراد والمقصود ههنا الفرق بان رفع الإيجاب الكلي نفس الموضوع له والسلب الجزئي خارج عنه لازم له بذلك على هذا اكتفاء الشارح ههنا وفيما سبقي على مجرد الزوم والتعديد بالزوم في نظر العقل أوفي ذهنه على ما قيل تكلف لا يساعده عبارة الشارح على السلب الجزئي بالالتزام ما لم يثبت الزوم الذهني بينهما ( قال من ضروريات مفهوم ) أي مما لا بد منه وقوله من لوازمه عطف تفسيره ويؤيده ما في بعض النسخ المصححة أي من لوازمه ( قال لا يقال الخ ) معارضة منشأ شيوع اطلاق السلب الجزئي على أحد فردبه أعني السلب عن البعض والتبوت للبعض كما أشار الشارح الى ذلك بتفسيره للسلب عن البعض بقوله أي السلب الجزئي والمق من عموم رفع الإيجاب الكلي منها عموما من حيث الصدق اذ يصح أن يقال السلب الكلي والرفع عن البعض رفع الإيجاب الكلي فلا ينافي ما سيجيء من انه مشترك بينهما ( قال لان العام الخ ) أي لفظ العام اما عدم دلالة عليه بالمطابقة فانه يستلزم اتحاد العام والخاص واما بالتضمن فانه يستلزم أن لا يوجد العام بدونيه وأما بالالتزام فلان الخاص من حيث انه خاص ليس لازما للعام فضلا عن الزوم الذهني وتحققه في بعض الصور كدلالة العلم على المعلوم الذي هو أخص منه فذلك لاجل الزوم الذهني بينهما لا من حيث المصوم والخصوص ( قال لانا نقول الخ ) منع عموم الرفع الإيجاب الكلي عن السلب الجزئي وين منشأ غلظه بالأضراب بقوله بل أعم من السلب عن

انه متى تحقق العام في شيء وجد الخاص فيه فيقتضي انه متى وجدت الانسانية في ذات وجد زيد لتسوية انه لازم للعام وكل واحد من هذه الواجبات باطل ( قوله لانا نقول الخ ) حاصله انه لا يتم ذلك أي الأمراض الا لو كان رفع الإيجاب الكلي أعم من السلب الجزئي كما قلت ونحن لانسلم ذلك بل هو أي رفع الإيجاب إنما هو أعم من السلب عن البعض والتبوت للبعض وهذا غير

السلب الجزئي فبطل ذلك وحينئذ ثبت دليلنا من أنه يدل على السلب الجزئي التزاما (قوله بل أعم من السلب عن الكل والسلب عن البعض مع الإيجاب للبعض) أي وهذا غير السلب الجزئي لأن السلب الجزئي هو السلب عن البعض الخ فقوله والسلب الخ علة لحذف وقوله بل أعم من السلب عن البعض الخ أي لتحقيقه في السلب الكلي (قوله بل أعم من السلب عن البعض مع الإيجاب للبعض هذا تمام الجواب عن المعارضة تأمل (قوله فهو مشترك) أي فرغ الإيجاب الكلي مشترك بين ذلك القسم أي السلب عن البعض والثبوت للبعض لكن اعترض قوله فهو مشترك بأنه منافي لقوله قبل بل أعم من السلب عن البعض مع الإيجاب للبعض أي لتحقيق العموم في السلب الكلي لأنه إذا كان أعم كان من الكلي المتواطئ لا المشترك وأوجب بأن قوله بل أعم المراد بالعموم من جهة الحمل أي أنه يعمل على الشيء عن البعض والثبوت للبعض وعلى السلب الكلي وهذا لا يتناقض من قيل المشترك أو يقال قوله فهو مشترك أي قدر مشترك فلا يتناقض عام ولكن الواقع أنه من المتواطئ فالأولى الجواب الثاني (قوله وإذا انحصر العام) أي (٢٤) العام بحسب الحمل (قوله وإذا انحصر الخ) هذا زائد على الجواب عن المعارضة وأما أي

رفع الإيجاب الكلي ليس أعم من السلب الجزئي بل أعم من السلب عن الكل والسلب عن البعض مع الإيجاب للبعض والسلب الجزئي هو السلب عن البعض سواء كان مع الإيجاب للبعض الآخر أولا يكون فهو مشترك بين ذلك القسم وبين السلب الكلي فيكون لازما لها وإذا انحصر العام في القسمين كل منهما يكون ملزوما لآخر كان ذلك الأمر اللازم لازما للعام أيضا فيكون السلب الجزئي لازما لمفهوم رفع الإيجاب الكلي وبسبب أخرى وليس كل يلزمه السلب الجزئي فإنه متى ارتفع الإيجاب الكلي صدق السلب عن البعض لأنه لو لم يكن المحمول مسلوبا عن شيء من الأفراد لكان ثابتا لكل والتقدير خلافا هذا خلف وأما أن ليس بعض وبعض ليس يدلان على السلب الجزئي بالمطابقة فظاهر لانا إذا قلنا بعض الحيوان ليس بأنسان أو ليس بعض الحيوان إنسانا يكون مفهوما الصريح سلب الإنسان عن بعض أفراد الحيوان للتصريح بالبعض وادخال حرف السلب عليه البعض مع الإيجاب للبعض وبهذا القدر تم الجواب عن المعارضة فقوله وإذا انحصر محمولا للدليل المذكور على لزوم السلب الجزئي رفع الإيجاب الكلي وحاصله أنه إذا انحصر رفع الإيجاب الكلي في قسمين أعني السلب الكلي والسلب عن البعض دون البعض الذين هما ملزومان للسلب الجزئي كان السلب الجزئي لازما له ثبت له لزوم بين رفع الإيجاب الكلي والسلب الجزئي ودلالة كل عليه مسلمة فيكون مدولا للتزاما (قال وبعبارة أخرى الخ) أي يدل قوله وإذا انحصر الخ وفيه إشارة إلى أن ماله التحرير واحد كالإيجازي (قال يكون مفهوما الصريح الخ) وذلك لأن

به تجهيز الدليل المذكور على لزوم السلب الجزئي رفع الإيجاب الكلي وحاصله أنه إذا انحصر رفع الإيجاب الكلي في قسمين أعنى السلب الكلي والسلب عن البعض دون البعض الذين هما ملزومان للسلب الجزئي كان السلب الجزئي لازما له ثبت له لزوم بين رفع الإيجاب الكلي والسلب الجزئي ودلالة كل عليه مسلمة فيكون مدولا للتزاما (قوله ملزوما لآخر) وهو

السلب الجزئي (قوله وبعبارة أخرى) أي يدل قوله سابقا وأما أنه يدل على السلب الجزئي بالتزام فلاه الخ • ثم أن وهو الدليلين تبيينهما واحدة وهي أن السلب الجزئي لازم لرفع الإيجاب الكلي وأما ذات الدليلين فمختلفة لأن الأول حاصله أن رفع الإيجاب الكلي إما أن يكون المحمول فيه مسلوبا عن كل واحد واحد أو مسلوبا عن البعض ثابتا للبعض وكل ما هو كذلك يصدق معه السلب الجزئي فينتج رفع الإيجاب الكلي يصدق معه السلب الجزئي فهو قياس اقترائي وأما الثاني فاستثنائي حاصله لو لم يكن في رفع الإيجاب الكلي المحمول مسلوبا عن شيء من الأفراد لكان ثابتا لكل لكن ثبوت المحمول لكل فرد في رفع الإيجاب الكلي باطل فبطل المقسم وإذا بطل ذلك ثبت نقيضه وهو أن المحمول مسلوب عن شيء من الأفراد وهو السلب الجزئي وحينئذ قال السلب الجزئي لازم لرفع الإيجاب الكلي (قوله وأما أن ليس بعض وبعض ليس يدلان على السلب الجزئي بالمطابقة الخ) بهذا يحقق الفرق بين الاسوار وحينئذ قوله وأما أنهما الخ لتسام الفرق قوله قبل والفرق الخ أي التام (قوله لانا إذا قلنا الخ) هذا من قيل التنبيه لأنه دليل فلا يتناقض حينئذ قوله فظاهر (قوله وادخال حرف السلب عليه) أي في المعنى أي والبيان بحرف السلب لاجل رفع ربط المحمول بالموضوع وحينئذ فيصدق ليس بعض وبعض ليس بالسلب الجزئي

(قوله لا يكون ثابتا لكل الافراد) الذي هو رفع الإيجاب الكلّي (قوله فهو ان ليس بض قد يذكر للسلب الكلّي) أي كما يذكر السلب الجزئي بخلاف بض ليس فلا يكون الالسلب الجزئي لان البعض غير معين أي وحينئذ فيصح تسلسل التي على البعض باعتبار تحققه في أي فرد فيكون سلبا كايما وقوله فان تعين بعض الافراد خارج الخ أي اذ لو كان دخلا لكان السلب منصبا عليه فيكون سلبا جزئيا دائما (قوله فاشبه النكرة) انما قال ذلك لانه لا يستعمل لفظ كل وبعض الاضافا أو بابدال التوئين من المضاف اليه كما نص عليه الرضي فهو معرفة ولا يكون نكرة لان توئين التكسير لازم له (قوله قيد العموم) أي اذا قصد منه نفي الجنس دون الوحدة والمراد بكونها في سياق التي أن يكون التي متوجها اليه فلا (٢٥) يرد ليس كل انسان حيوانا لان

التي تتوجه الى كل (قوله) الا انه ليس واقفا في سياق (التي) أي ليس التني متوجها اليه بل اعتبر البعض أولا وسلب عنه المحمول فالسلب وارد عليه بعد اعتباره فلا يفيد العموم واعتبار الضمير في ليس لهجرد الربط لا يفيد العموم لان للمحمول

وهو السلب الجزئي واما انها يدلان على رفع الإيجاب الكلّي بالالتزام فلان المحمول اذا كان مسلوبا عن بعض الافراد لا يكون ثابتا لسلك الافراد فيكون الإيجاب الكلّي مرتقضا هذا هو الفرق بين ليس كل وبين الآخرين واما الفرق بين الآخرين فهو أن ليس بض قد يذكر للسلب الكلّي لان البعض غير معين فان تعين بعض الافراد خارج عن مفهوم الجزئية فاشبه النكرة في سياق التي فكما ان النكرة في سياق التي تفيد العموم كذلك هنا أيضا لانه احتدل أن يفهم منه السلب في أي بعض كان وهو السلب الكلّي بخلاف بعض ليس فان البعض هنا وان كان أيضا غير معين الا انه ليس واقفا في سياق التي بل السلب انما هو وارد عليه

(قوله لان البعض غير معين)

الذات المعنونة عنها ببعض لا بالضير على ان التحقيق ان ضمير النكرة معرفة وقوله انما هو وارد عليه أي اعتبر بعد اعتبار البعض \* ثم ان الفارق بين بعض ليس وليس بعض حيث كان الثاني قد يذكر للسلب الكلّي دون الاول هو كوقوع البعض في سياق التي وعدم الوقوع واما كون البعض غير متحقق

لفظ البعض يستعمل فيما اذا لم يقصد الحكم على الكلّي فلا يقال بعض الانسان حيوان ويراد كل بعض منه بان يكون الاضافة للاستراق فبداخل حرف السلب يكون معناه التي عن فرد منه غير معين وما قيل ان ليس بعض وبعض ليس رفع الإيجاب الجزئي والسلب الجزئي لازم لرفع الإيجاب الجزئي فلا يكون السلب الجزئي مدلولها المطابق فوهم فان السلب ليس معناه الارتفاع الإيجاب والاختلاف في التعبير فقط (قال واما انها يدلان الخ) تعرض لذلك مع عدم الاحتياج اليه ليظهر الفرق على وجه الكمال وان بينهما تماكا في الدلالة على رفع الإيجاب الكلّي والسلب الجزئي فليس كل قضيض صريح للإيجاب الكلّي ملزوم لقضيض الإيجاب الجزئي وليس بعض وبعض ليس بـ (قال لان تعين بعض الافراد الخ) أي ليس مدلول القضية وهو ما منها في الجزئية فلا يكون التي في ليس بض متوجها الى المعين حتى لا يجعل على السلب الكلّي (قال فاشبه النكرة) انما قال ذلك لانه لا يستعمل لفظ كل وبعض الاضافا أو بابدال التوئين من انضاف اليه نص عليه الرضي فلا يكون نكرة لان توئين التكسير لازمه (قال النكرة في سياق التي الخ) أي قد يفيد العموم اذا قصد منه نفي الجنس دون الوحدة نص عليه السيد قدس سره في حواشي المطول ومعنى وقوعه في سياق التي أن يكون التي متوجها اليه فلا يرد ليس كل انسان حيوان لان التي متوجه الى كل (قال الا انه ليس واقفا في سياق التي) أي ليس التي متوجها اليه بل اعتبر البعض أولا

(م ٤ — شروح التعصبة ثاني) وغير متعين فهو في صورتين وحينئذ فالاولى عدم الالتفات له في قوله لان البعض غير معين لان تعين بعض الافراد خارج الخ وانما يلتفت الى وقوع بعض في سياق التي وعدم الوقوع \* ثم ان كون ليس بض يفيد السلب الكلّي لكون بعض ليس واقفا في سياق التي وعدم افادة بعض ليس للسلب الكلّي لكون بعض ليس واقفا في سياق التي كلام ظاهر بأي منظوريه للظاهر كما قال السيد واما في الحقيقة فليس الامر كذلك لان كلمة ليس رابطة فالتني متوجه الى ربط المحمول بالموضوع سواء قدم ليس أو اخر فالحق في الفرق ان ليس وان كانت رابطة مفيدة لسلب الربط لها اعتباران ان اعتبرت السلب أولا واعتبرت البهنية بعده وجعلت السلب مساطعا على ثبوت المحمول للبعض ويكون معناه سلب المحمول عن الموضوع عن غير نفي

وبعض ليس قد يذكر للإيجاب المدولي حتى اذا قيل بعض الحيوان ليس بإنسان أريد اثبات الانسانية لبعض الحيوان لاسب الانسانية عنه وفرق ما بينهما كما ستقف عليه بخلاف ليس بعض اذا لا يمكن تصور الإيجاب مع تقدم حرف السلب على الموضوع \* قال ﴿ وان لم يبين فيها كية الأفراد فان تصلح لان تصدق كية وجزئية سميت القضية طبيعية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع لان الحكم فيها على نفس الطبيعة وان صلحت لذلك سميت مهمة كقولنا الانسان في خسر والانسان ليس في خسر ﴾  
(أقول) مامر كان اذا بين في القضية كية أفراد الموضوع وأما اذا لم يبين فلا يخلو

أقول هذا كلام ظاهرى والتحقيق فيه انك اذا قات ليس بعض الحيوان بإنسان فان اردت بحرف السلب سلب المحمول عن الموضوع كان سلبا جزئيا وان اردت به سلب القضية على معنى انها ليست بتحقيقة في نفس الامر كان سلبا كلياً لان سلب الإيجاب الجزئى يستلزم السلب الكلى فلى هذا ليس كل يحمل ان يكون سلبا كلياً بان قصد بحرف السلب سلب المحمول عن الموضوع المذكور هو كل واحد واحد وان يكون سلبا جزئياً بان قصد به سلب القضية كما حققه الشارح في التشرح حيث ين ان ليس كل يدل على رفع الإيجاب

وسلب عنه المحمول قالسلب وارد عليه بعد اعتباره فلا يفيد العموم واعتبار الضمير في ليس بمجرد الربط فلا يفيد العموم كما يدل عليه الرجوع الى الوجدان والتعبير عنه بالفارسية كقولنا بعض انسان نيت ان بعض كاتب ومن لم يفهم مقصود الشارح ارجع الضمير المرفوع الى البعض فقال بل السلب انما هو أي لفظ البعض وارد عليه فيتمده عليه في الذكر ولا يخفى ان لفظ السلب حيثئذ زائد اذ ينكى أن قال بل انما هو وارد عليه (قوله هذا كلام ظاهرى) أي منشأ النظر الى ظاهر اللفظ حيث دخل ليس على بعض في الاول وبعض على ليس في الثاني وأما في الحقيقة فليس كذلك لان كلمة ليس رابطة فالتى متوجه الى ربط المحمول بالبعض سواء قدم ليس أو اخر (قوله فان أردت بحرف السلب الخ) ينى ان ليس رابطة يفيد سلب الربط لكن له اعتبار ين ان اعتبرت السلب أولاً واعتبرت البنية بعده ويكون معناه سلب المحمول عن الموضوع من غير نفي البنية كان معناه سلباً جزئياً وان اعتبرت البعض أولاً واعتبرت السلب بعده ويكون ماله سلب القضية الموجبة الجزئية كان مفاده سلباً كلياً وليس مراده بقوله وان أردت سلب القضية الخ أن يجعل التنى متوجها الى القضية حتى يرد عليه ان قصد ان هذه القضية ليست بتحقيقة يحمل القضية شخصية والقضية بتمامها اسم ليس وخبره محذوف فلا يصح مع هذا قصد نصب الجزء الثانى من هذه القضية التى ذكر فيها كل أو بعض (قوله فلى هذا الخ) هذا على عكس ما ذكر فانك ان اعتبرت السلب أولاً واعتبرت الكية بعده كان سلباً كلياً وان اعتبرت كية الموضوع مقدما على السلب كان سلباً جزئياً (قوله كما حقق) أي في ليس بعض وفى بعض التسخ كما حققه أي الشارح في شرح المطالع حيث قال والصواب ان يقال ليس كل وليس بعض اما ان يتر سلبها بالقياس الى القضية فليس كل مطابق لرفع الإيجاب الكلى وليس بعض لرفع الإيجاب الجزئى وان اعتبر بالقياس الى المحمول فليس كل مطابق للسلب الكلى وليس بعض للسلب الجزئى (قال مامر كان الخ) اشارة الى ان قوله وان لم يبين الخ عدل لقوله وان ين مطوف عليه وذلك لطول الفاصلة

البنية كان معناه سلباً جزئياً وان اعتبرت البعض أولاً واعتبرت السلب بعده مسلطاً على ذلك البعض ويكون معناه سلب القضية الموجبة أي عدم تحقق مدلولها خارجاً كان معناه سلباً كلياً وهذا ان الاعتاران لا يتأنيان في بعض ليس لان البعض مقدم فلا يتأنى اعتبار ملاحظة السلب أولاً تأمل (قوله وبعض ليس قد يذكر الخ) هذا فرق كان وقوله قد يذكر للإيجاب أي يحمل ليس جزءاً من المحمول (قوله قد يذكر للإيجاب) فتكون موجبة ولا يتأنى ذلك في ليس بعض لتقدم ليس (قوله وفرق ما بينهما) أي من جهة المعنى وذلك لانك اذا جعلت ليس جزءاً من المحمول قدرت هو قبل ليس واذا لم تجعلها جزءاً من المحمول قدرت هو بعد ليس

(قوله لان تصدق كلية وجزئية) كل من كلية وجزئية ليس منصوبا على الحال لان المعنى لان تصدق القضية اي تحقق في الخارج في حال كونها كلية وجزئية فجلها كلية وجزئية فيقتضي أن تكون متحققة في (٢٧) الخارج في الكلية والجزئية

اما ان تصلح القضية لان تصدق كلية وجزئية بان يكون الحكم فيها على أفراد الموضوع أو لم تصلح بان يكون الحكم على طبيعة الموضوع نفسها لا على الأفراد فان لم تصلح لان تصدق كلية وجزئية سميت طبيعة لأن الحكم فيها على نفس الطبيعة كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع فان الحكم بالجنسية والتوعية ليس على ما صدق عليه الحيوان والانسان من الأفراد بل على نفس طبيعتها وان صلتح لأن تصدق كلية وجزئية سببت مهمة لأن الحكم فيها على أفراد موضوعها وقد اهلل بيان كبتها كقولنا الانسان في خسر والانسان ليس في خسر أي ما صدق عليه الانسان من الأفراد في خسر

(قوله كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع) اقول زعم بعضهم أن مثل هذه القضايا تسمى عامة لان الموضوع فيها هو الطبيعة بقيد العموم فان الحيوان من حيث انه عام موصوف بالجنسية والانسان بقيد عموم موصوف بالتوعية ومثلا للطبيعة تخو قولنا الانسان حيوان ناطق فزاد في القضايا اعتبارا خاصا والحق ان تلك القضايا أيضا طبيعة لان المحكوم عليه بالجنسية هو طبيعة الحيوان وحدها وكيف لا والمحكوم عليه هنا ما يفهم من لفظ الحيوان وهو الطبيعة وحدها وان كان ثبوت الجنسية لها في نفس الامر باعتبار كليتها كان المحكوم عليه بالصدق في قولنا الانسان خاسك هو طبيعة الانسان وان كان ثبوت الضحك لها في نفس الامر باعتبار كونها متبعة فان القيد المعبر في ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه في نفس الامر

(قال اما ان تصلح القضية لان تصدق كلية وجزئية) تميز عن قائل يصدق أي يصدق الكلية والجزئية وليس حالا اذ ليس المقصود صدق القضية حال مفارقتها الكلية والجزئية ليرد أن الانسان في خسر وان يصلح لان يكون كلية وجزئية فلا يصلح لان يصدق حال كونها كلية وجزئية اذ المهمة ليس لها وصف الكلية والجزئية حتى يقارن صدقها بها بل صدقها من حيث الكلية والجزئية ولا مصدرا اذ الظاهر حينئذ كليا وجزئيا (قال بان يكون الخ) فسر للصاحبة يعني أن صلاحية الصدق بالجنس عبارة عن أن يكون الحكم فيها على الأفراد فانه مناط الصدق المذكور وليس المقصود مناه الظاهر أعني أن يصلح أن يتصف بالصدق في كلا الحالتين حتى يخرج مثل الحيوان انسان والكواذب نحو الانسان حاجر عن تعريف المهمة وردان ذكر أحد الوصفين كاف في التعريف وذكر الآخر الحالة وان التعريف صادق على بعض الطبيعيات أعني هل الحد على المحدود ومثل الانسان حيوان ناطق فانه يصلح لان يصدق كلية وجزئية مع انها طبيعة وذلك لان معنى الصلاحية المذكورة أن يكون الحكم على الأفراد وليس الحكم فيها على الأفراد حال كونها طبيعة ثم اذا اعتبر الحكم فيها على الأفراد كانت مهمة وقد در الشارح حيث رفع ظلمات الشكوك بكلمة واحدة والمعجب بمن لم يمتبه لهذه الدقة قاود الابحاث المذكورة • ثم ان الشارح قد ذكر المهمة لكونها وجودية وآخر المصنف لتعلق بيان الحكم بها (قوله زعم بعضهم الخ) ففي اختيار الشارح التخييل به اشارة الى الرد على الزاعم المذكور (قوله ههنا) أي في قولنا الحيوان جنس واحتز به عن المهمة كقولنا الحيوان ماش فان المحكوم عليه ههنا ما يصدق عليه الحيوان لدم محبة الحكم على الطبيعة (قوله قات القيد الخ) يعني أن الزاعم المذكور لم يفرق بين قيد الثبوت وقيد الالزام فان قيد الالزام لا يحلظ

الانسان حيوان ناطق فانه يصلح لان تصدق كلية وجزئية مع انها طبيعة وأجيب بان لا نسلم ذلك لان معنى الصلاحية المذكورة أن يكون الحكم على الأفراد وليس الحكم فيها على الأفراد حال كونها طبيعة فلو اعتبر الحكم فيها على الأفراد كانت مهمة

وليس في خسر فقد بان ان الحلية باعتبار الموضوع منحصرة في أربعة أقسام ولك أن تقول في التقسيم موضوع الحلية اما جزئي أو كلي فإن كان جزئيا فهي شخصية وان كان كلياً فاما أن يكون الحكم فيها على نفس طبيعة الكلي أو على ماصدق عليه من الأفراد فان كان الحكم على نفس الطبيعة فهي طبيعة وان كان على ماصدق عليه من الأفراد فاما ان يبين فيها كية الأفراد وهي المحصورة أولاً وهي المهمة والشيخ في الشفاء تلك الفسدة فقال الموضوع ان كان جزئياً فهي الشخصية وان كان كلياً فان ين فيها كية الأفراد فهي المحصورة والا فهي المهمة ومنع عليه المتأخرون بعدم الانحصار فيها لخروج الطبيعة والجواب ان السلام في القضية المتبرة في العلوم

لايجب أن يلاحظ في الحكم بوجهه وان لوحظ لم تحصر القضية في خمسة ولا ستة لان القيود المتبرة حينئذ غير محصورة في عدد فالحق انحصار القضية في الاقسام الاربعة والتقسيم المذكور في الشرح أحسن مما هو في المتن

حال الاثبات ويتر في جانب الموضوع وقيد الثبوت ما يكون الثبوت باعتباره فان قيل قيد العموم اذا صرح في جانب الموضوع وان لم يجب اعتباره حصل هناك قضية خاصة كقولنا الانسان من حيث العموم نوع قلت كيف ما كان فالقضية طبيعة وان الحكم في أحد القسمين على طبيعة الكلي المقيد وفي الآخر على طبيعة الكلي المطلق كذا في شرح المطالع (قوله وان لوحظ الخ) اي ان لوحظ قيد الثبوت حال الحكم وجعل القضية متعددة باعتبارها مثلاً القيود المتبرة في ثبوت الجنسية للحيوان من السككية والذاتية وكونه تمام المشترك لو اعتبرت حال الحكم وينتد القضية باعتبارها لان تكون القضية منحصرة في خمسة اذ ملاحظة كل قيد قضية أخرى كما انها باعتبار قيد العموم قضية غير الطبيعة (قوله أحسن مما هو في المتن) اما أولاً فلما في قوله ان لم يصلح لان يصدق كية وجزئية من الابهام المحتاج الى التفسير الذي ذكره الشارح • واما ثانياً فلان قوله وان لم يبين فيها كية الافراد يتبادر ان الحكم فيها على الافراد لكنه لم يتبين فشموله للطبيعة بناء على ارجاع النبي الى القيد والمقيد • واما ثالثاً فلان الطبيعة مخالفة للمقصومة باعتبار كون الموضوع فيها كلياً وللمسورة والمهمة باعتبار عدم كون الحكم فيها على الافراد فالاولى أن يجعل في التقسيم عديلاً لجميعها ولا يجمع شيء من تلك الاقسام واما ما قيل في وجه الاحتمية ان الطبيعة على مقتضى تقسيم المصنف مالا يصلح للسككية والجزئية فلا يتناول مثل قولنا الانسان حيوان ناطق لانه يصلح للسككية والجزئية وعلى تقسيم الشارح ما يكون الحكم على نفس الطبيعة سواء يصلح للسككية والجزئية كالمثال المذكور اولاً كقولنا الحيوان جنس فقد عرفت ان تقسيم المصنف متناول له ولو سلم فهو لا يجيد أحسنية تقسيم الشارح بل بطلان تقسيم المصنف (قال قد أهمل) في التاج الاعمال (فرو كذا شق) فهو يقتضي الصلاحية فلذا قال لان الحكم الخ (قال كقولنا الانسان في خسر) على ان اللام للعهد الذهني (قال تلك القسمة) في تاج البرهني (الثالث سه كوته كردن وسه يكي چنانچه دوربخ شود وسه يكي بمائد ونوعی ساختن از عطركه ابن را مثلك خوانند وسه خاف اشتريستن) وفي الحديث شر الناس المثلث يعني السامعي باخيه يهلك ثلاثة نفسه واخاه وامامه انتهى فلم أن التثنية مستعمل في اللغة وليس مسجداً وانه يقتضي سلبية حاله فما قيل انه مستحدث وانه يتبادر منه انه كان قبل

(قوله في أربعة أقسام)  
أي الشخية والمحصورة  
الصادقة بالسككية والجزئية  
والطبيعة والمهمة (قوله  
خروج الطبيعة) أي  
عن الاقسام الثلاثة بناء  
على ماهو المصطلح عليه  
من قاسم تلك الاقسام  
(قوله المتبرة في العلوم)  
أي العلوم الحكيمة  
وذلك لان مسائل العلوم  
قوانين فلا بد من اعتبار  
انطباقها على جزئيات  
موضوعها كما عرفت في  
تعريف المطلق

(قوله والطبيعة ليست منها)

بدون إياها النسبة في الطبيعة وفي بعض النسخ بها غنيث يحتاج لتقدير مضاف أي وموضوع الطبيعة ليست من الأفراد (قوله لان عدم الانحصار) أي عدم انحصار التقسيم هو أن يتناول المقسم شيئا ولا يتناوله الأقسام وأما تناول الأقسام شيئا لا يتناوله

المقسم فهو بطلان التقسيم لعدم انحصاره (قوله في قوة الجزئية) المراد بالقوة ما قابل الفصل أي فهي ليست جزئية بالفعل للاختلاف بذكر السور وعدمه (قوله يعني انها متلازمان) تضيير للقوة أي لا يعني أن المهمة مستلزمة للجزئية دون العكس كما هو المتبادر من كون المهمة في قوة الجزئية (قوله فانه متى صدقت الخ) فيه ان هذا تحليل للشيء نفسه لان هذا عين الدعوى وهي قولنا يعني انها متلازمان وأجيب بان قوله فانه متى الخ تضيير للدعوى فكأنه قال أي انه متى صدقت الخ فلما كان في ذلك التفسير اجبال بينه بجزئي قوله فانه متى صدقت الخ والدليل هو قوله ببد اما انه كلما الخ تأمل

والطبيعات لا اعتبار لها في العلوم لأن الحكم في القضايا على ماصدق عليه الموضوع وهي الأفراد والطبيعة ليست منها فخرجها عن التقسيم لا يخل بالانحصار لأن عدم الانحصار بان يتناول المقسم شيئا ولا يتناوله الأقسام والمقسم هنا لا يتناول الطبيعات فلا يمتثل الانحصار بخروجها (قال) (وهي في قوة الجزئية لأنه متى صدق الانسان في خير صدق بعض الانسان في خير وبالعكس) (أقول) المهمة في قوة الجزئية بمعنى انها متلازمان فانه متى صدقت المهمة صدقت الجزئية وبالعكس فإذا صدق قولنا الانسان في خير صدق بعض الانسان في خير وبالعكس اما انه كلما صدقت المهمة صدقت الجزئية فلان الحكم فيها على أفراد الموضوع وفي صدق الحكم على أفراد الموضوع فاما ان يصدق ذلك الحكم على جميع الأفراد أو على بعضها وعلى كلا التقديرين يصدق الحكم على بعض الأفراد وهو الجزئي واما بالعكس فلأنه متى صدق الحكم على بعض الأفراد صدق الحكم على الأفراد مطلقا وهو المهمة (قال)

(قوله والطبيعات لا اعتبار لها في العلوم) أقول وذلك لان الموجودات المتأصلة هي الأفراد والطبيعة إنما توجد في ضمنها والمقصود من العلوم الحكمية معرفة أحوال الموجودات المتأصلة الشيخ التقسيم الرباعي فثالثه الشيخ وهم (قال لخروج الطبيعة) أي عن الأقسام الثلاثة بناء على ما هو المصطلح فيها بينهم من تقاير تلك الأقسام فلا يرد ان القسمة حاصرة إنما اللازم دخول الطبيعة في المهمة وبعضهم تكلف فادرجها في الشخصية بناء على أن الطبيعة لا يمتثل للشركة وبعضهم في المهمة بناء على ان معناه ما لم يبين كية الأفراد سواء صالح الحكم عليها أولا وتفضيله في شرح المطالع (قال في العلوم) أي العلوم الحكمية مطلقا وذلك لان مسائل العلوم قوانين فلا بد من اعتبار انطباقها على جزئيات موضوعها كما عرفت في تعريف المتعلق فن قال ان المنطق خارج عنه بناء على ان الحكم في قولنا كل جنس موصل ببعد وكل معرف يجب أن يكون أجل على الطبايع فقد سعى لان الحكم فيها على الأفراد الا ان افراد تلك القضايا الطبايع فقط وليس الحكم في شيء منها على طبيعة الموضوع من حيث هي (قوله لان الموجودات الخ) أي الموجودات التي يترتب عليها الآثار في الخارج إنما هي الأفراد (قوله والطبيعة إنما توجد في ضمنها) بمعنى انها أمور أمزاجية على ما هو رأي المتأخرين الثانين لوجود الطبايع أو بمعنى انها لا توجد بدون الفرد عند الغائل بوجودها وانفهام الشخصيات اليها (قال والطبيعة) بدون إياها النسبة وفي بعض النسخ بها غنيث يحتاج الى تقدير المضاف أي موضوع الطبيعة ليست من الأفراد (قال لان عدم الانحصار) أي عدم انحصار التقسيم واما تناول الأقسام شيئا لا يتناوله المقسم فهو بطلان التقسيم لعدم انحصاره (قال المهمة في قوة الجزئية) بمعنى قابل الفعل أي ليست جزئية بالفعل للاختلاف بذكر الدور وعدمه والاختلاف بالسور لا يجب الاختلاف في حقيقتها فيكونان متلازمين في الصدق تضيير القوة بالتلازم تضيير باللازم (قال فانه متى الخ) تضيير للتلازم للتلازم المصادرة والدليل ما بعده (قال يصدق الحكم على بعض) فلا يرد النقض بقولنا الشمس مضيء خارجيا والواجب قديم حقيقيا لعدم محبة ادخال البعض لان الأفراد الممكنة للواجب والأفراد الخارجية للشمس لا يستمد ولا بد منه في دخول البعض لانا لا نسلم اقتضاه دخول البعض وجود

( قوله في تحقيق المحصورات ) يقال حققت الامر اذا صرت منه على يقين والغرض من هذا البحث بيان معنى الحقيقة والحارجية واقسام القضية الهائيس المطلوب فيه ولما قال يعتبر تارة كذا وتارة كذا والمراد بالمحصورات الاربعة الموجبة الكلية والحيزية والسالبة الكلية والحيزية ( قوله يبرون عن الموضوع (ج) ) أي يبرون عما يقع موضوعا (ج) ( وعما يقع محمولا (ب) ) وليس المراد انهم يبرون عن مفهوم لفظ الموضوع ( ٣٠ ) كذات زيد (ج) فلفظ (ج) قائم مقام لفظ الموضوع وقوله وهو المحكوم

عليه سمي الخ المراد بالمحكوم عليه المعنى لا اللفظ وكذا تقول في المحكوم به وقوله عادة القوم أي المتألفة • واعلم أن الكتابة تقتضي أن اللفظ بها بسيط أي (ب) و(ج) وهو الحق لان الاختصار حاصل به وأما التلفظ بإسماها فهي كل جم به فهو باسین ثلاثین يشاركها سائر الاسماء الثلاثة فلا وجه للاختصار عليها دون غيرها ولأنه اذا تلفظ بإسماها فيهم منها الحرفان المحصوران كما في قولنا كل انسان حيوان فلا يكون التعبير دالا على الشمول لجميع القضايا بخلاف ما اذا تلفظ بها بسيطين فانه لا معنى لها أصلاً فيلزم انه تعبير عن الموضوع والمحمول وانما اختاروا هذين الحرفين لانه

ان كل ما هو وجد كان (ج) من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان (ب) أي كل ما هو ملزوم (ج) هو ملزوم (ب) وتارة بحسب الخارج ومعناه كل (ج) في الخارج سواء كان حال الحكم أو قبله أو بعده فهو (ب) في الخارج (أقول) قد عرفت أن للحماية طرفين • أحدهما وهو المحكوم عليه يسمى موضوعا وثانيها وهو المحكوم به يسمى محمولا • قاعلم أن عادة الأتوم في تحقيق المحصورات قد جرت بهم يسرون عن الموضوع (ج) وعن المحمول (ب) حتى انهم اذا قالوا كل (ج ب) فكأنهم قالوا

فان قلت الشخصية أيضا ليست معتبرة في العلوم اذا لا يبحث فيها عن الاشخاص قلت هي معتبرة في ضمن المحصورات بخلاف الطبيعيات فانها ليست بمعتبرة لافياتها ولا في ضمن المحصورات لان الحكم فيها على الافراد لاعل الطابع وأيضاً الشخصية قد تعوق في الظاهر مقام الكلية فتنتج من كبرى الشكل الاول نحو هذا زيد وزيد حيوان فهذا حيوان بخلاف الطبيعة فانها لا تنتج في كبرى الشكل الاول كقولك زيد انسان والانسان نوع مع انه لا يصدق زيد نوع (قوله وثانيها) اقول هذه الفائدة

التمدد الا يرى انه اذا قيل كل شمس وجد في الخارج فهو معنى وكل ما فرض صدق الواجب عليه سواء كان محققاً أو مقدراً فهو قدیم يصدقان كليتين وهكذا الجزئيات (قوله اذا لا يبحث فيها عن الاشخاص) لما عرفت من انه لا كمال لافس في معرفة احوالها ولا نه لا تكاد تنحصر في عدد (قوله هي معتبرة في ضمن المحصورات) فان الحكم فيها في الحقيقة على الاشخاص والمفهوم الكلي عنوان لاستحضارها (قوله بخلاف الطبيعيات الخ) وما نوه من أن الحكم في قولهم الكلي الطبيعي موجود على الطبيعة فهو لان الحكم فيها على الطابع من حيث انها افراد للموضوع لان حيث انها طابع قال لاعل الطابع الخ أي من حيث انها طابع (قوله في الظاهر) اما قال ذلك بناء على ما حققه سابقاً من أن الجزئي الحقيقي يتبع حله على شيء وأما على تقدير جواز حله على ما ذهب اليه المحقق الدواني فالشخصية تقع كبرى الشكل الاول في الحقيقة ايضاً (قوله مقام الكلية) فلها مناسبة ثالثة بمسائل العلوم لانها كبريات الشكل الاول فلا يرد ان الطبيعة تقع صفري الشكل الاول لان الصفري لا اختصاص لها بالعلوم حتى يكون مناسبها موجبة للاعتبار في العلوم (قال المصنف البحث الثاني في تحقيق المحصورات الاربعة) في التاج التحقيق بيان حقيقت كردن وبدانستن وفي الصراح حققت الامر اذا صرت منه على يقين تحقيق درست وراست كردن وكلام محقق أي رسين وجميع

عليه سمي الخ المراد بالمحكوم عليه المعنى لا اللفظ وكذا تقول في المحكوم به وقوله عادة القوم أي المتألفة • واعلم أن الكتابة تقتضي أن اللفظ بها بسيط أي (ب) و(ج) وهو الحق لان الاختصار حاصل به وأما التلفظ بإسماها فهي كل جم به فهو باسین ثلاثین يشاركها سائر الاسماء الثلاثة فلا وجه للاختصار عليها دون غيرها ولأنه اذا تلفظ بإسماها فيهم منها الحرفان المحصوران كما في قولنا كل انسان حيوان فلا يكون التعبير دالا على الشمول لجميع القضايا بخلاف ما اذا تلفظ بها بسيطين فانه لا معنى لها أصلاً فيلزم انه تعبير عن الموضوع والمحمول وانما اختاروا هذين الحرفين لانه

لا يمكن التلفظ بها والتحركة ليس لها صورة في الخط فاعتبروا الحرف الاول أعني الباء ثم الحرف الثاني الذي يحيز عن ب في الخط وهو ج وعكس الترتيب الذي في فم بقولوا كل ج لا لاشار بانها خارجان عن أصلها وهو أنه لم يرد بها نفسها (قوله فكأنهم قالوا كل موضوع محمول) أي كل ما وقع موضوعا في القضايا الموجبة فهو عين محمولها والنتيجة في عدم اختصاص كل منها بموضوع معين ومحمول معين الا ان شمول كل ج ب لجميع القضايا على البدل وشمول كل موضوع محمول لها على سبيل الاستغراق ولاجل هذا قال فكأنهم قالوا الخ فقد ظهر لك وجه الشبه ووجه المغايرة بين الشبه والمشبه به

كل موضوع محمول وانما قلوا ذلك لفائدتين أحدهما الاختصار فان قولنا قولنا كل (ج ب) أخصر من قولنا كل انسان حيوان مثلا وهو ظاهر وتابها دفع توهم الاختصار فانهم لو وضوا الكلية مثلا قولنا كل انسان حيوان وأجروا عليه الاحكام أمكن أن يذهب الوهم الى ان تلك الاحكام انما هي في هذه المادة دون الموجبات الكليات الأخر فتصوروا مفهوم القضية وجردوها عن المواد وعبروا عن طرفيها (ب) و (ج)

يمكن تحصيلها بان يقال كل موضوع محمول لكن يفوت فائدة الاختصار فاجمع الفائدتين اختاروا (ج ب)

هذه المعاني مناسبة للمقام كما لا يخفى والفرض من هذا البحث بيان معنى الحقيقة والخارجية واقسام القضية الهمما ليس المطلوب فيه ولذا قال يعتبر تارة كذا ويتر تارة كذا فا قيل انه قسم للقضية الى الحقيقة والخارجية فلا وجه لجله بحيث على حدة لا وجه له عند التحقيق (قال عن الموضوع ب) وعن المحمول ب) أي عما يقع موضوعا في القضايا الموجبة الكلية وعما يقع محمولا لاعتبار مفهوم الموضوع والمحمول \* اعلم انه قد اشهر التلفظ به بيسطا كما يقتضيه الكتابة وهو الحق لان الاختصار حاصل به واما التلفظ باسميها أعني كل جيم به فهو نافذ بلسين ثلاثين يشار كها ساء. الاسماء الثنية ولانه اذا تلفظ باسميها فهم منهما الحران المخصوصان كما في قولنا كل انسان حيوان فهم منه مدلول طرفيه فلا يكون التعبير دالا على الشمول بجميع القضايا بخلاف ما اذا تلفظا بلسين فانه لا معنى لها أصلا فيعلم انه تعبير عن الموضوع والمحمول فاقيل انه خطأ غلطاً والسبب انه استدل على ان الحق ان يتلفظ هكذا كل جيم به به لاسم لحروف الهجاء بيسطا فان حروف الهجاء لكونها من قبيل الحروف لا حاجة في التلفظ بها الى التوصل بالاسماء كما في قولنا زيد ثلاثي واختاروا هذين الحرفين لان الالف ساكنة لا يمكن التلفظ بها والتحركة ليست لها صورة في الخط فاعتبرا الحرف الاول أعني الباء ثم الحرف الثاني الذي يتميز عن ب في الخط وهج وعكسوا الترتيب المذكور فلم يقولوا كل ج للاثصار بانهما خارجان عن أصلهما وهو ان يراد بهما نفسيهما (قال فكانهم قالوا كل موضوع محمول) أي كل ما يقع موضوعا في القضايا الموجبة الكلية فهو عين محمولا والتشبيه في عدم اختصاص كل منهما بقضية معينة الا ان شمول كل ج ب لجميع القضايا على البديل وشمول كل موضوع محمول على الافراد فلذا قاله كان (قال في هذه المادة الخ) وان ضم معها ما يدل على التثنية لعدم كونه ناصا في عموم جميع الموجبات الكلية واحتمال ان يكون المقصود وما يكون من نوعه (قال فتصوروا الخ) أي تصوروا مفهوم القضية الموجبة الكلية أعني ثبوت المحمول للموضوع شاملا لجميع افرادها وقس على ذلك (قال وجردوا الخ) أي لم يبتروا حصوله في صورة معينة وليس المقصود انهم انتزعوا ذلك المفهوم من القضايا الجزئية فبكون التجريد مقدما على التصور يدل على ما قلناه قوله من غير اشارة الى مادة من المواد (قال وبخو عن أحوالها) أي عن أحوال مفهومات الكليات لان من حيث أضفها بل من حيث صدقها وشوبها لطابع الاشياء التي تحتها بحيث يسري الحكم منها اليها فالشمول لجميع الطابع بالنسبة الى جميع المفهومات على سبيل التوزيع كل واحد منها لما تحتها (قوله بان يقال كل موضوع محمول الخ) في عدم إيهام هذه القضية التخصيص تردد لان العنوان له مدخل في الاحكام فيجوز ان يتوهم ان الاحكام الجارية عليه من حيث خصوص هذا العنوان والتعبير بالموضوع والمحمول بخلاف قولنا كل ج ب اذ لا معنى له في

(قوله لفائدتين) أي

لجميع قائدين فلا يتاني

ان الفائدة الثانية منقطة

في قولنا كل موضوع محمول

(قوله وأجروا عليه

الاحكام) أي من تناقض

وعكس (قوله فتصوروا

مفهوم القضية) أعني

ثبوت المحمول للموضوع

(قوله وجردوها) أي

المفهوم وأنته لاكتسابه

التأثير من المضاف اليه

في قوله فتصوروا مفهوم

القضية والمراد بتجريد

المفهوم عدم اعتبار تحققه

في مادة معينة وليس

المراد بتجريده اتهم

انتزعوا ذلك المفهوم في

القضايا الجزئية والالورد

ان التجريد مقدم على

التصور

( قوله تنبهاً على ان الاحكام الجارية عليها ) أي على مفهوم القضية أي الجارية على المفهوم الكلي شاملة لجزئياتها أي لجميع جزئياتها وفي الحقيقة إنما هي جارية على جزئيات الكلي بحيث يقال كل انسان حيوان عكها كذا ويناقضها كذا ( قوله في قسم التصورات ) الاضافة بيانية ( قوله أخذوا مفهوم الكليات الجنس ) أي الجنس والفصل والتوع والمرض العام والخاصة ( قوله من غير اشارة الى مادة ) كالانسان ( ٣٣ ) والحيوان وتطلق وامتنع واحكام ( أي بان

تنبها على ان الاحكام الجارية عليها شاملة لجميع جزئياتها غير مقصورة على البعض دون البعض كما أنهم في قسم التصورات أخذوا مفهومات الكليات الجنس من غير اشارة الى مادة من المواد ويمتنعوا عن أحوالها بمنزلة متناول لجميع طبائع الاشياء ولهذا صارت مباحث هذا الفن قوانين كلية منطبقة على جميع الجزئيات فاذا قلنا كل ( ج ب ) فهناك أمران أحدهما مفهوم ( ج ) وحقيقته والآخر ماصدق عليه ( ج ) من الافراد فليس مناه ان مفهوم ( ج ) هو مفهوم ( ب ) والا لكان ( ج ) و ( ب ) ( قوله كما أنهم في قسم التصورات أخذوا مفهومات الكليات من غير اشارة الى مادة من المواد ) اقول يعني أخذوا مفهوم النوع والجنس وغيرهما مطلقاً من غير اشارة الى طبية خاصة نوعية أو جنسية كالانسان والحيوان وجعلوا هذه المفهومات المجردة عن خصوصيات الطبائع الشاملة ايها بأسرها محكوماً عليها لتكون الاحكام الواردة عليها متناولة لجميع طبائع الاشياء فذلك صارت مباحث التصورات قوانين منطبقة على الجزئيات وكذلك أخذوا مفهومات القضايا وجردوها عن الخصوصيات وأجروا عليها الاحكام فصارت مباحث التصديقات أيضاً قوانين كلية منطبقة على الجزئيات فصارت مباحث الفن كلها قوانين يبرف منها أحكام جزئياتها ( قوله فليس مناه ان مفهوم ج مفهوم ب ) اقول قد تبين فيما سبق ان لفظ كل سوربين كية الافراد فاذا قيل كل ( ج ب ) علم المراد نفسه حتى يتوهم الاختصاص ( قال ولهذا صارت الخ ) لا لما صارت مباحث الكليات والقضايا قوانين والبحث في القول الشارح والقياس إنما هو منها من حيث الصورة صارت مباحث الفن كلها قوانين ( قوله يعني أخذوا الخ ) تفصيل لما أجمله الشارح ( قوله الشاملة ايها ) صفة المفهومات بعد صفة أي المفهومات الشاملة للطبائع وقوله محكوماً عليها مفعول ثان لجعلوا ( قال امران ) بل ثلثة تألها كل فهو يطلق بالاشتراك على الكلي وعلى الكل الجموعي وعلى الكل الافرادي كذا في شرح المطالع ( قال مفهوم ج حقيقته ) أراد بالتخصيص بعد التعميم للتصيص على ان معنى الموضوع قد يكون حقيقة ماحتة على ما قال في شرح المطالع ان تضيير القضية لابد ان يكون عاماً منطبقاً على جميع القضايا المستعملة في العلوم ليكون احكامها قوانين كلية فلو كان المقصود ما صحت ج لا يتناول ما حقيقته ج كذا ( قال من الافراد ) أي الافراد الحقيقية كما هو التبادر نخرج مسمى ج أي مفهومه المطابق لعدم كونه فرداً وخرج المساوي والاعم حتى لا يدخل في قولنا كل انسان حيوان مفهوم التاطق ولا مفهوم الجسم وخرج الافراد الاعتبارية أعني الحصص فانها لا تعتبر في الحكم وقولهم كل وجود كذا حكم على افراد الوجود وهي الوجودات الخاصة لا على حصصه على ما فهم

على الكل وعلى الكل الجمعي فالاولى للشارح ان يقول اذا قلنا ج ب كان هناك أمران ( قوله وحقيقته ) من عطف لفظين الخاص على العام اذ مفهوم الكاتب ذات ثبت لها الكتابة وهي غير حقيقته أعني الحيوان التاطق وقد يكون المفهوم نفس الحقيقة كما في الانسان فان مفهومه وحقيقته حيوان تاطق ( قوله ماصدق عليه من الافراد ) أي الافراد الحقيقية كما هو التبادر نخرج مسمى ج أي مفهومه المطابق لعدم كونه فرداً وخرج الافراد الاعتبارية أعني الحصص كما في قولك الانسان حيوان فان الانسان له حصص كالصفة الموجودة في زيد وعمر ولا تعتبر في الحكم

( قوله لفظين مترادفين ) أي سواء كانا مفردين أو مركبين أو أحدهما مفرداً والآخر مركباً سواء كان المفهوم معنى حقيقياً لها أو مجازياً لها أو لاحدهما مجاز ولا آخر حقيقة ( قوله فهو ب ) أي فهو يصدق ( ٣٣ ) عليه مفهوم ب ولا تقول فهو ب

لفظين مترادفين فلا يكون حل في المعنى بل في اللفظ بل معناه أن كل ماصدق عليه ( ج ) من الأفراد فهو ( ب ) فإن قلت كما أن ( ج ) اعتبارين كذلك لب اعتباران مفهوم وحقيقة وما صدق عليه من الأفراد فلم لا يجوز أن يكون المحمول ماصدق عليه ( ب ) من الأفراد لافهمه كما أن الموضوع كذلك فتقول ماصدق عليه الموضوع هو بعينه ما صدق عليه المحمول ولو كان المحمول ماصدق عليه ( ب ) لكان المحمول ضروري الثبوت للموضوع ضرورة ثبوت الشيء نفسه فتحصّر القضايا في الضرورية

ما صدق عليه مفهوم ( ج ) من افراده لافهم ( ج ) والا لكان لفظة كل زائدة لا فائدة فيها إلا أن يراد بها معنى الكلّي فمعنى كل ( ج ) أي كلّي هو ( ج ) وهو مستبعد جداً فالأولى أن يقال إذا قلنا ( ج ب ) فلا نفي به أن مفهوم ( ج ) مفهوم ( ب ) والا لم يكن هناك حل بحسب المعنى بل بحسب اللفظ ولا نفي به أيضاً أن مفهوم ( ج ) ما يصدق عليه مفهوم ( ب ) والالكانات قضية طبيعية غير معتبرة في العلوم بل نفي به أن ماصدق عليه ( ج ) من الأفراد يصدق عليه ( ب ) وإذا قرن ( ج ) بلفظ كل كان المعنى كل ما يصدق عليه ( ج ) من الأفراد يصدق عليه ( ب ) ( قوله فإن قلت كما أن ( ج ) الخ ( أقول ) قد عرفت أن كل كلّي له مفهوم وما صدق عليه من الأفراد فلكل واحد من ( ج ) و ( ب )

( قوله مستبعد ) إذا استحال كل معنى الكلّي نادر في كلامهم سبب الدخال على التكرار ( قال لفظين مترادفين ) أي المتساويين سواء كانا مفردين أو مركبين أو أحدهما مفرداً والآخر مركباً وسواء كان ذلك المفهوم معنى حقيقياً لها أو مجازياً لها أو لاحدهما مجازياً ولا آخر حقيقياً وفائدة هذه الزيادة التوضيح بأنه كما لاحكم في المترادفين لا يكون الحكم هنأ ولذا أسقطه السيد قدس سره ( قال فإن قلت الخ ) يريد أن بطلان ارادة المفهوم منها لا يصحح الاضراب المذكور بقوله بل معناه أن كل ماصدق عليه ( ج ) من الأفراد فهو ( ب ) لجواز أن يراد ماصدق عليه من الجانبين في احتمال أن يراد بـ ( ج ) مفهوم وبـ ماصدق عليه لم يتعرض له الشارح لأنه لا يمكن ذلك الاحتمال في المحصورات والكلام فيها وتعرض له السيد السند لأنه بسد ديال المعنى بدون السور ( قال فتقول الخ ) ابطال لاحتمال المذكور لتفرض المطلوب إذا لا احتمال سوى الاربعة ( قال لكان ضروري الثبوت الخ ) لأن الوصف الضوائي والمحمول آلة للاحاطة الطرفين بوجه التاثير والحكم إنما هو بانحداد ماصدق عليه الموضوع بما صدق عليه المحمول وهو في الطرفين واحد فيكون الحكم بثبوت الشيء نفسه وهو ضروري فما قيل إذا اعتبرت الأفراد في جانب الموضوع من حيث يصدق عليها ( ج ) واعتبرت في جانب المحمول من حيث يصدق عليها ( ب ) كان الحكم في القضية بأن ماصدق عليه ( ج ) هو ماصدق عليه ( ب ) وعلى هذا لا يلزم انحصار القضايا في الضرورية لاحتمال أن يكون صدق ( ب ) على ماصدق عليه ( ج ) بالامكان دون الفعل فيصدق الممكنة دون الفعلية أو في بعض الاوقات لا دائماً فيصدق الفعلية دون الدائمة كلام منشأ عدم الفرقين أن يكون مفهوم المحمول آلة للملاحظة وبين أن يكون محمولاً على ذات الموضوع

( م ٥ - شروح التسمية ثاني ) عنه بالنظر لاحتمال أي أنه عنه بحسب الواقع بدليل الحمل وإن كان المحمول في نفسه ما صدقه قد يكون أهم من ماصدق الموضوع كما في كل انسان حيوان

( قوله ولم تصدق ممكنة خاصة ) أي ولم توجد ممكنة خاصة وأشار الشارح بقوله ولم تصدق الخ ( إلى ان الانحصار اضافي أي بالقياس الى الممكنة الخاصة التي هي قبض الضرورية فلا يرد ان الانحصار ممنوع لانه اذا صدق الضرورية صدق كل ما هو أهم منها أيضاً وبوضوح ذلك ان أخص ( ٣٤ ) القضايا الضرورية وما عداها أهم منها الا الممكنة الخاصة فانها تناقضها كما يأتي بيان

ذلك واذا كانت الضرورية أخص من ماعدا الممكنة الخاصة يلزم ان كل ماصح ان يجعل مثالا للضرورية ان يكون مثالا لغيرها من ماعدا الممكنة اذا كان كذلك فقول الشارح

نحصر في الضرورية أي وما كان أهم منها من الدائيتين والوقتيتين والتشترتين والمطلقة والوجوديتين والممكنة العامة فالراد انه يلزم انحصار القضية فيما عدا الممكنة الخاصة وأن الممكنة الخاصة لا يتأتى وجودها فأمل ( قوله لإقبال الخ ) هذه شبهة وارادة على محجة الحل في القضية الحلية وتوضيح ذلك انه تقدم ان القضية الحلية الموجبة ما افادت ثبوت المحمول للموضوع نحو هذا انسان وأورد المفترض بان هذا الحل محال لان ما فهم من ج اما ان يكون عين ما فهم من ( ب ) أو غيره لا يصح ان يراد هذا ولا هذا فيكون الحل محالاً كما شبهة وارادة

( قال ولم تصدق الخ ) إشارة الى ان الانحصار اضافي بالقياس الى الممكنة الخاصة التي هي قبض الضرورية فلا يرد ان الانحصار ممنوع لانه اذا صدق الضرورية صدق كل ما هو أهم منها أيضاً ( قوله فيقتصر هناك الخ ) وذلك لان الحكم الحلي عبارة عن هو هو كما ان يتبر بين المفهومين أو بين الدائتين أو بين ذات الموضوع ومفهوم المحمول أو بالعكس فاقبل ان الاحتمالات زائدة على أربعة منشاء عدم احضار معنى الحكم الحلي ( قوله سواء انحصر الخ ) أي سواء كان المحمول مساوياً للموضوع أو أهم منه ( قوله وأما اعتبار الخ ) جواب شبهة وهو انه يجوز ان يتبر الانحاد في المفهوم ويكون محجة الحل باعتبار التباين من حيث دلالة الفظتين ( قوله غير ملتمت ) إليه اذ التباين في اللفظ لا يؤثر في تباين الاحكام بخلاف التباين من حيث المفهوم ( قوله وهو أيضاً الخ ) أي كما ان اعتبار التباين في المفهوم واحد باعتبار الدلالة غير ملتمت اليه كذلك هذا الاحتمال غير معتبر وتفسيره بما قيل ان القضية التي يراد بكل واحد من طرفيها الافراد ليست بمعتبرة كذلك هذه القضية وهم لا يأت ذلك الاحتمال باطل لا انه غير معتبر ( قوله اذ المقصود منها ) أي من القضايا المتبرة في العلوم ( أجراء الاحكام الخ ) لان

على الحلية في حد ذاتها يقطع النظر عن كوننا نريد من الموضوع الافراد ومن المحمول المفهوم أو نريد غيرهما فأما ويصح رجوع الشبهة لما تقدم من الوجه المرضي وهو ان المراد بالموضوع افراده وبالمحمول مفهومه فكان المورد يقول سلمنا ما تقدم لكن هذا الحل محال لان ماصدق عليه ج اما ان يكون عين مفهوم ( ب ) أو غيره لا يصح ان يراد هذا ولا هذا

فيكون الحل محالاً لكن رجوع الشبهة للحيلة مطلقاً أم ( قوله فاما ان يكون مفهوم ج ) أي ما يفهم من ج سواء كان الافراد أو المفهوم على التقرير الاول أو ما يفهم منها من الافراد على التقرير الثاني ( قوله لا يكون مفيداً ) أي في الحل بل الحل انما هو في الظاهر فقط واذ كان غير مفيد كان عبثاً والعبث صدوره من القلاء ( ٣٥ ) محال ( قوله لانه يجاب الخ ) حاصل

هذا الجواب معارضة لما مر من الدليل وحاصله ان دليلكم وان دل على صحة مدعاكم وهو ان الحل محال في القضية الحلية لكن عدنا دليل يدل على ان الحل فيها غير محال وذلك ان قولكم في الدعوى الحل محال قضية حلية تملكون صحتها وهي مشتقة على حل المحال على الحل فيكون ابطلاً للحمل بنفسه لان قولكم الحل محال ابطل لمطلق الحل ومن جزئياته حل المحالية على الحل ففي دعواكم ابطل للشيء بنفسه وابطال الشيء بنفسه محال لما يلزم عليه من كون الشيء حقا باطلاً وحينئذ فالحل ليس محالاً ( قوله وللأسئلة ان يعود ويقول الخ ) حاصله ان المعارضة انما تأتي لدلالتها حيث أتيت بالدعوى قضية موجبة وهي الحل محال ولي أن آتى بها قضية سالبة فلا يتأتى ما قلناه ومن المعارضة قول التارخ لا ندعي الإيجاب أي بقولنا الحل محال وقوله بل اما ان

فاما ان يكون مفهوم ( ج ) عين مفهوم ( ب ) أو غيره فان كان عنه يلزم ما ذكرتم من أن الحل لا يكون مفيداً وان كان غيره استمع أن يقال أحدهما هو الآخر لاستحالة أن يكون الشيء نفس ما ليس هو لانه يجاب عنه بأن قولكم الحل محال يشتمل على الحل فيكون ابطلاً للشيء بنفسه وأنه محال وللأسئلة ان يعود ويقول لا ندعي الإيجاب بل ندعي اما أن الحل ليس مفيداً أو انه ليس بممكن وصدق السالبة لا يتأتى كذب سائر الموجبات فالخفي في الجواب أننا نختار أن مفهوم ( ب ) غير مفهوم ( ج ) وقوله استحالة حل ( ب ) على ( ج ) هو هو قولنا لان لم وانما يكون حله عليه محالاً لو أقول هذه شبهة يتسك بها في ابطل الحل ( قوله يلزم ما ذكرتم من أن الحل لا يكون مفيداً ) أقول اذ لا حل بحسب المعنى بل بحسب اللفظ فقط ( قوله لانه يجاب ) أقول هذا الجواب معارضة لتلك الشبهة بقررها ان مدعاكم وهو قولكم الحل محال باطل لانه مشتق على صحة الحل اذ قد حل فيه المحال على

المقصود من العلوم الحكيمة معرفة أعيان الموجودات بقدر الطاقة البشرية فلا بد ان يسري الاحكام الى الموجودات النية فان وقع فيها بعض القضايا المختصة بالامور الدنيوية فهو استطرادي أو بطريق المبدئية ( قوله هذه شبهة الخ ) أشار بذلك الى انه ليس اعتراضاً على ما سبق فان ما مر كان بياناً وتحقيقاً لمعنى القضية الموجبة الكلية وهذه ابطل للحل أو ردّها لتعلقها به فالتقابل مستدل والموجب معارض وما تكلفه المتأخرون من انه منع لقوله فقد ظهر ان معنى القضية الخ بان ابطل الاحتمالين لا يستلزم كون معنى القضية ذلك انما يستلزم ذلك لو لم يكن هذا الاحتمال أيضاً باطلاً لبطان الحل المستلزم لبطان جميع الاحتمالات أو معارضة لان تحقيق معنى القضية فرع صحة الحل فكأنه ادعى ذلك وادعى بداهتها والمعارضة للمعارضة على هذا الطريق بان يكون ثبوت مدعاه مستلزم بالبطالة جائر فكلما لا يخفى بشاعته على ذوي الافكار الساجدة ( قال فاما ان يكون مفهوم ( ج ) الخ ) أي ما يفهم منه عين ما يفهم من ( ب ) وليس المقصود من المفهوم ما يقابل الذات فالشبهة واردة بعدما حققته الشارح من ان معنى القضية كل ماصدق عليه ( ج ) من الافراد فهو ( ب ) لان التزديد المذكور جار فيه بخلاف ما يقول في مرتبة الجواب ان مضاه ماصدق عليه ( ج ) يصدق عليه ( ب ) ويجوز صدق الامور المتعارفة الخ فانه بعد ذلك يتكشف المقصود ونحل الشبهة فاقبل ان ابراد هذا السؤال بعد تحقيق معنى القضية ضايع لان دافعه بالتحقيق ليس بشيء متشاوفاً عدم الفرق بين المبارتين ( قوله اذ لا حل الخ ) يعني ان القول بعدم الافادة بالنظر الى محتمه من حيث اللفظ واما بحسب المعنى فلا حل وانه يستلزم اثنية الواحد كما ان الفردية تقتضي وحدة الاثنين ( قوله هذا الجواب معارضة الخ ) قررنا معارضة لانه لا يمكن حله على المع وهو ظاهر ولا على النقص لان الدليل ليس مستلزماً للمحال بل ثبوت المدعي مستلزم لبطاله فيكون باطلاً فلا يصح هذا الجواب قبل هذا الجواب انما يتم لو كان الشبهة مخصوصة بالموجبات وليس كذلك فانه يمكن ان يقال في قولنا ليس ( ج ) ب )

الحل الخ أي بل الذي ندعيه ان قولنا اما ان الحل الخ ( قوله وصدق السالبة ) وهي قولنا في هذا المقام ليس يمكن لا يتأتى سائر الموجبات أي وحينئذ فلا يلزم من كذب قولنا الحل محال كذب قولنا ان الحل ليس بممكن أو ليس مفيداً واذ كان كذلك فلا اعتراض باق والخفي في جوابه ان يقال انما نختار الشق الثاني وهو ان مفهوم ( ب ) الى آخر ما أشار له الشارح بقوله فالخفي الخ

(قوله لما نسين ان المراد) كل ما صدق (٣٣٦) عليه ج يصدق عليه مفهوم (ب) فيه ان ذلك الجواب غير دافع وذلك

كان المراد به ان (ج) نفس (ب) وليس كذلك لما نسين ان المراد ما صدق عليه (ج) يصدق عليه (ب) ويجوز صدق الامور المتغايرة بحسب المفهوم على ذات واحدة فاما صدق عليه (ج) بسمى ذات الموضوع ومفهوم (ج) بسمى وصف الموضوع وغناه لانه يعرف به ذات (ج) الذي هو المحكوم عليه حقيقة

الحل فيكون مدعاكم مبطلا لنفسه وما كان مبطلا لنفسه كان باطلا اذ لو كان حقاً لكان حقا وباطلا معا وهو محال ورد الشارح هذا الجواب بأنه انما يصح اذا كان مدعى الخصم موجبة وأما اذا كان مدعا سالبة فلا يصح هذا الجواب قطعا بل يجب أن يقال مفهوم (ج) و (ب) متغايران ولا ينبغي يحمل (ب) على (ج) ان مفهوم (ج) هو عين مفهوم (ب) فيلزم الحكم بانحد المتغايرين بل نسي كما قسم ان ما صدق عليه مفهوم (ج) من الافراد يصدق عليه مفهوم (ب) وصدق الامور المتغايرة بحسب المفهوم على ذات واحدة جائز كصدق الانسان والضاحك والمائي وغير ذلك من المفومات المتغايرة على زيد وللخصم أن يقول قد حملت مفهوم (ب) بهو هو على ما صدق عليه (ج) فقول ما صدق عليه (ج) اما أن يكون عين مفهوم (ب) فلا حل بحسب المعنى أو غيره فيلزم الحكم بأن أحد المتغايرين هو الآخر وهو باطل بل نقول صدق مفهوم (ج) على ما فرضت صدقه عليه أيضاً باطل لانهما ان انحداً فلا صدق بحسب المعنى وان تغايرا لم يصح أن يقال أحدهما هو الآخر لا تقيداً ولا اخباراً فقد تضاعفت الشبهة بذلك الجواب الحق ولا تحسم مادتها الا بتحقيق معنى الصدق والحل فقول لابد في الحل من تغاير طرفيه ذهناً والا لم يتصور بينهما حل أصلاً

اما ان يكون مفهوم ج غير مفهوم (ب) فلا يفيد السلب واما ان يكون عنه فيمتنع وفيه ان تغايرها في نفس الامر لا يستلزم ان لا يفيد السلب لجواز ان لا يكون المخاطب عالماً به وما قيل من انه لا يجب ان يعود ويقال ان الدليل مشتق على الحل فيستلزم ابطال الشيء بنفسه \* لجوابه اما تحرير الدليل وكذا لو صح الحل فما ان يكون مفهوم الموضوع عين مفهوم المحمول أو يكون غيره وكما كان عين يلزم المحال أعني اثنية الواحد وكما كان غيره يلزم المحال أعني وحدة الاثنية فلو صح الحمل يلزم المحال وما قيل ان للسائل ان يقول انا لا ادعي الحل بل المناقاة بين الافادة والامكان وجوداً وعدمه يعني ان الدعوى منفصلة حقيقية لا موجبة حلية فلا ينبغي فساد لان المدعى ابطال الحل لا اثبات المناقاة بين الافادة والامكان (قوله بل يجب ان يقال الخ) هذا الجواب منع للخصم ان يريد بالصينية البينة من كل الوجوه وبالتبرية البينة من كل الوجوه ومنع للملازمة ان تردد في القسمين بين السلب والایجاب (قوله ان مفهوم ج هو عين الخ) زاد لفظ المفهوم مع ان الظاهر على طبق ما في الشرح ان (ج) نفس (ب) ليفيد ان الحكم بوحدة الاثنين مطلقاً محال سواء أريد المفهوم أو الذات رعاية لمطابقة كلام السائل حيث قال اما ان يكون مفهوم (ج) عين مفهوم (ب) فالقصد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ الشامل لذات والمفهوم (قوله ان ما صدق عليه الخ) فالاتحاد من حيث الذات والتغاير من حيث المفهوم فلا يلزم شيء من المعذورين (قوله قد حملت الخ) يعني ان معنى الصدق الموصول بنلى الحل فيكون معنى قولك ان ما صدق عليه مفهوم (ج) يصدق عليه (ب) أي ما حمل عليه مفهوم (ج) يحمل عليه مفهوم (ب) ويؤول الى الشيء الذي الذي هو مفهوم (ج) هو مفهوم (ب) فيعود التردد المذكور في الموضوعين وتضاعف الاشكال

لان ما يصدق عليه ج اما ان يكون عين ما يصدق عليه (ب) أو غيره فيلزم ما تقدم من الاشكال فالجواب الصحيح القاطع رد الشبهة انما يختار الشقين فلا بد من ملاحظة البينة والصينية لكن ملاحظة البينة في الذهن والصينية في الخارج لان بها يصح الحل ويمكن ان ينزل الجواب الذي قاله الشارح على هذا الجواب ولا يرد عليه ما تقدم من رجوع الاشكال بان يقال قوله انا نختار ان مفهوم (ب) غير مفهوم ج أي غيره ذهناً وان كان عينه خارجاً وما يدل على ذلك قوله بعد ويجوز صدق الامور المتغايرة بحسب المفهوم تأمل (قوله بسمى ذات الموضوع) ان أريد بالموضوع الافراد كانت الاضافة لبيان وكانت الاضافة في قوله وصف الموضوع حقيقة وان أريد بالموضوع اللفظ كانت الاضافة حقيقية فيها من اضافة المدلول للذات (قوله وغناه) عطف تفسير (قوله لانه يعرف الخ)

( قوله عين الذات ) أي عين ماهية الذات لان الذات هي الافراد ( قوله كقوله كل حيوان حساس ) أي فان الحيوانية جزء لزيد وعمرو والحار وغيره ( قوله وحقيقة الحيوان ) الاضافة لبيان ( قوله جزء لما ) أي لذات ( قوله ومفهوم الماشي ) أراد به الماشي ( قوله فحصل مفهوم القضية ) أراد بمفهوم القضية اجزائها ( ٣٧ ) وهو الموضوع والمحمول والنسبة

والإيقاع اذ هنا هو مفهوم القضية عند المناطقة كما يدل عليه عدة مواضع من كلامهم منها قولهم المركب مادل جزؤه على جزء مئاه وقولهم ان الموضوع دل عليه بافظ وكذلك المحمول والنسبة حقها ان يدل عليها بافظ الى غير ذلك واما قولهم ان مفهوم القضية هو نبوت المحمول للموضوع فذلك اصطلاح أصولي وانما احتجنا لتفسير مفهوم القضية بما يؤخذ من كلامهم ولم يضره بما هو شائع وهو نبوت المحمول لما صدق عليه الموضوع لانه لا يرجع الى المقدين المذكورين بل للمقد الثاني فقط كذا قال الشيخ وقد يقال انه يرجع للقدن لان نبوت المحمول أي نبوت وصف المحمول لما صدق عليه الموضوع مئاه لما صدق عليه مفهوم الموضوع

كما يعرف الكتاب بعنوانه والنوعان قد يكون عين الذات كقولنا كل انسان حيوان فان حقيقة الانسان عين ماهية زيد وعمرو وبكر وغيرهم من افراده وقد يكون جزءاً لما كقولنا كل حيوان حساس فان الحكم فيه أيضاً على زيد وعمرو وغيرهما من الافراد وحقيقة الحيوان انما هي جزء لما وقد يكون خارجاً عنها كقولنا كل ماش حيوان فان الحكم فيه أيضاً على زيد وعمرو وغيرهما من افراده ومفهوم الماشي خارج عن ماهيتها فحصل مفهوم القضية يرجع الى عقدين عند الوضع وهو اتصاف ذات ولا بد أيضاً ان يتحدأ وجوداً بحسب الخارج سواء كان محققاً أو موهوماً لان المتنايرين في الوجود الخارجيين المحقق أو الموهوم يستحيل أن يحمل أحدهما على الآخر بهو هو بديهية سواء فرض بينهما اتصال آخر أولاً ففنى المحل اتحاد المتنايرين ذهناً في الوجود الخارجيين محققاً أو موهوماً كما حقق في موضعه ( قوله العنوان قد يكون عين الذات وقد يكون جزءاً لما وقد يكون خارجاً عنها ) ( أقول ) وذلك لان العنوان كلي فاذا نسب الى ماهية ما صدق عليه من افراده فلا بد أن يكون أحد الاقسام الثلاثة ( قوله سواء فرض بينهما اتصال ) آخر رد لما ذهب اليه البعض من ان الاجزاء المحمولة صور لأمور متعددة موجودة بوجودات متعددة في الخارج الا انها لشدة الاتصال بينها وحصول ذات واحدة منها وحدة حقيقة صح حملها على الذات وحمل بعضها على بعض ( قوله اتحاد المتنايرين ذهناً ) أي في الوجود الظلي هو العلم ( في الخارج ) عن الوجود الذهني الذي يتنايران فيه سواء كان في الوجود الخارجي المحقق أو المقدر أو في الوجود الذهني الاصل المحقق أو المقدر فالاول كالحيوان والناطق المتحدن في ضمن وجود زيد والثاني كجنس النعفاء وفصله المتحدن في ضمن وجود فرد المقد والثالث كوجود جنس العلم وفصله في ضمن فرد منه كالعلم باللسان والرابع كتشريك الباري تمتع فانهما متحدان بالوجود الذهني المقدر وسواء كان الاتحاد بالذات كما في الذاتيات أو بالعرض كما في العرضيات والمدييات فالخاصل اتحاد المتنايرين مفهوم أي وجوداً ظلياً في الوجود المتأصل المتحقق أو المفروض ولا شك ان المتأصل في الوجود هو الأشخاص ثنتين للموضوعية والمفهومات للمحمولية وهذا أمر خارج عن مفهوم الحمل ( قال يسمي ذات الموضوع ) المقصود بالذات ما يستقل بالوجود وبوصف مالا يستقل سواء كان ذاتياً أو خارجياً والاضافة اما ببيان أي الذات الذي هو الموضوع الحقيقي أو لامية أي يصدق عليه الموضوع الذكري وكذا الحال في قوله وصف الموضوع ( قوله فلا بد ان يكون أحد الاقسام الثلاثة ) كما مر اشارة الى انه لا يمكن اجتماع التسمين كما لا يمكن ان يكون الكلي بالقياس الى ما عته ذاتياً وعرضياً ونوعاً وجنساً وفصلاً ولذلك لم يمتد في الحصر المذكور ماهو المشهور من ان الشيء بالقياس الى آخر اما نفسه أو جزؤه أو خارج عنه فانه حينئذ يجوز اجتماع الاقسام بشدة الغير ( قال وغيرهما من افراده ) دون حصصه لما عرفت سابقاً من ان الحكم على الافراد الحقيقية دون الاعتبارية ( قال فحصل مفهوم القضية ) أي القضية

فصدق مفهوم الموضوع على افراده أي اتصاف افراده بذلك المفهوم ملاحظ وحينئذ تفسر مفهوم القضية بما هو شائع أولى ( قوله الى عقدين ) أي اتصافين ( قوله وهو اتصاف ذات الموضوع ) وهو زيد وعمرو بوصفه وهو الحيوانية والناطقية

(قوله بوصف المحمول) الأضافة لبيان (قوله تركيب تقيدي) أي لان المراد من قولك كل انسان حيوان مضاه الافراد القيدة بالانسانية حيوان وقوله (٣٨) تركيب تقيدي أي مفاد التركيب التقيدي لان التركيب التقيدي عبارة عن اللفظ

الموضوع بوصفه وعقد المحل وهو انصاف ذات الموضوع بوصف المحمول والاول تركيب تقيدي والثاني تركيب خبري فها ثلاثة أشياء ذات الموضوع وصدق وصفه عليه وصدق وصف المحمول عليه اما ذات الموضوع فليس المراد به افراد (ج) مطلقا بل الافراد الشخصية ان كان (ج) نوعا أو مياويه من الفصل والخاصة والافراد الشخصية والتوعية مآ أن كان (ج) جنساً أو مياويه من المرض العالم فإذا قلنا كل انسان أو كل مطلق أو كل ضاحك كذا فالحكم ليس الا على زيد وعمرو وبكر وغيرهم من افراد الشخصية وإذا قلنا كل حيوان أو كل ماش كذا فالحكم على زيد وعمرو وغيرهما من أشخاص الحيوان وعلى الطابع التوعية من الانسان والفرس وغيرها ومن هنا نسمعهم يقولون حل بعض الكليات على بعض انما هو على النوع وافراده ومن الافاضل من قصر الحكم مطلقا على الافراد الشخصية

الموجبة المسورة مع قطع النظر عن خصوصية السور يرجع الى عقدين والمقصود بالمقد الانصاف الحاصل بالمصدر ليصح تفسير أحدهما بالآخر (قال) (تركيب تقيدي) لان المق بال موضوع الذات الموصوفة بفهمه ولفظه كل للإحاطة والشمول (قال فها ثلاثة أشياء) أي في مقام تحقيق المحصورات فلا يرد منع الحصر بفهم الموضوع والمحمول والجهة وغيرها (قال) (افراد ج) مطلقاً) أي سواء كانت حقيقية أو اعتبارية حتى يدخل الاجناس والتفصيل والاستناف بل المق الافراد الحقيقية (قال) (بل الافراد الشخصية الخ) في شرح المطالع التقييد بالجزئيات ليس لاجراء مسمى ج فان مسمى ج لا يصدق عليه ج بل لاجراء المساوي والاعم فان أول ما يفهم من كل ج كل ما يقال عليه ج سواء كان كذا أو جزئياً لكن التعارف خصه بالجزئيات والمق بالجزئيات الجزئيات الاضافية لا الحقيقية ولا كل جزئيات اضافية كيف تنفق حتى ان طسمية ج اذا قيدت بقيد ذاتي أو عرضي تكون داخلة في كل ج بل المقصود بها الجزئيات الشخصية ان كان ج نوعا أو مابائله من الفصل والخاصة والشخصية والتوعية ان كان جنساً أو نوعه من فصله المرض العالم انتهى فاقبل أن المفهوم من شرح المطالع ان ادخال الانواع والاشخاص واخراج التفصيل والاجناس مع اسمها والانواع مذكورة الاقدام في الانصاف بالمحمول في ضمن الاشخاص وعدم الانصاف بالاستقلال مبني على دعوي اقتضاء العرف واللغة ذلك فان تمتم والا فلا فافراد محض اما المفهوم عما في شرح المطالع اخراج المساوي والاعم من الحكم وما قيل ان المقصود من النوع أعم من النوع الحقيقي سو كيف وقد بين الشارح الطابع التوعية بقوله من الانسان والفرس وغيرها وظني أن تخصيصهم الافراد بالاشخاص والانواع بناء على ان الحكم في القضايا المستعملة في العلوم انما هو على الافراد المتصلة في الخارج وهي الاشخاص والانواع دون الاجناس والفصول فانها غير متصلة في نفسها كالاضافة والحصر (قال والافراد الشخصية والتوعية الخ) لإقبال هذا يشكل بالأحكام على الكليات كقولنا كل نوع كذا وكل كلى كذا لان الكلام في تحقيق القضايا المستعملة في العلوم الحكمية واما القضايا المستعملة في هذا الفن فلما كان مرادهم منها ينال من تحقيق الى تعريف وتأييد (قال من قصر الحكم مطلقاً) سواء كان الموضوع نوعاً أو جنساً

كقولك الانسان حيوان ناطق لا الانصاف المذكور وقد قال لا مانع من ان المركب التقيدي يقال على المعاني أيضاً لان التركيب هو الضم وهو موجود في المعاني لان الفهم يقوم به المفصل (قوله فهنا) أي في مقام تحقيق المحصورات فلا يثنى ان الامور قد تزيد على ذلك في غير ذلك المقام اذ لم يذكر الجهة ولا عين المحمول ولا عين الوصف لانه قال وصدق وصفه عليه فلم ينظر للوصف بل لصدقه ولا لعين المحمول بل لصدقه (قوله أو ما يوايه) أي يساوي النوع وقوله من الفصل بيان لما وانما كان الفصل مساوياً للنوع اصدق كل بالانصاف والافراد الشخصية (قوله حل بعض الكليات) أي الجنس فخرج الصف لانه داخل في النوع (قوله من قصر الحكم مطلقاً على الافراد) أي كان الموضوع نوعاً أو ما يوايه أو جنساً أو ما يوايه (قوله مطلقاً) أي شخصية أو نوعية

(قوله ومن هنا) أي ومن كون الحكم على الافراد وعلى الطابع في القسم الثاني وهو ما اذا كان الموضوع جنساً أو عرضاً عاماً

وهو قريب الى التحقيق لان اقسام الطبيعة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال بل لانصاف شخص من أشخاصها به اذ لا وجود لها الا في ضمن شخص من أشخاصها وأما صدق وصف الموضوع على

كما مر في السكيات المحس ( قوله لان اتصال الطبيعة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال بل لانصاف شخص من أشخاصها به اذ لا وجود لها الا في ضمن شخص من أشخاصها ) ( أقول ) فلو اعتبر الطبيعة النوعية مع الاشخاص كان ذلك بحسب المعنى تكراراً لانه لما اعتبر نبوت المحمول لجميع الاشخاص فقد اندرج فيه نبوته للطبيعة النوعية فيلزم التكرار لا بقال إنما يلزم التكرار اذا لم يكن للطبيعة النوعية حكم يخص بها وذلك ممنوع اذ لا يلزم من عدم وجودها الا في ضمن أشخاصها أن لا يكون لها أحكام مخصوصة بها فان طبيعة الانسان كلية وعامة الى غير ذلك من الاحوال التي لا تشاركها فيها أشخاصها لانا نقول الكلام في اعتبار الطبيعة مع الاشخاص في قضية واحدة فلا بد أن يكون الحكم الذي يكون فيها مشتركاً بينهما فهنا أعني في الاحكام المشتركة

( قال وهو قريب الى التحقيق ) وأما التحقيق فهو أن يخص ذلك بما سوى المحمولات التي يتصف بها الطابع استقلالاً نحو كل حيوان شيء أو مفهوم أو ممكن الا أن القرينة دالة على ارادة التخصيص لأن الكلام في تحقيق القضايا المتبردة في العلوم الحسكية والمحمولات فيها أحوال للموجودات المتأصلة في الوجودات فاصناف الطابع بها انما هو في ضمن أشخاصها وان وقع البحث فيها عن أحوال الطابع أيضاً على سبيل البدلية أو استطراداً نادراً ( قال لان اقسام الطبيعة النوعية بالمحمول ) أي في القضايا المتبردة في العلوم الحسكية كما سيمرح به الشارح في آخر البحث ( قال ليس بالاستقلال ) أي بذاته بدون الاشخاص ( قال بل لانصاف شخص الخ ) لا يعني ان هناك اقسامين أحدهما سبب للآخر اذ لا تقاير بين الطبيعة والاشخاص في الخارج فضلاً عن أن يتصور اقسامان يكون أحدهما سبباً للآخر بل يعني ان هناك اقساماً واحداً يعتبر بالقياس الى الاشخاص ابتداءً وبالقياس الى الطبيعة بعد انتزاعها من الاشخاص أو تحليها اليه والاعتبار الاول سبب الثاني ( قال اذ لا وجود لها الخ ) سواء قلنا بوجود الطابع في الخارج وزيادة التبعين عليها في الخارج كما هو مذهب الاوائل أو قلنا انها من الامور الانتزاعية والموجود في الخارج هي الهوية البسيطة ( قوله لانهما اعتبر نبوت المحمول لجميع الاشخاص ) أي شخص شخص بحيث لا يشذ منها فرد كما هو مدلول الشكل الافرادى لا المجموع من حيث هو مجموع كما يوم ظاهر المارة ( قوله فقد اندرج الخ ) قد عرفت أن نبوته للشخص هو نبوته للطبيعة فالاندراج بحسب التنابر الاعتراري وما قيل أن نبوته للاشخاص صريحاً ونبوته للطبيعة ضمنيّ الاعتراض عليه بأنه لا تكرار بين اعتبار الثبوت الصريح والضمني والتحمل لجوابها كلها ناش من قلة التدبر ( قوله فهنا أعني في الاحكام المشتركة الخ ) قيل فيه بحث لانه لا يجوز أن يكون من الاحكام المشتركة ما يتصف به الطبيعة استقلالاً كالاشخاص نحو كل حيوان مفهوم والجواب ان الكلام في القضايا المتصلة في العلوم الحسكية ومحمولاتها في الأغلب أحوال الموجودات المتأصلة في الوجود ( قال وأما صدق وصف الخ ) أي في القضايا التي لم يقيد فيها عقد الوضعية بمجهة من الجهات فبالإمكان بحسب نفس الامر لا بحسب الفرض اما اذا قيد بمجهة مخصوصة فقد دل الوضع فيها على ما ذكر وما قيل يؤيد مذهب الشيخ انه لا يصدق العرفية والشروطية على مذهب الفارابي

( قوله وهو قريب الى التحقيق لان اقسام الطبيعة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال بل لانصاف شخص من أشخاصها به اذ لا وجود لها الا في ضمن شخص من أشخاصها ) ( أقول ) فلو اعتبر الطبيعة النوعية مع الاشخاص كان ذلك بحسب المعنى تكراراً لانه لما اعتبر نبوت المحمول لجميع الاشخاص فقد اندرج فيه نبوته للطبيعة النوعية فيلزم التكرار لا بقال إنما يلزم التكرار اذا لم يكن للطبيعة النوعية حكم يخص بها وذلك ممنوع اذ لا يلزم من عدم وجودها الا في ضمن أشخاصها أن لا يكون لها أحكام مخصوصة بها فان طبيعة الانسان كلية وعامة الى غير ذلك من الاحوال التي لا تشاركها فيها أشخاصها لانا نقول الكلام في اعتبار الطبيعة مع الاشخاص في قضية واحدة فلا بد أن يكون الحكم الذي يكون فيها مشتركاً بينهما فهنا أعني في الاحكام المشتركة

( قال وهو قريب الى التحقيق ) وأما التحقيق فهو أن يخص ذلك بما سوى المحمولات التي يتصف بها الطابع استقلالاً نحو كل حيوان شيء أو مفهوم أو ممكن الا أن القرينة دالة على ارادة التخصيص لأن الكلام في تحقيق القضايا المتبردة في العلوم الحسكية والمحمولات فيها أحوال للموجودات المتأصلة في الوجودات فاصناف الطابع بها انما هو في ضمن أشخاصها وان وقع البحث فيها عن أحوال الطابع أيضاً على سبيل البدلية أو استطراداً نادراً ( قال لان اقسام الطبيعة النوعية بالمحمول ) أي في القضايا المتبردة في العلوم الحسكية كما سيمرح به الشارح في آخر البحث ( قال ليس بالاستقلال ) أي بذاته بدون الاشخاص ( قال بل لانصاف شخص الخ ) لا يعني ان هناك اقسامين أحدهما سبب للآخر اذ لا تقاير بين الطبيعة والاشخاص في الخارج فضلاً عن أن يتصور اقسامان يكون أحدهما سبباً للآخر بل يعني ان هناك اقساماً واحداً يعتبر بالقياس الى الاشخاص ابتداءً وبالقياس الى الطبيعة بعد انتزاعها من الاشخاص أو تحليها اليه والاعتبار الاول سبب الثاني ( قال اذ لا وجود لها الخ ) سواء قلنا بوجود الطابع في الخارج وزيادة التبعين عليها في الخارج كما هو مذهب الاوائل أو قلنا انها من الامور الانتزاعية والموجود في الخارج هي الهوية البسيطة ( قوله لانهما اعتبر نبوت المحمول لجميع الاشخاص ) أي شخص شخص بحيث لا يشذ منها فرد كما هو مدلول الشكل الافرادى لا المجموع من حيث هو مجموع كما يوم ظاهر المارة ( قوله فقد اندرج الخ ) قد عرفت أن نبوته للشخص هو نبوته للطبيعة فالاندراج بحسب التنابر الاعتراري وما قيل أن نبوته للاشخاص صريحاً ونبوته للطبيعة ضمنيّ الاعتراض عليه بأنه لا تكرار بين اعتبار الثبوت الصريح والضمني والتحمل لجوابها كلها ناش من قلة التدبر ( قوله فهنا أعني في الاحكام المشتركة الخ ) قيل فيه بحث لانه لا يجوز أن يكون من الاحكام المشتركة ما يتصف به الطبيعة استقلالاً كالاشخاص نحو كل حيوان مفهوم والجواب ان الكلام في القضايا المتصلة في العلوم الحسكية ومحمولاتها في الأغلب أحوال الموجودات المتأصلة في الوجود ( قال وأما صدق وصف الخ ) أي في القضايا التي لم يقيد فيها عقد الوضعية بمجهة من الجهات فبالإمكان بحسب نفس الامر لا بحسب الفرض اما اذا قيد بمجهة مخصوصة فقد دل الوضع فيها على ما ذكر وما قيل يؤيد مذهب الشيخ انه لا يصدق العرفية والشروطية على مذهب الفارابي

وعلى النوع

ذاته فبالامكان عند الفارابي حتى أن المراد (يج) عنده ما يمكن أن يصدق عليه (ج) سواء كان ثابتاً له بالفعل أو مسلوباً عنه دائماً بعد أن كان يمكن الثبوت له وبالفعل عند الشيخ أي ما يصدق عليه (ج) بالفعل سواء كان ذلك الصدق في الماضي أو الحاضر أو المستقبل حتى لا يدخل فيه ما لا يكون (ج) دائماً فإذا قلنا كل أسود كذا يتناول الحكم كل ما يمكن أن يكون أسود حتى الرومين مثلاً

يلزم التكرار (قوله) وبالفعل عند الشيخ (أقول) قيل إنما عدل الشيخ عن مذهب الفارابي واعتبر مع الامكان الثبوت بالفعل لان الاختصار على مجرد الامكان يخالف للعرف واللغة فان الاسود اذا

لكذب كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة أو دائماً مادام كاتباً اذ لا يكون الكاتب بالامكان متحرك الاصابع بالضرورة أو دائماً مادام كاتباً بالامكان فوهم اذ الحكم فيها بشرط الانصاف بوصف الموضوع فالحكم المذكور صادق أيضاً اذا اعتبر عقد الوضع بالامكان (قال في الامكان الخ) أي الامكان العام المقيد بجانب الوجود يشمل ما يكون وصف الموضوع ضرورياً لذات وما أورده المحقق الطوسي من أن اللطفة يمكن أن يكون انساناً فلو دخل في كل انسان لكذب كل انسان حيوان فنالطة نشأت من اشتراك لفظ الامكان بين الامكان الذاتي المقصود ههنا وبين الامكان الاستعدادي الثابت للنفطة (قال ما يمكن أن يصدق الخ) أي الذات الذي يمكن صدق ج عليه (قال بعد ان كان الخ) قيد لقوله مسلوباً عنه لا يدخل تحت ما يمكن أن يصدق عليه (قوله قيل انما عدل الخ) في الشفاء قولنا كل أبيض مثناه كل واحد ما يوصف بأنه أبيض دائماً أو غير دائم كان موضوعاً للأبيض، وخوفاً به أو كان نفس الأبيض وهذه الصفة ليست صفة الامكان والصحة فان قولنا كل أبيض لا يفهم منه البتة انه كل ما يصح أن يكون أبيض بل كل ما كان هو موضوعاً بالفعل بأنه أبيض كان وقاماً غير معين أو معيناً أو دائماً بعد أن يكون بالفعل وهذا القول ليس فعل الوجود في الاعيان فقط فربما لم يكن الموضوع ملتفتاً اليه من حيث هو موجود في الاعيان كقولك كل كره محيط بذى عشرين قاعدة مثله ولا الصفة هي على أن يكون للشيء وهو موجود بل من حيث هو معقول بالفعل موصوف بالصفة على ان العقل يصفه بان وجوده بالفعل يكون كذا سواء وجد أو لم يوجد فيكون قولك كل أبيض مثناه كل واحد ما يوصف عند العقل بان يجعل وجوده بالفعل أنه أبيض دائماً أو في وقتاً أو وقتاً كان فهذا جانب الموضوع انتهى كلامه يعني هذا الفعل الذي اعتبر في انصاف ذات الموضوع بمفهومه ليس الفعل الذي يكون باعتبار الوجود في الاعيان حتى لا يشمل الموضوع الا الافراد التي دخلت في الوجود اذ ربما لا يكون الموضوع ملتفتاً اليه من حيث انه موجود كما في القضايا الهندسية ولا الصفة ملتفتاً اليها على أن يكون للشيء من حيث انه موجود بل يكون ذات الموضوع ملتفتاً اليه من حيث انه حاصل في العقل موصوف بالصفة أي بمفهوم الموضوع على معنى ان العقل يصفه أو يعتبر انصافه بان وجوده بالفعل في نفس الامر يكون كذا أي أبيض مثلاً فقوله على معنى ان العقل يصفه أي الموضوع بان وجوده بالفعل يكون كذا يدل على ان معنى الانصاف بالفعل في الوضع ان يعتبر العقل بالفعل الانصاف الذي يكون لذات الموضوع بمفهومه باعتبار وجوده بالفعل فنقولنا كل أسود كذا يدخل الحبشي الموجود وغير الموجود في الحكم ولا يدخل الرومي وهو المعنى الموافق للعرف واللغة ان يعتبر العقل انصافه وفرضه بالفعل بعد امكان انصافه به فيدخل الرومي في الحكم المذكور على ما قاله الشارح في شرح المطالع

(قوله في الماضي الخ) أي فالمراد من الانصاف بالفعل مطلقاً فتعال الاول كل صالح يدخل الجنة أي كل شخص انصف بالصلاح في الماضي الخ أي والفرض ان الاشخاص لم تصف بالصلاح ومثال الثاني كل عالم فهو كذا أي كل من انصف بالعلم في الحال فهو كذا ومثال الثالث كل مبعوث بعرض على ربه وقوله أو الحاضر أو المستقبل أو مائة الحلو فتجاوز الجمع

( قوله واذا قررت هذه الاصول ) أى ذات الموضوع ووصفه ووصف ( ٤١ ) المحمول بغير تارة بحسب الحقيقة أى

بأنظر لحقيقة القضية ومفهومها  
بقطع النظر عن مافي الخارج  
فالتصديق بنبوت الحيوانية  
للانسان في قولنا كل انسان  
حيوان سواء كان الانسان في  
الخارج ثبت له الحيوانية .

أولاً وجد الانسان خارجاً  
أم لا واذا كان التصديق ذلك  
فانها تصديق سواء كانت  
افرادها موجودة أو معدومة  
( قوله بحسب الحقيقة )  
الباء زائدة وحسب معناه  
قد يقال هذا حسب هذا  
بمعنى أنه قدره أى ان ( ج )  
( ب ) بغير تارة منها قدر  
الحقيقة أى من غير ان يكون  
هناك أمر زائد عليها وأما أى  
بقدر للإشارة الى عدم  
الزيادة على الحقيقة تأمل  
( قوله ونسب حينئذ  
حقيقة ) نسبة للحقيقة  
من نسبة الشيء الى  
مفهومه الذى هو كالحقيقة  
له لامن نسبة الشيء الى  
نفسه ( قوله كانتا حقيقة  
القضية ) اعلم انهم قالوا ان  
القضية الحقيقية أكثر استعمالاً  
في العلوم من غيرها فالخارجية  
وان كانت تشمل لكن  
الحقيقية أكثر استعمالاً اذا  
علت هنا تعلم ان قول  
الشارح كانتا حقيقة القضية

على مذهب الفارابي لا يمكن اتصافهم بالسواد وعلى مذهب الشيخ لا يتناولهم الحكم لعدم اتصافهم بالسواد  
في وقت ما ومذهب الشيخ أقرب الى العرف وأما صدق وصف المحمول على ذات الموضوع فقد يكون  
بالضرورة وبالإمكان والفعل وبالدوام على ما سيبيح في بحث الموضوعات واذا قررت هذه الاصول فنقول  
قولنا كل ( ج ) بغير تارة بحسب الحقيقة ونسب حينئذ حقيقة كانتا حقيقة القضية المستعملة في العلوم

أطلق لم يفهم منه عرفاً . ولغة شيء لم يتصف بالسواد أزلاً وأبداً وان أمكن اتصافه به

من ان الفارابي اقتصر على هذا الامكان وحيث وجده الشيخ مخالفاً للعرف زاد فيه قيد الفصل  
لاقتصر الوجود في الاعيان بل ما يعم الفرض الذهني والوجود الخارجي فالذات الحالية تدخل في  
الموضوع اذا فرضه العقل موصوفاً بالفعل مثلاً اذا قلنا كل اسود كذا يدخل في الاسود ماهو  
اسود في الخارج وما لم يكن اسود ويمكن ان يكون اسود اذا فرضه العقل اسود بالفعل واما على رضى  
الفارابي فدخله لا يتوقف على هذا الفرض وقد أومى الشيخ اليه في الشفاء حيث قال وهذا  
الفصل ليس فصل الوجود في الاعيان قطعاً فربما لم يكن الموضوع ملتفتاً اليه من حيث هو موجود  
بل من حيث هو مقول بالفعل موصوفاً بالصفة على ان العقل يصفه بان وجوده بالفعل سواء وجد  
أو لم يوجد وقال في الاشارات اذا قلنا كل ج ب نفى به ان كل واحد واحداً هو يوصف بـ ج كان  
موصوفاً بـ ج في الفرض الذهني أو في الوجود الخارجي وكان موصوفاً بذلك دائماً أو غير دائم بل  
كيف اتفق فذلك الشيء موصوفاً بأنه ب فالكلامان صريحان في ان اعتبار عقد الوضع بـ ج الفرض  
الذهني والوجود فانه قاسد من وجوه اما أولاً فلائنه لابد حينئذ من اعتبار امكان الوصف في  
نفس الامر أيضاً كما اعترف به الشارح والا لدخل الافراد المستعملة الانحصاف اذا فرض اتصافها  
وليس في عبارة الشيخ دلالة على اعتباره بل هي صريحة في نفي اعتبار الامكان والصحة واعتبار  
الفعل واما ثانياً فلان مخالفة العرف باق على حالها اذ العرف واللفظ لا يجمع بدخول الرومي في الحكم  
المدكور واما ثالثاً فلائنه لضرورة لهذا الاختلاف في الاحكام أصلاً وأتما هو اختلاف لفظي بخلاف  
ما قلنا فانه يؤثر في الاحكام من اشتراط فعلية الصغرى في الشكل الاول وعدم انعكاس الضرورية  
كنفسيها وعدم انعكاس الممكنة على ما سيبيح واما رابعاً فلان عبارة الشيخ لا تساعد فان قال على  
ان العقل يصفه بالفعل يكون كذا لاعلى ان العقل يصفه بها واما خامساً فلائنه لادلالة في كلام الشيخ  
على التعميم الذي أفاده الشارح بقوله بل ما يعم الفرض الذهني والوجود الخارجي انما المستفاد من  
كلامه تسمية الافراد حيث قال سواء وجد أو لم يوجد وهو المقصود من التعميم الذى نقله من  
الاشارات لتسمية الانصاف ( قال سواء كان في الماضي الخ ) على سبيل منع الحلول ليشمل الدوام  
( قال لا يتناولهم الخ ) هذا على ماهو المشهور من مذهب الشيخ من ان الاعتبار عند الانصاف بالفعل  
في نفس الامر واما على تحقيق الشارح لمذهب فقد عرفت انه لا فرق بين المذهبين الا باعتبار  
( قال بحسب الحقيقة ) أى على قدر حقيقة القضية وماهيتها من غير اعتبار أمر زائد عليها يقال  
هذا بحسب ذلك أى بقدر ذلك ( قال كانتا حقيقة القضية ) لكثرة استعمالها بهذا الاعتبار فهي  
نسبة الشيء الى مفهومه الذى هو كالحقيقة له

( ٦ م — شرح التسمية ثاني ) المستعملة في العلوم مشكل اذ ظاهره ان المستعمل في المراد العلوم قضية غير هذه وهذه القضية  
حقيقة لها مع ان المستعمل في العلوم كثيراً أتما هو الحقيقة كما علنت وأجيب بان الحقيقة كانت أكثر استعمالاً نزلت منزلة

الكل فكان القضية المستعملة استعمالاً قليلاً أصلاً وحقيقتها المستعملة كثيراً فالمستعمل في العلوم اثنان الحقيقة وغيرها والحقيقة كالاصل بالنسبة لغيرها وبصد ذلك اعترض أيضاً بأنه لا معنى لارتباط قوله بأنها الخ بقوله بل ربما ناقضه اذ ما قبله يقتضي ان النسبة من نسبة الشيء الى مفهومه وهذا يقتضي ان النسبة من نسبة الشيء الى نفسه وقد يجاب بان في الكلام حذفاً والتقدير وتسمى حينئذ حقيقة واشتهرت بذلك لأنها حقيقة الخ أي أننا ملاحظون في هذا الاشهر كونها كانت الامر السكلي المستعمل في العلوم تأمل (قوله الخارج (٤٣) عن الشاعر) أي عن ادراكات الشاعر فهو مقرر في نفسه فلا

يتوقف ثبوته على اعتبار المتغير والمراد بالشاعر الفوقالبطة المدركة وهي النفس والالها واما تقدير ادراك ثلاث بشكل الحكم على صفات الشاعر مع أنها خارجية وليست بخارجية عن الشاعر بل قائمة بها (قوله كل ما هو وجد) أي كل شيء لو وجد كان (ج) أي انساناً وقوله كان (ب) أي حيواناً (قوله من الافراد الممكنة) أي في نفس الاسرى التي عدتها ليس واجباً وهذا أي كونها ممكنة في نفس الامر لا بناني انها في الخارج قد تكون منحصرة في فرد بالامكان العام واما قلنا ممكنة في نفس الامر بقرينة ان ذلك القيد لاخراج الافراد الممكنة لان عدتها واجب (قوله ليس مقصوراً على ماله وجود في الخارج) أي فقط (قوله بل على ما قدر وجوده

(قوله) الخارج عن الشاعر (أقول) الشاعر هي القوى الدراكة جمع شعر بفتح الميم وأكره أي موضع الشعور أو أنه (قوله) واما قيد الافراد بالامكان (أقول) يعني اعتبر المصنف امكان وجود افراد الموضوع في القضية الحقيقية لان الحكم فيها يتناول الافراد المقدرة في الخارج ومن جعلها مالا يكون ممكن (قال والمراد الخ) لا الخارج عما هو حقيقتها لان هذا الاعتبار أيضاً متى حقيق له ولهذا قال سابقاً بأنها حقيقة القضية وسوى بين الاعتبارين فقال يعتبر تارة كذا وتارة كذا (قال الخارج عن الشاعر) أي ادراكات الشاعر فلا بشكل بالحكم على صفات الشاعر مع انها خارجية وليست بخارجية عن الشاعر بل قائمة بها (قوله هي القوى الدراكة) أي النفس والالها بل جميع القوى الدالة والافئلة لان كلها قائمة بالعلوم النافضة، جنبه تعالى بلا واسطة أو بواسطة كانت كلها مواضع الشعور والالها ويكون اسناد الادراك اليها مجزواً كاسناد القطع الى السكن لا كما وهم من ان الحلاق المشر على النفس تغلب لانهاشاعة (قل من الافراد الممكنة) في نفس الامر فلا ينسافي كونه في الخارج منحصر في فرد بالامكان العام المقيد بمجاوب الوجود بقرينة انه لاخراج الافراد الممكنة (قال بل على كل ما قدر وجوده الخ) عم التقرير ههنا بحيث يشمل الموجود والمعدوم فالراد بالمقدرة الوجود في قوله على افراده المقدرة الوجود في الموضعين المعدومة بقرينة المقابلة بالوجود (قال واما قيد الافراد الخ) أي في تفسير الحقيقة الموجبة السككية (قال لم تصدق كلية الخ) لم يقيد بالوجبة مع ان الكلام فيها اشارة الى ان اعتبار القيد المذكور لتصحيح السككية يتبع اعتباره في السككية لتحقق التناقض بينهما (قوله يعني اعتبر المصنف الخ) يعني ان في قوله واما قيد اشارة الى ان قوله من الافراد الممكنة قيد لاخراج الافراد الممكنة وذلك لان مراد كلمة لو الشرطية المستعملة في المقدرات لادخال الافراد المقدرة المعدومة في الخارج في القضية

(الخ) عم التقدير هنا بحيث يشمل الموجود والمعدوم والمراد بالمقدرة الوجود بعد في قوله على افراده المقدرة الوجود في الموضعين المعدومة الوجود بقرينة المقابلة بالوجود وليس المراد ان الافراد يقدر وجودها (قوله واما قيد الافراد الخ) أي في تفسير الحقيقة الموجبة السككية (قوله لم تصدق كلية) أي لم توجد قضية كلية سواء كانت موجبة أو سالبة واما لم يقيد بالوجبة بحيث يقول لم تصدق كلية موجبة مع ان الكلام فيها للاشارة الى ان اعتبار القيد المذكور لتصحيح السككية ولا مدخل للإيجاب في ذلك والى ان اعتبار القيد المذكور في الجزئية يتبع اعتباره في السككية لتحقق التناقض بينهما

( قوله اما الموجبة الخ ) أي اما عدم صدق الموجبة الكلية ( قوله فانه اذا قيل كل ( ج ب ) بهذا الاعتبار ) أي كل انسان حيوان بهذا الاعتبار أي اطلاق الافراد عن التقييد بالامكان ثم اب جواب اذا عذوف أي اذا قيل صكل ( ج ب ) هذا الاعتبار صادق فتقول ليس كذلك ( قوله فانه اذا قيل كل ( ج ب ) بهذا الاعتبار ) أي فانه اذا قيل كل انسان سواء كان متمماً أو تمكنا حيوان صادق فتقول لا نسلم انه صادق بل هو غير صادق اذ ( ٤٣ ) الانسان المتمتع لا نسلم انه حيوان وان

كان انساناً فلو وجد الانسان الذي ليس بحيوان صدق انه انسان غير حيوان وهذا متضمن لسالبة جزئية وهي ليس بـ بعض الانسان حيوان وهذه السالبة الجزئية مناقضة للموجبة الكلية المدعاة وهي قوله كل انسان سواء كان متمماً أو تمكناً حيوان واذا كان مناقضاً له بطلت الكلية المدعاة لان ما ذكر من سند التمسك صدقه هذا حاصله فقول الشارح لان ( ج ) ليس ( ب ) أي لان الانسان الذي غير حيوان لو وجد كان ( ج ) أي انساناً وليس بحيوان وهذا السند مستلزم لموجبة جزئية معدولة المحمول أشار لها الشارح بقوله بعض مالو وجد كانت ( ج ) أي بعض مالو وجد كان انساناً وهو المتمم لوجوده كان ليس ( ب ) أي ليس

أما الموجبة فانه اذا قيل كل ( ج ب ) بهذا الاعتبار فتقول ليس كذلك لان ( ج ) الذي ليس ( ب ) لو وجد كان الوجود فيه فلا يكون الحكم فيها سواء كان إيجابياً أو سلبياً صادقاً عليه فلا تصدق قضية كلية أصلاً بل تصدق في كل مادة تفرض موجبة جزئية أو سالبة جزئية كما قرره وهذا القيد أنشأ إمكان وجود الافراد انما يحتاج اليه اذا لم يثبت إمكان صدق وصف الضوائى على ذات الموضوع بحسب الحقيقة ومن جعلها المتممات في الخارج فلا يكون الحكم بثبوت المحمول لها في نفس الامر إيجابياً كان أو سلبياً صادقاً فلا تصدق قضية كلية أصلاً ثم لو كان الحكم في جانب المحمول أيضاً بطريق الفرض كان صادقاً وفي تقريره قدس سره إشارة الى دفع ما قيل ان القيد المذكور ليس لخراج الافراد المستحيلة بل هو لتدعيم الافراد حتى لا يتوهم ان اعتبار صدق ج بالفعل على ما هو مذهب الشيخ ينحصره بالافراد بالفعل لان كلاً لو التمسكة في المقدرات دفع لذلك التوهم واذا دفع ما قيل علم ان التقييد المذكور لا بد منه في تقدير القضية لاستفاد منه اعتبار الصدق بالامكان اذ لو لم يقيد وفسر القضية بمجرد مالو وجد فكان ج لم يصدق قضية أصلاً لان لو وجد فكان ج بالامكان أو بالفعل لا يوجب إمكان ج لان تقدير الوجود يمكن ان يستلزم كون الشيء ج بالامكان أو بالفعل ولا يكون الشيء ج بالامكان ولا بالفعل لان إيراد الشرطية لجرد ادخال الافراد للمعدومة لا لافادة التعليق حتى يكون معناه استلزام تقدير الوجود كون الشيء ج بالامكان أو بالفعل اذ لا معنى لتفسير العملية بالشرطية كما سيجي تفصيله في كلامه قدس سره ( قوله وهذا القيد الخ ) هذا البحث أوردته المحقق الفنازاني ولم يتعرض لبحث الثاني وهو اننا لا نسلم امتناع صدق المحمول على الفرد المفيد بتقيضه ولا امتناع سلبه عن القيد بينه وانما يلزم ذلك لو لم يكن ذلك التقدير محالاً لظهور اندفاعه لان المتبر صدق المحمول في نفس الامر لا بطريق الفرض والقول بجواز صدق المحمول في نفس الامر على الفرد المفيد بتقيضه مكابرة ( قال اما الموجبة الخ ) أي اما عدم صدق الموجبة الكلية فانه اذا قيل كل ج ب بهذا الاعتبار أي اعتبار كون الحكم فيها على الافراد المقدرة مطلقاً صادقة فتقول ليس كذلك أي ليس بصادق فهو مدعي دليله ما بعده وليس دليلاً حتى يكون صادقة على ما هو وتكلف في دفعها ( قال لان ج الذي ليس ب لو وجد الخ ) اعترض بان المحمول اذا كان أمراً شاملاً لا تكون القضية كاذبة مثلاً قولنا كل انسان شيء اذا الانسان الذي ليس بشيء له محالة يكون شيئاً والجواب ان اعتقاد المحل بحسب نفس الامر فالا انسان المفروض ليس شيئاً لعدم تحققه في الخارج والذهن لا يكون شيئاً في نفس الامر ثم مفهوم الانسان لا شيء فردته لكونه أمراً ثابتاً في الذهن وخلاصة الاستدلال ان كل مفهوم له تقيض فاذا فرض ذات الموضوع متصفاً بتقيضه لا يصدق عليه ذلك

حيواناً قال الشارح وانه أي ما ذكر من الموجبة الجزئية وهي قوله بعض مالو وجد الخ ينقض الموجبة الكلية المدعاة واعتراض بان الموجبة الكلية لا ينقضها الا سالبة الجزئية والجواب ان الموجبة الجزئية المذكورة تستلزم سالبة جزئية موجودة الموضوع قائلة بعض الانسان ليس بحيوان فتم المقصود ( قوله فتقول ليس كذلك ) أي ليس بصادق وهذا مدعي دليله ما بعده وهو قوله لان ج ليس ب الخ

(قوله لا يقال هب الخ) حاصله أننا لنسلم ما قدم من أن الإنسان الذي ليس بمحيوان لو وجد كان إنساناً وليس بمحيوان ولكن لانسلم أن هذا يتضمن الموجبة الجزئية (٤٤) التي يحصل بها التناقض فهذا منع لاستلزام فرض (ج) ليس (ب) لصدق

(ج) وليس (ب) فبعض ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان ليس (ب) وإنه يتناقض كل (ج) ب) بهذا الاعتبار لا يقال هب أن (ج) الذي ليس (ب) لو وجد كان (ج) وليس (ب) ولكن لانسلم أنه يصدق حينئذ بعض ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ج) وليس (ب) فإن الحكم في القضية إنما هو على أفراد (ج) ومن الجائز أن لا يكون (ج) الذي ليس (ب) من أفراد (ج) فإنا إذا قلنا كل إنسان حيوان فالإنسان الذي ليس بمحيوان ليس من أفراد الإنسان لأن الكلي يصدق على أفراد الإنسان وليس صادق على الإنسان الذي ليس بمحيوان لأننا نقول قد سقت الإشارة في مطلع باب الكليات إلى أن صدق الكلي على أفراد ليس معتبر بمحسب نفس الأمر بل بحسب مجرد الفرض فإذا فرض إنسان ليس بمحيوان فقد فرض أنه إنسان فيكون من أفراد وأما السالبة فلاه إذا قيل لاشئ من (ج) فنقول أنه كاذب لأن (ج) الذي هو (ب) لو وجد كان (ج) و (ب) فبعض ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب) وهو يتناقض قولنا

نفس الأمر بل يكتفي بمجرد فرض صدقه عليه أو إمكان فرض صدقه عليه كما في صدق الكلي على جزئياته حتى إذا وقع الكلي موضوعاً للقضية الكلية كان متناولاً لجميع أفرادها التي هو كلي بالقياس إليها سواء أمكن صدقه عليها أولاً وأما إذا اعتبر إمكان صدق وصف العنواني على ذات الموضوع في نفس الأمر كما هو مذهب الفارابي أو اعتبر مع الإمكان الصدق بالفعل كما هو مذهب الشيخ فلا حاجة إلى اعتبار إمكان وجود الأفراد والمحدود من دفع فإن الإنسان الذي ليس بمحيوان لا يصدق عليه الإنسان في نفس الأمر فلا يدخل في قولنا كل إنسان حيوان وكذا الإنسان المحجر

المفهوم في نفس الأمر فلا يصدق القضية كلية لا موجبة ولا سالبة (قوله كما في صدق الكلي الخ) متعلق بالآخر (قوله فلا حاجة إلى اعتبار الخ) إذ لا يفتك إمكان صدق الوصف في ظرف من إمكان الأفراد فيه فاندفع ما قبل أن قولنا كل متتم معدوم أفراد مستحجة وعنوانه يمكن الصدق عليها فلا بد من إخراجها بقيد إمكان الأفراد لأن إمكان صدق العنوان عليها إنما هو في الذهن وأفرادها ممكنة فيه وذلك لا ينبغي استحالتها في الخارج (قال وإنه يتناقض الخ) وإذا صدق تلك الجزئية لا يكون الكلية صادقة وهو المطلوب (قال هب أن ج الخ) منع لاستلزام فرض ج ليس ب لصدق الجزئية المذكورة حتى يلزم كذب الكلية بسندها لا يكون فرداً له والحكم في القضية إنما هو على أفراد الموضوع فلماذا اكتفى بالجواز (قال لا نقول الخ) وما قبل يمكن أن يدفع ذلك بأن الفرد الذي يحقق الكلية يتناول الفرد بحسب الفرض لكن ما يحيط به السور وينصرف إليه الحكم الفرد بحسب نفس الأمر فلا حاجة إلى التقييد بالإمكان حاصله ما ذكره قدس سره سابقاً من أن اعتبار إمكان صدق العنوان في نفس الأمر أو مع الفعل متفن عن اعتبار هذا القيد (قال لكنه يجوز الخ) اكتفى هنا بالجواز لأن المدعى أنه بعد التقييد بقيد إمكان الأفراد يجوز أن يصدق الكلية ولا يجمع ذلك فيكفيه جواز كونه متتم الوجود وأما إذا كان المدعى تحقيق صدقه فإنه لا بدح من

الجزئية المذكورة حتى يلزم كذب الكلية (قوله فإن الحكم الخ) سند لمنع وحاصله أن الإنسان الذي ليس بمحيوان ليس من أفراد الإنسان والحكم في القضية إنما هو على أفراد الموضوع وحينئذ فلا تحقق القضية الجزئية التي حصل بها التناقض (قوله لا نقول الخ) حاصله أن صدق الكلي على أفراد ليس معتبراً بحسب نفس الأمر بل بمجرد الفرض وحينئذ فالإنسان المتتم من أفراد الكلي الذي هو الإنسان وإذا كان من أفرادها ثبتت الموجبة الجزئية وحصل التناقض (قوله وأما السالبة) أي وأما عدم صدق السالبة الكلية (قوله فلاه إذا قيل لاشئ من ج ب) أي لاشئ من الإنسان بمجري صادق لجواب ادعاهنوف (قوله فنقول أنه كاذب الخ) حاصله أننا لانسلم قولكم لاشئ من أفراد الإنسان سواء كانت ممكنة أو متممة

محجر بل يجوز أن يكون بعض الإنسان وهو المتتم محجر ف (ج) أي الإنسان الذي هو محجر لو وجد كان إنساناً ومحجر وهذا مستلزم موجبة جزئية قائمة ببعض ما لو وجد كان إنساناً وهو بحيث لو وجد كان محجر وهذا الوجه الجزئية تناقض الأصل الذي هو سالبة كلية

( قوله لان ج ) الذي ليس ب ( ب ) في صورة الإيجاب ) أي لان الانسان الذي ليس حيواناً في صورة أبطال الموجبة الكلية ( قوله و ج ب ) في السلب أي ولانسان الذي هو حجر في أبطال السالبة الكلية ( قوله وان كان فرداً ج ) أي وان كان ماذكر من ج ) في الإيجاب والسلب فرداً لمطلق ج ) ( قوله لكنه يجوز ) أي لكن بعد التقييد بالامكان يجوز أن يكون متمتع الوجود فالانسان الذي ليس بحيوان يمكن في نفسه إلا أنه متمتع الوجود وإذا كان ممكناً فلا يصدق بض ما لو وجد كان انساناً فهو بحيث لو وجد كان ليس حيواناً بل يكون حيواناً لان ذلك البعض وان كان ( ٤٥ ) ممدوماً الا أنه يمكن وكذلك

الانسان حجر يمكن في نفسه وان امتنع في الخارج وإذا كان ممكناً ولا يصدق بض ما لو وجد كان انساناً فهو بحيث لو وجد كان حجراً لان الافراد قد قيدت بالامكان وانما عبر بقوله لكنه يجوز ولم يقل لكنه يتمتع وجودها في الخارج لان المدعى في الاصل انه بعد التقييد بقيد امكان الافراد يجوز أن تصبغ الكلية ولا يتمتع صدقها فيكنى حينئذ في الردجواز كونه متمتع الوجود وأما اذا كانت المدعى تحقق صدقها فلا بد من الجزم حينئذ باتناع وجودها ( قوله فسر الخ )

لا شيء مما لو وجد كان ج ) فهو بحيث لو وجد كان ب ) ولما قيد الموضوع بالامكان اندفع الاعتراض لان ج ) الذي ليس ب ( ب ) في الإيجاب و ( ج ) الذي ب ( ب ) في السلب وان كان فرداً ج ) لكن يجوز أن يكون متمتع الوجود في الخارج فلا يصدق بض ما لو وجد كان ج ) من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ليس ب ( ب ) ولا بض ما لو وجد كان ج ) من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ب ( ب ) فلا يلزم كذب الكلبيين ولما اعتبر في عقد الوضع الاتصال وهو قولنا لو وجد كان ج ) وكذا في عقد الحمل وهو قولنا لو وجد كان ب ( ب ) والاتصال قد يكون بطريق اللزوم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالهاجر موجود وقد يكون بطريق الاتفاق كقولنا ان كان الانسان ناطقاً فالهاجر ناطق فسر صاحب الكشف ومن تابعه باللزوم فقالوا معنى قولنا كل ما لو وجد كان ج ) فهو بحيث لو وجد كان ب ( ب ) أن كل ما هو ملزوم ج ) فهو ملزوم ب ( ب ) وليت شعري لم يكتفوا بمطابق الاتصال حتى لزوم خروج أكثر القضايا عن تفسيرهم لانه لا ينطق الا على قضية يكون وصف موضوعها ووصف محمولها لازمين لذات الموضوع وأما القضايا التي لا يصدق عليه الانسان في نفس الامر فلا يدخل في قولنا لا شيء من الانسان بحجر ( قوله ) ولما اعتبر في عقد الوضع الاتصال وكذا في عقد الحمل ( أقول ) هذا بحسب الظاهر من العبارة بجمع فان قولك لو وجد كان ج ) متصلة وكذا قولك لو وجد كان ب ( ب ) متصلة أخرى وأما بحسب المعنى فينبغي أن لا قصد هناك إيصال قطعاً لان هذه العبارة تفسر للقضية المحلية وقد عرفت أن عقد الوضع فيها تركيب تقييدي فكيف يتصور أن يكون معناه متصلة وان عقد الحمل فيها تركيب خبري لكنه حمل لا اصطلاحي فليس في مفهوم القضية الحقيقية معنى الاتصال أصلاً فكيف تفسر بمعنى متصلين بل يجب أن يحمل عبارة الشرط على قصد التعميم في افراد الموضوع بحيث يتدرج فيها الافراد المحققة والمقدرة فانك اذا قلت كل ج ( ب ) يتبادر منه ان الحكم على كل ما هو ج ( ب ) في الخارج محققاً فأورد كلمة الشرط في التفسير تنبهاً على دخول الافراد المقدرة أيضاً في الجزم باتناع وجوده ( قوله هذا بحسب الظاهر الخ ) تحقيق للمقام ذكره الخارج في شرح المطالع ( قوله ان لا يصدق هناك الخ ) اذ ليس هناك حكم بتحقيق نسبة على تحدير آخر ( قوله وقد عرفت الخ ) اذ منهاها كل ما فرض ج ب ( قوله أن يكون معناه متصلة ) فان الاتصال نسبة تامة خبرية ( قوله لكنه حمل ) أي عقد بين الطرفين هو هو لا عقد بالاتصال في التحقيق

الجزم باتناع وجوده ( قوله هذا بحسب الظاهر الخ ) تحقيق للمقام ذكره الخارج في شرح المطالع ( قوله ان لا يصدق هناك الخ ) اذ ليس هناك حكم بتحقيق نسبة على تحدير آخر ( قوله وقد عرفت الخ ) اذ منهاها كل ما فرض ج ب ( قوله أن يكون معناه متصلة ) فان الاتصال نسبة تامة خبرية ( قوله لكنه حمل ) أي عقد بين الطرفين هو هو لا عقد بالاتصال في التحقيق

( ج ) أي من الافراد لان الافراد ملزمة للانسان والانسان لازم لها ( قوله بكون وصف موضوعها ومحولها لازمين الخ ) وذلك كافي كل انسان حيوان فان وصف الموضوع وهو الانسانية ووصف المحمول وهو الحيوانية لازمان لافراد الموضوع وذاته ( قوله فاما القضايا التي أحد وصفها أو كلاهما غير لازم الخ ) الاول نحو كل كاتب انسان فان الكتابة بالفعل ليست لازمة لذات الموضوع أعني زيد وعمرو الخ بخلاف وصف المحمول فانها لازمة لتلك الذات والثاني نحو كل كاتب متحرك فان الكتابة والتحرك غير لازمين لذات الموضوع

( قوله بل في أخص من الضرورية ) أي بل في فرد من أفراد الضرورية أخص منها لأن الفرد أخص من الكل فزيد أخص من الانسان والحاصل ان الضرورية هي التي كان وصف المحمول فيها زماً لذات الموضوع أعم من أن يكون وصف الموضوع لازماً لها أيضاً أولاً نحو كل كاتب ( ٦ ) انسان وكل انسان حيوان لكن المثال الثاني أخص من الضرورية لان

أحد وصفها أو كلاهما غير لازم فخرجة عن ذلك ولزمهم أيضاً حصر القضايا في الضرورية اذ لا معنى للضرورة الا لزوم وصف المحمول لذات الموضوع بل في أخص من الضرورية لاعتبار لزوم وصف الموضوع في مفهوم القضية وعدم اعتباره في مفهوم الضرورية وقد وقع في بعض النسخ كل مالو وجد وكان ( ج ) بالواو العاطفة وهو خطأ فاقش لان كان ( ج ) لازم لوجود الموضوع على ما فسر به ولا معنى للواو العاطفة بين اللازم والمزوم على أن ذلك ليس بمشبه أيضاً على أهل العربية فان لو حرف شرط ولا بد له من جواب وجوابه ليس قولنا فهو بحيث لانه خبر المبتدأ بل كان ( ج ) وجواب الشرط لا يعلف عليه

الحكم فان كلمة الشرط تستعمل في المحققات والمقدرات كقولك في النهار ان كانت الشمس طالعة قالتها موجود وكقولك في الليل ان كانت الشمس طالعة قالتها موجود فان قلت فعلي هذا يكفي ايراد الشرط في جانب الموضوع فيلتوا ايراده في جانب المحمول لان المقصود منه المفهوم لا الافراد قلت قد يقصد بالمحمول الافراد اذا كانت القضية منخرقة وهي أن يكون السورمذكوراً في جانب المحمول سواء ذكر في جانب الموضوع أو لا فإيراد الشرط في المحمول يتفكك في المتحركات بين الطرفين ( قوله فان كلمة الشرط الخ ) سبأ لو فان استعماله في المقدرات أشيع ( قوله فليتلوا ايراده الخ ) قد يقال فائدة انه لو لم يذكر توهم ان ما فرض ج ب بالفعل ( قال ولزمهم أيضاً الخ عطف على قوله لزمهم خروج أكثر الخ ) والخروج والخصر المذكوران متبايران من حيث المفهوم وان تلازما في التحقيق - فلذا جعلهما لازمين ( قال في بعض النسخ ) أي نسخ المتن على ما فسر به أي المصنف حيث قال أي كل ما هو ملزوم لج فهو ملزوم لب فاقيل ان وجود الواو في تفسير القوم دليل على عدم صحة تفسيره باللزومية - ولا يلزم من عدم مساعدة تفسير صاحب الكشف وأتباعه اياه كونه غلطاً فاحشاً فليكن الفاظ في التفسير خطأ فاحشاً ( قال ولا معنى للواو العاطفة بين اللازم والمزوم ) أي من حيث انها كذلك بأن يقصد بذلك ما افادة اللزوم بينهما بخلاف ما اذا لم يقصد فانه يدخل الواو بينهما نحو الانسان والضحك متساويان ( قال ليس بمشبه أيضاً الخ ) أي كما أنه ليس بمشبه على التفسير المذكور ( قال ولا بد له من جواب ) يمكن أن يقال قد مجرد لو عن الشرطية ويستعمل مجرد الفرض كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى ولو أعجبتك حسنن مفروض اعجابك حسنن وهو المناسب للمقام اذ لا معنى للاتصال في تفسير الحلية وكأنه قيل لكما فرض وجوده وكان ج ( قال لانه خبر المبتدأ ) ولا يجوز أن يكون تابياً عن الجزاء لانه حينئذ يكون جزاء بحسب المعنى فيكون من تمة المبتدأ فلا فائدة في الاخبارية بعد اعتباره في جانب المبتدأ

فكانه قبل كلما فرض وجوده وكان ج ( قوله لانه خبر المبتدأ ) أي ولا يجوز ان يحمل جواباً وأما الواو تابياً عن الخبر لانه يكون خبراً بحسب المعنى فيكون من تمة المبتدأ فلا فائدة في الاخبار به بعد اعتباره في جانب المبتدأ ( قوله وجواب الشرط لا يعلف عليه ) أي على الشرط بمعنى فعل الشرط والا كان شرطاً وهذا جواب عن سؤال مقدر وحاصله ما المانع من ان يكون جواباً ومقطوعاً على الشرط

الوصفين لازماً فيه ( قوله في بعض النسخ ) أي نسخ المتن ( قوله على ما فسر به ) أي على ما فسر المصنف به حيث قال أي كل ما هو ملزوم ( ج ) فهو ملزوم ( ب ) ( قوله ولا معنى للواو العاطفة بين اللازم والمزوم ) أي من حيث انها لازم وملزوم بأن يقصد بذلك ما افادة اللزوم بينهما بخلاف ما اذا لم يقصد ذلك بل كان القصد من ذكرها بيان انها متساويان قالها تدخل بينهما نحو الانسان والضحك متساويان ( قوله ولا بد له من جواب ) قد يقال ان لو قد تجردت عن الشرطية واستعملت لمجرد الفرض كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى ولو أعجبتك حسنن أي مفروضاً اعجابك حسنن بل هذا هو التائب للمقام

( قوله واما الثاني ) وهو استعمال ج بحسب الخارج ( قوله فبراد به كل ج في الخارج الخ ) لا يقال قولكم في الخارج اما طرق لافراد الموضوع والمحمول أو لوصفهما أو لصدمتهما على الذات فان كان طرقا لذاتهما ( ٤٧ ) قوله في الخارج تأييدا مستدرك لان

وأما الثاني فبراد به كل ( ج ) في الخارج و ( ب ) في الخارج والحكم فيه على الموجود في الخارج سواء كان اتصافه ( ب ) حال الحكم أو قبله أو بعده لان ما لم يوجد في الخارج أزلا وأبداً يستحيل أن يكون ( ب ) في الخارج واما قال سواء كان حال الحكم أو قبله أو بعده فذا توهم من ظن أن معنى ( ج ) هو اتصاف الجيم بالباثية حال كونه موصوفاً بالجيبة فان الحكم فيه ليس على وصف الجيم حتى يجب تحققه في الخارج حال تحقق الحكم بل على ذات الجيم فلا يستدعي الحكم الوجوده واما اتصافه

( قوله ) لان ما لم يوجد في الخارج أزلا وأبداً ( أقول ) هذا تمثيل لقوله والحكم فيه على الموجود في الخارج يعني لما كان المراد كل ماصدق عليه ( ج ) في الخارج تبين الحكم على الموجود الخارجي تحقيقاً فقط لان ما لم يوجد أصلاً لم يصدق عليه ( ج ) في الخارج ( قوله ) فان الحكم فيه ليس على وصف الجيم ( أقول ) أي دفع بما ذكره ذلك التوهم لكونه باطلاً لان الحكم ليس على وصف الجيم الخ

( قال كل ج في الخارج فهو ب في الخارج ) لا يقال قولكم في الخارج اما سطر في لذات الموضوع والمحمول أو لوصفهما أو لصدمتهما على الذات فان كان طرقاً لذات الموضوع والمحمول فقولكم تأييداً في الخارج يكون مستدركاً لان ذات الموضوع هي بعينها ذات المحمول وان كان طرقاً لوصف فهو باطل لان الاوصاف ربما تنعدم في الخارج كما في الممدولة وان كان طرقاً للصدق فهو أيضاً باطل لان الحمل والوضع من الامور الاعتبارية فكيف يوجد ان في الخارج لانا نقول فرق ما بين قولنا يصدق عليه في الخارج وبين قولنا الصدق متحقق في الخارج فلا يلزم من بطلان هذا بطلان ذلك كذا في شرح المطالع والفرق ان الموجود في الخارج ما يكون الخارج طرقاً لتحققه لاما يكون طرقاً لنفسه ألا يرى الى قولنا زيد موجود في الخارج فان زيدا موجود خارجي دون وجوده وبما ذكرنا ظهر ان كونهما في الخارج لا ينافي كونهما من المقولات الثانية ( قال سواء كان اتصافه ب حال الحكم ) أراد بالحكم الوقوع والا وقوع دون الايقاع والانتزاع اذ لا يشبه على أحد وقوع الاخبار من الماضي والمستقبل المدمومين حال الحكم ( قال يستحيل أن يكون ب في الخارج ) وفي نسخة السيد قدس سره يستحيل أن يكون ج في الخارج فلذا قال لان ما لم يوجد أصلاً لم يصدق عليه ج في الخارج أي مادام هو مدموم في الخارج فلا ينافي كونه يمكن الوجود في نفسه فاندفع ما قيل ان ما لم يوجد في الخارج أزلا وأبداً يصح أن يكون يمكن الوجود في الخارج فيصح أن يكون في الخارج فلا يستحيل ( قوله تمثيل لقوله والحكم الخ ) لا تتميم للدلول عليه بقوله سواء كان الخ كما هو المراد منه ( قوله لان ما لم يوجد أصلاً ) أي في وقت من الاوقات لم يصدق عليه ج في الخارج لما قرر من أن ثبوت شيء لا يضر فرع ثبوت الآخر ان خارجاً خارجاً وان دنا فذهن وان في نفس الامر ففي نفس الامر ( قوله أي دفع بما ذكره الخ ) يعني ان قوله فان الحكم تمثيل مقدمة مطبوعة مستفادة من قوله فذا توهم من ظن أي دفع المصنف ذلك التوهم لكونه باطلاً لان الحكم ليس كذلك الخ ( قال ليس على وصف الجيم ) بأن يكون محكوماً عليه

بالجيبة أي ان الحكم على الموضوع لابد ان يكون الموضوع متصفاً بوصف الموضوع بفعله مع أنه لا يشترط ذلك والحاصل أنه ليس معنى قولنا كل ثائم مستيقظ ان كل فرد من افراد الثائم متصف باليقظة حالة التوهم وليس المراد ان الحكم باليقظة على مفهوم الثائم اذ ليس الحكم على وصف الثائم ولا على الذات بقيد الوصف بل على الذات فقط

(قوله والفن يجب ان يكون الخ) (٤٨) يعني ان قولكم كل ج ب يعتبر تارة بحسب الحقيقة وتارة بحسب الخارج الخ

قاعدة منطقية لان المقصود منه ان كل وقتية موجبة كلية تعتبر تارة كذا وكذا واذا كانت من قواعد المنطق فيجب ان تكون شاملة لجميع القضايا الموجبة الكلية مع انها غير شاملة للقضايا الصادقة التي افرادها متممة الوجود (قوله لانا نقول الخ) حاصله ان المقصود ضبط القضايا المستعملة في العلوم في الأغلب وما ذكرتم مما يستعمل نادراً فلم يلتفتوا اليه اذ لم يمكنهم ادراجها في القواعد بسهولة فلذا وصفوها أي ذكروها وعرفوها واستخرجوا أحكامها من المدل والتحصيل والعكس والتقيض والجهة وغير ذلك (قوله مأخوذة في الأغلب باحد الاعتبارين) أي ومن غير الغالب قد يستعمل غير هاتين القضيتين في العلوم كما في قولك شريك الباري تمتع وحصل تمتع فهو معدوم ينتج شريك الباري معدوم (قوله في الأغلب) أي أغلب مباحث تلك العلوم ويصح جملة

بالجمية فلا يجب تحققة حال تحقق الحكم فإذا قلنا كل كاتب صاحب فليس من شرط كون ذات الكاتب موضوعاً أن يكون كاتباً في وقت كونه موضوعاً بالضلع بل يكفي في ذلك أن يكون موضوعاً بالكاتبة في وقت ما حيي يصدق قولنا كل ناظم مستيقظ وان كان انصاف ذلك الناظم بالوصفين انما هو في وقتين لا يقال هنا قضاي لا يمكن أخذها بأحد الاعتبارين وهي التي موضوعاتها متممة كقولنا شريك الباري تمتع وكل تمتع فهو معدوم والفن يجب أن يكون قواعد عامة لانا نقول القوم لا يزعمون انحصار جميع القضايا في الحقيقة والخارجية بل زعمهم أن القضايا المستعملة في العلوم مأخوذة في الأغلب بأحد الاعتبارين

(قوله) لا يقال هنا قضاي لا يمكن أخذها (أقول) يعني ان مثل قولنا كل تمتع معدوم قضية لا يمكن أخذها خارجية وهو ظاهر اذ ليس افراد الموضوع موجودة في الخارج محققا ولا حقيقة اذ لا يمكن وجود افرادها في الخارج وقد اشر في الحقيقة امكان وجود الافراد كما مر وأجاب بأن المقصود ضبط القضايا المستعملة في العلوم في الأغلب وما ذكرتم مما يستعمل نادراً فلم يلتفتوا اليه اذ لم يمكنهم ادراجها في القواعد بسهولة ومنهم من جعل أمثال هذه القضايا ذهنية فقال معني قولك كل تمتع معدوم أن كل ما يصدق عليه في الذهن أنه تمتع في الخارج يصدق عليه في الذهن أنه معدوم في الخارج فجعل القضايا ثلاثة أقسام حقيقة يتناول الحكم فيها جميع الافراد الخارجية المحققة والمقدرة وخارجية يتناول فيها الافراد الخارجية المحققة فقط

أو شرطه أو ظرفه بل هو آلة للملاحظة ما هو محكوم عليه ومرة لاستحضاره (قال والفن يجب أن يكون الخ) يعني ان قولهم كل ج ب يعتبر تارة كذا وتارة كذا قاعدة منطقية لان ماله كل قضية موجبة كلية تعتبر باحد الاعتبارين فيجب أن تكون شاملة لجميع القضايا الموجبة الكلية مع انه غير شامل للقضايا الصادقة التي افرادها متممة الوجود وما قال الحق التفاضلي من انه انما قال يعتبر تارة كذا وتارة كذا ولم يقل اما حقيقه أو خارجية لان هنا قضاي خارجة عن القسمين غير معتبرة في العلوم الحكيمة فيخشد ان ذلك يستفاد فيها اذا قدم لفظ تارة على يعتبر وهنا قدم يعتبر على تارة فيفيد ثبوت الاضمار الموزع على الوجهين لسل ج ب فيستفاد الحصر بمجوعة انه مقام البيان وبما ذكرنا اندفع الابهام التي أوردتها بعض الناظرين وتكلف في أجوبتها بما يرضى العليم السليم بتقلا (قوله ضبط القضايا المستعملة في العلوم في الأغلب) أي في أغلب مباحث تلك العلوم فالمقصود من قولنا كل ج ب يعتبر تارة كذا وتارة كذا كل قضية موجبة كلية مستعملة في العلوم الحكيمة تعتبر بأحد الاعتبارين وما ذكرتم من القضايا التي افرادها متممة الوجود فيستعمل في تلك العلوم نادراً فلم يلتفتوا اليه واخرجوها من جميع القواعد اذ لم يمكنهم ادراجها فيها بسهولة وفي تقديمه قدس سره الجار والمجرور أعني في الأغلب إشارة الى أنه في عبارة الشرح متفقة بقوله المستعملة الا أنه أخره عن الخبر توسعهم في الظروف ولك أن تقول انه حال من ضمير المأخوذة والمقصود اغلب افراد القضية فالمعني ان القضية المستعملة في العلوم مأخوذة كاشية في أغلب افرادها باحد الاعتبارين قال الباريين واحد الا أنه يحمل الأغلب في عبارة الشرح على الافراد بقرينة ذكر القضية بافظ الفرد وفي عبارة قدس سره على المباحث لذكره بصفة الجمع فقدر ولا تسجير باختلاف العبارات

(قوله وأما القضايا الخ) جواب عما يقال ان القضايا المستمرة في العلوم الحكمية (٤٩) وان كانت مأخوذة باحد الاعتبارين

فلها وضوؤها واستخرجوا أحكامها ليتبينوا بذلك في العلوم وأما القضايا التي لا يمكن أخذها بأحد هذين الاعتبارين فلم يعرف بعد أحكامها وتعميم القواعد إنما هو بقدر الطاقة الانسانية • قال • والفرق بين الاعتبارين ظاهر فانه لو لم يوجد شيء من المبرمات في الخارج يصح أن يقال كل مربع شكل باعتبار الاول دون الثاني ولو لم يوجد شيء من الاشكال في الخارج الا المربع يصح أن يقال كل شكل مربع باعتبار الثاني دون الاول •

(أقول) قد ظهر لك مما بيناه أن الحقيقة لا تستدعي وجود الموضوع في الخارج بل يجوز أن يكون موجوداً في الخارج وأن لا يكون وإذا كان موجوداً في الخارج ظلمكم فيها لا يكون مقصوراً على الافراد الخارجية بل يتناولها والافراد المقدرة الوجود بخلاف الخارجية فانها تستدعي وجود الموضوع في الخارج والحكم فيها مقصور على الافراد الخارجية فالوضع ان لم يكن موجوداً فقد تصدق القضية باعتبار الحقيقة دون الخارج كما اذا لم يكن شيء من المبرمات

وذنية يتناول الافراد الموجودة في الذهن فقط فالاولى أن يقال أحوال الاشياء على ثلاثة أقسام قسم يتناول الافراد الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة وهذا القسم يسمى لوازم الماهيات

(قال فلذا وضوؤها) أي ذكرناها وعرّفوها واستخرجوا أحكامها من المدول والتحصيل والعكس والنقيض والجهة وغير ذلك (قال وأما القضايا الخ) دفع لتوهم ان القضايا المستمرة في العلوم الحكمية وان كانت مأخوذة باحد الاعتبارين الا أن اللابح بالمباحث المنطقية التسميم لانها آلة لا كتب المجهولات مطعناً وحاصل الدفع ان أحكام تلك القضايا غير مستخرجة فلم يمكنهم ادخالها في القواعد المستمرة على بيان الاحكام بسهولة وتعميم القواعد إنما هو بقدر الطاقة • وإنما

قال الشارح بل زعمهم الخ لان التحقيق عنده ان القضية مفهوماً واحداً منطبقاً على جميع القضايا وهو كل ما يصدق عليه ج في الخارج أو في الذهن محققاً أو مقدراً يصدق عليه ب والمفاهيم الثلاثة جزئيات له (قوله يتناول الافراد الموجودة في الذهن) الظاهر ان المصود بها الحقيقة الوجود في الذهن فيخرج منه كل شريك الباري يتمتع اذ ليس له فرد محقق في الذهن لامتناع تعدد الواجب خارجاً

وذناً على ما قالوا وتأويله بالسالبة دون كل يتمتع معدوم نحكم فان قلت لا بد من تصور والاتساع الحكم عليه فيكون موجوداً في الذهن قلت تصور ما هو باعتبار مفهوم الموضوع أعني شريك الباري وانضافه به بمجرد الفرض والتقدير لا في نفس الامر فالخلق تميم الوجود الذهني أيضاً كالوجود الخارجي (قوله لا الاولى الخ) أي اذا جعل أقسام القضية ثلاثة فالاولى ان يحمل الحقيقة شاملة للافراد الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة

والأخرى بالافراد الخارجية وان كانت المحققة والمقدرة كما جمعه ذلك البعض ليشمل القضايا الهندسية والحسية فان الحكم فيها شامل للافراد الذهنية أيضاً • وإنما قال الاولى لانه يمكن أن يقال ان المقصود بقدرات هي الحكم على الافراد الخارجية وان كانت شاملة للذهنية أيضاً وذلك لان المقصود معرفة أحوال أعيان الموجودات (قوله قسم يتناول الخ) أي قسم يلحق الماهية من حيث هي مع فصل النظر عن خصوصية احد الوجودين فأينما وجدت الماهية كانت متصفة وهذا القسم شامل لجميع افراد الماهية لازماً لها والاما كانت عارضة لها من حيث هي وما يتربى في بادي النظر من عروض القيام بالغير

جميع افراد الجوهر في الذهن وليعضها في الخارج والتزكيك وعدم الاقسام له باعتبار بعض افرادها

(٧٢ - شروح التسمية ثاني) والصوم الذي بينهما إنما هو باعتبار التحقق في نفس الامر لا باعتبار الحلي

موجوداً في الخارج يصدق بحسب الحقيقة كل مربع شكل أي كل مالو وجد كان مربعاً فهو بحيث لو وجد كان شكلاً ولا يصدق بحسب الخارج لعدم وجود المربع في الخارج على ما هو المفروض وان كان الموضوع موجوداً لا يتناول إما أن يكون الحكم مقصوداً على الافراد الخارجية أو متناولاً لها والافراد المقدرة فان كان مقصوداً على الافراد الخارجية تصدق الكلية الخارجية دون الكلية الحقيقية كما اذا انعمر الاشكال في الخارج في المربع فيصدق كل شكل مربع بحسب الخارج وهو ظاهر ولا يصدق بحسب الحقيقة أي لا يصدق كل مالو وجد كان شكلاً فهو بحيث لو وجد كان مربعاً لصدق قولنا بعض مالو وجد كان شكلاً فهو بحيث لو وجد كان لمربع وان كان الحكم متناولاً لجميع الافراد المحققة والمقدرة فتصدق الكلبيان مما كقولنا كل انسان حيوان فإذا يكون بينهما عموم وخصوص من وجه \* قال

وعلى هذا نفس المحصورات الباقية \* ( أقول ) لما عرفت مفهوم الموجبة الكلية أمكنك ان تعرف مفهوم باقي المحصورات بالقياس عليه

كالزوجية للاربعية والفردية للثلاثة ونساي الزوايا الثلاث لغايتين للثلاث وقسم يختص بالوجود الخارجي كالحركة والسكون والاضادة والاحراق وقسم يختص بالوجود الذهني كالكلية والجزئية والجنسية وغيرها فينبغي أن يثبت ثلاث قضايا احداها أن يكون الحكم فيها على جميع افراد الموضوع ذهنياً كان أو خارجياً محققاً كان أو مقدراً كالتقاضي الهندسية والحسابية وتسمى هذه حقيقة \* وثانيها أن يكون الحكم فيها مخصوصاً بالافراد الخارجية مطلقاً كان أو محققاً مقدراً كالتقاضي الطبيعية وتسمى هذه قضية خارجية وثالثها أن يكون الحكم فيها مخصوصاً بالافراد الذهنية ويسمى قضية ذهنية كالتقاضي المستمدة في المنطق ( قوله ) فاذن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه ( أقول ) الموموم والمحصوص في المفردات وما في حكمها من المركبات التقيدية

في الخارج والذهن فنرفع بأن القيام بالنسب العارض له في الذهن مخالف في الماهية للقيام بالنسب العارض له في الخارج فان الاول قيام المتقوم بمقومه \* والثاني بالعكس وان اشتركا في مفهوم القيام بالنسب أعني الاختصاص وكذا التركيب الخارجي وعدم انقسام الخارجي مخالف للتركيب الذهني وعدم انقسام الذهني فليس شئ منها من لوازم الماهية بل اما من عوارض الوجود الخارجي أو من عوارض الوجود الذهني ( قوله ) كالزوجية للاربعية والفردية للثلاثة ونساي الزوايا ( الخ ) أورد الائمة اشارة الى انها قد تكون ذاتية وقد تكون عرضية ( قوله ) وقسم يختص بالوجود الخارجي أي يكون لخصوص الوجود الخارجي دخل في عروضه وكذا قوله يختص بالوجود الذهني ( قوله ) كالتقاضي الهندسية ( الخ ) فان قولنا كل كرة كذا وكل مثلث يشتمل الافراد الذهنية أيضاً بل الذهنية المستمدة في الخارج كالكرة التي تفرض أعظم من الفلك الاعظم والمثلث الذي يفرض غايته اعظم من قطر الفلك الاعظم ( قوله ) كالتقاضي الطبيعية أي المستمدة في الحكمة الطبيعية كقولنا كل جسم فله حيز طبيعي أو شكل طبيعي ( قوله ) كالتقاضي المستمدة في المنطق فان موضوعاتها مقولات ثانية لا يمازى بها امر في الخارج وهي كلها موجودات ذهنية بالفضل اما في القوى العالية او القوى القاصرة فلا حاجة في ادخالها في الافراد الذهنية الى تسمية الافراد الذهنية للمحققة والمقدرة

( قوله ) ولا يصدق بحسب الخارج ( الخ ) أي قد انضردت الحقيقة عن الخارجية ( قوله ) ولا يصدق بحسب الحقيقة ( أي قد انضردت الخارجية ) قوله ( قوله ) لا يصدق قولنا بعض ( الخ ) أي لصدق قضيتها وهو قولنا بعض مالو ( الخ ) ( قوله ) وان كان الحكم متناولاً ( الخ ) هذا اشارة لمادة الانجتماع ومراده بالمقدرة المدومة كما علمت ( قوله ) فإذا يكون ( الخ ) أي فاذا علمت ما تقدم من قولنا فال موضوع الخ تعلم ان بينهما عموم ( الخ ) ( قوله ) وعلى هذا ( أي على ما تقدم في الموجبة الكلية وانها حقيقة وخارجية ( قوله ) لما عرفت مفهوم الموجبة وهو ثبوت المحمول لجميع افراد الموضوع ( قوله ) أمكنك ان تعرف مفهوم باقي المحصورات ( أعني الموجبة الجزئية والسالبة الكلية وجزئية

(قوله على بعض ما) أي على بعض أفراد من صفات تلك الأفراد ان الحكم صدق عليها في الموجبة الكلية ولما عدي الشارع الحكم بلى في قوله فان الحكم في الموجبة الجزئية على بعض الخ علم ان المراد بالحكم الإيقاع وحيث لا يصح قوله صدق عليه الحكم الا ان يراد بالصدق التعلق أي تعلق بها الحكم وقوله فان الحكم علة لقوله أمكنك وفيه ان هذه العلة لا تنتج المدعى الذي هو علم المفهوم الا ان يقال انه اذا كان الحكم في الجزئية على البعض علم ان (٥١) مفهوم الجزئية ثبوت الحكم

بمعنى المحكوم به أي المحمول لبعض الأفراد (قوله فالامور المتبصرة الخ) هذا تعليل للعة أعنى قوله فان الحكم أي ان الحكم في الموجبة الجزئية على بعض الأفراد أي دون الكل لان الامور المتبصرة هناك بحسب الكل معتبرة هنا بحسب البعض وحيث يعلم ان مفهوم الموجبة الجزئية هو ثبوت المحمول لبعض الأفراد وهو المدعى والمراد بالامور المتبصرة فيما مر ذات الموضوع وصدق وصفه عليه وصدق وصف المحمول عليها وقوله ثم أي هناك وقوله بحسب الكل أي بحسب تعلق الحكم بكل الأفراد (قوله ومعنى السالبة الخ) عطف على قوله لان الحكم الخ أي ولما عرفت مفهوم الموجبة الكلية من انه ثبوت المحمول لجميع أفراد

فان الحكم في الموجبة الجزئية على بعض ماعليه الحكم في الموجبة الكلية فالامور المتبصرة ثم بحسب الشكل معتبرة هنا بحسب البعض ومعنى السالبة الكلية رفع الإيجاب عن كل واحد واحد والسالبة الجزئية رفع الإيجاب عن بعض الأعداد فكما اعتبرت الموجبة الكلية بحسب الحقيقة والخارج كذلك اما هو بحسب الصدق أعنى الحل على الشيء كما مر وأما في القضايا فلا يتصور صدقها بمعنى حلها على شيء لان القضية كقولنا زيد قائم لا يحمل على شيء مفرد ولا على قضية أخرى فالعموم والخصوص وسائر النسب المذكورة فيما سبق انما يصير في القضايا بحسب صدقها أي تحققها في الواقع فالقضيةان المتساويتان هما التان يكون صدق كل واحد منهما في نفس الامر مستلزما لصدق الاخرى فيها وكذا القياس في سائر النسب والصدق بمعنى الحل يستعمل بلى يقال الكتاب صادق على الانسان أي محمول عليه والصدق بمعنى (قوله انما هو بحسب الصدق الخ) أي المتبر فبانهم ذلك لا انه لا يتصور النسبة بينهما الا كذلك اذا لمانع عن اعتبارها باعتبار التحقق كافي الدلالات الثلاث وانما اعتبروها كذلك لانها يعم المفهومات الوجودية والعدمية بخلاف اعتبارها من حيث التحقق فانه يختص بالمفهوم التي لها تحقق في نفسها أو في شيء (قوله كما مر) أي في بحث النسب (قوله لان القضية لا يحمل على شيء مفرد الخ) لان كون نسبتهما مستتقة في ملاحظة العقل مقصودة بالافادة جمع ان يلاحظ ارتباطها بشئ آخر على وجه تكون تلك النسبة مستتقة في التعلق مقصودة بالافادة اذ توجه النفس الى شيئين قصدوا بالذات في آن واحد محال (قوله انما يعتبر الخ) قبل يترأى من هذا الكلام ان المقصود من النسبة المذكورة هي النسبة بحسب التحقق وليس كذلك اذ النسبة المذكورة ماهي بين مفهومي القضيتين لا بين فرديهما وهما من قبيل الفردات أقول النسبة بين المفهومين هي اثباتان اذ لا شيء من أفراد القضية الحقيقية مما يصدق عليه القضية الخارجية وبالعكس ضرورة ان الحكم في أحدهما على الأفراد المقدرة وفي الاخرى على الحقيقة نعم اذا كان الحكم مما يتناول الأفراد الحقيقة والمقدرة يتحقق مضون القضية الاولى والثانية فبالنسبة بالعموم والخصوص انما هي فيما يصدق عليه باعتبار التحقق لا بين المفهومين على ما هو (قوله أي تحققها في الواقع) أي كونها ثابتة بين الطرفين مع قطع النظر عن اعتبار المتبر فلا يتنافى كونها من الامور الاعتبارية بمعنى ان لا وجود لها في الخارج (قوله والصدق بمعنى الحل الخ) أي لا بد في الاول من اعتبار كلة عن مذكور أو محذوف ولا يفهم منها بدونها وفي الثاني من اعتبار كلة في كذلك وذلك لا ينافي استعمال الاول بين بعد ذكر كلة على بان يدل الانسان صادق على زيد في الواقع فلا يردان مناط الفرق هو استعمال كلة على في الاول دون الثاني واما كلة في فسترك في الدينين (قال رفع الإيجاب) الإيجاب بمعنى الثبوت لا الإيقاع اذ لا إيقاع في القضية السالبة فالمنفي

الموضوع عرفت مفهوم باقي المحصورات لان الحكم الخ (قوله ومعنى السالبة الخ) فاذا كانت الموجبة الكلية مفهومها ثبوت المحمول لكل أفراد الموضوع يعلم ان السالبة الكلية رفع الإيجاب عن ككل الأفراد أي رفع الثبوت عن كل فرد فرد فليس المراد بالإيجاب فصل الفاعل الذي هو الإيقاع اذ لا إيقاع في القضية السالبة فلمعنى رفع الثبوت التصورين الطرفين واذا علم انه ليس بينهما في الواقع

( قوله أعم مطلقاً ) اعلم أن الصدق في المفردات بمعنى الحل فالإنسان والكتاب يصدقان على شيء واحد بمعنى أنهما يحملان على ذلك الشيء وأما في القضايا فنمناه التحقيق فقولك هذه القضية تصدق على تلك القضية بمعنى أن تحقق هذه مستلزم لتحقيق هذه فقولك أعم مطلقاً أي يلزم من صدقها خارجية صدقها حقيقة دون عكس ( قوله بدون العكس ) أي لا يلزم من الإيجاب على بعض الأفراد الممكنة الإيجاب على بعض الأفراد المحققة فيلزم من تحقق الموجبة الجزئية الخارجية تحقق الحقيقة نحو بعض الإنسان حيوان وهذا مثال لمادة الإحتجاج ولا يلزم من تحقق الحقيقة تحقق الموجبة الجزئية الخارجية كما في بعض النفاة طائر قد افتردت الحقيقة ( قوله على ( ٥٢ ) هذا الخ ) من المعلوم أن الموجبة الجزئية الخارجية تقضيها سالبة كلية خارجية

تعتبر المحصورات الأخر باعتبارين وقد تقدم الفرق بين السكيتين وأما الفرق بين الجزئيين فهو أن الجزئية الحقيقة أعم مطلقاً من الخارجية لأن الإيجاب على بعض أفراد الخارجية إيجاب على بعض أفراد الحقيقة مطلقاً بدون العكس وعلى هذا تكون السالبة الكلية الخارجية أعم من السالبة الكلية الحقيقة لأن قبض الأخص أعم من قبض الأعم مطلقاً وبين الساليتين الجزئيتين مباينة جزئية وذلك ظاهره قال في البحث الثالث في المدول والتحصيل حرف السلب أن كان جزءاً من الموضوع كقولنا الاصح جاد أو من المحمول كقولنا الجاد لا علم أو منهما جميعاً سميت القضية بمدولة موجبة كانت أو سالبة وإن لم يكن جزءاً لشيء منها سميت محصلة أن كانت موجبة وبسطة أن كانت سالبة

التحقق والوجود يستعمل في فقال صدقت هذه القضية في الواقع ( قوله ) وعلى هذا تكون السالبة الكلية الخارجية أعم ( أقول ) وذلك لأن قبض الأخص أعم فلما كانت الموجبة الجزئية الخارجية أخص كان قبضها أعم السالبة الكلية الخارجية أعم ( قوله ) وبين الساليتين الجزئيتين مباينة جزئية

رفع الثبوت المتصور بين الشئين وإذا كان له ليس بينهما في الواقع وليس معناه أن ثبوت الواقع بينهما ليس بواقع حتى يلزم التناقض في مفهوم السالبة ولا حاجة إلى مقال الشارح في شرح المطالع من أن الإيجاب جزء من مفهوم السلب بمعنى أنه لا يمكن تعقله إلا مضافاً إليه وليس جزءاً منه كما أن البصر جزء من مفهوم العمى وليس جزءاً منه ولا يلزم اجتماع العمى والبصر في العمى ( قال إيجاب على بعض الأفراد ) أي يستلزمه لأبعينه ضرورة أن الإيجاب المقصور على الأفراد الخارجية متناهي للإيجاب على الأفراد مطلقاً أي الشامل للمحققة والمقدرة ( قال مباينة جزئية ) متحققة في ضمن المدوم والخصوص من وجه وإنما لم يبينه لأن المعلوم مما سبق في بيان السلب بين المعاني المفردة هي المباينة لا المدوم والخصوص من وجه مخصوص ( قال المصنف البحث الثالث في المدول والتحصيل ) لم يقل في المدولة والحصول نصيباً على المقصود فإن البحث عنهما إنما هو من حيث المدول والتحصيل ولم يضم إليهما البساطة لأنه أراد بالتحصيل ما شملها ( قال لأن حرف السلب الخ ) قسم للقضية الملقولة إليهما متضمن لثربتي ملفوظتهما وأما قسم المقولة إليهما فإن يقال أما أن يكون معنى السلب جزءاً لشيء من طرفيهما أو لا فلا يرد أن زيداً عمى مدولة على مانص عليه

والموجبة الجزئية الحقيقة قبضها سالبة كلية حقيقة يقال يلزم من السالبة الكلية الحقيقة السالبة الكلية الخارجية بدون عكس في الساليتين ينكس المصوم الذي في الموجبتين لأن قبض الأعم أخص من قبض الأخص ففرضنا للموجة الخارجية أخص فقبضها أعم وهو السالبة الخارجية وفرضنا الحقيقة الموجبة أعم فقبضها أخص وهو السالبة الحقيقة ففاده الإحتجاج لاشئ من الإنسان بمجر ففرضه حقيقة وتصلح للخارجية وتنفرد السالبة الخارجية في لاشئ من الاشكال يثبت ففرضه تصدق خارجية لفرض أنه لم يوجد من الاشكال

الاربع وتكذب حقيقة فاسم الإشارة في قوله وعلى هذا يرجع لما تقدم من أن الموجبة الخارجية أخص من الحقيقة أقول فانه يلزم من ذلك أن الساليتين بالعكس لأن قبض الأعم أخص من قبض الأخص ( قوله مباينة جزئية ) أي عموم وخصوص من وجه وذلك لأنه قدم أن بين الموجبتين السكيتين عموماً من وجه وقبضها سالتان جزئيتان فيكون بين التقيضين عموم من وجه أيضاً فيجتماعان في بعض الحيوان ليس بإنسان وتنفرد الخارجية بفرض أنه لم يوجد في الاشكال غير التلك من قولك ليس بعض الشكل بمربع ففرضه خارجية صادقة وتكذب الحقيقة وتنفرد الحقيقة بفرض أنه لم يوجد من الاشكال الا التلك فقط في قولك بعض الشكل ليس بثلث ففرضه حقيقة صادقة وتكذب الخارجية

( قوله القضية اما معدولة الخ ) لا يخفى ان هذا ما قبل لما قاله المصنف لانه قال المبحث الثالث في المدول والتحصيل ولم يقل في المدولة والحصة وما ضمنه المصنف أولى لان المقصود البحث عنها لامن حيث ذاتها بل من حيث المدول والتحصيل لكن الحامل للشارح على الالفاظ لغير المقصود كون الانقسام الاولى انما وقع في القضية حيث قالوا القضية اما معدولة أو محصنة فكل منها نظرت لشيء ولم يضم المصنف لها البساطة لانه أراد بالتحصيل ما يشمله ( قوله لان حرف السلب الخ ) قسم القضية المقبولة اليها متضمن لتعريف ملفوظيهما وما قسم المقولة اليها فيقال اما ان يكون معنى السلب جزء الشيء من طرفها أولا فلا يرد حينئذ ان زيدا عمى معدولة على ما قالوه مع ان حرف السلب ليس جزءا من طرفها لانها معدولة من حيث المعنى لامن حيث اللفظ ( قوله لان حرف السلب الخ ) فيه اشارة الى ان تسميتها معدولة من ( ٥٣ ) باب تسمية الشيء بوصف جزئه

( قوله من الموضوع والمحمول ) الواو بمعنى أو كما في بعض النسخ ( قوله أولا يكون جزءا ) صادق بان لا يكون أصلا أو يكون وهو غير جزئه ( قوله موجبة كانت أو سالبة ) راجع للاقسام الثلاثة فالصورسة ( قوله وغير ) أي اذا كانت بمعنى لا بمعنى مفسر والا خرجت عن الباب لانها حينئذ ليست حرف نفي ( قوله للسلب ) أي سلب النسبة كذا قال الشيخ واعترضه عبد الحكيم بقوله ان وضعت السلب النسبة والحكم فنوع أي لانها موضوعة لما هو أعسم من سلب الحكم

( أقول ) القضية اما معدولة أو محصنة لان حرف السلب اما ان يكون جزءا لشيء من الموضوع والمحمول أولا يكون فان كان جزءا اما من الموضوع كقولنا اللاحق جاد أو من المحمول كقولنا الجاد للاحق أو منها جميعا كقولنا اللاحق للاحق سميت القضية معدولة موجبة كانت أو سالبة أما الاولى فمعدولة الموضوع وأما الثانية فمعدولة المحمول وأما الثالثة فمعدولة الطرفين وانما سميت معدولة لان حروف السلب كليهما وغير ولائها وضعت في الاصل للسلب والرفع فاذا جمل مع غيره كنش واحد يثبت له شيء أو هو لشيء آخر أو يسلب عنه أو هو عن شيء آخر فقد عدل به ( أقول ) وذلك لما عرفت من أن الأمرين اللذين بينهما عموم من وجه يكون بينهما في شرح المطالع من ان حرف السلب ليس جزءا من طرفها ولا نحو الاجداد حتى اذا سمي بالاجداد شخص فان حرف السلب جزء من الموضوع مع ان القضية محصنة لان الاولى معدولة من حيث المعنى لامن حيث اللفظ والثانية بالعكس ( قال وغير ) أي اذا اشتمل بمعنى لا ( قال انما وضعت الخ ) فيه بحث لانه ان أراد انها وضعت لسلب الحكم فنوع وان أراد أنهم من ذلك فلا يبعد لكونه هنا مستملا في سلب الشيء في نفسه فالاولى ما في شرح المطالع من انها سميت معدولة ومتبررة لان الدلالة أولا على الأمور الثبوتية واذا قصد الأمور الغير ثبوتية يعدل بها وتقر بادوات السلب أو يبين أخرى اليها ( قال يثبت له ) الجار والمجرور في محل الرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله وكذا يسلب في يسلب عنه ترك ذكر المثلث لعدم تعلق الفرض به وثبت له في الموجبة المعدولة الموضوع أو لشيء في الموجبة المعدولة المحمول ويسلب عنه شيء في السالبة المعدولة الموضوع أو عن شيء في السالبة المعدولة المحمول ( قال فقد عدل به ) أي بحرف السلب عن موضوعة الاسمي أعني سلب الحكم فتوصيف القضية بالمعدولة توصيف بمحل جزئه وهو حرف السلب وفيه اشارة الى ان اصل المدول بها على الحذف والايصال والاستتار كما في المشترك فان المدول على ما في التاج

كسلب المحمول وان أراد بالسلب ما هو أعسم من الحكم فلا ينتج تلك تعليل لتسميتها بمعدولة لكونها هنا مستعملة في سلب الشيء لانك اذا قلت اللاحق جاد قد سلبت الجوانية عن الجاد لما ان الحكم فيها بالجاد على الاحيان فالاولى انها انما سميت معدولة ومنيرة لان الدلالة أولا على الأمور الثبوتية واذا قصد الأمور الغير ثبوتية يعدل بها وتقر بادوات السلب ( قوله يثبت له ) الجار والمجرور في محل الرفع نائب فاعل يثبت وكذا في يسلب عنه وقوله يثبت له أي شيء فتترك ذكر المثلث لعدم تعلق الفرض به وفي بعض النسخ يثبت له شيء بذكر المثلث له وقوله يثبت له يعني في الموجبة المعدولة في الموضوع وقوله أو لشيء في الموجبة المعدولة المحمول وقوله أو يسلب عنه أي شيء في السالبة المعدولة الموضوع وقوله أو عن شيء في السالبة المعدولة المحمول ( قوله فقد عدل به ) أي بحرف السلب وقوله عن موضوعة الاسمي أعني سلب الحكم وفي هذا اشارة الى ان المعدولة المدولة بها على الحذف والايصال والاستتار لان المدول يتعدى بمن فيقال عدل عنه ويمدى بلى ويمدى الى المفعول الثاني بالياء والمضيان الاولان غير صحيحين هنا

( قوله محصة ) أي لان التكلم حصله فيه اشارة الى ان الحصيل وصف للجزء فوصفها بالمحصنة من باب نسبة الشيء بوصف جزئيه ( قوله وربما الخ ) فيه اشارة الى انه استحال قليل والياء في قوله بالموجة داخلة على التصور عليه ( قوله ونسى السالبة بسيطة ) من باب نسبة الشيء بوصف جزئيه كما أشار لذلك الشارح في التلليل ( قوله وانما لم يذكر لها ) أي للمحصنة والسالبة ( قوله لان جميع الاشئة المذكورة ) ( ٥٤ ) أي جعلها تصلح الخ لكن على التوزيع فزيد قائم موجبة محصة وزيد ليس

بقائم سالبة بسيطة وانما  
فسرنا الجميع بالبطلة لانه  
ليس كل واحد منها صالحا  
لان يكون مثالا ذنحوزيد  
قائم لايصح مثالا للسالبة  
فتأمل ( قوله ربما يذهب  
الوهم الى ان كل قضية  
تتضمن على حرف السلب  
تكون سالبة ) أي مع انه  
ليس كذلك وانما عبر  
بالوهم ولم يصر بالقل لان  
حكم العقل لا يكون الا  
صادقا وقد علمت ان  
هذا أمر كاذب فلا يصح  
ان يكون هذا مذهباً للعقل  
وقد يقال ان الوهم لا يدرك  
الا الامور الجزئية وكل  
قضية الخ أمر كلي فتأمل  
ذلك ( قوله حتى يرتفع  
الاشتباه ) يعني ان قوله  
والاعتبار بإيجاب الخ رفع  
للاشتباه الثاني من  
قوله سببت القضية مدولة  
موجبة أو سالبة ( قوله  
فقد عرفت الخ ) أخذ  
من هذا ان قول المصنف  
بالنسبة الثبوتية والسلبية

عن موضوعه الاصيل الى غيره وانما أورد للاولى والثانية مثالا دون الثالثة لانه قد علم من المثال  
الاول الموضوع المدلول ومن المثال الثاني المحمول المدلول قد علم مثال مدولة الطرفين بمجمعيها  
معا وان لم يكن حرف السلب جزءاً لشي من الموضوع والحمول سببت القضية محصة سواء كانت  
موجبة أو سالبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب ووجه التسمية ان حرف السلب اذا لم يكن  
جزءاً من طرفيها فشكل واحد من الطرفين وجودي محصل وربما يخص اسم المحصلة بالموجة  
وتسمى السالبة بسيطة لان البسيط مالا جزء له وحرف السلب وان كان موجوداً فيها الا انه ليس  
جزءاً من طرفيها وانما لم يذكر لها مثالا لان جميع الاشئة المذكورة في المباحث السابقة تصلح  
ان تكون مثالا لها \* قال

والاعتبار بإيجاب القضية وسلبها بالنسبة الثبوتية أو السلبية لا بطرف القضية فان قولنا كل ما ليس  
بمجي فهو لواعلم موجبة مع أن طرفيها عديميان وقولنا لاشي من المتحرك بسا كن سالبة مع أن  
طرفيها وجوديان \*

( أقول ) ربما يذهب الوهم الى أن كل قضية تتضمن على حرف السلب تكون سالبة ولا ذكر أن  
القضية المدولة مشتملة على حرف السلب ومع ذلك قد تكون موجبة وقد تكون سالبة ذكر  
معنى الإيجاب والسلب حتى يرتفع الاشتباه فقد عرفت أن الإيجاب هو إيقاع النسبة والسالب هو

سالبة جزئية فلما كان بين الموجبتين السكيتين عموم من وجه كان بين قضيضها أعني

بكتشتن ويعدى بمن يقال عدل عنه واما اشتقاقه من العدل فغير صحيح لان العدل منامداد دادن  
ويشعدي بعلى وبرابر كدنجيزي يجزي ويشعدي الى المقول الثاني بالهاء وكلا المصنفين غير مستقيم ههنا  
( قال ليس جزءاً من طرفيها ) أي من شيء من طرفيها فبساطته بالقياس الى المدولة ولذا اختص  
هذا الاسم بالسالبة مع ان المحصلة الموجبة شريكة معها في عدم كون السلب جزءاً من طرفيها ( قال  
لان جميع الاشئة ) أي شكل واحد منها ( قال حتى يرتفع الاشتباه ) يعني ان ( قوله والاعتبار  
بالإيجاب الخ رفع للاشتباه الثاني من قوله سببت القضية مدولة موجبة كانت أو سالبة ) قال فقد  
عرفت ( الخ يعني ان قول المصنف بالنسبة الثبوتية والسلبية على حذف المضاف أي بإقاع النسبة  
الثبوتية ورفع النسبة السلبية وذلك لانك قد عرفت ان الإيجاب إيقاع النسبة الثبوتية والسلب رفعها  
لاخص النسبة الثبوتية والسلبية والا لكانت كل قضية صادقة فالمعبر في كون القضية موجبة وسالبة  
إقاع النسبة ورفعها اذ الموجبة ما تشتمل على الإيجاب والسالبة ما تشتمل على السلب اشتغال الدال على  
المدلول في القضية المفوطة واشتغال المشروط على الشرط في القضية المعقولة فالمقوود بقوله فالمعبر

على حذف مضاف أي بإقاع النسبة الثبوتية ورفع النسبة السلبية لان الإيجاب هو إيقاع النسبة والسلب رفعها  
لاخص النسبة الثبوتية والسالبة والا لكانت كل قضية صادقة والمعبر في كون القضية موجبة وسالبة إيقاع النسبة ورفعها اذ  
الموجبة ما تشتمل على الإيجاب والسالبة ما تشتمل على السلب من اشتغال الدال على المدلول في القضية المفوطة واشتغال المشروط  
على الشرط في القضية المعقولة

( قوله فالعبرة ) أي فالتعبير المتطور له في كون القضية موجبة وسالبة إيقاع النسبة الخ فالإيه زائدة وإصح جعلها أصلية للتصوير أي فالتطور لشيء مصور بإيقاع الخ ( قوله بإيقاع النسبة ) من إضافة المصدر للفعول فالنسبة موقوفة أي مدرك وقوعها وثبوتها وكذا يقال في قوله رفضها أي إدراك رفضها أي عدم وقوعها وعدم ثبوتها ( قوله فتي كانت النسبة واقعة الخ ) المناسب لقوله فيها مر هو إيقاع النسبة ولقوله فيها يأتي موقفه أن يقول فتي كانت النسبة موقوفة أي ( ٥٥ ) مدرك وقوعها ويمكن أن يكون

الثبت لشيء ثابت لها في الذهن وهو الوقوع فاشتق منه واقعة ( قوله كقولنا كلا ليس بجي الخ ) في هذا إشارة إلى أن قول المصنف فان قوله كلا ليس بجي وقولنا لاشي من المتحرك بساكن مثالان لما تقدم والفاء لتفريع دون التعليل لأن الجزئي لا يثبت المدعي الكلبي وادخل كلمة أن لجرد التوكيد واعتراض جعل قوله كلا ليس بجي الخ

مثالان لما تقدم والفاء لتفريع دون التعليل لأن الجزئي لا يثبت المدعي الكلبي وادخل كلمة أن لجرد التوكيد واعتراض جعل قوله كلا ليس بجي الخ مثالان لما تقدم والفاء لتفريع دون التعليل لأن الجزئي لا يثبت المدعي الكلبي وادخل كلمة أن لجرد التوكيد واعتراض جعل قوله كلا ليس بجي الخ

رفضها فالعبرة في كون القضية موجبة وسالبة بإيقاع النسبة ورفضها لا بطريقها فتي كانت النسبة واقعة كانت القضية موجبة وإن كان طرفاها عديدين كقولنا كل ماليس بجي فهو لا عالم فان الحكم فيها بثبوت الإلزامية لكل ماصدق عليه أنه ليس بجي فتكون موجبة وإن اشتمل طرفاها على حرف السلب ومتي كانت النسبة مرفوعة فهي سالبة وإن كان طرفاها وجوديين كقولنا لاشي من المتحرك بساكن فان الحكم فيها بساكن عن كل ماصدق عليه المتحرك فتكون سالبة وإن لم يكن في شيء من طرفيها سلب فليس الالتفات في الإيجاب والسلب إلى الأطراف بل إلى النسبة \* قال

و بالسالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولة المحمول اصدق السلب عند عدم الموضوع دون الإيجاب فان الإيجاب لا يصح الا على موجود محقق كما في إلحاحية الموضوع أو مقدر كما في الحقيقة الموضوع أما إذا كان الموضوع موجوداً فانهما متلازمان والفرق بينهما في اللفظ أما في التلازمة فاقضية موجبة إن قدمت الرابعة على حرف السلب وسالبة إن أخرت عنها وأما في التلازمة فإثباتية أو بالاصطلاح على تخصيص لفظ غير أولاً بالإيجاب المعدول ولفظ ليس بالسلب البسيط أو بالعكس \*

#### السالبين الجزئيين مبينة جزئية

اعتبار الشرط في الشروط لا اعتبار الجزء في الكل حتى يردان الإيقاع علم فكيف يكون جزء المعلوم ( قال فتي كانت النسبة واقعة ) الموافق للسابق واللاحق حيث قال مرفوعة أن يقول موقوفة إلا أنه أراد واقعة في الذهن ( قال فان الحكم فيها أي ) في مدلولها والمقصود بالإلزامية مفهوم الإلزام تغييرا عن الشيء بمده اشتقاقه ( قال كقولنا كل ماليس بجي فهو لا عالم ) إشارة إلى أن قول المصنف فان قولنا كل ماليس بجي فهو لا عالم وقولنا لاشي من المتحرك بساكن مثالان لما تقدم والفاء لتفريع دون التعليل لأن الجزئي لا يثبت المدعي الكلبي وادخل كلمة أن لجرد التوكيد ( قال كقولنا لاشي من المتحرك بساكن ) صكون الكون وجوديا بناء على أن المقصود منه المعنى القوي أعني الاستقرار فسا قال الحق التنازلي في تمثيل السالبة المحصلة الطرفين بقولنا لاشي من المتحرك بساكن إشارة إلى أن المقصود بمدعية الطرفين ههنا أن يكون حرف السلب جزءا من لفظه لأن يكون عدم متبنا في مفهومه فان الكون عدم الحركة مع أنه ليس من المعدولة في شيء محل بحث كيف وقد صرح الشارح في شرح المطالع بأن قولنا زيد أعصى مدولة

ببدي قلصل الأولى أن المراد بكون الطرف عديداً ولو باعتبار الوصف ( قوله فان الحكم فيها بثبوت الخ ) فيه أن الحكم فيها إنما هو بلا عالم لا بالإلزامية كما قال ( قوله لاشي من المتحرك الخ ) التثليل بذلك بناء على أن الكون هو الاستقرار لأعم الحركة والألا يصح لأن طرفها حينئذ يكون عديداً ( قوله بساكن ) لم يقل بساكن نظير ما تقدم لأن ما ذكره هنا جاء على الأصل ( قوله بل إلى النسبة ) في الكلام حذف أي بل إلى إيقاع النسبة ورفضها

( أقول ) لقائل أن يقول المدول كما يكون في جانب المحمول كذلك يكون في جانب الموضوع على ما بينه وبين مائر في الأحكام فلم يخص كلامه بالمدول في المحمول ثم إن المصطلات والمدولات المحمول كثيرة فالوجه في تخصيص السالبة البسيطة والوجبة المدولة المحمول بالذكر فقولنا أما وجه التخصيص في الأول فهو إن المتبر في الفن من المدول ما جاء في جانب المحمول وذلك لأنك قد حققت أن مناط الحكم ذات الموضوع ووصف المحمول ولاخفاء أن الحكم على الشيء بالأمور الوجودية يخالف الحكم عليه بالأمور العينية فاختلاف القضية بالمدول والتحصيل في المحمول يؤثر في مفهومها بخلاف المدول والتحصيل في وصف الموضوع فانه لا يؤثر في مفهوم القضية لأن المدول والتحصيل إنما يكون في مفهوم الموضوع وهو غير المحكوم عليه لأن المحكوم عليه عبارة عن ذات الموضوع والحكم على الشيء لا يختلف باختلاف الجبارات عنه وأما وجه

(قوله) يؤثر في مفهومها (أقول) أى يوجب اختلاف مفهوم القضية قطعاً فإن قولك زيد كاتب قضية وقولك زيد لا كاتب قضية أخرى يتخالف مفهومهما في الحقيقة وأما اختلاف العنوان بالمعنى والدلالتين فلا يوجب اختلافهما في مفهوم القضية فإنه إذا كان لذات واحدة وصفان

( قال كذلك يكون الخ ) الصواب ترك كذلك لعدم إبدال المهد بالتشبيه السابق ( قال فحين ماضع ) كلة ماما زائدة ومعدية فان حين من الظروف التي يجوز اضافتها الى الجلة وهو ظرف لفعل محذوف أى وجب الترض لاحكامها وقوله فلم يخص عطف عليه وليس ظرفا لخصص بدليل إيراد الفاء فلا يلزم بطلان صدارة الاستفهام ( قال ثم ان المحصلات الخ ) سؤال ثان كأنه قيل ثم نقول ان المحصلات الخ وليس مناه أنه بعد التخصيص بالوجبة المدولة المحمول الا السالبة المدولة المحمول بعد التخصيص ، بالوجبة المدولة المحمول الا السالبة المدولة المحمول فكيف يصح قوله صكيرة ( قوله أى يوجب اختلاف الخ ) حاصل كلامه قد سره ان اختلاف المحمول يكون وجوديا واعديا يوجب اختلاف مفهوم القضية مطردا بلا اشتباه بخلاف اختلاف الموضوع فانه لا يوجب مطردا لجواز ان يكون لذات واحدة عنوانان وجودي وعدي فيكون الحكم على ذات واحدة في الحقيقة ويمكن ان يقال ان اختلاف الموضوع لا يؤثر في اختلاف القضية أصلا لان الوصف الضوائي انما هو آلة للملاحظة الذات غير مؤثر في اختلافه فانه اذا كان لذات واحدة وصفان وجودي وعدي فان جملا موضوعين لم يختلف مفهوم القضية وان جملا محمولين اختلف واختلاف الذات في نحو كل كاتب جسم وكل لا كاتب جسم ليس لاجل اختلاف العنوان بل الاختلاف بينهما ثابت في أنفسهما والعنوان آلة للملاحظة تلك الافراد المختلفة لا يخفى ان هذا الوجه أتم لعدم اعتبار المدلول في جانب الموضوع وقول الشارح والحكم على التثني لا يختلف باختلاف العبارات أدل عليه ثم ان

وصف الموضوع وذلك لأن الموضوع في المثال السابق افراد الجماد ووصف ذلك الموضوع الجمادية والمدول التخصيص والتحصيل انما هو في حال الوصف وهو قولك اللاهي والجماد وقوله قاته الضمير عائد على ما ذكر أي قاته اذا كرم المدول والتحصيل باعتبار اللفظ الذي حصل فيه أوثاقه عائد على الوصف باعتبار داله وهذا أولى لان الوصف هو المحدث عنه وقوله عبارة أي معبر به عن ذات الموضوع وهي الافراد

(قوله فلان اعتبار المدول) أي وعدمه وحاصل هذا الجواب ان هنا أربع قضايا وست نسب حاصلة من أخذ كل قضية مع ما بعدها  
 خمس من تلك النسب ظاهرة وفي واحدة منها اشتباه فلذا تمرض لها (قوله كيف ما كان) أي كيف ما كان الموضوع معدولا  
 أو محصلا (قوله وإيا ما كان) أي كانت القضية معدولة أو محصلة (قوله ( ٥٧ ) ) فهنا أربع قضايا ) أي ونسبها ست كما

التخصيص في الثاني فلان اعتبار المدول والتحصيل في المحمول ربع القصة لان حرف السلب  
 ان كان جزءاً من المحمول فله قضية معدولة والا فمحصلة كيفما كان الموضوع وإيا ما كان فهي اما  
 موجبة أو سالبة فهنا أربع قضايا موجبة محصلة كقولنا زيد كاتب وسالبة محصلة كقولنا زيد  
 ليس بكاتب وموجبة معدولة كقولنا زيد لا كاتب وسالبة معدولة كقولنا ليس زيد بلا كاتب  
 ولا التباس بين قضيتين من هذه القضايا الا بين السالبة المحصلة والموجبة المعدولة أما بين الموجبة  
 المحصلة والسالبة المحصلة فلنقدم حرف السلب في الموجبة ووجوده في السالبة وأما بين الموجبة المحصلة  
 والموجبة المعدولة فلوجود حرف السلب في المعدولة دون الموجبة المحصلة وأما بين الموجبة المحصلة  
 والسالبة المعدولة فلوجود حرفي السلب في السالبة المعدولة وحرف واحد في السالبة المحصلة  
 وأما بين الموجبة المعدولة والسالبة المعدولة فلوجود حرف واحد في الإيجاب وحرفين في السلب  
 وأما السالبة المحصلة والموجبة المعدولة المحمول فهنا التباس من حيث ان حرف السلب الموجود  
 فيها واحد فذا قيل زيد ليس بكاتب فلا يعلم أنها موجبة معدولة أو سالبة بسيطة فلذا خصصها  
 بالذكر من بين القضايا

أحدها وجودي كالجماد والآخر عديم كاللاحي وغير عنهما تارة بالوجودي وأخرى بالعدمي  
 وحكم عليهما في الحالين بحكم واحد لم يحصل هناك قضيتان متخالفتان في المفهومية حقيقة

عدم تأثير اختلاف العنوان في القضية حقيقة لا يقتضي عدم تأثيرها مطلقا فلا يرد انه لو لم يكن  
 للعنوان تأثير في مفهوم القضية لما كذبت القضية بانتاع اصناف الشيء بالعنوان ولما دار الاستدلال  
 على اختلاف العنوان ( قال فلان اعتبار المدول الخ ) حاصله ان هنا أربع قضايا وست نسب بينهما  
 خمس منها ظاهر وفي واحد منها اشتباه فلذا تمرض لها ( قال فاعلم حرف السلب الخ ) بناء على  
 هذه الفروق بل على عدم حرف السلب في جانب الموضوع واسقاطه عن نظر الاعتبار كما بينه فلا  
 يرد ان من الموجبة المحصلة في التقسيم المربع قولنا اللاحي جماد وفيه حرف سلب ومن الموجبة  
 المعدولة اللاحي لا عالم وفيها حرفا سلب فلا يصح ظهور الفرق المبني على عدم حرف السلب في  
 الموجبة المحصلة ووجودها في السالبة والمعدولة وعلى وجود حرفي السلب في السالبة المعدولة  
 وحرف واحد في السالبة المحصلة والمعدولة ( قال بخلاف الموجبة ) المحصلة فانه لا يوجد فيها حرف  
 السلب ( قال فلوجود حرف واحد في الإيجاب وحرفين في السلب ) بناء على ان المفهوم اما  
 وجودي أو عديم بمعنى رفع الوجود واما عدم العدمي فجرد تمييز عن الوجودي فلا يرد ان قولنا  
 زيد لا كاتب معدولة موجبة مشتقة على حرفين كقولنا زيد ليس بلا كاتب فالالتباس باق لان

( م ٨ - شروح التمهية ثاني ) اما وجودي أو عديم بمعنى رفع الوجود واما عدم العدمي فجرد تمييز عن الوجودي  
 فلا يرد ان قولنا زيد لا كاتب معدولة موجبة مشتقة على حرفين كقولنا زيد ليس بلا كاتب فالالتباس باق لحاصله ان  
 المعدولة قد يوجد فيها حرفان كالسالبة فالالتباس باق لان حرف السلب الموجود فيها واحد بناء على ان في كل واحد منهما  
 سلب أمر وجودي لان في احدهما سلب في نفسه وفي الاخرى سلبه عن شيء

( قوله أعم من الموجبة ) أي أعم من حيث التحقق لامن حيث المفهوم لانهما متباينان لان مفهوم احدهما بئوت ومفهوم الاخرى سلب ( قوله ولا ينكس ) أي عكسا كليا فلا ينافي انه ينكس عكسا جزئيا ( قوله فلا نه من ثبت اللا باج ) أي اللا احجر للانسان كقولك كل انسان لاحجر ( ٥٨ ) فقد اثبت اللا احجر للانسان واذا ثبت اللا احجر للانسان يصدق نفي الحجر

عنه لانه لو لم يصدق نفي الحجر عنه بل ثبت الحجر للانسان لزم ان يكون الانسان لاحجر او احجر وفي هذا اجتماع للتقيضين واجتماعهما باطل فا أدى الى الاجتماع وهو عدم صدق السالبة البسيطة عند صدق الموجبة المدولة باطل وثبت تقيضه وهو صدق السالبة البسيطة عند صدق الموجبة المدولة ( قوله ) ضرورة ان ايجاب الشيء لغيره فرع على وجود المتيب له ( أقول ) سواء كان ذلك الشيء أمرا وجوديا أو عدما فان ثبوت اللا كتابة زيد فرع على وجوده كما ان ثبوت الكتابة له كذلك حرف السلب الموجود فيها واحد بناء على ان في كل منها سلب أمر وجودي إلا ان في أحدهما سلب في نفسه وفي الاخرى سلبه عن شيء ( قال اما المنوي الخ ) حاصل الفرق ان بينهما عموما وخصوصا من حيث التحقق لان مفهوم احدهما ثبوت ومفهوم أخرى سلب ( قال ولا ينكس ) أي كليا ( قال وهو اجتماع التقيضين ) بمعنى المفهومين اللذين بينهما غاية الاختلاف واجتماعهما محال بالبداهة وان جاز ارفاعهما بناء على ان ثبوت شيء لشيء يقتضي وجود المتيب له سواء كان المتيب وجوديا أو عدما ( قال فلان الايجاب لا يصح على المدوم ) أي في الظرف الذي فيه الايجاب ضرورة ان ايجاب الشيء الخ أي صدق ايجاب الشيء لغيره فرع وجود المتيب له لان صدقه يستدعي ثبوته لغيره وثبوته لغيره فرع ثبوته لغيره في نفسه في ذلك الظرف اذا كان الثبوت حقيقيا سواء كان الثبوت بهو هو أي الاتحاد في الوجود أو بالاتصاف كما في ثبوت الصفات لمخالها وهذه المقدمة بديهية اذ الشيء مالم يوجد لم يكن اتحاد شيء معه في الوجود ولا حصول صفة له بخلاف الموجبة السالبة المحمول فان معناه سلب المحمول عن الموضوع ثم اثبات ذلك السلب له ولا فرق بين انتفاء شيء عن شيء وثبوت ذلك الانتفاء له لا بمجرد اعتبار العقل ولو كان ذلك الاتصاف حقيقيا لزم من سلب شيء عن شيء وجود اتصافات غير متناهية في نفس الامر وهذا ما ذكره السيد السند قدس سره ان صدقه لا يقتضي وجود الموضوع ولان حقيقته راجعة الى معنى السالبة ضرورة ان انتفاء شيء عن الآخر يستلزم اتصاف الآخر وبالعكس بل لا اختلاف بينهما الا باعتبار ولا شك ان صدق السالبة لا يقتضي وجود الموضوع فكذا ما يلزمها ( قال كما أنه يصدق قولنا شريك الباري ليس ببصير ) المثل لجرد ايصاح ان الايجاب يقتضي الوجود دون السلب فان هذه القضية ليست حقيقة ولا خارجية لان الحكم فيها ليس مقصورا على الافراد الموجودة في الخارج محققا

الاول ( قوله ) أي وحيث فيجوز الخ ( قوله كما أنه يصدق الخ ) هذا مثال لجرد ايصاح ان الايجاب يقتضي الوجود دون السلب لا لقوله يجوز ان يكون الموضوع مدوما ويصدق معه السلب البسيط دون الايجاب المدول المحمول وذلك لان هذه القضية ليست حقيقة ولا خارجية لان الحكم ليس مقصورا على الافراد الموجودة في الخارج محققا أو مقدر ابل شمل الذهنية أيضا

عنه لانه لو لم يصدق نفي الحجر عنه بل ثبت الحجر للانسان لزم ان يكون الانسان لاحجر او احجر وفي هذا اجتماع للتقيضين واجتماعهما باطل فا أدى الى الاجتماع وهو عدم صدق السالبة البسيطة عند صدق الموجبة المدولة باطل وثبت تقيضه وهو صدق السالبة البسيطة عند صدق الموجبة المدولة ( قوله ) ضرورة ان ايجاب الشيء لغيره فرع على وجود المتيب له ( أقول ) سواء كان ذلك الشيء أمرا وجوديا أو عدما فان ثبوت اللا كتابة زيد فرع على وجوده كما ان ثبوت الكتابة له كذلك حرف السلب الموجود فيها واحد بناء على ان في كل منها سلب أمر وجودي إلا ان في أحدهما سلب في نفسه وفي الاخرى سلبه عن شيء ( قال اما المنوي الخ ) حاصل الفرق ان بينهما عموما وخصوصا من حيث التحقق لان مفهوم احدهما ثبوت ومفهوم أخرى سلب ( قال ولا ينكس ) أي كليا ( قال وهو اجتماع التقيضين ) بمعنى المفهومين اللذين بينهما غاية الاختلاف واجتماعهما محال بالبداهة وان جاز ارفاعهما بناء على ان ثبوت شيء لشيء يقتضي وجود المتيب له سواء كان المتيب وجوديا أو عدما ( قال فلان الايجاب لا يصح على المدوم ) أي في الظرف الذي فيه الايجاب ضرورة ان ايجاب الشيء الخ أي صدق ايجاب الشيء لغيره فرع وجود المتيب له لان صدقه يستدعي ثبوته لغيره وثبوته لغيره فرع ثبوته لغيره في نفسه في ذلك الظرف اذا كان الثبوت حقيقيا سواء كان الثبوت بهو هو أي الاتحاد في الوجود أو بالاتصاف كما في ثبوت الصفات لمخالها وهذه المقدمة بديهية اذ الشيء مالم يوجد لم يكن اتحاد شيء معه في الوجود ولا حصول صفة له بخلاف الموجبة السالبة المحمول فان معناه سلب المحمول عن الموضوع ثم اثبات ذلك السلب له ولا فرق بين انتفاء شيء عن شيء وثبوت ذلك الانتفاء له لا بمجرد اعتبار العقل ولو كان ذلك الاتصاف حقيقيا لزم من سلب شيء عن شيء وجود اتصافات غير متناهية في نفس الامر وهذا ما ذكره السيد السند قدس سره ان صدقه لا يقتضي وجود الموضوع ولان حقيقته راجعة الى معنى السالبة ضرورة ان انتفاء شيء عن الآخر يستلزم اتصاف الآخر وبالعكس بل لا اختلاف بينهما الا باعتبار ولا شك ان صدق السالبة لا يقتضي وجود الموضوع فكذا ما يلزمها ( قال كما أنه يصدق قولنا شريك الباري ليس ببصير ) المثل لجرد ايصاح ان الايجاب يقتضي الوجود دون السلب فان هذه القضية ليست حقيقة ولا خارجية لان الحكم فيها ليس مقصورا على الافراد الموجودة في الخارج محققا

الاول ( قوله ) أي وحيث فيجوز الخ ( قوله كما أنه يصدق الخ ) هذا مثال لجرد ايصاح ان الايجاب يقتضي الوجود دون السلب لا لقوله يجوز ان يكون الموضوع مدوما ويصدق معه السلب البسيط دون الايجاب المدول المحمول وذلك لان هذه القضية ليست حقيقة ولا خارجية لان الحكم ليس مقصورا على الافراد الموجودة في الخارج محققا أو مقدر ابل شمل الذهنية أيضا

( قوله ولما كان الموضوع معدوماً ) أي في الخارج والذهن على سبيل الدوام ( قوله في نفسه ) أي قطع النظر عن فرض الفارض سواء كان ثابتاً في ذهن أو في الخارج ( قوله لا يقال لصدق الخ ) هذه معارضة واردة على الدليل الذي أقامه على دعوى أن السلب يصح على المعدوم في قوله بخلاف السلب لأن الإيجاب الخ وحاصله أن ذلك هذا وإن أئتم دعواكم وهو أن السلب يصح على المعدوم لكن عندما دليل ينتج أن السلب لا يصح على المعدوم وهو خلاف الدعوى وحاصله لصدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين السالبة الكلية والجزئية تناقض لكن التالي باطل فطل المقدم وثبت نقيضه وهو أن صدق السلب لا يكون إلا عند وجود الموضوع ثم إن الاستثناء لما كانت ظاهرة فلم يذكر لها دليلاً بخلاف الشرطية ( ٥٩ ) فانها نظرية فلذا أقام لها دليلاً حيث

قال لانهما قد يجتمعان الخ  
وبصريح أن يكون تضاداً لدليل  
الدعوى المذكور وحاصله  
أن ما ذكرتموه من الدليل  
باطل لاستلزامه المحال لأنه  
لو كان السلب يصح على  
المعدومات لم يكن بين الموجبة  
الكلية والجزئية السالبة  
تناقض ( قوله قد يجتمعان  
على الصدق حيث ) أي حين  
عدم الموضوع ( قوله لجميع  
الافراد الموجودة ) أي  
لكل فرد من الافراد  
الوجودية فليس المراد  
المجموع ( قوله وسلبه عن  
بعض الافراد المعدومة )  
أي قد ورد السلب على  
عمل غير المحال الذي ورد  
عليه الإيجاب وشرط  
التناقض اتحاد عمل الإيجاب  
والسلب وإذا فقد الشرط  
فقد المشروط ( قوله

الاول سلب البصر عن شريك انباري ولما كان الموضوع معدوماً صدق سلب كل مفهوم عنه  
ومعنى الثاني أن عدم البصر ثابت لشريك الباري فلا بد أن يكون موجوداً في نفسه حتى يمكن  
ثبوت شيء له وهو مجتمع الوجود لا يقال لو صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة  
الكلية والسالبة الجزئية تناقض لانهما قد يجتمعان على الصدق حيث أن من الجزائر اثبات  
المحمول لجميع الافراد الموجودة وسلبه عن بعض الافراد المعدومة لانا نقول الحكم في السالبة  
على الافراد الموجودة كما أن الحكم في الموجبة على الافراد الموجودة الا أن صدق السلب لا يتوقف  
على وجود الافراد وصدق الإيجاب يتوقف عليه فإن معنى الموجبة للسالبة أن جميع افراد ( ج ) الموجودة

( قوله ) لانا نقول الحكم في السالبة على الافراد الموجودة ( أقول ) وذلك لأن السلب رفع  
الإيجاب فإذا كان الإيجاب متعلقاً بالافراد الموجودة كان رفعه أيضاً متعلقاً بها فيكون الإيجاب  
والسلب واردين على الموجودات أي يعتبر ذلك في مفهوم الموجبة والسالبة لكن تحقق السالبة  
وصدقها لا يتوقف على وجودها لأن محصلها انتفاء الشيء عن شيء أي انتفاء المحمول عن ذات  
الموضوع وذلك إما بأن يكون الموضوع موجوداً ويتحقق المحمول عنه وإما بأن لا يوجد الموضوع

أو مقدراً بل يشمل الذهنية أيضاً والقول بأنها يصدق حقيقة أو خارجية فوهم لأن الصدق فرع  
قصد مفهومها ( قال ولما كان الموضوع معدوماً ) أي في الخارج والذهن بقرينة قوله صح سلب كل مفهوم  
عنه ( قال في نفسه ) أي مع قطع النظر عن الفرض سواء كان في ذهن أو في الخارج ( قال لا يقال  
الخ ) معارضة لدليل قوله بخلاف السلب أو نقض له باستلزامه المحال ولا يجوز أن يكون معناه  
مدلل وما قيل أنه يمكن إيراد هذا المنع على أن الإيجاب لا يصح إلا على موجوداته لو لم يكن  
كذلك لم يكن الموجبة الكلية تقيضاً للسالبة الجزئية فوهم إذ السؤال وارد على الاختلاف بينها  
في الاقتضاء ولا اختصاص له باقتضاء الإيجاب الوجود ولا بعدم اقتضاء السلب إليه ( قال الحكم  
في السالبة ثم اللام في لفظ السالبة والنتيجة المذكورتين في الجواب في جميع المواقع للعهد أي السالبة  
الجزئية والموجبة الكلية ونظماً للجميع بمعنى كل واحد بدليل قوله أي كل واحد من الافراد الموجودة

لانا نقول الخ ) حاصله منع لدليل الشرطية وتقريره لانسلم أن الحكم في السالبة الجزئية على بعض الافراد المعدومة بل الحكم  
في السالبة الجزئية على الافراد الموجودة أي المتغير أضافاً بالوجود كما أن الحكم في الموجبة الكلية كذلك على الافراد الموجودة  
وحيث ثبت التناقض وكن الحكم في السالبة على الافراد المتغير أضافاً بالوجود لا ينافي أن صدق انتكامل السلب لا يتوقف  
على وجود الافراد بل هو صادق سواء وجدت الافراد بالفعل أم لا فنقول التامر الحكم في السالبة على الافراد انوجدت أي  
على الافراد المتغير أضافاً بالوجود ولا يلزم من اعتبار أضافاً بالوجود وجودها في الخارج بالفعل بل قد يكون ذلك المتغير  
وقع خارجاً وقد لا يكون وقوله إلا أن صدق السلب أي صدق المتكلم به \* ثم إن اللام في لفظ السالبة والموجبة المذكورتين  
في الجواب في جميع المواقع للعهد أي السالبة الجزئية والموجبة الكلية

( قوله ويصدق هذا المعنى ) أي الذي هو السلب ( قوله وعند ذلك يتحقق الخ ) أي وعند كون السلب منصباً على الأفراد المعتر  
 أضافها بالوجود وجدت بالفعل أم لا يتحقق التناقض لأن كلا من الإيجاب والسلب وارد على الأفراد المعتر أضافها بالوجود  
 قد وجد شرطه فيجب حينئذ تخفيمه ( قوله لا دخل له في بيان الفرق ) أي وإن كان موضعاً له لأنه يتدفع الشبهة الواردة  
 على الفرق ( قوله فلا حاجة إليه ) ( ٦٠ ) أي في البيان للفرق وإن كان موضعاً له ( قوله يذكر هنا ) أي يذكر في

ثبت له (ب) ولا شك أنها إنما تصدق إذا كانت أفراد (ج) موجودة ومعنى السالبة أنه ليس  
 كذلك أي كل واحد من الأفراد الموجودة (ج) ليس يثبت له (ب) ويصدق هذا المعنى تارة  
 بأن لا يكون شيء من الأفراد موجوداً وأخرى بأن تكون موجودة ويثبت الإلزام لها وعند ذلك  
 يتحقق التناقض جزئاً وأما قوله لأن الإيجاب لا يصح إلا على موجود محقق كما في الخارجية الموضوع  
 أو مقدر كما في الحقيقة الموضوع فلا دخل له في بيان الفرق إذ يكفي فيه أن الإيجاب يستدعي  
 وجود الموضوع دون السلب وأما أن الموضوع موجود في الخارج محققاً أو مقدرراً فلا حاجة إليه  
 فكأنه جواب سؤال يذكر هنا ويقال إن عنيتم بقولكم لإيجاب يستدعي وجود الموضوع أن  
 الإيجاب يستدعي وجود الموضوع في الخارج فلا تصدق الموجبة الحقيقية أصلاً لأن الحكم فيها  
 ليس مقصوداً على الموضوعات الموجودة في الخارج وإن عنيتم به أن الإيجاب يستدعي مطلق  
 الوجود فالسالبة أيضاً تستدعي مطلق الوجود لأن المحكوم عليه لا بد أن يكون متصوراً بوجه ما  
 وإن كان الحكم بالسلب فلا فرق بين الموجبة والسالبة في ذلك فأجاب بأن كلامنا ليس إلا في  
 القضية الخارجية والحقيقة لا في مطلق القضية على ما سبقت الإشارة إليه فالإفراد قبولاً للإيجاب  
 يستدعي وجود الموضوع أن الموجبة أن كانت خارجية يجب أن يكون موضوعها موجوداً في الخارج  
 فبنتي عنه المحمول أيضاً قطعياً ومحصل الموجبة ثبوت المحمول للموضوع ولا يتصور ذلك إلا بأن  
 يكون الموضوع موجوداً ثابته له المحمول وتلخيصه أن انتهاء شيء عن الموضوع قد يكون بانتفائه  
 في نفسه وقد لا يكون بانتفائه وأما ثبوت الشيء فلا يمكن إلا بأن يكون موجوداً

( قوله فبنتي عنه المحمول أيضاً ) أي كما استثنى عنه الوجود فإن ما استثنى عنه الوجود استثنى عنه كل  
 صفة ( قال لا يكون شيء من الأفراد موجوداً ) إنما اعتبر السلب الكلي لأنه لو كان شيء من  
 الأفراد موجوداً بصدق الموجبة الكلية أعني كل (ج) للموجود (ب) ( قال لا دخل له في بيان  
 الفرق ) أي ليس ذلك مناط الفرق وإن كان موضعاً للفرق حيث يتدفع به الشبهة ( قال فكأنه  
 جواب الخ ) يعني أنه يذكر في كتب القوم السؤال المذكور وهذا الكلام يصح جواباً له فالظن  
 أنه جواب لذلك السؤال وليس نصاً في الجواب لعدم الإشارة فيه إلى السؤال فإذا قال فكأنه  
 ( قال ليس إلا في القضية الخ ) المقصود نصب قرينة على أن المقصود الموجود في الخارج على التفصيل  
 المذكور والاغتصاصة الجواب اختيار الشق الأول وتسميم الوجود فيشمل الحقيقة ( قال لا في  
 مطلق القضية ) حتى لا يصح التخصيص بالوجود الخارجي ويرد التقصيص بالقضايا الذهنية

كتب القوم في هذا الموضوع  
 وأما غير بالكافة لأنه ليس  
 نصاً في الجواب لعدم الإشارة  
 فيه إلى السؤال إذ غاية  
 الأمر أن السؤال المذكور  
 يذكره في كتبهم وهذا  
 الكلام صالح للجواب عنه  
 فالظن أنه جواب لذلك  
 السؤال ( قوله لأن الحكم  
 فيها ليس مقصوداً على  
 الموضوعات الموجودة أي  
 بل الحكم فيها على الأفراد  
 المقدرة الوجود سواء  
 وجدت بالفعل أم لا فالحكم  
 فيها منوط بالأفراد الموجودة  
 والتي لم توجد مما ( قوله  
 مطلق الوجود ) أي أهم  
 من أن يكون في الخارج  
 أم لا ( قوله لا بد أن يكون  
 متصوراً ) أي فيكون  
 موجوداً لكن في الذهن  
 وقوله في ذلك أي في استدعاء  
 وجود الموضوع ( قوله  
 فأجاب الخ ) حاشاه اختيار  
 الشق الأول ولكن

يريد وجود الموضوع تخفيماً أو تدبيراً فتدخل الحقيقة وتخرج السالبة فتقول الشارح كلامنا ليس إلا في  
 القضية الخ ليس هذا هو الجواب وإنما هو بيان لأن براد بالخارج الخارج الحق والمقدر ومحط الجواب قوله فالإفراد قبولاً الخ  
 ( قوله لا في مطلق القضية ) أي الشاملة للحقيقة والخارجية والذهنية وإذا كان ليس الكلام في مطلق القضية فلا يصح  
 التخصيص بالوجود الخارجي ويورد التقصيص بالقضايا الذهنية

(قوله مقدر الوجود في الخارج) أي ممكن الوجود في الخارج سواء كانت (٦١) موجودة بالفعل أم لا (قوله وذلك كله

إذا لم يكن الخ) أي ان  
ما سبق من كونه لا يلزم  
من صدق السالبة البسيطة  
صدق الموجبة المدولة

إذا لم يكن الموضوع  
موجوداً أما لو كانت  
موجوداً بالفصل فانهما  
حينئذ يكونان متلازمين  
فيلزم من صدق احدهما  
صدق الاخرى وفي هذا  
اشارة الى ان قول  
النصف واما اذا كان  
الموضوع موجوداً فهما  
متلازمان عند بل لقوله  
لصدق السلب عند عدم

الموضوع (قوله لان ج  
الوجود اذا سلب عنه  
البالح) أي كافي قوك  
الانسان ليس بحجر فقد  
سلب عنه الحجرية وأثبت  
له الاحجر \* فالسالبة  
البسيطة استلزمت الموجبة  
المدولة وقوله وبالعكس  
أي اذا أثبت لوجود  
الاحجر فقد سلبت عنه البلاء  
الحجرية وحينئذ فالوجبة  
المدولة استلزمت السالبة

محققاً وان كانت حقيقة يجب أن يكون موضوعها مقدر الوجود في الخارج والسالبة لا تستدعي وجود الموضوع على ذلك التفصيل فظهر الفرق وأنقض الاشكال وذلك كله اذا لم يكن الموضوع موجوداً أما اذا كان موجوداً فالوجبة المدولة المحمول والسالبة البسيطة متلازمان لان (ج) للوجود اذا سب عنه البلاء يثبت له الالباء وبالعكس هذا هو السلك في الفرق المنوى

(قوله) والسالبة لا تستدعي وجود الموضوع على ذلك التفصيل (أقول) يعني ان السالبة الخارجية لا تقتضي وجود الموضوع في الخارج محققاً والسالبة الحقيقية لا تقتضي وجوده في الخارج محققاً أو مقدرًا فان قلت اذا أخذت القضية على وجه تناول الافراد الخارجية المحققة والمقدرة والافراد الذهنية أيضاً كما ذكرته أخافلا يمكن أن يقال الموجبة منها تقتضي وجود الموضوع في الخارج بل تقتضي وجوده في الجملة سواء كان في الخارج محققاً أو مقدرًا أو في الذهن والسالبة منها تقتضي وجوده في الجملة أيضاً فلا يظهر الفرقات الايجاب يقتضي وجود الموضوع في الذهن من حيث أنه حكم فلا بد له من تصور المحكوم عليه ويقتضي صدق وجوده أيضاً لان ثبوت المحمول للموضوع فرع بثبوت في نفسه والفرق بين هذين الوجودين ان الوجود الذي يقتضيه الحكم انما يتبر حال الحكم أي بمقدار ما يحكم الحاكم المحمول على الموضوع كحقيقة مثلا وان الوجود الذي يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع فهو بموجب ثبوت له ان دائم فثباتاً وان ساعة فثباتاً وان خارجاً فثباتاً وان ذهناً فذهناً والسالبة تشارك الموجبة في اقتضاها الوجود الاول دون الثاني وكذلك الحال في الفرق بين الموجبة والسالبة اذا أخذت ذهنية \* والحاصل ان انتفاء المحمول عن الموضوع لا يقتضي وجوده وان ثبوت

(قال مقدر الوجود) سواء كان موجوداً أو لانه اعلم ان استدعاء القضية الموجبة وجود الموضوع على التفصيل المذكور مبنى على محققه الشارح ان الممكنة الموجبة ليست قضية في الحقيقة لظهور ان امكان المحمول لا يستدعي الامكان الموضوع لا وجوده (قال وذلك كله اذا لم يكن الموضوع موجوداً) اشارة الى ما سبق من قوله وهو انه لا يلزم من صدق السالبة البسيطة صدق الموجبة المدولة بدليل قوله متلازمان وليس اشارة الى اعمية السالبة البسيطة ولا الى الفرق بالاعمية فان وجود الموضوع لا يجني الاعمية والفرق بينهما وفيه اشارة الى ان قول النصف واما اذا كان الموضوع موجوداً فهما متلازمان عند بل لقوله لصدق السلب عند عدم الموضوع معطوف على مقدر أي هنا اذا لم يكن الموضوع موجوداً ودليل السوم مركب من مقدمتين احدهما مطلوبة وهي لصدق السلب عنه عند صدق الايجاب تركها النصف لظهورها على ما يدل عليه تقرير الشارح فيما سبق ولم يحمل قوله واما اذا كان الموضوع موجوداً فهما متلازمان على امقدمة ثانية لدليل لان وجود اما وادعاء التلازم يأتي عنه (قوله كما ذكرته) أي في قوله فلاولي (قوله اذا أخذت ذهنية) أي يكون الحكم فيها على الافراد الذهنية فقط اعلم ان القضايا الذهنية على أقسام منها ما يكون أفرادها موجودة في الذهن مصنفة بمحمولاتها في الذهن اتصافاً مطابقاً لواقع كجميع المسائل المنطقية فان محمولاتها عوارض تعرض للمعولات الاولى في الذهن ويكون موضوعاتها وجودان ذهنيان احدهما مناط الحكم وهو الوجود الظلي الذي يتناثر الموضوع والمحمول وثانيهما الوجود الاصيل الذي به اتحاد المحمول بالموضوع وهو مناط الصدق والكذب والفارق بين الموجبة والسالبة ومنها ما يكون محمولاتها البسيطة فتقوله لان الموجود الخ مع ما قبله من الف والشر المشوش

وأما اللفظي فهو ان القضية اما أن تكون ثلاثية أو ثنائية فان كانت ثلاثية فالرابطة فيها اما أن تكون متقدمة على حرف السلب أو متأخرة عنه فان تقدمت الرابطة كقولنا زيد هو ليس بكتاب تكون حينئذ موجبة لان من شأن الرابطة أن تربط ما بعدها بما قبلها فهناك ربط السلب وربط السلب بإعجاب وان تأخرت عن حرف السلب كقولنا زيد ليس هو بكتاب كانت سالبة لان من شأن حرف السلب أن يرفع ما بعدها عما قبلها فهناك سلب الربط فتكون القضية سالبة وان كانت ثنائية فالفرق اعلا يلون من وجوبين

للموضوع يقتضي وجوده وأما الحكم بالاشتفاء والحكم بالثبوت فلا فرق بينهما في اقتضاء الوجود الذهني

منافية للوجود نحو شريك الباري تمتع واجتماع التقيض محال والمجهول للمطلق يمتنع الحكم عليه والمعلوم المطابق مطابق للموجود المطلق فاطلاق قوله وكذا الحال في الفرق بين الموجبة الخ يقتضي ان يكون في هذا التسم أيضا للموضوع وجودان احدهما مناط الحكم والثاني مناط الصدق وتحقيقه ان مناط الحكم هو تصورهما بعنوان الموضوع ومناط الصدق هو الوجود الفرضي الذي باعتبار فرديتها للموضوع كانه قال ما يتصور بعنوان شريك الباري وبفرض صدقه عليه تمتع في نفس الامر وقس على ذلك وقال المحقق الفتازاني ان هذه الذنبيات وان كانت موجبة لا تقتضي الا تصور الموضوع حال الحكم كما في السوالب من غير فرق وفيه انه يهدم المقدمة البديعية التي يبنى عليها كثير من المسائل من ان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت التثبت له اذ التخصيص لا يجري في القواعد العقلية وقال الشارح انها سوالب وفيه ان الحكم فيها انما هو بوقوع النسبة والارجاع الى السلب تصنف ومنها ما يكون محمولها متقدمة على الوجود أو نفس الوجود نحو زيد ممكن أو واجب بالغير أو موجود فموضوعاتها وجود في الذهن حال الحكم كسائر القضايا ولكون الانصاف بها ذهنيًا انتزاعيا لا بد ان يكون لموضوعاتها وجود آخر في الذهن يكون مبدأ لانتزاع هذه الامور ومناط صدق القضية واتحاد المحمولات معها ثم اذا توجه العقل اليها ولاحظها من حيث انها موجودة بهذا الوجود انتزع عنها وجودا وامكانا ووجوبيا آخر باعتبار الانصاف بهذا الوجود يستدعي تقدم وجود يكون مصداقا لهذه الاحكام وليس هذا الملاحظة لازمة للذهن دائما فينقطع بحسب انقطاع الملاحظة وانما أوردنا هذه النواميس مع عدم كونه من مسائل هذا الفن وعدم مناسبة هذا الكتاب اخذا لطبع المتدبرين كيلا يقموا في الشكوك التي أوردتها بعض الناظرين في هذا الكتاب والله اعلم بالصواب ( قال واما اللفظي ) فيه اشارة الى أن قول المصنف والفرق بينهما في اللفظ تعديل قوله والسالبة البسيطة اعم من الموجبة المدعولة المحمول وهو الظاهر وليس متصفا بقوله واما اذا كان الموضوع موجودا فيها متلازمان بان يكون متناه والفرق بينهما حينئذ في اللفظ فقط اذ لا اختصاص لهذا الفرق بحالة الوجود ( قال فهو ان القضية ) أي القضية التي اشتهت كونها مدعولة موجبة أو سالبة بسيطة وهو ما يكون حرف السلب فيها مؤخرًا عن الموضوع ( قال لان من شأن ) الرابطة أي التي في تلك القضية وكذا في قوله لان من شأن حرف السلب المقصود الحرف الذي في تلك القضية فانها لكونها متأخرة عن الموضوع يصحكون لربط ما بعدها بما قبلها فلا يرد كان زيد قائما وكذا الحال في قوله لان من شيء حرف السلب فلا يرد ليس

( قوله واما اللفظي الخ ) فيه اشارة الى ان قول المصنف والفرق بينهما في اللفظ تعديل قوله والسالبة البسيطة اعم من الموجبة المدعولة وليس متصفا بقوله واما اذا كان الموضوع موجودا فيها متلازمان بان يكون متناه والفرق بينهما حينئذ في اللفظ فقط اذ لا اختصاص لهذا الفرق بحالة الوجود ( قوله فهو ان القضية ) أي التي أثبت كونها مدعولة موجبة أو سالبة بسيطة وهو ما يكون حرف السلب فيها مؤخرًا عن الموضوع ( قوله فان كانت ثلاثية ) أي بان صرح فيها بلفظ الرابطة أي التي في تلك القضية وكذا في قوله لان من شأن حرف السلب المراد الحرف الذي في تلك القضية فانها لكونها متأخرة عن الموضوع تكون لربط ما بعدها بما قبلها فلا يرد حينئذ كان زيد قائما ولا ليس زيد قائما ( قوله وان كانت ثنائية ) أي بان لم يصرح فيها بلفظ الرابطة

( قوله أحدها بالنسبة إلخ ) فوجه كون هذا لفظاً أنه متعلق بإرادة المعنى من اللفظ وأما ما قيل أنه إذا نوى ربط السلب بقدر السلب مؤخراً وإذا نوى سلب الربط بقدر أيضاً مقدماً فهو لفظي نظر إلى تقدير الربط فلا يصح لأن النسبة لا تستلزم التقدير ( قوله بأن ينوي إما ربط السلب ) أي في الموجبة الممدولة وقوله أو سلب الربط أي في السالبة البسيطة ( قوله نسبة المحمول إلى الموضوع إلخ ) أضيفت إلى المحمول وإن كانت مرتبطة بالموضوع أيضاً لأنها ( ٦٣ ) رابطة بينهما لأنها مزيد اختصاص

بالمحمول وهو كونه مقتضياً للارتباط بغيره ( قوله سواء كانت بالإيجاب الباه للملابسة أي سواء كانت ملتبسة بالإيجاب النع ) من حيث أنها متعلقة والمراد بالإيجاب إدراك الوقوع لها وبالسلب إدراك عدم وقوعها وفي كلام الشارح إشارة إلى أن إيجابية أو سلبية في عبارة المتن تصيب للنسبة لا للكيفية وإن كان ظاهره أنه تصيب في الكيفية لقربه لها وإنما لم يجعل التصيب في المتن راجعاً للكيفية كما هو ظاهره لأن الكيفية لا تكون سلبية وما قيل إن اللاضرورة واللاذوام كقيمتان سلبتان فهو خطأ من التعبير بالسلب وأما في الواقع فهما عبارتان عن الإمكان والإطلاق العاكسان على بعضهما البعض ( قوله فأن كل نسبة إلخ ) تعليل ( قوله لابد لها من كيفية ) أي صفة ( قوله كالضرورة واللاضرورة ) المراد بهما

أحدها بالنسبة بأن ينوي إما ربط السلب أو سلب الربط وتأتيها بالاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالإيجاب كلفظ غير ولا وبعضها بالسلب كليس فإذا قيل زيد غير كاتب أو لا كاتب كانت موجبة وإذا قيل زيد ليس بكاتب كانت سالبة • قال

البحث الرابع في القضاء الموجبة لابد لنسبة المحمولات إلى الموضوعات من كيفية إيجابية كانت النسبة أو سلبية كالضرورة والادوام واللاضرورة واللاذوام وتسمى تلك الكيفية مادة القضية واللفظ الدال عليها يسمى جبة القضية ﴿

( أقول ) نسبة المحمول إلى الموضوع سواء كانت بالإيجاب أو بالسلب لابد لها من كيفية في نفس الأمر كالضرورة واللاضرورة والادوام واللاذوام فإن كل نسبة فرضت إذا قيست إلى نفس الأمر

( قوله نسبة المحمول ) ( أقول ) إذا قلت زيد قائم فهناك نسبة هي نسبة القيام إلى زيد لأن نسبة زيد إلى القيام فإن زيدا أريد به الذات وهي أمر مستقل بنفسه لا يقتضي ارتباطاً بغيره والقيام أريد به مفهومه الذي يقتضي ارتباطاً بغيره فذلك قال نسبة المحمول إلى الموضوع وإن كانت

زيد قائماً ( قال بأن ينوي ربط السلب أو سلب الربط ) فيكون هذا فرقاً لفظياً أي مشتقاً بإرادة المعنى من اللفظ وأما ما قاله الحق التفتازاني يعني أن الفرق اللفظي ساقط لا أن هذا فرق لفظي ففيه إن ذكره في ضمن الفرق اللفظي بأي عنه وكذا ما قيل أنه إذا نوى ربط السلب بقدر السلب مؤخراً وإذا نوى سلب الربط بقدر مقدماً فهو أيضاً لفظي نظراً إلى تقدير الرابطة لأن النسبة لا تستلزم التقدير ( قوله إذا قلت إلخ ) يعني إن ثبوت المحمول للموضوع وإن كانت متصورة بين الموضوع والمحمول إلا أن لها مزيد اختصاص بالمحمول وهو كونه مقتضياً للارتباط بغيره فذلك نسبة إلى المحمول ( قال سواء كانت بالإيجاب أو بالسلب ) نسبة على أن الإيجاب أو السلب في عبارة المتن تصيب للنسبة لا للكيفية على ما هو القرب لأن الكيفية لا تكون سلبية وما قيل إن اللاضرورة واللاذوام كقيمتان سلبتان فوهن خطأ من التعبير بالسلب وهما في الحقيقة عبارتان عن الإمكان والإطلاق العام كما سبق ( قال كالضرورة واللاضرورة إلخ ) المقصود بهما مفهوماتها إذ لو أريد ما صدقت عليهما كان ذكر الدوام واللاذوام مستدركاً له خوفاً تحت اللاضرورة ( قال فأن كل نسبة إلخ ) تعليل لقوله لابد أي كل نسبة فرضت وتعلق بين الشئين إذا قيست إلى نفس الأمر واعتبر وجودها بينهما مع قطع النظر عن الاعتبار والفرض تكون منحصرة في الضرورة واللاضرورة لامتناع ارتفاع انتقضي في التصور عن أمر وجودي فأد هذا التعليل أن المقصود بالهذه المذكورة الكلية

مفهوماتها كما امتنع أنفكالك النسبة عن الموضوع وعدم امتناع أنفكالكها وليس المراد ما صدقت عليه من الأفراد والإمكان الدوام واللاذوام مستدركاً لدخولها تحت اللاضرورة لأن عدم امتناع أنفكالك النسبة صادق بالدوام وعدم الدوام فالحاصل أن الكيفية تارة تلاحظ من حيث الوجوب وعدمه وتارة تلاحظ من حيث الدوام وعدمه ( قوله فأن كل نسبة إلخ ) تعليل لقوله لابد لها أي كل نسبة فرضت متعلقة بين الشئين وقوله إذا نسبت إلى نفس الأمر أي إلى نفسها وذاتها بقطع النظر عن

اعتبار المتعبّر وفرض الفارض

( قوله ومن جهة أخرى ) أشار الشارح بهذا الى ان اقسام الكيفية الى الضرورة والاضرورة والدوام واللايدوم ليس نسبياً واحداً كما يوجه جعل الشارح الكل تمثيلاً واحداً بل ما تقسمان كل قسم اثنان ( قوله اما ان تكون مكيفة الخ ) أي متصفة بصفة الضرورة أي الوجوب ( ٦٤ ) أي بصفة هي الضرورة قاضية كصفة للضرورة لبيان أي انها تكون

منحصرة في الضرورة واللاضرورة لا تتسع ارتفاع التقييد وأما الشارح بقوله اذا نسبت الخ أنه لا بد من قيد نسبة المحمول الى الموضوع قيد اذا نسبت الى نفس الامر لان النسبة المعتبرة بين الشيئين اذا لم يفرض وجودها في نفس الامر لا يفرضها كصفة في نفس الامر أصلاً ( قوله تسمى مادة القضية ) اعلم ان مادة الشيء اجزأؤه والمادة مقولة بالاشتراك على الطرفين وعلى النسبة وعلى كينيتها في نفس الامر لكون كل منها جزءاً ( قوله واللفظ الدال عليها ) أي على الكيفية الثابتة في نفس الامر بحسب ما فهم من اللفظ أي أنه فهم من اللفظ ثبوت تلك الكيفية في نفس الامر سواء كانت ثابتة فيه أم لا وبهذا ادفع ما يقال ان قوله واللفظ الدال عليها الخ لا يظهر في القضية

النسبة متصورة بين ين ( قوله ومن جهة أخرى ) ( أقول يعني أن تقسيم كيفية النسبة الى الضرورة وأنه لا بد من قيد نسبة المحمول الى الموضوع قيد اذا نسبت الى نفس الامر اذ النسبة للمعتبرة بين الشيئين اذا لم يفرض وجودها في نفس الامر لا يفرض لها كصفة في نفس الامر أصلاً وان ليس المقصود بقوله كاضرورة واللاضرورة والدوام واللايدوم حصر النسبة في الابع كما يوجه جعل الكل تمثيلاً واحداً بل حصرها في اثنين اثنين منها كما صرح به في شرح المطالع والمقصود من ذكر التمثيل كثرة الحجة على المطلوب والمقصود باللاضرورة واللايدوم ماضاها المصطلح اذ الواسطة بين الامكان المام والضرورة والاعلاق المام والدوام في الصدق وان وجد الواسطة في المفهوم ( قال تسمى مادة القضية ) هي مشتركة بين الطرفين والنسبة وكيفية في نفس الامر يكون ككل منها جزءاً واحتصرها لكونها جزءاً من القضية المربعة الاجزاء ( قال واللفظ الدال عليها ) أي على الكيفية الثابتة في نفس الامر لا بمعنى ان مدلوله النسبة المتصفة بالثبوت في نفس الامر حتى لو لم تكن ثابتة بل يمكن اللفظ الدال عليها دالاً على الكيفية الثابتة في نفس الامر لانه ينافي تجويز مخالفة الجهة المادة بل بمعنى انه فهم منه ثبوت تلك الكيفية في نفس الامر سواء كانت ثابتة فيها أولاً وهذا المعنى وان كان خلاف الظاهر الا أنه يجب الحل عليه بقرينة ماسيأتي من قوله لان اللفظ اذا دل على ان كيفية النسبة الخ ( قال أو حكم العقل ) لكن بشرط ان يثبت قيداً في القضية المعنوية اذ لو لم يثبت كذلك لا يكون جهة القضية بل حكماً برأيه ( قال لم يكن الحكم الخ ) لان الحكم في القضية مقيد بهذا القيد فلا بد في صدقه من تحقق الحكم مع القيد واذا انتفى أحدهما

الكاذبة ( قوله كانت كاذبة ) أي فكذب القضية كما يكون بالنظر

لخالفة النسبة للواقع يكون بالنظر لخالفة قيدها واما صدقها فلا يدعيه من مطابقة نسبتها للخارج ومطابقة كيفية النسبة للخارج أيضاً ( قوله أو حكم العقل ) أي ملاحظة العقل بان النسبة الخ لكن لا بد من اعتبار ملاحظة العقل قيداً في القضية المعنوية والا لم يكن جهة القضية بل حكماً برأيه

( قوله فلا جرم كذبت القضية ) أي فلا مهرب من كذبها ( قوله وتلخيص الكلام الخ ) حاصله أنه ذكر فيما سبق أن نسبة المحمول إلى الموضوع كيفية في نفس الامر وكيفية في العقل وكيفية يدل عليها اللفظ وانهما قد يخالفان لما في نفس الامر وعند ذلك تكذب القضية وقد كان في ذلك إيهام من حيث أن وجود الكيفية في الظروف الثلاثة فرع وجود النسبة في الخارج وإن الظاهر مطابقة المقول لما في نفس الامر والالفاظ للمعاني وأنه ( ٦٥ ) كيف تكذب القضية مع تحقق

حكمه فدفعت هذه التوهمات في هذا التلخيص فأثبت وجود النسبة وكيفيتها في الظروف الثلاثة وأوضحه بقياسها على الموضوع والمحمول وسائر الأمور الموجودة في نفس الامر وأثبت أن العلم قد لا يطابق المعلوم وأن الالفاظ موضوعة بلزاه الصور فلا يلزم ثبوت مدلولاتها في نفس الامر وإن صدق القضية باعتبار مطابقة حكمها للواقع وذلك إنما يحقق في الموجبة

إذا تحققت نسبتها مع كيفيتها في الواقع ( قوله نسبة المحمول إلى الموضوع ) أي النسبة الصادقة في القضية للمعقولة إذا كانت لا وجود لها في اللفظ ولو كانت شاملة لها لم يصح الحكم بقوله بحسب أن يكون الخ ( قوله وغيرها ) كالنسبة ( قوله لم يكن لها بد ) أي فرار ( قوله

فلا جرم كذبت القضية وتلخيص الكلام في هذا المقام بأن قول نسبة المحمول إلى الموضوع إيجابية كانت أولية يجب أن يكون لها وجود في نفس الامر ووجودها عند العقل ووجودها في اللفظ كاللوضوع والمحمول وغيرها من الأشياء التي لها وجود في نفس الامر ووجود عند العقل ووجود في اللفظ فالنسبة متى كانت ثابتة في نفس الامر لم يكن لها بد من أن تكون مكسفة بحسب ما ثم إذا حصلت عند العقل اعتبر لها كيفية هي أما عين تلك الكيفية الثابتة في نفس الامر أو غيرها ثم إذا وجدت في اللفظ أورد عبارة تدل على تلك الكيفية المستترة عند العقل إذ الالفاظ إنما هي بإزاء الصور العقلية فكما أن للموضوع والمحمول والنسبة وجودات في نفس الامر وعند العقل وبهذا الاعتبار صارت أجزاء القضية المعقولة وفي اللفظ حتى صارت أجزاء القضية المعقولة كذلك كيفية النسبة لها وجود في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ فالكيفية الثابتة فلسفة في نفس الامر هي مادة القضية والثابتة لها في العقل هي جهة القضية المعقولة والعبارة الدالة عليها هي جهة القضية المعقولة ولما كانت الصور العقلية والالفاظ الدالة عليها لا يجب أن تكون مطابقة للأمور الثابتة في نفس الامر لم يجب مطابقة الجهة لإفادة فكما إذا وجدنا شعباً هو إنسان واحسان من بيد فرما يحصل منه في عقولنا صورة إنسان واللا ضرورة قسم برأسه ثنائي وتقسيمها إلى الدوام واللا دوام تقسيم آخر ثنائي أيضاً لأن

لم يكن الحكم المقيد مطابقة للواقع ( قال وتلخيص الكلام الخ ) ذكر فيما سبق أن نسبة المحمول إلى الموضوع كيفية في نفس الامر وكيفية في حكم العقل وكيفية يدل عليها اللفظ وانهما قد يخالفان في نفس الامر وتكذب القضية عند ذلك ولما كان في ذلك اجحالا من حيث أن وجود الكيفية في الظروف الثلاثة فرع وجود النسبة وإن الظاهر مطابقة المقول لما في نفس الامر والالفاظ للمعاني وأنه كيف يكذب القضية مع تحقق حكمه فصل في هذا التلخيص بما لا مزيد عليه فأثبت وجود النسبة وكيفيتها في الظروف الثلاثة وأوضحه بقياسها على الموضوع والمحمول وسائر الأمور الموجودة في نفس الامر وأثبت أن العلم قد لا يطابق المعلوم وأن الالفاظ موضوعة بإزاء الصور العقلية فلا يلزم ثبوت مدلولاتها في نفس الامر وإن صدق القضية باعتبار مطابقة حكمها للواقع وذلك إنما يتحقق في الموجبة إذا تحققت نسبتها مع كيفيتها في الواقع ( قال نسبة المحمول إلى الموضوع ) أي النسبة الصادقة في القضية المعقولة إذا كانت لا وجود لها في نفس الامر وفي المعقولة لا وجود لها في اللفظ فلا يصح الحكم بقوله يجب أن يكون الخ ( قال من الأشياء التي لها الخ ) وفي بعض النسخ

( م ٩ ) شروح الشمية تنبي ( اعتبر لها كيفية ) أي اعتبر العقل لها كيفية وصفة ( قوله ثم إذا وجدت في اللفظ ) أي بان دل اللفظ عليها ( قوله إذ الالفاظ الخ ) علة لقوله أوردت عبارة تدل على الكيفية الخ ( قوله وبهذا الاعتبار ) وهو وجود الموضوع والمحمول والنسبة في نفس الامر وعند العقل وقوله وفي اللفظ عطف على قوله في نفس الامر أي أن للموضوع والمحمول والنسبة وجودات في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ وقوله حتى صارت الخ المناسب لما تقدم أن يقول وبهذا الاعتبار صارت أجزاء الخ ( قوله هو إنسان ) أي في نفس الامر

وحينئذ يعبر عنه بالإنسان وربما يحصل منه صورة فرس ويعبر عنه بالفرس فلشبح وجود في نفس الامر ووجود في العقل اما مطابق للواقع أو غير مطابق ووجود في البارة اما في عبارة صادقة أو كاذبة فكذلك كيفية نسبة الحيوان الى الانسان لها ثبوت في نفس الامر وهي الضرورة وفي العقل وهي حكم العقل وفي اللفظ فان طابعتها الكيفية المقولة أو البارة الملقولة كانت القضية صادقة والا كاذبة لاحالة قال

( والقضايا الموجهة التي جرت العادة بالبحث عنها وعن أحكامها ثلاثة عشر قضية منها بسيطة وهي التي حقيقتها إيجاب فقط أو سلب فقط ومنها مركبة وهي التي حقيقتها تركبت من إيجاب وسلب مما أما البسائط فست (الاولى) الضرورية المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادامت ذات الموضوع موجودة كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لاشئ من الانسان يمحور (الثانية) الدائمة المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة مثلاً إيجاباً وسلباً مامر (الثالثة) الشرطية العامة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً وبالضرورة لاشئ من الكاتب يساكن الاصابع مادام كاتباً (الرابعة) العرفية العامة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع ومثلاً إيجاباً وسلباً مامر (الخامسة) المطلقة العامة وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالعلم كقولنا بالاطلاق العام كل انسان متنفس وبالاطلاق العام لاشئ من الانسان يتمتص (السادسة) الممكنة العامة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم كقولنا بالامكان العام كل نار حارة وبالامكان العام لاشئ من النار يبارد) (أقول) القضية اما بسيطة أو مركبة لاشئ

المجموع قسم واحد رباعي (قوله والقضية المركبة) هي التي حقيقتها تكون ملتبسة من إيجاب بدون التي والاول نظراً الى التعريف والثاني الى كونه للعهد الذهني فيجوز وصفه بالجملة الخبرية كالنكرة (قال اما مطابق للواقع) اختيار لطريان المطابقة واللامطابقة في التصورات وهو الظاهر وما قالوا من ان التصورات كلها مطابقة للواقع والخطأ انما هو في الحكم الضمني فتدقيق لاصلاح ان التصورات لا قابض لها (قال اما في عبارة صادقة أو كاذبة) لا حكم على التصورات بالمطابقة وصف البارة الدالة عليها بالصدق والكذب نحوها واختصاص الصدق والكذب بالأخبار لا ينافي ذلك (قال فكذلك) أي مثل ذلك الشبح كيفية نسبة الحيوان أوضح جريان المطابقة واللامطابقة للواقع في كيفية نسبة التي هي من المقولات مجرباتها في الصورة المحسوسة من الشبح وبظواهر اقسام القضية بالصدق والكذب باعتبارها (قال القضية) أي الموجهة قدم تقسيمها الى البسيطة والمركبة على عكس اختيار المصنف تبييناً على انها أعم من ثلاث عشرة المذكورة التي قسمها المصنف الى بسائط ومركبات والمقصود بالاشتمال الدال على المدلول لا أعم منه ومن اشتمال الكل على الجزء فبم تقسيم الملقولة والمقولة على ما فهم فان فاه التفرع في قوله فالقضية البسيطة تكذب

(قوله اما في عبارة صادقة أو كاذبة) ل. ا. حكم على التصورات بالمطابقة واللامطابقة ووصف البارة الدالة عليها بالصدق والكذب نحوها باختصاص الصدق والكذب بالأخبار لا ينافي ذلك (قوله فكذلك كيفية نسبة الحيوان إلخ) أي مثل ذلك الشبح كيفية نسبة الحيوان وأوضح جريان المطابقة واللامطابقة للواقع في كيفية نسبة التي هي من المقولات مجرباتها في الصورة المحسوسة من الشبح وبظواهر اقسام القضية بالصدق والكذب باعتبارها (قوله القضية البسيطة إلخ) أي القضية الموجهة اما بسيطة أو مركبة لا يخلو عن هذين القسمين فالشرطية حقيقية تخضع للاشكال

( قوله ان اشتملت على حكيتين ) أي من اشتمال الدال على المدلول في القضية التفضيلية ومن اشتمال السلك على الجزء في القضية وليس الاشتمال قاصراً على أحدهما لأن قاه التفرع بعد قاضية البسطة الخ ( ٦٧ ) مانعة من ذلك والمراد

بالحكيتين النسبتان وجعلا ما اشتملت عليه القضية نسبتين باعتبار ماورد على القضية من الإيجاب والسلب والا فهو نسبة واحدة وهي الثبوت غايه

الامراتها في حالة الإيجاب يدرك مطابقتها للواقع وفي السلب يدرك عدم مطابقتها للواقع وقوله مختلفتين بالإيجاب أي بدراك الوقوع وقوله والسلب أي ادراك عدم الوقوع ( قوله هي التي حقيقتها )

أي معناها تكون ملثمة أي مركبة من إيجاب وسلب أي من دال الإيجاب والسلب أي بحيث يكون دال الإيجاب والسلب جزءه من هاهو حيثند فحقو لاشئ من الانسان بجبر بالضرورة ليست مركبة لانها وان اشتملت على حكم سلبى وعلى حكم ايجابى وهو الحكم بان ذلك السلب ضرورى لكن الحكم الثانى ليس

ان اشتملت على حكيتين مختلفتين بالإيجاب والسلب فهى مركبة والافسطة قاضية البسطة هي التي حقيقتها أي معناها اما إيجاب فقط كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان معناه ليس الا إيجاب الحيوانية للانسان واما سلب فقط كقولنا لاشئ من الانسان بجبر بالضرورة فان حقيقته ليست الا سلب الحجرية عن الانسان والقضية المركبة هي التي حقيقتها تكون ملثمة من الإيجاب والسلب كقولنا كل انسان كاتب بالفعل لا دائماً فان معناه إيجاب الكتابة للانسان وسلبها عنه بالفعل وانما قال حقيقتها أي معناها ولم يقل لفظها

وسلب ( أقول ) اذا حكمت بإيجاب المحمول للموضوع أولاً ثم حكمت بينها بسلب لابتداء مستقلة بل ببارة غير مستقلة دالة على كيفية تلك النسبة الإيجابية بعد المجموع قضية واحدة مركبة كقولنا كل انسان ضاحك لا دائماً فان قولك لا دائماً يدل على أن تلك النسبة الإيجابية بينها ليست بدائمة فيكون السلب واقفا بالفعل والا لكان الإيجاب دائماً فن حيث دلالة على كيفية النسبة يكون جهة للقضية ومن حيث دلالة على الحكم السلبى يكون موجبا لتركيب القضية وانما قلنا ببارة مستقلة لانه اذا عبر عن الحكم السلبى ببارة مستقلة كان هناك قضيتان مستقلتان لقضية واحدة مركبة وكذا الحال اذا حكمت أولاً بالسلب بينها ثم حكمت بالإيجاب على تلك الطريقة فكل قضية مركبة تكون موجبة وليس كل قضية موجبة مركبة فان اعتبار الضرورة والدوام

( قال أي معناها ) فسر الحقيقة بالمعنى لان حقيقتة القضية المفقولة الفاظ مخصوصة الا ان اللفظ لا اعتبار له بدون المعنى وانه الحقيقة التي هو بها هو ( قوله اذا حكمت الخ ) تفصيل لتعريف المركبة واشارة الى اعتبار قيود فيه تركها الشارح لان المقصود امتياز المركبة من البسطة لاعتريفها الجامع للواقع وهي ان يكون السلب مقصودا في القضية كالإيجاب ولا يكون لازماً غير مقصود للتسكّم وان يكون السلب قيذا للإيجاب لابتداء مستقلة وان يكون السلب رضا لكيفية النسبة لانها نحو الشيء اما موجود أو ليس بموجود ( قوله فن حيث الخ ) دفع وهم انه اذا كان دالا على الحكم لا يكون جهة القضية ( قوله وكذا الحال الخ ) عطف على قوله اذا حكمت الخ ( قوله تكون موجبة ) لان القيد الدال على السلب جهة القضية ( قوله وليس كل موجبة مركبة ) لجواز ان لا يكون الجهة دالة على الحكم السلبى أو الإيجابى ( قال هي التي الخ ) أي القضية الواحدة فلا يرد مجموع التفضيلين المختلفين بالإيجاب والسلب ( قال ملثمة من إيجاب وسلب ) ولا يرد نحو لاشئ من الانسان بجبر بالضرورة فانه مشتمل على حكم سلبى وعلى حكم ايجابى وهو بان ذلك السلب ضرورى لدم كون الحكم الثانى جزء من التفضية بل هو مستفاد من تقييد الحكم السلبى بقيد الضرورة بطريق الزوم فلا حاجة الى التقييد بان يكون الطرفان متعديين في الحكمين المختلفين وان صرح المصنف بذلك في جامع الحفائق كما صرح بالتوافق في الحكم توضيحا

جزأ من القضية بل مستفاد بطريق الزوم من تقييد الحكم السلبى بقيد الضرورة ( قوله أي معناها ) فسر الحقيقة بالمعنى للإشارة الى ان المنظور له من الفاظ معناه لاذاته حقيقة القضية المفقولة الفاظ مخصوصة اكن لما كان اللفظ لا اعتبار له بدون المعنى جعل المعنى كأنه هو الحقيقة

( قوله لأنه ربما يكون الخ ) حاصل ذلك ان قيد الامكان لعدم اشتياله على حرف السلب لا يدل على حكم مخالف للاول لفظاً وان دل في المعنى بخلاف الالزام والاضرورة فانه لاشتمالها على حرف السلب يستفاد منها سلب الحكم سواء كان الحكم إيجابياً أو سلبياً فالقضية المشتمة عليها مركبة لفظاً ومعنى بخلاف المشتمة على الامكان فانها غير مركبة لفظاً وان كانت مركبة معني فلاجل هذا عبر المصنف بقوله هي التي تكون حقيقتها أى معناها ملثمة الخ لاجل ان يصدق التعريف بالاثنتين ولو قال وهي التي يكون لفظها مركباً من إيجاب وسلب لم يصدق حينئذ التعريف الا بما اذا ذكر قيد الالزام والاضرورة ولم يصدق على ما اذا ذكر قيد الامكان ( ٦٨ ) ( قوله الا ان معناه ان إيجاب الكتابة الخ ) وبين ذلك ان قولك كل انسان كاتب

بالامكان الخاص حكم فيه بسلب الضرورة عن الطرف الموافق وعن الطرف المخالف فنفاء حينئذ ان ثبوت الكتابة للانسان ليست بضرورية وان سلبها عنه ليس بضروري أيضاً ولا شك ان الاول وهو كون ثبوت

الكتابة له ليس بضروري ممكنة عامة سالبة أى يدل عليه بممكنة عامة سالبة قاطلة لاثنتين من الانسان بكاتب بالامكان العام وان الثاني وهو ان سلب الكتابة عنه ليس بضروري ممكنة عامة لكن موجبة لانه يدل عليه بقولك كل الانسان كاتب بالامكان العام ( قوله بحسب اللفظ أيضاً ) أى كما ان التركيب بحسب

المعنى ( قوله غير محصورة ) وذلك لان الكيفيات والتقايد التي تمرض للنسبة غير محصورة ( قوله الا ان القضية التي اما جرت المادة الخ ) لم يقل التي بحث عنها لان من الموجهات فمضاهياً تورد في العكس والتناقض كإسباتي الا انه لم يجر المادة بالبحث عنها ( قوله والقياس ) عطف على التناقض وهو على حذف مضاف أى وتأليف القياس منها وهو بحث المختلطات وحل القياس على المعنى القنوي واردة النسبة بين الموجهات منها وجعله عطفاً على الضمير المحرور في عنها واردة القياس المؤلف منها ومن غيرهما من مواد الاقضية خارج عن القياس ( قال ثلاثة عشر ) قد صرح صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى ( يترصد بآهني أربعة أشهر وعشراً ) انه اذا لم يذكر تمييز العدد لا يجوز ان يذكر العدد على موافقة القياس وقال أبو حيان انه المطرد ويجوز عكس التأييد بقوله ثلاثة عشر صحيح فصيح فاقبل الصحيح ثلاث عشرة غير صحيح ( قال وهي التي يحكم الخ ) أى يحكم فيها بل المحمول ضروري لثبوت لذات الموضوع سواء كان منشأها نفس الذات أو امر غيرها فالضرورة لاجل

جميع أوقات الوجود ثم ان مدة دوام وجود الذات متبر على أنه طرف للضرورة فهو من تمام معنى القضية المذكورة لانه شرط في الضرورة حتى يكون خارجا عن معناها وهذا اندفع ما يقال ان قولنا زيد موجود بالامكان الخاص قضية ممكنة ويصدق تعريف الضرورة عليها وحاصل الدفع ان الضرورة فيها شرط الوجود لاني زمان الوجود قائل واعترض نعرف الضرورة المذكور بانه يقتضي انحصار الضرورة فيها اذا كان الموضوع أزليا واجبا أو متنا لان ما لم يجب وجوده لم يجب له شيء في جميع أوقات وجوده وأوجب بان لا نسلم ان الذي لم يجب وجوده لم يجب له (٦٩) شيء في جميع أوقات وجوده

اذ ثبوت الذاتيات للذات ضروري في زمان وجوده لا بشرط الوجود نحو كل انسان حيوان بالضرورة فان الذات تقدم على الذات وجودا وعدمها فتأمل (قوله فان الحكم فيها بضرورة سلب الحجر الخ) يعني ان المعتبر في مفهومها ضرورة سلب المحمول عن ذات الموضوع في جميع أوقات وجوده واعترض بان هذا يقتضي ان تكون تلك السالبة ليست أهم من المدولة لان السلب مقيد بجميع أوقات وجود الموضوع فلا يصدق عند عدم الموضوع وقد تقدم ان السالبة البسيطة أي التي لم يجعل حرف السلب جزأ منها أهم من المدولة وأوجب بان هذا اتعا جه من جنس قوله في جميع أوقات وجوده نظر فالسلب

اما التي حكم فيها بضرورة الثبوت فهي ضرورة موجبة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان الحكم فيها بضرورة ثبوت الحيوان للانسان في جميع أوقات وجوده واما التي حكم فيها بضرورة السلب ضرورة سالبة كقولنا لاشي من الانسان بحجر بالضرورة فان الحكم فيها بضرورة السلب بخلاف اللا ضرورة واللا دوام لانها يوجبان حكما آخر مخالفا للحكم السابق في الإيجاب والسلب كما سيأتي تحقيقه

الموضوع نرد منها نحو كل جسم متحيز بالضرورة مادام ذات الموضوع موجودا بان يكون أوقات وجوده ظرفا للضرورة لاشترطا فلا يرد ان قولنا زيد موجود بالامكان الخاص قضية ممكنة ويصدق عليه تعريف الضرورة لان الضرورة فيها بشرط الوجود لاني زمان الوجود وما أورد عليه انه يلزم حينئذ حصر الضرورة الذاتية في الأزلية لانه لا يصدق الا في الموضوع الواجب أو المتع لانه ما لم يجب وجوده لم يجب له شيء في جميع أوقات وجوده فدفوع بان ثبوت الذاتيات للذات ضروري في زمان وجوده لا بشرط الوجود نحو كل انسان حيوان بالضرورة فان الذات تقدم على الذات وجودا وعدمها وما قيل في الجواب ان زيدا موجود قضية ذهنية والكلام في القضايا الحقيقية والخارجية فلا يحسم مادة الاشكال لان كل قضية خارجية أو ذهنية يكون محمولها الوجود يرد اشكال نحو كل مربع موجود فان المحمول ضروري الثبوت مادام الموضوع موجودا وكذا ما قيل ان الامكان الخاص الحكمي أعني ما لا يمكن وجوده وعدمه لاجل ذاته لا ينافي الضرورة الذاتية بهذا الذي لجواز ان يكون ضروري الثبوت لذات الموضوع مع عدم كونه مقتضى الذات فزيد موجود ضرورة مطلقة ومنطقية وممكنة خاصة حكيم لان توجيه الاشكال هو ان زيدا يصدق عليه الموجود بالامكان الخاص المتعلق اذ ليس الوجود ضروري الثبوت والسلب لزيم مع انه يصدق عليه انه ضروري الثبوت له مادام موجودا فتدبر فانه غلط فيه من يدعي التجبر (قال فان الحكم فيها بضرورة سلب الحجرية الخ) يعني ان المعتبر في مفهومها ضرورة سلب المحمول عن ذات الموضوع في جميع أوقات وجوده اتفق كافة الفاطرين على ان هذه السالبة ليست أهم من المدولة لان السلب مقيد بجميع أوقات وجود الموضوع فلا يصدق عند عدم الموضوع وقولوا معنى قولهم السالبة البسيطة أهم من الموجبة المدولة مقيد بما اذا لم يمنع مانع عن ان يكون صدق السلب بعدم الموضوع وعندي ان معنى هذا ان يكون في جميع الاوقات ظرفا للسلب ويلزم حينئذ ان

والحق انه طرف للثبوت الذي يتضمنه السلب أي فانه حكم فيها بضرورة سلب ثبوت الحجر عن الانسان في جميع أوقات وجوده أي ان ثبوت المحمول للموضوع في جميع أوقات وجوده مسلوبا بضرورة وحينئذ يجوز صدقا عند انتفاء الموضوع نحو لاشي من الصفاء بانسان بالضرورة وعند انتفاء المحمول اما في جميع أوقات وجود الذات نحو لاشي من الانسان بحجر بالضرورة أو في بعض أوقات وجود الذات نحو لاشي من القمر بتخسف بالضرورة فان الاختصاص ضروري له في وقت الحيلة الذي هو بعض أوقات الذات على ان الوجود قد اعتبر قيداً في الموضوع ولكن ليس بلامز تخفقه كما علمت فيها من

( قوله وانما سميت الخ ) قضية كلامه ان لها اسعين ضرورية ومطلقة مع ان المجموع اسم واحد وأجيب بان قوله وانما سميت معناه وانما اعتبر في اسمها الضرورية ( ٧٠ ) واعتبر فيه المطلقة أى انما اعتبر في اسمها هذان اللفظان ( قوله لعدم تهيد

الحجربة عن الانسان في جميع أوقات وجوده وانما سميت ضرورية لاشتغالها على الضرورة ومطلقة لعدم تهيد الضرورة فيها بوصف أو وقت ( الثانية ) الدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحول للموضوع أو بدوام سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة ووجه تسميتها دائمة ومطلقة على قياس الضرورية المطلقة وشالها إيجاباً مام من قولنا دائماً كل انسان حيوان فقد حكمنا فيها بدوام ثبوت الحيوانية للانسان مادام ذاته موجودة وسلباً مام أيضاً من قولنا دائماً لا شيء من الانسان بمجرد فان الحكم فيها بدوام سلب الحجربة عن الانسان مادام ذاته موجودة والنسبة بينها وبين الضرورية ان الضرورية أخص منها مطلقاً لان مفهوم الضرورة امتناع انفكك النسبة عن الموضوع ( قوله والنسبة بينها وبين الضرورية ) ( أقول ) تدعرت أن السبب الأربع تحقق بين القضايا بحسب صدقها وتحققها في الواقع لا بحسب حملها على شيء فان ذلك مخصوص بالمفردات وما في حكمها

لا يكون قولنا لا شيء من النقاء بانسان بالضرورة فالحق انه ظرف لثبوت الذي يتضمنه السلب أى ثبوت المحول لذات الموضوع في جميع أوقات وجوده يكون مساوياً بالضرورة وحينئذ يجوز ان يكون صدقها بانتفاء الموضوع نحو لا شيء من النقاء بانسان بالضرورة وان يكون بانتفاء المحول اما في جميع أوقات وجود الذات نحو لا شيء من الانسان بمجرد بالضرورة أو في بعض أوقات وجود الذات نحو لا شيء من القمر ينخفض بالضرورة فان الانخفاض ضروري له في وقت الحيلولة الذي هو بعض أوقات الذات ( قال وانما سميت الخ ) أى انما اعتبر في اسمها هذان اللفظان وانما أولاً بذلك لانه لا تقع التسمية بكل واحد من اللفظين ( قال لعدم تهيد الضرورة الخ ) يعني ان الضرورة التي يذكر في أفراد هذه القضية لا قيد بشئ من الوصف والوقت فيقال لكل انسان حيوان بالضرورة وان كان في مفهومها قيد مادام ذات الموضوع موجوداً معتبراً لخراج الضرورة الوصفية والوقفية فن قال ان في جميع الاوقات ليس تهيداً بل تعميماً لم يفرق بين اعتبار القيد في المفهوم وفيما صدق عليه ولم يفهم انه في التعريف فكيف لا يكون تهيداً ( قال مادام ذات الخ ) المتبادر من التعريف ان يكون المحول متغيراً لوجوده فلا يرد انه يلزم على هذا التعريف ان يكون زيد موجود دائماً لدوام ثبوت المحول للموضوع مادام الموضوع موجوداً ويلزم من ذلك ان لا يكون بين الموجبة الدائمة والسالبة المطلقة تناقض لصدق قولنا زيد موجود مادام موجوداً وزيد ليس موجود بالاطلاق العام ( قال على قياس مامر ) أى دائماً لاشتغالها على الدوام ومطلقة لعدم تهيد الدوام في موادها بوصف أو وقت ( قال مامر ) أى بداني تغير وهو تغير الجهة وفيه إشارة الى مادة اجتناعها ( قوله قد عرفت الخ ) إعادة لما مر للتبيين وإزالة غفلة المتعلم عما سبق ( قل امتناع انفكك النسبة عن الموضوع ) إيجابية كانت أو سلبية لكن امتناع انفكك السلبية قد يكون بامتناع الموضوع وقد يكون بامتناع ثبوت المحول له ثم هذا ليس ترفهاً بالضرورة بل تغير مفهوم عبارة منفصلة ليطاوع النسبة ظاهراً تماماً فلا يرد ان الامتناع عبارة عن ضرورة السلب وأسلوب

الضرورة الخ ) يعني ان الضرورة التي نذكر في افراد هذه القضية لم تهيد بشئ من الوصف والوقت فيقال لكل انسان حيوان بالضرورة فان كان مفهومها قيد مادام ذات الموضوع موجوداً معتبراً لخراج الضرورة الوصفية والوقفية في القضية الشرطية والوقفية ( قوله على قياس الضرورة المطلقة ) أى انه اعتبر في تسميتها لفظ دائماً لاشتغالها على الدوام ومطلقة لعدم تهيد الدوام في موادها بوصف ( قوله مامر ) أى مع تغير لطيف في الجهة وفي قوله مامر إشارة الى مادة اجتناعها ( قوله أخص منها مطلقاً ) أى خصوصاً مطلقاً فكل قضية صح ان تكون ضرورية صح ان تكون دائماً والعكس فالنسبة بينهما من حيث التحقق لا من حيث المفهوم اذ هما من حيث المفهوم متباينان ( قوله لان مفهوم الضرورة ) أى منهاها الانزامي اذ منهاها الحقيقي الوجوب ويلزمه

ذلك وانما فسر الضرورة بذلك العبارة المنفصلة لاجل ان تظهر النسبة ظهوراً تاماً واذا قلعت ان هذا تعريف ومفهوم للضرورة باللازم اندفع عنك ما قال ان الامتناع عبارة عن ضرورة سلب الامكان الذي هو سلب الضرورة فيلزم الدور لاخذ المعرف في التعريف وقوله امتناع انفكك النسبة أى من حيث وقوعها أو من حيث عدم وقوعها

( قوله شمول النسبة ) أي عموم تحقق النسبة ( قوله لجواز إمكان انفكاكها ) أي عن الموضوع وذلك نحو قولنا كل فلك متحرك دائم فتتحرك الفلك دائم وهو ممكن فيمكن ان يتخلف في بعض ( ٧١ ) الاوقات وقوله وعدم وقوعه أي عدم وقوع الانفكاك ( قوله

ومفهوم الدوام شمول النسبة في جميع الازمنة والاقوات متى صككت النسبة متممة الانفكاك عن الموضوع كانت متحققة في جميع اوقات وجوده بالضرورة وليس متى كانت النسبة متحققة في جميع الاوقات امتنع انفكاكها عن الموضوع لجواز إمكان انفكاكها عن الموضوع وعدم وقوعه لان الممكن لا يجب أن يكون واقعاً ( الثالثة ) المشروطة العامة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط أن يكون ذات الموضوع متصفاً بوصف الموضوع أي يكون لوصف الموضوع دخل في تحقق الضرورة مثال الموجبة قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً فان تحرك الاصابع ليس بضروري الثبوت لذات الكاتب أعني افراد الانسان مطلقاً بل ضرورة ثبوته إنما هي بشرط انصافها بوصف الكتابة ومثال السالبة قولنا بالضرورة لا شيء من الكتاب يسكن الاصابع مادام كاتباً فان سلب ساكن الاصابع عن ذات الكاتب ليس بضروري الا بشرط انصافها بالكتابة وسبب تسميتها اما بالمشروطة فلاشئها على

الإمكان الذي هو سلب الضرورة فيلزم الدور ( قال وليس متى كانت الخ ) معناه ليس متى كانت النسبة متحققة يلزمها امتناع انفكاكها عن الموضوع لان القضية سالبة لزومية ( قال لجواز إمكان انفكاكها ) فلا يلزمها الامتناع فمن ان جواز إمكان الانفكاك كاف في ثبوت المدعى ولا يرد ان إمكان إمكان الانفكاك لا يستلزم إمكان الانفكاك لجواز ان يمكن إمكانه ولا يقع فيكون الانفكاك مشتملاً ولا حاجة الى ما قبل من ان المقصود جواز اجتماع إمكان الانفكاك مع عدم الوقوع ولا الى التصدي لان إمكان الإمكان يستلزم إمكان انفكاكه اذ غاية الجهد تصحيح إمكان الإمكان لبيان فائدة اعتباره وفي الاكتفاء بمجرد جواز إمكان الانفكاك اشارة الى ان النسبة بينهما وكذا بين سائر القضايا اما تعتبر بالنسبة الى مفهومها مع قطع النظر عن الامور الخارجية والا فالدوام يستلزم الضرورة اذ لا بد له من علة يجب اما بذاتها أو بواسطة اثباتها الى ما يجب بذاتها ومع وجود العلة يجب وجود المعلول ومع عدمها يتبع كيف ولو اعتبر الامور الخارجية يلزم انحصار القضايا في الضرورة الموجبة أو السالبة لان الحكم بالنظر الى العلة اما واجب أو ممتنع ( قال بشرط ان يكون الخ ) متعلق بضرورة لاثبوت فان الضرورة منقسمة الى الذاتية والوصفية والوقعية سواء كان الوصف منشأ للضرورة نحو كل متعجب ضاحك مادام متعجباً ويسمى الضرورة لاجل الوصف أو لا نحو كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً ( قال وهي التي حكى الخ ) خرج بقيد الضرورة ما حكم فيها بجملة غير الضرورة وبقوله بشرط ان يكون ما حكم فيها بالضرورة الذاتية والوقعية وما يكون الوصف ظرفاً للضرورة وبقوله مادام متصفاً بوصف الموضوع ما حكم فيها بالضرورة الوصفية لكن يكون الوصف غير النوان نحو كل انسان متحرك الاصابع مادام كاتباً فانه قضية مشروطة غير معتبرة ( قال مطلقاً ) أي غير مقيدة بوصف أو وقت بان يكون في جميع اوقات الذات بل ضرورة ثبوته في المثال المذكور اما هو بشرط انصافه بالكتابة فلا يتنافى بضروريته له في مادة أخرى لامر آخر كالرمتش

كاتباً فالتحرك اما هو ناشئ عن الارادة لاعن الكتابة نعم هو لازم ولاجل هذا قال الشارح أي يكون لوصف الموضوع دخل الخ ( قوله أعني افراد الانسان مطلقاً ) أي غير مقيدة بوصف أو وقت بان يكون في جميع اوقات الذات ( قوله إنما هي بشرط انصافها بوصف الكتابة ) المحصر اضافي فلا يتنافى انه يتصف بالتحرك ضرورة في حالة الارتماش

( قوله على القضية التي حكم فيها بضرورة الثبوت أو بضرورة السلب في جميع أوقات ثبوت الوصف ) أي بدون اشتراط ثبوت الوصف بل المراد أنه حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع في أوقات اتفق ان الوصف أي وصف الموضوع حصل في تلك الاوقات ثبوت الوصف غير ( ٧٣ ) ملغى له رأساً بخلافه على الاول فانه جزء من الموضوع له ( قوله صدقت كما

تبين ) أي لان المعنى ان التحرك واجب للكتاب بشرط كونه كتاباً ( قوله ) وان أردنا المعنى الثاني كذبت ( أي لان المعنى ان التحرك واجب للكتاب بدون اشتراط كتابة في الوقت الذي اتفق ان الكتابة وقت فيه فالظرف حينئذ مطلق الزمن وحصول الكتابة الواقع اتفاقاً غير منظور له ولا شك ان هذا كاذب لان التحرك ليس واجبا في هذا الزمن الذي اتفق حصول الكتابة فيه وذلك لان شرط ضرورة التحرك في الواقع الكتابة ووقوع الكتابة في ذلك الزمن ليست لازمة حتى يكون التحرك لازماً واتما وقوع الكتابة في ذلك الزمن أمراً اتفاقياً فانما كان الشرط وهو الكتابة غير لازم في ذلك الزمن فليكن الشرط وهو التحرك غير واجب فيه ( قوله في شيء من

( قوله ) والفرق بين المعنيين ( أقول ) حاصله ان المشروطة اذا اعتبرت بشرط الوصف ممكن ضرورة نسبة المحمول إيجاباً أو سلباً بقياس الى ذات الموضوع مأخوذاً مع وصفه فالضرورة انما هي بقياس الى مجموع الذات والوصف واذا اعتبرت مادام الوصف كان الوصف هناك معتبراً على أنه ظرف للضرورة لاجزأ لما نسبت اليه الضرورة والازم اعتبار الوصف مرتين مرة جزءاً لما نسبت اليه الضرورة ومرة ظرفاً للضرورة فيصير المعنى ان نسبة المحمول ضرورة لمجموع ذات الموضوع مع وصفه في جميع أوقات وصفه ولا فائدة لاعتبار الظرف هنا فمعين انه اذا اعتبرت مادام الوصف كان ضرورة نسبة المحمول الى ذات الموضوع فقط وحينئذ ان لم يكن الوصف الذي له مدخل في تحقق الضرورة ضروريا لذات الموضوع حال ثبوته له كالكتابة صدقت المشروطة بشرط الوصف دون مادام الوصف وان كانت ضروريا له في زمان ثبوته له صدقت

( قوله حاصله ان المشروطة الخ ) يريد ان ثبوت المحمول فيها وان كانت لذات الموضوع الا ان الوصف لما كان له دخل في الضرورة كان ما ينسب اليه الضرورة إيجاباً أو سلباً لمجموع الذات والوصف فبني قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كتاباً كل ذات متصفة بالكتابة ينسب اليه التحرك بالضرورة بشرط اتصافه بها فاندفع ما توهم من ان المحمول ليس ثابتاً لمجموع الذات والوصف بل للذات فقط فانه مبني على عدم الفرق بين ثبوت المحمول وضرورة ثبوته ولا حاجة الى تأويل كلامه قدس سره بان مقصوده ان الموضوع في المعنى الاول مقيد وفي الثاني مجرد الذات فانه مع عدم مساعدة العبارة له يرد عليه ان التقيد ان كان داخلاً يرد عليه ما يرد على تقدير دخول الوصف من ان الثبوت للذات لا لمجموع الذات والتقييد وان كان خارجاً لم يكن فرق بين المعنيين ( قوله ولا فائدة الخ ) لان اعتبار الظرفية لبيان أوقات الضرورة وقد استفيد من اعتبار الضرورة بالنسبة الى المجموع فانه لو تحقق الحكم في بعض أوقات الوصف لم يكن ضروريا للمجموع فاعتبار الضرورة بقياس الى المجموع يعني عن اعتبارها في جميع الاوقات

الاقوات ) فيه اشارة لما قلنا من ان الظرف لضرورة اثبت مطلق الزمن وان حصول الكتابة فيه أمر اتفاقي وجه لا يمتنع قيداً وليس الظرف الوقت المقيد بكونه كتاباً فيه والا رجعنا للمعنى الاول ( قوله فان الكتابة التي هي شرط الخ ) أي شرط لضرورة التحرك في نفس الامر ( قوله فاذنك بالمشروطة بها ) أي بالكتابة وهو التحرك وفيه ان الكتابة ليست شرطاً في تحرك الاصابع بل الامر بالعكس وهو ان التحرك شرط في الكتابة فتأمل

وجه لانك قد سمعت ان ذات الموضوع قد تكون عين وصفه وقد تكون غيره فاذا اتحدوا كانت المادة مادة الضرورة صدقت القضايا الثلاث كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة أو دائماً أو مادام انساناً وإن تبايراً فإن كانت المادة مادة الضرورة

( قوله لانك قد سمعت )  
أي فيما مر قبل البحث  
عن العدولة والمحقة  
( قوله ان ذات الموضوع )  
أي حقيقة ذاته وإنما  
احتجنا لذلك لاجل ان  
يطابق قوله فان اتحدوا  
وكانت المادة ضرورة

المشروطة بالمتعين ما كقولك كل منخفض فهو مظلم مادام منخفضاً سواء أريد منه بشرط كونه منخفضاً أو مادام منخفضاً بلا اعتبار الاشتراط بناء على أن الانخفاض ضروري للقمري في وقت معين وهو وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس فإن نسبت الاظلام الى مجموع القمر ووصف الانخفاض كان ضرورياً له وإن نسبت الى ذات القمر كان أيضاً ضرورياً له في وقت الانخفاض لأن القمر في ذلك الوقت يستحيل وجوده بلا انخفاف على ما زعموا فذات القمر مستلزم للمجموع من ذاته ووصف الانخفاض وهذا المجموع مستلزم للاظلام ومستلزم المتنازح مستلزم فذات القمر في ذلك الوقت مستلزم للاظلام فظهر بذلك أن النسبة بين معني الشرطية هي العموم من وجه وهذا الكلام محقق وقد أخطأ فيه كثيرون وزعموا أن النسبة بينها العموم مطلقاً لأن مادام الوصف أعم مطلقاً

صدقته الثلاث كقولنا كل  
انسان حيوان قال زيد  
وعبروا الخ الذين هم ذات  
الموضوع ليسوا قس  
المالعة الانسانية ويتعذر  
حقيقة حصل الاتحاد  
( قوله فاذا اتحدوا وكانت  
المادة مادة للضرورة الخ )  
وذلك لانه اذا كان المحمول  
ضرورياً لذات الموضوع  
وذات الموضوع ذات  
لحقيقته سكان للحقيقة  
دخل في تلك الضرورة

( قوله على ما زعموا ) إشارة الى ان ذلك مبني على زعمهم من أن نور القمر مستفاد من الشمس وأنه في نفسه كداروان مدار حركته يقطع مدار حركه الشمس على قطبتين اذا كان أحدهما في قطعة والاخر في الاخرى مع الأرض حالاً بينهما ما من وصول ضوء الشمس اليه فسر على ثلثة الاصليه وظلت الاصليه يمتنع انفا كما عنه لكونها مقتضى طبيعته ( قوله لان مادام الوصف أعم مطلقاً الخ ) منشأ زعمهم اما عدم الفرق بين الطرفين والشرط واما النظر الى ان الثبوت في وقت الوصف لا بد له من علة ثبوت الوصف في ذلك الوقت ضروري وقد عرفت ان النظر في النسبة الى مجرد مفهوم القضية ( قال أي يكون الخ ) خبير للشرط المجزئ في قوله بشرط أن يكون حتى يلزم اجتناع الشرطية والمجزئية فيفسد المعنى على ما هو والمقصود من التفسير ان ليس المقصود من الشرط ما هو المتبادر منه حتى يكون الضرورة لذات والوصف خارجاً فإن الضرورة غير متحققه بالنظر الى الذات ولو قيد بالف قيد بل هي بالنظر الى مجموع الذات والوصف وان كان الحكم على ذات الموضوع فقط فلو وصف دخل في الضرورة وإنما قالوا بشرط الوصف لكونه خارجاً عن الضرورة وان كان داخلياً فيها نسب اليه الضرورة فما قيل يريد بقوله دخل أعم من الاستقلال والمداخلية وان كان المتبادر الثاني وهم ( قال سبب تسميتها ) أي سبب اطلاق اسم مركب من الجزئين مفصل بهذا التفصيل ليست ضرورة الثبوت لذات الكاتب أعني أفراد الانسان فلا يثاني ضرورة ثبوته لبعض أفرادها بسبب الارتباط ( قال فاذنك بالمشروطة بها ) أي بالحركة المشروطة بالكتابة على ما قاله الشارح في شرح المطالع فان الكتابة نفسها ليست ضرورة لما صدق عليه الكاتب في ثبوت أوقاتها فكيف يكون تحريك الاصابع التابع لها في الضرورة فلا يرد ما قيل ان الكتابة مشروطة بتحريك الاصابع دون العكس ولا يحتاج الى تكلف يسمع وهو ان المقصود بالشرطية بها الضرورة كما يقتضيه اضافة الشرط الى تحقق الضرورة فان الكلام في كون تحريك الاصابع ضرورياً أو غير ضروري لا في ضرورة ضرورتها ( قال ذات الموضوع ) أي حقيقته ( قال فاذا اتحدوا الخ ) قاله اذا كان المحمول ضرورياً لذات الموضوع والذات انما هو الحقيقة كان للحقيقة أيضاً دخل في تلك الضرورة

( قوله ولم يمكن للوصف دخل ) أي دخول في الضرورة أي في حصولها سواء كان الوصف خارجا عن حقيقة ذات الموضوع أو جزءا منها فالاول كما في مثال الشارح والثاني كما في قولك كل ناطق حيوان بالضرورة بتي ماذا تفاريا ولكن كان للوصف مدخل في الضرورة الذاتية والحكم انه تصدق القضايا الثلاث لانه لا يجوز حينئذ ان يكون الوصف مفارقا بل لازما للماهية وذلك كقولنا كل ناطق متعجب بالضرورة أو دائما أو مادام ناطقا فان قلت اذا كانت القضايا الثلاث تصدق في تلك الحالة فلا شيء اختار ( ٧٤ ) الشارح صورة الاتحاد لاجتماع الثلاثة دون غيرها • وأجيب بأنه انما اختاره لكونه

ولم يكن للوصف دخل في تحقق الضرورة صدقت الضرورة والدائمة دون المشروطة كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة أو دائما لا بالضرورة مادام كاتباً فان وصف الكتابة لا يدخله في ضرورة ثبوت الحيوان لذات الكاتب وإن لم تكن المادة مادة الضرورة الذاتية والدوام الذاتي وكان هناك ضرورة بشرط الوصف صدقت المشروطة دون الضرورية والدائمة كما في المثال المذكور فان تحرك الاصابع ليس بضروري ولا دائما لذات الكاتب بل بشرط الكتابة وأما المشروطة بانها الثاني ففي أهم من الضرورية مطلقاً لانه متى ثبتت الضرورة في جميع أوقات الذات ثبتت في جميع أوقات الوصف بدون العكس ومن الدائمة من وجه لتصادقها في مادة الضرورة المطلقة وصدق الدائمة بدونها حيث يحلو الدوام عن الضرورة وبالعكس حيث تكون الضرورة والدوام في جميع أوقات الوصف ولا بدوم في جميع أوقات الذات • الزاوية العرفية العامة وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلب عنه مادام ذات ( قوله ) الرقية العامة ( أقول ) لم يعتبر هنا مضيان على قياس مضي المشروطة لان المحمول

( قال ولم يكن للوصف دخل الخ ) سواء كان الوصف خارجا كما في مثال الشارح أو ذاتيا نحو كل ناطق حيوان بالضرورة وأما اذا كان الوصف مدخل في الضرورة الذاتية فلا يجوز ان يكون الوصف مفارقا بل لازما للماهية حينئذ أيضا يصدق القضايا الثلاث نحو كل ناطق متعجب بالضرورة أو دائما أو مادام ناطقا ونحو كل متعجب ضاحك بالقوة كذلك ومن هذا ظهر ان ذكر صورة الاتحاد لاجتماع القضايا الثلاث بطريق التمثيل قدير واختاره لكونه مطردا من غير اشتراط بخلاف ما اذا تفاريا فانه لا بد من اشتراط ان يكون للوصف دخل في الضرورة الذاتية قدير فانه محبر فيه من يدعي القطعية ( قال كقولنا كل كاتب حيوان الخ ) مثال القضية التي هي ضرورة أو دائمة وليست مشروطة وقوله لا بالضرورة عطف على قوله بالضرورة أي مثال ذلك كقولنا كل كاتب حيوان حال تلبسه بالضرورة أو الدوام وعدم تلبسه بالضرورة بشرط الوصف ( قال لا دخله في ضرورة ثبوت الحيوان الخ ) ضرورة ثبوت ذات الكاتب أي أفراد الانسان كاتباً مع قطع النظر عن الكتابة ( قوله كما في المثال المذكور ) وهو كل كاتب متحرك الاصابع ( قوله لانه متى ثبتت الضرورة في جميع أوقات الذات أي أوقات الافراد كما في قولك كل انسان حيوان )

بدون العكس ) أي لا يلزم من ثبوت الضرورة في جميع أوقات الوصف ثبوتها في جميع أوقات الذات كما في الموضوع بولك كل قر منخف معظم مادام منخفاً فالانظام ثابت للافراد في أوقات الانحساف ضرورة ولا يلزم منه ثبوت الانحساف للافراد في أوقات كونها قرأ غير منخفة ( قوله لتصادقها في مادة الضرورة المطلقة ) كما في كل انسان حيوان ( قوله حيث يحلو الدوام عن الضرورة ) وذلك كقولنا كل فلك متحرك دائماً فان التحرك ليس بواجب لكنه دائم ثم ان ال في الضرورة للمهد أي الضرورة التي في الكلام وهي الضرورة في جميع أوقات الوصف أو للجنس أي مطلق الضرورة بان لا توجد

مطرداً من غير اشتراط بخلاف ما اذا تفاريا فانه لا بد من اشتراط ان يكون للوصف دخل في الضرورة الذاتية ( قوله كقولنا كل كاتب حيوان ) مثال القضية التي هي ضرورة ودائمة وليست مشروطة وقوله لا بالضرورة عطف على قوله بالضرورة أي مثال ذلك كقولنا كل كاتب حيوان حال تلبسه بالضرورة أو الدوام وعدم تلبسه بالضرورة بشرط الوصف ( قوله في ضرورة ثبوت الحيوان لذات الكاتب أي افراد الانسان كاتباً مع قطع النظر عن الكتابة ( قوله كما في المثال المذكور ) وهو كل كاتب متحرك الاصابع ( قوله لانه متى ثبتت الضرورة في جميع أوقات الذات أي أوقات الافراد كما في قولك كل انسان حيوان )

الضرورة أصلاً في جميع الأوقات ولا في بعضها وليس المراد الضرورة المطلقة إذ لا يكفي الحلو عنها في تحقق الدائمة بدون الضرورة في جميع أوقات الوصف ( قوله لأن العرف يفهم ) أي لأن أهل العرف يفهمون وقوله من السالبة إذا أطلقت أي لم تقيد بالدوام وقوله من السالبة أي من جنس السوالب المتحقق في البعض أي أن العرف العام يفهم هذا المعنى من بعض السوالب الغير المتقيدة بقيد مادام وهي التي يكون بين موضوعها ومحمولها اتفاق نحو لاشئ من الثائم بقاعد فإن قيل إن العرف لا يفهم التقييد بالوصف في نحو ليس رجل في الدار ولا في ليس الإنسان حجراً ( ٧٥ ) فما معنى نسبة هذا المعنى إلى العرف

مع عدم الأطراف قلت أن الفهم في بعض القضايا كاف في نسبة هذا المعنى إلى العرف ولا يجب أطراف هذا الفهم في جميع السوالب ( قوله وهي أهم مطلقاً من الشرطية ) أي والعرفية أهم من الشرطية العامة لأنه متى تحقق الضرورة بحسب

الموضوع متصفاً بالذات ومثالها إيجاباً وسلباً ماصر في الشرطية العامة من قولنا دائماً كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً ودائماً لاشئ من الكاتب بساكني الأصابع مادام كاتباً واتمست عرفة لأن العرف يفهم هذا المعنى من السالبة إذا أطلقت حتى إذا قيل لاشئ من الثائم بمحفوظ يفهم العرف أن المستيقظ مطلوب عن الثائم مادام ثائماً فإما أخذه هذا المعنى من العرف نسبت إليه وعامة لانها أهم من العرفية الخاصة التي هي من المركبات وهي أهم مطلقاً من الشرطية العامة فإنه متى تحققت الضرورة بحسب الوصف تحقق الدوام بحسب الوصف من غير عكس وكذا من الضرورية والدائمة لأنه متى صدقت الضرورة أو الدوام في جميع أوقات الذات صدق الدوام في جميع أوقات الوصف ولا ينكس الخاصصة المطلقة العامة وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل إما الإيجاب فكقولنا كل إنسان متنفس بالاطلاق العام وإما السلب فكقولنا

إذا كان دائماً لمجموع الذات والوصف كان دائماً لذات في زمان الوصف لأن معنى الدوام استمراره وعدم انكساره وهو حاصل بالقياس إلى المجموع وبالقياس إلى الذات وحده في زمان الوصف سواء كان للوصف مدخل في دوام المحمول كما هو في المثال المذكور أو لم يكن كما في قولك كل كاتب

الوثيق قد يكون باعتبار المدخلة وقد يكون باعتبار الظرفية الصرفة ولما كان هذان الاعتبارات مختلفين بالقياس إلى الضرورة لأنه قد يتحقق الضرورة باعتبار المدخلة دون الظرفية اعتبر للضرورة الشرطية معنيين بخلاف الدوام فإنه لا يختلف باعتبار المدخلة والظرفية فلم يعتبر له معنيان ولم يفرق بين الظرفية والمدخلة ولذا وقع في عباراتهم مادام الوصف من غير تفصيل وفي المتن بشرط الوصف وليس مقصوده أن أحد المعنيين يعتبر دون الآخر فيتردد في أن إيهاماً متبر وإيهاماً متروك على ما هو ( قال لأن العرف يفهم هذا المعنى من السالبة ) أي العرف العام يفهم هذا المعنى من بعض السوالب الغير المتقيدة بقيد مادام وهي التي يكون بين وصف موضوعه ومحموله تناف نحو لاشئ من الثائم بقاعد وهذا القدر كاف لنسبة هذا المعنى إلى العرف ولا يجب أطراف هذا الفهم في جميع السوالب فأقبل على أنه لا يفهم العرف التقييد بالوصف في ليس رجل في الدار ولا في ليس الإنسان حجراً وأمثال ذلك وهم وكذا ما قيل أنه لا اختصاص له بالسلب بل كذا في الإيجاب فإنه يفهم في الإيجاب الإطلاق العام نحو كل ثائم مستيقظ وبالعكس ( قال بالفعل ) متعلق بثبوت الإلحاح كما لا يخفى والمقصود بالفعل ما هو قسم القوة وهو كون الشيء من شأنه أن يكون وهو كائن

الوصف تحقق الدوام بحسب الوصف كما في كل كاتب متحرك الأصابع دام حركياً فإن تحرك الأصابع للكاتب مدة الكتابة ضروري ودائم مدتها وقوله من غير عكس أي لا يلزم من تحقق الدوام بحسب الوصف تحقق الضرورة بحسبه وذلك كقولنا كل فلك متحرك مادام فلكاً ثابت التحرك له مادام فلكاً دائماً وليس بضروري ( قوله لأنه متى صدقت الضرورة

أو الدوام ) في جميع أوقات الذات صدق الدوام في جميع أوقات الوصف وذلك كقولنا كل إنسان حيوان مادام إنساناً وقوله ولا ينكس أي لأنه قد يصدق الدوام في جميع أوقات الوصف ولا تصدق الضرورة أو الدوام في جميع أوقات الذات وذلك كقولنا كل قر منخف فهو مظلم مادام منخفاً فالظلام ثابت للأفراد في أوقات الانخفاض دائماً ولا يلزم منه ثبوت الظلام ضرورة ولا دواماً في جميع أوقات القمر ( قوله بالفعل ) متعلق بثبوت الإلحاح والمراد بالفعل ما هو قسم القوة وهو كون الشيء من شأنه أن يكون وهو كائن

(قوله لان القضية اذا أطلقت الخ) يعني ان القضية المطلقة التي لم تذكر فيها الجهة بان لم يصرح بقولنا بالاطلاق بل يفرض فيها حكم الإيجاب والسلب أعم من ان يكون بالقوة (٧٦) أو بالفعل فهي مشتركة بين الموجهات الضعيفة والممكنة لانها اذا أطلقت ولم

تقتد بقولنا بالاطلاق يفهم من قولنا بالاطلاق العام وانما كانت مطلقة لان القضية اذا أطلقت ولم تقتد بقيد من دوام أو ضرورة أو دوام أولاً ضرورة يفهم منها فعلة النسبة فلا كانت هذا المعنى مفهوم القضية المطلقة تسمى بها وانما كانت عامة لانها أعم من الوجودية للادائمة واللاضرورية كما سيأتي وهي أعم من القضايا الأربع المتقدمة لانه متى صدقت ضرورة أو دوام بحسب الفئات أو بحسب الوصف تكون النسبة فعلية وليس يلزم من فعلة النسبة ضرورتها أو دوامها • السادسة الممكنة العامة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم فان كان الحكم في

حيوان (قوله) الممكنة العامة (أقول) الامكان العام ضررارة بسلب الضرورة الذاتية عن الجانب

(قال لان القضية اذا أطلقت الخ) يعني ان القضية المطلقة التي لم تذكر فيها الجهة بل يفترض فيها الحكم الإيجاب والسلب أعم من أن يكون بالفعل أو بالقوة فهي مشتركة بين الموجهات الفعلية والممكنة الا أنها اذا أطلقت يفهم منها فعلة النسبة فيسمى القيد باسم المطلق بفعله استعماله فيه كذا أفاده الشارح في شرح المطالع ويستفاد منه ان الفعل والامكان كلاهما كقيمتان زائدتان على النسبة ثم قال والحق ان الفعل ليس كيفية النسبة لان مناه ليس الا وقوع النسبة والكيفية لا بد أن يكون أمراً متغيراً لوقوع النسبة الذي هو الحكم وانما عد المطلقة من الموجهات بالجاز كما عدا السالبة من الحليات والشرطيات وان الممكنة ليست قضية بالفعل لعدم اشتغالها على الحكم وانما هي قضية بالقوة القرينة من الفعل باعتبار اشتغالها على الموضوع والحمول والنسبة وعداها من القضايا كعدمه الخيالات منها مع انه لاحكم فيها بالفعل والعجب من المحقق التنازلي انه بعد الاطلاع على ما ذكره الشارح من الوجوه كيف اعترض على الشارح بقوله وفيه نظر لان قولنا كل (ج ب) بالامكان مشتمل على حكم ورابطة لا محالة ومفهومه ان (ب) ثابت (ج) مع انتفاء الضرورة عن الثبوت واللاثبوت جميعاً ولا معنى للقضية الا أن يحكم فيها بان وصف المحمول صادق على ذات الموضوع سواء كان بالامكان أو بالفعل وكل منهما كيفية زائدة على نفس النسبة لانه ليس نظره الا تفصيل ما ذكره الشارح أولاً بقوله القضية المطلقة هي التي لم يذكر فيها الجهة بل يفترض فيها الخ لانه لا يدفع ما ذكره من ان القضية لا بد فيها من وقوع النسبة أولاً ووقوعها في مادة الامكان فان اراد بقوله ان قولنا كل (ج ب) بالامكان مشتمل على حكم انه مشتمل على وقوع النسبة فنوع وان اراد انه مشتمل على صورة الحكم كما يشعر به عطف الرابطة عليه فسلم لكن انما يصير قضية من حيث الصورة كالخيالات لا بحسب الحقيقة والذي يقتضيه النظر الصائب ان الثبوت بطريق الامكان ان كان مغايراً للامكان الثبوت فالممكنة مشتملة على الحكم والجهة فيكون قضية موجبة وكذا المطلقة العامة لكون الفعل جهة مقابلة للامكان حيث ان كان يمكن مغايراً فلا حكم فيها والمطلقة العامة هي القضية المطلقة وعداها من الموجهات باعتبار كونها في صورة الموجهة لاشتغالها على قيد بالفعل فتدبر فانه الحقيقي بالقول (قال) لانها أعم من الوجودية للادائمة (لم يقل) انها أعم القضايا المذكورة لكون السبب والخصوص في جميع القضايا المذكورة على وتيرة واحدة وكذلك في الممكنة العامة (قال) وهي التي حكم فيها الخ (لم يقل

تقتد بقولنا بالاطلاق يفهم منها فعلة النسبة فيسمى القيد وهو القضية التي صرح فيها بجهة الاطلاق باسم المطلقة عن ذلك الجهة بحيث قيل المطلقة بسبب استعماله فيه واعترض جعلهم الاطلاق جهة وذلك لان شرط الكيفية التي يدل عليها بالجهة ان تكون أمراً متغيراً لوقوع النسبة الذي هو الحكم والفعل الذي دل عليه بلفظ الاطلاق لا يصح ان يكون جهة لان معناه ليس الا وقوع النسبة وأجيب بان عدمه للمطلقة في الموجهات مجاز بجامع ذكر الجهة في كل قاعدة السالبة في الحليات والشرطيات فتأمل (قوله) لانها أعم من الوجودية للادائمة واللاضرورية الخ (لم يقل) وانما كانت عامة لانها أعم من الأربع قضايا المتقدمة لاجل ان يكون الكلام في القضايا الموجهة كله على وتيرة واحدة من النظر لما قبلها ولما بعدها (قوله) وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة

المطلقة عن الجانب المخالف) أي أعم من ان يكون الجانب الموافق ضرورياً أو دائماً بدون ضرورة القضية أو واقعاً بالفعل بدون ضرورة ودوام أو ليس بواقع أصلاً ولكنه ممكن ولا يتأتى ان يكون مستحبلاً فتأمل الاول قولنا كل

انسان حيوان بالامكان العام فان ثبوت الحيوانية للانسان ضروري ومثال الثاني كل فلك متحرك بالامكان العام فمحرك الفلك دائم غير ضروري ومثال الثالث كل منخسف متحرك مظلم بالامكان العام فان الاظلام ثابت للمنخسف بالفعل بدون ضرورة ودوام ومثال الرابع كل نار باردة بالامكان العام فثبوت البرودة لنار ممكن وليس بواقع أصلاً واعترض قوله ما حكم فيها بسلب الضرورة بان الحكم ليس بسلب الضرورة بل بالثبوت الذي تعلق به السلب على جهة الضرورة فالاولى ان يقول وهي ماحكم فيها بثبوت المحمول أو سلبه بالامكان وأجيب بأنه إنما عبر بما ذكر للإشارة الى ان الممكنة انما تقتل على السلب باعتبار الجهة لا بحسب ذاتها ( قوله لاحتمالها على معنى الامكان ) المراد بالاحتواء الاشتغال أى لاشتغالها على الامكان من اشتغال الشكل على الجزء في القضية الضاية ومن اشتغال الدال على المدلول في اللفظية وهذا ( ٧٧ ) أى قولنا من اشتغال الشكل أو المال

أندفع ما يقال ان جميع القضايا الموجبة مشتملة على الامكان ولم تسم بذلك لان اشتغالها عليه باعتبار الصدق والتحقق لا باعتبار صكونها حالة عليه وأنه جزء منها ( قوله فلا أقل من الخ ) فيه حذف حمزة الاستفهام والفضل وقوله ان لا يكون الخيان للاقل أى فلا أقل من ذلك واسم الإشارة راجع لصدق الإيجاب بالفعل والاستفهام انكارى والمعنى لانه متى صدق الإيجاب بالفعل في المطلقة فلا ينبغي ان لا يكون السلب ضرورياً أى لا ينبغي امكان الإيجاب في الممكنة العامة بل الإيجاب فيها قد يكون ممكناً وقوله ففي صدق

القضية بالإيجاب كان مفهوم الامكان سلب ضرورة السلب لان الجواب الخالف للإيجاب هو السلب وان كان الحكم في القضية بالسلب كان مفهومه سلب ضرورة الإيجاب فإنه هو الجواب الخالف للسلب فإذا قلنا كل نار حارة بالامكان العام كان معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس بضروري وإذا قلنا لاشئ من الحار بارد بالامكان العام فمعناه ان إيجاب البرودة للحار ليس بضروري وإنما سميت ممكنة لاحتمالها على معنى الامكان وعامة لانها أعم من الممكنة الخاصة وهي أعم من المطلقة العامة لانه متى صدق الإيجاب بالفعل فلا أقل من أن لا يكون السلب ضرورياً وسلب ضرورة السلب هو امكان الإيجاب ففي صدق الإيجاب بالفعل صدق السلب بالامكان ولا يتمكس لجواز أن يكون الإيجاب ممكناً ولا يكون واقعاً أصلاً وكذلك متى صدق السلب بالفعل لم يكن الإيجاب ضرورياً وسلب ضرورة الإيجاب هو امكان السلب ففي صدق السلب بالفعل صدق السلب بالامكان دون العكس لجواز أن يكون السلب ممكناً غير واقع وأعم من القضايا الباقية لان المطلقة العامة أعم منها مطلقاً والاعم من الاعم أعم قال

الخالف للحكم كما ذكره وتارة بسلب الامتناع الثاني عن الجواب الموافق فان مكان الإيجاب معناه عدم امتناع الإيجاب أو عدم ضرورة السلب وكذا الحال في امكان السلب والتفسيران متساويان كما لا يخفى ماحكم فيها بثبوت المحمول أو سلبه بالامكان إشارة الى أن الممكنة انما تقتل على الحكم باعتبار الجهة لا بحسب ذاتها ( قال لاحتمالها على معنى الامكان ) اشتغال الكلّي على الجزء فلا يرد ان جميع القضايا الموجبة مشتملة على الامكان فان اشتغالها عليه باعتبار التحقق والصدق ( قال والاعم من الاعم أعم ) اذا كان العموم والخصوص من حيث التحقق فلا يرد أن الجنس أعم من الحيوان وهو أعم من زيد مع أن الجنس ليس أعم منه لعدم صدقه عليه ( قوله والتفسيران متساويان ) أى تحقفاً فان ضرورة أحد الطرفين يستلزم امتناع الطرف الآخر فهدمها يستلزم عدمه

الإيجاب بالفعل فربيع على قوله لانه متى صدق الإيجاب الخ ( قوله ففي صدق الإيجاب بالفعل الخ ) وذلك كما في قولنا كل البان متفلس بالاطلاق فقد صدق الإيجاب بالفعل وبالامكان ( قوله ولا يتمكس ) أى لا يلزم من صدق الإيجاب بالامكان صدق الإيجاب بالفعل لجواز ان يكون الإيجاب ممكناً ولا يكون واقعاً أصلاً نحو كل فلك متحرك بالامكان العام فإيجاب السكون للفلك ممكن وغير واقع ( قوله وكذلك متى صدق السلب بالفعل الخ ) نحو لاشئ من الانسان بمحجر بالفعل ( قوله دون العكس ) لجواز ان يكون السلب ممكناً غير واقع نحو لاشئ من الفلك يتمحرك بالامكان العام فان هذا السلب ممكن غير واقع لان الواقع التحرك فلا تصدق هذه مطلقة عامة لعدم وقوع السلب ( قوله والاعم من الاعم أعم ) اعترض بان الجنس أعم من الحيوان وهو أعم من زيد مع ان الجنس ليس أعم من زيد اذ لو كان أعم منه لكان زيد من ماصدقات الجنس فيكون جنساً كما ان الحيوان من ماصدقاته وهو جنس وأجيب بان محل كون الاعم من الاعم أعم اذا كان عمومه من حيث التحقق كما في القضايا

والجنس أهم من زيد من حيث مفهومه (قوله من المركبات المشروطة الخ) لم يقل الأول من المركبات المشروطة الخ إشارة إلى أن الأولية المستفادة من (٧٨) قول المصنف الأول المشروطة الخاصة أولية ذكرية وليست أولية رتيبة (قوله مع

( وأما المركبات فبعبارة الأولى المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي أن كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً تركيبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطابقة عامة وإن كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً تركيبها من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة )

( أقول من المركبات المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وأما قيد اللادوام بحسب الذات لأن المشروطة العامة هي الضرورة بحسب الوصف والضرورة بحسب الوصف دوام بحسبه والدوام بحسب الوصف يتبع أن يقيد بالادوام بحسب الوصف فإن قيد قيداً صحيحاً فلا بد من أن يقيد بالادوام بحسب الذات حتى تكون النسبة فيها ضرورية ودائمة في جميع أوقات وصف الموضوع لادائمة في بعض أوقات ذات الموضوع وهي أعنى المشروطة الخاصة أن كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً تركيبها

(قوله) وأما قيد اللادوام بحسب الذات لأن المشروطة العامة هي الضرورة بحسب الوصف ( أقول ) اعلم أن المشروطة العامة يمكن قيدها بالضرورة الذاتية لكنه تركيب غير مستبر ويمكن قيدها بالادوام الذاتي كما ذكره ولا يمكن قيدها بالضرورة الوصفية وهو ظاهر ولا بالادوام الوصفي

( قال من المركبات المشروطة الخ ) لم قيدها بالأولية إشارة إلى أن الأولية المستفادة من قول المصنف الأول المشروطة الخاصة أولية ذكرية وليست أولية رتيبة ( قال مع قيد اللادوام ) يعني أن اللادوام جزء منها فلا ينافي كون الجزء الأول مشروطة عامة لأن كونها بسيطة إنما يقتضي أن لا تتضمن على حكم آخر بطريق الجزئية ولا يقتضي أن لا يمتز بها بطريق التقييد فاقبل أن إطلاق المشروطة على الجزء الأول باعتبار أنه كان مشروطة عامة قبل التقييد بـلادوام لأن المشروطة العامة هي المكيفة بكيفية واحدة لا المكيفة بالكيفيتين وهم نشأ من عدم الفرق بين اعتبارها بطريق الجزئية واعتبارها بطريق التقييد ( قال ) ( وأما قيد اللادوام الخ ) يعني أن الدوام المتبر في الوجهات نوعان ذاتي ووصفي فالتقييد بـلما أن يكون بالادوام الذاتي أو اللادوام الوصفي ولا ثالث والتقييد بالادوام الوصفي وكذا بالادوام المطلق غير صحيح فبقي التقييد بالادوام الذاتي (قوله لأن المشروطة العامة هي الضرورة ) أي لوجهة المشروطة العامة الخ وقوله والضرورة بحسب الوصف دوام بحسبه أي مستلزما للدوام بحسبه وقوله يتبع أن يقيد أي والا لزم التناقض بأن يكون كاتب لا كاتب وقوله فإن قيد قيداً صحيحاً أي فإن قيد بالادوام قيداً صحيحاً لأن الكلام في اللادوام ( قوله لادائمة في بعض أوقات ذات الموضوع )

هنا هو محط التفرع ثم أن قوله في بعض ظرف مستقر أي لا أن الدوام كائن في بعض أوقات الذات ولم يقل من في جميع أوقات الذات للإشارة إلى أن سلب الدوام الذي فيها إنما يتحقق باعتبار بعض أوقات الذات وهو الوقت الذي لم يكن الوصف حاصل فيه لا باعتبار جميع الأوقات لتحقق الضرورة والدوام في جميع أوقات الوصف التي هي بعض أوقات الذات

قيد اللادوام ( المراد أن اللادوام جزء منها والجزء الثاني المشروطة العامة ضرورة أنها مركبة وليس اللادوام شرطاً فيها لأن ذلك ينافي كونها مركبة ( قوله وأما قيد اللادوام الخ ) حاصله أن الدوام المتبر في الوجهات نوعان ذاتي ووصفي فالتقييد بـلما أن يكون بالادوام الذاتي أو اللادوام الوصفي ولا ثالث لهما والتقييد بالادوام الذاتي وكذا اللادوام المطلق غير صحيح فبقي التقييد بالادوام الذاتي (قوله لأن المشروطة العامة هي الضرورة ) أي لوجهة المشروطة العامة الخ وقوله والضرورة بحسب الوصف دوام بحسبه أي مستلزما للدوام بحسبه وقوله يتبع أن يقيد أي والا لزم التناقض بأن يكون كاتب لا كاتب وقوله فإن قيد قيداً صحيحاً أي فإن قيد بالادوام قيداً صحيحاً لأن الكلام في اللادوام ( قوله لادائمة في بعض أوقات ذات الموضوع )

( قوله أي قولنا لشيء من الكاتبتحرك الاصابع بالفعل ) أي لشيء من الذات المعبر عنها بالكاتب بتحرك الاصابع بالفعل أي في وقت ما وهو غير وقت الكتابة ( قوله لان إيجاب المحمول للموضوع ) ( ٧٩ ) أي في القضية المنقولة كالتال

المدكور ( قوله اذا لم يكن دائماً ) بأن قيده بالادوام ( قوله كان مناه ) أي معنى ذلك الإيجاب المقيد بالادوام انه ليس متحققاً في جميع الاوقات أي اوقات الذات ( قوله في جميع الاوقات الجار والمجرور متعلق بمحقق لا بليس وذلك لان رقم الدوام إنما يقتضي رفع استمرار الإيجاب في جميع الاوقات ولا يقتضي رفع الإيجاب أصلاً بحيث يكون غير محقق وتلقه بليس قيد المعنى الثاني ( قوله واذا لم يتحقق الإيجاب ) أي واذا انتفى الإيجاب في جميع الاوقات ثبت السلب في الجملة أي في بعض الاوقات ( قوله لا دائماً ) عطف على قوله ما دام كتبها الذي هو توقيت ثبوت المحمول للموضوع فيكون اللادوام سلباً لذلك الثبوت بالنظر في موضوع فيكون اللادوام سلباً لذلك الثبوت بالنظر للذات وليس قوله ملء كاتبتاً توقيتاً للضرورة حتى يكون اللادوام قيداً لدوام تلك الضرورة مع ان الضرورة لا تكون الا

من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة • أما المشروطة العامة الموجبة فهي الجزء الاول من القضية • وأما السالبة المطلقة العامة فالجزء الثاني من القضية أي قولنا لشيء من الكاتبتحرك الاصابع بالفعل ففي مفهوم اللادوام لان إيجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن دائماً كان مناه ان الإيجاب ليس متحققاً في جميع الاوقات واذا لم يتحقق الإيجاب في جميع الاوقات يتحقق السلب في الجملة وهو معنى السالبة المطلقة العامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لشيء من الكاتبتساكن الاصابع مادام كاتبتاً لادماً فتزكيها من مشروطة عامة سالبة وهي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة أي قولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل وهو مفهوم اللادوام لان السلب اذا لم يكن دائماً لم يكن متحققاً في جميع الاوقات واذا لم يتحقق السلب في جميع الاوقات يتحقق الإيجاب في الجملة وهو الإيجاب المطلق العام فان قلت حقيقة القضية المركبة مشتملة من الإيجاب والسلب فكيف تكون موجبة وسالبة فتقول الاعتبار في إيجاب القضية المركبة وسلبها بإيجاب الجزء الاول وسلبه اصطلاحاً فان كان الجزء الاول موجباً كانت القضية موجبة وان كان سالباً فسالبة ولا يسلب الإطلاق العام ولا يسلب الامكان العام لانها أهم من الضرورة الوصفية ولا يجوز قيد الخاص بسلب العام فانه قيد غير صحيح • وقس على ما ذكرنا حال سائر المركبات فيظهر لك أن بعض اوقات الموضوع ظرف لموضوع بلا دائماً ( قال لان إيجاب المحمول للموضوع ) أي في القضية المنقولة كالتال المذكور اذا لم يكن دائماً بأن قيد بالادوام كان معنى ذلك الإيجاب المقيد بالادوام ( انه ليس متحققاً في جميع الاوقات ) أي تحقق ذلك الإيجاب في جميع الاوقات منتف والمجارع المجرور متعلق بمحقق وليس ظرف الثاني لان رفع الدوام إنما يقتضي رفع استمرار الحكم لاستمرار رفع الحكم ( واذا لم يتحقق الإيجاب ) أي اذا انتفى تحقق الإيجاب ( في جميع الاوقات تحقق السلب في الجملة ) أي في جميع الاوقات أو بعضها ففي مفهوم اللادوام باعتبار منطوقه الصريح مطلقة عامة وان كانت متشقة حيناً في ضمن رفع الإيجاب في بعض الاوقات بناء على ان الجزء الاول الذي قيد بالادوام انتفى تحقق الإيجاب في زمان الوصف ثم ان قوله لادماً عطف على مادام وهي توقيت ثبوت المحمول للموضوع فيكون اللادوام سلباً لذلك الثبوت بالنظر الى الذات وليس توقيتاً للضرورة حتى يكون اللادوام قيداً لدوام تلك الضرورة وبما قررنا لك ظهر اندفاع الشكوك الثلاثة التي أوردتها بعض الناظرين حيث قال يرد عنها اشكالات • الاول لزوم اتحاد الشرط والجزاء في قولنا اذا لم يكن دائماً لم يتحقق السلب في الجملة • الثاني ان اللازم لشي تحقق الإيجاب في جميع الاوقات تحقق السلب في وقت وفيه النسبة أهم منها بل هي القضية المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة فالتحقق يقتضي جعل اللادوام مطلقة منتشرة لا مطلقة عامة • الثالث ان قيد اللادوام في القضية لا يبعد الاسباب ودوام الضرورة بحسب الذات لاسبب دوام ثبوت المحمول للموضوع لانه قاعدة الثقة عطف دائماً على مادام بكلمة لا فيكون ظرفاً للضرورة كدوام ( قال مشتملة من الإيجاب والسلب ) فيكون مشتملة عليها فكيف يكون احدهما وقد سبق ان معنى الموجبة والسالبة ما اشتمل على الإيجاب والسلب

دائمة ( قوله مشتملة من الإيجاب والسلب ) أي مشتملة عليهما وقوله فكيف تكون موجبة أي قطع أو سالبة قطعي والجمال انه قد سبق ان معنى الموجبة ما اشتملت على الإيجاب وان السالبة ما اشتملت على السلب ( قوله اصطلاحاً ) أي ولا مناقشة فيه

( قوله والجزء الثاني ) جملة مستأنفة لبيان حال الجزء الثاني ( قوله في السلب ) أي في الإيجاب والسلب وقوله في الحكم أي في الكلية والجزئية ( قوله والنسبة بينها الخ ) مبتدأ خبره محذوف دل عليه بما بعده أي ينفصل فيها وقال أما الخ ومقابل أما منوى في الصورة الآتية ( قوله وبين الدائنتين ) المراد بهما الدائمة المطلقة والضرورية المطلقة ( قوله وهو مبين للدوام بحسب الذات ) أي في الدائمة المطلقة وهو ظاهر أي لانهما قبضان والتقيضان متباينان ( قوله وللضرورة بحسب الذات ) أي في الضرورية المطلقة ( قوله وتقيض الأعم ) المراد بالأعم الدوام وتقيضه هو اللادوام وقوله مبين لعين الأخص أعني به الضرورة ونظير هذا اللاحقوان فإنه مبين للإنسان ( قوله أخص من المطلق ) أي بحسب التحقق لأمن حيث الحمل ( قوله وكذا من ( ٨٠ ) القضايا الثلاث ) وهي المطلقة العامة والممكنة العامة والرفعية العامة ( قوله لأنها

والجزء الثاني موافقه في الحكم ومخالف له في الكيف والنسبة بينها وبين القضايا البسيطة أما بينها وبين الدائنتين فبإنباء كلية لانها مقيدة باللاودام بحسب الذات وهو مبين للدوام بحسب الذات وذلك ظاهر وللضرورة بحسب الذات لان الضرورة بحسب الذات أخص من الدوام بحسب الذات وتقيض الأعم مبين لعين الأخص مبينة كلية وهي أخص من المشروطة العامة مطلقاً لانها المشروطة العامة المقيدة باللاودام والمقيد أخص من المطلق وكذا من القضايا الثلاث الباقية لانها أعم من المشروطة العامة قال

( الثانية الرفعية الخاصة وهي الرفعية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة فتركيها من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة فتركيها من سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة ومثالهما إيجاباً وسلباً ماضياً )

( أقول ) الرفعية الخاصة هي الرفعية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كما مر من قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً فتركيها من موجبة عرفية عامة وهي الجزء الاول وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام وان كانت سالبة كما تقدم من قولنا لاشئ من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً فتركيها من سالبة عرفية عامة وهي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام وهي أعم من المشروطة الخاصة مطلقاً لانه متى صدقت الضرورة بحسب الوصف لادائماً صدق الدوام بحسب الوصف لادائماً من غير عكس للتركيب هناك وجوها كثيرة منها ما ليس بصحيح ومنها ما هو صحيح لكنه غير معتبر ومنها ما هو صحيح ومعتبر

( قال والجزء الثاني الخ ) جملة ابتدائية لبيان حال الجزء الثاني للاحالة اذ لا معنى لتقييد ( قال والنسبة بينها وبين القضايا ) مبتدأ خبره محذوف دل عليه ما بعده أي مفصلة بهذا التفصيل واعدل امانموني في الصور الآتية ( قال والمقيد أخص من المطلق ) أي بحسب التحقق

الوصف يتمتع ان يقيد باللاودام بحسب الوصف لثلا يلزم اجتناع التقيضين وهو محال فان قيد الدوام المذكور تقييداً صحيحاً فلا بد ان يقيد باللاودام بحسب الذات لاجل ان تكون النسبة فيها دائماً في جميع أوقات وصف الموضوع ولا دائماً في بعض أوقات ذات الموضوع وقوله وسالبة مطابقة عامة أي لاشئ من الكاتب متحرك الاصابع بالتفصيل أي في وقت ما وذلك الوقت في الواقع غير زمن الكتابة ( قوله فتركيها من موجبة عرفية عامة ) وهي الجزء الاول وقوله وموجبة مطلقة عامة أي كقولنا كل صكاك ساكن الاصابع بالفضل وهو مفهوم اللادوام ( قوله لانه متى صدقت الضرورة بحسب الوصف ) أي كما في كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لا دائماً وقوله من غير عكس أي كما في كل مدرس متحرك الاعضاء مادام مدرساً

( قوله ومباينة للدائمتين ) أي لانها مقيدة بالادوام بحسب الذات وهو مبين للدوام بحسب الذات ( قوله لتصادقها في مادة المشروطة الخاصة ) كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع فان اعتبر بالضرورة صدقت المشروطة وان اعتبر بالدوام صدقت العرفية ( قوله في مادة الضرورة الذاتية ) كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة لانه اذا صدق الضرورة في جميع اوقات الذات صدق الضرورة في جميع اوقات الوصف ( قوله اذا كان الدوام بحسب الوصف ) أي كقولنا كل نائم مستريح الاعضاء مادام نائما ( قوله وكذا من الباقيتين ) أي أخص من الباقيتين أي المطلقة العامة والممكنة العامة ( قوله لانهما أهم من العرفية العامة ) أي وقد سبق لانهما أخص من العرفية العامة والاخص من الاخص من شيء أخص من ذلك الشيء ( قوله يجب ان يكون وصفاً مفارقاً ) أي كالكتابة في قولنا كل كاتب الخ وقوله لذات الموضوع ( ٨١ ) متعلق بقوله وصفاً أي يجب

ان يكون وصفاً لذات الموضوع حال كونه مفارقاً أي غير لازم على الدوام ويصح أيضاً ان يكون متعلقاً بقوله مفارقاً أي مفارقاً لذات الموضوع. في بعض الاوقات وليس المراد انه مفارق لها دائماً والا فأي كونه وصفاً لها تأمل ( كآية ) ( قوله فانه ) أي وصف الموضوع لو كان دائماً للموضوع كما في الانسانية في قولنا كل انسان حيوان ( قوله ووصف المحمول دائماً ) ( قوله هذا ) ( قوله خلف ) أي كونه وصف المحمول دائماً لا دائماً باطل لما يلزم عليه من الجمع بين التقيضين ( قوله الوجودية

ومباينة للدائمتين على ماسلف وأهم من المشروطة العامة من وجه لتصادقها في مادة المشروطة الخاصة وصدق المشروطة العامة بدونها في مادة الضرورة الذاتية وصدقها بدون المشروطة العامة اذا كان الدوام بحسب الوصف من غير ضرورة وأخص من العرفية العامة لان المقيد أخص من المطلق وكذا من الباقيتين لانهما أهم من العرفية العامة \* واعلم ان وصف الموضوع في المشروطة والعرفية الخاصتين يجب أن يكون وصفاً مفارقاً لذات الموضوع فانه لو كان دائماً له ووصف المحمول دائم بدوام وصف الموضوع كان وصف المحمول دائماً لذات الموضوع وقد كان لادائماً بحسب الذات هذا خلف قال

( الثالثة الوجودية للاضرورية وهي المطلقة العامة مع قيد للاضرورية بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتزكيها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الانسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتزكيها من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة )

( أقول الوجودية للاضرورية هي المطلقة العامة مع قيد للاضرورية بحسب الذات وانما قيد للاضرورية بحسب الذات وان أمكن قيد المطلقة العامة باللاضرورية بحسب الوصف لانهم لم يمتروا هذا التركيب ولم يمتروا أحكامه فهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتزكيها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة أما الموجبة المطلقة العامة فهي الجزء الاول وأما السالبة الممكنة العامة أي قولنا لا شيء من الانسان ضاحك بالامكان العام فهي معنى اللاضرورية لان الإيجاب اذا لم يكن ضرورياً كان هناك سلب ضرورة الإيجاب وسلب ضرورة الإيجاب يمكن

( قال مفارقاً لذات الموضوع ) متعلق بوصفاً لا مفارقاً والا لوجب عن والوصفة مسلم لكونها مأخوذة في مفهومها فلا بد من إمتراض لاتباعه وأثبت وجوب كونه مفارقاً ( قال ولم يمتروا أحكامه ) من العكس والتقيض

( ١١ - شرح الشخصية ثاني ) ( اللاضرورية ) إنما سميت وجودية لان الحكم فيها بالفعل وقوله هي المطلقة العامة مع قيد للاضرورية وحيث أنه متفرع بها ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل مقيداً باللاضرورية بحسب الذات ( قوله وان أمكن قيد المطلقة العامة باللاضرورية بحسب الوصف ) أي كآية قولنا كل كاتب ضاحك بالفعل لا بالضرورة بحسب الوصف ( قوله لانهم لم يمتروا هذا التركيب ) أي لان القوم لم يحملوا اللاضرورية بحسب الوصف قيداً في المطلقة العامة لقلة استعماله فلما كان هو في حد ذاته قليلاً لم يمتروه قيداً في التركيب لقلة استعماله حيث أنه ( قوله ولم يمتروا أحكامه ) أي لم يلتفتوا لاحكامه من تناقض وعكس وتركب القياس ( قوله لان الإيجاب اذا لم يكن ضرورياً ) أي لان الإيجاب المتبر في لفظ القضية اذا لم يكن مدلوله ضرورياً في الواقع وقوله كان هناك أي بحسب ما فهم من القضية سلب ضرورة الإيجاب فاندفع بهذا ما قال ان قوله كان هناك الخ هو عين قوله لان الإيجاب اذا لم يكن ضرورياً فالفرع عين الفرع عليه مع انه يجب تأخيرها

( قوله وموجبة ممكنة عامة ) هي معنى اللاضرورة وهي قولنا كل انسان ضاحك بالامكان العام ( قوله وهي أعم مطلقاً من الخاصين ) أي المشروطة الخاصة والرفية الخاصة ( قوله لانه متى صدقت الضرورة ) أي في المشروطة الخاصة أو الدوام بحسب الوصف أي في الرفية الخاصة ومثال الاول كقولنا بالضرورة كل كائن متحرك الاصابع مادام كاتباً لا دائماً في صدق ضرورته التحرك لا دائماً صدق حصول التحرك بالفعل لا بالضرورة ومثال الثاني كقولنا دائماً كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لا دائماً فتي صدق دوام التحرك في مدة الوصف لا دائماً بحسب دوام الذات صدق حصول التحرك بالفعل لا بالضرورة ( قوله صدق فلية النسبة لا بالضرورة ) اما صدق فلية النسبة فلا أت الاطلاق العام أعم من الدوام الوصي الذي هو أعم من الضرورة واما صدق لا بالضرورة فلانه أعم من الدوام من غير عكس أي لا يلزم من صدق فلية النسبة لا بالضرورة صدق الضرورة أو الدوام بحسب الوصف لا دائماً كما في قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فان حصول الضحك بالفعل لا بالضرورة لا يثبت أن يكون ضرورياً أو دائماً ( قوله لتقيدها ) أي الوجودية اللاضرورية ( قوله وأعم من الدائمة ) أي الدائمة المطلقة ( قوله لتصادقهما في مادة الدوام ( ٨٢ ) الحالي عن الضرورة ) أي كما في قولنا كل فلك متحرك دائماً فان هذا متحقق

فيه كل من القضيتين  
لكن زاعدياً عليه لا بالضرورة  
اذا جعل وجوده دائماً  
( قوله وصدق الدائمة  
بدونها في مادة الضرورة )  
كما في قولنا كل انسان  
حيوان بالضرورة ( قوله  
وبالعكس في مادة اللادوام )  
أي وصدق الوجودية  
اللا دائمة في مادة اتقي  
فيها الدوام بحسب الذات  
كما في قولنا كل انسان  
ضاحك بالفعل لا بالضرورة  
( قوله وكذا من المشروطة  
العام والرفية العامة ) أي

وكذا الوجودية اللاضرورية أعم من وجه من هاتين القضيتين ( قوله لتصادقهما ) أي القضايا الثلاث في مادة المشروطة ( اقول  
الخاصة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً ( قوله وصدقها بدونها في مادة الضرورة ) أي التي يكون العنوان فيها عن الذات  
نحو كل انسان حيوان بالضرورة لانه اذا صدقت الضرورة في جميع أوقات الذات صدقت الضرورة والدوام بحسب الوصف  
وحيت هذا يصلح مثالا للمشروطة والرفية العامين وسلم انه لا يصلح مثالا للوجودية اللاضرورية لما علمت انه اعتبار  
فيها قيد اللاضرورة والضرورة موجودة ( قوله وصدقها بدونها في مادة اللادوام بحسب الوصف ) أي في مادة اتقي فيها الدوام  
بحسب الوصف حتى لا تكون مشروطة ولا عريضة نحو كل كاتب آكل لا بالضرورة ( قوله لخصوص القيد ) أي وهو الوجودية  
اللاضرورية لانها قيمت باللاضرورة أي عن المطلق وهو المطلقة العامة ( قوله ومن الممكنة العامة ) أي وأخص من الممكنة  
العام وقوله لانها أي الممكنة العامة أعم من المطلقة العامة أي وقد علمت ان المطلقة العامة أعم من الوجودية اللاضرورية  
فلتمكن الممكنة العامة أعم من الوجودية اللاضرورية والوجودية أخص منها لان الاخص من الاخص ( قوله مع قيد  
اللا دوام بحسب الذات ) أي في ما حكم فيها بنبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل لا دائماً بحسب الذات

( قوله لاه متى صدقت مطلقان ) أي كما في قولنا كل إنسان ضاحك بالفضل لا دائماً فهاتان مطلقتان أما الأولى موجبة وهي كل إنسان ضاحك بالفضل والثانية أعني قولنا لا دائماً سالبة وهي لاشي من الإنسان بضاحك بالفضل ويصح أن يجلا مطلقاً ويمكنه بأن يقال كل إنسان ضاحك بالفضل ولا شيء من الإنسان بضاحك بالامكان يعني أن الضحك انتفت الضرورة عنه ( قوله بخلاف المكس ) أي فليس كما صدقت مطلقاً ويمكنه يصدق مطلقان لما علمت أن الممكنة أهم من المطلق فينفرد تحتها في جهة عمومها وذلك كما في كل فلك متحرك بالفضل لا بالضرورة فإن الجزء لا مالول مطلقاً عامة والجزء الثاني وهو قولنا لا بالضرورة ممكنة عامة وهو لاشي من الفلك يتحرك بالامكان العام ولا يصح أن تكون مطلقاً بحيث يقال لاشي من الفلك يتحرك بالفضل لاه متحرك دائماً ( قوله وأعم من الخاصتين ) أي الشرطية الخاصة ( ٨٣ ) والرفية الخاصة ( قوله ومبانية

للمائتين ) أي الضرورية ( قوله من المائتين ) أي الشرطية العامة والرفية العامة ( قوله لتصادقها )

أي الثلاثة في مادة الشرطية الخاصة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً ( قوله وسدقهما بدونها في مادة الضرورة ) أي التي يكون العنوان فيها

عين الذات نحو كل إنسان حيوان بالضرورة ( قوله حيث لا دوام بحسب الوصف ) أي حيث انتهى دوام الذي سببه الوصف نحو كل كاتب آكل بالضرورة ( قوله وذلك ظاهر ) أي لأن

الخاص من الخاص أخص فتصل أن أنواع الموجهات الضرورية

( أقول ) الوجودية اللادائمة هي المطلق العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة أو سالبة يكون تركيبها من مطلقتين فائتين أحدهما موجبة والاخرى سالبة لأن الجزء الأول مطلقاً عامة والجزء الثاني هو اللادوام وقد عرفت أن مفهومه مطلقاً عامة ومثالها إعجاباً وسباً ما مر من قولنا كل إنسان ضاحك بالفضل لا دائماً ولا شيء من الإنسان بضاحك بالفضل لا دائماً وهي أخص من الوجودية بالضرورة لاه متى صدقت مطلقان صدقت مطلقاً ويمكنه بخلاف المكس وأعم من الخاصتين لاه متى تحقق الضرورة أو الدوام بحسب الوصف لا دائماً تحقق ضالية النسبة لا دائماً من غير عكس ومبانية للمائتين على ما مر غير مرة وأعم من المائتين من وجه لتصادقها في مادة الشرطية الخاصة وسدقهما بدونها في مادة الضرورة وبالعكس حيث لا دوام بحسب الوصف وأخص من المطلق والممكنة المائتين وذلك ظاهر قال

( الخامسة الوقتية وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي أن كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قر منخسف وقت جلوله الأرض بينه وبين الشمس لا دائماً فتركبها من موجبة وقتية مطلقاً وسالبة مطلقاً عامة وإن كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشي من القمر يتمخض وقت التزييع لا دائماً فتركبها من سالبة وقتية مطلقاً وموجبة مطلقاً عامة )

( أقول ) الوقتية هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو بضرورة سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيداً باللادوام بحسب الذات فإن كانت موجبة كقولنا

سبأني في الوجودية اللادائمة ( قال هي التي حكم فيها الخ ) خرج قيد الضرورة مما ليس بالحكم بالضرورة أعني المطلق العامة والممكنات والوجوديات وبقوله في وقت معين المنتشران إذ لا يثبت فيها معين الوقت بوجه من الوجوه وبقوله من أوقات وجود الموضوع المائتان والخاصان فإن المتبادر منه ما يجادل أوقات الوصف

وهي أخص والدوام وهي أعم منهن والمطلبات وهي أعم مما قبلهن والممكنات وهي أعم مما قبلهن فالضروريات أخصهن والممكنات أعمهن ( قوله هي التي حكم فيها بضرورة الخ ) قد علمت مما سبق أن الحكم ليس بالضرورة بل بالثبوت المقيد بالضرورة أو بالضرورة ففي قوله ما حكم بالضرورة تسمح وقد علمت سابقاً الجواب عنه ثم أنه أخرج قيد الضرورة والمطلقة العامة والممكنة العامة والممكنة الخاصة والوجوديتين والرفية العامة والرفية الخاصة لأن الحكم في هذه ليس بالضرورة وبقوله في وقت معين المنتشران أعني المنتشرة المطلق والمنتشرة التي لم تقيد إذ لا يثبت فيها تعيين الوقت بوجه من الوجوه وبقوله من أوقات وجود الموضوع أي ملاحظ ذلك الوقت من أوقات الخ المشروطتان العامة والخاصة لأن الحكم فيها وإن كان بالضرورة في وقت معين لكن من أوقات الوصف

( قوله وقت حيلولة الارض ) وذلك لان القمر ذاته مظلمه ونوره انما هو مستفاد من ذات الشمس عندهم ثم ان مداره يقطع مدار الشمس من محايين على زاويتين قائمتين فاذا حل القمر عند قاطعه وحلت الشمس في الاخر حصل الانخفاض لصيرورة الارض اذ ذاك حائلة بينها ( قوله من موجبة وقتية مطلقة الخ ) الوقتية المطلقة من البساط ولم يذكرها المصنف هنا في البساط وقد ذكرها السعدى في التهذيب ( قوله وقت التربيع ) وهو ان يكون بين الشمس والقمر ربع الفلك ( قوله وهي كل قر منخسف بالاطلاق العام ) أى كل قر ثبت له الانخفاض بالفعل ( قوله وهي أخص من الوجوديين ) أى فكل مثال صح ان يكون وقتية صح ان يكون ( ٨٤ ) وجودية مثلا قولنا كل قر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا دائما وقتية

وبلزم من صدق ذلك صدق الوجودية للإدانة بحيث قول كل قر منخسف بالفصل لا دائما وصدق الوجودية بالضرورة بحيث قول كل قر منخسف وقت الحيلولة لا بالضرورة ( قوله ولا تنكس ) أى لا يلزم من صدق الاطلاق لا دائما أولا بالضرورة صدق الضرورة بحسب الوقت ألا ترى الى قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل لا دائما ولا بالضرورة فانه لا يصح ان يكون

( قوله ) وتصدق الوقتية كما في المثال المذكور ( أقول ) يعني قوله كل قر منخسف وقت حيلولة الارض قالت الانخفاض ليس ضروريا بحسب وصف القرية ولا دائما بحسبه فلا يصدق كل قر منخسف مادام قرأ ( قوله ) وأما اذا فسرناها بالضرورة مادام الوصف تكون المشروطة الخاصة أخص من الوقتية مطلقا ( أقول ) وذلك لان الضرورة المعبرة في المشروطة الخاصة ( قال كما في المثال المذكور ) أي قولنا كل قر منخسف وقت حيلولة الارض لا دائما

( قوله وأهم من الخاصتين ) أى وأخص من الخاصتين أعني المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة ( قوله صدقت القضايا يكون الثلاث ) يعني الوقتية والخاصتين ( قوله كل منخسف مظلم مادام منخفا لا دائما ) مثال الخاصتين لكن قيد بالضرورة بدل على أنه للمشروطة الخاصة فقط لان العرفية ليس فيها ضرورة ( قوله أو بالتوقيت ) اشارة للوقتية فتقول في مثالها كل منخسف مظلم وقت الحيلولة لا دائما ( قوله كل كاتب الخ ) يصلح للخاصتين وقوله وإذا لم تصدق الخ اشارة لافراد الوقتية وذلك كقولنا كل قر منخسف وقت الحيلولة فلا يصلح ان يكون مشروطة خاصة اذ لا يقال كل قر منخسف مادام قرأ لا دائما أو بالضرورة اذ مادام قرأ لا يحصل له انخفاف أصلا ( قوله كما في المثال المذكور ) أي في المتن وهو قولنا كل قر منخسف وقت حيلولة الارض لا دائما ( قوله هذا ) أي كون الوقتية أخص من المشروطة الخاصة من وجه وقوله اذا فسرنا المشروطة أي العامة

( قوله تكون المشروطة الخاصة أخص الخ ) وذلك ان قولنا كل منخف مظم بالضرورة مادام منخفاً لا دائماً مشروطة خاصة ويصح ان يكون وقتية بأن قول كل منخف مظم وقت الانخاف وتفرد الوقتية في قولنا كل فر منخف وقت الجبولة دائماً فقد علمت انه يلزم في المشروطة الوقتية لانه متى تحققت الضرورة في جميع أوقات الوصف في المشروطة الخاصة تحققت الضرورة في بعض أوقات الذات في الوقتية لان جميع أوقات الوصف بعض أوقات الذات لكون الوصف مفارقاً ولا يلزم من الوقتية المشروطة اذ لا يلزم من تحقق الضرورة في بعض أوقات الذات تحققها في جميع أوقات الوصف وذلك كما في كل فر منخف وقت الجبولة دائماً فقد تحققت الضرورة في بعض أوقات الذات ولا يصح ان تحقق في جميع أوقات الوصف اذ لا يقال

أوقات الوصف اذ لا يقال كل فر منخف مادام قرأ ( قوله والوقتية مبينة الخ ) اظهار في محل الاضرار ارتكبه لطول الفصل ( قوله وأم من الماتين ) أي المشروطة العامة والعرفية العامة ( قوله لصدقها أي التصايا الثلاث في المشروطة الخاصة أي بالمتن الثاني وذلك كما في قولنا كل فر مظم وقت الانخاف فهذه وقتية ويصح ان تكون مثلاً للماتين بان يقال دائماً كل فر مظم وقت الانخاف أو بالضرورة

تكون المشروطة الخاصة أخص من الوقتية مطلقاً لانه متى تحققت الضرورة في جميع أوقات الوصف وجميع أوقات الوصف بعض أوقات الذات تحقق الضرورة في بعض أوقات الذات من غير عكس والوقتية مبينة للدأمتين وأم من الماتين من وجه لصدقها في مادة المشروطة الخاصة وصدقها بدونها في مادة الضرورة وبالعكس حيث لا دوام بحسب الوصف وأخص من المطلقة العامة والممكنة العامة قال ( السادسة المنتشرة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع مقيداً باللا دوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لا دائماً فتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الانسان يتنفس في وقت ما لا دائماً فتركيبها من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة )

( أقول ) المنتشرة هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع لا دائماً بحسب الذات وإس المراد بعدم التمين أن يؤخذ عدم التمين قيداً فيها بل أن لا يجيد التمين وترسل مطلقاً فان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لا دائماً كان تركيبها من موجبة منتشرة مطلقة وهي قولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما وسالبة مطلقة عامة أي قولنا لاشئ من الانسان يتنفس بالفعل الذي هو مفهوم

حينئذ بالقياس الى ذات الموضوع في زمان الوصف وذلك وقت معين فصدق الضرورة الوقتية هناك أيضا لانها بالقياس الى الذات في وقت معين فكما صدقت المشروطة الخاصة بالمتن المذكور صدقت

( قال وجميع أوقات الوصف بعض أوقات الذات ) لكون الوصف مفارقاً بناء على ان السكلام في الخاصتين ( قال من غير عكس ) أي ليس متى تحققت الضرورة في بعض أوقات الذات تحققت في أوقات الوصف نحو قولنا كل فر منخف وقت الجبولة الأرض لا دائماً ( قال لا دائماً بحسب الذات ) معطوف على ضرورة ليعبر المعنى التي حكم فيها بالضرورة المنتشرة حال كون ذلك الثبوت أو السلب مقيداً بعدم الدوام الذاتي ( قال ان يؤخذ الخ ) اذ وجود الوقت التفسير المعين محال فضلاً عن ضرورة ثبوت شئ فيه أو سلبه

حيوان مادام انساناً فهذا يصلح مثلاً للماتين لا للوقتية لان الوقتية مقيدة باللا دوام وهو يتناقض بالضرورة ( قوله وبالعكس حيث لا دوام ) أي وصدق الوقتية بدونها حيث لا دوام بحسب الوصف نحو كل انسان ضاحك وقت التسبب فهذا مثال للوقتية لا للماتين اذ لا يصح ان يقال كل انسان ضاحك مادام انساناً ( قوله لا دائماً بحسب الذات ) عطفت على قوله ضرورة فالمتن حينئذ التي حكم فيها بالضرورة المنتشرة حال كون ذلك الثبوت أو السلب مقيداً بعدم الدوام الذاتي ( قوله بل ان لا يجيد التمين ) أي وعدم التقييد بالتمين لا تستلزم ذكر عدم التمين نحو كل انسان متنفس ( قوله وترسل مطلقاً ) أي تطلق مطلقاً أي تطلق عن التقييد بعدم التمين أي تذكر حال كونها مطلقة عن التقييد بعدم التمين

(قوله صدقت الضرورة في وقت ما) أى لان صدقها في وقت معين من افراد وقت ما فيجوز في نحو كل قر منخفض وقت الجولوة لادئاً ان تقول كل قر منخفض وقتاً ما (قوله بدون العكس) أى لا يلزم من صدق الضرورة في وقت ما صدقها في وقت معين الا ترى الى قولنا كل انسان متنفس في وقت ما متنشرة في وقت ما متنشرة ولا يصح جعله وقتية بحيث يقال كل انسان متنفس في وقت كونه انساناً إذ تحقق الانسانية ولا يتحقق التنفس (قوله غير معدودتين) أى لم يدها المنصف وان عدما غيره (قوله احتمل الحكم كل وقت) أى على (٨٦) البديلة (قوله هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين) أى كانت

النسبة ضرورية أم لا أى وأما الوقتية المطلقة فهي التي حكم فيها بالضرورة (قوله والمطلقة المنتشرة ما حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت غير معين) أى وأما المنتشرة المطلقة فقد حكم فيها بالضرورة (قوله وغرق بينهما) أى بين المطلقة الوقتية والمطلقة المنتشرة وقوله بالمعوم والخصوص أى المطلق أى كل مثال يصلح للاول يصلح لثاني ولا العكس وذلك لان الثبوت بالفعل في وقت ما أهم من الثبوت بالفعل في وقت معين (قوله كان مناه) أى معنى الامكان الخاص المتحقق في القاضين الموجبة والسالبة (قوله لكن سلب ضرورة الإيجاب) أى في القضية الموجبة وقوله وسلب ضرورة السلب أى في السالبة فهو لف ونشر مرتب ويصح ان يجعل قوله لكن ضرورة الإيجاب وسلب ضرورة السلب أى في كل من الموجبة والسالبة كما علمت ان كل قضية ممكنة خاصة مركبة من عامتين احدهما سالبة والاخرى موجبة فكل خاصة فيها سلب وإيجاب لكن الموجبة فيها السلب ضمني من حيث ان السلبوب عنه غير مصرح به لانه عن الطرف الخالف وفي السالبة بالعكس (قوله فلا فرق بين موجبتها وسالبها في المعنى أى قالني المؤدى بقولنا لاشئ من الانسان بكتاب بالامكان الخاص هو المؤدى بقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص وذلك للمعنى هو ان إيجاب الكتابة وسلبها عنه ليس بضروري

الادوام وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الانسان بمتنفس في وقت ما لادئاً فتركبها من سالبة منتشرة مطلقة وهي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة وهي مفهوم الادوام وهي أهم من الوقتية لانه اذا صدقت الضرورة في وقت معين لادئاً صدقت الضرورة في وقت ما لادئاً بدون العكس ولديتها مع القضايا الباقية على قياس نسبة الوقتية من غير فرق \* واعلم ان الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة التي هي ما حارزاً الوقتية والمنتشرة قضيتان بيطان غير معدودتين في البساط حكم في احدهما بالضرورة في وقت معين وفي الاخرى بالضرورة في وقت ما قالوا وليست وقتية لاعتبار تعيين الوقت فيها ومطلقة لعدم تقيدها بالادوام أو بالضرورة والاخرى منتشرة لانه لا لم يتعين وقت الحكم فيها احتمل الحكم فيها لكل وقت فيكون منتشراً في الاوقات ومطلقة لانها غير مقيدة بالادوام واللاضرورة ولذا اذا قيدنا باحدهما حذف الاطلاق من اسمهما فكانتا وقتية ومنتشرة لاملقتين وربما تسع فيها بدم مطلقة وقتية ومطلقة منتشرة وهما غير الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة فان المطلقة الوقتية هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين والمطلقة المنتشرة هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت غير معين وغرق بينهما بالمعوم والخصوص وهو واضح لاسترة فيه قال

(السابعة الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جيباً وهي سواء كانت موجبة كقولنا بالامكان الخاص كل انسان كاتب أو سالبة كقولنا بالامكان الخاص لاشئ من الانسان بكتاب بكتاب عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة والضايف فيها أن الادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة اشارة الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكيفية للقضية للمقيدة بها) (أقول) الممكنة الخاصة التي حكم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن جانبي الإيجاب والسلب قاذوا فتا كل انسان كاتب بالامكان الخاص أو لاشئ من الانسان بكتاب بالامكان الخاص كان مناه أن إيجاب الكتابة للانسان وسلبها عنه ليسا بضروريين لكن سلب ضرورة الإيجاب امكان عام سالب وسلب ضرورة السلب امكان عام موجب فالممكنة الخاصة سواء كانت موجبة أو سالبة يكون تركيبها من ممكنتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة فلا فرق بين موجبتها وسالبها في المعنى لان الوقتية وتصدق الوقتية في المثال المذكور بدون الشروط الخاصة فتكون الوقتية أهم منها مطلقاً وأما الشروط الخاصة بشرط الوصف فيمكن صدقها بدون الوقتية كما في مثال الكتابة وتحرك

ان يجعل قوله لكن ضرورة الإيجاب وسلب ضرورة السلب أى في كل من الموجبة والسالبة معنى كما علمت ان كل قضية ممكنة خاصة مركبة من عامتين احدهما سالبة والاخرى موجبة فكل خاصة فيها سلب وإيجاب لكن الموجبة فيها السلب ضمني من حيث ان السلبوب عنه غير مصرح به لانه عن الطرف الخالف وفي السالبة بالعكس (قوله فلا فرق بين موجبتها وسالبها في المعنى أى قالني المؤدى بقولنا لاشئ من الانسان بكتاب بالامكان الخاص هو المؤدى بقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص وذلك للمعنى هو ان إيجاب الكتابة وسلبها عنه ليس بضروري

( قوله وهي ) أى الممكنة الخاصة ( قوله لان في كل منها ) أى المركبات وقوله ولا أقل فهما أي في الإيجاب والسلب من أن يكونا ممكنتين أى أقل ما يتحقق فيه الإيجاب والسلب الامكان المأم مثلاً وان لم يثبت بالفعل لان الإيجاب والسلب متى تحققاً بالفعل لزمه الامكان لان من لوازم الحصول بالفعل الامكان فكل مثل يصح مثلاً لشيء تقدم يصح ان يكون ممكنة خاصة مثلاً لكل انسان متفس بالفعل لا دائماً وجودة لا دائمة ويصح ان يكون ممكنة خاصة بان تحول كل انسان متفس بالامكان الخاص ( قوله ولا يلزم من امكان الإيجاب الخ ) أى لان الممكن لا يجب وقوعه الا ترى أن قولنا كل نار باردة بالامكان الخاص ممكنة خاصة وهي صادقة والضرورة والدوام والفعل منتف وكذلك كل انسان كاتب بالامكان الخاص صادق وان كان ذلك غير واقع ولا يصح ان نحمل واحدة من المركبات فقد ظهر ان كل مثال صلح لشيء من المركبات صلح ان يكون ممكنة خاصة من غير عكس ( قوله ان يكون احدهما ) أى واحد من الإيجاب أو السلب بالفعل أى حتى يكون وجودية ( ٨٧ ) وقوله أو بالضرورة أو بالدوام

معنى الممكنة الخاصة رفع الضرورة عن الطرفين سواء كانت موجبة أو سالبة بل في اللفظ حتى اذا عبرت بعبارة إيجابية كانت موجبة وان عبرت بعبارة سلبية كانت سالبة وهي أعم من سائر المركبات لان في كل منها إيجاباً أو سلباً ولا أقل فهما من أن يكونا ممكنتين بالامكان العام ولا يلزم من امكان الإيجاب والسلب أن يكون احدهما بالفعل أو بالضرورة أو بالدوام ومبينة للضرورة المطلقة وأعم من الدائمة والمانتين والمطلقة العامة من وجه تصادقها في المادة الوجودية للضرورة وصدق الممكنة الخاصة بدونها حيث لا خروج للممكن من القوة الى الفعل وبالعكس في مادة الضرورية وأخص

الاصابع فان المحمول هناك ليس بضروري النسبة الى ذات الموضوع في زمان الوصف بل هو ضروري النسبة بالقياس الى الذات مأخوذاً مع الوصف كما قرر ومعنى الوقية الضرورية في وقت

( قال ولا يلزم من امكان الإيجاب الخ ) لان الممكن لا يجب وقوعه لا يقال يلزم خلو الواقع عن التقييد لانا نقول ليس الإيجاب والسلب على طرفي التقييد مطلقاً فان قولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص صادق مع ان جزئها كلها امر متضاد في الواقع وهذا التدر كافتنا في عموم الممكنة الخاصة من سائر القضايا ولزوم فعلى النسبة في القضية الشخصية والجزئية نحو زيد كاتب بالامكان وبعض الانسان كاتب بالامكان كيلا يلزم ارضاع التقييد لا يضر في ذلك ( قال وأعم من الدائمة ) لجواز خلو الدائمة من الضرورة كما مر ( قال لتصادقها ) أى الحقبة في مادة الوجودية للضرورة اذا كان الاطلاق العام في مادة الدوام الحالي من الضرورة نحو كل فلك متحرك بالفعل أو مادام فلكاً لا بالضرورة ( قال حيث لا خروج الخ ) نحو كل عتاق موجود بالامكان الخاص ( قال في مادة الضرورة ) أى الثانية اذا كان الوصف العنوانى عين الفئات نحو كل انسان حيوان بالضرورة

أى حتى يكون للضرورة  
أول الدائمة ( قوله ومبينة  
للضرورة المطلقة ) أى  
لان الضرورة المطلقة حكم  
فيها بالضرورة وهذه حكم  
فيها بسلبها والسلب بيان  
الإيجاب ( قوله وأعم من  
الدائمة ) أى الحالية عن  
الضرورة اذ التي فيها  
ضرورة مبينة لهذه ( قوله  
لتصادقها ) أى الحقبة في  
مادة الوجودية للضرورة  
أى اذا كان الاطلاق العام  
في مادة الدوام الحالي من  
الضرورة والا كانت المطلقة  
حينئذ مبينة للممكنة  
المذكورة وذلك كقولنا  
كل فلك متحرك بالفعل

أومادام فلكاً لا بالضرورة كذا مثل عبد الحكيم وفيه نظر وذلك لان المشروطة العامة لم يجمع المشروطة الخاصة هنا لان الفلكية لا تقتضى ضرورة الحركة لما علمت ان المشروطة العامة ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع مادام وصف الموضوع على ان قول الشارح وأعم من الدائمة والمانتين أى المشروطة العامة والعرفية العامة لا يصح بالنظر للمشروطة العامة لان هذه قد حكم فيها بسلب الضرورة والمشروطة العامة حكم فيها بالضرورة فيهما منافاة فالحق ان الممكنة الخاصة كما أنها مبينة لضرورة مبينة للمشروطة العامة وهي انما هي أعم من ثلاثة فقط وهي الدائمة والعرفية العامة والمطلقة العامة لكن اذا كان الثبوت بالفعل غير ضروري ومثل ذلك قولنا كل فلك متحرك مادام فلكاً لا بالضرورة فانه يصح ان يكون ممكنة خاصة ودائمة وعرفية ومطلقة ( قوله حيث لا خروج للممكن الخ ) وذلك كالسواد للرومي والبرودة للشارح نحو كل رومي اسود بالامكان الخاص وكل نار باردة بالامكان الخاص ( قوله وبالعكس ) أى صدق هذه القضايا بدون الممكنة الخاصة وقوله في مادة الضرورة أى الثانية اذا كان الوصف العنوانى عين الفئات نحو كل انسان حيوان بالضرورة فلا يصح ان يكون ممكنة وهو دائمة وعرفية ومطلقة

( قوله أعم القضايا ) أي سواء كانت بسيطة أو مركبة لأنها ضليات تدل على الوقوع والوقوع يستلزم الامكان من غير عكس  
( قوله والضرورة أحض البساط ) أي لان المحمول اذا كان ضروري الثبوت للموضوع كان دائما له ما دامت ذاته موجودة  
وتأبأ له أيضاً بالفضل ودائما بحسب ( ٨٨ ) الوصف وممكننا له بالامكان العام من غير عكس في نهي من ذلك ( قوله

من الممكنة العامة فقد ظهر مما ذكرنا ان الممكنة العامة أعم القضايا البسيطة والممكنة الخاصة أعم  
المركبات والضرورة أحض البساط والشروط الخاصة أحض المركبات على وجهه وظهر أيضا ان  
الادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة عامة مختلفتين في الكيف للقضية المقيدة  
بهما حتى ان كانت موجبة كانتا سالبتين وان كانت سالبة كانتا موجبتين وموافقتين لما في الحكم فان  
كانت كلية كانتا كليتين وان كانت جزئية كانتا جزئيتين هذا هو الضابط في معرفة تركيب القضايا  
المركبة وانما قال الادوام اشارة الى مطلقة عامة ولم يقل الادوام مضاه المطلقة العامة لان المعنى  
اذا أطلق يتراد به المفهوم المطابق وليس مفهوم الادوام المطابق المطلقة العامة فان لادوام الإيجاب  
مثلا مفهومه الصريح رفع دوام الإيجاب والطلاق السلب ليس هو نفس رفع دوام الإيجاب بل  
لازمه فهو مضاه الالتزامي وأما اللاضرورة فضاء الصريح الامكان العام لان لا ضرورة الإيجاب  
مثلا هو سلب ضرورة الإيجاب وهو عين امكان السلب فلما كان احدي القضيتين عين معنى احدي  
المبارتين والاخرى ليست بمعنى الاخرى بل من لوازمها استعمل عبارة اشارة لتكون  
مشتركة بينهما قال

( الفصل الثاني في أقسام الشرطية \* الجزء الاول منها يسمى مقدما والثاني تأليا وهي اما متصلة أو  
منفصلة أما المتصلة قاما لزومية وهي التي يكون فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم لملافة بينهما  
توجب ذلك كالكلية والتضاييف واما اتخايقية وهي التي يكون فيها ذلك بمجرد توافق الجزأين على

معين بالقياس الى الذات وحده فلا تصدق هناك ( قوله ) لان المعنى اذا أطلق يتبادر منه المفهوم المطابق  
( أقول ) هذا كلام صحيح وجواز تقسيم معنى اللفظ الى المعنى المطابق والتضمني والالتزامي لا يتنافي  
ما ذكره فان الوجود اذا أطلق يتبادر منه الوجود الخارجي مع أنه يصح تقسيمه الى الخارجي والذهني

( قال على وجهه ) أي اذا فسرت بالضرورة في جميع أوقات الوصف بخلاف ما اذا فسرت بشرط  
الوصف فانه حينئذ أحض من الوقتية من وجهه كإس ( قال وموافقين لما في الحكم ) بناء على انهما  
راضان لقسبة التي قيدت بهما من غير تفاوت ( قال في معرفة تركيب القضايا ) أي تركيبها مع  
قيد الادوام واللاضرورة وأعلم ان عبارة المتن والضابط ان الادوام اشارة الى مطلقة عامة  
واللاضرورة الى ممكنة عامة الخ بخلاف لفظ الاشارة عن الجملة الثانية كيلا يلزم السطع على معمولي  
عاملين مختلفين من غير تقدم المحرور ( قال فلما كان الخ ) وكان قصده الاختصار ليرتب الجزاء  
عليه ولا يرداه لم لم يستعمل الاشارة في الادوام والمعنى في اللاضرورة ( قال لتكون مشتركة بينهما )  
فان الاشارة يستعمل في المعنى المطابق وغيره وان كان استعمالها في غيره أشيع وكون استعمال الاشارة  
لهذه التكنة لا يتنافي أن يكون لاستعمالها تكنة أخرى ككون كل منها أمرا اجاليا لو فضلا رجعا  
الى التقيض وعدم جريانها في الاتفاق في الحكم

أي بين المعنى المطابق والالتزامي لان الاشارة تستعمل في المعنى المطابق وغيره وان كان استعمالها  
في غيره أشيع ثم ان كون استعمال الاشارة لهذه التكنة لا يتنافي ان يكون لاستعمالها تكنة أخرى ككون كل منها أمرا اجاليا  
لو فضلا رجعا للتقيض وعدم صراحتها في الاتفاق في الحكم

على وجهه ) وهو ما اذا قلنا  
ان الضرورة في الشرطية  
في جميع أوقات الوصف  
بخلاف ما اذا قلنا ان  
الضرورة بشرط الوصف  
فانه حينئذ أحض من  
الوقتية من وجهه كما مر  
( قوله ) وموافقين لما في  
الحكم ) أي بناء على انهما  
راضان لقسبة التي قيدت بهما  
من غير تفاوت ( قوله  
في معرفة تركيب القضايا )  
أي تركيبها مع قيد الادوام  
أو اللاضرورة وأعلم ان  
عبارة المتن هكذا والضابط  
ان الادوام اشارة الى  
مطلقة عامة واللاضرورة  
الى ممكنة عامة بخلاف لفظ  
الاشارة من الجملة الثانية كيلا  
يلزم السطع على معمولي  
عاملين من غير تقدم المحرور  
( قوله واطلاق السلب ) أي  
ثبوته وتحققه بالفصل  
( قوله ) فلما كان احدي  
التقيضين مراده بهما  
الممكنة العامة والمطلقة  
العامة ومراده باحداها  
الممكنة العامة ( قوله )  
لتكون مشتركة بينهما (

( قوله لما فرغ من الحليات الخ ) جمعا اشارة الى أنواعها المختلفة والمراد بالفراغ من الحليات الفراغ من تعريف أنواعها وتقسيمها والنسبة بين تلك الاقسام فقول الشارح بسد واقسامها عطف تغيير لما علمت ان المراد بالفراغ من الحليات الفراغ من الاقسام ثم ان الضمير راجع للحليلة المبهمة من الحليات لان الاقسام اتماهي للحليلة ثم لا ينبغي على من ذلك ان المدول والتحصيل لا يجريان في الشرطية لان حرف السلب اذا جعل جزءاً من المقدم أو التالي كان المدول في اطرافها باعتبار ان الحكم الذي فيها بالقوة ولم يكن المدول في الشرطية نفسها لان الحكم ( ٨٩ ) فيها بالاتصال بين السببين

أو الانفصال أو سلبهما سواء كان السببان موجبتين أو سالبتين أو معدولتين ولا يتأني أيضاً ان تكون موجبة

اذا الزوم والنادوا والاتفاق أقسام للحكم الشرطي لا كليات له وكذا الحقيقة والخارجية اذ الحكم في كل شرطية شامل لجميع

التقادير الممكنة ولا يقتصر على التقادير المحققة ( قوله في أقسام الترابطات )

الاضافة للبيان اذ الاقسام للشرطية لا للشرطيات لان الشرطيات هي الاقسام

الا ان يقال ان الداخلة على الترابطات للجنس فابطلت معنى الجملة ومثل هذا يقال فيها تقدم في قوله

من الحليات وأقسامها ( قوله وقد سمت الخ ) فيه اشارة الى ان هذا

تذكر لما مر في المقدمة من تعريف الشرطية

الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالشارح ناطقا وأما المتصلة فاما حقيقة وهي التي يحكم فيها بالتأني بين جزئها في الصدق والكذب مما كقولنا اما أن يكون هذا المدد زوجاً أو فرداً وأما مائة الجمع وهي التي يحكم فيها بالتأني بين الجزأين في الصدق فقط كقولنا اما أن يكون هذا الشيء حجراً أو شجراً وأما مائة الخلو وهي التي يحكم فيها بالتأني بين الجزأين في الكذب فقط كقولنا اما ان يكون زيد في البحر أو لا يفرق )

( أقول ) لما وقع الفراغ من الحليات وأقسامها شرع في أقسام الترابطات وقد سمت أن الشرطية ما تتركب من قضيتين وهي اما متصلة ان أوجبت أو سلبت حصول احدهما عند الاخرى أو منفصلة ان أوجبت أو سلبت انفصال احدهما عن الاخرى والقضية الاولى من جزأي الشرطية سواء كانت متصلة

( قال عن الحليات الخ ) جمعا اشارة الى أنواعها المختلفة كما قالوا في جمع الطهارات والمقصود من الفراغ من الحليات الفراغ من تعريف أنواعها وتقسيمها والنسبة بين أقسامها ولا يذهب عليك أنه لا يجري المدول والتحصيل في الشرطية لان حرف السلب اذا كان جزءاً من المقدم أو التالي

كان المدول في اطرافها باعتبار الحكم الذي فيها بالقوة لاني الشرطية لان الحكم فيها بالاتصال بين السببين أو الانفصال أو سلبهما سواء كانت السببتان موجبتين أو سالبتين أو معدولتين وكذا الجهة اذ الزوم والناد والافاق أقسام الحكم الشرطي لا كيفية وكذا الحقيقة والخارجية اذ

الحكم في كل شرطية شامل لجميع التقادير الممكنة ولا يقتصر على التقادير المحققة ( قال قد سمت ) تذكر لما مر في المقدمة من تعريف الشرطية وتقسيمها الى المتصلة والمنفصلة ليرتب عليه قسم

المتصلة الى الزومية والاقافية فقله وهي اما متصلة عطف على ما تتركب من قضيتين داخل تحت المسوع ( قال عند الاخرى ) عند مثل الاول ولطرف مكان وزمان كذا في القوموس وهنا طرف

زمان أي زمان حصول الاخرى ( قال والقضية الخ ) معطوف على قوله قد سمت وليس داخلا تحت المسوع لعدم سبقه بل تفسير لقول المصنف والجزء الاول يسمى مقدما والثاني تالياً

قدم بيانهما لكونهما مأخوذتين في تعريف الزومية والاقافية والمقصود بما الموصولة القضية بقرينة ان القسم معتبر في الاقسام فلا ينتقض التعريف بالقياس ( قال سواء كانت الخ ) تسميم للشرطية لبيد ان المقدم والتالي يمان المتصلة والمنفصلة وجهه تسميم للقضية الاولى وهم لخلوه عما هو المقصود مع ايهام ان القضية لا تكون حلية

( م ١٢ — شروح الشبهة ثاني ) وتقسيمها الى المتصلة والمنفصلة ليرتب عليه قسم المتصلة الى الزومية والاقافية وقوله وهي اما متصلة الخ عطف على قوله ما تتركب من قضيتين داخل تحت المتبوع وقوله ما تتركب من قضيتين اعترض بان هذا شامل للقياس الا ان يقال ان ما واقعة على قضية ( قوله عند الاخرى ) أي في زمان حصول الاخرى فنه هنا لزمان وان كانت في الاصل ظرف مكان ( قوله والقضية الاولى الخ ) مستأنف أو معطوف على قوله قد سمت وعلى كل حال هو ليس داخلا تحت المسوع ( قوله سواء كانت متصلة ) تسميم للشرطية لبيد ان المقدم والتالي يمان المتصلة والمنفصلة وجهه تسميم للقضية الاولى وهم لخلوه عما هو المقصود مع ايهام ان القضية لا تكون حلية

( قوله لتقدمها في الذكر ) أي غالباً بمعنى انه اذا ذكر الجزؤ الأول غالباً فيشمل المقولة حينئذ والمقولة هذا اذا قرأنا الذكر بالكسر وأما لو قرأنا بالضم فلا يحتاج اتفاد بالغلبة لان المراد التذكر القلي والانسان دائماً مستحضر للشرط ( قوله ثم ان التصلة الخ ) هذا هو المقصود بالذات وما تقدم وسيله الى هذا ( قوله والمراد بالعلاقة ) أي هنا وفي هذا المقام وليس المقصود تفسير العلاقة في الاصل لانها شيء بسية يستحب شيء شيئاً ولا اختصاص له بالاول والثاني وقوله يستحب الاول الثاني أي يستلزم الاول ( ٩٠ ) الثاني يقال استحبته دعاه الى الصبة ولازمه أي ان المراد بالعلاقة هنا شيء بسية

يستلزم ان يكون المقدم ملازماً للتالي سواء كان الاستلزام على طريق الايجاب أم لا ولاجل هذا عبر بقوله يستحب دون يوجب والا لاقتضى انه لابد ان يكون الاول علة لتالي مع انه ليس كذلك ( قوله كالملة والتضايغ ) التحليل للعلاقة بالتضايغ وجعله مقابلاً للعلة مبني على ما ذهب اليه الجمهور من ان اللازم بين شيئين ليس أحدهما علة للآخر ربما يكون من غير ان يقتضي الارتباط بينهما تلك ويتلون لتلك بالتضايغ وذلك ظن باطل لان التضايغ معلولا علة واحدة كالتولد للابوة والبنوة كل منهما يحتاج الى ذات الاب قن الابوة يحتاج وجودها الى ذات الابن والبنوة يحتاج الى ذات الابن المشهورات فانها معلولا علة واحدة كالسفل الاول مثلاً وكل منهما يحتاج لأكله بل بعضه الى الآخر لأكله بل الى بعضه كذا افاده الحق الطوسي والهاكم ( قال فبان يكون المقدم علة لتالي ) أي علة موجبة له هي ما يجب به وجود الملول ناقصة كانت أو تامة ( قال أو معلولا له ) أي المقدم معلولا لتالي فان وجود الملول يستلزم وجود العلة مطلقاً موجبة كانت أو لا ( قال أو ) يكونا معلولي علة واحدة ) لا كيف ما اتفق والا لكانت الموجودات بأسرها متلازمة لكونها معلولة للواجب بل لابد مع ذلك من اقتضاء تلك ائمة ارتباط احدها بالآخر بحيث يتبع الاتشاك بينهما كيلا يكون مجرد مصاحبة كالظلك الاول والمقل الثاني كذا افاده الحق الطوسي ومن هنا

او منفصلة تسمى مقدماً لتقدمها في الذكر والنصبة الثانية تسمى تالياً لتسلوها اباهاً ثم ان التصلة اما لزومية واما اتفاقية أما الزومية فهي التي يحكم بصدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم علاقة بينهما توجب ذلك والمراد بالعلاقة شيء بسية يستحب الاول الثاني كالعلة والتضايغ اما العلة فإن يكون المقدم علة لتالي كفولنا ان كانت الشمس طالعة فالتار موجود أو معلولا له كفولنا ان كان النهار موجوداً فالشمس طالعة أو يكونا معلولي علة واحدة كفولنا ان كان ( قوله لملاقة بينهما توجب ذلك ) أقول اذا اعتبر في الحكم بالاتصال كون الاتصال لملاقة فالتصلة لزومية وان اعتبر كونه لا لملاقة فالتصلة اتفاقية وان لم يتبر شيء منها فالتصلة مطلقة كما هو المقصود مع اتمام انت القضية لا تكون حلية ( قال لتقدمها في الذكر ) بمعنى اذا ذكر الجزؤان يقدم الجزء الاول غالباً فيشمل المانقولة والمقولة ( قال والمقصود بالعلاقة شيء بسية يستحب الاول الخ ) استحبته دعاه الى الصبة ولازمه كذا في القاموس يعني ان المقصود بالعلاقة هنا ما يطلب الاول أي المقدم أن يكون الثاني أي التالي مصاحباً له سواء كانت موجبا أو لا فيكون قيد يوجب ذلك احترازاً عما لا يوجب وليس مقصوده تفسير العلاقة حتى يردان العلاقة شيء بسية يستحب شيء شيئاً ولا اختصاص له بالاول والثاني ( قال كالملة والتضايغ ) هذا على ما ذهب اليه الجمهور من أن اللازم بين شيئين ليس أحدهما علة لا آخرهما يكون من غير أن يقتضي الارتباط بينهما تلك ويتلون في ذلك بالتضايغ وذلك ظن باطل فالتضايغ الحقيقية معلولا علة واحدة كالتولد للابوة والبنوة كل منهما يحتاج الى ذات الاب قن الابوة يحتاج وجودها الى ذات الابن والبنوة يحتاج الى ذات الابن المشهورات فانها معلولا علة واحدة كالسفل الاول مثلاً وكل منهما يحتاج لأكله بل بعضه الى الآخر لأكله بل الى بعضه كذا افاده الحق الطوسي والهاكم ( قال فبان يكون المقدم علة لتالي ) أي علة موجبة له هي ما يجب به وجود الملول ناقصة كانت أو تامة ( قال أو معلولا له ) أي المقدم معلولا لتالي فان وجود الملول يستلزم وجود العلة مطلقاً موجبة كانت أو لا ( قال أو ) يكونا معلولي علة واحدة ) لا كيف ما اتفق والا لكانت الموجودات بأسرها متلازمة لكونها معلولة للواجب بل لابد مع ذلك من اقتضاء تلك ائمة ارتباط احدها بالآخر بحيث يتبع الاتشاك بينهما كيلا يكون مجرد مصاحبة كالظلك الاول والمقل الثاني كذا افاده الحق الطوسي ومن هنا

وحينئذ ليس التضايغ خارجاً عن العلية فأمل ( قوله فإن يكون المقدم علة لتالي ) أي علة موجبة أي يجب به مرت وجود الملول سواء كانت ناقصة أو تامة ( قوله أو معلولا له ) عطف على قوله المقدم علة لتالي فهو من أقسام العلية أي ان يكون المقدم معلولا لتالي ويستلزم من وجود الملول وجود العلة مطلقاً موجبة كانت أم لا ( قوله أو يكونا معلولي علة الخ ) اعترض بان البارئ جل وعلا علة لوجود العالم على ما قاله الفلاسفة ولا يلزم من وجود أحد المملولين كالملة وجود الآخر كالارض وأوجب به لابد ان يكون هذه العلة تستلزم ارتباط أحد المملولين بالآخر بحيث يتبع الاتشاك بينهما والا لكان مجرد مصاحبة

( قوله فأن يكون متضاهين ) اعترض بأن هذا الحل أعني قوله وأما التضاييف فهو كونهما متضاهين لا قائدة فيه وأجيب بأن قوله فأن يكونا متضاهين فيه حذف والاصل فهو كونهما متضاهين فقط من غير ( ٩١ ) تفصيل فيه كما في العلية فلا يجعل

تضاييف عليهما وتضاييف  
مطوليتهما علاقة لان ذلك  
لا يوجب الارتباط بحيث يمتنع  
الافشاك بينهما لم ذلك  
بوجوب المصاحبة فقط تأمل  
( قوله وهذا التعريف  
لا يتناول الخ ) أي لان

النهار موجودا قاعا مضي فان وجود النهار وإضاءة العالم مطولان لطلوع الشمس وأما التضاييف  
فإن يكونا متضاهين كقولنا ان كان زيد أباً عمرو كان عمرو ابنه وهذا التعريف لا يتناول  
الزومية الكاذبة لعدم اعتبار صدق التالي على تقدير صدق المقدم لملاقة فيها فلا أولى أن يقال  
الزومية ما حكم فيها بصدق قضية على تقدير قضية أخرى لملاقة بينهما موجبة لذلك وهو متناول  
لزومية الكاذبة

مرت الإشارة الى ذلك

التبادر من قوله التي يصدق  
التالي فيها على تقدير صدق  
المقدم ان المراد الصدق  
في نفس الامر ولا شك  
انه اذا أريد ذلك لا يكون  
التعريف شاملا للكاذبة  
( قوله لعدم اعتبار الخ )  
الاولى ان يقول لعدم  
صدق التالي لان محل  
الخروج عدم تحقق صدق  
التالي فيها لملاقة فلفظ  
الاعتبار مستدرك ويمكن  
ان يقال المراد الاعتبار للمعتبر  
والإضافة للبيان ( قوله  
فلاولى ان يقال الخ ) انما  
لم يقل فالصواب ان يقال  
لامكان ان يراد بالصدق  
فيها تقدم الصدق بحسب  
ما يفهم منها ومدلولها  
لها سواء طابق الواقع أولا  
ولا شك انه اذا أريد ذلك  
كان التعريف شاملا  
للسادقة والكاذبة ( قوله

تبيين أن الاحتمالات التي ذكرها بعض الناظرين مضطحة وهي أن يكون المقدم والتالي على مطول  
واحد بأن يكون أحدهما علة تامة والآخر علة ناقصة فان العلة الناقصة جزء مقامة فلا استلزام بينهما  
من حيث ذاتها من استلزام المطول للعلل ومن حيث وصف الكلية والجزئية من المتضاهين ومن  
حيث استناد المطول الواحد اليها مجرد مصاحبة وان يكون كلاهما علة مستلزمين وأن يكونا  
مطولي علة متضاهين أو علة مطولين متضاهين أو الشرط علة متضاهية للجزء أو بالعكس فان  
جميع هذه الصور مجرد مصاحبة كما في العقل الثاني والفلك الاول ( قال وأما التضاييف فأن يكونا  
متضاهين ) أي لا تفصيل فيه كما في العلية فلا يرد أن الحل غير مفيد وما قيل ان تضاهيهما كما هو  
علة الاستلزام تضاييف عليهما أو مطوليها أو مطول أحدهما مع الآخر كذلك فوهم لان تضاييف  
عليهما أو مطوليها لا يوجب الارتباط بينهما بحيث يمتنع الافشاك بينهما بل يوجب المصاحبة بينهما  
( قال وهذا التعريف لا يتناول الخ ) بناء على ان التبادر من قولنا هو الذي يصدق التالي فيها على  
تقدير صدق المقدم أن يكون كذلك في نفس الامر ولو أريد به أن يكون ذلك مفهوماً ومدلولاً لها  
سواء طابق الواقع أولا يشمل الكاذبة أيضاً فذلك قال فلاولى أولاً في شرح المطالع من أن  
هذا التعريف للصادقة وتعريف الكاذبة بالمقابلة كما أنه مختص بالموجبة ( قال لعدم اعتبار الخ )  
لفظ الاعتبار مستدرك لان مناط الخروج عدم تحقق صدق التالي فيها لملاقة ثم ما على جميع  
التعديرات ان كانت كلية أو على بعضها ان كانت جزئية فاقيل انه يتناول الكاذبة الكلية التي يصدق  
التالي فيها على تقدير صدق المقدم لملاقة لكن لا يصدق على جميع تقادير المقدم لملاقة اما لعدم  
صدقها على بعض التعديرات أولاً لملاقة وهم لان المعتبر في التعريف صدق التالي على تقدير صدق  
المقدم ان كلياً فكلها وان جزئياً فجزئياً لا على تقدير صدق المقدم في الجملة وكذا ما قيل ان التعريف  
يتناول الاتفاقيات الصادقة أيضاً لما حقق ان الاتصال الانفاقي أيضاً لموجب لان الممكن لا يتحقق  
الا اوجب لما عرفت من أن مجرد الاتصال المتحقق لموجب لا يكفي في كونه لملاقة توجب  
ذلك بل لا بد أن يكون ذلك الموجب مقتضياً للارتباط بينهما والا لكان مجرد مصاحبة كما في  
مطولي العقل الاول والسر انه موجب لكل واحد بمجهة غير ما هو جهة الإيجاب الآخر فلا يمتنع  
الافشاك بينهما

ما حكم فيها بصدق قضية الخ ) أي سواء كان هناك صدق في الواقع أم لا وقوله لملاقة أي لملاحظة علاقة بينهما وهذا صادق  
بأن يكون علاقة في نفس الامر أو لم يكن علاقة في نفس الامر ( قوله وهو متناول الخ ) الاولى فهو متناول أي وانما فسرنا ما  
بذلك فهذا متناول الخ

( قوله لان الحكم للعلاقة الخ ) أي لان الحكم السكّان لاجل العلاقة والمراد بالحكم النسبة الحكمية أي نبوت المحمول للموضوع أي لان نبوت المحمول للموضوع السكّان لاجل العلاقة ان طابق الواقع أي النسبة الواقعية كان الحكم متحققاً بين الطرفين أي ثابتاً بين الطرفين فالمراد بالتحقق الثبوت بين الطرفين لا التحقق خارجاً لان الحكم أي النسبة أمر اعتباري لا يتحقق في الخارج وقوله والعلاقة أيضاً ( ٩٢ ) متحققة أي ثابتة وليس المراد موجودة في الخارج لا علت في الحكم وليس

المراد بالحكم الوقوع أو اللاوقوع لانه لا يتصف بالمطابقة لنسبة الخارجية وعدم المطابقة الا الحكم بمعنى الثبوت الا ان يقال قوله لان الحكم أي الوقوع أو اللاوقوع ان طابق الواقع أي طابق متفاهه وهو النسبة ( قوله فاما لعدم الحكم في الواقع ) أي بينهما كما في قولنا ان كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً ( قوله أو ثبوته من غير علاقة ) نحو ان كان الانسان طاعاً كان الحمار ناهقاً فالثبوت واقعي لكن من غير علاقة في نفس الامر فهي كاذبة لزومية اتفاقية فقوله من غير علاقة أي في نفس الامر ( قوله لا لعلاقة ) بمحتل ان المعنى لا للملاحظة واعتبار علاقة فلي الاحتمال الاول تجتمع الزومية والاتفاقية بخلاف الثاني

( قال كان الحكم متحققاً ) أي بين الطرفين وكذلك العلاقة لا ان يكونا متحققين في أنفسهما حتى يرد أن الحكم والعلاقة ليسا من الموجودات ( قال لعدم الحكم ) أي بينهما ( قال أو ثبوته من غير علاقة ) فان صدق الحكم المفيد فيه انما يكون اذا كان الحكم مع ذلك المقيد متحققاً في الواقع وليس هذا من قبيل انتفاء موجب الحكم حتى يرد أن انتفاءه لا يوجب كذب الحكم كما ان بطلان الدليل لا يوجب بطلان الحكم النظري فقدر ( قال للعلاقة ) قال المحقق التفاضل أي من غير وجود علاقة يقتضي ذلك أو من غير اعتبارها فلي الاول لا يجتمع الزومية والاتفاقية بخلاف الثاني ( قال بمجرد توافق صدق الجزئين ) بان تحقق موجب تخفها من غير أن يكون ارتباط به يتمتع بالانفكاك بينهما فان قيل اذا توافق الجزآن في التحقق كان المقدم متحققاً فافائدة اعتبار تقدير صدقه قلت ذلك لافائدة معنى الاتصال الذي هو مدلول حرف الشرط والتعليل بانه لعلاقة بين ناهية الحمار الى آخر كلامه يدل على انه لعلاقة في الاتفاقية بل قوله وليس فيها الا توافق الطرفين على الصدق نص في ذلك وهو المستفاد من كلام المحقق العلوي في شرح الاشارات كما مر فاقال الشارح في شرح المطالع من ان الاتفاقيات مشتملة أيضاً على علاقة لاثمسية في الوجود أمر يمكن فلا بدله من علة فدفع بان وجود العلة لا يقتضي وجود العلاقة والارتباط بينهما لجواز صدورهما من علة واحدة بمجهتين مختلفتين بحيث لا يكون بينهما الا المصاحبة في الوجود مع جواز الانفكاك ولا حاجة الى ما ارتكبه من الفرق بان العلاقة في الفروضيات مشعور بها بخلاف الاتفاقيات فانها غير مشعور بها وان كانت واجبة في نفس الامر ولا الى ما ارتكبه صاحب القسطاس من أن العلاقة في الاتفاقيات نادرة الوقوع

( قوله فانه لعلاقة الخ ) أي لانه ليس الاول علة لثاني ولا العكس ولاهما مملولان لعله أخرى ( قوله وليس بان فيها الا توافق الخ ) أي بحسب ما افق ان انه أوجد الانسان طاعاً والحمار ناهقاً فان قلت اذا توافق الجزآن في التحقق كان المقدم متحققاً فافائدة اعتبار تقدير صدقه قلت ذلك لافادة معنى الاتصال الذي هو مدلول حرف الشرط تأمل ( قوله ولو قال هي التي حكم فيها الخ ) أي كان الحكم صادقاً في نفس الامر أم لا

( قوله بأن لا يصدق التالي ) كما في قولنا ان كان الانسان حيوانا كان الحلو جاداً ( قوله أو يصدق التالي وتوجد الملافة ) كما ان كان هذا انسانا كان حيوانا فالتالي صادق لملافة فالحكم المقيد بدم الملافة لم يطابق الواقع ( قوله على تقدير المقدم ) أي على اعتبار حصوله الوقوعي لكن يجب ان يصدق التالي على تقدير صدق المقدم حتى لو كان التالي الصادق منافية للمقدم كقولنا ان لم يكن الانسان ناطقاً فهو ناطق لم تصدق اتفاقية واطلاق ( ٩٣ ) الشارح يشعر بأنه لا يشترط ذلك

لأن الصادق صادق بأي تقدير يعتبر اقترانه به ( قوله ويجوز ان يكون المقدم فيها صادقا ) كما ان كان الانسان حيوانا كان الحمار ناطقاً وقوله أو كاذبا كما في ان كان الانسان ناطقاً كان الفرس صاهلا

( قوله فانه متى صدق المقدم الخ ) أي لانه يلزم من صدق الكل صدق الجزء وقوله ولا يتكسر أي لا يلزم من صدق التالي صدق المقدم بل قد يكون التالي صادقا والمقدم كاذبا اذ لا يلزم من صدق الجزء صدق الكل ( قوله وهي التي يحكم فيها بالتالي بين جزئها صدقا وكذا ) أي في الصدق والكذب ثم ان التعاريف الثلاثة تفيدان انفصالات الثلاث لا تتركب الا من جزئين فقل قولنا المفهوم اما واجب أو ممكن أو متعش ومثل هذا الشيء اما ان

بان لا يصدق التالي على تقدير صدق المقدم أو يصدق وتوجد الملافة وقد يكتفي في الاتفاقية بصدق التالي حتى يقال انها التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير المقدم للملافة بل بمجرد صدق التالي ويجوز أن يكون المقدم فيها صادقا أو كاذبا ونسعى بهذا المعنى اتفاقية عامة وبالمعنى الاول اتفاقية خاصة للمفهوم والمحصول بينهما فانه متى صدق المقدم والتالي فقد صدق التالي ولا يتكسر وأما المتصلة فقد عرفت انها على ثلاثة أقسام حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتالي بين جزئها صدقا وكذا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا أو فردا ومائة الجمع وهي التي يحكم فيها بالتالي بين جزئها

( قوله بل بمجرد صدق التالي ) ( أقول ) يعني ان التالي اذا كان صادقا في نفس الامر فهو صادق ( قال على تقدير صدق المقدم ) لكن يجب أن يصدق التالي على تقدير صدق المقدم حتى لو كان التالي الصادق منافية للمقدم كقولنا ان لم يكن الانسان ناطقاً فهو ناطق لم يصدق اتفاقية كذا أقاده المحقق التفتازاني واطلاق الشارح يشعر بأنه لا يشترط ذلك فان الصادق صادق بأي تقدير يعتبر اقترانه به ( قال وهي التي يحكم فيها بالتالي بين جزئها صدقا وكذا ) أي في الصدق والكذب ظاهر التعاريف الثلاثة يشعر بأن انفصالات الثلاث لا تتركب الا من جزئين واليه ذهب الشارح وبسببه المحقق التفتازاني وقال ان مثل قولنا المفهوم اما واجب أو ممكن أو متعش ومثل هذا الشيء اما ان يكون شجرة أو حجراً أو حيوانا ومثل هذا الشيء اما ان يكون لا شجرة أو لا حجراً أو لا حيوانا منفصلات متعددة بناء على ان الانفصال الواحد نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا يتصور الا بين اثنين فعدد زيادة الاجزاء يتعدد الانفصال وحينئذ ظهر أن القول بأنه لا يمكن تركيب الحقيقية من أجزاء كثيرة بناء على أنها تتركب من الشيء ومن قبضه أو مساوي قبضه ولا يكون للشيء الا قبض واحد ويمكن تركيب مائة الجمع ومائة الحلو من أجزاء كثيرة فرق من غير فارق لان المتصلة الواحدة لا يمكن تركيبها من أجزاء كثيرة من الشيء ومن قبضه أو مساوي قبضه حقيقية كانت أو غيرها والمتصلة المركبة من المتصلة متعددة يمكن تركيبها منها هذا لكن الحق ان الامثلة المذكورة ونحوها منفصلات حقيقية من غير نظر الى تحليلها الى المتصلات وان الدليل المذكور فيه مصادرة لانه ان أراد بقوله والنسبة الواحدة لا يتصور الا بين اثنين كل نسبة واحدة اعضائية كانت أو حامية فهو محل النزاع وان أراد ان النسبة الحلية والاتصالية كذلك فلم ولا ينفع وكذا ما قال الفارق من أن الحقيقية لا تتركب الا من الشيء وقبضه أو مساوي قبضه متعش بل تتركب من الشيء ومن شيتين كل واحد منها أخص من قبضه كما في الامثلة

يكون شجرة أو حجراً أو حيوانا ومثل هذا الشيء اما ان يكون لا شجرة أو لا حجراً ولا حيوانا منفصلات متعددة بناء على ان الانفصال الواحد نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا يتصور الا بين اثنين فعدد زيادة الاجزاء يتعدد الانفصال وحينئذ يظهر لك ان ما قيل انه لا يمكن تركيب الحقيقية من أجزاء كثيرة لانها اما تتركب من الشيء وقبضه أو مساوي لقبضه ولا يكون للشيء الا قبضاً واحداً ويمكن تركيب مائة الجمع والحلو ثقرة من غير فارق لما علمت ان المتصلة الواحدة لا يمكن تركيبها من أجزاء كثيرة حقيقية كانت أو غيرها والمتصلة المركبة من المتصلات المتعددة يمكن تركيبها منها

( قوله صدقا فقط ) أى من غير أن يتألفاً في الكذب بل يمكن اجتماعهما على الكذب ( قوله كذبا فقط ) أى من غير أن يتألفاً في الصدق بل يمكن اجتماعهما ( ٩٤ ) في الصدق كما في المثال المذكور فإنه يجوز أن يكون زيد في البحر ويسبح

صدقا فقط كقولنا إما أن يكون هذا الشيء شجرة أو حجراً ومائة الحلو وهي التي يحكم فيها بالتألف بين جزأيهما كذبا فقط كقولنا إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يفرق وإنما سميت الأولى حقيقة لأن الثاني بين جزأيهما أشد من الثاني بين جزأى الآخرين لأنه في الصدق والكذب مائة فهي أحق باسم التفصلة بل هي حقيقة الانفصال والثانية مائة الجمع لاشتغالها على منع الجمع بين جزأيهما والثالثة مائة الحلو لأن الواقع ليس يخلو عن أحد جزأيهما وربما قال مائة الجمع ومائة الحلو على التي حكم فيها بالشيء في الصدق أو في الكذب مطلقاً وبهذا المعنى يكون أن أهم ولبعض الأفاضل هنا بحث شريف وهو أن المراد بالثبوت في الجمع أن لا يصدق على ذات واحدة مع جميع الأمور الصادقة في نفس الأمر ومع جميع ما يقدر صدقه في نفس الأمر كقولك أن كان زيد فرناً فالخامس ناقص

المذكورة وكذا ما قيل لو تركب الحقيقة من ثلاثة أجزاء فالجزء الثالث إما صادق فيجتمع مع الجزء الصادق من ذينك الجزئين أو كاذب فيرفع مع الكاذب منها فلا يتحقق الانفصال الحقيقي بالقياس إلى الجزء الثالث فالأمر منه أن لا يكون انفصال حقيقي بين كل واحد من تلك الأجزاء بالقياس إلى الآخر لأن يكون بين مجموع الأجزاء الثلاثة فالحق أن اعتبار الجزئين في التمازيف اكتفاء على أقل ما يوجد فيه الانفصال فتدبر ( قال صدقا فقط ) أى من غير أن يتألفاً في الكذب بل يمكن اجتماعهما على الكذب وكذا ما في مائة الحلو معناه من غير أن يتألفاً في الصدق فكل واحد منهما بهذا المعنى يكون مابينا للحقيقة ( قال فهي أحق باسم التفصلة ) لكامل الانفصال فيه وإن كان يوجد في غيرها أيضاً فالنسبة للمائة كاحرى ( قال بل هي حقيقة الانفصال ) الحاقاً لا سواء بالعدم فالنسبة حيث نسبة الفرد إلى الكل كقريشي للحقيقة بمعنى ما به الشيء هو هو لا ما يقابل الجاز على ما هو ( قال مطلقاً ) قال المحقق الفنازاني هذا بمقتضى معنيين أحدهما أن يحكم في مائة الجمع بالتألف في الصدق ولا يحكم التة في جانب الكذب بشيء من التألف وعدمه وليس ببيد أن يكون هذا مراد المصنف ويكون قوله فقط إشارة إلى عدم الحكم في جانب آخر لا إلى الحكم بالعدم ومحكم في مائة الحلو بالتألف في الكذب ولا يحكم التة في جانب الصدق بشيء من التألف وعدمه والآخر أن يحكم في مائة الجمع بالتألف في الصدق سواء حكم في جانب الكذب بالتألف أو بعدمه أو لم يحكم بشيء من التألف وعدمه ومحكم في مائة الحلو بالتألف في الكذب سواء حكم في جانب الصدق بالتألف أو بعدمه أو لم يحكم بشيء منها فائدة الجمع بالمعنى الأول مشروطة بالحكم بعدم التألف في الكذب وبالمعنى الثاني مجردة عن ذلك لكنها مشروطة بعدم الحكم بالتألف في الكذب وبعدمه وبالمعنى الثالث مجردة عن هذين الأمرين فكل منها أهم مما قبله وكذا قياس مائة الحلو فكل واحد منها بالمعنيين الآخرين أهم من الحقيقة باعتبار المواد وبالمعنى الثالث خاصة أهم منها باعتبار المفهوم أيضاً ( قال وبهذا المعنى يكون أن أهم ) أى من الحقيقة ومنها بالمعنى السابق ( قال بحث شريف ) وصفه بالشراف لتهكم سواء قلناه من كلامه أو وصفه من عند نفسه

( قوله فهي أحق باسم التفصلة ) الإضافة للبيان أى أنها أولى بذلك الاسم لأن الانفصال وإن كان موجوداً في الكل لكن فيها أشد حقيقة نسبة الحقيقة للانفصال من نسبة الجزئى إلى كليه ( قوله بل هي حقيقة الانفصال ) أى بل هي التفصلة حقيقة الحاقاً لما سواه بالعدم ففى هذا حقيقة النسبة فيها من نسبة الشيء إلى نفسه كاحرى للمبالغة ( قوله على التي حكم فيها بالتألف في الصدق ) أى حصل تألف في الكذب أم لا وقوله أو الكذب أى حصل تناف في الصدق ( قوله وهذا المعنى يكون أن أهم ) أى يكون كل واحدة أهم من الحقيقة ومن نفسها بالشراف الأول ( قوله ولبعض الأفاضل ) وهو شيخه عند الله والذين جال الدين يوسف الدمشقي ووصفه له بالشراف مع كونه يأنى يردده لتهكم ومحتل أن يكون هذا الوصف من كلام الباحث فقه الشارح عنه وحيث يكون الوصف

به بحسب اعتقاد القائل ( قوله أن المراد بالثبوت في الجمع ) أى في مائة الجمع وقوله أن لا يصدق على ذات واحدة لأنها أى أن لا يحمل على ذات واحدة بأن قول مثلاً زيد إما كثير أو قليل فإن كونه كثيراً وقليلاً من جهة واحدة غير صحيح

( قوله لا انها لا يجتمعان في الوجود ) أي لا يتحققان في الوجود كما هو داب الصدق في القضايا ( قوله فانه لو كان الخ ) هذا دليل استثنائي منتج لما ادعاه حذف الاستثنائية منه وأقام دليلاً مقامها وحاصله لو كان المراد عدم الاجتماع في الوجود لم يكن بين الواحد والكثير جمع لكن التالي باطل فبطل المقدم وثبت تقبضه وهو ان المراد عدم الصدق على ذات واحدة لأن المناقاة محصورة في أمرين في عدم الصدق على ذات واحدة وعدم الاجتماع في الوجود والثاني قد انتفت ارادته هنا فتمتين ارادة الاول فقولته لان الاول الخ هذا دليل للشرطية وقوله ولكن الشيخ الخ في قوة التعليل للاستثنائية المحذوفة وأما حكم الشيخ بجمع الجمع بينهما لانه لا يكون شئ واحد كبيراً وقليلاً من جهة واحدة ( قوله لم قال ) أي بعض الأفاضل وعندي في هذا أي في ان يكون المراد عدم الاجتماع بحسب الحل على ذات واحدة الذي أنجبه الدليل نظر ( قوله اذ يلزم من ذلك ) أي من نص الشيخ على منع الجمع بين الواحد والكثير المبني على عدم ارادة ما تقدم ( قوله جواز منع الجمع بين اللازم والملزوم ) أي لكن التالي وهو الجواز المذكور باطل لانهم قد أجمعوا الخ فقله وقد أجمعوا الخ ( ٩٥ ) تعليل لمحذوف وقوله اذ يلزم في ذلك الخ

وجه ذلك الاتصاف  
الواحد لازم والكثير  
ملزوم وقد حكم فيه بجمع  
الجمع فيكون كذلك كل  
لازم وملزوم ( قوله وقد  
اجمعوا الخ ) وذلك  
لان تحقق الملزوم يستلزم  
تحقق اللازم وانشاء اللازم  
يستلزم انشاء الملزوم ( قوله

لا انها لا يجتمعان في الوجود فانه لو كان المراد عدم الاجتماع في الوجود لم يكن بين الواحد والكثير منع الجمع لان الواحد جزء الكثير وجزء الشئ بجماعه في الوجود لكن الشيخ نص على منع الجمع بينهما ثم قال وعندي في هذا نظر اذ يلزم من ذلك جواز منع الجمع بين اللازم والملزوم فان جزء الشئ من لوازمه وقد أجمعوا على انه لا يمنع جمع بين اللازم والملزوم ولا منع خلو ورجي من الله تعالى ان يفتح عليه الجواب عن هذا الاعتراض وهو ليس الا نظراً فيما أراده من عبارة القوم غلشافهم أن ينووا بلتناقاة في الجمع عدم الاجتماع في الصدق فان مائة الجمع من أقسام المنفصلة والاتصال لا يمتدروا الا بين القضيتين فلا يكون منع الجمع الا بين القضيتين فلو كان المراد عدم الاجتماع في الصدق لكان بين كل قضيتين منع الجمع لاستحالة أن تصدق قضية على ماصدق عليه

( قال لكن الشيخ نص على منع الجمع بينهما ) اذ لا يكون شئ واحداً وكثيراً من جهة واحدة ( قال في هذا الموضع نظر ) أي في أن يكون المقصود عدم الاجتماع بحسب الحل ( قال وقد أجمعوا الخ ) وذلك لان تحقق الملزوم يستلزم تحقق اللازم وانشاء اللازم يستلزم انشاء الملزوم ( قال ورجو من الله الخ ) بصيغة الماضي عطف على قال وفي بعض النسخ بصيغة المصدر فهو عطف عليه بتقدير العامل الماضي يعني ان ذلك الفاضل قال وأرجو من الله تعالى أن يفتح على الجواب اظهار الصعوبة دفعه ( قال الا نظراً فيما أراده ) من عبارة القوم فهم انه مراد القوم من عبارتهم لاني ما هو مرادهم في نفس الامر كما يدل عليه آخر كلامه من قوله فقد بان أن الاشكال اتما نشأ من سوء الفهم ( قال لم يمتدروا الا بين قضيتين ) لكونه عبارة عن الحكم بالتثافي بين القضيتين إيجاباً أو سلباً فاقبل انه يجوز أن

له بقوله وعندي فيه نظر الذي هو محط البحث ( قوله وهو ) أي التظهير المشار له بقوله وعندي فيه نظر ( قوله ليس الا نظراً فيما أراده ) أي فيما فهمه من عبارة القوم أي وليس نظراً في معناها بحسب الواقع ونفس الامر اذ لا يرد عليه شئ ( قوله لم يمتدروا الا بين القضيتين ) لانه عدمه عبارة عن الحكم بالتثافي بين القضيتين إيجاباً أو سلباً ( قوله فلو كان الخ ) الاولى ولو كان بدون تزييع أي الاتصال لا يمتدروا الا بين قضيتين وحيث قد اراد بلتناقاة عدم التحقق في الخارج ولو كان المراد به عدم الصدق على ذات واحدة لزم ان بين كل قضيتين منع جمع وهو باطل مثلاً اما ان يكون الشئ أبيض واما ان يكون انصباً ليس بينهما منع جمع لانهما يصدقان بناء على ان المراد بلتناقاة عدم التحقق في الخارج ولو كان المراد بلتناقاة عدم الحمل على شئ واحد لكان بينهما منع جمع لان ثبوت الانسانية غير ثبوت الابيض وكذا يقال في كل قضيتين ( قوله لاستحالة أن تصدق قضية ) أي لاستحالة أن يحمل مدلول قضية على ماصدق أي على شئ حمل عليه مدلول قضية أخرى بحيث يكون ذلك الشئ نفس المدلولين الذي أخبر عنه بهما هذا هو المراد مثلاً اذا قلت الانسان حيوان الانسان تالقي فالاولى مفهومها ثبوت الحيوانية

للإنسان والثانية ثبوت الناطقية له وهل يمكن أن يكون شيء واحد يصدق عليه أنه ثبوت الحيوانية للإنسان وثبوت الناطقية له وليس المراد أنه لا يكون شيء يتصف (٩٦) بهذين الثبوتين اذ هذا أمر ممكن واقى (قوله ولا يكون بين القضيتين

قضية أخرى ولا يكون بين قضيتين منع الحلو أصلاً ضرورة كذبهما على شيء من الأشياء وأقله مفرد من المفردات بل ليس مرادهم بالمتافاة في الجمع الاعمى الاجتماع في الوجود وأما أن الشيخ أثبت بين الواحد والكثير منع الجمع فهو ليس بين مفهومي الواحد والكثير بل بين هذا واحد وهذا كثير فإن القضية الثالثة إما أن يكون هذا واحداً وإما أن يكون هذا كثيراً مائة الجمع لامتاع اجتماع جزأها على الصدق فسد بان أن الاشكال انما نشأ من سوء الفهم وقلة التدبر قال ( وكل واحدة من هذه الثلاثة اما غادية وهي التي يكون الثاني فيها لذاتي الجزأين كما في الاشئلة المذكورة واما انفاقية وهي التي يكون الثاني فيها بمجرد الانفاق كقولنا لاسود الا كاتب اما أن يكون هذا أسود أو كاتباً حقيقة أو لا أسود أو كاتباً مائة الجمع أو أسود أو كاتباً مائة الحلو )

( قوله بل ليس مرادهم بالمتافاة في الجمع الاعمى الاجتماع في الوجود ) ( أقول ) يعني في الصدق والتحقيق لا في الحل والصدق على ذات واحدة وهذا كلام لاشبهة فيه لا يقال قد تكون المتافاة بين المفهومين في الصدق على ذات واحدة كما بين مفهومي الواحد والكثير لانا نقول لا نزاع في ذلك لأن القضية المشتبهة على هذه المتافاة ليست بمنفصلة بل هي حلية شبيهة بالمنفصلة فاذا قلت هذا اما واحد واما كثير فان أردت المتافاة بين هذا واحد وهذا كثير فالقضية منفصلة مركبة من قضيتين ومنع الجمع باعتبار الصدق والتحقيق بين القضيتين كما قرره وان أردت المتافاة بين مفهومي الواحد والكثير في الصدق والحل على هذا فالقضية حلية مركبة من موضوع واحد الا أنه قد تردد في محولها فصار شبيهة بالمنفصلة فالشارح لم يقل بأن لامتاع جمع في الصدق على ذات واحدة بل قال منع الجمع المتعبر في المتفصلات انما هو بحسب الوجود لا الحل وقد يكون بين مفهومين متافاة في الوجود في محل واحد كالسواد والبياض فان عبرت عنها بمثل قولك اما أن يكون السواد موجوداً في هذا المحل أو يكون البياض موجوداً فيه كانت القضية منفصلة وان عبرت عنها بمثل قولك الموجود في هذا المحل اما سواد واما بياض كانت القضية حلية شبيهة بالمنفصلة

يريد بالمتافاة عدم اجتماع محمولي القضيتين في الصدق وهم ( قال وأقله مفرد من المفردات ) أي مفرد أخذ من المفردات ضرورة امتناع حمل القضية على المفرد ( قال واما أن الشيخ الخ ) بيان لمنشأ غلط ذلك الفاضل ( قوله لا يقال الخ ) منشأ هذا السؤال اطلاق قول الشارح ليس مرادهم بالمتافاة في الجمع وخلاصة الجواب تخصيصه بالمتافاة في الجمع في النضابا بقرينة ان الكلام فيها ( قوله فان أردت المتافاة الخ ) أي ان أردت المتافاة بين الحكمين المستفادين من هاتين القضيتين فقدر مد ما الثانية موضوعاً آخر ( قوله فالقضية حلية ) كانه قيل هذا الشيء متحد بإحدهما فالحكم واحد فالترديد في المحمول ( قوله شبيهة بالمنفصلة ) باعتبار اشتباهه على الثاني في المحمولين ( قوله وقد يكون الخ ) حلية ابتدائية تكميل بيان الانفصال بين المفهومين ( قوله كانت القضية منفصلة ) لاشتغالها على الثاني بين الحكمين ( قوله كانت القضية حلية ) لاشتغالها على حكم واحد وهو ثبوت أحد الامرين

منع الحلو أصلاً ) أي مع ان العلماء قالوا القضيتان في المنفصلة اما أن يكون بينهما منع جمع أو منع دخلو اوضع جمع ودخلو فكلما هذا البعض مردود بقول العلماء ( قوله وأقله مفرد الخ ) أي وأقل ذلك الشيء الذي يتحقق منه الكذب مفرد وغير الأقل القضية مثلاً زيد أكل وزيد عالم يكتب هاتين القضيتين على قضية أخرى هي زيد ضارب فلا يقال ان هاتين القضيتين نفس هذه القضية بل يتم حملها على مفرد وهو زيد فلا يقال ان هاتين القضيتين أو مدلولهما نفس زيد ضرورة امتناع حمل القضية على المفرد ( قوله واما ان الشيخ الخ ) بيان لمنشأ غلط ذلك الفاضل ( قوله فهو ليس بين الخ ) أي كما فهمه ذلك البعض حتى رتب على ذلك ان المراد بالمتافاة في الجمع أن لا يصدق على ذات واحدة لا عدم الاجتماع في الوجود لان الواحد والكثير موجودان

( قوله بل بين هذا واحد الخ ) أي ان الشيخ انما أثبت منع الجمع بين الواحد والكثير بعد جعلهما قضيتين ( قوله لامتاع اجتماع جزئها ) أي لان اجتماع القلة والكثرة من جهة واحدة مستحيل نعم من جهتين يحتمل ان زيد قليل باعتبار ذاته كثير باعتبار أجزاءه

( أقول ) كل واحدة من المفصلات الثلاث اما غادية أو آفاقية كما أن المتصلة اما لزومية أو آفاقية  
فنية الناد والافاق الى المفصلات كنسبة الزوم والافاق الى المتصلات اما العادية

( قوله اما عادية أو آفاقية )

أي أقسام المفصلة ستة

( قوله كما أن المتصلة إلخ )

أشار بهذا التشبيه الى أن

اقسام المفصلات الثلاث

الى القسمين المذكورين

ليس باعتبار خصوصية

ذاتها كما يومه جعلها مقسما

بل باعتبار اقسام المفصلة

التيها كاقسام المتصلة اليها

الا أنه جعل المقسم كل

واحد من الثلاثة تنبها على

وجود القسمين في الاقسام

الثلاثة ( قوله فنية الناد

إلخ ) متفرع على النسبة

المذكورة أي ان نسبة الناد

والافاق الى المتصلات

الثلاث في كونها قسمين

للاضفال من غير مدخولية

خصوصية الاقسام في

القسم كنسبة الزوم

والافاق الى المتصلان في

كونهما قسمين للاتصال

من غير خصوصية لشي

منهما في القسم

وبالحكمة كما أن الحلية قد تشارك المتصلة فيما هو حاصل للمنى ومآله كقولك طلوع الشمس ملزوم  
لوجود النهار ولا بد أن تكون مخالفة لها في صريح المفهوم منها كذلك الحلية قد تشارك  
المتصلة في حصول المنى ومآله وان كان المفهوم الصريح متخالفاً فيها والمتافة قد تنسب في  
القضايا بحسب الصدق والتحقق وهي المتصلات وقد تنسب في المفردات بحسب صدقها على  
ذات واحدة وهي الحليات الشبيهة بالمتصلات وقد تنسب في المفردات بحسب الوجود في محل  
واحد فان عبرت عنها بمثل قولك السواد والبياض متساويان بحسب الوجود في محل واحد فهذه  
حلية صرفة وان عبرت عنها بمثل قولك اما أن يكون هذا الشيء اسود واما أن يكون أبيض

( قوله وبالجملة ) أي مجمل ما تقدم وخلاصته ( قوله ولا بد أن تكون مخالفة إلخ ) قال المفهوم  
الصريح للمتصلة الاتصال بين الحكيم والحليلة كون أحدهما ملزوماً للآخر ( قوله وان  
كان المفهوم الصريح متخالفاً ) فان المفهوم الصريح للمتصلة الحكم بالتساوي بين الحكيم  
والحليلة ثبوت أحد الأمرين للموضوع ولا يخفى دكا كة العبارة فانه أسند التخالف الى  
امر واحد والصحيح وان كان المفهوم الصريح مخالفاً فيه ( قوله والمتافة إلخ ) مطوف على  
قوله كما ان الحلية إلخ وهو المقصود من الاحمال وما سبق كان تمهيداً له ( قوله وقد تنسب في المفردات  
إلخ ) لم ينسب في هذه الصورة التمييز كما اضرب في صورة المتافة بينها في الوجود اذ لا يبيق المتافة  
في الصدق حين التمييز بالقيضية ثم كلامه قدس سره صريح في أن مدلول الحلية الشبيهة بالمتصلة  
الاتصال في الصدق والحل لا يثبت أحدهما للموضوع فانه لازم فاقبل ان المقصود بقولنا هذا  
الشيء اما واحد أو كثير ليس الاتصال بين صدقهما بل ثبوت أحدهما فاذا قصد الاتصال بينهما  
وهو معنى صحيح القصد يكون القضية غير حلية اذ نسبها للاتصال ونسبة الحلية الثبوت وبينها  
يون بعيد فاما أن يثبت قضية غير حلية ولا شرطية واما أن يبطل حصر نسبة الحلية في الثبوت  
واما أن يبطل حصر طرفي الشرطية في القضييتين مندفع لان مدلول الحلية الشبيهة بالمتصلة اتصال  
المحولين في الصدق فان ذكر المحول الاول افاد ثبوت للموضوع ثم اذا ذكر المحول الثاني باو افاد  
ثبوت له مع منافاته اليه واليه أشار قدس سره سابقاً بقوله فالقضية حلية مركبة من موضوع واحد الا  
أنه قد ردد في محمولها فمدلول الحلية الشبيهة بالمتصلة الاتصال والثبوت ما قوله اذ نسبها  
الاتصال ونسبة الحلية الثبوت وبينها يون بعيد ليس بشيء ( قوله فهذه حلية صرفة ) لاشتراكها  
على حكم واحد من غير ترديد ( قوله وان عبرت عنها إلخ ) أي ان عبرت بما يدل على الحكيم كانت  
منفصلة وان عبرت بما يدل حكم واحد ردد في محموله كانت حلية ولا يتاني ما مر ان هذا الشيء اما  
واحد واما كثير بمحتمل أن يكون منفصلة وأن يكون حلية ( قال كما ان المتصلة إلخ ) أشار بهذا التشبيه  
الى ان اقسام المتصلات الثلاث الى القسمين ليس باعتبار خصوصية ذاتها كما يومه جعلها مقسما بل  
باعتبار اقسام المتصلة المطلقة اليها كاقسام المتعة الى الزومية والآفاقية الا أنه جعل المقسم كل واحد  
منها تنبها على وجود القسمين في الاقسام الثلاثة ( قال فنية الناد إلخ ) متفرع على التشبيه المذكور أي

( قوله في التي يحكم فيها بالتأني ) زاد لفظ يحكم ولم يقل فهي التي ثبت فيها التأني لأجل شمول الصادقة والكاذبة وللإشارة الى عدم شمول تعريف المتن للكاذبة كما في الزومية ( قوله أي حكم فيها بأن الخ ) أتى بهذا إشارة الى ان التأني إنما يكون بين مفهوم الجزأين لا بين ذاتهما وقوله مع قطع النظر عن الواقع أى سواء كان اتفاق في الواقع أم لا وفسر التأني لذات الجزأين بقطع النظر عن الواقع إشارة الى أن المراد أن يكون بينهما مع قطع النظر عن كلام خارج عن ذاتهما مناقاة لان التأني إنما يتصور بين الشيء وقضيه مع ان العناد يتحقق بين الشيء ومساوي قضيته أو أحصى منه ( قوله كما بين الزوج والفرق الخ ) مثل بائنة ثلاثة للحقيقة وما نقي ( ٩٨ ) الجمع والحلو على سبيل ألف والنشر والعناد فيها لذات الجزأين لا للاتفاق

فهي التي يكون الحكم فيها بالتأني لذات الجزأين أي حكم فيها بأن مفهوم أحدهما مناف للآخر مع قطع النظر عن الواقع كما بين الزوج والفرق والشجر والحجر وكوزيد في البحر وأن لا يفرق وأما الاتفاقية فهي التي حكم فيها بالتأني للاتفاق الجزأين بل بمجرد الاتفاق أي بمجرد ان يتفق في الواقع أن يكون بينهما مناقاة وان لم يقتض مفهوم أحدهما أن يكون منافياً للآخر كقولنا الاسود والاكواب اما أن يكون هذا اسود أو كائناً كانت حقيقة فانه لا مناقاة بين مفهوم الاسود والاكواب ولكن اتفق تحقق السواد وانتفاء الكتابة فلا يصدقان لانتهاء الكتابة ولا يكذبان لوجود السواد ولو قلنا اما أن يكون هذا الاسود أو كائناً كانت مائة الجمع لانها لا يصدقان ولكن يكذبان لانتهاء الاسود والكتابة معاً في الواقع ولو قلنا اما أن يكون هذا اسود ولا كائناً كانت مائة الحلو لانها لا يكذبان ولكن يصدقان لتحقق السواد والاكاذب بحسب الواقع قال ( وسأله كل واحدة من هذه القضايا الثمان هي التي يرفع فيها محاكم به في موجباتها فساله الزوم تسمى سالبة لزومية وسالبة العناد تسمى سالبة اتفاقية ) ( أقول ) قد عرفت ثمانية قضايا متصلاً لزومية واتفاقية ومنفصلات ست ثلاث منها عباديات

فهذه منفصلة وان عبرت عنها بمثل قولك هذا الشيء اما اسود واما أبيض فهذه حلية شبيهة بالتفصّل والكل متشاركة في مال المعنى ومحصوله وان كانت متخالفة في المفهوم الصريح

نسبة العناد والاتفاق الى المنفصلات الثلاث في كونها قسمين للاتصال من غير مدخلة خصوصية الاقسام في القسمة كنسبة الزوم والاتفاق الى المتصلات في كونها قسمين للاتصال من غير خصوصية شيء منها في القسمة ( قال التي يكون الحكم الخ ) زاد لفظ الحكم ليشمل الكاذبة وفيه إشارة الى عدم شمول تعريف المتن لها كما في الزومية وفسر التأني لذات الجزأين بقطع النظر عن الواقع إشارة الى ان ليس المقصود أن يكون التأني بينهما مع قطع النظر عن كل امر خارج عن ذاتهما فانه لا يتصور الا بين الشيء وقضيته مع تحقق العناد بين الشيء ومساوي قضيته أو أحصى منه أو اعلم منه ( قال وان لم يقتض الخ ) لا بنفسه ولا باعتبار ما يستلزمه ( قال قد عرفت ) أي من التصرّفات المذكورة فهي بالتأني لذات الجزأين

لم يقل فهي التي ثبت الحكم فيها الخ لشمول التعريف للصادقة والكاذبة ولما علمت ( قوله وان لم يقتض مفهوم أحدهما ان يكون الخ ) الواو للمبالغة أي بل بمجرد ان تتفق في الواقع ان بينهما مناقاة سواء اقتضى مفهوم أحدهما مناقاة المفهوم الآخر أو لا فلي هذا اذا قلنا هذا الشيء اما شجر أو حجر ولوحظ ان العلاقة الاتفاق كانت اتفاقية صادقة لانها حكم بالتأني فيها لذات الجزأين بل بمجرد ان اتفق في الواقع ان بينهما مناقاة وحينئذ كل مثال صح ان يكون عادية يصح ان يكون اتفاقية فالتال المتقدم عادية صادقة واتفاقية صادقة ونحو اما ان يكون الانسان ناطقاً واما ان يكون الحمار ناطقاً عادية كاذبة واتفاقية صادقة ( قوله قد عرفت ثمانية قضايا ) أي من التصرّفات المذكورة فمررت مأخوذة من المرفة وقد روي في بعض النسخ بصيغة المجهول من التعريف

(قوله وهي كلها) أي الثانية (قوله لان تعارضها الخ) أي فهي تعريفات (٩٩) قسم منها بقرينة قوله وسالبة

كل واحدة منها والداعي الى تخصيص التعريف بالموجبات أولاً ثم تعريف السوالب تفصيل أقسام السوالب بحيث يتبين عند التسليم تميزاً تاماً (قوله هي التي ترفع ما حكم به في موجبتها) وهو اما اتفاق أو لزوم أو عتاد واعتراض بان هذا التعريف للأفراد مع انه انما يكون للمهايات الكلية وأجيب بالانسلم

انه تعريف للأفراد بل هذا كلام مجمل متعلق بالتعاريف المفصلة بعد سلنا انه تعريف متقول انه تعريف للقدر المشترك بين تلك السوالب بالتعريف لكل فرد فرد (قوله

فان التي حكم فيها بلزوم السلب) أي بلزوم سلب شئ عن شئ آخر موجبة لزومية أي لاه حكم فيها بلزوم السلب (قوله لان الحكم بلزوم سلب وجود الخ) وبيان ذلك ان الغاء للربط فربطت السلب بما قبلها فابعدا لازم لما قبلها فلو لم يؤت بالغاء لاحتل

ان يكون موجبة وان يكون سالبة

وثلاث منها اتفاقيات وهي كلها موجبات لان تعارضها المذكورة لا تطبق الاعلى الموجبات فلا بد من تعريف سوابها فسالبة كل منها هي التي ترفع فيها ما حكم به في موجبتها فلما كانت الموجبة الزومية ما حكم فيها بلزوم التالي للمقدم كانت السالبة الزومية سالبة اللزوم أي ما حكم فيها بسلب الزوم لاما حكم فيها بلزوم السلب فان التي حكم فيها بلزوم السلب موجبة لزومية لسالبة مثلاً اذا قلنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة قائلين موجود كانت سالبة لان الحكم فيها بسلب لزوم وجود اقبل لطلوع الشمس واذا قلنا اذا كانت الشمس طالعة فليس القبل موجودا كانت موجبة لان الحكم فيها بلزوم سلب وجود القبل لطلوع الشمس ولما كانت الموجبة المتصلة الاخائية ما حكم فيها بموافقة التالي للمقدم في الصدق كانت السالبة الاخائية سالبة الاتفاق أي ما حكم فيها بسلب موافقة التالي للمقدم لاما حكم فيها بموافقة السلب فانها اخائية لان الحكم فيها بسلب موافقة ناهية الحمار لاطقية الانسان واذا قلنا اذا كان الانسان ناملاً فليس الحمار ناهياً كانت موجبة لان الحكم فيها بموافقة سلب ناهية الحمار لاطقية الانسان وعلى هذا تكون السالبة العنادية سالبة العناد وهي ما حكم فيها برفع العناد أما رفع العناد الذي هو في الصدق والكذب

(قوله فان التي حكم فيها بلزوم السلب موجبة لزومية لسالبة) أقول كما أن السلب في الحليات بحسب سلب الحسل لا باعتبار طرفيها عدولا ومحصلاً فربما كانت طرفاً الحلية مشتملين على حرف السلب وتكون القضية موجبة كقولنا اللادعي لاعلم كذلك السلب في المتصلات والمتفصلات بحسب سلب الاتصال ونوعه أعني اللزوم والاتفاق وبحسب سلب الانفصال ونوعه أعني العناد والاتفاق ولا اعتبار بأطراف الشرطيات في سلبها وإيجابها بل الأقسام الأربعة أعني كون الطرفين موجبتين وسالبتين وكون المقدم موجبة والتالي سالبة وبالعكس توجد في الموجبات والسوالب في المتصلات والمتفصلات

من المرفوعة وقد روي عن صيغة المجهول من التعريف (قال لان تعارضها الخ) فهي تعريفات قسم منها بقرينة قوله وسالبة كل واحدة منها والفتاوى المذكورة في التعريفات راجعة الى المذكورات في القصة باعتبار قسم منها وهي الموجبة والداعي الى تخصيص التعريف بالموجبات أولاً ثم تعريف السوالب تفصيل أقسام السوالب بحيث يتبين عند التسليم تميزاً تاماً (قال هي التي ترفع ما حكم به في موجبتها) قدر العائدة المهدوفة في عبارة المتن اشارة الى أن ضمير موجبتها راجع الى السالبة ولا يلزم الدور لان سالبة كل واحد منها مملوءة بنوا انما سالبة وان لم تكن مملوءة بمخصوصها ثم الله كور مجمل التعاريف المفصلة بيده وليس تعريفاً حتى يلزم كون التعريف للأفراد على انما قول انه تعريف للقدر المشترك بين تلك السوالب بالتعريف لها (قال ما حكم فيها بلزوم التالي) اللزوم والعناد والاتفاق أنواع للحكم الاتصالي والاتصالي كما سيجي في كلامه قدس سره فالقول بان كيفية النسبة الاتصالية والحكم بالنسبة المكبنة لا بالكيفية فالقصد باللزوم النسبة المتكيفة به كلام خال عن التحصيل (قال فان التي حكم فيها الخ) أي بلزوم سلب شئ عن شئ آخر موجبة لزومية لاه حكم فيها باللزوم الا أن اللازم سلب (قوله أعني كون الطرفين الخ) فيه اشارة الى أن طرف القضية لا يكون

( قوله وهي السالبة النافية الحقيقية ) كقولنا ليس اما ان يكون هذا العدد زوجا أو ليس بفرد فانه حكم بسلب النافي الحقيقي بين الزوج وعدم الفرد ويمحور اجتماعها وارتفاعها لان السالبة النافية بعكس الموجبة فان كانت الموجبة تنفع الجمع والخلو كانت السالبة تحوزها واذا كانت الموجبة تنفع الجمع وتحوز الخلو وتبطل الجمع وهكذا ( قوله ) واما رفع النافي الذي هو في الصدق وهي مائة الجمع نحو اما ان يكون هذا الشيء شجرة أو حجرأ ( قوله وهي مائة الخلو ) نحو ليس اما ان يكون زيد في البحر أو يفرق ( قوله على أحد الأنحاء ) أي الاوضاع التي هي الحقيقية ومائة الجمع ومائة الخلو فالسالبة الاتفاقية اما حقيقية أو مائة جمع أو خلوكقولنا ليس اما ان يكون هذا أسود أو كالأبيض في شخص غير أسود كالأبيض وليس اما ان يكون هذا لا أسود أو كالأبيض وليس اما ان يكون هذا أسود أولا كالأبيض فالمتصله لزومية اما موجبة أو سالبة وكل من طرفها اما موجب أو سالب أو مختلفين ففي ثمانية ستة عشر واما النافية الحقيقية اما ( ١٠٠ ) موجبة أو سالبة وكل من طرفها اما موجب أو سالب أو مختلفين ففي ثمانية

وهي السالبة النافية الحقيقية واما رفع النافي الذي هو في الصدق وهي مائة الجمع واما رفع النافي الذي هو في الكذب وهي مائة الخلو لاما حكم فيها بنافي السلب والسالبة الاتفاقية ما يحكم فيها بسلب اتفاق النافية فيها على أحد الأنحاء لاما يحكم فيها باتفاق السلب قال ( والمتصلة الموجبة تصدق عن صادقين وعن كاذبين وعن مجهولي الصدق والكذب وعن مقدم كاذب وتال صادق دون عكسه لاستتار التزام الصادق الكاذب وتكذب عن جزأين كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق وبالعكس وعن صادقين هذا اذا كانت لزومية واما اذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادقين محال )

( أقول ) صدق الشرطية وكذا انما هو بمطابقة الحكم بالاتصال والافصال لنفس الامر وعدمها لا يصدق جزأيا وكذا انما طابق الحكم فيها لنفس الامر فهي صادقة والا فهي كاذبة كيف كان جزأيا ثم اذا نسبنا جزأيا الى نفس الامر حصلت أربعة أقسام لانها اما أن يكونا صادقين ممدولة وان كان طرف طرفها ممدولة ( قال انما هو بمطابقة الحكم بالاتصال ) أي في المتصلة على الوجه الذي اعتبر فيها من اللزوم والاتفاق والافصال أي في المتصلة على الوجه الذي اعتبر فيها من الافصال الحقيقي أو منع الجمع أو الخلو عناداً أو اتفاقاً لنفس الامر أي للحكم الذي بين الطرفين من الاتصال والافصال في حد ذاته مع قطع النظر عن الاعتبار والفرض ( قال لانها اما أن يكونا صادقين الخ ) أي بعد التحليل واعتبار الحكم فيها والا فادوات الشرط والجزاء تلبي لها عن

وكذا مائة الخلو فيها هذه الثمانية وكذا مائة الجمع وتكون في النافية أربع وعشرون والاتفاقية فيها أربع وعشرون لانها اما حقيقية أو مائة خلو أو جمع وفي كل اما ان تكون موجبة أو سالبة وفي كل فالطرفان موجبان أو سالبان أو مختلفان فيكون جملة الصور أربعة وستين ( قوله انما هو بمطابقة الحكم بالاتصال الخ ) أي في صدق الشرطية وقوله وعدمها أي في كذبها فهو لفظ ونشر مرتب ثم ان الاولى ان

يقول انما هو بمطابقة الخ بضمير المتنى الراجع للصدق والكذب وأوجب بانه لما كان المقصود التوزيع ورجوع كل واحد من الاثنين لواحد مما تقدم على طريق التوزيع انما يناسبه الافراد والتثنية توهم ان كل واحد من الاتي راجع لكل واحد مما مر مع ان المقصود خلافه كاعلمت ( قوله بالاتصال ) اي للتصوير وفي الكلام حذف مضاف أي انما هو بمطابقة الحكم المصورد ذلك الحكم بنبوت الاتصال والافصال ( قوله لنفس الامر ) هو اللوح المحفوظ وقيل علم الله وقيل المراد به نفس الشيء وعلى هذا فالمتى انما هو بمطابقة الحكم الذي بين الطرفين من الاتصال والافصال لذاته مع قطع النظر عن الاعتبار والفرض فالحكم من حيث كونه في القضية طابق نفسه من حيث ذاته ثم انه على ارتكاب هذا المتنى يكون في الكلام اظهار في محل الاضمار والاصل لنفسه ( قوله لا يصدق جزئيا الخ ) أي ان الصدق والكذب انما هو بمطابقة الحكم لنفس الامر وعدمها سواء كان الطرفان صادقين أو كاذبين أو غير ذلك لا يصدق جزئيا وكذا انما فقط ( قوله لانها اما ان يكونا صادقين الخ ) أي بعد التحليل واعتبار الحكم فيها والا فادوات الشرط والجزاء أخرجهما عن كونها قضيتين فضلا عن المصدق والكذب ومعنى صدقهما ان يكون الحكم الذي فيها مطابقاً لما في نفس الامر

(قوله فليين) اما على صيغة الامر للتكلم وهذه اللام الامر واما على صيغة المضارع المسند لضمير المتكلم وهذه اللام لام الابتداء ثم ان في الكلام حذفاً والاصل فليين جواب ان كلا من الشرطيات من أي هذه الاقسام لانه المين جواب الاستفهام لافيه (قوله فالتصلة الموجبة الصادقة الخ) أي الزمنية اما الاتفاقية فتأتي من ان المفصلة تتركب أيضاً من هذه الاقسام الاربعة الا ان المقدم لما لم يكن متنازلاً عن التالي بالطبع اعتبروا القسمين فيها مقبلاً واحداً (قوله من صادقين الخ) أي من معلومي الصدق والكذب وكذا يقال في قوله ومن مقدم صكاذب وتال صادق وانما احتيج لذلك لاجل المقابلة بمجهول الصدق والكذب (قوله ان كان زيد يكتب الخ) أي والموضوع ان زيدا (١٠١) يجهل نسبة الكتابة له ويجهل لزوم

تحرك اليه للكاتب (قوله والا لازم الخ) أي والا بل لم يتسع لزوم كذب الصادق لكن التالي باطل فبطل المقدم وهو الجواز واذا بطل الجواز ثبت المتع خفف الاستثنائية وذكر الشرطية ودليها لخصها واعترض هذا الدليل أعني قوله لامتناع ان يستلزم الخ بماه نفس الدعوى اذ قوله لا تتركب من مقدم صادق وتال كاذب الذي هو الدعوى هو نفس معنى ان الصادق لا يستلزم الكاذب وأجيب باننا لنسلم انه عينه لان امتناع استلزام الصادق الكاذب أهم من ان يكون في القضايا أو في المفردات وكلاهما في القضايا (قوله لا يقال الخ) هنا معارضة للدليل السابق الدال على امتناع التركيب المذكور

أو كاذبين أو يكون المقدم صادقا والتالي كاذبا أو بالعكس فليين ان كلا من الشرطيات من أي هذه الاقسام تتركب فالتصلة الموجبة الصادقة تتركب عن صادقين كقولنا ان كان زيد انسانا فهو حيوان وعن كاذبين كقولنا ان كان زيد حجراً فهو جاد وعن مجهول الصدق والكذب كقولنا ان كان زيد يكتب فهو يحرر يده وعن مقدم كاذب وتال صادق كقولنا ان كان زيد حماراً كان حيواناً دون عكسه أي لا تتركب من مقدم صادق وتال كاذب لامتناع أن يستلزم الصادق الكاذب والا لازم كذب الصادق وصدق الكاذب أما كذب الصادق فلان اللازم كاذب وكذب اللازم يستلزم كذب اللازم وأما صدق الكاذب فلان اللازم فيها صادق وصدق اللازم مستلزم لصدق اللازم لا يقال اذا صح تركيب المتصلة من مقدم كاذب وتال صادق وعندهم أن كل متصلة موجبة تنعكس موجبة جزئية فقد صح تركيبها من مقدم صادق وتال كاذب لانا نقول ذلك في السكبة لافي الجزئية كونها قضيتين فضلاً عن الصدق والكذب ومعنى صدقهما أن يكون الحكم الذي فيها مطابقاً لما في نفس الامر أو متحققاً فيها فلا فرق بين اعتبار الصدق بمعنى المطابقة وبين اعتباره بمعنى التحقيق (قال فليين) اما على صيغة الامر للتكلم أو على صيغة المضارع للتكلم مع لام الابتداء (قال ان كلا من الشرطيات) المتصلة والمنفصلة من أي هذه الاقسام الاربعة تتركب والمنفصلة أيضاً تتركب من الاقسام الاربعة الا ان المقدم فيها لم يكن متنازلاً عن التالي بالطبع اعتبروا القسمين فيها مقبلاً واحداً (قال عن صادقين) أي من معلومي الصدق وكذا قوله وعن كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق ليصح مقابلتها بمجهول الصدق والكذب (قال لامتناع الخ) استدلال على عدم التركيب المذكور بامتناع الاستلزام المذكور وليس هذا إعادة الدعوى على ما قيل على ان الاستلزام المذكور أهم من أن يكون في القضايا أو في المفردات (قال لا يقال الخ) معارضة للدليل السابق الدال على امتناع التركيب المذكور وحاصل الجواب ان المذكور في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة لان كلاهما في السكبة واللازم من العكس صدق الجزئية وتوجيه السؤال بالتح مع السند والجواب بآيات المقدمة المنوعة تصف كما لا يخفى (قال لانا نقول ذلك) أي عدم التركيب من مقدم صادق وتال كاذب في السكبة لافي الجزئية مثلاً اذا قلنا كما كان زيد حماراً كان حيواناً يصدق عكسه جزئية وهي قد يكون اذا

خافه ان عندنا دليلاً ينتج خلاف ما نتج دليلكم السابق وهو تركبه من الامرين المذكورين وقررره ان يقال كل متصلة موجبة قد تتركب من مقدم كاذب وتال صادق وقد تقرر عندهم ان كل متصلة موجبة جزئية وعكسها في المقدم صادق والتالي كاذب كقولنا مثلاً كما كان زيد حماراً كان حيواناً ينعكس الى قولنا قد يكون اذا كان زيد حيواناً كان حماراً فقد تتركب العكس من مقدم صادق وتال كاذب. وحينئذ بطل كون المقدم الصادق لا يستلزم التالي الكاذب (قوله لانا نقول ذلك) أي عدم تركيب المتصلة الصادقة من مقدم صادق وتال كاذب في السكبة لافي الجزئية والعكس الذي تركب من مقدم صادق وتال كاذب موجبة جزئية لا كلية لحاصل الجواب ان ما ذكر في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة لان كلاهما في السكبة واللازم من العكس صدق الجزئية

( قوله فان قلت النج ) حاصله ان اعتبار جمل الجزئين في التركيب يتنافى حصر الطرفين في الاقسام الاربعة فاما ان يسقط هذا القسم في بيان التركيب أو يزاد الاقسام على الاربعة ( قوله زاد الاقسام على الاربعة ) أى على الاربعة التى تركب منها الصادقة والكاذبة وانما كانت تزيد لانها أى لانها اما مجهولان أو الاول مجهول والثاني معلوم أو بالعكس ومثال ما اذا كان الاول معلوماً والثاني مجهولاً قولنا اذا ( ١٠٢ ) كان زيد يكتب فهو يحرك يده أى وفرض جهل الثاني وعلم الاول وكذا

يقال في محله ( قوله فقول تلك الاقسام ) أى الاربعة كاتبة باعتبار نسبتها الى نفس الامر فهى أى الاقسام الزائدة المفهومة مما تقدم داخلة في تلك الاقسام الاربعة لان الطرفين المجهولين اما ان يكونا صادقين في نفس الامر أو المقدم صادق والثاني كاذب أو بالعكس خلاصة هذا الجواب ان هذا الاعتراض منشؤه الفلغة عن القيد الذى ذكر سابقاً في بيان الاقسام ثم انه بهذا الجواب تم عدم تعرضه للصور التى تحت الجمل لكن قد يقال اذا كان الجمل داخلاً في الاقسام الاربعة فما يلزم ذكره ولم يقتصر على محقق الصدق والكذب تأمل ( قوله ان كان الخلاء موجوداً ) الخلاء هو الفراغ الذى تحل فيه الاجسام وهو أمر عدمى عند المتكلمين

فالحكم عليه بالوجود كذب وكذا يقال أيضاً في التالى انه كاذب اذا لا يلزم من كون الخلاء موجوداً لان ان يكون العالم قديماً ( قوله هذا اذا كانت المتصلة لزومية ) أى ان التفصيل المذكور سابقاً في تركيب المتصلة الموجبة الصادقة والكاذبة اذا كانت لزومية فاذا كانت تلك الموجبة الصادقة انفاقية تصدق عن الصادقين وتكذب عن الاقسام الثلاثة الباقية فلفظ هذا في المتن اشارة الى مجموع ما تقدم وهي قرينة على ان المقصود بالمتصلة الموجبة الزومية ما قيل ان أراد المصنف مطلق الموجبة المتصلة الصادقة لا يصح قوله ويصدق عن كاذبين اذ الاتفاقية لا يصدق عنهما ولا يتم قوله في بيان عدم تركيب الصادقة عن مقدم صادق وتال كاذب لا متناع استلزام الصادق الكاذب وان أراد المتصلة الموجبة الصادقة الزومية فلا حاجة الى قوله فيما بعد هذا اذا كانت لزومية وأما اذا كانت انفاقية فكذبها عن صاقين محال وهم ( قال فهي تصدق الخ ) فيه اشارة الى ان بيان استحالة كذبها عن صادقين يتضمن بيان

فالحكم عليه بالوجود كذب وكذا يقال أيضاً في التالى انه كاذب اذا لا يلزم من كون الخلاء موجوداً لان ان يكون العالم قديماً ( قوله هذا اذا كانت المتصلة لزومية ) أى ان التفصيل المذكور سابقاً في تركيب المتصلة الموجبة الصادقة والكاذبة اذا كانت لزومية فاذا كانت تلك الموجبة الصادقة انفاقية تصدق عن الصادقين وتكذب عن الاقسام الثلاثة الباقية فلفظ هذا في المتن اشارة الى مجموع ما تقدم وهي قرينة على ان المراد بالمتصلة الموجبة الزومية ( قوله فهي تصدق عن صادقين ) فيه اشارة الى ان بيان استحالة كذبها عن صادقين يتضمن بيان صدقها عن الصادقين فلذا ترك المصنف العرض له

( قوله لان الكاذب ) أى الذى لا نبوت له في الخارج لا بجامع شيئاً موجوداً في نفس الامر ولا شيئاً كاذباً فقولنا ان كان الانسان ناطقاً فالحار ساهل صاحبة الحمار المذكورة فيه لا توافق شيئاً موجوداً واعترض هذا التليل بان الشرطية شأنها ان تحكم فيها بنبوت ثان على تقدير نبوت أول ونبوت شيء على تقدير نبوت شيء آخر لا يقتضى نبوت الشيء الثاني في الواقع ويجوز ان بجامع الكاذب شيئاً كاذباً مثله وأجيب بأن معنى الاتصال الذي في الشرطية انه لو كان الاول حقاً كان الثاني كذلك فإذا كان حقبة الاول ملزومة لحقبة الثاني فلا يبعد انتفاؤها في الواقع لجواز ( ١٠٣ ) استلزام الحال محالاً وأما اذا لم يكن بينهما

لزوم كما هو موضوع كلامنا فلا بد ان يكون انشائي حقاً اذ لو لم يكن حقاً في الواقع لا يكون حقاً على التقدير لان التقدير والقرض

لا يغير الشيء في الواقع مالم يكن بينهما ارتباط وعلاقة ( قوله لا اعتبار صدق الطرفين ) فهنا قلت انا

كان العلة في صدق الافاقية اعتبار صدق الطرفين لا حاجة لما ذكره من العلة

أولاً لان هذا التليل يجري

في جميع الصور الكاذبة

فالاولى ان يقول فكذبها

ظاهر وان كان المقدم كاذباً

والثاني صادقاً فكذلك

لا اعتبار النع وأجيب بان

الصورة الاولى انفردت

بصلة أخرى غير هذه وهي

ما قدمه ثم ذكر ما لم يجمع

( قوله وهما بحث ) حاصله

ان قول المصنف وأما اذا

كانت افاقية فكذبها عن

لان الكاذب لا يوافق شيئاً وان كان المقدم كاذباً والثاني صادقاً فكذلك لا اعتبار صدق الطرفين فيها وأما اذا اكتفينا بمجرد صدق التالي يكون صدقها عن صادقين وعن مقدم كاذب وتال صادق وكذبها عن القسيتين الباقيين وهما بحث وهو ان الافاقية لا يكتفي فيها صدق الطرفين أو صدق التالي بل لابد مع ذلك من عدم العلاقة فيجوز كذبها عن صادقين اذا كان بينهما علاقة تقتضى الملازمة بينهما قال

( والمنفصلة الموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين وكاذبين ومأنفة الجمع تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين ومأنفة الخطو تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب وتكذب عن كاذبين والسالبة تصدق عما تكذب عنه الموجبة وتكذب عما تصدق عنه الموجبة )

( قوله وهما بحث ) أقول هذا حق نعم المتصلة المطلقة أعني التي اكتفي فيها بمجرد الحكم بالاتصال من غير أن يتعرض للعلاقة تقياً أو ائبائاً يتمتع كذبها عن صادقين وعن مقدم كاذب وتال صادق

صدقها عن صادقين فلذا ترك التعرض له ( قال لان الكاذب لا يوافق شيئاً ) فان قلت نبوت الشيء

على تقدير لا يقتضى نبوته في الواقع فتقول معنى الاتصال انه لو كان الاول حقاً كان الثاني حقاً فإذا

كان حقبة الاول ملزومة لحقبة الثاني فلا يبعد انتفاؤها في الواقع لجواز استلزام الحال محالاً وأما

اذا لم يكن بينهما لزوم فلا بد أن يكون الثاني حقاً فانه لو لم يكن حقاً في الواقع لا يكون حقاً على

التقدير ضرورة ان التقدير والقرض لا يغير الشيء في الواقع مالم يكن بينهما ارتباط وعلاقة كذا

في شرح المطالع ( قوله نعم المتصلة الخ ) فيه اشارة الى رد من اعتبر في الافاقية عدم ملاحظة

العلاقة بأنه يلزم أن يكون المتصلة المطلقة افاقية ( قال لا يكتفي فيها ) أي في صدقها صدق الطرفين

أي على ما ذكره المصنف في تعريفها حيث قال وهي التي يكون ذلك فيها بمجرد توافق الطرفين

على الصدق فاجاب به الحق التفاضلي من أن هذا اشارة الى ان المعبر في الافاقية عنده هو عدم

ملاحظة العلاقة واعتبارها لا عدم العلاقة أصلاً غير نافع في دفع البحث عن المصنف بمقتضى تعريفه

لا يمكن تهيد الحكم بصدق التالي على تقدير صدق المقدم بعدم ملاحظة العلاقة لا الصدق في

صادقين محال متضمن لكونها تركب من الصادقين وظاهره مطلقاً كان بينهما علاقة أم لا مع انه لا بد ان لا يكون بينهما علاقة

اذ لو كان بينهما علاقة تقتضى الملازمة كما في ان كان زيد انساناً كان حيواناً كانت لزومية ولا تكون افاقية صادقة الا اذا وافق

المقدم التالي بدون علاقة فكان على المصنف ان يفيد بذلك فان قلت قد تقدم ان كل مثال يصح ان يكون لزومية يصح ان يكون

افاقية ومقتضى هذا البحث ابطال تلك السكبة والجواب ان ما تقدم من باعتبار ظاهر المصنف يقطع النظر عن هذا القيد ( قوله

لا يكتفي فيها صدق الطرفين ) هنا في الافاقية الخاصة وقوله أو صدق التالي أي في الافاقية العامة وقوله فيجوز الخ راجع

للخاصة وكان الاولى ان يزيد أو عن صدق التالي ليكون راجعاً للعامة

( قوله الاقسام في المنفصلات ثلاثة ) أي الاقسام الثلاثة في كل منفصلة من المنفصلات ثلاثة هذا هو المراد وليس المراد أن هذا من مقابلة الجمع بالجمع فيقتضي القسمة أحاداً أي أن كل منفصلة فيها قسم ( قوله لما ستعرف ) أي في عكس السؤال إن المقدم هنا لا يمتاز عن التالي بحسب الطبع ( ١٠٤ ) أي قاطعان المئازان بحسب الوضع راجعان الى قسم واحد ( قوله فطرهاها )

( أقول ) الاقسام في المنفصلات ثلاثة لما ستعرف أن المقدم فيها لا يمتاز عن التالي بحسب الطبع فطرهاها أما أن يكونا صادقين أو كاذبين أو يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً فالوجه الحقيقة تصدق عن صادق وكاذب لأنها التي حكم فيها بعدم اجتماع جزأها وعدم ارتفاعها فلا بد أن يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً كقولنا أما أن يكون هذا العدد زوجاً أو لا زوجاً وتكذب عن صادقين لاجتماعها حيث في الصدق كقولنا أما أن يكون الأربعة زوجاً أو منقسمة بمساوين وتكذب عن كاذبين أيضاً لارتفاعها كقولنا أما أن يكون الثلاثة زوجاً أو منقسمة بمساوين ومافيه الجمع تصدق عن كاذبين وصادق وكاذب لأنها التي حكم فيها بعدم اجتماع طرفيها في الصدق فجاز أن يكون طرفاها مرتفعين فيكون تركيبها عن كاذبين كقولنا أما أن يكون زيد شجراً أو حجراً وجاز أن يكون أحد طرفيها واقعاً والآخر غير واقع فيكون تركيبها عن صادق وكاذب كقولنا أما أن يكون زيد انساناً أو حجراً وتكذب عن صادقين لاجتماع جزأها حيث كقولنا أما أن يكون زيد انساناً أو ناطقاً ومافيه الخلو تصدق عن صادقين

( قوله فالوجه الحقيقة تصدق عن صادق وكاذب ) أقول الموجبة الحقيقة الصادقة لما وجب تركيبها من جزأين يتبع صدقهما وكذبهما معاً وجب أن يكون تركيبها من قضية ومن قضيها أو مساوي قضيها كقولنا هذا العدد اما زوج واما لا زوج وقولنا هذا العدد اما زوج واما فرد والمافية الجمع الصادقة لما وجب تركيبها من جزأين يتبع صدقهما فقط وجب أن يكون تركيبها من قضية ومما هو أخص من قضيها كقولنا هذا الشيء اما شجر واما حجر فان كل واحد من الشجر والحجر أخص من قضي الآخر والمافية الخلو الصادقة لما وجب تركيبها من جزأين يتبع كذبهما فقط وجب أن يكون تركيبها من قضية ومما هو أعم من قضيها كقولنا هذا الشيء اما لشجر واما لا شجر فان كلامها أعم من قضي الآخر اذا أخذناها بالمعنى الاخص وأما اذا اعتبرناها بالمعنى الاعم فيصدق كل واحد منهما بما مر ومما يتركب منه الحقيقة

نفس الامر فيجوز كذبها عن الصادقين سواء كانت اتفاقية خاصة او عامة وعن مقدم صادق وتال كاذب عامة ( قال لما ستعرف الخ ) قاطعان المئازان بحسب الوضع راجع الى قسم واحد ( قال كقولنا ) اما ان يكون الأربعة زوجاً او منقسمة بمساوين ( الاقسام بمساوين اعم من الزوج لوجوده في المقادير فالاقصال بينهما اتصال بين الخاص والمالم فيجتمعان فيكذب مائة الجمع بينهما ( قوله الموجبة الحقيقة الصادقة لما وجب تركيبها الخ ) هذه الاحكام الثلاثة التي ذكرها قدس سره مبنية على ان الاتصال لا يكون الا بين القضيتين اما اذا تحقق بين أكثر منهما فهي ممنوعة كما عرفت فيما سبق ( قوله هذا اذا أخذناها ) أي مانعاً الجمع والخلو

( الخ ) في قوة الصلة لقوله ثلاثة ( قوله فالوجه الحقيقة الخ ) هنا تفصيل للاجمل الذي في الاقسام في المنفصلات ثلاثة لانه اذا كان كل واحدة من المنفصلات فيها ثلاثة أقسام محتمل لان تصديق في الثلاثة أو تكذيب فيها أو تصديق في البعض وتصدق في البعض فيبين ذلك الاجمال بقوله فالوجه الخ ( قوله اما ان يكون هذا العدد زوجاً أو لا زوجاً ) أي وكذا قولك اما ان يكون العدد زوجاً أو فرداً لان فرداً مساو للزوج ( قوله كقولنا اما ان يكون الأربعة زوجاً أو منقسمة بمساوين ) الاقسام بمساوين أعم من الزوج لانه يجمع الزوجية ويحاطم المقادير كما في الص فانه ينقسم بمساوين وهو غير زوج فالاقصال بين الزوج والاقسام بمساوين اتصال بين عام وخاص فيجتمعان

فتكذب عند ذلك مائة الجمع ( قوله ومافيه الجمع تصدق الخ ) أي لما فيها من منع الجمع فقط ( قوله لأنها التي حكم فيها بعدم اجتماع طرفيها ) أي سواء كان طرفاها مرتفعين أم لا لأنها ما حكم فيها بين طرفيها صدقاً حصل هناك تناف في الكذب أم لا وفي كلامه هذا تصريح بأن المراد بالجمعة الجمع مافيه بالمعنى الاعم لأنها هي التي حكم فيها بما ذكر اما مافيه بالمعنى الاخص فتنتج الجمع ونحو الخلو وكذا يقال في مائة الخلو

( قوله ففي تصديق عن الاقسام التي تكذب عنها الموجبات الخ ) مثلا أقدم أن المنفصلة الموجبة الحقيقية تذب عن صادق نحو اما ان يكون العدد زوجا أو منفصا بمساوين فيقال هنا المنفصلة السالبة الحقيقية تصدق عن صادق نحو ليس اما ان يكون العدد زوجا أو منفصا بمساوين أي ان الناد الواقع بين الزوجية والاقسام بمساوين مطلوب ولا شك ان هذا صادق وكذا قول مانعة الجمع الموجبة تكذب عن صادق نحو اما ان يكون زيد انسانا أو تطلقا فتقول في سالتها وهي سالبة الجمع تصدق عن صادق نحو ليس اما ان يكون زيد انسانا أو تطلقا بمعنى ان الناد بينهما مطلوب وكذا قول في باقي الاثنية ( قوله وتكذب عن الاقسام الخ ) مثلا أقدم ان الموجبة الحقيقية المنفصلة ( ١٠٥ ) تصدق عن كاذب وصادق نحو اما

( وكلية الشرطة الموجبة أن يكون التالى لازماً أو معانداً لتقديم على جميع الاوضاع التي يمكن حصوله عليها وهي الاوضاع التي تحصل له بسبب اقتران الامور التي يمكن اجتماعها مع الجزئية أن يكون كذلك على بعض هذه الاوضاع والمخصوصة أن يكون كذلك على وضع ممين وسور الموجبة الكلية في المتعة كما ومما ومتى وفي المتعة دائماً وسور السالبة الكلية فيها ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيها قد يكون والسالبة الجزئية فيها قد لا يكون وبداخل حرف الساب على سور الاجاب الكلى والمهمة بطلاق لفظ لو وان واذا في المتعة واما واو في المتعة ( أقول ) كما أن القضية الحلية تنقسم الى محصورة ومهمة ومخصوصة كذلك الشرطة منقسمة اليها وكما أن كلية الحلية ليست بحسب كلية الموضوع أو المحمول بل باعتبار كلية الحكم كذلك كلية الشرطة ليست لاجل ان مقدما أو تالها كلى فان قولنا كما كان زيد يكتب فهو يحرك يده

(م ١٤ - شرح التسمية ثاني) ومهمة الشرطية تضم إليها ويسقط كذلك إذا لا حاجة لها مع قوله كما إلا أن يقال المقصود بالتشبيه لفظ كذلك لا كما وإنما أتى بكما توطئة للتشبيه (قوله ليست بمحبة الموضوع أو المحمول) أي ليست بسبب كون موضوعها أو محمولها كلياً أي مقولاً على كثيرين والا لورد علينا نحو الإنسان نوع فإن موضوعاً كلياً مع أن التفضية ليست كلية (قوله بل باعتبار كلية الحكم) أي بل باعتبار كون الحكم فيها كلياً أي شاملاً لجميع أفراد الموضوع (قوله ليست لاجل أن مقدماً أو تأليهاً كلياً) أي ليست لاجل أن موضوع مقدّمها وتأليهاً كلياً أي مقول على كثيرين ثم إن المتألم لقوله بعد شخصيتان إن قول لاجل أن مقدّمها وتأليهاً كليتين لتحسن المقابلة إلا أن يقال المقابلة بقوله شخصيتان باعتبار أن موضوع الشخصية جزئي تأمل

(قوله فالشرطية اما تكون كلية اذا كان الخ) لاشك ان كون الزوم والناد في جميع الازمان والاوضاع صفة للزوم والكلية صفة للشرطية وحيث لا تكون الكلية نفس ذلك الكون لان ما كان وصفاً لشيء يستحيل ان يكون بينه وصفاً لآخر نعم الكلية حاصلة بمحصول ذلك الكون كما يدل على ذلك قول الشارح بل بحسب كلية الحكم بالاتصال والافصال ولاجل هذا قال الشارح والشرطية اما تكون كلية اذا كان التالي الخ ولم يقل وكلية الشرطية ان يكون التالي لازماً للمقدم وللشك على المصنف المبر به هذه العبارة لكن المدوغة للمصنف في التعبير بما ذكر كون تلك الصفة وهي الكلية مبنية على هذا المحصول أي حاصلة عند وجوده وما أجاب به بعض عن المصنف من ان الوقت مقدر في كلامه وان الامر وكلية الشرطية وقت ان يكون التالي (١٠٦) لازماً للمقدم فلا يبعد اذ كلام المصنف بعد ارتكاب هذا التقدير لا يبعد

كلية مع أن مقدما وتاليها شخصيان بل بحسب كلية الحكم بالاتصال والافصال فالشرطية اما تكون كلية اذا كان التالي لازماً للمقدم أي في اتصاف الزومية أو معانداً له أي في التفصّل السنادية في جميع الازمان

فالجابة بقوله شخصيان باعتبار ان موضوع الشخصية جزئي (قال فالشرطية اما تكون كلية الخ) لاشك ان كون الزوم والناد في جميع الازمان والاوضاع صفة للزوم والكلية صفة للشرطية فالكلية ليست نفس ذلك الكون بل صفة حاصلة بمحصوله كما يدل عليه قوله بحسب كلية الحكم بالاتصال والافصال وهو كونها بحيث يكون الزوم المستفاد منها كذلك ولذا قال الشارح اذا كان التالي الخ فلما كان تلك الصفة مسببة عن هذا المحصول تساع المصنف فقال وكلية الشرطية ان يكون التالي لازماً للمقدم كما في تعريف الدلالة بفهم المعنى من اللفظ وما قيل ان الوقت مقدر في عبارة المتن فقيهه لا يبعد بيان معنى الكلية بل حصولها في هذا الوقت والمقصود به ان هذا بيان لكلية الشرطية الزومية والنادية الموجبة الصادقة ان حل قوله اذا كان التالي لازماً أو معانداً على الزوم والناد في نفس الامر وان حل على ان يكون ذلك مستفاداً منها سواء طابق الواقع أو لا كان شاملاً للصادقة والكاذبة فكلية الاضاقية متروكة البيان لعدم الاعتبار بشأنها اذ لا يتركب القياس الاستثنائي منها وكلية السالبة تعرف بالمقابلة بناء على ما مر غير مرة من أن السلب رفع الإيجاب (قال في جميع الازمان) لا يتوهم من هذا انه يخرج منه القضايا الشرطية الكلية الزومية والسنادية التي كان المقدم غير زماني فيها نحو كلما كان الله موجوداً كان عالماً أو نفس الزمان نحو كلما كان الزمان موجوداً كان الفلك متحركاً لان كون الشيء غير زماني بمعنى انه غير واقع في الزمان ولا في طرفه لا ينافي أن يكون لزوم الشيء له في جميع الأزمنة بمعنى مقارنته ايها ولا لكونه نفس الزمان أن يكون لزوم الشيء له في جميع أجزائه تقدير

معنى الكلية بل حصولها في هذا الوقت والمقصود بيانه (قوله في اتصاف الزومية أو معانداً له أي في التفصّل السنادية) ولم يتعرض لبيان كلية الاضاقية وان كانت متصلة أو منفصلة لعدم الاعتبار بشأنها اذ لا يتركب القياس الاستثنائي منها ولم يتعرض لكلية السالبة المتصلة أو المنفصلة لعلها بالقياس على موجبها لا ما مر غير مرة من أن السلب رفع الإيجاب ثم ان قوله اذا كان التالي لازماً للمقدم أو معانداً له ان أريد بالزوم والناد في نفس الامر كان ما ذكره بيانا لكلية الشرطية الزومية والسنادية الموجبة الصادقة وان حل

على الزوم والناد المستفاد من القضية سواء طابق الواقع أم لا كان شاملاً للصادقة والكاذبة (قوله في جميع الازمان) على اعتراض بان هذا التعريف غير جامع لبعض افراد القضايا الشرطية الزومية والسنادية وهو ما كان المقدم فيها غير زماني نحو كلما كان الله موجوداً كان عالماً فان الله لا يمتلئ كونه في زمن وما كان المقدم فيها عين الزمان نحو كلما كان الزمان موجوداً كان الفلك متحركاً اذ لا يمتلئ ان يكون الزمان في زمان حتى يلازمه التحرك وأوجب عن الاول بان في قوله في جميع الازمان بمعنى مع أي لازماً مصاحباً لجميع الازمان ومعلوم ان المستحيل كون الله في زمن واما مصاحبة للزمن فليس محالاً بل واقع فقولهم المولى غير زماني معناه انه غير واقع في الزمان وهذا لا ينافي ان يكون لزوم الشيء له في جميع الأزمنة بمعنى مقارنته ايها وأوجب عن الثاني بان المراد بالزمان اجزاؤه ولا شك ان التحرك لازم للزمن في جميع اجزائه

( قوله وعلى جميع الأوضاع ) على معنى مع والأوضاع بمعنى الأحوال أي ومع جميع الأحوال الممكنة الاجتماع مع المقدم وإنما اعتبر إمكان الاجتماع مع المقدم دون إمكان تلك الأمور في نفسها لأن تلك الأمور ربما ( ١٠٧ ) كانت متممة في نفس الأمر لكنها

تكون ممكنة الاجتماع مع المقدم فانك اذا قلت كما كان زيد حاراً كان جسماً كان معناه ان الجسدية لازمة للحارية على جميع الأحوال الممكنة الاجتماع مع حارته ككونه ناهقاً مثلاً مع ان يكون زيد ناهقاً ليس يمكن في نفس الأمر وان كان يمكن الاجتماع مع حارته بحيث لو وجدت حارته وجدت

الناهقية ( قوله وهي الأوضاع التي تحصل الخ ) فالسبب اقترانه بأمر ممكن اجتماعاً معه وتسبب عن ذلك أحوال ثبتت للمقدم يمكن اجتماعها معه مثلاً مقارنة القيام والقعود ومقارنة طلوع الشمس أحوال للموضوع الذي هو مضمون القضية كالإنسانية زيد ومقارنة طلوع الشمس يحصل تلك الأحوال للمقدم بسبب اقتران المقدم بأمر ممكن الاجتماع معه مثل القيام والقعود والحاصل ان الإنسانية مثلاً اذا امتنع القيام أو القعود أي وجد في زمن

وعلى جميع الأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وهي الأوضاع التي تحصل للمقدم بسبب اقترانه بالأمور الممكنة الاجتماع معه فانك اذا قلت كما كان زيد انساناً كان حيواناً أردنا به ان لزوم الحيوانية ( قوله وهي الأوضاع التي تحصل للمقدم بسبب اقترانه بالأمور الممكنة الاجتماع معه ) أقول أراد بالأوضاع الأحوال الحاصلة له بسبب اجتماعه مع الأمور الممكنة الاجتماع معه فان كون إنسانية زيد مقارنة لقيامه أو قعوده أو طلوع الشمس الى غير ذلك أحوال حاصلة لها من اجتماعها مع هذه الأمور الممكنة الاجتماع معها فأن كل واحد من المجتمعين يحصل له حالة بالقياس الى الآخر وهو كونه مجاملاً له مقارناً إليه وإنما اعتبر إمكان الاجتماع مع المقدم دون إمكان تلك الأمور في نفسها لأن تلك الأمور ربما كانت متممة في نفس الأمر لكنها تكون ممكنة الاجتماع مع المقدم فانك اذا قلت كما كان زيد حاراً كان جسماً كان معناه ان الجسدية لازمة لحارته على جميع الأوضاع الممكنة الاجتماع مع حارته ككونه ناهقاً مع أن يكون زيد ناهقاً مثلاً ليس يمكن في نفس الأمر وان كان يمكن الاجتماع مع حارته وقد يفسر في كتب المنطق الأوضاع الحاصلة من

( قوله ( اراد بالأوضاع الأحوال الخ ) في الصراح الوضع نهادن بجاي ولما كان الوضع الفيزيائي مستلزماً لحصول حالة له بسبب الوضع اطلق على مطلق الحل وإنما اختاروا على الأحوال ولم يقولوا في جميع الأزمان والأحوال لان المتبادر منه الأحوال الحاصلة في نفس الأمر بخلاف الأوضاع فانه يشعر بالفرض والاعتبار حاصلة كانت أولاً ولذا وقع في عبارة البعض بعد الأوضاع لفظ الفروض تضيماً لما يدل عليه لفظ الأوضاع بالانضمام وجبئذ ادفع مقاله الشارح في شرح المطالع رداً على من ذكر الفروض بعد الأوضاع واما الفروض فان اريد بها التقادير حتى يكون معنى الكلية ان الاتصال والاضطرار ثابت على جميع التقادير كانت شرطية على التقدير والكلام في الشرطية في نفس الأمر وان اريد بها فروض المقدم مع الأمور الممكنة الاجتماع فقد اغنى عن ذكره ذكر الأحوال ( قوله فان كون الإنسانية الخ ) يعني ان الاجتماع نسبة بين المقدم والأمور الممكنة الاجتماع معه يحصل للمقدم بسبب هذه النسبة كونه مقارناً لها وللأمور كونها مقارنة له والمقصود بالأحوال هذه المقارنات الحاصلة بسبب الاجتماع فصع ما يستفاد من كلام الشارح من سببية الاقتران للأوضاع لانه عبارة عن النسبة التي بين المقدم وبين الأمور الممكنة لانه المعنى المصدري فلا يرد ما قيل أن الاقتران ان كان مبنياً للفاعل فهو عين كونه مقارنة لتلك الأمور وان كان مبنياً للمفعول فهو مضاف لكونه مقارناً وعلى التديرين لا يصح تعليله بالاقتران وما سيجي في كلامه قدس سره من أن الضرب سبب للضاربة والمضروبة فهو خلاف ما اشتهر بينهم من أن المصدر المبنى للفاعل يعني كون الشيء فاعلاً والمبنى للمفعول يعني كون الشيء مفعولاً فان ذلك مبنى على ان يراد بالاجتماع والاقتران المعنى المصدري لا النسبة التي بين المجتمعين والمقارنين وكذا الحل في الضرب ( قوله وقد يفسر في كتب المنطق الأوضاع الحاصلة الخ ) لعل التبرير عن النتائج

حصل حال للمقدم الذي هو الإنسانية وهو كونه مقارناً لقيام والقعود وكذا طلوع الشمس وتسبب عن اجتماع الأمور الممكنة معه في الوجود كقيام زيد مثلاً وجود حال لتلك المقدم وهو الطلوع هو كونه مقارناً لتلك الشيء فالحاصل ان المراد بالأحوال نفس كونه مقارناً للأمر الممكنة الاجتماع معه والكون مقارناً غير الأمور المقارنة التي هي القيام والقعود والكنية فظهر لك الفرق بين الوضع والأمر

( قوله ) ولما تنقصر على ذلك ( أي لا تنقصر على ما تقدم وهو ما أقاده القضية في فناء هذا كما هو دأب أهل اللغة بل تزيد الخ وأشار الشارح بذلك الى ان عموم ( ١٠٨ ) الاوضاع أمر اعتبره القوم في الكلية الشرطية زائداً على ما يستفاد

من سورها من حيث اللغة ولذا لم يقل أردنا به أن لزوم الحيوانية للانسانية ثابت في جميع الأزمان والاحوال ( قوله ) بل تزيد مع ذلك ان لزوم متحقق على جميع الاحوال ( أي مع جميع الاحوال وفيه انه لاجابة تلك الزيادة لان عموم الأزمان يستلزم عموم الاوضاع فتي كانت الحيوانية ثابتة للانسان في كل وقت لزم ثبوته له في كل حال ورد به يجوز ان يكون اللزوم متحققاً في جميع الأزمان غير متحقق باعتبار بعض الاحوال الممكنة بأن يكون ذلك الحال غير موجود لتوقفه على سبب وان كان في ذاته ممكناً ( قوله مع وضع انسانية زيد ) أي مع موضوع هو انسانية زيد فالوضع هنا بمعنى موضوع وإضافته لما بعده بيانية وقوله مثل كونه قائماً حذف اذ كونه قائماً ليس لكونه مقارناً

للانسانية ثابت في جميع الأزمان ولما تنقصر على ذلك القدر بل تزيد مع ذلك ان اللزوم متحقق على جميع الاحوال ( أي مع جميع الاحوال وفيه انه لاجابة تلك الزيادة لان عموم الأزمان يستلزم عموم الاوضاع فتي كانت الحيوانية ثابتة للانسان في كل وقت لزم ثبوته له في كل حال ورد به يجوز ان يكون اللزوم متحققاً في جميع الأزمان غير متحقق باعتبار بعض الاحوال الممكنة بأن يكون ذلك الحال غير موجود لتوقفه على سبب وان كان في ذاته ممكناً ( قوله مع وضع انسانية زيد ) أي مع موضوع هو انسانية زيد فالوضع هنا بمعنى موضوع وإضافته لما بعده بيانية وقوله مثل كونه قائماً حذف اذ كونه قائماً ليس لكونه مقارناً

الامور الممكنة الاجتماع مع التقدم بالتأني الحاصلة من انضمام المقدم مع المقدمة الممكنة الصدق معه فاذا قلنا كما كان زيد انساناً كان حيواناً فالنتيجة الحاصلة من زيد انسان مع قولنا وكل انسان ناطق أعني كون زيد ناطقاً بعد وضمان اوضاع التقدم حاصل من أمر يمكن الاجتماع معه وهو قولنا كل انسان ناطق لكن الشارح لم يلتفت اليه لان فهمه بعيد ولا حاجة اليه لان الامور الممكنة الاجتماع مع التقدم سواء كانت قضايا أو غيرها فنحصل للتقدم باعتبارها حالات هي كونها مقارناً لهذا الشيء أو لذلك الشيء أو لغيرها وهذه الحالات مغايرة لتلك الامور كما أن ضرب زيد لعدم يصير مبدأ لقضية زيد ومضروبة عمرو وما وضعان مغايران للضرب فالاوضاع هي الحالات الحاصلة للتقدم بواسطة الاجتماع مع تلك الامور فذلك يتدفع ما قيل من أن كون زيد قائماً أو

بالاوضاع باعتبار انها يحصل من وضع المقدمة الممكنة الصدق مع التقدم ( قوله لان فهمه بعيد ) اذ لا ينتقل الذهن من ذكر الاوضاع الى التبع المذكورة ( قوله سواء كانت قضايا أو غيرها ) في هذا التبع المستفاد من قول الشارح مثل كونه قائماً أو قاعداً أو كون الشمس طالعة الخ رد لتخصيصها بالتابع فانها لا تحقق الا اذا كانت الامور الممكنة الاجتماع قضايا يصح جعلها كبرى القياس بخلاف ما اذا كانت مفردة كالقيام والقعود أو القضايا لا يصح ضمها مع التقدم ككون الشمس طالعة مع زيد انسان ويستفاد من تمثيل الشارح وجه آخر للرد وهو انه قد يكون مقارنته مع تلك الامور بدوياً ككونه قائماً أو قاعداً فلا يحتاج الى الاستنتاج بالنظر ( قوله وهذه الحالات مغايرة لتلك الامور ) أي للاقتراح بتلك الامور كما يدل عليه السياق ( قوله فذلك ) أي بما بينا من ان الحالات عبارة عن المقارنات المخصوصة يتدفع ما قيل لان المقصود مثل كونه مقارناً بكونه قائماً أو قاعداً أو كون الشمس طالعة ( قال في جميع الأزمان ) لان معنى كما في كل وقت سواء كان ما مصدرية والوقت مقدراً وموصوفة عبارة عن الوقت وجلة الشرطية صفة فيقيد عموم الاوقات بحسب الوضع الثبوتي ( قال ولما تنقصر على ذلك الخ ) أشار بذلك الى ان عموم الاوضاع أمر اعتبره القوم في الكلية الشرطية زائداً على ما يستفاد من سورها من حيث اللغة ولذا لم يقل أردنا به أن لزوم الحيوانية للانسانية ثابت في جميع الأزمان والاحوال ومن هذا ظهر وجه اختصار الشيخ الرئيس ومن تبعه على الاوضاع لان عموم الأزمان أمر مقرر ثابت في اللغة انما التباين بأمر اعتبره القوم في كليتها اصطلاحاً وما قيل ان عموم الأزمان يستلزم عموم الاوضاع وبالعكس فوهم لانه يجوز أن يكون اللزوم متحققاً في جميع الأزمان غير متحقق باعتبار بعض الاوضاع الممكنة

الكون قائماً اذا اجتمع مع الانسانية تسبب عن ذلك ان الانسانية انصفت بحال وهو كون الانسانية مقارناً لقيام ( قوله ان تكون ممكنة الاجتماع ) أي ان يكون اجتماعها ممكناً ( قوله لانه لو اعتبر الخ ) هذا لغة محذوف والاصل وانما اعتبر في الاوضاع ان يكون اجتماعها ممكناً ولم تعتبر الاوضاع مطلقاً لانه الخ وحاصل هذا الدليل انه لو اعتبر مطلق

الكون قائماً اذا اجتمع مع الانسانية تسبب عن ذلك ان الانسانية انصفت بحال وهو كون الانسانية مقارناً لقيام ( قوله ان تكون ممكنة الاجتماع ) أي ان يكون اجتماعها ممكناً ( قوله لانه لو اعتبر الخ ) هذا لغة محذوف والاصل وانما اعتبر في الاوضاع ان يكون اجتماعها ممكناً ولم تعتبر الاوضاع مطلقاً لانه الخ وحاصل هذا الدليل انه لو اعتبر مطلق

الاضواح لم تصدق شرطية كلية أصلاً سواء كانت متصلة أو منفصلة لكن التالي باطل لان الواقع صدقها فبطل المقدم وهو اعتبار جميع الاضواح وحينئذ قمتين ان المراد بعض الاضواح ثم ان الاستثنائية لما كانت ظاهرة حذفتها بخلاف الشرطية فانه لما كان في لزوم التالي للمقدم فيها خفاء بينه بقوله اما في الاتصال الخ فهو دليل لبيان الشرطية ( قوله فلان من الاضواح مالا يلزم الخ ) أي فلان من الاحوال وضما ولا حالا لا يلزم مع ذلك الوضع التالي اذا فرض على شيء أي مع شيء ( قوله استلزم عدم التالي أو عدم لزومه ) لف ونشر مرتب ثم ان الاولى اسقاط قوله استلزم الى قوله فلا يكون اذ لاجابة اليه فالاولى ان يقول فان المقدم اذا فرض مع شيء من هذين الوضعين لا يكون التالي لازماً له على هذا الوضع لان المقصود عدم كون التالي لازماً له على هذا الوضع واما كون المقدم مستلزماً للتالي أو لعدم لزومه فليس منظوراً له واما وجه كون المقدم غير مستلزم للتالي عند ذلك فلفظ قوله على تقدير اجتماع عدم التالي معه لو ( ١٠٩ ) استلزم التالي حيث ذلك لان عدم اللازم

مجتباً مع المزوم والتالي باطل فكذلك المقدم واما على تقدير عدم لزوم التالي فظاهر ولذا تركه الشارح وتعرض للاول حيث قال والا لكان المقدم أي والا بأن كان التالي لازماً له وقوله لتقيضين وهو التالي وعدمه أي واجتماع التقيضين باطل فاما أدى اليه وهو كون التالي لازماً له على هذا الوضع باطل وحينئذ ثبت تقيضه وهو عدم لزوم التالي له على هذا الوضع فلما ثبت ذلك أي عدم لزوم التالي للمقدم عند ذلك الوضع

لم تصدق شرطية كلية أما في الاتصال فلان من الاضواح مالا يلزم معه التالي للمقدم كقسم التالي أو عدم لزوم التالي فاما المقدم اذا فرض على شيء من هذين الوضعين استلزم عدم التالي أو عدم قاعداً أو كون الشمس طالمة أو كون الحمار ناهقاً ليست أوضاعاً خاصة عن أمور يمكنه الاجتماع مع المقدم بل هي أمهات موافقة الوجود للمقدم فالتالي الصحيح هو النتيجة الخاصة كما مر ( قوله فان المقدم اذا فرض على شيء من هذين الوضعين استلزم عدم التالي أو عدم لزوم التالي ) أقول الاظهر في العبارة أن يقال اذا فرض المقدم على شيء من هذين الوضعين لم يستلزم التالي وأن يكون متحققاً في جميع الاضواح الممكنة دون جميع الازمنة بان يكون حصول المقدم في بعض الازمنة مستلزماً وما وقع في شرح المطالع من أنه لو اكتفى بصوم الازمان لكان له وجهه فيه ان عموم الازمنة انما يستلزم عموم الاضواح الخاصة فيها لا عموم الاضواح الممكنة التي لم تحصل ( قوله الاظهر في العبارة الخ ) اشارة الى أن ما ذكره الشارح ظاهر في المقصود وذلك لانه اذا فرض المقدم على وضع عدم التالي أو عدم لزوم التالي كان أحد الامرين مأخوذاً معه فيكون مستلزماً له قطعاً لوجوب استلزام للمقدم ما قيده وان لم يكن مستلزماً له نظراً الى ذاته لكن ما ذكره قدس سره اظهر اذ لاجابة تقيده الى دعوى الاستلزام فان عدم الاستلزام كاف في المطلوب أعني عدم لزوم التالي للمقدم على بعض الاضواح وما قيل في بيان كونه اظهر من ان ما ذكره الشارح يرد عليه ان فرض المقدم على أحد الحالين لا يوجب كونه ملازماً لاحدهما بل كونه مجامعاً معه ثم توجهه بان المقصود من قوله استلزم أنه ان أمكن الاستلزام المذكور وقوله فلا يكون التالي لازماً معناه لا يجب أن يكون لازماً وقوله والا لكان الخ معناه يحتمل ان يكون المقدم مستلزماً لتقيضين أو توجهه بان المقصود بفرضه على عدم التالي أو على عدم لزوم التالي فرضه على أحد الدمين بالضرورة الخ

للدليل استلزم ذلك قضية جزئية قائمة ببعض الاضواح لا يكون التالي لازماً للمقدم معها وهذه الجزئية مناقضة لمفهوم القضية الكلية الشرطية أي لمفهوم أي شرطية كلية فرضها لان أي شرطية فرضها مفهومها على ذلك التقدير كون التالي لازماً للمقدم على جميع الاضواح وهذه الجزئية مفروضة الصدق وما ناقض مفروض الصدق باطل فيثبت تكون تلك الكلية على ذلك التقدير باطلة وحينئذ ثبت الشرطية وهي لو اعتبر جميع الاضواح لم تصدق كلية واذا ثبت فيماد عليها بالكره بالاستثنائية بان يقال لكن الى وهو عدم صدق الشرطية باطل فبطل المقدم واذا بطل المقدم ثبت تقيضه وهو ان المراد بعض الاضواح وهي الممكنة فقط وهو المدي قوله فلي بعض الاضواح متعلق بقوله لا يكون المذكور بعده وهذا هو عين الجزئية المشار اليها فيها مر وقوله وهو مفهوم ان كون التالي لازماً على جميع الاضواح مفهوم الكلية أي الشرطية وقوله على ذلك التقدير أي تقدير اعتبار جميع الاضواح أي وحينئذ ثبت الشرطية

( قوله فلان من الاوضاع مالا يباين الخ ) أي وضعا لا يباين الخ وذلك نحو ما ان يكون هذا الشيء انسانا أو فرسا فان من اوضاع الانسان وضعا لا يباين التالي ( ١١٠ ) المقدم معه ككونه جاهلا وهو معنى قوله كصدق الطرفين أي اجتماعهما فان

لزم التالي فلا يكون التالي لازما له على هذا الوضع والا لكان المقدم على هذا الوضع مستلزما لتقيضه وانه محال فقل بعض الاوضاع لا يكون التالي لازما للمقدم فلا يصدق ان التالي لازم للمقدم على جميع الاوضاع وهو مفهوم السكينة على ذلك التقدير . وأما في الاضطرار فلان من الاوضاع مالا يباين التالي المقدم معه كصدق الطرفين فان التالي على هذا الوضع لازم للمقدم فيكون قبض التالي معاندا للمقدم فلو كان المقدم معاندا لتأتى على هذا الوضع لزم معاندة الشيء لتقيضه وانه محال فقل بعض الاوضاع لا يباين التالي المقدم فلا يصدق أن التالي معاند للمقدم على سائر الاوضاع وأما خص هذا التفسير بالصفة اما على تقدير اجتماع عدم التالي مع فلانه لو استلزم التالي حينئذ لكان عدم اللازم مجتمعاً مع الملزوم وهو محال واما على تقدير عدم لزوم التالي فظاهر .

فمع عدم ورود الاعتراض لما عرفت وكون التوجيهين خروجاً عن ظاهر العبارة إنما يفيد ان محتملا كونها ظاهرة . وأما ما أورد على السيد بانه حينئذ يكون هذه المقدمة في قوة الدعوى فلا يصح بيانها بها لان الدعوى ان المقدم مع فرض أحدهما يلزمه التالي فكيف يتبين بان المقدم اذا فرض على شيء من هذين الوضعين لا يستلزم التالي فخطب لان الدعوى ان المقدم على بعض الاوضاع المفروضة لا يستلزم التالي ولا بد من التقييد بالاوضاع الممكنة لان من جملة الاوضاع المفروضة وضع عدم التالي أو عدم لزوم التالي ولا استلزام على هذا الوضع والا لاجتماع التقيض ( قال والاول لكان المقدم على هذا الوضع مستلزما لتقيضه ) اعترض عليه المحقق الفتاوى بان لا يسمي استلزام الشيء لتقيضه واستلزام معانده لها وأما يتبع اذا كان الشيء أمراً ممكنهاً وإذا كان محالاً كالقدم مع الوضع المفروض فيجوز أن يستلزم التالي وتقيضه في المتصلة به وهذا التالي وتقيضه في المتصلة وحينئذ لا حاجة الى التقييد المذكور أقول الكلام في كلية الشرطية بحسب نفس الامر على ما مر قلا عن شرح المطالع ولا شك انه حينئذ لا يكون التالي لازما للمقدم في نفس الامر وليس مري كيف خفي هذا على الفحول وتمحلوا لدفعه بما لا يرضى به المقول من أنه لو استلزم الشيء لتقيضه لزم المناقاة بين اللازم والملزوم فان لزوم المناقاة بين اللازم والملزوم ليس أجل فساداً من استلزام الشيء لتقيضه فمن يجوز الاول على التقدير المفروض المحال يجوز الثاني أيضاً ومن أن اطلاق الاوضاع وتسميها بوجوب عدم الجزم بصدق السكينة لان المحال وان جاز أن يستلزم التقيض لكن لا يجب ذلك وكذا المصادفة فان لما منع أن يقول على تقدير نسام عدم وجوب ذلك مطلقاً يجوز أن يكون هذا المحال مستلزماً لتقيضه بطريق الوجوب ( قال كصدق الطرفين فان التالي على هذا الوضع لازم للمقدم ) لانه اذا أخذ المقدم مقارناً لصدق التالي وفقيداً به يكون التالي لازماً له بالضرورة وقيل المقصود بجواز أن يكون لازماً له وقوله فيكون قبض التالي معناه فيجوز أن يكون قبض التالي الخ وقيل المقصود كصدق الطرفين بالضرورة على قياس ما عرفت في الزومية ( قال وأما خص هذا التفسير الخ ) أي تفسير كلية الشرطية أو تفسير الاوضاع بالممكنة الاجتماع بالمتصلة الزومية والمتصلة النافية حيث

الانسانية والفريسية صدقا حينئذ ( قوله لزم معاندة الشيء لتقيضه ) أي التالي وتقيضه ( قوله وانه محال ) أي لانه لما جامع التالي المقدم كان المناقض للمقدم قبض التالي ومناقضة قبض التالي المقدم يؤدي الى مناقضة الشيء الى نفسه وهو باطل بالضرورة أي واذا كان مناقضة الشيء لتقيضه محالاً لا يكون التالي معانداً للمقدم مع بعض الاوضاع كما أشار له بقوله فقل بعض الاوضاع لا يباين الخ وهذا الجزئية الذي استلزمها كون التالي غير معاند للمقدم مناقضة لمفهوم السكينة المفروضة الصدوق وهو معاندة التالي للمقدم مع سائر الاوضاع وما ناقض الصادق كاذب وحينئذ تكون تلك الجزئية كاذبة وما استلزمها وهو كون قبض التالي معانداً للمقدم باطل وما استلزم ذلك اللازم الباطل وهو اعتبار الاوضاع التي لا يباين التالي المقدم معها باطل واذا بطل اعتبار الاوضاع

التي لا يباين المقدم التالي معها ثبت تقيضها وهو اعتبار الاوضاع التي يباين المقدم التالي معها وهي الاوضاع الممكنة الزومية ( قوله وأما خص هذا التفسير بالمتصلة ) أي انما خص تفسير كلية الشرطية بالمتصلة ويحتمل ان المراد انما خص تفسير الاوضاع بالممكنة الاجتماع بالمتصلة الزومية والمتصلة النافية حيث ذكر الزوم والنافي التفسير وقوله بالمتصلة الباء داخلة على المقصور علة

( قوله المتبرة في الاقضية ) أي الاقضية الخاصة كما يدل عليه جمل النتيجة قوله فلا يكون التالي صادقا على تقدير صدق  
المقدم واما الاقضية العامة فلا يتر فيها الاوضاع أصلا اذ المقدم اذا كان ذاته مفروضة لاسنى لا اعتبار الوضع معها فاقهم ذلك  
( قوله مطلقاً ) أي سواء كانت ثابتة في نفس الامر أم لا ( قوله بل الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر ) التي هي أخص  
من إمكانية الاجتماع لان الممكن أعم من الموجود في نفس الامر تأمل ( قوله لانه لولا ذلك ) أي لولا اعتبار الاوضاع الممكنة  
الاجتماع فقط دون الغير الممكنة أي انه لو اعتبر الاوضاع الغير الممكنة لزم ان لا تصدق اقضية كلية والتالي باطل فبطل المقدم  
خذف الاستثائية ثم انه لظهوره لم يعم عليها دليلا ولما كان لزوم التالي للمقدم في الشرطية فيه خفا بينه بقوله اذ ليس الخ  
( قوله فيمكن اجتماع الخ ) مفرغ على قوله ليس بين طرفها علاقة أي واذا كان ليس بين طرفها علاقة بوجهها يمكن حينئذ  
اجتماع عدم التالي مع المقدم مثلاً كما كان الانسان مطلقاً كان الحمار ناهقاً لاعلاقة بين الطرفين أعني ناطقة الانسان وناحية الحمار  
وحينئذ يجوز ان يجمع عدم ناهية الحمار مع نطق الانسان فعدم ناهية الحمار وضع غير ثابت في نفس الامر لكن  
يمكن اجتماعه مع المقدم وهو ناطقة الانسان ( قوله والا لكان الخ ) أي والا قل بإمكان اجتماع عدم التالي مع المقدم بل قلنا  
بعدم الامكان فلا يصح لانه حينئذ يلزم ان يكون بين الطرفين ملازمة والتالي باطل فبطل المقدم وهو القول بعدم الامكان  
ثبت التفرع وهو القول بإمكان اجتماع عدم التالي مع المقدم واذا ثبت هذا استلزم سالبة جزئية قائمة ليس التالي صادقا  
على تقدير صدق المقدم على بعض الاوضاع وهو عدم التالي وهذه الجزئية ( ١١١ ) تنقض مفهوم الموجبة الكلية

الاقضية أي أي موجبة  
كلية فرضها قالت  
مفهومها صدق التالي  
على تقدير صدق المقدم  
مع جميع الاوضاع واذا  
انتقض مفهوم الموجبة  
الكلية لزم قضية قائمة ليس  
التالي صادقا على جميع  
الايوضاع وانما كان يلزمه

اللزومية والمتفصلة النافية لان الاوضاع المتبرة في الاقضية ليست هي من الاوضاع الممكنة الاجتماع  
مطلقاً بل الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر لانه لولا ذلك لم تصدق الاقضية الكلية اذ ليس بين طرفها  
علاقة توجب صدق التالي على تقدير صدق المقدم فيمكن اجتماع عدم التالي مع المقدم والالكان بينهما ملازمة  
والتالي ليس متحققاً على تقدير صدق المقدم على هذا الوضع فعلى بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع

ذكر اللزوم والناد في التفسير ( قال في الاقضية ) أي الخاصة يدل عليه جمل النتيجة قوله فلا  
يكون التالي صادقا على تقدير صدق المقدم واما الاقضية العامة فلا يتر فيها الاوضاع أصلاً اذ  
المقدم اذا كان ذاته مفروضاً لاسنى لا اعتبار الاوضاع معه فاقهم ولا تنفذ الى أغلوطة الوهم ( قال  
لولا ذلك ) اشارنا الى قوله ليست هي الاوضاع الممكنة الاجتماع لا الى قوله بل الاوضاع الكائنة الخ

لان الايجاب الكلي لا يرفه مطابقة الا السلب الكلي والسلب الكلي لازم للجزئي واذا انتفى صدق التالي على جميع الاوضاع  
كذب الكلية الاقضية أي لم تكن مطابقة للواقع فتقول الشارح فعل بعض متناقض بقوله لا يكون اشارة للجزئية التي استلزمها  
التفرع المشار اليه بقوله فيمكن الخ وهي المناقضة لمفهوم الموجبة الكلية وقوله فلا يكون التالي الخ اشارة لمفهوم الكلية الذي  
ناقضه السلب الجزئي وقوله فلا تصدق الاقضية الكلية أي لا تكون مطابقة للواقع ثم ان هذا أعني قوله فلا تصدق الخ غير  
التي الاول أعني قوله فلا يكون التالي صادقا الخ فلا يقال ان المفرغ هو نفس المفرغ عليه وبيان ذلك مثلاً كل انسان حيوان  
يبطله ليس كل انسان حيوان فتفرع عن ذلك النفي عدم صدق القضية أي عدم مطابقتها للواقع فالتالي وصف للشكلم وعدم  
صدقها وصف للقضية فتفرع على التالي الذي هو وصف المتكلم وصف القضية وهو عدم صدقها فتصل من هذا ان أصل  
الدليل ان تقول لو اعتبر جميع الاوضاع لم تصدق كلية اقضية والدليل على الملازمة ان من جملة الاوضاع عدم الناهية فلو  
اجتمع للمقدم وهو ناطقة الانسان واذا اجتمع معه لا يتأتى ان يكون التالي في هذه الحالة مجتصماً مع المقدم والالزام اجتماع  
التفصيلين فيتحقق جزئية قائمة ليس التالي صادقا على بعض الاوضاع واذا انتفى صدق التالي على بعض الاوضاع لزم قضية كلية  
قائمة ليس التالي صادقا على جميع الاوضاع ويلزم من هذا كذب الكلية القائمة كما تحققت ناطقة الانسان مع أي وضع تحققت  
ناهية الحمار أي عدم مطابقة للواقع وما قيل في هذه الكلية بيجرى في غيرها وحينئذ تحقق انه لو اعتبرنا جميع الاوضاع لم  
تصدق كلية اقضية ثم تأتي بالاستثائية وتقول لكن التالي باطل فبطل المقدم

(قوله وإذا عرفت مفهوم الكلية) وهو ان الشرطية انما تكون كلية اذا كان التالى لازماً للمقدم أو معادلاً له في جميع الازمان والاوراع وفيه ان هذا ليس مفهوم الكلية بل هذا بيان لسبب كليتها قاطلاً للمفهوم عليه فيه ناسخ فكذلك جزئية المتصلة أى فكذلك الجزئية التي هي صفة المتصلة والمتفصلة وقوله ليست بجزئية المقدم والتالى أى ليست بسبب كون المقدم جزئياً ولا بسبب كون التالى جزئياً (قوله بل بجزئية الازمان والاحوال) أى بل بسبب بضية الازمان والاحوال والتصير عن البضية بالجزئية بالنظر للازمان والاحوال للمساكلة اذ لا يصح ان يراد بجزئية الازمان والاحوال كون الزمان جزءاً أو جزئياً اذ لا يصح ذلك كما هو ظاهر ثم ان المراد ان جزئية المتصلة والمتفصلة باعتبار بضية الازمان والاحوال معالان الاحوال والازمان في الجزئية مهمة (١١٢) أى لم يصرح به وببضية أحدهما لاعلى التمين يستلزم ببضية الآخر كذلك

اذ لا يتحقق الوضع بدون الزمان ولا الزمان بدون الوضع وأما القضية التي حكم فيها في جميع الازمان من غير تعرض للاوضاع أو بالعكس فغير متبصرة ضداه لاصطلاحهم على اعتبار الاوضاع في مفهوم الشرطية مع الازمان للمتبصرة فيها بحسب القلة (قوله انما هو على وضع كونه ناطقاً) لم يقل وفرض كونه ناطقاً لان ذلك الوضع غير معين في القضية (أى لم يصرح به فيلزمه الزمن (قوله على وضع كونه) أى الشيء من الضرورات أى لا من الفلكيات قاته لا ضاد فيها لانهما عديم قديمة لا وصف

مع وضع المقدم لا يكون التالى صادقة على تقدير صدق المقدم فلا يكون التالى صادقة على تقدير صدق المقدم على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم فلا تصدق الكلية الاتفاقية واذ عرفت مفهوم الكلية فكذلك جزئية المتصلة والمتفصلة ليست بجزئية المقدم والتالى بل بجزئية الازمان والاحوال حتى يكون الحكم بالاتصال والانفصال في بعض الازمان وعلى بعض الاوضاع المذكورة كقولنا قد يكون اذا كان هذا الشيء حيواناً كان انساناً فان الحكم بلزوم الانسانية للحيوان انما هو على وضع كونه ناطقاً وكقولنا قد يكون اما أن يكون هذا الشيء ناطقاً أو جاداً فان الضاد بينهما انما يكون على وضع كونه من الضرورات وأما خصوصية الشرطية فيتعين بعض الازمان والاحوال لان المقصود بيان وجه التخصيص بقوله بل المتبرر الخ بيان لواقع وليس داخل في الدعوى قصص عنه النتيجة المذكورة بقوله فلا يكون التالى صادقة الخ (قال فلا يصدق الكلية الاتفاقية أى المتصلة وقس على ذلك حال المتفصلة الاتفاقية أى المتصلة باعتبار الضاد بدل القزوم (قال فكذلك جزئية المتصلة الخ) أى الجزئية التي هي صفة المتصلة والمتفصلة ليست بسبب الجزئية التي هي صفة المقدم والتالى بل بسبب بضية الازمان والاحوال والتصير عنها بالجزئية للمساكلة كما قصص عنه آخر كلامه وليس الجزئية في شيء من المواضع بالمعنى المصدري أعني كون الشيء جزءاً أو جزئياً كما لا يخفى على من له أدنى فطنة (قال في بعض الازمان وعلى بعض الاوضاع) أى بضية كليهما لان بضية أحدهما لاعلى التمين يستلزم ببضية الاخرى كذلك اذ لا يتحقق الوضع بدون الازمان ولا الزمان بدون وأما القضية التي حكم فيها في جميع الازمان من غير تعرض للاوضاع أو بالعكس فغير متبصرة فيها بينهم لاصطلاحهم على اعتبار الاوضاع في مفهوم الشرطية مع الازمان المتبصرة فيها بحسب القلة (قال على وضع كونه) من الضرورات فان الجداد لا يطلق على الفلكيات (قال فتعني بعض الازمان والاحوال) اما ممأ أو منفرداً بقرينة المثال فان الوقت فيه متعين دون الوضع وزاد

كقولنا

(قوله فتعني بعض الازمان والاحوال) أى فالصرح ببعض الازمان

أو ببعض الاحوال أو بهما مما قالوا في كلامه بمعنى أو وهي لتع الخلق والقضية التي حكم فيها على وضع معين من غير تعرض للازمان نحو ان جنتي راكباً أكرمك أو في زمن معين من غير تعرض للاوضاع كثال الشارع أو في زمان معين على وضع معين نحو ان جنتي اليوم راكباً أكرمك داخلية في الخصوصية وأما القضية التي حكم فيها على وضع معين في جميع الازمان أو في زمان معين على جميع الاوضاع فلا يمكن وجودها ما الثانية فظاهرة لان عموم الاوضاع يستلزم عدم تعيين الزمان ضرورة عدم تحقق جميع الاوضاع في زمن واحد واما الاولى فلان الوضع المعين ان كان متجدداً بحسب الازمنة لم يكن متنبئاً وان كان باقياً شخسه كان جميع الازمنة زماناً له فيكون الحكم فيها على وضع معين في زمان معين لان جميع الزمان صار زماناً له اذ المراد بجميع الازمان ان يكون وجوده في بعض الازمنة دون بعض فتحكم على جميع تلك الازمنة أى التي يوجد فيها والتي لم يوجد

كقولنا ان جتني اليوم أكرمك وأما أهملنا فإعمال الأزمان والأحوال وبلمحة الاوضاع والأزمنة في الشرطية بمنزلة الأفراد في الحلبة فكما أن الحكم فيها ان كل فرد معين فهي محصورة وان لم يكن فان بين كية الحكم بأنه على كل الأفراد أو على بعضها فهي المحصورة والألفي الممثلة كذلك الشرطية ان كان الحكم بالاتصال أو الانفصال فيها على وضع معين فهي المحصورة والا فان بين كية الحكم بأنه على جميع الاوضاع أو بعضها فهي محصورة والألفية وسور الموجبة الكلية في المتصلة كما وهما ومتى كقولنا كما أوهما أومتى كانت الشمس طالعة قالها موجود وفي المنفصلة دائماً كقولنا دائماً اما أن يكون الشمس طالعة أولاً يكون النهار موجوداً وسور السالبة الكلية فيها ليس التة اما في المتصلة فكقولنا ليس التة اذا كان الشمس طالعة قابيل موجود وأما في المنفصلة فكقولنا ليس التة اما أن يكون الشمس طالعة وأما ان يكون النهار موجوداً وسور النوجة الجزئية فيها قد يكون كقولنا قد يكون اذا كان الشمس طالعة كان النهار موجوداً وقد يكون اما أن يكون الشمس طالعة أو يكون اقل موجوداً وسور السالبة الجزئية فيها قد لا يكون كقولنا قد لا يكون اذا كان الشمس طالعة كان الليل موجوداً وقد لا يكون اما أن يكون الشمس طالعة وأما أن يكون النهار موجوداً وبداخل حرف السلب على سور الإيجاب الكلي كلياً ليس بها وليس متى في المتصلة وليس دائماً في المنفصلة لانا اذا قلنا كما كان كذا كان كذا كان مفهومه الإيجاب الكلي فاذا قلنا ليس كما يكون مناه رفع الإيجاب الكلي لهاملة

في شرح المطالع قوله أو راكباً فيكون مثلاً لتعين كل واحد منهما أو لكليهما فان كفة أو نسخ اخلو فاقضية التي حكم فيها على وضع معين من غير تعرض للأزمان نحو ان جتني راكباً فأكرمك او في زمان معين من غير تعرض للاوضاع كمثل الشارح داخلتان في المحصورة وأما القضية التي حكم فيها على وضع معين في جميع الأزمان أو في زمان معين في جميع الاوضاع فلما لا يمكن وجودها أما الثانية فظاهرة لان عموم الاوضاع يستلزم عدم تعين الزمان ضرورة عدم تحقق جميع الاوضاع في زمان واحد وأما الاولى فلان الوضع المعين ان كان متجسداً بحسب الأزمنة لم يكن متعيناً وان كان بقاءً بشخصه كان جميع الأزمنة زماناً له فيكون الحكم فيها على وضع معين في جميع الأزمان أو في زمان معين في جميع الاوضاع فلما لا يمكن وجودها اما في زمان معين (١) فاندفع ما قبل أن القضيةين المذكورتين واسطتان بين الاقسام ( قال نحو ان جتني اليوم أكرمك ) لفظ اليوم ظرف للشرط فيفيد توقيت الملزوم لكن توقيت الملزوم من حيث أنه ملزوم يستلزم توقيت الملزوم ضرورة فاندفع ما قبل ان المثال المذكور لا يصح مثلاً للمحصورة اذ ليس اليوم وقتاً للزوم بل للزوم وفرق بين الزوم في وقت معين وبين الزوم لما في وقت معين ( قائمة ) قال الشارح في شرح المطالع وما يجب ان يعلم هنا ان طبيعة المقدم في الكليات مقتضية للتالي مستقة بالاقضاء اذ لا دخل للاوضاع فيه فانه لو كان لشيء منها مدخل في اقضاء التالي لم يكن الملزوم والمأند هو وحده بل هو مع آخر وأما في الجزئيات فلقد مدخل في اقضاء التالي فان كانت منعرفة عن الكلية فظاهر والا فهو لا يستل بالاقضاء فيكون هناك امر زائد على طبيعة المقدم اذا انضم اليها يكن المجموع بالاقضاء فيكون الملازمة بالقياس الى المجموع كلية وبالقياس الى طبيعة المقدم جزئية ثم أفاد أنه بشرط الدخول

( قوله واطلاق لفظة لو وان ) أى اطلاقها وعدم قيدها بسور الكلية والجزئية للاعمال وفي الحقيقة السور لفظه لو وان لكن  
 بقيد اطلاقها اما لو قيدا شيئي فلى ( ١١٤ ) حسب ماقيده من السور الكلي والجزئي كما في كلا لو كانت الشمس

واذا ارتفع الإيجاب الكلي تحقق الساب الجزئي على ماحقته فيما سبق وهكذا في الباقى واطلاق  
 لفظة لو وان واذا في الاتصال وأما وأو في الانفصال للاعمال كقولنا ان كانت الشمس طالعة  
 قالهار موجود وأما أن يكون الشمس طالعة وأما أن لا يكون النهار موجوداً قال  
 ( والشرطية قد تتركب عن حليتين وعن متصلتين وعن منفصلتين وعن حلية ومتصلة وعن  
 حلية ومنفصلة وعن متصلة ومنفصلة وكل واحدة من هذه الثلاثة الأخيرة في المتصلة تنقسم الى  
 قسمين لامتياز مقدمها عن نالها بالطبع بخلاف المنفصلة فان مقدمها انما تجزى عن نالها بالوضع  
 فقط فأقسام المتصلات تسعة والمنفصلات ستة وأما الامثلة فمليك باستخراجها من فصلك )  
 ( أقول ) لما كانت الشرطية مركبة من قضيتين والقضية اماحلية أو متصلة أو منفصلة كان تركيبها  
 اما من حليتين أو متصلتين أو منفصلتين أو من حلية ومتصلة أو حلية ومنفصلة أو منفصلة  
 ومتصلة لا تزيد على هذه الاقسام لكن كل واحد من الاقسام الثلاثة الأخيرة ينقسم في المتصلة  
 الى قسمين لان مقدم المتصلة متيز عن نالها بحسب الطبع أى بحسب المفهوم

( قوله لما كانت الشرطية مركبة من قضيتين والقضية اما حلية ) أقول قد عرفت ان الحلية انما  
 تتركب من المفردات أو ماضو في حكم المفردات وان الشرطية تتركب من قضيتين فادنى ما يتصور  
 من تركيب الشرطية تركيبها من حليتين واذا تركبت من غير الحليات فلا بد أن تسجل بالآخره

في اقتضاء الزوم الجزئي سقط ما قيل من انه يجب ثبوت الزوم الجزئي بين كل أمرين فرضا فان  
 كلا منهما لازم للآخر على بعض الأوضاع وهو وضع كونه جنساً معه وحينئذ لا يصدق السالبة  
 الكلية الزومية واراد بكل أمرين الأمرين من الامور التي لاتعلق بينهما كما صرح به في سابق  
 كلامه لا أمرين مطلقاً فلا يرد مايتوهم ان سلب الزوم الكلي متحقق بين الشيء ونقيضه للاحالة  
 ولا يضر كونه مستلزماً له بشرط الاجتماع لان الاستلزام هنا بحسب الازام وكلامنا في الزوم  
 بحسب الواقع ( قال واطلاق لفظة لو وان الخ ) أى اطلاق هذه الالفاظ عن سور الكلية والجزئية  
 للاعمال واكتفى بذكر اما لانه مملومة من الفقه انه لا يذكر بدون عديها التي هي اما الثانية أو لفظ  
 او وذكر المصنف اما واو لان الافضل مدلولهما ( قال كان تركيبها ) أى ابتداء ( قال لا تزيد على  
 هذه الاقسام ) لان التركيب الثنائي من الثلاثة منحصرة في هذه السبعة ( قال لان مقدم المتصلة الخ )  
 أى مقدم المتصلة الزومية فانها المبحوث عنها في هذا الفن وأما الاخافية فلا تميز بين مقدمها ونالها الا  
 بالوضع وما قيل من أن المقدم فيها مستصحب للتالي والمستصحب اسم قاعلي غير المستصحب اسم  
 مفعول فوهم لان طرفها متوافقان في الصدق وليس شيئ منها مستصحباً للآخر والوجود العلاقة  
 بينهما على ما مامر من أن العلاقة أمر يديه يستصحب الاول لثاني ولعله لم يفرق بين المصاحبة  
 والاستصحاب ( قال أى بحسب المفهوم ) الطبع يقال بمعنى الحقيقة ولما لم يكن للمقدم والتالي حقيقة  
 سوى المفهوم لكونهما من القضايا فسر الطبع بالمفهوم

طالعة كان النهار موجوداً  
 فهذه كلية وكما في قد يكون  
 لو كانت الشمس طالعة  
 كان النهار موجوداً وهذه  
 جزئية ( قوله كان تركيبها )  
 أى ابتداء ( قوله لا تزيد  
 على هذه الاقسام ) لان  
 التركيب الثنائي من الثلاثة  
 منحصرة في هذه السبعة ( قوله  
 لان مقدم المتصلة الخ )  
 أى مقدم المتصلة الزومية  
 لانها المبحوث عنها في  
 هذا الفن وأما الاخافية  
 فلا تميز بين مقدمها  
 ونالها بالوضع ولا يقال  
 ان المقدم فيها مستصحب  
 للتالي والمستصحب اسم  
 قاعلي غير المستصحب اسم  
 مفعول الذي هو التالي لانا  
 نقول لا نسلم ان أحدها  
 مستصحب للآخر والا  
 لو وجدت العلاقة بينهما  
 لما مر ان العلاقة أمر  
 يديه يستصحب الاول  
 التالي بل انما طرفاها  
 متوافقان في الصدق  
 والسؤال ناشئ من عدم  
 الفرق بين المصاحبة  
 والاستصحاب ( قوله

متيز عن نالها ) أى من حيث كون الاول ملزوما والثاني لازماً لان حيث ذاته ( قوله أى بحسب  
 المفهوم ) اعلم ان الطبع يقال على الحقيقة الخارجية ولما لم يكن للمقدم والتالي حقيقة سوى المفهوم لكونهما من القضايا أى من  
 الامور التي لاحقائق لما لان القضايا أمور اعتبارية كما صدقته فسر الطبع بالمفهوم

( قوله فان مفهوم المقدم الخ ) يعني ان مفهوم المقدم في القضية للزومية بالنظر الى مفهومها مع قطع النظر عن خصوصية المواد متبذ عن مفهوم التالي لان مفهوم المقدم فيها للزوم ومفهوم التالي اللازم وذلك لان معنى قولهم في تعريفها هي التي حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى لملافة انها التي حكم فيها بصدق ( ١١٥ ) اللازم على تقدير صدق للزوم

واللزوم لشي من حيث انه لزوم له يحتمل ان لا يكون لازما له وان كان في بعض المواد اللازم من الجانبين لكن ذلك

خارج عن مقسم الزومية فاقدم في القضية الزومية متعين لان يكون مقدما لكونه ملزوما والتالي متعين لان يكون تابلاً لكونه لازماً فقول الشارح متعين ان يكون مقدما أي من أجل صفة اللزومية لا من أجل ذاته بخلاف المفصلة أي النادية كأي خذ من قمايله وانما لم يتكلم على الاتفاقية لما علمت ( قوله )

فان مفهوم التالي فيها المعاند أي مفهومه بعد اعتبار كونه تابلاً للمعاند بالكسر اسم فاعل ومفهوم المقدم فيها بعد اعتبار كونه مقدما للمعاند بالفتح اسم مفعول واما بدون اعتبار الوصفين المذكورين فلا فرق بينهما ولذا قيل في تعريفها هي التي حكم فيها بالصدق على تقدير صدق قضية أخرى لملافة انها التي حكم فيها بصدق ( ١١٥ ) اللازم على تقدير صدق للزوم

فان مفهوم المقدم فيها للزوم ومفهوم التالي فيها اللازم ويحتمل أن يكون الشيء ملزوما لا آخر ولا يكون لازماً له فاقدم في المتصلة متعين لان يكون مقدما والتالي متعين لان يكون تابلاً بخلاف المفصلة فان مفهوم التالي فيها المعاند ومفهوم المقدم المعاند والمعاد لا بد أن يكون معانداً أيضاً لان عناد أحد الشئتين للآخر في قوة عناد الآخر إليه حال كل واحد من جزأها عند الآخر حال واحدة الى الحلبيات التحلة الى المفردات اذ لو لم تنحل أجزاء الشرطية أو جزء جزئها الى الحلبيات لزم تركيبها من أجزاء غير متناهية فالحلية اما جزء الشرطية أو جزء جزئها وهكذا الى أن تنتهي

( قال فان مفهوم المقدم الخ ) يعني ان مفهوم المقدم في القضية للزومية بالنظر الى مفهومها مع قطع النظر عن خصوصية المواد متبذ عن مفهوم التالي لان مفهوم المقدم فيها للزوم ومفهوم التالي اللازم وذلك لان معنى قولهم هي التي حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى لملافة انها التي حكم فيها بصدق ( ١١٥ ) اللازم على تقدير صدق للزوم ومتعين ان يكون تابلاً لكونه لازماً وان كان في بعض المواد التلازم من الجانبين لكن ذلك خارج عن مفهوم الزومية فاقدم في المتصلة الزومية متعين بان يكون مقدما لكونه ملزوما والتالي متعين بان يكون تابلاً لكونه لازماً وبما حررناك اندفع ما قاله المحقق الفتنزاني من اننا لانسلم ان للزوم مدخلا في مفهوم المقدم والتالي وبعض الناظرين قال يريد ان مفهوم ما يصدق عليه المقدم في القضية ملزوم ومتصف بالزومية نظراً الى ذاته مع قطع النظر عن وصفها في القضية وكذا قوله ومفهوم التالي ولا يخفى عليك انه بيد عن عبارة الشارح وان لفظ المفهوم زائد حينئذ فان اللاحق حينئذ أن يقال وما يصدق عليه المقدم ملزوم وما يصدق عليه التالي لازم وان كون ما يصدق عليه أحدهما متزاماً عما يصدق عليه الآخر بصفة اللزومية واللازمية لا يقتضي امتياز أحدهما عن الآخر بحسب المفهوم في المتصلة مالم يستتر انها من حيث انها متصفان بصفة اللزومية واللازمية مأخوذان فيه ( قال بخلاف المفصلة ) أي النادية ( قال فان مفهوم التالي فيها معاند ) أي بعد اعتبار كونه تابلاً للمعاند اسم فاعل ومفهوم المقدم فيها بعد اعتبار كونه مقدما للمعاند اسم مفعول واما بدون اعتبار الوصفين المذكورين فلا فرق بينهما ولذا قيل في تعريفها هي التي حكم فيها بالتالي الجزئين لا كون الثاني متافياً للاول أو بالعكس ( قال والمعاد لا بد أن يكون معانداً ) لان المقابلة يكون من الطرفين والتأثير انما هو بحسب الذكر وجعل أحدهما فاعلاً صريحاً والآخر مفعولاً صريحاً وهذا معنى قوله لان عناد أحد الشئتين للآخر في قوة عناد الآخر إليه أي يتضمنه ( قال حال كل واحد من جزئها عند الآخر حال واحدة ) أي اذا نظر الى ذاتهما ولم يلاحظ معهما الوصفين المذكوران وبما حررناك اندفع ما قاله المحقق الفتنزاني من أن كون الشيء في قوة الآخر لا يقتضي عدم تميزها بحسب المفهوم لان غايته التلازم في الصدق

بأنه في لذات الجزئين لا يكون الثاني متافياً للاول أو بالعكس ( قوله والمعاد لا بد ) بالفتح دليل قوله لان عناد أحد الشئتين قرار بأحد الشئتين التالي وقوله حال كل من جزئها الخ أي في حال التالي مع المقدم انه معاند بالكسر ومعاند بالفتح وكذا يقال في المقدم وهذا بالنظر لذات كل واحد لا باعتبار الوصف اذ باعتبار الوصف التالي معاند بالفتح ليس الا والمقدم معاند بالكسر ليس الا

(قوله فرق الخ) وذلك لان الحلية ملزومة والتسعة لازمة ولا يلزم من كون القدم ملزوما والثاني لازماحة المكس فصل في التناقض (قوله في لواحقها أراد بها نفس القضايا) التي يقال لها التقيض والمكس ولازم الشرطية قالبحث من القضايا من حيث انه يقال ان هذا القضية متناقضة كذا ومنسكة لكذا لا من حيث ذاتها بقطع النظر عن ذلك اذ البحث عن ذلك قد تقدم وأراد بالأحكام المعاني المصدرية أعني التناقض والمكس قالعلق منابر (قوله وابتدأ منها) أي من الأحكام (قوله لتوقف معرفة الخ) علة لا ابتداء بالتناقض دون المكس ويبان التوقف انه يقال في الاستدلال على صحة المكس فيها ياتي اذا صدقت هذه القضية صدق عكسها ولو لم يصدق عكسها لصدق قيمته والا لزم ارتضاع التقيضين فاحتج الى معرفة التناقض

وأما عرض لاحدهما أن يكون مقدما وللآخر أن يكون تأليا بمجرد الوضع لا الطبع ففرق ما بين التسعة المركبة من الحلية والتسعة والمقدم فيها الحلية وبينها والمقدم فيها التسعة بخلاف التسعة المركبة منها فلا فرق بينهما اذا كان المقدم فيها الحلية أو التسعة وكذلك في المركبة من الحلية والتسعة ومن التسعة والتسعة فلا جرم أقدمت الاقسام الثلاثة في التسعة الى قسمين دون التسعة فأقسام التسعات تسعة وأقسام التسعات ستة أما أمثلة التسعات فالاول من حليتين كقولك كل كان الشيء انسانا فهو حيوان والثاني من متصتين كقولنا كل كان الشيء انسانا فهو حيوان فكلما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن انسانا والثالث من منفعتين كقولنا كل كان دائما أما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا فدائما أما أن يكون منفعا ينساوين أو غير منقسم والرابع من حلية ومتصلة والمقدم فيها الحلية كقولنا ان كان طلوع الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة قاتلها موجود والحامس عكسه كقولنا كل كان الشمس طالعة قاتلها موجود فطلوع الشمس ملزوم لوجود النهار والسادس من حلية ومنفصلة والمقدم فيها الحلية كقولنا ان كان هذا عددا فهو اما زوج أو فرد والسابع بالمكس كقولنا كل كان هذا اما زوجا أو فردا كان هذا عددا والثامن من متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان كل كانت الشمس طالعة قاتلها موجود فدائما اما ان تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا والتاسع عكس ذلك كقولنا ان كان دائما اما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا فكلما كانت الشمس طالعة قاتلها موجود واما أمثلة التسعات فالاول من حليتين كقولنا اما ان يكون العدد زوجا أو فردا والثاني من متصتين كقولنا اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة قاتلها موجود واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة قاتلها موجود واما ان يكون ان يكون هذا العدد لا زوجا أو لا فردا والرابع من حلية ومتصلة كقولنا اما ان لا يكون طلوع الشمس علة لوجود النهار واما ان يكون كل كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا والحامس من حلية ومنفصلة كقولنا اما أن يكون هذا الشيء ليس عددا واما أن يكون اما زوجا أو فردا والسادس من متصلة ومنفصلة كقولنا اما ان يكون كل كانت الشمس طالعة قاتلها موجود واما أن يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا قال (الفصل الثالث في أحكام القضايا وفيه أربعة مباحث البحث الاول في التناقض وحدوه بما اختلاف نصبتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة) (أقول) لما فرغ من تعريف القضية وأقسامها شرع في لواحقها وأحكامها وابتدأ منها بالتناقض لتوقف معرفة غيره من الاحكام عليه

ولا يلحق ان مفهوم المائد اسم فاعل غير المائد اسم مفعول لان ذلك التاخر انما هو بعد اعتبار الوصفين فيها واما اذا نظر الى ذاتها فليس ينعم التاخر واما منساوين في ذلك (قال في لواحقها وأحكامها) لواحق القضايا هي القضايا التي يقال لها التقيض والمكس ولازم الشرطية وأحكامها هي المعاني المصدرية لان المحمولات يؤخذ منها يقال متناقضة لذاته ومتكسكة الى كذا ولازم كذا والإجماع الاربعة مشتملة على بيانهما (قال لتوقف معرفة غيره الخ) لان أدلة عكس القضايا وتلازم

( قوله وهو اختلاف قضيتين الخ ) فيه ان التفاضل يجري في المفردات واطراف القضايا كما مر في بحث النسب الأربع من قبض المتساويين وكما سيأتي في عكس القبض فكان الواجب ان يكون التعريف جامعاً له وأوجب بان المقصود ههنا تافض القضايا لان الكلام في أحكامها وأما تافض المفردات الواقعة في أطراف القضايا تعرف بالكتابة ولا يحتاج لإدراجها في تعريف التافض ههنا ثم انما قوله اختلاف جنس وقوله قضيتين فصل أول وقوله ( ١١٧ ) بالإيجاب والسلب فصل ثان وقوله

بحيث يقتضي فصل ثالث

وقوله لقائه فصل رابع

انما علمت ذلك تعلم ان

قول الشارح قلها مختلفان

الخ الاول ان يقول قلها

قضيتان مختلفتان لما علمت

ان قضيتين قد جعل فصلاً

( قوله اختلافاً يقتضي

لقائه ) ان تكون الاولى

صادقة والاخرى كاذبة

فيه ان ذلك الاختلاف

اتماً يقتضي ان تكون

احداها صادقة والاخرى

كاذبة كانت الاولى أو

غيرها جعل اقتضاء الصدق

خاصاً بالاولى لا يمتد إلى

بان انخذ الاولى لا وقع

في مقابلة الاخرى دل

ذلك على ان مراده بالاولى

احداها الصادق بالاولى

والثانية ( قوله لانه قد

يكون بين قضيتين وقد

يكون بين مفردتين كالسواء

والارض وقد يكون بين

قضية ومفرد ) أي واذا

كان كذلك فيتمدد الجواب

وهو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لقائه صدق احداها وكذب الاخرى كقولنا زيد انسان وزيد ليس بانسان فانهما مختلفان بالإيجاب والسلب اختلافاً يقتضي لقائه أن تكون الاولى صادقة والاخرى كاذبة فالاختلاف جنس بعيد لانه قد يكون بين قضيتين وقد يكون بين مفردتين كالسواء والارض وقد يكون بين قضية ومفرد كقولنا زيد قائم وعمره ثلاث سنين الى عمرو فقولنا قضيتين يخرج غير القضيتين واختلاف قضيتين اما بالإيجاب والسلب واما بغيرها كاختلافها بان تكون احداها حجة والاخرى شرطية أو متصلة أو منفصلة أو معدولة ومحضة فقولنا بالإيجاب والسلب أخرج الاختلاف بغير الإيجاب والسلب والاختلاف بالإيجاب والسلب قد يكون بحيث يقتضي أن يكون احداها صادقة والاخرى كاذبة وقد يكون بحيث لا يقتضي ذلك كقولنا زيد ساكن وزيد ليس بتحريك فانهما قضيتان مختلفتان إيجاباً وسلباً لكن اختلافهما لا يقتضي صدق احداها وكذب الاخرى بل هما صادقان قيد بقوله بحيث يقتضي ليخرج الاختلاف الغير المقتضي والاختلاف المقتضي اما أن يكون مقتضياً لقائه وصورته

( قوله وهو اختلاف قضيتين ) أقول فان قلت التفاضل قد يجري في المفردات واطراف القضايا

كما مر في مباحث النسب الأربع من قبضي المتساويين وغيرها وكما سيأتي في عكس القبض

الشرطيات يتوقف على أخذ القبض ( قال وهو اختلاف الخ ) أجل هنا كونه حاداً أو رسماً لان

بيان كون تعريفات المفهرمات الاصطلاحية حدوداً أو رسوماً قد سبق في تماريف الكلمات المحسوسة

بما لا مزيد عليه ( قال كون الاولى صادقة الخ ) لفظ الاول وقع في مقابلة الاخرى فهو بمعنى

احدهما وقد وقع في بعض النسخ احدهما ( قال جنس بعيد ) جزم بالجنسية اما لكونه تعريفاً

للمفهوم الاصطلاحي واما لان ذكر المرض العام لا يجوز في التعريف مطلقاً عند المتأخرين ( قال

لانه قد يكون الخ ) واذا كان كذلك فيتمدد الجواب عنه فيكون جنساً بعيداً ( قال يخرج الاختلاف

الخ ) لم يصرح في القبول المخرجة بكونها فضولاً أو خواص اعتماداً على التحقيق السابق في تعريف

الكلمات أو ادم تعلق الفرض بشئها ( قال لقائه وصورته ) اضافة الصورة الى الاختلاف من

اضافة العام الى الخاص كاضافة الذات فلا يقتضي أن يكون للاختلاف مادة وصورة على ما هو بل مادة

يكون الاختلاف صورة له وهي القضيتان ( قوله قد يجري في المفردات الخ ) قد حقق قدس سره

في مواضع من كتبه ان القبض للمفرد قد يؤخذ بان يلاحظ في نفسه ويدخل عليه الشيء فيكون

بقيصاً له يعني المدول وقد يؤخذ بان يلاحظ نسبته الى شيء ويرفع تلك النسبة فيكون بقيصاً له

عنه فتكون حينئذ جنساً بعيداً لان الجنس البعيد كما مر هو ما تعددت فيه الاجوبة ( قوله بل هما صادقتان ) أي ان كان في

الواقع انه ساكن أي أو كاذبتان أي ان كان في الواقع متحركاً ( قوله اما ان يكون مقتضياً لقائه وصورته ) فيه ان هذا الكلام

يقتضي ان الاختلاف له ذات وصورة تركيب منها مع انه أمر اعتباري والذي يتركب من المهيولي وهي الذات ومن الصورة

اتماهي الاجسام وأوجب بان الاضافة في صورة للضمير اضافة بيانية وعطف الصورة على الذات مرادف أي اما ان يكون

مقتضياً بنفسه ونانه فليس المراد بالصورة ما يقابل المادة

( قوله زيد انسان وزيد ليس بناطق ) أي قوله ليس بناطق سالبة لازمة القضية الأولى المساوي وذلك لان زيد انسان وزيد ناطق متلازمان لايجاد مصدقها لايعنان لاختلاف مفهومها . وحينئذ فتلك زيد ليس بناطق سلب لازمة المساوي ( قوله انما يقتضي صدق احداها وكذب الاخرى اما لان الخ ) في الكلام حذف والاصل انما يقتضي صدق احداها وكذب الاخرى لامر . ثم بين ذلك الامر المبهم بقوله ( ١١٨ ) اما لان الخ ( قوله اما لان قولنا زيد الخ ) وجه ذلك انها لما كانتا متلازمين

كان ايجاب هذا في قوة ايجاب الآخر وسلب هذا في قوة سلب الآخر وأنت حين جعلت أحد المتلازمين موجبا والآخر منفيا كان أحدهما كاذبا لذلك الامر أي ان ايجاب أحدهما يستلزم ايجاب الآخر وسلب أحدهما يستلزم سلب الآخر ( قوله واما خصوص المادة فكما في قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق واما بخصوص المادة فكما في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان وقولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان اختلافها بالايجاب والسلب يقتضي صدق احداها . كذب الاخرى لاصورته وهي كونها كليتين أو جزئيتين بل بخصوص المادة والا لزم ذلك في كل كليتين أو جزئيتين مختلفتين بالايجاب والسلب وليس كذلك فان قولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان كليتان مختلفتان ايجابا وسلبا واختلافها لا يقتضي صدق احداها وكذب الاخرى بل هما كاذبتان وكذلك قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان جزئيتان مختلفتان بالايجاب والسلب وليس احداها صادقة والاخرى كاذبة بل هما صادقتان بخلاف قولنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان فان اختلافهما يقتضي لذاته وصورته أن تكون احداها صادقة والاخرى كاذبة حتى ان الاختلاف بالايجاب والسلب يبين كل قضية كلية وجزئية يقتضي ذلك قال

( ولا يتحقق التناقض في الموضوعين الا عند اتحاد الموضوع ويندرج فيه وحدة الشرط والجزء والكل وعند اتحاد المحمول ويندرج فيه وحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل وفي

فلا يصح تخصيصه بالقضايا فان المقصود هنا تناقض القضايا لان الكلام في أحكامها وأما تناقض المفردات الواقعة في أطراف القضايا فيعرف بالمقابلة فلاحاجة الى ادراجها في تعريف التناقض هنا بمعنى السلب ( قوله فلا يصح تخصيصه ) الى آخره لانه يلزم أن لا يكون التعريف جامعاً ( قوله فيعرف بالمقابلة ) أي بعد العلم بأن نقيض كل شيء رده وان الصدق والكذب في المفردات بمعنى الحمل وعدمه ففصل تعريف التناقض في المفردات اختلافها بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته حمل أحدها وعدم حمل الاخر فلا يرد ان المفردات الامتلاحية كيف تعرف بالمقابلة ( قوله فلا حاجة الخ ) منفرع على قوله المقصود هنا تعريف تناقض القضايا وقوله اما تناقض المفردات جملة معترضة ( قل بل بخصوص المادة ) أعني لكون المحمول أعم من الموضوع في تلك القضيةين مدخل في تحقق التناقض واستلزام الاختلاف صدق أحديهما وكذب الاخرى فلا يرد ما قيل ان الاختلاف ليس مقتضياً لصدق أحديهما وكذب الاخرى بل أحديهما صادقة والاخرى كاذبة اتفاقاً

الموضوع له مدخل في تحقق التناقض وفي استلزام الاختلاف صدق احداها وكذب الاخرى ( قوله والا لزم الخ ) أي والا بان قلنا مقتضي ذلك ذات الاختلاف لزم الخ ( قوله فان قولنا الخ ) أي من كل قضية الموضوع فيها أهم من المحمول ( قوله بخلاف قولنا ) أي كل قضية اجتمعت فيها القيود أي فان فيه التناقض لان اختلافها الخ قوله فان اختلافها الخ علة لحذف ( قوله حتى ان الاختلاف الخ ) فربيع على ما تقدم وكان الانسب ان يقول حتى ان كلية وجزئية اختلفا بالايجاب والسلب يكون بينهما التناقض ( قوله بالايجاب والسلب ) أي لا بالتحصيل والمدلول

( قوله اما مخصوصان أو محصوران ) يرد عليه المهمة والطبيعة فلا وجه للحصر وأجاب الشارح عن الأولى بقوله لأن المهمات الخ وقوله لكونها الخ علة مقدمة على المدلول وأما الجواب ( ١١٩ ) عن الثاني فلأن المراد بقوله القضبان

المحصرتين لأبد مع ذلك من الاختلاف بالكيتين لصدق الجزئيتين وكذب الكلّيتين في كل مادة يكون فيها الموضوع أهم من المحمول ولا بد في الوجهتين مع ذلك من اختلاف الجهة لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين في مادة الامكان )  
( أقول ) القضبان المختلفان بالإيجاب والسلب اما مخصوصان أو محصوران لأن المهمة لكونها في قوة الجزئية من المحصورات في الحقيقة فإن كانتا مخصوصتين فالتناقض لا يتحقق بينهما إلا بعد تحقق ثمان وحدات ( الأولى ) وحدة الموضوع إذا لواختلف الموضوع فيها لم تناقضا لجواز صدقها )  
( قال القضبان ) أي القضبان المتعارفتان فلا يرد قضي الحصر بالطبيعة على أنها داخلة في المخصوصة عند البعض المختلفان بالإيجاب والسلب التان يمكن تحقق التناقض بينهما فلا يرد أنه يجوز أن يكون احدهما مخصوصة والاخرى محصورة لعدم امكان التناقض بينهما بناء على امتناع أن يتحقق بينهما الاختلاف الذي يقتضي لذاته صدق احدهما وكذب الاخرى ( قال اما مخصوصان الخ ) فلا يرد عدم الترض للمهمة وأما ما قيل ان المقصود القضبان المختلفان بالإيجاب والسلب بالاختلاف المهود المين في تعريف التناقض فليس بشئ إذ بعد اعتبار هيدما باختلاف المخصوص لامين لاعتبار الشرائط في تحقق التناقض بينهما ( قال فالتناقض لا يتحقق فيها إلا بعد تحقق ثمان وحدات ) يعني بعد تحقق تلك الوحدات قد يتحقق التناقض بينهما على ما هو مقتضى الاستثناء عن السلب الكلّي وذلك اذا لم يتسبّر معها الجهة بخلاف المحصورات فانه لا يتحقق بينهما إلا بعد اعتبار شرط آخر وهو الاختلاف في الكمية فاندفع ما قيل انه ان أريد ان المخصوصتين يتوقف تناقضهما على هذه الشرائط فلا اختصاص له بالمخصوصتين وان أريد أنها يمكن في تناقض المخصوصتين فلا نسل ذلك لأنه لا بد من الاختلاف في الجهة وليس المقصود بلزوم تلك الوحدات في المخصوصتين انه لا بد من تحقق جميعها في كل مخصوصتين متناقضتين فان اللازم في الجميع وحدة الموضوع والمحمول دون سائر الوحدات اذ قد لا يكون الحكم مما يقبل التقييد بالشرط والزمان والمكان والقوة والفعل بل المقصود انه اذا اعتبر في احدى التقيضين وحدة منها لا بد من اعتبارها في الاخرى ثم ان ذكر شرائط تحقق التناقض بعد تعريفه لان التعريف انما يفيد معرفة مفهومه ونمجه عما عداه لا طريق عمله ونحن نحتاج في الاقصة الى أخذ التقيض فلذا ذكرنا شرائط تحققه وأورد المحقق التفاضلي ان الشرائط المذكورة لاثني يتحقق التناقض بينهما فان الاختلاف قد يكون بغير ما ذكر نحو زيد كاتب أي بالقلم الواسطي على القرطاس البغدادي زيد ليس بكاتب أي بقلم آخر على قرطاس آخر فكان عليهم ان يزيدوا وحدة الآلة ورد بان وحدة الآلة داخلة في وحدة الشرط لأن المراد به ما اعتبر في الحكم سواء كان وضما أو آلة أو محلا تأمل ( قوله الأولى وحدة الموضوع ) انما لم يقل وحدة المحكوم عليه ليشمل الموضوع والمقدم لان تناقض الشرطيات سيأتي بشكلم عليه على افتراءه

اعترض بان هذه الثمانية لاثني يتحقق التناقض بينهما لأن الاختلاف قد يكون بغير ما ذكر نحو زيد كاتب أي بالقلم الواسطي على القرطاس البغدادي زيد ليس بكاتب أي بقلم آخر على قرطاس آخر فكان عليهم ان يزيدوا وحدة الآلة ورد بان وحدة الآلة داخلة في وحدة الشرط لأن المراد به ما اعتبر في الحكم سواء كان وضما أو آلة أو محلا تأمل ( قوله الأولى وحدة الموضوع ) انما لم يقل وحدة المحكوم عليه ليشمل الموضوع والمقدم لان تناقض الشرطيات سيأتي بشكلم عليه على افتراءه

( قوله الثانية وحده المحمول ) أى لانه لو اختلف المحمول بينهما لم يتقاضا لجواز صدقهما معا أو كذبهما معا وكذا يقال فى كل واحد ( قوله الثالثة وحده الشرط ) اعلم انه ليس المراد بلزوم تلك الوحدات فى الخصوصتين انه لابد من تحقق جميعها فى كل خصوصتين متناقضتين لان اللازم فى الجميع انما هو وحدة الموضوع والمحمول دون سائر الوحدات اذ قليلا كون الحكم قابلا لتقييد الشرط والزمان والمكان والقوة والفعل بل المراد انه اذا اعتبر فى احدى النقيضتين وحدة منها لايدين اعتبارها فى الاخرى ( قوله لعدم التناقض عند اختلاف الشرط ) اعترض بان هذا الدليل لا يثبت وجوب وحدة الشرط لانه يفيد جواز التناقض بينه مشروطة وغير مشروطة مثل ( ١٣٥ ) قولنا الجسم مفرق للبصر بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر رأى

وكذبهما معا كقولنا زيد قائم وغمره ليس قائم ( الثانية ) وحده المحمول فانه لاتناقض عند اختلاف المحمول كقولنا زيد قائم ووزيد ليس بضاحك ( الثالثة ) وحده الشرط لعدم التناقض عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفرق للبصر أى بشرط كونه ابيض والجسم ليس بمفرق للبصر أى بشرط كونه اسود ( الرابعة ) وحدة الكل والجزء فانه اذا اختلف الكل والجزء لم يتقاضا كقولنا الزنجى ليس أسود أى بـضه الزنجى ليس بأسود أى كله ( الخامسة ) وحدة الزمان اذ لاتناقض اذا اختلف الزمان كقولنا زيد قائم أى لايلا وزيد ليس قائم أى نهائياً ( السادسة ) وحدة المكان لعدم التناقض عند اختلاف المكان كقولنا زيد جالس فى دار وزيد ليس بجالس أى فى السوق ( السابعة ) وحدة الاضافة فانه اذا اختلفت الاضافة لم يتحقق التناقض كقولنا زيد أب أى لمعرو وزيد ليس بأب أى بكر الثانية وحدة القوة والفعل فان النسبة اذا كانت فى احدى النقيضتين بالفعل وفى الاخرى

( قال وحدة الشرط ) أى اذا اعتبر فى أحدهما قيد لابد ان يمتد ذلك فى الاخرى ( قال لعدم التناقض عند اختلاف الشرط ) أى عند اختلاف النقيضتين فى الشرط وذلك بان يمتد الشرط فى احدهما دون الاخرى أو يعتبر فى كل منهما شرط مخالف لشرط الاخرى فلا يردان الدليل لا يثبت وجوب وحدة الشرط لانه يجوز مع ذلك التناقض بين مشروطة وغير مشروطة مع انه ليس فيه وحدة الشرط فلا بد من ابطال التناقض بينهما حتى يثبت وجوب وحدة الشرط مثله الجسم مفرق للبصر بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر أى مطلقاً من غير تقييد بالبياض ( قال فانه اذا اختلف الشكل والجزء لم يتقاضا ) مع اشتغال الشكل على الجزء فاذا اختلفا بل يكون الحكم فى أحدهما على جزء وفى الاخرى على جزء آخر نحو الزنجى اسود أى بـضه والزنجى ليس بأسود أى بـضه كان انتفاء التناقض بطريق الاولى ( قال أى بـضه ) وهو جلده وشعره ( قال أى كله ) فان عظامه واعصابه وانفاده وعينه ليس بسود ( قال وحدة القوة والفعل ) أراد بالقوة عدم الحصول فى زمان الحال مع امكانه له بالفعل الحصول فى احوالها غير الامكان والاطلاق اللذين من الجهات الا ترى انه يمكن تقيدهما بالامكان والاطلاق العام فى الحقيقة مما يقيدان للمحمول وليسا بكيفيتين للنسبة

لو اعتبر فى احدهما كمية الموضوع واعتبر فى الاخرى جزئيه فلا تناقض بينهما وان كان الشكل مشتملاً على الجزء واذا كان بالقوة الاختلاف بهذا الامر موجباً لعدم التناقض فمجاها لعدم التناقض اذا كان الحكم فى احدهما على جزء وفى الاخرى على جزء آخر نحو الزنجى اسود أى بـضه الزنجى ليس بأسود أى بـضه بطريق الاولى ( قوله أى بـضه ) وهو جلده وشعره ( قوله أى كله ) فان عظامه واعصابه وانفاده وعينه ليس بسود ( قوله وحدة القوة والفعل ) المراد بالقوة ما ليس حاصله فى الزمان الحال مع امكان الحصول فيه والمراد بالفعل الحصول فى الحال وليس المراد بالفعل هنا احدى الجهات أعني الاطلاق المفسر بالفعل فما تقدم اذ المراد بالفعل الذى هو الاطلاق عدم الاستعانة فى الحصول سواء كان فى الحال أو فيما مضى وأيضاً الفعل الذى هو الاطلاق كمية للنسبة وأما الفعل المراد هنا المفسر بما علمت قيد للمحمول كقوة قبول الوجود لله تعالى فى قولك انه موجود فكيف

مطلقاً من غير قيد لانه ليس هنا اختلاف فى الشرط اذ ظاهره ان فى كل شرطاً مخالفاً لما فى الاخرى مع انه لاتناقض بينهما لعدم وحدة الشرط وأجب بان قوله لعدم التناقض عند اختلاف الشرط فيه حذف والاصل لعدم التناقض عند اختلاف النقيضتين فى الشرط وذلك بان يمتد الشرط فى احدهما دون الاخرى أو يعتبر فى احدهما شرط مخالف لشرط الاخرى ( قوله وحدة الكل والجزء ) الواو بمعنى أو أى ان اذا اعتبر كمية للموضوع فى احدهما لايدين اعتباره فى الاخرى واذا اعتبر الجزء فى احدهما لايدين اعتباره فى الاخرى واما

بكيفية هي اما الضرورة أو الفعل واما قولنا الحر في الدن ليس بمكر فالقول معتبر قيداً. للمحمول وهو الاسكار ولاجل كون الفعل المراد هنا غير الفعل المتقدم يمكن ان قيد نسبة القضية المتبر فيها الفعل أو القوة شرطاً للمحمول بالاطلاق العام بحيث يقال الحر في الدن مكر بالقوة بالاطلاق العام أو بالفعل أي ان هذا الثبوت غير مستحيل أو ليس الحر في الدن بمكر بالفعل بالاطلاق العام بمعنى ان نفي الاسكار عنه حال كونه في الدن في الحال ليس بمال اذا علمت هذا نعلم ان قول الشارح قلت النسبة اذا كانت الخ لا يصح لانه يقتضي ان القوة والفعل صفتان للنسبة وان القول المراد هنا هو الفعل الذي قدم في الموجهات مع انه غيره قطعاً وما هنا ليس صفة للنسبة بل قيداً للمحمول ألا ترى ان قولك الحر في الدن مكر بالفعل أو بالقوة يصدق بكون النسبة عمالة أو ممكنة اللهم الا ان يجعل في كلامه حذف والتقدير فان متعلق النسبة الذي هو المحمول اذا كان الخ قاتل ( قوله ذكرها القدماء لتحقق التناقض ) ليس المراد انها متي وجدت تحقق ( ١٢١ ) التناقض بل المراد انه لا بد منها في

التناقض وان لم تكن كافية وحدها اذ لا بد منها من اختلاف الجهة في جميع القضايا الموجهة من الاختلاف في الكمية في القضايا المحصورة وانما لم نقل لتحقق التناقض في الخصوصتين

كما هو ساق كلامه أولاً لان القدماء ذكروا انه لا بد منها في تناقض الخصوصات وغيرها فلا وجه حيثذ للحصر ( قوله يندرج فيها

وحدة الشرط ووحدة الجزء والكل ) أي فلا معنى لافرادها ( قوله

يستتبع اختلاف الموضوع ) أي يستلزم اختلافه فاختلاف الموضوع لازم

بالقوة لم يتناقضا كقولنا الحر في الدن مكر أي بالقوة والحر في الدن ليس بمكر أي بالفعل فهذه ثمانية شروط ذكرها القدماء لتحقق التناقض ورددها المتأخرون الى وحدتين وحدة الموضوع ووحدة المحمول فان وحدة الموضوع يندرج فيها وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء أما اندراج وحدة الشرط فلان قولنا الموضوع في قولنا الجسم مفرق للجسم هو الجسم لامطلقاً بل بشرط كونه أبيض والموضوع في قولنا الجسم ليس بمفرق للجسم هو الجسم لامطلقاً بل بشرط كونه أسود فاختلاف الشرط يستتبع اختلاف الموضوع فلو اتحد الموضوع اتحد الشرط واما اندراج وحدة الكل والجزء

( قوله ذكرها القدماء لتحقق التناقض ) أقول يعني لا بد منها في التناقض وان لم تكن كافية وحدها بل لا بد منها من اختلاف الجهة في جميع القضايا الموجهة ومن اختلاف الكمية في القضايا المحصورة كما سيأتي ( قوله فان وحدة الموضوع يندرج فيها وحدة الشرط الخ ) أقول قيل تخصيص بعض الوحدات بالاندراج تحت وحدة الموضوع وتخصيص بعضها بالاندراج تحت وحدت المحمول تحكم فان القضية اذا عكست صارت الوحدات المتدرجة في وحدة الموضوع في أصل

( قوله يعني لا بد في التناقض الخ ) (١) يعني معنى قوله لتحقق التناقض حيث لم يقيد بالخصوصتين انه لا بد منها في تحققه لانهما كافية فيه اذ لا بد في تناقض الخصوصتين منها وان لم تكن

( ١ ) يعني معنى قوله لتحقق التناقض حيث لم يقيد بالخصوصتين انه لا بد منها في تحققه لانهما فيه اذ لا بد فيه من الاختلاف في الجهة في الكل واختلاف الكلمة في المحصورات وليس مراده انه لا بد في تناقض الخصوصتين منها الخ ( نسخة )

( م - ١٦ - شروح التعبية ثانی ) واذا اتفق هذا اللازم بان اتحد الموضوع اتفق الملزوم وهو اختلاف الشرط فيلزم انه متى اتحد الموضوع اتحد الشرط فان قلت تخصيص بعض الوحدات بالاندراج تحت وحدة الموضوع وتخصيص بعضها بالاندراج تحت وحدة المحمول تحكم لان القضية اذا عكست صارت الوحدات المتدرجة تحت وحدة الموضوع متدرجة تحت وحدة المحمول لصيرورة ذلك الموضوع محمولاً في العكس فصارت الوحدات المتدرجة في وحدة المحمول هناك متدرجة في وحدة الموضوع وصيرورة ذلك المحمول موضوعاً فالصواب ان يقال ان هذه الوحدات متدرجة في وحدة الموضوع والمحمول من غير ان يبين الداخل تحت هذه والداخل تحت هذه قلت ان التخصيص راعي ماهو الظاهر من ان رجوع وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء الى وحدة الموضوع ورجوع البواقي الى وحدة المحمول أظهر وذلك لان اعتبار الشرط والكل والجزء في الموضوع أنسب لان الشرط في الأغلب وصف للموضوع وحال من أحواله والكمية والجزئية عين الموضوع في الحقيقة واعتبار الزمان والمكان والأضافة والقوة والفعل في المحمول أنسب لان هذه كلها قيود

فلان الموضوع في قولنا الزنجي اسود بعض الزنجي وفي قولنا الزنجي ليس اسود كل الزنجي وهما مختلفان ووحدة المحمول يندرج فيها الوحدات الباقية اما اندراج وحدة الزمان فلان المحمول في قولنا زيد تامم التامم لولا وفي قولنا زيد ليس بتامم التامم نهائراً فاختلاف الزمان يستدعي اختلاف المحمول وأما اندراج وحدة المكان والاضافة والقوة والفضل فعلى ذلك القياس وردعا الفارابي الى وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكيمة حتى يكون السلب وارداً على النسبة التي ورد عليها الإيجاب وعند ذلك يتحقق التناقض جزئياً وانما كانت مردودة الى تلك الوحدة لانه اذا اختلفت شئ من الامور الثمانية اختلفت النسبة ضرورة ان نسبة المحمول الى أحد الامرين مغايرة لنسبته الى الآخر ونسبة أحد الامرين الى شئ مغايرة لنسبة الآخر اليه ونسبة أحد الامرين الى الآخر بشرط مغايرة للنسبة اليه بشرط آخر وعلى هذا فقي انحدت النسبة انحد الكل وان كانت القضيتان محصورتين فلا بد مع ذلك أى مع اتحادهما في الامور الثمانية من اختلافهما في الكم أي في الكمية والجزئية فانهما لو كانتا كليتين أو جزئيتين لم يتناقضا لجواز كذب الكليتين وصدق الجزئيتين في كل مادة يكون الموضوع فيها أهم من المحمول كقولنا كل حيوان انسان ولا شئ من الحيوان بانسان فانهما كاذبتان وكقولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان فانهما صادقتان فان قلت الجزئيتان انما تصادقان لاختلاف الموضوع لالاتحاد

القضية مندرجة في وحدة المحمول لصيرورة ذلك الموضوع محمولا في العكس وصارت الوحدات المندرجة في وحدة المحمول هناك مندرجة في وحدتي الموضوع لصيرورة ذلك المحمول موضوعا فالصواب ان يقال هذه الوحدات مندرجة في وحدتي الموضوع والمحمول مطلقا من غير تعيين وهذا حتى الا ان المخصص كانه راعى ماهو الظاهر من أن رجوع وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء الى وحدة الموضوع ورجوع البواقي الى وحدة المحمول أظهر لان اعتبار الشرط والكل والجزء في الموضوع واعتبار الزمان والمكان والاضافة والقوة والفضل في المحمول أنسب وأولى كالايجنى ( قوله الجزئيتان انما تصادقان ) أقول يعني ان انتفاء التناقض في الجزئيتين كما انه مقارن لعدم الاختلاف في الكمية كذلك مقارن لعدم الاتحاد في خصوصية

كافية فيه حتى يرد أنه لا وجه حينئذ للتخصيص بالخصوصيتين ( قوله أنسب وأولى ) لان الشرط في الأغلب وصف الموضوع وحال من أحواله والكل والجزء انما هو الموضوع والبواقي قيوداً لاحداث دون القنات فاعتبارها في المحمول الذي هو عبارة عن المفهوم أولى ( قوله يعني ان انتفاء التناقض الخ ) حاصله ان اشتراط الاختلاف في الكم في المحصورات انما يثبت اذا ثبت ان الاتحاد في الكمية والجزئية موجب لعدم التناقض وقد ثبت الاول بقوله لكذب الكليتين فيما اذا كان الموضوع أهم وأما الثاني فلا يثبت يصدق الجزئيتين فيه لان صدقها كما انه مقارن لاتحاد الكم مقارن لعدم الاتحاد في خصوصية الموضوع فلم لا يكون الاتحاد فيها كذلك شرطاً لتحقيق التناقض في الجزئيتين فلا يثبت اشتراط الاختلاف في الكم بل بعدم الاتحاد في الكمية وليس حاصل الاستفسار أنه لم يعتبر الاختلاف في الكم ولم يعتبر الاتحاد في خصوصية الموضوع مع ان التناقض يحصل بكل واحد منهما مع اعتبار باقى الشرائط حتى يرد عليه ان اعتبار الاختلاف في الكم كاف

للاحداث دون الذوات باعتبارها في المحمول الذي هو عبارة عن المفهوم أولى ( قوله ضرورة ان نسبة المحمول الى أحد الامرين ) أى الموضوعين وهذا اشارت الى اختلاف الموضوع واتحاد المحمول وقوله ونسبة أحد الامرين أى أحد المحمولين وهذا اشارت الى اتحاد الموضوع واختلاف المحمول ( قوله فان قلت الجزئيتان الخ ) هذا وارد على اشتراط الاختلاف في الكم وحاصله ان انتفاء التناقض في الجزئيتين كما انه مصاحب لعدم الاختلاف في الكمية كذلك مصاحب لعدم الاتحاد في الموضوع فلم لا يكون السبب في عدم التناقض انما هو اختلاف الموضوع ولا حاجة لاشتراط اختلاف الكم لان اشتراط اتحاد الموضوع يعني عنه

( قوله فقول الخ ) حاصله ان المتصور له انما هو مفهوم القضية لا التمين في الخارج ومفهوم القضية الذي هو الثبوت لبعض افراد جملة يجوز للتوزيع ويجوز لصدمة فيضطر لامتثال تحقق به التناقض وهو الاختلاف في الكم والتمين الخارجي المقضي لصدمة اشتراط الاختلاف في الكم لم ينظر له لانه خارج عن مفهوم القضية مثلاً قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ايس فاننا ان المتصور له انما هو مفهوم القضية بل الايجاب والسلب أعني ثبوت الانسانية لبعض افراد الحيوانات لكن تلك الافراد غير معينة بل مهمة وكذا الذي سلبت عنه الحيوانية غير معينة وحيث كان المتصور له انما هو مفهوم القضية لا يتحقق تناقض حينئذ لجواز التوزيع بان يراد بالبعض الاول غير البعض الثاني فلا بد من الاختلاف في الكمية حتى يتحقق التناقض وليس المتصور له التمين في الخارج بان يراد ( ١٢٣ ) بالبعض الاول افراد التاطق وفي الثاني

غيره لان هذا أمر خارج عن مفهوم القضية فلا يلتفت له فالحاصل ان صدق الجزئيين يتحقق مع التمين في الخارج ومع كون المراد المفهوم المحمل لجواز التوزيع لكن التمين أمر خارج فلا يلتفت له فيضطر لامتثال تحقق به التناقض وهو الاختلاف في الكم فقول الشارح انما هو الى مفهوم القضية أي لا الى التمين في الخارج وقوله لم يتناقض أي لجواز التوزيع في نفس الامر وقوله ولما تمين الموضوع فلا التفات له قال السائل نظر للتوزيع فاعترض وقال ان الصدق انما جاء من

الكيفية فان البعض المحكوم عليه بالانسانية غير البعض المحكوم عليه بسلب الانسانية فقول النظر في جميع الاحكام انما هو الى مفهوم القضية ولما لوحظ مفهوم الجزئيين وهو الايجاب لبعض الافراد والسلب عن بعض لم يتناقضاً وأما تمين الموضوع فأمر خارج عن المفهوم فان قلت اليس اعتبروا وحدة الموضوع فما الحاجة الى اعتبار شرط آخر في المحصورات

الموضوع واذا اعتبر الاختلاف في الكمية مع سائر الشرائط حصل التناقض كذلك اذا اعتبر الاتحاد في خصوصية الموضوع مع باقي الشرائط حصل التناقض أيضاً فلم لا يكون الاتحاد في الموضوع شرطاً دون الاختلاف في الكمية أجاب بأن مناط أحكام القضايا انما هو في معوماتها وخصوصية البعض خارجة عن مفهوم القضية الجزئية فلا يمكن اعتبار اشتراط الاتحاد فيها والا لكان التناقض في الجزئيات باعتبار أمر خارج عنها فذلك لم يتبرر بخلاف الكمية فانها داخلة في معومات القضايا فوجب اعتبار الاختلاف فيها ليتحقق التناقض ( قوله فان قلت ليس اعتبروا وحدة الموضوع )

في تحقق التناقض في جميع المحصورات بخلاف الاتحاد في الموضوع فانه لا يكفي لتحقيق الاتحاد مع الشرائط الباقية في الكليتين مع عدم التناقض بينهما ( قوله فلم لا يكون الاتحاد الخ ) اشار بذلك الى ان مقصود الشارح منع استلزام صدق الجزئيين لاشتراط الاختلاف بسند جواز أن يكون الصدق بواسطة الاتحاد وانما ذكره بصورة الدعوي حيث قال انما يتصادقان لاختلاف الموضوع لأن اتحاد الكمية بطريق الاستظهار ( قوله انما هو في معوماتها ) وما قيل انه قد اعتبر في التناقض الوحدات الستة التي هي سوى وحدة الموضوع والمحمول مع انها خارجة عن مفهوم القضية فندفع بما عرفت من أن المقصود من اعتبار تلك الوحدات فيه انه اذا اعتبرت أحدها في مفهوم القضية تميز في قبضتها أيضاً ( قوله خارجة عن مفهوم القضية ) لان الحكم فيه على البعض المهم ( قوله فانها داخلة في معومات القضايا ) لان الكلام في المحصورات الأربع

اختلاف الموضوع فلو عين البعض لم يصدق ونحن نقول له التمين خارج عن مفهوم القضية والخارج لا ينظر له وحينئذ فيضطر في تحقق التناقض الى اختلاف الكمية ( قوله فان قلت ليس الخ ) هذا وارد على قوله في الجواب السابق النظر انما هو الى مفهوم القضية وأما التمين فإخراج لا يشترط وحاصله ان هذا المحصر وعدم اعتبار التمين الخارجي ممنوع الا ترى انهم اعتبروا وحدة الموضوع ولا شك ان هذا خارج عن مفهوم القضية وحيث بطل حصرك تمين انه كما ينظر لمفهوم القضية ينظر لتمين الخارجي وهو صدق الجزئيين بمحتل انه جاء من اختلاف الموضوع أو من اتحاد الكم فالتناقض دائر بين اتحاد الموضوع وبين الاختلاف في الكم والاول قد تقدم شتراطه فلا حاجة حينئذ لاشتراط الاختلاف في الكم فهذا مارة دلائل السابق فقول الشارح فما الحاجة الى اعتبار شرط آخر الاستفهام للانكار والمراد بالشرط الاخر الاختلاف في الكم وقوله في المحصورات أي الجزئية بقرينة سوق الكلام

(قوله قلت المراد الخ) حاصله ان هذا السؤال اتم نشأ من عدم الفرق بين وحدة الموضوع وخصوصية الموضوع وتوضيحه ان يقال المراد بوحدة الموضوع التي تقدم اشتراطها الأعداد في الذكر بان يكون لفظ الموضوع في كل من القضيتين واحداً كأنسان وهذه الوحدة حاصلة في الجزئيتين ومع ذلك لا تناقض اذ يجتدل ان يراد من الموضوع الاول غير المراد من الثاني فلا بد من اعتبار شرط آخر (١٢٤) وهو اختلاف الكمية وليس المراد بوحدة الموضوع اتحادها في

قلت المراد بالموضوع الموضوع في الذكر لا ذات الموضوع والا لم يكن بين الكمية والجزئية تناقض فان ذات الموضوع في الكمية جميع الافراد وفي الجزئية بعضها وهاهنا فنان هناك اذا لم تكن القضيتان موجبتين واما اذا كانتا موجبتين فلا بد مع تلك الشرائط من شرط آخر في كل أي في المحصورات والمحصورات وهو الاختلاف في الجهة لانهما لو اتحدتا في الجهة لم يتناقضا لكذب الضروريتين في مادة الامكان كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة وليس كل انسان كاتباً بالضرورة فانها يمكن ان

أقول هذا السؤال متعلق بالجواب عن السؤال الاول يعني ان انحصار النظر في أحكام القضايا في مفهوماتها لا يجديك نقماً في عدم اعتبار وحدة الموضوع كما ذكرت لانهم قد اعتبروا وحدة الموضوع كما تقدم سواء كان ذلك الاعتبار اعتباراً للخارج عن مفهوم القضايا في أحكامها أولاً ومع اعتبارها لاحاجة الى اعتبار الاختلاف في الكمية في القضايا الجزئية اذ مع اتحاد الموضوع يتحقق التناقض بينهما فلا احتياج الى اختلاف الكمية وأجاب بان المراد ما اعتبروه وحدة الموضوع في الذكر وهذه الوحدة حاصلة في الجزئيتين ولا تناقض فلا بد من اعتبار شرط آخر هو اختلاف الكمية كما بينا فحاصل السؤال الاول أنه لم تعتبر الاختلاف في الكمية ولم تعتبر الأعداد في الموضوع مع أنه مفق عن الاختلاف في الكمية أجب بأنه لا يمكن اعتبار الأعداد لاعتبار أمر خارج وحاصل السؤال الثاني أن القوم قد اعتبروا الأعداد سواء قلناه اعتبار أمر خارج فيلزم بطلان ما ذكرت من أن النظر في أحكام القضايا الى مفهوماتها أو قلت أنه ليس كذلك فيعطى ما ذكرت من أن

(قوله هذا السؤال متعلق الخ) منشأ عدم الفرق بين وحدة الموضوع وخصوصية الموضوع (قوله في القضايا الجزئية) أنار بذلك الى ان المقصود بقوله في المحصورات والمحصورات الجزئية بقرينة سوق الكلام (قوله وحدة الموضوع في الذكر) أي يكون عنوان القضيتين واحداً (قوله أنه اعتبر الاختلاف في الكمية) أي في الجزئيتين قال لكذب الضروريتين الخ في شرح المطالع لاجال هذا الدليل لا يرد على الدعوى لانه إنما يدل على اختلاف الجهة في الضرورة والامكان والصورة الجزئية لا تثبت الكمية لانا نقول قبيض الموجهة رفها ولا خفاء في أن رفع الجهة أعم من رفع النسبة موجهاً بتلك الجهة فلا تكون تلك الجهة محفوظاً في القبيض ولما كان هذا المعنى كالظاهر فيه عليه إيراد الضرورة والامكان على ضرب من التمثيل انتهى يعني ان رفع النسبة الموجهة بمجهة قد يكون باعتبار رفع تلك النسبة حال كون ذلك الرفع موجهاً بتلك الجهة فيكون الجهة متحدة في القضيتين وقد يكون باعتبار رفع الجهة مع بقاء النسبة فرفع النسبة والجهة وما يساويه أهم من الرفع المكيف باطل فكذا المزوم (قوله

المصدق بحيث يكون افراد هذا هي افراد هذا حتى يتم كلام السائل ثم اعلم ان هذا الجواب ربما يخالف قولهم فيما مر ان وحدة الشرط ترجع لوحدة الموضوع لان هذا يفيد ان المراد بوحدة الموضوع اتحادها ماصداً وأجاب الشيخ عن هذا وقال ان قولهم هذا المراد بوحدة الموضوع اتحادها في الفكر أي مع النظر للافراد فلا يلزم ما مر وفيه ان كان كلف هذا هو المراد فلا يكون راداً على المعارض بل يقويه فأمل كاتبه (قوله قلت المراد بالموضوع) أي الذي اعتبروا وحدة (قوله والا لم يكن بين الخ) أي والا بان أريد ذات الموضوع لم يكن بين ذات الكمية والجزئية تناقض لاختلاف ذاتها أي واللازم باطل فكذا المزوم (قوله

لكذب الضروريتين الخ) لا يدل هذا الدليل لا يثبت المدعي لانه إنما يدل على اختلاف الجهة في الضرورة والامكان والجزئية لا يثبت الكمية لانا نقول ما ذكره النارج ضرب من التمثيل وانما اشتراط اختلاف الجهة لان التناقض يرفع النسبة ورفع النسبة الموجهة بمجهة قد يكون ذلك الرفع موجهاً بتلك الجهة فتكون الجهة متحدة في القضيتين وقد يكون الرفع لنفسه باعتبار الجهة مع بقاء النسبة فرفع النسبة الموجهة أهم من الرفع المكيف بتلك الجهة وحيث لا يكون الرفع المكيف بالجهة قبضاً للنسبة الموجهة ولا مساوياً لتقيضها بل لرفع الجهة أو ساويه

الخالف

لان إيجاب الكتابة لشيء من افراد الانسان ليس بضروري ولا سلبها عنه وصدق الممكنين فيها  
كقولنا كل انسان كاتب بالامكان وليس كل انسان كاتباً بالامكان فقد بان ان اختلاف الجبهة  
لا بد منه في الموجهات قال

( فقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة لان سلب الضرورة مع الضرورة مما يتناقضان جزماً وقيض  
الدائمة المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات ينفيه الإيجاب في البعض وبالعكس وقيض  
الشرطية العامة الحينية الممكنة أي التي حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف عن الجباب

اعتباره اعتبار أمر خارج ومع اعتباره في الأعماد في الموضوع لاحاجة الى اشتراط الاختلاف في  
الكيفية في تناقض الجزئيات أجاب بأن ما اعتبروه الأعماد في الضوان دون خصوصية الذات وقد  
يتوهم أن حاصل السؤال الثاني انهم اعتبروا وحدة الموضوع فكيف يعتبرون الاختلاف في  
الكيفية فانه بوجوب عدم الأعماد في الموضوع اذ يصير الموضوع في احدى التقيضين الجميع وفي  
الاخرى البعض وعلى هذا فوله فا الحاجة ليس على ما ينبغي بل يجب ان يقال بده فكيف يشترط  
الاختلاف في الكيفية وما قررناه في توجيه السؤال الثاني هو المطابق لبارئه وهو المتقول عن الشارح

بتلك الجبهة فلا يكون الرفع المكيف بالجبهة قضيضاً لها ولا مساوياً له بل رفع الجبهة أو مساويه  
فانذع ما قبل ان رفع النسبة للموجهة كما انه أعم من رفعها الموجه بها أعم من رفع النسبة الموجهة  
بجبهة أخرى فينبغي أن لا يكون قضيض للموجهة. وموجهة لان الجبهة الأخرى مساوية لرفعها أو  
عين رفعها كما ينه الشارح وأما ما قبل ان رفع النسبة مقيداً بوقت معين يساوي رفع النسبة في ذلك  
الوقت ولذا أثبت صاحب الكشف التفاضل بين المطلقتين الوقتيتين حتى صرح بهما كالشخصيتين  
المتفاضلتين وان رفع الإطلاق ليس أعم من اطلاق الرفع والالتحق مع اطلاق الرفع فلا يصدق  
اطلاق الرفع والإيجاب معاً وان رفع الامكان ليس أعم من امكان الرفع والالام بصدق امكان  
الإيجاب مع امكان الرفع فجوابه ما أشار اليه الشارح في شرح المطالع عن ان الكلام في الموجهات  
وقد سبق ان الإطلاق ليس من الجهات وكذا الامكان فان الممكنة ليست قضية بالفعل فضلاً  
عن ان يكون موجهة وان التفاضل بين الوقتين لم يثبت أصلاً لاقسام الوقت الى أجزاء يمكن الثبوت  
في بعضها والسلب في البعض الآخر اللهم الا اذا أخذنا النسبة بحسب الآن الذي لا ينقسم لكن  
الوقت لا يكاد يطلق عليه بحسب التعارف ثم أقول لانسلم ان رفع النسبة مقيداً بوقت معين يساوي  
الرفع النسبة في ذلك الوقت لجواز ان يمتنع رفع النسبة في ذلك الوقت بانتفاء الوقت وان رفع  
الإطلاق وان لم يكن أعم من اطلاق الرفع لكن اطلاق الرفع أعم منه فانه يجمع اطلاق الإيجاب  
ودوام الرفع بخلاف رفع الإطلاق فانه مختص بالدوام فلا يكون مساوياً لرفع الدوام الذي هو قضيض  
الإطلاق وكذا الحال في رفع الامكان وامكان الرفع فان رفع الامكان لإجماع الضرورة وامكان  
الرفع بجماعتها تقدير ( قوله ومع اعتبارهم ) عطف على قوله ان القوم قد اعتبروا الأعماد ( قوله ان  
حاصل السؤال الخ ) وثمنا حاصل السؤال الاول فهو المذكور سابقاً ( قوله انهم اعتبروا الخ ) فيكون  
السؤال متعلقاً بإصل المدعي أي اشتراط الاختلاف في الكيفية معارضة لدليله ( قوله فكيف يشترط الخ )  
على سبيل الاستفهام الإنكاري

( قوله لان إيجاب الكتابة )

أي بالفعل ( قوله وصدق

الممكنين ) أي العامين فيها

أي في مادة الامكان ( قوله

كقولنا كل انسان كاتب

بالامكان الخ ) أي ان سلب

الكتابة غير واجب في

القضية الموجهة وثبوت

الكتابة غير واجب في

الممكنة السالبة لان الطرف

المخالف في الاولى سلب وفي

الثانية إيجاب وقد سلبت

الضرورة عن ذلك الطرف

( قوله اعلم أولاً ) أي قبل بيان قاضى الجهات لان هذه المقدمات مأخوذة في دلائلها على ما ستقف عليه وقوله ان قبض كل شيء رفته فيه نظر اذ من جهة الشيء السلب وقيضه الإيجاب مع انه ليس رفعا للسلب لان رفع السلب يتوقف تعقله على تعقل السلب والإيجاب ليس كذلك نعم الإيجاب مستلزم لرفعه لان رفع السلب في المعنى إيجاب فالأولى ان يقول اعلم أولاً ان رفع كل شيء قبيض لانه حينئذ يكون حكماً بالسام على الخاص فيجوز ان يكون القبيض غير الرفع وهو الإيجاب الا ان يريد بالرفع ماهو أعم من الرفع حقيقة ( ١٢٦ ) بان يراد الرفع حقيقة أو ماهو مساو له والقبيض ماهو أعم من القبيض

حقيقة أو ما يساويه ثم ان المراد بقوله قبض كل شيء رفته أي رفته في نفسه أو رفته عن شيء فرفعه عن نفسه بالنظر لقاضى المفردات والقضايا اذا أخذ قبيضا بمعنى المدلول ورفعه عن شيء اذا أخذ قبيضا بمعنى السلب فالترميز شامل لقاضى المفردات والقضايا وانما أحتيج لجملة عاما ولم يجعله خاصاً بالمفردات كما هو ظاهره

لما سيجي ان قبض ضرورة الإيجاب امكان السلب وقبض ضرورة السلب امكان الإيجاب وهذا لا يكون الا في القضايا والمراد بالرفع ما يستفاد من كلمة لا وليس وغيرها لا المعنى المصدري كما لا يخفى وهذا القدر أي المقدار الاجمالي من المعرفة كاف في أخذ القبيض لقضية قضية أي

( قوله اعلم أولاً ان قبض كل شيء رفته ) أقول فيه مناقشة لان السلب شيء وقبضه الإيجاب وليس الإيجاب رفع السلب وان كان مستلزما له بل السلب رفع الإيجاب فالأولى ان يقال رفع كل شيء قبيض

( قال اعلم أولاً ) أي قبل بيان قاضى الجهات فان هذه المقدمة مأخوذة في دلائلها على ما ستقف عليه ( قوله فيه مناقشة الخ ) يعني ان تلك المقدمة سواء كان المقصود منها الحكم على القبيض كما يشتر به لفظ كل أو تعريفه لا يصح لعدم شمولها للإيجاب مع كونه قبيضا للسلب فانما كان تعريفا لم يكن جاسما واذا كان حكما يلزم حمل الخاص على جميع أفراد العام ( قوله لان السلب شيء الخ ) ولك ان تقول لانسلم انه شيء بل هو لاني من حيث ذاته وان كان شيئا من حيث انه من المفهومات يصح تعلق العلم به والتبادر من الشيء ما يكون في نفسه شئاً سبياً اذا وقع في مقابلة الرفع ولو قال ان السلب قبيضه الإيجاب كما يستفاد من تعريف التناقض حيث اعتبر فيه الاختلاف بالإيجاب والسلب فلو لم يكن الإيجاب قبض السلب لم يتحقق التناقض بينهما لكان أولى ( قوله وليس الإيجاب رفع السلب ) لان رفع السلب يتوقف تعقله على تعقل السلب بخلاف الإيجاب ( قال وهذا القدر ) أي هذا المقدار الاجمالي من المعرفة كاف في أخذ قبض القضية بل في أخذ قبض أي مفهوم أريد واقظة حتى ابتدائية لأغلب ( قوله فالأولى ان يقال رفع كل شيء قبيضه ) لانه حينئذ يكون حكماً بالعام على الخاص فيجوز ان يكون القبيض غير الرفع وهو الإيجاب وأما ورود أن يكون لشيء واحد قبضان وان لا يصح تعريف التناقض لان سلب السلب حينئذ قبض السلب وليس مختلفين بالإيجاب والسلب فتركز الورد بين البارين ولصوبة دفع هذا الاشكال اختار السيد الفاضل الشيرازي في حواشيه على شرح التجريد ان الإيجاب ليس قبيضا للسلب بل لازم مساو لقيضه أعني سلب السلب فالبارتان عنده متساويتان في قاعدة المقصود ولا يخفى ان ما اختاره بطل تعريف التناقض حيث اعتبر فيه الاختلاف بين القبيضين بالإيجاب

حقيقة أو ما يساويه ثم ان المراد بقوله قبض كل شيء رفته أي رفته في نفسه أو رفته عن شيء فرفعه عن نفسه بالنظر لقاضى المفردات والقضايا اذا أخذ قبيضا بمعنى المدلول ورفعه عن شيء اذا أخذ قبيضا بمعنى السلب فالترميز شامل لقاضى المفردات والقضايا وانما أحتيج لجملة عاما ولم يجعله خاصاً بالمفردات كما هو ظاهره لما سيجي ان قبض ضرورة الإيجاب امكان السلب وقبض ضرورة السلب امكان الإيجاب وهذا لا يكون الا في القضايا والمراد بالرفع ما يستفاد من كلمة لا وليس وغيرها لا المعنى المصدري كما لا يخفى وهذا القدر أي المقدار الاجمالي من المعرفة كاف في أخذ القبيض لقضية قضية أي

كذلك

لكل قضية نقول الشارح لقضية قضية أي لقضية وقضية وهكذا الى ما لا نهاية له وقوله

كاف في أخذ القبيض لقضية الأولى لكل مفهوم سواء كان قضية أو مفرداً الا ان يقال اقتصر على بيان القضايا لانه بصد بيان قاضئها وان كان في الواقع انه كاف في أخذ قاضى المفردات أيضاً فأدل كايه ( قوله حتى ان كل قضية الخ ) لفظ حتى ابتدائية لأغلبية فان قلت ان ما بعد حتى هو عين ما قبلها فلا حاجة للآتيان به قلت ممنوع بل مختلفتان بالاجمال والتفصيل اذ ما قبل حتى التفت للقضايا على الاجمال وما بعد حتى نظر فيه لكل قضية بينها والاختلاف بذلك كاف

كذلك وكذلك في ثائر القضايا لكن اذا رفعت القضية فرما يكون نفس رخصا قضية لها مفهوم  
محصل معين عند العقل من القضايا المتربة

الا أن يريد بالرفع ماهو أهم من الرخص حقيقة أو ماهو مساو له أو بالقبض ماهو أهم من التقبض  
حقيقة أو ما يساويه فيظهر حينئذ صدق قوله تقبض كل شيء رخصه

( قوله لكن اذا رفعت الخ )

استدراك أني به لدفع ما يقال  
ان هذا القدر اذا كان كافياً  
فلا حاجة الى بيان تقاض  
الموجهات بان يقال تقبض  
الضرورة المطلقة الممكنة  
العامه الخ بل كان يمكن أن  
يقال تقبض الضرورة المطلقة  
رخصا ( قوله فرما يكون نفس  
رخصا ) قضية لها مفهوم وذلك  
كما في الممكنة العامة بالنسبة  
للضرورة المطلقة كإسائي  
ثم انه اراد بالقضية المفروضة  
بدليل قوله لها مفهوم لان  
المقولة نفس المفهوم وكذا  
في قوله من القضايا فهو  
متعلق بقضية وانما صور  
نفس التقبض في المفروضة  
مع ان الاسل القضية المفروضة  
لان فهم المعاني في قالب  
الافتاد أسهل وأظهر ( قوله  
محصل ) أي في الذهن  
وقوله معين أي عنده

والسلب ويستلزم أن لا يكون التناقض نسبة مكررة ضرورة أن تقبض الإيجاب السلب وتقبض السلب  
سلب السلب وهلم جرا من غير انعكاس النسبة واختار المحقق الدواني أن السلب أن أخذ بمعنى رفع  
الإيجاب تقبضه الإيجاب وليس سلب السلب قيصاً له لانه في قوة السالبة السالبة المحمول وهي لا يكون  
قيصاً للسالبة وان أخذ بمعنى ثبوت السلب يكون في قوة الموجبة السالبة المحمول فيكون قيصه سلب السلب  
الذي هو في قوة السالبة السالبة المحمول ولا يكون الإيجاب قيصاً له فعلى هذا لا يلزم أن يكون للسلب  
قبضان بل لكل اعتبار تقبض ويكون التناقض منحصرأ بين الإيجاب والسلب لكن يرد عليه اننا نختار  
الشيء الاول ولا نعلم ان سلب السلب في قوة السالبة السالبة المحمول انما يكون كذلك لو اعتبر سلب السلب  
عن شيء اما اذا اعتبر سلب النسبة السالبة التي هي بين الشئيين في نفسها فلا نعلم نعم لو ثبت انه لا يمكن  
تقبل السلب الا بين الشئيين فلا يمكن تقبل سلب السلب الا بان يتقبل سلبه عن شيء ثم المراد لكن  
دونه خرق الفتاد وأقول لا يشبه على عاقل ان النسبة بين الشئيين في نفس الامر اما بالثبوت أو بالسلب  
لان التصديق بان الشيء اما ان يكون بدعي أو فليس في نفس الامر نسبة بين الشئيين هي سلب  
السلب انما هو مجرد اعتبار عقلي ويسير عن النسبة الإيجابية بما يلازمه فلا مغايرة بين الإيجاب وسلب  
السلب في نفس الامر لا محادها فيها صدقا عليه انما هي في العقل فلا يلزم أن يكون لشيء واحد  
قبضان وهذا معنى قول الشارح في مبحث نسبة الطبقات من شرح المطالع ان سلب السلب ضرورة  
الإيجاب عين ضرورة الإيجاب يعني انه عينها في نفس الامر لامن حيث المفهوم لان سلب ضرورة  
الإيجاب تقبض ضرورة الإيجاب فيكون ضرورة الإيجاب أيضاً قيصاً له لان التناقض من الجانبين  
فلو كان سلب سلب ضرورة الإيجاب مغايراً لضرورة الإيجاب يلزم أن يكون لشيء واحد قبضان  
وعلى هذا معنى قولهم تقبض كل شيء رخصه ان قبض كل شيء وجودي أي ما لا يكون مفهومه  
سلب شيء كما هو المتبادر من مقابلة شيء مع الرفع رخصه وانما كان الرفع قيصاً له يكون ذلك الشيء  
الوجودي أيضاً قيصاً له وهذا هو المستفاد من تعريف التناقض لان الاختلاف بالإيجاب والسلب  
الذي يقتضي لذاته صدق احدهما وكذب الاخرى انما يتحقق اذا كان السلب رخصاً فلذلك الإيجاب  
بمينه لانتفاء الواسطة بينهما حينئذ وكون الثاني بينهما بالذات وانما لم يقولوا قبض كل إيجاب سلبه  
ليشمل تقاض المفردات فانه سبجي ان قبض ضرورة الإيجاب امكان السلب وتقبض ضرورة  
السلب امكان الإيجاب فمن قولهم رخصه رخصه في نفسه أو رخصه عن شيء على مافي حوائش الخيالي  
فرخصه في نفسه في القضايا والمفردات اذا أخذ تقبضها بمعنى المدول ورخصه عن شيء اذا أخذ تقبضها  
بمعنى السلب والمراد بالرفع ما يستفاد من كفة لا وليس وغيرها لا المعنى المصدرى كما لا يخفى فتدبر  
وخذ ما آتيناك وكمن الشاكرين ولا تلفت الى زهات الناظرين فاتها كسراب بقية محبة  
الظان ماء ( قوله الا ان يريد الخ ) استثناء من قوله فيه مناقشة أي فيه مناقشة في جميع الاوقات

( قوله بل يكون رضاه لازم مساو ) أي كافي المطلقة العامة بالنسبة الى الدائمة المطلقة فان المطلقة العامة ليست تقيضها بل مساوية لتقيضها كاسيائي ايصاح ذلك وقوله مساو صفة لازمة أي لا أهم وكذا قوله له مفهوم صفة له ثم ان مساو حذف صلتها والاصل مساو للرض وقوله له مفهوم صفة ثانية لا تطلق لها مساو أي بل يكون لرضها لازم من صفته انه مساو للرض ومن صفة ذلك اللازم ان له لازماً يحصل عند العقل وهذا يفيد ان اللازم أيضاً قضية لانه أثبت له مفهومها ويمكن أن يجعل قوله له صفة لمساو وقوله مفهوم بيان لذلك اللازم تأمل كنهه ثم اذ لم المساواة انما هي في الرض وان كانت الاطراف متحدة كما يأتي ايصاح ذلك وانما قلنا والاطراف متحدة لئلا يرد علينا ان هذا يصدق على ان يكون كل انسان حيوان تقيضاً لبعض الناطق ليس بمحيوان فان التقيضية الاولى ملازمة لرض الثانية ( ١٢٨ ) لزوما مساويا وليس هذا تقيضاً حقيقة لان المتبر في التناقض ان يكون

الاختلاف لذاته مقتضياً لصدق احدهما وكذب الاخرى وما ذلك الا بين الشيء ورضه ولا مساو لتقيض البعض المراد هنا لمساو اتحاد الاطراف ( قوله نحوراً ) أي بالنظر للاصل وان كان لا يزال له تناقض حقيقة حرة ( قوله ولم يكتب بالقدر الاجالي ) وهو تقيض كل شيء رضه ( قوله ليسهل استعمالها ) أي (المفهومات أي ذاتها وقوله في الاحكام أي في تحصيل الاحكام من المكس وعكس التقيض كاسيائي وكذا في قياس الحلف ( قوله قالراد بالتقيض الخ ) أي بلفظ التقيض المشتمل في هذا الفصل ( قوله اماض التقيض كافي قولهم تقيض الضرورة

وربما لم يكن رضاه قضية لها مفهوم يحصل عند العقل من القضايا بل يكون لرضها لازم مساو له مفهوم يحصل عند العقل من القضايا فأخذ ذلك اللازم المساوي فأطلق اسم التقيض عليه نحوراً فحصل لتفاضل القضايا مفهومات محصلة عند العقل وانما حصلت تلك المفهومات ولم يكتب بالقدر الاجالي في أخذ التقيض ليسهل استعمالها في الاحكام فالراد بالتقيض في هذا الفصل أحد الامرين اماض التقيض أو لازمه المساوي واذا عرفت هذا فقول تقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة ( قوله تقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة ) أقول الامكان العام وان كان تقيضاً حقيقياً للضرورة الذاتية بناء على ما مر من أن الامكان العام سلب الضرورة الذاتية من الجانب الخلف للحكم لكن من حيث اعتبار الا وقت تلك الارادة لكن تلك الارادة يأتي عنه قوله وهذا القدر كاف وقوله أطلق اسم التقيض عليه نحوراً ويأتيه كون هذا الكلام تمهيداً لتسمي التقيض ولعل مراده قدس سره بقوله فيظهر صدق الخ انه حينئذ يظهر صدقه في نفسه وان لم يكن مناسباً بهذا الكلام ( قال لكن ) استدراك لتوهم ان هذا القدر الاجالي اذا كان كافياً في الحاجة الى بيان نفاض الموجبات منفصلة ( قال قضية لها مفهوم ) أراد التقيضية للمفوعة لان المقولة نفس المفهوم وكذا من قوله من القضايا فهو متعلق بقضية ومن قوله لازم مساو ومن قوله لتفاضل القضايا وانما صور قسمي التقيض في المفوعة مع ان الاصل القضية المقولة لان فهم المعاني في قالب الافتراض سهل وأظهر ( قال لازم مساو ) تجدهم في الاطراف فلا يتقضى انه يلزم أن يكون كل انسان حيوان تقيضاً لبعض الناطق ليس بمحيوان ( قال فأطلق اسم التقيض ) نحوراً من باب اطلاق اسم أحد التلازمين على الآخر فالعلاقة المجاورة وليس هذا تقيضاً حقيقة لان المتبر في التناقض ان يكون الاختلاف لذاته مقتضياً لصدق احدهما وكذب الاخرى وما ذلك الا بين الشيء ورضه كما عرفت ( قال في الاحكام ) أي المكس وعكس التقيض وكذا في قياس الحلف ( قال فالتعود بالتقيض ) أي بلفظ التقيض المشتمل في هذا الفصل قد يرد به نفس التقيض كافي قوله تقيض الضرورة الممكنة وقد يرد به اللازم المساوي كافي قوله تقيض الدائمة المطلقة المطلقة

الممكنة العامة وقوله أو لازمه المساوي أي كافي قولهم تقيض الدائمة المطلقة العامة فلفظ التقيض مستعمل في بعض المواضع في المعنى الحقيقي وفي بعضها في المعنى المجازي ( قوله تقيض الضرورة الخ ) مثلاً كل انسان حيوان بالضرورة ضرورة افادت ان ثبوت الحيوانية للانسان واجب فتقيضها بعض الانسان ليس بمحيوان بالامكان العام ممكنة عامة حاكمة بسلب الضرورة عن الجانب الخلف وهو ثبوت الحيوانية فتعنا حينئذ ان ثبوت الحيوانية للانسان غير واجب وقد كان في الاصل واجباً وعلموا ان الوجوب يتناقضه عدم الوجوب وظهر من هذا ان قولهم الممكنة العامة أهم من الضرورة باعتبار الجانب الخلف لان الجانب الخلف ثبوت الحيوانية أهم من أن يكون واجباً أو غير واجب وان كان حكم بسلب الوجوب عنه وان قولهم ان الممكنة العامة تناقض الضرورة أي بالنظر للحكم الذي في الممكنة العامة

( قوله هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف ) أي عن الجانب الذي قيد بالامكان العام ( قوله ولا خفاء في أن أثبات الضرورة في الجانب المخالف ) أي في الضرورة فإنه مخالف لسلب في الممكنة العامة ( قوله في ذلك الجانب ) أي المخالف فإنه مخالف باعتبار السلب ( قوله ضرورة الإيجاب الخ ) أي إذا اعتبرت الضرورة مفهوماً موجوداً بل إن كرت قضية موجبة نحو كل إنسان حيوان بالضرورة وقوله قضيها سلب ضرورة الإيجاب أي كما في قولنا بعض الإنسان ليس بحيوان بالامكان العام ( قوله وضرورة السلب ) نحو لاشي من الإنسان يجبر بالضرورة فالسلب ضروري فقيضه جزئية موجبة وهي بعض الإنسان حجب بالامكان العام أي أن سلب المجعرة غير واجب وهو ينافي الأول لأن وجوب السلب وعدم وجوبه متنافيان والحاصل أن الضرورة مطلقاً سواء كانت موجبة أو سالبة قضيها ممكنة عامة مطلقاً موجبة أو سالبة لكن على ( ١٢٩ ) سيد التوزيم لما علمت ( قوله

وكذلك إمكان الإيجاب )

هذا عكس ما تقدم وهو

لازم لما قبله لكن متناقضان

بالملاحظة قالوا لو حظت

الضرورة موجبة ثم سالة

وهنا التفت للممكنة العامة

مطلقاً فقله وكذلك

إمكان الإيجاب أي إذا اعتبر

الامكان مفهوماً وجودياً

قادم ماقبله بعدما بين

أن الضرورة قضيها

الامكان أثبت أن الامكان

قضيها الضرورة فقله

حينئذ وكذلك إمكان

الإيجاب مستدرك ( قوله

وكذلك إمكان الإيجاب )

أي كقولنا كل نار حارة

بالامكان الصام فقيضها

بعض النار ليست بحارة

بالضرورة فالاولى ممكنة

عامة أفادت سلب الضرورة

لأن الامكان العام هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم ولا خفاء في أن أثبات الضرورة في الجانب المخالف وسلبها في ذلك الجانب بما يتناقضان فضرورة الإيجاب قضيها سلب ضرورة الإيجاب وسلب ضرورة الإيجاب هو بينه إمكان عام سلب ضرورة السلب قضيها سلب ضرورة السلب وهو بينه إمكان عام موجب وكذلك إمكان الإيجاب قضيها سلب إمكان الإيجاب أي سلب سلب ضرورة السلب الذي هو بينه ضرورة السلب وإمكان السلب قضيها سلب إمكان السلب أي سلب سلب ضرورة الإيجاب السكية تكون الممكنة العامة مساوية لقيض الضرورة فإن قضيض الموجبة السكية هو رفضها على ما ذكر وليس رفضها عين مفهوم السالبة الجزئية بل هو لازم مساو لمفهوم السالبة الجزئية وعابه نفس سائر المحصورات فالمتبر من التقيض في هذا الفعل ليس إلا ما يكون لازماً سواء لمسا هو القضيض الحقيقي لا ما يكون أحد هذين الأمرين كما زعم وإن أردت التفصيل في تعيين ناقض القضايا فضع المحصورات الأربع للضرورة وضع المحصورات الأربع للممكنة العامة ثم اعتبر التناقض فتجد قضيض الموجبة السكية الضرورة السالبة الجزئية الممكنة العامة وبالعكس وقضيض السالبة السكية الضرورة الموجبة العامة فقط القضيض مستعمل في بعض المواضع في المعنى الحقيقي وفي بعضها في المعنى المجازي أو في المعنى الإعم الصادق على كل واحد منهما على طريق عموم المجاز أي ما يطلق عليه التقيض وأما تفسيره بأن المقصود بالتقيض ما يصدق على أحد الأمرين من المفهوم الإعم فوهم إذ المفهوم الإعم صادق على كل واحد منهما لأعلى أحدهما ( قال سلب الضرورة عن الجانب المخالف ) أي الجانب الذي قيد بالامكان العام ( قال ضرورة الإيجاب الخ ) أي إذا اعتبر الضرورة مفهوماً وجودياً وكذلك إمكان الإيجاب أي إذا اعتبر الامكان مفهوماً وجودياً فاندفع ما قيل أنه بعد ما تبين أن الضرورة قضيها إمكان ثبت أن الامكان قضيها الضرورة فقله وكذلك إمكان الإيجاب مستدرك ( قال الذي هو بينه ضرورة السلب ) أي في نفس الأمر لا من حيث المفهوم وفيه إشارة إلى ما تقدم من شرح المطالع سابقاً وكذا في قوله هو بينه ضرورة الإيجاب فمن لم يفهم مقصود

( م - ١٧ - شروح التعصب الثاني ) عن الطرف المخالف أي لها أفادت أن سبب الحرارة عن الخارج واجب

والثانية جزئية ضرورة أفادت أن سبب الحرارة عن النار واجب ووجوب السلب وعدم وجوبه متناقضان ( قوله أي سلب سلب

الضرورة ) السلب المتناقض للضرورة السلب هو إمكان الإيجاب وسبب الأول المتناقض لثاني قضيضه وهو ضرورة الإيجاب لأن نفي النفي

أثبت وقوله الذي هو الخ صفة للسلب الأول ومثله يقال فيما بعد ( قوله الذي هو بينه ضرورة السلب ) أي في نفس الأمر لا من

حيث المفهوم والأفهام مختلفان لأن سلب سلب ضرورة السلب اعتبر في مفهومه سلب ضرورة السلب بخلاف ضرورة السلب

فإن اعتبر في مفهومه الضرورة لاسلبها ( قوله وإمكان السلب الخ ) مثلاً لاشي من النار بحارة بالامكان العام معناه أن ثبوت

الحرارة غير واجب فقيضه بعض النار حارة بالضرورة فالقضية الأولى أفادت أن الحرارة غير واجبة والثانية أفادت الوجوب

قوله وتقيض الدائمة المطلقة ) أي وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو بدوام سلبه عنه ملاذات ذات الموضوع موجودة على ما تقدم وقوله المطلقة العامة أي وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل فتصو كل انسان حيوانا دائما مطلقا تقيضا بعض الانسان ليس بحيوان بالاطلاق العام هذا اذا اعتبرت الاولى موجبة وان اعتبرت الاصل سالبة قول لاشي من الانسان بحجر دائما مطلقا تقيضا بعض الانسان حجب بالاطلاق العام فقول الشارح لان السلب في كل الاوقات الخ أي فيها اذا اعتبرت الدائمة رالبة كما في المثاليين الاخيرين وقوله وبالعكس أي فيها اذا اعتبرتها موجبة وتقيضا سالبة كالتاليين الاولين لكن قوله يتنافيه الإيجاب في البعض الاولى ان يقول بدله يتنافيه إيجاب الاطلاق وذلك لان ظاهره ان المطلقة العامة لوحظ فيها الثبوت ( ١٣٠ ) في زمن مع أنه ليس كذلك اذ الذي التفت فيها للوقت انما هو المطلقة المنتشرة

الذي هو بينه ضرورة الإيجاب وتقيض الدائمة المطلقة المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات يتنافيه الإيجاب في البعض وبالعكس أي الإيجاب في كل الاوقات يتنافيه السلب في البعض وأما قال يتنافيه بخلاف ما قال في الضرورية لان اطلاق الإيجاب لا يتناقض دوام السلب بل يلزم تقيضه فان دوام السلب تقيضه رفع دوام السلب ويلزمه اطلاق الإيجاب لانه اذا لم يكن المحمول دائما السلب لكان اما دائم الإيجاب أو ثابتا في بعض الاوقات دون بعض وأيا ما كان يتحقق اطلاق الإيجاب وكذلك دوام الإيجاب بتناقضه رفع دوام الإيجاب واذا ارتفع دوام الإيجاب قلنا ان بدوم السلب أو بتحقيق السلب في بعض الاوقات دون بعض وعلى كلا التقديرين فاطلاق السلب لازم جزما وهكذا البيان في أن تقيض المطلقة العامة الدائمة المطلقة

الجزئية الممكنة العامة وبالعكس وتقيض الموجبة الجزئية الضرورية السالبة الكلية الممكنة العامة وبالعكس وتقيض السالبة الجزئية الضرورية الموجبة الكلية الممكنة العامة وبالعكس وهكذا الحال الشارح وقع في حيص بيص ( قال يتنافيه الإيجاب في البعض وبالعكس ) أي يتنافيه صدقا وكذا هذه العبارة تدل على ان تقيض الدائمة المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة فالصواب يتنافيه اطلاق الإيجاب على ما وقع فيها بعد اذ ليس يلزم من صدق الحكم بالفعل صدقه في شيء من الاوقات لجواز أن يكون الموضوع نفس الوقت فلا يصدق الحكم عليه في وقت والالتكان للوقت وقت كما يقال الزمان موجود في الجملة أو مقدار الحركة أو غير قار الذات كذا أفاده الشارح شرح المطالع فا ذكره الشارح مناقشة في العبارة وليس مقصوده انه لم يثبت بذلك كون تقيض الدائمة المطلقة العامة بل يثبت بذلك كون تقيضا المطلقة المنتشرة على ما هو فآورد عليه انه لا يصح أن يكون المطلقة المنتشرة أيضا تقيضا للدائمة لان تقيض دوام السلب رفعه ويلزمه الثبوت في الجملة أهم من أن يكون الثبوت في جميع الاوقات أو في بعض فقط أولا في وقت ( قال وهكذا البيان في أن تقيض المطلقة العامة ) أي اذا اعتبرت جهة الاطلاق وجوديا يكون تقيضه سلب الاطلاق وهو يستلزم

الذي ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع لا دائما بحسب الذات واما المطلقة العامة فانها لوحظ فيها الثبوت بالفعل ولا يلزم من صدق الحكم بالفعل صدقه في شيء من الاوقات لجواز ان يكون للموضوع نفس الوقت كما يقال الزمان موجود بالفعل وحينئذ لا يصدق الحكم عليه في وقت والا لكان للوقت وقت وهو باطل ( قوله بخلاف ما قال في الضرورية ) أي بخلاف قوله في الضرورية وبخلاف الذي قاله في الضرورية فاما مصدريه أو اسم موصول والذي قاله فيها يتناقضه قوله

لان اطلاق الإيجاب أي الذي هو مدلول المطلقة العامة المعبر عنه بالثبوت بالفعل وقوله لا يتناقض دوام السلب أي فانه الذي هو مدلول الدائمة المطلقة بل للآزم تقيضه مثلا لاشي من الانسان بحجر دائما مطلقا سالبة تقيضا لا دوام سلب المجعرة عن الانسان ولا شك ان هذا غير الآتيان في الجملة الذي قولك بعض الانسان حجب بالفعل نعم هاتان لزمان ( قوله ويلزمه ) أي يلزم رفع دوام السلب ( قوله لانه اذا لم يكن المحمول دائما السلب ) أي الذي هو التقيض للدائمة المطلقة حقيقة ( قوله وكذلك دوام الإيجاب الخ ) هذا التفت لا يجب الدائمة المطلقة وسلب المطلقة العامة عكس ما تقدمه ( قوله وهكذا البيان ) أي انك اذا اعتبرت جهة الاطلاق وجوديا يكون تقيضه سلب الاطلاق وهو يستلزم الدوام الذاتي مثلا لكان حيوانا بالاطلاق العام مطلقا عامة تقيضا دائما مطلقا وهي بعض الانسان ليس بحيوان فالشارح التفت هنا للمطلقة العامة أولا وأخذ تقيضا دائما على عكس ما تقدم

( قوله فانه اذا لم يكن الإيجاب في الجملة ) أى فانه اذا لم يوجد الإيجاب في بعض الاوقات الذى هو التقيض الحقيقى وقوله يلزم السلب دائماً الذى هو مدلول الدائمة المطلقة وهو التقيض الاصلاحي وقد اعتبر الشارح في هذا تقديم الإيجاب وقوله بعد واذا لم يكن السلب الخ فانه اعتبر فيه السلب أولاً في المطلقة العامة وذلك كما في قولنا لا شيء من الأنسان يجبر بالفعل فهي مطلقة عامة تقيضها رفع ذلك السلب واذا ارفع ذلك السلب لزمه الإيجاب دائماً وهو بعض الانسان حجب دائماً (قوله وتقيض المشروطة العامة ) أى بالعموم وهي ما حكم فيها ضرورة ثبوت المحمول للموضوع في وقت وصف الموضوع لا بالمعنى الخاص وهي التي حكم فيها ضرورة ثبوت المحمول للموضوع بشرط وصف الموضوع ( قوله بحسب الوصف ) أى باعتبار بعض أوقات الوصف وليس المراد بشرط الوصف ولا جميع أوقات الوصف أما عدم إرادة الأول فلأن سلب الضرورة بشرط الوصف لا يتناقض للضرورة بشرط الوصف وذلك لأن شرط الوصف لا يخلو إما أن يعتبر قيداً لسلب أو قيداً للضرورة فإذا اعتبر قيداً للسلب يجوز حينئذ أن لا تكون الضرورة ولا سلبها كليهما بشرط الوصف بأن لا يكون للوصف دخل فيها نحو كل انسان كاتب مادام انساناً وليس لكل انسان كاتباً مادام انساناً واذا اعتبر قيداً للضرورة ( ١٣١ ) فعدم تناقضه من جهة أن سلب

الضرورة الكاتبة بشرط الوصف يجوز أن يكون في غير أوقات الوصف لأن السلب ليس مقيداً بشرط الوصف مثلاً ضرورة تحريك الاصابع مادام كاتباً بالفعل التي شرط الكتابة مطلوب في غير أوقات الكتابة فيصدق كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً بالفعل وأما عدم إرادة الثاني فظاهر لأن سلب الضرورة في جميع الاوقات

فانه اذا لم يكن الإيجاب في الجملة يلزم السلب دائماً واذا لم يكن السلب في الجملة يلزم الإيجاب دائماً وتقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة وهي التي يحكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف كقولنا كل من به ذات الجنب يمكن أن يسلم في بعض أوقات كونه محتجباً وذلك لأن بين الدائمة والمطلقة العامة وبين كل قضية وما حمل نقيضاً لها فتأمل فيها ( قوله وتقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة ) أقول هذه قضية بسيطة لم تعتبر في القضايا البسيطة المشهورة واحتج بها في تقيض بعض البسائط المشهورة فالقضية الضرورية الذاتية وتقيضها أعني الممكنة العامة كلتاهما الدوام الذاتي ( قال المشروطة بالمعنى الدائم ) أعني ما اعتبر فيه الضرورة في وقت الوصف لا بالمعنى الخاص ( قال وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف ) ليس منتهى بشرط الوصف على ما فهم لأن سلب الضرورة بشرط الوصف لا يتناقض للضرورة بشرط الوصف اما اذا اعتبر شرط الوصف قيداً للسلب فلا يجوز أن لا يكون الضرورة ولا سلبها كليهما بشرط الوصف بأن لا يكون للوصف دخل فيها نحو كل انسان كاتب بالضرورة مادام انساناً وليس كل انسان كاتباً بالضرورة مادام انساناً وأما اذا اعتبر قيداً للضرورة فلأن سلب الضرورة الكاتبة بشرط الوصف يجوز أن يكون في غير أوقات الوصف لأن السلب ليس مقيداً بشرط الوصف مثلاً ضرورة تحريك الاصابع

لا يتناقض الضرورة بشرط الوصف كما يتضح من المثال ( قوله كقولنا كل من به ذات الجنب الخ ) أى أن سلب الحال عن ذات الجنب في بعض أوقات كونه محتجباً ليس ضروري فهذا تمثيل للحينية ومثال المشروطة العامة التي تناقضها هذه الحينية قولنا بالضرورة بعض من به ذات الجنب لا يسلم مادام محتجباً فالاولى موجبة والثانية سالبة وبالمعنى كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً فهذه مشروطة عامة موجبة تقيضها حينية سالبة ممكنة وهي بعض الكاتب ليس يتحرك الاصابع بالامكان حين هو كاتب أى في حين من احيان أن الكتابة فالاولى أفادت ضرورة التحرك في زمن الكتابة والثانية أفادت أن التحرك ليس ضروري في زمن من أزمان الكتابة وتأتاقت أن المراد بالمشروطة العامة التي تناقضها الحينية المشروطة العامة بالمعنى العام أعني ما حكم فيها بالضرورة في وقت الوصف ولم يرد المشروطة العامة بقسمها أعني بالمعنى العام التي عرفتها وبالمعنى الخاص وهي التي حكم فيها بالضرورة بشرط الوصف لأن الحينية الممكنة لا تناقضها بالمعنى الخاص لكليهما في مادة ضرورة لا يكون للوصف الموضوع دخل فيها نحو كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً وليس بعض الكاتب بمحيوان بالامكان حين هو كاتب فكل من الاصل والتقيض كاذب وصدهما في مادة لا يكون الوصف ضرورياً ويكون له مدخل في الضرورة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بشرط كونه كاتباً وبعض الكاتب ليس يتحرك الاصابع بالامكان حين هو كاتب فكل منهما صادق

( قوله وقيض العرفية العامة ) أى وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه معاملات ذات الموضوع متصفة  
بالعنوان أى بوصفها فهي تشارك الدائمة المطلقة في مطلق الدوام وإن اختلفا من جهة أن المتطور له اندوام ذات الموضوع متصفة بالعنوان  
والمتطور له في الدائمة دوام ذات ( ١٣٢ ) الموضوع قطع ( قوله كل من به ذات الجنب الخ ) أى قد حكم فيها بثبوت السالم

نسبها إلى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة إلى الضرورية المطلقة وكما أن الضرورية بحسب  
الذات تناقض سلب الضرورية بحسب الذات كذلك الضرورية بحسب الوصف تناقض سلب الضرورية  
بحسب الوصف وقيض العرفية العامة الحينية المطلقة وهي التي يحكم فيها بالثبوت أو السلب بالفعل  
في بعض أوقات وصف الموضوع ومثالها ما مر من قولنا كل من به ذات الجنب يسلم بالفعل في  
بعض أوقات كونه مجنوبا ونسبها إلى العرفية العامة كنسبة المطلقة إلى الدائمة فكما أن الدوام  
بحسب الذات يتناقض بالاطلاق بحسبها كذلك الدوام بحسب الوصف يتناقض بالاطلاق بحسبه قال  
( وأما المركبات فإن كانت كلية فقيضها أحد قضيي جزأها وذلك جلي بسد الأحاطة بمقتضى  
المركبات وتناقض البساط قلنا إذا تحققت أن الوجودية للدائمة تركبها من مطلقين عامتين  
أحدهما موجبة والأخرى سالبة وإن قبيض المطلقة هو الدائمة تحققت أن قبيضها أما الدائمة  
المخالفة أو الدائمة الموافقة )

( أقول ) القضية المركبة عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالإيجاب والسلب فقيضها رفع ذلك  
المجموع لكن رفع ذلك المجموع إنما يكون برفع أحد جزأه

من البساط المشهورة وكذا الدائمة والمطلقة العامة وأما المشروطة العامة فليس قبيضها من القضايا  
المشهورة وكذا قبيض العرفية العامة ونسبة الحينية الممكنة إلى المشروطة العامة كنسبة الممكنة

مادام كاتباً بالفعل التي بشرط الكتابة مسلوب في غير وقت الكتابة فيصدق كل كاتب متحرك  
الاصابع مادام كاتباً بالفعل بل معناه في بعض أوقات الوصف كما يشهد به المثال ( وح ) رد عليه ما  
أوردته الشارح في شرح المطالع من أنه إنما يصح كون الحينية الممكنة قبيضة للمشروطة إذا فسرت المشروطة  
بالضرورة في أوقات الوصف أما لو فسرت بالضرورة بشرط الوصف فلا لكذبها في مادة ضرورة  
لا يكون لوصف الموضوع فيها دخل فلا يصدق كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً ولا  
ليس بعض الكاتب مجنوباً بالإمكان حين هو كاتب وصدقها في مادة لا يكون الوصف ضرورياً  
ويكون له دخل في الضرورة نحو كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب وليس بعض الكاتب  
متحرك الاصابع بالإمكان حين هو كاتب ( قال رفع ذلك المجموع إنما يكون برفع أحد الجزأين )  
أى رفع المجموع لا يوجد إلا ملائماً وملزوماً لرفع أحد الجزأين على سبيل منع الخلو سواء كان  
مفراً له بالذات أو الاعتبار على ما بين في محله من أن رفع الجزء عين رفع السلك بالذات أو غيره  
وذلك لأنه لا صدق كلما تحقق الجزآن تحقق المجموع صدق كما لم يتحقق المجموع لم يتحقق الجزآن  
أما بارتضاعها معاً أو بارتضاع أحدها فيكون رفع المجموع ملزوماً لرفع أحد الجزئين ومعلوم أن رفع  
أحد الجزئين يستلزم رفع المجموع لأن انتفاء الجزء يستلزم انتفاء السلك فيكون رفع أحد الجزئين  
لازماً مساوياً لرفع المجموع فلا يرد أن كون رفع المجموع برفع أحد الجزئين لا يستلزم المساواة بينهما

بالفصل في أوقات كونه  
مجنوباً وهذه تناقض قولنا  
بعض من به ذات الجنب  
ليس يسلم دائماً مادام  
مجنوباً التي هي عرفية عامة  
ووجه كونها متناقضة  
لما أن الأولى حاكمة بثبوت  
السالم بالفعل في أوقات  
كونه مجنوباً والثانية التي هي  
الأصل حاكمة بنفي ذلك  
الثبوت هذا إذا اعتبرت  
كان الأصل سالبة والتقيض  
موجبة ومثال العكس كل  
إنسان حيوان دائماً مادام  
إنساناً وهذه عرفية عامة  
أفادت الثبوت مادام الوصف  
فيقتضيها بعض الإنسان  
ليس بمحيوان بالفعل في  
بعض أوقات كونه إنساناً  
لأنها أفادت السلب بالفعل  
في بعض أوقات الوصف  
( قوله ونسبها الخ ) في  
هذه إشارة إلى أنها غير  
قيض حقيقة بل اصطلاحاً  
ولأنها مساوية لتقيض كما  
تقدم فيأتي ما تقدم هنا  
ولذا عبر الشارح بيقين  
( قوله عبارة عن مجموع  
الخ ) ظاهره أن القضية

المركبة لفظ دال على قضيتين وليست المركبة نفس مجموع القضيتين مع أنها مركبة منها ففي كلامه تسمي  
والمراد بالمجموع الهيئة الأجنبية ( قوله بالإيجاب والسلب ) أى لا بالدول والتحصيل ( قوله قبيضها رفع ذلك المجموع ) أى بقبيضها  
الحقيقي لا بالمصطلح عليه ( قوله إنما يكون برفع أحد الجزأين ) الباء بمعنى اللام أى إنما يوجد ملائماً وملزوماً لرفع أحد الجزأين

على سيل منع الغلو أي لاعلى سيل التمين ( قوله فان جزأه اذا تحققت ) علة لقوله لكن رفع المجموع انما يكون ملزوما لرفع أحد الجزأين وبيان ذلك ان قول انه لا صدق كلما تحقق الجزآن تحقق المجموع تحقق كلما لم يتحقق المجموع لم يتحقق الجزآن بارتفاعها مما أوجب ارتفاع أحدها فيكون رفع المجموع ملزوما لرفع أحد الجزآن ومعلوم ان رفع أحد الجزآن مستلزم لرفع المجموع لان انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل فيكون رفع أحد الجزآن مساويا لرفع المجموع فثبت العلة بتلك المنة واذ قد علمت من هذا ان رفع أحد الجزآن لازم وان رفع المجموع ملزوم وانه يلزم من وجود الملزوم وجود اللازم فلم التفتة في جعلنا الباء في قولنا سابقا انما يكون برفع أحد الجزآن بمعنى اللام ولم نجعلها للسمية اذ جعلها سببية يقتضى أن يكون رفع أحد الجزآن سببا في رفعه مع انه لا يلزم من عدم السبب عدم السبب لا يمكن أن يكون السبب أعم فلا يلزم من ارتفاع المجموع ارتفاع أحد الجزآن وظهر ذلك أيضا من هذا ان هذه العلة التي ذكرها الشارح أعني قوله فان جزأه الخ لم تتم بدون تقدير وأصل الكلام فان جزأه اذا تحققت تحقق المجموع أي واذا لم يتحقق المجموع لم يتحققا وعدم تحققها صادق بالمدامها أو انعدام أحدهما هو المطلوب ( قوله ورفع أحد الجزآن هو أحد الخ ) هذه دعوة ثانية غير الاولى التي أقام دليلها وقوله لاعلى التمين محذوف من الاول لدلالة الثاني والاصل ورفع أحد الجزآن لاعلى التمين هو أحد قبض أحد الجزآن ( ١٣٣ ) لاعلى التمين وكان الظاهر

أن يقول ورفع أحد الجزآن هو قبض أحد الجزآن لاعلى التمين بان

قدم قبضا على أحد

لكن لما كان قبض أحد الجزآن هو أحد قبضي الجزآن في المعنى عبر بما

ذكر ( قوله فيكون لازما

الخ ) أي فيكون رفع

أحد الجزآن لازما الخ

والضرب في يكون راجع

لرفع أحد الجزآن لانه

المحدث عنه وفيه ان غاية

لاعلى التمين فان جزأه اذا تحققت تحقق المجموع ورفع أحد الجزآن هو أحد قبضي الجزآن لاعلى التمين فيكون لازما مساويا لقبض المركبة وهو المفهوم المردد بين قبضي الجزآن لان أحد القبضين مفهوم مردد بينهما فقال اما هذا القبض واما ذلك القبض وبالحقيقة هو منصفة مائة الغلو مركبة من قبضي الجزآن فيكون طريق أخذ قبض المركبة أن نحلل الى بسيطها ويؤخذ لكل منهما قبض وتركب العامة الى الضرورية في أنها قبض المشروطة حقيقة بحسب الجهة ونسبة الجينية المطلقة الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الداعية في أنها ليست قبض العرفية حقيقة بحسب الجهة بل هي

لجواز كون رفع المجموع أخص منه فلا يصح قوله فيكون لازما مساويا لقبض المركبة ( قال لاعلى التمين ) متعلق بأحد الجزآن لابلرفع اذ عدم تعيين الرفع تابع لعدم تعيين الجزآن ( قال ورفع أحد الجزآن أي لاعلى التمين في القضاء الكلية هو أحد قبضي الجزآن كان الظاهر أن يكون هو قبض أحد الجزآن لاعلى التمين الا أن قبض أحد الجزآن هو أحد قبضي الجزآن فلذا أسقط الوساطة ( قال وهو المفهوم المردد الخ ) أي أحد قبضي الجزآن هو المفهوم المردد بينهما لان أحد القبضين مطلقا سواء كان قبضي الجزآن أو غيرها مفهوم مردد بهما بان يقال اما هذا

ما أقاده أولا ان رفع المجموع ملزوم ورفع أحد الجزآن لازم واللازم قد يكون أعم فلا يظهر هذا التفرع وأوجب بأن في الكلام حذف والاصل ورفع أحد الجزآن هو أحد قبضي الجزآن لاعلى التمين ومعلوم ان رفع أحد الجزآن مستلزم لانتفاء المجموع لان انتفاء الجزآن يستلزم انتفاء الكل كما ان ارتفاع المجموع يستلزم ارتفاع أحد الجزآن فلزم أن يكون رفع أحد الجزآن لازما مساويا لقبض المركبة الحقيقي ( قوله وهو المفهوم المردد ) المتبادران الضمير عائد على رفع أحد الجزآن لانه المحدث عنه وفيه ان المفهوم المردد أحد القبضين لارتفاع أحد الجزآن لانه يقال قبضها أما هذا أو ذاك ولا شك ان ما ذكر ليس رقفاً وأوجب بأن رفع أحد الجزآن هو نفس أحد القبضين في نفس الامر فلذا صح عود الضمير عليه ويصح أن يكون الضمير عائداً على أحد قبضي الجزآن الا أنه غير متبادر ( قوله لان أحد القبضين الخ ) علة لكون أحد القبضين هو المفهوم المردد وفيه ان هذه العلة لا تصدق شيئاً اذ هي من قبيل تبديل الشيء بنفسه وأوجب بأن نلاحظ في التبديل الموم أي لان أحد القبضين مطلقاً سواء كان قبض الجزآن أو غيرها لا يحدد جزئي المركبة مفهوم مردد بينهما ( قوله ويقال اما هذا الخ ) عطف تفسير لقوله مردد بينهما والاولى التفرع بالفاء أو يسر بان فيقول وذلك بان يقال إما هذا الخ ( قوله وبالحقيقة الخ ) أي ان المفهوم المردد بحسب الظاهر مما مر انه معنى من المصاتي ولكن هو في الحقيقة قضية منفصلة

قوله فهي مساوية لتقيضها) أى لا تقيضها حقيقة وهذا جواب عما يقال ان شأن التناقض الاختلاف في الكيف والأنواع في النوع وهنا القضية المنفصلة ( ١٣٤ ) موافقة للأصل في الإيجاب ونوع الأصل غير نوع المفهوم المردد لان الأولى حلية

والثانية منفصلة ( قوله لانه متى صدق الخ ) دليل على المساواة وحاصله انه متى صدق الأصل صدق جزؤه . وكذبت المنفصلة ومتى كذب الأصل كذبت المنفصلة وهاتان دعوتان أقام الشارح على كل واحدة دليلًا ( قوله كذب تقيضها ) أى والا لزم اجتماع التقيضين في الصدق ( قوله يصدق تقيضه ) أى والا لزم ارتفاع التقيضين ( قوله لصدق أحد جزئيهما ) أى لانهما تصدق عن صادق وكاذب كما مر ( قوله وذلك جلي ) اي فلذا لم يتعرض لتفصيل تناقض المركبات كالبياسط ( قوله بمحققاتي المركبات ) أراد بمحققاتي ما تركبت منه لا المفهوم أي بعد الإحاطة بما تركبت منه ( قوله وتناقض البياسط ) عطف على المحققاتي وذكر البياسط اظهار في محل الاضمار اذ هي المراد بالمحققاتي فتأمل ( قوله مخالفة لها ) أى للأصل وأنت لا تأويله بقضية مركبة

منفصلة مائة الخلو من التقيضين فهي مساوية لتقيضها لانه متى صدق الأصل كذبت المنفصلة لانه متى صدق الأصل صدق جزؤه . ومتى صدق الجزآن كذب تقيضها فتكذب المنفصلة الخلو لكذب جزئيهما ومتى كذب الأصل صدقت المنفصلة لانه متى كذب الأصل فلا بد أن يكذب أحد جزئيه . ومتى كذب أحد جزئيه صدق تقيضه فتصدق المنفصلة لصدق أحد جزئيه . وذلك أي طريق أخذ تقيض المركبة جلي بعد الإحاطة بمحققاتي المركبات وتناقض البياسط . فإنا إذا تحققنا أن الوجودية اللادائمة مركبة من مطلقين عاتين أولاهما موافقة للأصل في الكيف وأخرهما مخالفة له في الكيف ونعققت أن تقيض المطلقة العامة الموافقة الدائمة المخالفة وتقيض المطلقة العامة المخالفة الدائمة الموافقة علت أن تقيض الوجودية اللادائمة اما الدائمة المخالفة أو الدائمة الموافقة فإذا قلنا كل انسان ضاحك بالفضل لادائما يكون تقيضه انه ليس كذلك

لازمة مساوية لتقيض العرفية . وأما بحسب الكيفية فليس شيء منها تقيضاً حقيقياً كما عرفت ( قوله علت ان تقيض الوجودية اللادائمة اما الدائمة المخالفة أو الدائمة الموافقة ) أقول ولما تحققت أن الوجودية اللازمة مركبة من مطلقة عامة موافقة لأصل القضية في الكيف وممكنة عامة مخالفة له وأن تقيض المطلقة العامة الموافقة الدائمة المخالفة وتقيض الممكنة المخالفة الضرورية الموافقة تقيض الوجودية اللازمة ضرورة أما الدائمة المخالفة أو اللازمة ضرورة الموافقة وعلى هذا فقيض الشرطية الخاصة أما الحينية الممكنة المخالفة أو الدائمة الموافقة وتقيض العرفية الخاصة أما الحينية المطلقة المخالفة أو الدائمة الموافقة وتقيض الوقتية اما الممكنة الوقتية وهي ماسلة فيها الضرورة الوقتية ولا بد أن تكون مخالفة للأصل في الكيف واما الدائمة الموافقة وتقيض المنتشرة اما الممكنة الدائمة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة المنتشرة وتكون مخالفة للأصل واما الدائمة الموافقة وتقيض الممكنة الخاصة اما الضرورية المخالفة أو الضرورية الموافقة فحملها قضيتان بسيطتان هما تقيض الجزئين

التقيض واما ذلك ليكون أحد تقيض الجزئين مفهوماً مردداً بينهما فلا يرد أن الدليل عين المدعي قوله ويقال عطف تفسير لقوله مردد بينهما وفي بعض النسخ يردد بصيغة المضارع وهو أظهر ( قال فهي مساوية لتقيضها ) لا تقيضها فلا يرد انه لا اختلاف بين المفهوم المردد والقضية المركبة في الإيجاب والسلب ولا اتحاد في النوع لكون احدهما حلية والاخرى منفصلة ولا اختلاف في الجهة ( قال جلي ) فلذا لم يتعرض لتفصيل تناقض المركبات كالبياسط ( قال بمحققاتي المركبات ) وهي ما يتركب منه لا الإحاطة بمفهوماتها ( قال وتناقض البياسط ) عطف على المحققاتي ( قال ان تقيض الوجودية اللادائمة اما الدائمة المخالفة ) أى المفهوم المردد بينهما لا احدهما كما هو السابق الى اليوم ( قال لكون تقيضه ) أى بالقي الامم ليصح الاضراب وانما أضراب لان الكلام في بيان التقيض بمعنى اللزوم المساوي

( قوله علت أن تقيض الوجودية اللادائمة اما الدائمة الخ ) أى المفهوم المردد بينهما لا أحدهما كما هو السابق اليوم ( قوله يكون تقيضه ) أى بالقي الامم من الحقيقي والاصطلاحي وانما قلنا ذلك ليصح الاضراب وانما أضراب لان الكلام في بيان التقيض بمعنى اللزوم المساوي

( قوله اما ليس بعض الانسان ) هذا قضيض الجزء الاول وقوله أو بعض الانسان الخ قضيض الجزء الثاني ( قوله المتفصلة المساوية ) أي هو المتفصلة المساوية للقيض الحقيقي وهذا لإثبات أنها قضيض اصطلاحاً ( قوله فلا يكون في قضيضها الخ ) فيه إشارة إلى أن قضيضها مشتمل على المفهوم المردد بين قضيض الجزأين وثم زائد عليه كما يأتي من أن قضيضها مفهوم مردد يشتمل على ثلاث مفهومات ثالثها غير قضيض الجزئين ( قوله لجواز كذب المركبة الجزئية ) مع كذب المفهوم الخ أي وحينئذ فلا يصح أن يكون قضيضاً لأن شأن القضيضين أن تكذب أحدهما وتصدق الأخرى ( قوله فإن من الجائز الخ ) ( ١٣٥ ) علة لقوله لجواز كذب الخ

مثلاً قولنا بعض الجسم حيوان لا دائماً مركبة جزئية وهي كاذبة لكذب مجزئها وذلك لأن معناها أن بعض أفراد الجسم الذي ثبت له الحيوانية غير حيوان وذلك باطل بالضرورة لأن الحيوانية إذا ثبتت لا تنفك وأما كان معناها ما ذكر لها مركبة من مطلقين عامتين الأولى معناها بعض أفراد الجسم ثابت له الحيوانية بالفعل والثانية لاشئ من أفراد الجسم ثابتة له الحيوانية بالفعل ولاشأن أن مجموع هاتين القضيضتين هو حاصل ما قلناه من أن معناها أن بعض أفراد الجسم الذي ثبت له الحيوانية غير حيوان وكذلك قضيض هذه المركبة لو جعل مفهومها مreddاً بين قضيض الجزأين كاذب وهو إما أنه لاشئ من الجسم مجزئ دائماً

بل اما ليس بعض الانسان ضاحكاً دائماً أو بعض الانسان ضاحك دائماً قولنا ليس كذلك وهو رفع المجموع وقضيضه الصحيح وقولنا بل اما كذا واما كذا المتفصلة المساوية للقيض وعلى هذا القياس في سائر المركبات قال

( وان كانت جزئية فلا يكون في قضيضها ما ذكرناه لانه يكذب بعض الجسم حيوان لا دائماً مع كذب كل واحد من قضيض جزئها بل الحق في قضيضها أن يردد بين قضيض الجزأين اسلك واحد واحد أي كل واحد واحد لا يخلو عن قضيضهما فيقال كل واحد واحد من أفراد الجسم اما حيوان دائماً أو ليس بمحيوان دائماً )

( أقول ) ما مر كان حكم المركبات الكلية وأما المركبات الجزئية فلا يكون في قضيضها ما ذكرناه من المفهوم المردد بين قضيض الجزئين لجواز كذب المركبة الجزئية مع كذب المفهوم المردد فإن من الجائز أن يكون المحمول ثابتاً دائماً لبعض أفراد الموضوع وسلباً دائماً عن الأفراد الباقية

الأول من الوقتية والمنتشرة أعني الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة وليس شئ من هذه الأربع من القضايا المشهورة ثبتت ست قضايا بسيطة غير مشهورة هذه الأربع والحيثية الممكنة والحيثية المطلقة

( قوله أعني الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة ) بيان للجزأين ( قوله ثبتت ست قضايا الخ ) لم يذكرها في القضايا وأوردوها في بيان النفاض تنبيهاً على عدم شهرتها ( قال فلا يصح في الخ ) فيه إشارة إلى أن قضيضها مشتمل على المفهوم المردد بين قضيض الجزأين وثم زائد عليه كما سيحكي من أن قضيضها مفهوم مردد يشتمل على ثلاثة مفهومات ثالثها غير قضيض الجزئين ( قال بل الحق ) اضطراب عن الباطل فالقصد بالحق ما يقابله لأمعني الراجح على ما فهم ( قال أن يردد الخ ) الإلزام في لكل واحد زائدة كما في ردف لكم ثم لا يخفى أن قضيض الجزئين قضيتان ولا معنى للتزديد بينهما لكل واحد واحد إذ القضية لا يثبت لشيء فالقصد أن يردد بين قضيض مجموعيهما بمعنى السلب بأن يردد كل واحد بين ثبوت المحمول وسلبه مفيداً بمجموع قضيض الجزأين فيحصل قضية كلية ينسب مجموعها إلى كل واحد من أفراد موضوعها إيجاباً أو سلباً بمجموع قضيض الجزئين كذا ذكره الشارح في شرح المطالع وأراد بقوله أو سلباً رفع الإيجاب المنسوب إلى كل واحد واحد ليشمل السلب الكلي والسلب عن البعض دون البعض ( قال أي كل واحد واحد واحد لا يخلو عن قضيضهما ) اعتبر منع الخلو بينهما مع أنها لا يمتنع أيضاً إذ لا واسطة بين الإيجاب لكل واحد وسلب

أو لكل جسم حيوان دائماً وإذا كان المفهوم كاذباً والمركبة الجزئية كذلك فلا يصلح جعله قضيضاً لها لما علمت قول الشارح فإن من الجائز أن يكون المحمول ثابتاً الخ أي كالحويانية في المثال المذكور وقوله لبعض أفراد الموضوع كالجسم في المثال وقوله فتكذب الجزئية اللادائية أي وهي المطلقة العامة مع قيد اللاداءوم فهي مركبة من مطلقتين عامتين كانت موجبة أو سالبة كما مر وقوله لأن مفهومها أن بعض أفراد الموضوع يكون بحيث أي بحالة يثبت له المحمول تارة وهذا يعني أحد جزئي تلك القضية اللادائية وقوله وسلب عنه أخرى أي وهو معنى الجزئي الآخر وقوله بحيث يثبت له المحمول أي كالحويان في المثال المذكورة

( قوله أما الكلية الموجبة ) أى أما وجه كذب الكلية الموجبة القائمة فى المثال السابق كل جسم حيوان وهو قبيض المعجز فيه ( قوله فلدوام سلب المحمول ) أى فلدوام سلب الحيوانية عن بعض أفراد الجسم ( قوله وأما الكلية السالبة ) أى أما وجه كذب الكلية السالبة وهي قبيض الصدر وهي لاشئ من الجسم بحيوان ( قوله فلدوام إيجاب المحمول ) أى فلدوام ثبوت الحيوانية فى الواقع لبعض أفراد الجسم ( قوله فإن الحيوان ثابت ) أى فى الواقع لأن ذلك مستفاد من القضية والألا كانت كاذبة ( قوله ) مسلوب عن أفرادها الباقية ) أى لآخه نفسه والألا كان ذلك عين ما نقاده القضية ( قوله فذلك الجزئية كاذبة ) أى لما علمت أنها بفيده أن بعض الجسم الذى ثبت له الحيوانية غير حيوان ( قوله مع كذب قولنا الخ ) الذى هو قبيض الجزء الثانى أعني قوله لآدائماً لأن معناه بعض الجسم ليس بحيوان بالفعل والسالبة الجزئية قبيضا موجبة كلية ( قوله بل الحق الخ ) اضرب عن الباطل فالمراد بالحق مقابل الباطل وليس المراد به الراجح بحيث يكون مقابله مرجوحا لما علمت أن مقابله لا يصح أصلا ( قوله أن يردد بين قبيض الجزأين لكل واحد واحد الخ ) اللام فى لكل واحد زائدة كما فى قوله تعالى ردف لكم ثم لا يخفى أن قبيض الجزأين قضيتان ولا معنى لترديد بينهما إذا القضية لا ثبت لشيء كما هو ظاهره وأجيب بأن فى الكلام حذفاً والاصل أن يردد بين قبيض محمولي ( ١٣٦ ) الجزأين كما يدل عليه كلامه الآتى أى أن يردد كل واحد من أفراد

الموضوع بين ثبوت المحمول وسلبه مقيد ذلك الثبوت أو السلب بمحمول قبيض الجزأين فتحصل قضية نسب محمولها إلى كل واحد من أفراد موضوعها إيجاباً أو سلباً بمحمول قبيض الجزأين متلا بـ بعض الجسم حيوان لآدائماً معناه أن بعض الجسم محمولها دائماً بل الحق فى قبيضها أن يردد بين قبيض الجزأين لكل واحد واحد لآدائماً قلنا بعض ( ج ب ) لآدائماً كان معناه أن بعض ( ج ) بحيث يثبت له ( ب ) فى وقت ولا يثبت له ( ب ) فى وقت آخر فقبيضه أنه ليس كذلك وإذا لم يكن بعض أفراد ( ج ) بحيث يكون ( ب ) فى وقت ولا يكون ( ب ) فى وقت آخر يكون كل واحد واحد من أفراد ( ج ) إما ( ب ) دائماً أو ليس ( ب ) دائماً وهو الترديد بين قبيض ذلك الإيجاب لآه الواجب فى كونه قبيضاً للمركبة الجزئية ولا دخل لامتاع اجتماعها فى ذلك كما لا يخفى

الموضوع بين ثبوت المحمول وسلبه مقيد ذلك الثبوت أو السلب بمحمول قبيض الجزأين فتحصل قضية نسب محمولها إلى كل واحد من أفراد موضوعها إيجاباً أو سلباً بمحمول قبيض الجزأين متلا بـ بعض الجسم حيوان لآدائماً معناه أن بعض الجسم محمولها دائماً بل الحق فى قبيضها أن يردد بين قبيض الجزأين لكل واحد واحد لآدائماً قلنا بعض ( ج ب ) لآدائماً كان معناه أن بعض ( ج ) بحيث يثبت له ( ب ) فى وقت ولا يثبت له ( ب ) فى وقت آخر فقبيضه أنه ليس كذلك وإذا لم يكن بعض أفراد ( ج ) بحيث يكون ( ب ) فى وقت ولا يكون ( ب ) فى وقت آخر يكون كل واحد واحد من أفراد ( ج ) إما ( ب ) دائماً أو ليس ( ب ) دائماً وهو الترديد بين قبيض ذلك الإيجاب لآه الواجب فى كونه قبيضاً للمركبة الجزئية ولا دخل لامتاع اجتماعها فى ذلك كما لا يخفى

فقبيضا الحقيقى ليس كذلك وأما الاصطلاحى فأخذ محمول قبيض جزئى القضية الاصل فردد بينهما وتركبهما الجزأين قضية كلية نسب موضوعها إلى كل واحد من أفراد موضوعها فقول كل فرد من أفراد الجسم إما ليس بحيوان دائماً أو حيوان دائماً ولا شك أن كل فرد من أفراد الجسم إما غير حيوان دائماً كالشجر والحجر وأما حيوان دائماً فهذا القبيض صادق فظهر لك من هذا أن هذا غير قبيض المركبة الذى هو المفهوم المردد لأن ذلك يأخذ قبيض القضيتين البسيطتين ويردد بينهما أى أما أن تحقق هذه القضية أو هذه القضية وهنا لم يردد إلا بين محمول قبيض الجزأين ( قوله فقبيضه ) أى الحقيقى أنه ليس كذلك ( قوله وإذا لم يكن بعض أفراد ( ج ) أى وإذا لم يكن أفراد الجسم فى الواقع بحيث يكون حيواناً فى وقت ولا يكون حيواناً فى وقت آخر وكأنه قال وإذا لم تكن هذه القضية صادقة فليكن قبيضها صادقا فقول فليكون كل واحد الخ فى قوة قوله فليكن قبيضها الاصطلاحى صادقا وهو كل واحد من أفراد الجسم إما حيواناً دائماً أو غير حيواناً دائماً ( قوله وهو الترديد الخ ) أى وما ذكر بقولنا فليكون كل واحد الخ هو الترديد بين محمول قبيض الجزأين وقوله لكل واحد واحد متعلق بالترديد أى وما ذكرناه هو الترديد بالنسبة لكل فرد فرد من أفراد الموضوع وهو ( ج ) وقوله أى كل واحد واحد لا يخلو عن قبيضها أى عن

ثبوت محمول قبضهما ( قوله فيقال في تلك المادة ) أى فيقال في بيان مادة التقبض المشار لها بقوله فيكون كل واحد الخ وقوله كل جسم الخ أى كل فرد فرد من أفراد الجسم اما حيوان الخ ( قوله وهو يشتمل الخ ) هذا اشارة لطريق ثان في أخذ تقبض المركبة الجزئية غير الطريق الاولى فكان الاولى للشارح أن يقول أو يقول أن قبض الجزئية الحقيقي هو قولنا ليس كذلك يشتمل الخ ويكون هذا عطفاً على قوله سابقاً أن يرد بين قبض الجزئين ويكون حينئذ حاصل المعنى بل الحق في قبضها أن يرد الخ أو يقول أن قبض الجزئية يشتمل على مفهومات ثلاثة الخ وحاصل ( ١٣٧ ) تلك الطريق أن تقول أن قولنا

بعض الجسم حيوان لا دائماً  
كاذبة وقبضها الحقيقي ليس  
كذلك وهو صادق وذلك  
لأنه مشتمل على مفهومات  
ثلاثة أن يصدق عليها هي  
كل جسم حيوان دائماً ولا  
شئ من الجسم بحسب حيوان  
دائماً وبعض الجسم حيوان  
دائماً والبعض الآخر ليس  
بحيوان دائماً وهذا المفهوم  
الاخير صادق فالتقبض  
الحقيقي صادق لكن  
لأبغتناء جميع ما صدق  
عليه بل باعتبار بعضها  
فإذا ركبت قضية منفصلة  
من هذه المفهومات الثلاثة  
كان قبضاً اصطلاحياً بان  
نقول اما أن يكون كل  
جسم حيوان دائماً أو لا شئ  
من الجسم بحسب حيوان دائماً  
أو بعض الجسم حيوان  
دائماً والبعض الآخر ليس  
حيواناً دائماً وهذا التقبض  
صادق لأن المنفصلة تصدق

الجزئين لكل واحد واحد أى كل واحد واحد لا يخلو عن قبضها فيقال في تلك المادة كل جسم  
اما حيوان دائماً أو ليس بحسب دائماً ويشتمل على ثلاثة مفهومات لأن كل واحد واحد من  
أفراد الموضوع لا يخلو اما أن يثبت له المحمول دائماً أو لا يثبت له دائماً وإذا لم يثبت له فلا يخلو  
اما أن يكون مسلوباً عن كل واحد دائماً أو مسلوباً عن البعض دائماً ثابتاً لبعض دائماً فالجزء  
الثاني مشتمل على مفهومين فلو ركبت منفصلة مائة الخلو من هذه المفهومات الثلاث لكنت  
مساوية أيضاً لقبضها كقولنا اما كل ( ج ب ) دائماً أو لا شئ من ( ج ب ) دائماً أو بعض ( ج ب )  
دائماً وبعض ( ج ) ليس ( ب ) دائماً فهو طريق ثان في أخذ التقبض

( قال أولاً يثبت الخ ) أى لا يثبت لكل واحد واحد الحيوان في جميع الاوقات فهو رفع الإيجاب  
الكلية مقيداً بمجھے الدوام وليس سلباً كلياً حتى لا يشتمل على المفهومين ويجتمع مع الأصل  
في الكذب ولا سابقاً جزئياً فيجتمع مع الأصل في الصدق ولا سلب الدوام فانه ليس جهة من  
الجهات فضلاً عن أن يكون قبض الإطلاق العام كل ذلك ظاهر بالتأمل الصادق قدبر ولا تصح  
الى ما يتخير به بعض الناظرين في هذا المقام فانه من تسويات الاوهام والى ما اعترض به بعضهم  
من انه ان أريد بالجزء الثاني دوام السلب فلا يتناول دوام السلب للبعض دون البعض وان أريد  
سلب الدوام فلم ينحصر في دوام السلب لكل واحد ودوام السلب للبعض دون البعض بل يتناول  
دوام الإيجاب في البعض لا دائماً أى الذى هو مفهوم الجزئية المركبة فيكون التقبض مشتملاً على  
مفهوم التقبض الآخر وانه محال ولا يحتاج الى ما قيل انه فرض ان المركبة الجزئية ليست بمنفصلة  
وأخذت القضية المساوية لقبضها فلا مجال لهذا الاحتمال الذى هو عين المركبة الجزئية في قبضها  
فانه أو هن من نسج الشكوك ( قال فالجزء الثاني مشتملة الخ ) في شرح الاشارات ان قولنا  
كل ( ج ) دائماً اما ( ب ) واما ليس ( ب ) يصدق في ثلاثة مواضع أحدها أن يكون إيجاباً  
على البعض وسلبه عن البعض دائماً لان قولنا اما ليس ( ب ) يشمل السلب الكلّي والجزئى  
انتهى وبهذا ظهر فساد ما قيل ان المقصود الجزء الثاني مما ذكره في البيان لامن المفهوم المردد  
لكل واحد واحد

( م - ١٨ - شرح التسمية ثانياً ) عند صدق واحد من أجزائها ( قوله مساوية أيضاً ) أى كما ان  
المفهوم المردد بين كل قبض محمولي الجزئين مساو وقوله لقبضها أى لقبض المركبة الجزئية ثم لا يخفى عليك ان هذا الطريق  
الثاني غير الاول لأن الاول ان يرد بين قبض محمولي الجزئين بان يجعل ذلك قضية حالية والثاني يجعل المفهومات الثلاثة التى  
يصدق بها التقبض الحقيقي منفصلة فيقال في قبض بعض الجسم حيوان لا دائماً على الاول كل فرد من أفراد الجسم اما غير  
حيوان دائماً أو حيوان دائماً وعلى الثاني يقال اما ان يكون كل جسم حيوان دائماً أو غير حيوان دائماً او بعضه حيوان دائماً  
والبعض الآخر غير حيوان دائماً فتأمل هذا

( قوله فان قلت الخ ) هذا استفار عن سر التفاوت بين الكلية والجزئية كما يدل عليه قوله والا فافرق وحاصله ان كلا من التفتين اعني الكلية والجزئية عبارة عن مجموع قضيتين فقتضى اشتراكهما في المجموعة ان يشاركوا في الرغ بحيث يكون رغب المجموع كما هو كاف في الكلية كاف في الجزئية وما الفرق بينهما حيث جعل رغب المجموع كافياً في احدهما دون الاخرى ( قوله اى أحد الخ ) تفسير رغب أحد الجزأين ( قوله قلت الخ ) حاصله أن بينهما فرقا من جهة ان المركبة الكلية جزأها متساويان ماصداً وكذا حينئذ يكون قبض الجزأين قبضاً للكلية لأن قبض أحد المتساويين قبض للأخر بخلاف الجزئية فان جزأها أهم منها لاساويان فتي صدقت صدق جزأها دون العكس وحيث كان جزأها أهم فلا يكون قبضها مساوياً لقبض جزأها لان قبض الأهم وأخس وقبض الأخص أن يكذب قبض الجزأين ويصدق قبض الجزئية فيجتمع حينئذ كذب الجزئية ( ١٣٨ ) وكذب قبض جزأها فلذا لم يجعل رغب المجموع قبضاً لها لما يلزم عليه من

اجتماع القضية وقبضها على الكذب وشأن المتألفين أن يكذب أحدهما ويصدق الآخر مثلاً بعض الكاتب متحرك الاصابع لادائها معناه ان بعض الكاتب ثبت له التحرك في وقت وينشأ عنه التحرك في وقت آخر فهي صادقة فيلزم حينئذ صدق جزأها وهي بعض الكاتب متحرك الاصابع بالفعل بعض الكاتب غير متحرك الاصابع بالفعل وأما قولنا بعض الجسم حيوان لادائماً فكاذبة وأما جزأها صادقان لان الجزء الاول وهو بعض الجسم حيوان بالفعل صادق وكذلك

فان قلت كما أن المركبة الكلية عبارة عن مجموع قضيتين فكذلك المركبة الجزئية ورغب المجموع اما هو رغب أحد الجزأين اى أحد قبض الجزأين الذي هو المفهوم المردد فكما يمكن في قبض الكلية فكيف في قبض الجزئية والا فافرق قلت مفهوم الكلية المركبة هو بينه مفهوم الكليتين المختلفتين بالإيجاب والسلب فاذا أخذ قبضها يكون أحد قبضها مساوياً لقبضها وأما مفهوم الجزئية المركبة فهو ليس بينه مفهوم الجزئيتين المختلفتين إيجاباً وسلباً لأن موضوع الإعجاب في المركبة الكلية بينه موضوع السلب وموضوع الجزئية الموجبة لإيجاب أن يكون موضوع الجزئية السالبة لجواز تفارها بل مفهوم الجزئيتين أهم من مفهوم المركبة الجزئية لانه متى صدقت الجزئيتان المختلفتان بالإيجاب والسلب مع اتحاد الموضوع صدق الجزئيتان المختلفتان بالإيجاب والسلب مطلقاً بدون العكس فيكون أحد قبضها أخص من قبض مفهوم الجزئية لان قبض الأهم أخص من قبض الأخص فلا

( قال فان قلت الخ ) استفار عن سر التفاوت كما يدل عليه والا فافرق ( قال مفهوم الكلية المركبة هو بينه مفهوم الكليتين ) لاتحاد الموضوع فيها وهو جميع الافراد ( قال وأما مفهوم الجزئية المركبة فهو ليس بينه الخ ) لعدم اتحاد الموضوع ومن هذا ظهر انه اذا أخذ الموضوع متحداً بان يقبض في السالبة بما ثبت له المحمول كان المفهوم المردد ين قبض جزئي الجزئية مساوياً لقبضها كما اذا قلنا في المثال المذكور قبضها اما كل جسم حيوان دائماً ولا شئ من الجسم الذي هو حيوان بمجى دائماً وهذا طريق آخر لاخذ المركبة الجزئية ذكره الشارح الحق التنازاني ففى قوله لا يمكن في قبض المركبة الجزئية أخذ قبض الجزأين انه لا يمكن فيه الطريق المذكور في الكلية اعني تحليلها الى بسيطين والترديد بين قبضها ( قال بينه موضوع السلب ) لكون

الجزء الثاني وهو بعض الجسم ليس بمجى بالفعل صادق أيضاً لأن المراد بالبعض الاول غير البعض الثاني فالموضوع يقول فهم مختلف فظهر ان جزأها أهم منها وحينئذ فلا يكون قبضها مساوياً لقبض جزأها لان قبض الأهم أخص من قبض الأخص واذا لم يتساوى يلزم حينئذ اجتماع كذب المتألفين لو جعل رغب المجموع قبضاً لها لجواز اجتماع هذه المركبة مع قبض جزأها على الكذب كما بينه الشارح بقول الشارح مفهوم الكلية اى المركبة وقوله مفهوم الكليتين اى البسيطتين وقوله المختلفتين اى بالنسبة لتي هما جزأها وقوله لان موضوع الإعجاب في المركبة اى الجزئية ( قوله لجواز تفارها ) اى لجواز أن يكون الإعجاب على بعض الافراد والسلب عن بعض آخر وقوله بل هو مفهوم الجزئيتين اى البسيطتين ( قوله لانه متى صدقت الجزئيتان ) اى الجزئية المركبة اى متى صدق مفهوم الجزئية المركبة وهو الجزئيتان اى كما في بعض الكاتب متحرك الاصابع لادائماً وقوله صدق الجزئيتان اى البسيطتين ( قوله بدون العكس ) اى لا يلزم من صدق الجزئيتين صدق الجزئية المركبة كما في المثال المتقدم وهو قولنا بعض الجسم حيوان لادائماً فان هذه كاذبة وجزأها قولنا بعض الجسم حيوان وبعض الجسم ليس بمجى صادقان

( قوله ولهذا ) أي لعدم المساواة وقوله جاز اجتماع المركبة الجزئية كقولنا بعض الحيوان جسم لادنا وقوله مع الكلبيين أي التين  
 ما تقيض الجزئيين البسيطين وما كل جسم حيوان دائما ولا شيء من الجسم بمحويان دائما ( قوله قربا يصدق تقيض المركبة  
 الجزئية ) أي الذي هو أعم ( قوله وحيثما يجتمعان ) أي المركبة الجزئية وأحدى الكلبيين ( قوله فيصدق تقيضه وهو أنه ليس  
 كذلك ) ( قوله مع كذب احدى الكلبيين ) أي التين ما تقيضا البسيطين وقوله الاخص من تقيضه أي من تقيض المركبة  
 ( قوله فتقيض الكلية ) أي من حيث ذاتها وصفاتها فقوله الجزئية مقابل للكلية من حيث ذاتها وقوله المخالفة الخ ناظر لما  
 يناقض صفاتها ( قوله الموافقة لما في الجنس ) فيه أنه قد مر ان المنفصلة المانعة الحلو المركبة من ثلاث مفهومات تقيض للمركبة الجزئية  
 فيكون للمنفصلة تقيض من الحليات فلا يشترط الاتحاد في الجنس ( ١٣٩ ) فضلا عن الاتحاد في النوع فاما متى

اشتراطهما وأوجب بأن  
 المراد هنا بيان التقيض  
 الحقيقي وما مر ساد  
 للتقيض ( قوله في الاتصال )  
 شامل للزوم والاتفاق  
 وقوله والاتصال شامل  
 لقضاد وغيره وقوله  
 والاتصال الواو يعني او  
 لان الموافقة في أحدها  
 ( قوله أي في الزوم  
 والنعاد ) أي او النعاد  
 فاذا كانت الاولى لزومية  
 كانت الثانية لزومية  
 لا اتفاقية واذا كان الاصل  
 عنادية كانت الثانية عنادية  
 لا اتفاقية وليس المراد  
 بقولنا اذا كان الاصل  
 لزومية ان تكون الثانية  
 لزومية أي لعادية لان  
 هذا علم من قوله الاتصال  
 والاتصال وقوله أي في

يكون مساويا لتقيضه ولهذا جاز اجتماع المركبة الجزئية مع احدى الكلبيين على الكذب فان  
 احدى الكلبيين لما كانت أخص من تقيض المركبة الجزئية والاخص يجوز أن يكذب بدون  
 الاعم قربا يصدق تقيض المركبة الجزئية ولا يصدق احدى الكلبيين وحيثما يجتمعان على  
 الكذب كما في المثال المضروب فان قولنا بعض الجسم حيوان لادائما كاذب فيصدق تقيضه مع  
 كذب احدى الكلبيين الاخص من تقيضه قال  
 ( وأما الشرطية فتقيض الكلية منها الجزئية الموافقة لها في الجنس والنوع والمخالفة في الكيف  
 وبالعكس  
 ( أقول ) اما الشرطيات فتقيض الكلية منها الجزئية المخالفة لها في الكيف الموافقة لها في الجنس  
 أي في الاتصال والاتصال والنوع أي في الزوم والنقاد والاتفاق وبالعكس فتقيض الموجبة الكلية  
 الزومية السالبة الجزئية الزومية والنعادية الكلية العنادية الجزئية والاتفاقية الكلية الاتفاقية  
 الجزئية وهكذا في بواقي الشرطيات فاذا قلنا كلا كان ( ا ب فيج د ) لزومية كان تقيضه ليس  
 كلا كان ( ا ب فيج د ) لزومية

الجزء الثاني قيدا للأول ( قال فيصدق تقيضه ) بصدق الجزئيين الدائمين ( قال فتقيض الكلية  
 منها الجزئية الخ ) فان قلت قد مر ان المنفصلة المانعة الحلو المركبة من ثلاث مفهومات تقيض  
 للمركبة الجزئية فيكون للمنفصلة تقيض من الحليات فلا يشترط الاتحاد في الجنس فضلا عن  
 الاتحاد في النوع قلت المقصود هنا بيان التقيض الحقيقي وما مر ساد للتقيض فالمقصود بالجزئية  
 المسورة بليس كما وليس دائما كما يدل عليه الامثلة ( قال فتقيض الزومية ) صرح في الزومية  
 باختلاف في الكيف وأجل في النعادية فاما أن يقيد الكلية بالموجبة والجزئية بالسالبة على قياس  
 السابق واما أن يجري على إطلاقه أي النعادية موجبة كانت أو سالبة فتقيض الجزئية المخالفة لها  
 وقس على ذلك قوله والاتفاقية الكلية الاتفاقية الجزئية المخالفة لها والمقصود ببواقي الشرطيات

الزوم أي في القضية المتصلة والنقاد في القضية المنفصلة وقوله والاتفاق أي فيها معا ( قوله السالبة الزومية الجزئية ) المتاسب  
 ان يقول الزومية السالبة الجزئية لانه قدم الزومية في جانب الموجبة الاصل فيكون انما ونشرا مر بنا وقوله فتقيض الزومية  
 الموجبة الخ أي وبالعكس ( قوله والنعادية الكلية الخ ) صرح في الزومية باختلاف في الكيف وأجل في النعادية فكان  
 المتاسب ان يقيد الكلية بالموجبة والجزئية بالسالبة على قياس ما سبق في الزومية واما ان يجري على إطلاقه أي النعادية موجبة  
 كانت أو سالبة فتقيض الجزئية المخالفة لها وكذا يقال في قوله الاتفاقية الكلية الاتفاقية الجزئية ( قوله وهكذا في بواقي الخ ) المراد  
 ببواقي الشرطيات فتصيل الشرطية الى الحقيقية والى مائة المجمع والى مائة الحلو والا فليس شيء غير ما تقدم ( قوله كلا كان  
 ا ب فيج د ) أي كلا كانت الشمس طالمة كان النهار موجودا وقوله كان تقيضه ليس كلا كان ا ب فيج د أي ليس كلا كانت

الشمس طالعة كان النهار موجودا وانما كان هذا تقيضا للاصل لان رفع الايجاب الكلي صادق بالسلب الجزئي ( قوله دائما اما ان يكون اب او جد ) اي دائما اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا فقد اشار للعدد اولا بأول ثانياً بـ ( ولا ضرر في ذلك ) قوله من أحكام النضاي اي من أحوالها المحمولة عليها اي من الأمور التي يحل عليها العكس وفيه ان العكس اما ان يراد منه المعنى المصدري وهو عبارة الخ او الاصطلاحي المعروف بقوله وهو جعل الخ وكل منهما لا يصح حمله على القضية وأجيب باننا نريد الاول لكن لا نريد من الحل حل المواطة كما فهم المترش بل حل الاشتقاق وذلك بان تحول كل انسان حيوان مثلاً منكوس الى بعض الحيوان ( ١٤٥ ) انسان ( قوله للمستوي ) انما سمي بذلك لاستوائه وموافقه مع الاصل

واذا قلنا دائما اما أن يكون ( أب ) أو ( ج د ) حقيقة فتقيضه ليس دائما اما أن يكون ( اب أو ج د ) حقيقة وعلى هذا القياس قال ( البحث الثاني في العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانياً والثاني أولاً مع بقاء الصدق والكيف بمجالها )  
 ( أقول ) من أحكام القضايا العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانياً والجزء الثاني أولاً مع بقاء الصدق والكيف بمجالها كما اذا أردنا عكس قولنا كل انسان حيوان بدنا جزأيه وقلنا بنض الحيوان انسان أو عكس قولنا لا شيء من الانسان بمجر قلنا لا شيء من الحجر ( قوله العكس المستوي ) أقول كما ان العكس المستوي يطلق على المعنى المصدري المذكور وهو تبديل الجزء الاول من القضية بالثاني والثاني بالاول الخ كذلك يطلق على القضية الحاصلة الحقيقية وما نعتي الجمع والحلو ( قل من أحكام القضايا ) أي من الاحوال المحمولة عليها العكس بالمعنى المصدري وهو معنى اصطلاحي كما يدل عليه ( قال العكس المستوي ) لا يختلف في وهمك من تقييد العكس بالمستوي واضافته الى التقيض ان للعكس معني اصطلاحياً مشترك بينهما بل يد التحصيل للعكس القوي بالصفة والاضافة استعمل كل من المقيدين في معنى اصطلاحى وليس لفظ العكس مشتركاً لفظياً بينهما اذ لا دليل على وضعه للمعنيين على ما فهم وانما سمي مستويًا لاستوائه وموافقه مع الاصل في الطرفين بخلاف عكس التقيض يقال استوي اثناء والخشبة وقيل لانه طريق مستولامت فيه ولا اعوجاج وفيه انه يقتضي أن يكون توصيفه بالمستوي توصيفاً للشبه بالمشبه على البالغة وهو بعيد عن الفهم ( قال وهو عبارة الخ ) وقد صرح به في شرح المطالع وأما اطلاقه على القضية فالظاهر انه أيضاً حقيقة لكثرة الاستعمال في ذلك واليه تشير عبارة السيد قدس سره وفي شرح المطالع انه بطريق التجوز ولك أن تجمع بينهما بان العكس قل أولاً من المعنى اللغوي الى المعنى المصدري ثم استعمل في القضية المنصوصة بعلاقة السببية ثم كثر استعماله فيها حتى صار حقيقة بالغة وعرف بأنه أخص قضية الخ قال جعل الجزء الاول من القضية الخ مافوظة كانت أو مفعولة فتولوا بعض البشر حيوان بالقياس الى كل حيوان انسان مساو للعكس وليس بعكسه ومعنى

في الطرفين احترازاً من عكس التقيض وقيل لانه طريق مستقيم لا اعوجاج فيه اي وهو اصطلاحاً جعل الخ واما اطلاق العكس على القضية فالظواهره حقيقة لكثرة الاستعمال في ذلك والى هذا يشير كلام السيد وفي شرح المطالع انه بطريق التجوز ولك أن تجمع بينهما بان العكس قل أولاً من المعنى اللغوي الى المعنى المصدري ثم استعمل في القضية المنصوصة بعلاقة السببية ثم كثر استعماله فيها حتى صار حقيقة بالغة ( قوله عن جعل الجزء الاول من القضية الخ ) أي مافوظة كانت أو مفعولة فتولوا بعض البشر حيوان بالقياس الى كل حيوان انسان

مساو للعكس وليس يمكن له واعترض هذا التعريف بأنه يصدق بقولنا حيوان كل انسان بالنسبة بانسان لعكس كل انسان حيوان مع ان هذا لا يقال له عكس اصطلاحاً وأجيب بان المراد بالحل المذكور ان يصير الجزء الاول موصوفاً بالثانوية اي المحمولة وان يصير الجزء الثاني موصوفاً بالاولية اي الموضوعية وحاشا فيخرج حيوان كل انسان لان حيوان وان تقدم لم يوصف بالاولية لكونه خيراً مقدماً وكل انسان وان تأخر فهو مبتدأ فليس موصوفاً بالثانوية ( قوله مع بقاء الصدق ) أي فإذا كانت الاولى صادقة حقيقاً كانت الثانية كذلك وإذا كان الاولى صدقاً تقديرياً كانت الثانية أي العكس كذلك وقوله والكيفية أي فإذا كان الاصل محصلاً كان العكس كذلك وإذا كان الاصل معدولاً كان العكس كذلك

( قوله فالمراد ) الاول والمراد اذ التفرع غير ظاهر ( قوله الجزآن في الذكر لافي الحقيقة افا هذا الذي ان المراد بالذكر ما يعم  
الذكر اصاله كما في القضية الموقوفة وتباً كما في القضية المقولة ( قوله هو ذات المحمول في الاصل ) أي ذات ما كان محمولا  
في الاصل فقله في الاصل متعلق بالمحمول ( قوله ذات المحمول ) أي لا وصفه وقوله ومحموله وصف الموضوع أي لاداته  
( قوله وصف الموضوع ) أي وصف ما كان موضوعا في الاصل فحذف قوله في الاصل من الثاني لدلالة الاول عليه ( قوله )  
فالتبديل ليس الا في الجزئين الخ ) الا انه في القضية المقولة تبديلهما أصالة وذكرهما تباً وفي الموقوفة ذكر الجزئين اصاله  
وتبديلهما تباً اذ تبديل الالفاظ في الحلية والموضوعية بتبعية المعاني ( قوله فالتبديل ليس الا في الجزئين ) أي ولم يتعلق التبديل  
بالمراد وذلك لان المراد من الاول الافراد ومن الثاني الوصف وكذلك في العكس يراد من الاول الافراد ومن الثاني  
الوصف فالمراد فيها متحد والتبديل اما هو في ذكر الجزئين قوله أي في الوصف النواني ) أي للموضوع والمراد بالوصف  
النواني السكان للموضوع مفهومه فلما قلت كل اسان حيوان فوصف الموضوع النواني هو الجسم التام الحساس المتحرك  
بالارادة المتفكر بالقوة فوصف الموضوع النواني هو حقيقة افراده وقوله أي في الوصف النواني تعبير لقوله في الذكر فان  
قلت هلا حذف ( قوله ووصف المحمول ) واستثنى بقوله أي في الوصف النواني ( ١٤١ ) عنها لانها تم وصف الموضوع

ووصف المحمول قلت اتي  
بذلك للاشارة الى ان  
الوصف في الموضوع لوحظ  
كونه عنوانا عن الافراد  
لانه ملحوظ في ذاته  
بمخلاف وصف المحمول فانه  
فقد لذاته ليكون محمولا  
ولاجل هذا عبر في جاب  
الموضوع بالوصف النواني  
وفي جاب المحمول بقوله  
ووصف المحمول ولم يقل  
النواني فان قلت كلامه

بانسان فالمراد بالجزء الاول والثاني الجزآن في الذكر لافي الحقيقة فان الجزء الاول والثاني من  
القضية في الحقيقة هو ذات الموضوع ووصف المحمول بالعكس لا يصير ذات الموضوع محمولا ووصف  
المحمول موضوعا بل موضوع العكس هو ذات المحمول في الاصل ومحموله هو وصف الموضوع  
فالتبديل ليس الا في الجزئين في الذكر أي في الوصف النواني ووصف المحمول لافي الجزآن  
الحقيقيين لا يحال فعل هنا يلزم ان يكون للمنفضة عكس

بالتبديل فيقال مثلا عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية فيشتق من العكس بالمعنى الاول دون  
الجزء المذكور أن يصير الجزء الاول موضوعا والثانية أي المحمولة وبالعكس فلا يرد تقديم المحمول  
على الموضوع اذ ليس فيه تبديل القضية ( قال الجزآن في الذكر ) لافي الحقيقة افا هذا الذي ان المقصود  
بالذكر ما يعم الذكر اصاله كما في القضية الموقوفة وتباً كما في القضية المقولة ( قال فالتبديل الخ ) الا انه  
في القضية المقولة تبديلهما اصاله وذكرهما تباً وفي الموقوفة ذكر الجزآن اصاله وتبديلهما تباً اذ  
تبديل الالفاظ في المحمولة والموضوعية بتبعية المعاني ( قال فعل هذه الخ ) يعني على ارادة الجزآن بما ذكر

هذا مفاده ان الوصف ملحوظ في المحمول والموضوع وان ذلك الوصف تبديل مع ان الموضوع اما يلاحظ منه الافراد لا الوصف  
فالوصف لم يلاحظ في الموضوع حتى يبدل وحاصل الجواب ان الوصف اعني المفهوم لازم للفظ لانه دال عليه فلزم من تبديل  
اللفظ تبديله بماله فتبديل المفهوم حاصل غير متصور فحاصله ان مفهوم انسان ومفهوم حيوان تبدلا تبعا لتبديل اللفظين وان  
كان تبدل المفهوم حاصل غير متصور وهذا كله ان اريد بالوصف المفهوم اما لو اريد به لفظ الموضوع ولفظ المحمول فلا  
اشكال بل هو المناسب لغير قوله ليس الا في الجزئين في الذكر \* نعم كون المراد بالوصف اللفظ مخالف لما تقدم من ان  
الوصف هو المفهوم فتأمل ( قوله لافي الجزئين الحقيقيين ) أي الذات والوصف لكن الذات بالنظر للموضوع والوصف  
بالنظر للمحمول فالحقيقتية في كل شيء بحسبه وانما لم يتم التبديل بالنظر لما لانه لو اريد ذلك استكانا نريد بموضوع الاصل  
افرادا عند وقوعه محمولا في العكس وكنا نريد بمحمول الاصل وصفه عند وقوعه موضوعا في العكس وهذا باطل لما فيه من  
حمل الذات على الوصف وهما غيران فلما اردنا بموضوع الاصل عند وقوعه محمولا في العكس مفهومه وأردنا بمحمول الاصل  
عند وقوعه موضوعا في العكس افرادا فأملا ( قوله فعل هذا ) أي على ان المراد من التبديل ليس الا تبديل الجزئين في  
الذكر لا في الحقيقة يلزم وجود العكس للمنفضة وهو خلاف ما تقرر عندهم وحينئذ فلا يصح ارادة ما ذكر من ان المراد  
من التبديل ليس الا تبديل الجزئين في الذكر والمعين ان يكون المراد ان التبديل واقع في الجزئين الحقيقيين لاجل أن يوافق

ما قرعدهم من أن المنفصلة لا عكس لها لانه لا يتأتى فيها تبديل الجزأين الحقيقيين لعدم تميزهما بالطبع لان المعادة من الطرفين فهذا معارضة للاستدلال المذكور على صحة الإرادة المذكورة (قوله لا نجزئها الخ) هذا استدلال على الملازمة التي بين مقدم الشرطية وتاليها لان حاصل هذه المعارضة لو كان المراد بالتبديل تبديل الجزأين في الشكل ليس الا لزم أن يكون للمنفصلة عكس لان جزأيهما متبذران الخ لكن (١٤٣) التالي باطل وهو كون المنفصلة لها عكس فبطل المقدم وهو كون المراد بالتبديل

تبديل الجزأين في الذكر لان جزأيهما متبذران في الذكر والوضع وان لم يتميزا بحسب الطبع فإذا تبديل أحدهما بالآخر يكون عكساً لها لصدق التعريف عليه لكنهم صرحوا بأنها لا عكس لها لانا نقول لانهم ان المنفصلة لا عكس لها فان المفهوم من قولنا اما ان يكون العدد زوجاً أو فرداً الحكم على زوجية العدد بمعادته الفردية ومن قولنا اما ان يكون العدد فرداً أو زوجاً الحكم على فردية العدد بمعادته الزوجية ولا شك ان المفهوم من معادته هذا لذكاء غير المفهوم من معادته ذلك لهذا فيكون للمنفصلة أيضاً عكس مغاير لها في المفهوم الا انه لا يمكن فيه قاطعة لم يتبره فكأنهم ما عتوا بقولهم لا عكس للمنفصلات الا ذلك وانما قالوا لجل الجزء الاول من القضية ثانياً والثاني أولاً لا لتبديل الموضوع بالمحلول كما ذكر بعضهم

الثاني ويعرف العكس بالمعنى الثاني بأنها أخص قضية لازمة للقضية بطريق التبديل موافقة لها في الكيف والصدق فلا بد في إثبات العكس من أمرين أحدهما ان هذه القضية لازمة للاصل وذلك بالبرهان التطبيقي على المواد كلها والثاني ان ما هو أخص من تلك القضية ليست لازمة لذلك الاصل

يلزم وجود العكس للمنفصلة وهو خلاف ما قرعدهم فلا يصح ارادته معارضة للاستدلال المذكور على صحة الإرادة المذكورة هذا هو الظاهر للمطالع لكلام الشارح بخلاف ما لو أريد الجزآن الحقيقيان فإنه لا يكون للمنفصلة عكس لعدم تميزهما بالطبع اذ المعادة من الطرفين (قال لا نقول الخ) حاصله تسلب الزوم المذكور ومنع بطلان اللازم لان المقصود بقولهم بأنه لا عكس يرتب عليه قاطعة للمنفصلة وهذا هو الجواب المذكور في شرح المطالع حيث قال والجواب ان المقصود بالتبديل التبديل المنوي أي تبديل بغير المعنى وحيث لا يتبر مني المنفصلة بحسب التبديل اذ معناها المعادة بين الشئين سواء أجري فيها التبديل أولاً لم يتبر التبديل لها فكأنه لا تبديل انتهى فان المقصود بقوله لا يتبر مني المنفصلة تغيراً ممتداً به بدليل قوله لم يتبر التبديل لها وكأنه لا تبديل لها فعنى قولهم لا عكس لها لا عكس معتبر لها والقول بان هذا الجواب مبني على تفسير التبديل بالتبديل المتبر وأجراه قولهم على ظاهره والجواب المذكور ههنا مبني على اجراء التبديل على ظاهره والتأويل في قولهم يكذب قوله لم يتبر التبديل المذكور وقوله فكأنه لا تبديل لها (قال) فان المفهوم من قولنا الخ) قال المحقق التفاضلي الحكم في المنفصلة انما هو بالناد بين الطرفين على ما يشهد به تفسير المنفصلة وتعليل مفهومها فاقع في التشرح من أن الحكم في الاول بمعادته للزوجية للفردية وفي الثاني بمعادته الفردية للزوجية ممنوع أقول الحكم بالناد من الطرفين مآ صدقاً غير ممكن فلا بد من أن يكون من أحد الطرفين ملحوظ قصداً ومن الآخر تباعاً على ما قالوا من خاصة

تبديل الجزأين في الذكر ليس الا وتعين أن يكون المراد ان التبديل في الجزأين الحقيقيين اذ لا واسطة بينهما وظهر لك من هذا أن قول الشارح لكنهم صرحوا الخ فيه حذف والاصل لكن التالي باطل لانهم صرحوا الخ قادخل لكن التي حقها أن تدخل على الاستثائية على تعليلها وحذفها (قوله لا نقول لانهم الخ) حاصله اننا نسلم هذا الزوم لكن نمنع هذه الاستثائية الفائلة بطلان العكس لها وتبين أن لها عكساً وقولهم انه لا عكس للمنفصلة منناه لا عكس لها يرتب عليه قاطعة وهذا لا يتأتى ان لها في الواقع عكساً لكن لا يرتب عليه قاطعة وليس المراد بقولهم انه لا عكس لها نفي العكس عنها في الواقع كما فهمت أنها المعترض (قوله)

ان المفهوم من معادته هذا) أي الزوجية وقوله لذلك أي الفردية وقوله غير المفهوم من معادته ذلك أي الفردية (يشمل لهذا أي للزوجية (قوله الا انه لا يمكن أن يكون هذا يقتضى تسليمه تبرعهم بأنه لا عكس لها وصدر الجواب بقية في أنهم لم يصرحوا بذلك لان قوله لا نسلم أن المنفصلة الخ يفيد أنهم لم يصرحوا بذلك ولا لا قال لانهم ان المنفصلة لا عكس لها ففي كلامه تناقض وأجيب بان المراد بقوله أولاً لا عكس لها أي كما فهم المعترض لما ذكر من الدليل وهذا لا يتأتى أنهم صرحوا بذلك ولكن كلامهم ليس مأخوذاً على ظاهره بل مرادهم لا عكس لها يرتب عليه قاطعة كما هنا

( قوله ليشمل عكس الحليات والشرطيات ) أي فهو أولى لقادته ان حقيقة العكس فيها واحدة بخلاف ما عر به ذلك البعض فانه وان كان قصده تعريف الحليات لكنه يوم اختلاف حقيقة العكس فيها ( قوله بكونان صادقين في الواقع ) أي كما هو المتبادر من لفظ البقاء ( قوله بل المراد الخ ) أي ان المراد بالصدق أهم من الحق والمقدر بدليل قوله بمجمله فان معناه مع بقاء الصدق ملتصقا بمجمله من كونه محققاً ومقدراً وكذا معنى بقاء الكيف بمجمله بقاؤه ملتصقا بمجمله من كونه عدولياً أو تحصيلياً أو سلبياً وما ذكرنا ظهر فائدة قوله بمجمله واعلمت انه غير زائد والمراد بكون الصدق ( ١٤٣ ) مقدراً ان يفرض صدق قضية

كاذبة في الواقع نحو مسيلة رسول الله فذه صدقها مقدر فيكون عكسها صدقه كذلك ( قوله وانما اعتبروا الخ ) ليس معناه وانما صح اعتبار الزوم في الصدق لان هذا صرف للسكلام عن ظاهره من غير ضرورة بل هذا هنا بيان لسبب اعتبار الزوم في الصدق في العكس بالحق المصدرى قلنى حينئذ وسبب اعتبار الزوم الخ وحاصله ان العكس بمعنى القضية الخاصة من التبدل لازم من لوازم القضية الاصل وصدق المزوم بدون صدق الزوم مستحيل فيكون الزوم في الصدق لازماً للعكس بمعنى القضية وحينئذ فلا بد من اعتبار الصدق في العكس بالحق المصدرى والالكانت القضية الخاصة من التبدل الموافقة للاصل عكاً له من غير

ليشمل عكس الحليات والشرطيات وليس المراد ببقاء الصدق ان العكس والاصل يكونان صادقين في الواقع بل المراد ان الاصل يكون بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس وانما اعتبروا الزوم في الصدق لان العكس لازم من لوازم القضية ويستحيل صدق المزوم بدون صدق الزوم ولم يستبر بقاء الكذب اذا لم يلزم من كذب المزوم كذب الزوم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو قولنا بعض الانسان حيوان والمراد ببقاء الكيف ان الاصل لو كان موجياً كان العكس أيضاً موجياً وان كان سالياً سالياً وانما وقع الاصطلاح عليه

ويظهر ذلك بالتخالف في بعض الصور والضابط في السوالب ان السالبة الجزئية لا تنعكس الا في الخاصتين قائمتا تنعكسان عرقية خاصة وأما السالبة الكلية فان لم يصدق عليها الدوام الوصفي أعني العرفي العام فلا تنعكس أصلاً وهي السوالب السبع المذكورة وان صدق عليها الدوام الوصفي فان باب المفارقة في كل قضية منفصلة تكون احدى المائتين ملحوظاً قصداً والاخرى تباه فتشقق المفارقة بين القهويين قطعا الا انه مغايرة لاثنا عشر لما في المقصد أعني الحكم بالنعاد ( قال ليشمل عكس الحليات والشرطيات ) فهو أولى لقادته ان حقيقة العكس فيها واحدة بخلاف أخذ الموضوع والمحمول فانه وان كانت المقصود تعريف العكس الحليات يوم اختلاف حقيقة فيها ( قال يكونان صادقين ) كما هو المتبادر من لفظ البقاء ( قال بل المراد الخ ) ان اراد باللمية على وجه الزوم لانه الفرد الكامل والصدق أهم من الحق والمقدر بدليل قوله بمجمله فان معناه مع بقاء الصدق ملتصقا بمجمله من كونه محققاً أو مقدراً وكذا معنى بقاء الكيف بمجمله بقاؤه ملتصقا بمجمله من كونه عدولياً أو تحصيلياً أو سلبياً وما ذكرنا ظهر فائدة قوله بمجمله وان دفع ما قبل انه زائد ( قال وانما اعتبروا الخ ) بيان لسبب اعتبار الزوم في الصدق في العكس بالحق المصدرى وحاصله ان العكس بمعنى القضية الخاصة من التبدل لازم من لوازم القضية اصطلاحاً وصدق المزوم بدون صدق الزوم مستحيل فيكون الزوم في الصدق لازماً للعكس بمعنى القضية فلا بد من اعتبار الصدق في العكس بالحق المصدرى كذا لم يتبروه الخ ولم يصح اعتباره في الكذب على ما هو فانه صرف عن الظاهر من غير ضرورة ( قال وانما وقع الاصطلاح الخ ) أي ليس هذا الشرط مجرد اصطلاح

لزوم في الصدق لان القضية تابعة للمعنى المصدرى أي وهذا باطل نحو كل ناطق انسان بالقياس الى كل انسان ناطق ( قوله اذ لم يلزم من كذب المزوم كذب الزوم ) لان الزوم قد يكون أهم ولا يلزم من انعدام الاخص الذي هو المزوم انعدام الاعم الذي هو الزوم ( قوله وانما وقع الاصطلاح عليه ) أي على بقاء الكيف وقولهم لانهم تبسوا الخ أشار بذلك الى ان هذا الشرط ليس باعتباره مجرد اصطلاح بل هناك شيء آخر يستدعي اعتباره وان كان ليس شيئاً حاملاً على الاصطلاح اذ الاصطلاح لا يمل

( قوله لانهم تبعوا القضاء ) أى المستعملة في العلوم وقوله فلم يعدوها في الأكثر أي فما وجدوا في أكثرها بعد التبديل صادقة لازمة لها الا وهي موافقة في السبب لانخافه لها فيه وانما قال في الأكثر اشارة الى أن هذا استقراء ناقص بعيد الظن بذلك الحكم المبني عليه الاصطلاح المذكور وليس المراد ظاهر العبارة انهم تبعوا القضاء فوجدوا أكثرها موافقاً والبيض الأقل صادق لازم مخالف للاصل وفي بعض النسخ لانهم تبعوا القضاء في الأكثر فلم يجدوها بعد التبديل الخ وهذه ظاهرة لانهايم فيها ( قوله قد جرت العادة ) أى عادة ( ١٤٤ ) المتطيقين ولا يتأني هذا ترك بعضهم التقديم لانه نادر خلاف العادقولو

أريد بالعادة ماهو دائم الوقوع فالمراد عادة أكثرهم ( قوله بتقديم عكس السوالب ) أي على عكس الموجبات ( قوله لان منها ما يتعكس الخ ) أي ولان بيان عكس بعض الموجبات متوقف على عكس السوالب وأشار الشارح بقوله لان منها الخ الى ان تلك العادة ليست اتفاقية بل لشككة وقوله لان منها ما يتعكس كلبه أي والموجبات ليس منها ما يتعكس كلبه ( قوله والكلبي وان كان الخ ) هذا جواب عما يقال السوالب وان اقررت بلكية العكس فالوجبات اقررت بإيجاب العكس والايجاب أشرف من السلب فتجاب باننا لانعلم انه أشرف من السلب هو الاشراف لانه أفيد الخ

لانهم تبعوا القضاء فلم يجدوها في الأكثر بعد التبديل صادقة لازمة الاموافقة لها في الكيف قال ( أما السوالب فان كانت كلبه فسمع منها وهي الوقتيان والوجوديان والممكنات والمطلقة العامة لانكس لا تتنكس لانكس في أحصها وهي الوقتية لصدق قولنا بالضرورة لاشئ من القدر يتخفف وقت التربع لاداماً وكذب قولنا بعض المنخفض ليس بغير بالامكان العام الذي هو أعم الجهات لان كل منخفض فهو قرف بالضرورة واذا لم يتعكس الاخص لم يتعكس الاعم اذ لو انعكس الاعم لانكس الاخص لان لازم الاعم لازم الاخص ضرورة ) ( أقول ) قد جرت العادة بتقديم عكس السوالب لان منها ما يتعكس كلبه والكلبي وان كان سلباً يكون أشرف من الجزئي وان كان إيجاباً لانه أفيد في العلوم وأضبط فالسوالب اما كلبه واما جزئية فان كانت كلبه فسمع منها وهي الوقتيان والوجوديان والممكنات والمطلقة العامة لانكس لان أحصها وهي الوقتية لانكس متى لم يتعكس الاخص لم يتعكس الاعم أما ان الوقتية لانكس صدق عليها الدوام الذاتي أيضاً انعكست كلبه الى الدوام الذاتي والا انعكست كلبه الى الدوام الوصفي ان لم تكن مقيدة بالدوام وان كانت مقيدة به انعكست كلبه الى الدوام الوصفي مع قيد الدوام في البعض

بل هناك شرط آخر يستدعي اعتباره ( قال لانهم تبعوا القضاء الخ ) أى القضايا المستعملة في العلوم فما وجدوا في أكثرها بعد التبديل صادقة لازمة لها الا قضية موافقة في الكيف لا مخالفة لها فيه وانما قال في الأكثر اشارة ان هذا استقراء ناقص بعيد الظن بذلك الحكم المبني عليه الاصطلاح المذكور وليس المقصود انهم وجدوا في الأقل قضية صادقة لازمة موافقة مخالفة لانه على ماوهم بعض الناظرين ومثاله كقولنا كل جسم حيوان فانه بعد التبديل يصدق بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان لان بعض الحيوان ليس بانسان ليس لازمة لها كيف ولا لزوم بين الإيجاب والسلب ثم نبى ما نبى ولمرى مفادقة التأمل أكثر من أن نحصى ( قال قد جرت العادة ) أى عادة المتطيقين لا يتأني ترك بعضهم التقديم لانه نادر خلاف العادة ولو أريد بالعادة ماهو دائم الوقوع فالقصود عادة أكثرهم ( قال لان منها الخ ) ولان بيان عكس بعض الموجبات يتوقف على عكس السوالب ( قال لانه أفيد ) لانه يصاح لكبرى الشكل الاول وأضبط لحصول

وقوله وان كان الخ الواو للحال وان زائمة أي والكلبي في حال كونه سلباً أشرف الخ ( قوله لانه أفيد في العلوم ) أي لانه يصلح للوقوف في كبرى الشكل الاول وقوله وأضبط أي لانه يحيط بجميع افراد الموضوع ويضبطها بخلاف الجزئي الإيجابي فلا يصلح لذلك ( قوله لان أحصها وهي الوقتية لانكس ) هذه دعوى أولى وقوله متى لم يتعكس الخ ) دعوى ثانية وانما كانت الوقتية أحصها لانه حجب فيها بثبوت القفل في وقت معين بخلاف المطلقة العامة فانه حكم فيها بثبوت القفل مطلقاً واعلم ان الدعوى الاولى احتوت على أمرين عدم الانكسار وكونها أخص الاول من قيل الجزئي والثاني من قيل القيدى فلا يحتاج لدليل بخلاف الاول فلذا نعرض لدليله بقوله اما ان الوقتية الخ

( قوله فليصدق قولنا لاشئ من القمر الخ ) هذه وقبة أي لصديق الوقية وقوله مع كذب قولنا بعض المتخفف الخ أي مع كذب السالبة الجزئية الممكنة العامة وإذا كذبت الممكنة العامة ولا يكون عكس الوقية وإذا لم يكن الوقية منكبة بالممكنة العامة فلا تنكس بنبرها لاث الامكان أم الجهات وإذا لم يصدق الأعم لم يصدق الاخص ( قوله لان كل منخفف الخ ) هذا دليل على كذب الممكنة العامة المجعولة عكساً فكأنه قال وإنما كان هذا المكس كاذبا لصديق تقيضه لان الخ والتقيض صادق ضرورة لا يحتاج لدليل ( قوله لان كل منخفف فهو قر الخ ) وذلك لان الانخفاف عبارة عن اظلام القمر ( قوله وأما أنه اذا لم ينكس الاخص لم ينكس الاعم فأنه لو انكس الاعم لانكس الاخص ) أي لكن انكس الاخص باطل لما تقدم فالاستثائية علمت مما تقدم فلم يتعرض لها ولذا تعرض للشرطية فقط فقال لان العكس لازم الخ ( قوله والأعم لازم للاخص ) فيه ان الخاص يجوز تحققه بدون العام اذ المنوع ( ١٤٥ ) تحقق الخاص في الخارج بدون

العام وهذا لا ينافي جواز تحققه بدون وإذا كان كذلك فلا يكون العام لازما للخاص وأجيب باننا لانسلم جواز تحققه بدون اذ لو جاز ذلك عقلا لم يكن الخاص خاصاً ( قوله ولانم اللازم الخ ) أي ولانم اللازم لشيء لازم الخ والعلم ان العكس عبارة عن أقصى قضية لازمة بعد التبديل من غير ان يكون أحدهما علة في الآخر وواسطة فيه وحيث أنه قوله لانه لو انكس الخ لا يصح اذ هو مفيد لتحقق العلة والواسطة وأجيب بانه لا يلزم من كون الشيء

فليصدق قولنا لاشئ من القمر بمتخفف بالضرورة وقت الترتيب لاداماً مع كذب قولنا بعض المتخفف ليس بقدر بالامكان العام الذي هو أعم الجهات لان كل منخفف فهو قر بالضرورة وأما أنه اذا لم ينكس الاخص لم ينكس الاعم فأنه لو انكس الاعم لانكس الاخص لاث انكس لازم للاعم والأعم لازم للاخص ولازم اللازم لازم واعلم ان معنى انكس القضية أنه يلزمها العكس لزوماً كلياً

الاحاطة بجميع أفراد الموضوع ( قال لان كل منخفف قر بالضرورة لان الانخفاف عبارة عن اظلام القمر ) قال فأنه لو انكس الاعم الخ ) ونحقق الزوم بين الانكسيتين لا يقتضي أن يكون الثاني بواسطة الاول فلا يرد أن العكس عبارة عن أقصى قضية لازمة بعد التبديل بلا واسطة وهنا تحقق الواسطة وأما قوله لان العكس لازم للاعم الخ فهو بيان للاستلزام فيكون الزوم لزوم الاعم للاخص فيكون واسطة في الأدبات دون الثبوت فتدبر فانه مما خفي على بعض الناظرين فاحتاج الى ان المقصود ان لا يكون بواسطة تبديل آخر ( قال والأعم لازم للاخص ) بناء على ان المتبر في العموم والخصوص بين القضايا مجرد جواز وجود أحدهما بدون الآخر لا وقوعه ولذا حكموا بان الدائمة أعم من الضرورية ولو لم يكن الاعم لازماً للاخص لجاز تحقق الاخص بدون فم يكن الخاص خاصاً فلا يرد أن الخاص لا يتحقق بدون العام لانه لا يجوز تحققه بدون فلا يكون العام لازماً له ( قال واعلم أن معنى انكس الخ ) لان العكس لازم القضية وقواعد العلوم لا بد أن يكون كلية فإذا قلنا الضرورية تنكس الى دائمة كالمنه أن كل ضرورية يلزمها الدائمة وهذا معنى يلزمها العكس لزوماً كلياً وإذا كان معنى الانكس ذلك كان معنى عدم الانكس عدم ذلك الزوم الكلي

( م - ١٩ - شرح التسمية ثاني ) لازماً لشيء ان يكون علة فيه الا ترى الى لزوم الجوهري للعرض مع أنه غير علة فيه وحيث تحقق الزوم بين الانكسيتين لا يقتضي ان يكون لثاني بواسطة الاول فان قلت غاية ما أقاده هذا الجواب ان الانكسيتين ليس أحدهما علة وواسطة في الآخر وهل هناك علة وواسطة في لزوم أحد الانكسيتين أو ان لزوم العكس لذات الاصل قلت ان لزوم العكس للاصل لذاته لا بواسطة ولا علة فان قلت هذا بخلاف قول الشارح لان العكس لازم للاعم الخ اذ هو يفيد ان لزوم العكس للاصل بواسطة قلت لانه لا بد من ذلك اذ ذكره الشارح لتبديل لاثبات الدعوى لا لزوم العكس للاصل في نفس الامر فالدعوى هي ان عكس الاخص لازم والدليل عليها قوله لان الخ فالدليل للادبات لا لثبوت فتدبر ( قوله واعلم ان معنى انكس القضية أنه يلزمها الخ ) وذلك بان يطرد عكسها في كل مثال وليس المراد ان يتفق عكسها في بعض الامثلة دون بعض وذلك لان العكس لازم للقضية وقواعد العلوم لا بد ان تكون كلية فإذا قلنا الضرورية تنكس الى دائمة كان مناه ان كل ضرورية يلزمها الدائمة وهذا معنى قوله يلزمها لزوماً كلياً وإذا كان معنى الانكس ذلك كان معنى عدم الانكس عدم ذلك الزوم الكلي

( قوله فلا يتبين ذلك ) أي انكاسها وقوله بصدق العكس معنا أي بمحصل العكس لها في مادة ( قوله بل يحتاج الى برهان الخ ) أي بل لابد في اثبات العكس لتقضية من برهان ينطبق على جميع المواد بان يقال اذا صدق الاصل وجب صدق العكس معه والا لصدق تقيضه معه ويضم ذلك التقيض على تقدير صدقه للاصل كبري يتنج الحال وهو سلب التي عن نفسه واعلم ان البراهين تتمدد بتعدد المواد حتى يحصل من الجميع لزوم العكس في جميع المواد مثلاً كل انسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان لو لم يصدق هذا العكس لصدق تقيضه وهو لاشي من الانسان بمحيوان فاذا ضمنها كبرى للاصل انتج لاشي من الانسان بانسان وهذا ( ١٤٦ ) محال ومن المعلوم ان هيئة هذا القياس صحيحة والقضية الاولى مفروضة

الصدق وحيدة والكذب  
فلا يتبين ذلك بصدق العكس معنا في مادة واحدة بل يحتاج الى برهان ينطبق على جميع المواد ومعنى عدم انكاسها انه ليس يلزمها العكس لزوماً كلياً فيتضح ذلك بالتحقق في مادة واحدة فانه لو لزما لزوماً كلياً لم يتخلف في شيء من المواد فلماذا اكتفى في بيان عدم الانكاس بمادة واحدة دون الانكاس قال  
( وأما الضرورة والدائمة المطلقتان فيمكنان دائماً كلية لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لاشي من ( ج ب ) فيصدق دائماً لاشي من ( ب ج ) والآن بفض ( ب ج ) بالاطلاق العام وهو مع الاصل ينتج بعض ( ب ) ليس ( ب ) بالضرورة في الضرورة ودائماً في الدائمة وهو محال )  
( أقول ) من السوالب الكلية الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة وهما ينكسان سالبه دائماً كلية لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لاشي من ( ج ب ) وجب أن يصدق دائماً لاشي من ( ب ج ) والا لصدق تقيضه وهو بعض ( ب ج ) بالاطلاق العام وينضم الى الاصل هكذا بعض ( ب ج ) بالاطلاق ولا شي من ( ج ب ) بالضرورة أو دائماً ينتج بعض ( ب ) ليس ( ب ) بالضرورة في الضرورة وبالذوام في الدائمة وهو محال وهذا المحال ليس بلازم من تركيب المقدمتين لصحته ولا من الاصل لانه مفروض الصدق فتبين أن يكون لازماً من تقيض العكس فيكون محالاً فيكون

( قال بل يحتاج الى برهان الخ ) قبل يجوز أن يقال براهين متعددة على أقسام للمواد يحصل من الجميع لزوم العكس في جميع المواد أقول لابد من لزوم العكس منها ههنا بان يتركب قياس هكذا القضية أما هذه أو تلك وكل منهما يلزمه العكس وهذا برهان واحد الا انه احتيج في بيانه الى براهين متعددة ( قال والا لصدق الخ ) أي وان لم يجب صدقه لحاج صدق تقيضه وينضم الى الاصل على تقدير صدقه وينتج المحال فيكون جواز صدق التقيض مستلزماً لامكان الحال وامكان المحال محال ( قال لصحته ) فيكون واقعاً في نفس الامر فلا يكون مستلزماً للمحال والا لزم استحالة فضلا عن وقوعه فيصدق سلبه عن نفسه • اعلم أن السلب والاثبات لكونه نسبة لانقل الا بين شيئين متباينين فالثبات أو بالاعتبار فالثبات التي لنفسه وسلبه عنه انما يتصور اذا لوحظ التي

انكاسها انه ليس يلزمها العكس لزوماً كلياً اكتفى المصنف في بيان عدم الانكاس بمادة واحدة وهي مادة الوقتية مع مادة العكس الامكان ( قوله ينكسان سالبه دائماً ) أي فالدائمة المطلقة تنكس دائماً واما الضرورية المطلقة فلا تنكس كنفسها بل دائماً ( قوله لاشي من ج ب ) أي لاشي من الانسان بمجرد ( قوله وينضم الى الاصل هكذا الخ ) هذا قاله بل طريق الخلف وهو ان يضم تقيض العكس الى الاصل فينتج المحال ( قوله بعض ب ج ) أي بعض الحجر انسان ( قوله ولا شي من ج ب ) أي ولا شي من الحجر انسان ( قوله بالضرورة في الضرورة الخ ) فيه اشارة الى ان النتيجة مأمنة للكبرى التي هي الاصل ( قوله ليس بلازم من تركيب المقدمتين ) أي ان المحال لم يأت من فساد هيئة القياس لان هيئته صحيحة اذ هو من الشكل الاول وشرطه الإيجاب في صفراء • وان ترى كلية كبراه • وهنا كذلك

(قوله لان لم يثبت كذب الخ) حاصله ان قولكم في النتيجة بعض الانبياء ليس بانسان انه محال لا يثبت ان هذا سائبة والسائبة تصدق عند سلب موضوعها فيجوز ان يكون الموضوع في هذه القضية ممدوما بحيث يصدق سلبه عن نفسه \* واعلم ان لقوم عبارتين الاولى ان اثبات الشيء نفسه وسلبه عنه باطل والثانية ان ذلك غير باطل والمراد من احدهما غير المراد من الاخرى فالمراد من الاولى ان اثبات الشيء أو سلبه كائن بعد اعتبار ثبوته وانما كان هذا باطلا لانه بعد اعتبار الشيء اذا ثبت له نفسه كان ذلك من تحصيل الحاصل واذا اعتبر فيه كان ذلك منافياً لاعتبار ثبوته (١٤٧) والمراد من العبارة الثانية اثباته في

نفسه وسلبه كذلك بمعنى انه مرتفع بالمرء وليس ثابتاً في نفسه ومن هذا قول الشارح قال الشيء اذا كان ممدوما يصدق سلبه عن نفسه بمعنى انه مرتفع بالمرء وليس في نفسه ثابتاً قوله لانا نقول الخ) حاصله انا نسلم ما ذكرتموه من ان هذه النتيجة سائبة وصدق السائبة اما بدم موضوعها كما ادعيت أو بوجوده مع عدم المحمول لكن الاول الذي قلتم بجوازه متنف هنا وذلك لان المحكوم عليه في النتيجة هو عين البعض الذي هو موضوع قبض العكس المفروض صدقه وهو واجب فيقتضي وجود الموضوع (قوله وهو محال) أي وعدم المحمول محال وما جاء ذلك المجال الا من قبض العكس فليكن العكس صادقا قوله لجواز امكان صفة) أي

العكس حقا لا يقال لان لم يثبت كذب قولنا بعض (ب) ليس (ب) لجواز أن يكون الموضوع ممدوما فيصدق سلبه عن نفسه لانا نقول صدق السائبة اما لعدم موضوعها أو لوجوده مع سلب المحمول عنه لكن الاول ههنا متنف لوجود بعض (ب) حيث فرض صدق قبض العكس فلو صدق ذلك السلب لم يكن الا لعدم المحمول وهو محال ومن الثاس من ذهب الى انعكاس السائبة الضرورية كنفها وهو قاسد لجواز امكان صفة لتوعين ثبت لاحدهما فقط بالفعل دون الآخر فيكون النوع الآخر مسلوبا عماله تلك الصفة بالفعل بالضرورة مع امكان ثبوت الصفة له فلا يصدق سلبها عنه بالضرورة كما ان مركوب زيد يكون ممكناً للفرس والمار ثابتاً للفرس بالفعل دون الممار فيصدق لاشي من مركوب زيد بجمار بالضرورة ولا يصدق لاشي من الممار بمركوب زيد بالضرورة لصدق باعتبارين يكونان مرأتين ملاحظته ولا يكونان مأخوذتين في جانب الموضوع والمحمول ثم ان أريد بآيات الشيء نفسه وسلبه عنه ان الشيء بعد اعتبار ثبوته يثبت له نفسه أو يسلب عنه كما في سائر الصفات فبطلانه ظاهر وان أريد به آياته في نفسه وسلبه كذلك صح ذلك وهذا مقصود الشارح فان الشيء اذا كان ممدوما يصدق سلبه عن نفسه بمعنى انه مرتفع بالمرء وليس في نفسه ثابتاً وما ذكرنا اندفع ما قيل كيف يصدق سلب الشيء عن نفسه مع ان السلب نسبة لا يد له من أمرين وقيل في جوابه ان هذا القول لا توجه له لانه ينفي عقد الحمل في قولنا بعض (ب) ليس (ب) لاصدقه ونفي عقد الحمل لا يضر السائل لانه يتقبل منه من كذب اللازم الى التزوم فانه اذا لم يتصور عقد الحمل بين الشيء ونفسه لم يلزم من تركيب المقدمتين قضية كاذبة لان السكذب فرع الحكم كالحصدق وفيه انه حيث يصدق القول المستدل بعد تركيب المقدمتين فيلزم سلب الشيء عن نفسه وهذا مما لا يقبل فضلا عن صدقه فيم الدليل ويندفع السؤال وقد يجاب بان المقصود بقوله يصدق سلب الشيء عن نفسه يصدق سلب الشيء من أفراد نفسه وهذا الجواب في هذا المقام صحيح لكنه غير مطرد في القضية الشخصية وما يقال انه غير مطرد في الجزئي ليس مجزئي فيه انه ليس من قبيل سلب الشيء عن نفسه فان معناه الجزئي ليس بموصوف بالجزئية (قال لوجود بعض) (ب) الذي هو محكوم عليه في النتيجة لانه عين البعض الذي هو موضوع قبض العكس المفروض صدقه (قال وهو قاسد) وبهذا ظهر أن السائبة الدائمة أخص قضية لازمة للدائمتين بعد التبدل (قال لاشي من مركوب زيد الخ) أي بالفعل بناء على ان عقد الوضع معتبر بالفعل فينتج بعض (ب)

مركوبية زيد والمراد بالامكان الوقوع وقوله لتوعين أي كالفرس والممار وقوله ثبت لاحدهما بالمثل كالفرس وقوله فيكون النوع الآخر وهو الممار وقوله مسلوبا عماله أي عن النوع الذي ثبت له تلك الصفة بالفعل وذلك النوع هو الفرس (قوله ثابتاً للفرس) أي بالفعل (قوله لاشي من مركوب زيد بجمار) أي لاشي من مركوب زيد الذي هو الفرس بالفعل بجمار وانما قلنا لاشي من مركوبه بالفعل لان عقد الوضع معتبر بالفعل عند الشيخ لا عند الفارابي كما مر (قوله ولا يصدق لاشي من الممار بمركوب زيد الخ) أي واما لو عكسنا دأمة قلنا تصدق بان قول لاشي من الممار بمركوب زيد دائمالان الدوام لا ينافي الامكان

(قوله المشروطة والعرفية العاتان الخ) قد تقدم ان الاولى ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع مدة دوام وصف الموضوع وأما الثانية فهي ما حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع مادامت ذات الموضوع متصفة بالنوان (قوله لانه اذا صدق بالضرورة) أي في المشروطة وقوله أو دائماً أي في العرفية العامة (قوله لانه من ج ب) أي لانه من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتباً (قوله صدق لانه الخ) أي لصدق قبضه وهو لانه من ساكن الاصابع بكتاب حين هو ساكن الاصابع وقوله والا فبعض الخ أي والا يصدق العكس المذكور صدق قبضه وهو بعض ساكن الاصابع كاتب حين هو ساكن الاصابع (قوله فيفتح بعض ب ليس ب الخ) كان عليه ان يقول فيفتح بالضرورة أو دائماً بعض ب ليس ب حين هو ب بيانا للنتيجة (١٤٨) المشتركة بين القياسين فانه اذا كانت الكبرى مشروطة عامة ينتج

النتيجة المذكورة مقيدة بقيد الضرورة واذا كانت عرفية عامة كانت نتيجتها مقيدة بقيد الدوام لان النتيجة كالكبرى التي لو وصف الموضوع فيها دخل الخ بيان للواقع وليس اضربا عن المشروطة التي تكون الضرورة فيها لاجل الزمن لان هذه لازم كرها في هذا الكتاب (قوله فيكون مفهوم السالبة للمشروطة مناقاة وصف المحمول لمجموع وصف الموضوع وذاته) بيان ذلك ان قولنا لانه من مركوب زيد بمحار بالضرورة مشروطة عامة فالمحارة التي هي وصف المحمول مناقاة لمركوبية زيد التي هي وصف الموضوع

قبضه وهو بعض الحمار مركوب زيد بالامكان قال (وأما المشروطة والعرفية العاتان فتتمكن عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لانه من ج ب) مادام (ج) فداًماً لانه من (ج ب) مادام (ب) والا فبعض (ب ج) حين هو (ب) وهو مع الاصل ينتج بعض (ب) ليس (ب) حين هو (ب) وهو محال وأما المشروطة والعرفية الخاصتان فتتمكن عرفية عامة لاداعة في البعض أما العرفية العامة فلكونها لازمة للعاتين وأما اللادوام في البعض فلا لو كذب بعض (ب ج) بالاطلاق العام لصدق لانه من (ج ب) دائماً فيمكنك الى لانه من (ج ب) دائماً وقد كان كل (ج ب) بالفعل هذا خلف (أقول) السالبة الكلية للمشروطة والعرفية العاتان تتمكن عرفية عامة كلية لانه متى صدق بالضرورة أو دائماً لانه من (ج ب) مادام (ج) صدق دائماً لانه من (ب ج) مادام (ب) والا فبعض (ب ج) حين هو (ب) لانه قبضه ونضه مع الاصل بأن قول بعض (ب ج) حين هو (ب) وبالضرورة أو دائماً لانه من (ج ب) مادام (ج) فيفتح بعض (ب) ليس (ب) حين هو (ب) وانه محال وهو ناشئ من قبض العكس فالعكس حق ومنهم من زعم ان المشروطة العامة تنكس كنفها وهو باطل لان المشروطة العامة هي التي لو وصف الموضوع فيها دخل في تحقق الضرورة على ما سبق فيكون مفهوم السالبة للمشروطة العامة مناقاة وصف المحمول لمجموع وصف الموضوع وذاته ومفهوم عكسها مناقاة وصف الموضوع لمجموع وصف المحمول وذاته ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني وأما المشروطة والعرفية الخاصتان فتتمكن عرفية عامة مقيدة بالادوام ليس (ب) حين هو (ب) لم يقيد بالضرورة أو الدوام بيانا للنتيجة المشتركة بين القياسين فانه اذا كانت الكبرى مشروطة عامة ينتج النتيجة المذكورة مقيدة بقيد الضرورة واذا كانت عرفية عامة ينتجها مقيدة بقيد الدوام بناء على ان النتيجة فيما كالكبرى ومن قال بمجذد المطوف أو تنزيل لازم النتيجة منزلها فقد أدخل بمقصود الشارح (قال ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني) أي

ولا افراد الفرس التي هي ذات الموضوع فاذا عكسها وقلت لانه من الحمار بمركوب زيد كان مفهوم في البعض ذلك العكس مناقاة مركوبية زيد للمحارية ولافراد الحمار فقول الشارح ومفهوم عكسها مناقاة وصف الموضوع أي وصف ما كان موضوعاً في الاصل والآن في العكس صار محمولاً وذلك الوصف هو المركوبية المذكورة وقوله لمجموع وصف المحمول وذاته أي وصف ما كان محمولاً في الاصل والآن في العكس صار موضوعاً وذلك الوصف هو المحارية وذاته افراد الحمار (قوله ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني) أي ومعلوم ضرورة عدم استلزام الاول للثاني لان اتحاد ذات الموضوع والمحمول اتحاداً هو في الموجبة وبيان ذلك ان المقوم من الاصل هو مناقاة المحارية لمركوبية زيد ولافراد الفرس والمقوم من الثانية هو مناقاة المركوبية للمحارية ولافراد الحمار وبالضرورة ان المركوبية لزيد لا يثني المحارية ولا افراد الحمار اذ يمكن ان يكون مركوب زيد

حاراً ولا يلزم من منافاة الحارّة للمركوبة والفرس منافاة المركوبة للحارّة وافراد الفرس فظهر من هذا ان العكس صحيح  
واما عكسها كنفها مشروطة عامة ليس بصحيح فلا يصح العكس ضرورة وانما يصح عريفية وهي لاشئ من الحار  
بمركوب زيد دائماً والدوام لا ينافي الامكان (قوله فانه اذا صدق بالضرورة) أي في المشروطة الخاصة وقوله أو دائماً أي في العريفية  
الخاصة (قوله لاشئ من ج ب مادام ج لادائماً) أي لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً أي كل كاتب  
ساكن الاصابع بالفعل فالصدر مشروطة عامة أو عريفية عامة والعجز مطلقة عامة فإلصاق صحيح صدرأً وعجزاً وقوله  
فليصدق دائماً الخ هذا هو العكس أي فليصدق لاشئ من الساكن بكاتب مادام ساكن الاصابع لادائماً أي البعض أي بعض  
الساكن كاتب بالفعل فهو مطلقة عامة جزئية والصدر عريفية عامة ثم ان صدر ( ١٤٩ ) هذا العكس مسلم لان ما لازم الأعم

لزم الاخص ولا حاجة  
لاقامة الدليل عليه وأما  
العجز فيحتاج لدليل كما  
بينه الشارح (قوله اما صدق  
العريفية العامة) أي وهي  
صدر الخاصة (قوله فلانها  
لازمة للعامة) حاصله  
انه قد تقدم ان المشروطة  
والعريفية العامين عكسها  
عريفية عامة فالعريفية العامة  
لازمة للعامة أي  
للمشروطة والعريفية  
العامة لاها عكسها واذا  
كانت لازمة للعامة كانت  
لازمة للخاصة أعني  
العريفية والمشروطة  
الخاصة لان لازم العام  
لازم الخاص (قوله واما  
صدق اللادوام في البعض)  
أي وهو العجز في

في البعض فانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لاشئ من (ج ب) مادام (ج) لادائماً فليصدق  
دائماً لاشئ من (ب ج) مادام (ب) لادائماً في البعض أي بعض (ب ج) بالفعل فان اللادوام  
في القضايا الكلية مطلقة عامة كلية على ما عرفت واذا قيد البعض تكون مطلقة عامة جزئية اما  
صدق العريفية العامة وهي لاشئ من (ب ج) مادام (ب) فلانها لازمة للعامة ولان العام لازم  
الخاص واما صدق اللادوام في البعض فلانه لو لم يصدق بعض (ب ج) بالفعل لصدق لاشئ من  
معلوم بالضرورة عدم الاستزام المذكور لان اتحاد ذات الموضوع والمحمول اتما هو في الموجبة  
فانفرد ماتوهم ان ماهو بين تجوز العقل انشكاك الثاني من الاول وذلك لا يمكن في نفي الاستزام  
لجريانه في كل لزوم غير بين فهذا البيان لا ينافي العكس بل ينفي العلم به على اننا نقول اذا ثبت المتافاة  
بين وصف المحمول ومجموع ذات الموضوع ووصفه ثبت المتافاة بين وصف الموضوع ومجموع ذات  
الموضوع ووصف المحمول والا ثبت وصف الموضوع لمجموع ذات الموضوع ووصف المحمول فلا  
يكون منافاة بين وصف المحمول ومجموع ذات الموضوع ووصفه لاجتماع الامور الثلاثة أما الاول  
فلعلم بعدم الاستزام هنا وفي اللازم الغير البين عدم العلم بالاستزام وأما الثاني فلانه ان لم يصدق  
ذات الموضوع والمحمول متعدها أو هنا ليس كذلك وبملاكه الشارح في شرح المطالع بقوله مثلاً اذا  
فرضنا ان لاسار في الواقع الا الدهن يصدق لاشئ من الحار بمجمد بالضرورة مادام حاراً ومفهومه  
المتافاة بين وصفي الحار والجامد فيها صدق عليه الحار بالفعل وهو الدهن وهو لا يستلزم المتافاة  
بينها فيها صدق عليه الجامد بالفعل ضرورة صدق قولنا بعض الجامد حار بالامكان هذا اذا فسرت  
المشروطة بشرط الوصف وان فسرت بما دام الوصف فكذلك لا تنكس كنفها لانه حكم في  
الاصل بل ذات الموضوع يتاق وصف المحمول في جميع أوقات وصف الموضوع ولا يلزم منه  
المتافاة بين الوصفين مطلقاً حتى يلزم من صدق أحدهما على شيء انتفاء الآخر غاية ما في الباب

الحامتين (قوله فانه لو لم يصدق الخ) حاصله انه لو لم يصدق بعض الساكن كاتب بالفعل لصدق قبحه وهو لاشئ من ساكن  
الاصابع بكاتب دائماً وهذا التقيض سالب دائماً فيتنكس كنفه سالب دائماً وهي لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع دائماً  
وهذا العكس الذي هو سلب كلي مستلزم لسبب جزئي وهو بعض الكاتب ليس ساكن الاصابع دائماً وهذا السلب الجزئي  
متناقض لقولنا لادائماً في الأصل الذي نحن الآن بصدده الاستدلال على عجز عكس وانما كان ناقضاً له لان لادوام في الأصل  
منه كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل واذا كان هذا السلب الجزئي متناقضاً للادوام الأصلي الذي هو مفروض الصدق كان ذلك  
السلب الجزئي باطلاً وحيداً فيكون ناقضاً منه من السلب الكلي الذي هو عكس التقيض باطلاً واذا بطل عكس التقيض كان التقيض  
كذلك باطلاً وثبت حينئذ صدق اللادوام أي التقيض قول الشرح فلانه لو لم يصدق بعض ج ب بالذات أي بعض الساكن  
كاتب بالفعل وقوله لمصدق لاشئ الخ أي لصدق قبحه وهو لاشئ من الساكن بكاتب دائماً وقوله وينكس الى لاشئ أي وينكس

ذلك التقيض دائماً كقوله. وهي لاشئ. ( ١٥٠ ) من الكتاب ساكن الاصابع ( قوله وقد كان لادوام الاصل ) يعني لفظ

لادائها الذي في الاصل وهو لاشئ. من ج ب مادام ج لادائها عبارة عن موجبة كاية مطلقة وهي كل ج ب بالفعل ( قوله هذا خلف ) أي ويكون عكس التقيض لاشئ. من ج ب دائماً ولا دوام الاصل كل ج ب بالفعل تناقض لكن التناقض إنما جاء من حيث ان عكس التقيض سلب كلي مستلزم لسلب جزئي اذ الذي يناقض الايجاب السكلي السلب الجزئي فلا يقال حينئذ قوله هذا خلف فيه نظر لان لادوام الاصل ايجاب كلي وعكس التقيض سلب كلي والسلب السكلي لا يناقض الايجاب السكلي فتأمل ( قوله ) ويكذب لاشئ. من الساكن ( أي من ساكن الاصابع وكذا في التالين الباقيين ) ( قوله لان من الساكن ) أي من ساكن الاصابع ماهو ساكن الاصابع دائماً كالارض قاهما ساكنة الاصابع دائماً بمعنى انها ليست بمتحركة الارض انها ليست

( ب ج ) دائماً وتنكس الى لاشئ من ( ج ب ) دائماً وقد كان يحكم اللادوام الاصل كل ( ج ب ) بالفعل هذا خاف وانما لا نستمكن الى العرفية العامة المقيدة بالادوام في الكل لانه يصدق لاشئ من الكتاب ساكن الاصابع مادام كاتباً دائماً ويكذب لاشئ من الساكن بكتاب مادام ساكناً دائماً لكذب اللادوام وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق العامة لصدق بعض الساكن ليس بكتاب دائماً لان من الساكن ماهو ساكن دائماً كالارض قال ( وان كانت جزئية فالمشروطة والعرفية الحاصتان تنكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً بعض ( ج ) ليس ( ب ) مادام ( ج ) لادائها صدق دائماً ليس بعض ( ب ج ) مادام ( ب ) لادائها لانا نفرض ذات الموضوع وهو ( ج د ف د ج ) بالفعل و ( د ب ) أيضاً بحكم اللادوام وليس ( د ج ) مادام ( ب ) والا لكان ( د ج ) حين هو ( ب ف ب ) حين هو ( ج ) وقد كان ليس ( ب ) مادام ( ج ) هذا خلف واذا صدق ( ج ب ) على ( د ) وتناقض فيه صدق بعض ( ب ) ليس ( ج ) مادام ( ب ) لادائها وهو المطلوب وأما البواقي فلا تنكس لانه يصدق بالضرورة بعض الحيوان ليس نسان وبالضرورة ليس بعض القمر ينخسف وقت التربيع لادائها مع كذب عكسها بالامكان العام الذي هو أعم الجهات لكن الضرورية أخص البسائط والوقية أخص من المركبات الباقية ومتى لم تنكس لم ينكس شيء منها لما عرفت ان العكس العام مستلزم لانكس الخاص )

ان يكون وصف الموضوع ووصف المحمول متافين في ذات الموضوع ومفهوم العكس مناقاة ذات المحمول ووصف الموضوع في جميع أوقات وصف المحمول وأحدهما لا يستلزم الآخر لجوازا أن يكون ذات المحمول متافراً لذات الموضوع مثلاً يصدق في الفرض المذكور لاشئ من مركوب زيد بجار بالضرورة مادام مركوب زيد ولا يصدق لاشئ من الحمار بمركوب زيد بالضرورة مادام حماراً لصدق قبيضة وهو بعض الحمار مركوب زيد بالامكان حين هو حمار نم لو فسرت بالضرورة لاجل الوصف انكسكت كنفها لان المناقاة بين وصف الموضوع ووصف المحمول متحققة ضرورة ان نشأ الضرورة السلية هو وصف الموضوع واذا تخلفت المناقاة بين الوصفين فحق تحقق وصف المحمول امتنع ماصدق وصف الموضوع فيكون المناقاة متحققة بين ذات المحمول ووصف الموضوع لاجل وصف المحمول وهو مفهوم العكس كذا فصله الشارح في شرح المطالع وبهذا ظهر أن تحيد المشروطة بقوله هي التي لو وصف الموضوع فيها دخل في الضرورة بيان الواقع وليس احترازاً عن المشروطة بل معنى العلم العام ثم يمكن جملة احترازاً عن المشروطة بمعنى ما يكون الضرورة فيها لاجل الوصف لكن لا ذكر له في هذا الكتاب والله الفهم للصواب ( قال ويكذب لاشئ. من الساكن ) أي ساكن الاصابع وكذا في التالين الباقيين ( قال لان من الساكن ) أي ساكن الاصابع ماهو ساكن الاصابع دائماً كالارض فان السكون عدم الحركة ويصدق على الارض انها ليست بمتحركة الاصابع دائماً لعدم الاصابع وما قيل ان الظاهر المناسب لما هو بصدده أن يتل بقولنا لاشئ. من الكاتب ساكن ولو لم يكن من تصرفات الناسخ لكان غاية توجيهه انه قصد الى الساكن الا انه به يذكر الاصابع الى وجه سلب السكون عنه وهو انه لابد من محرك الاصابع فوهم مبنى على ان حركة الجزء في الاين يستلزم حركة الكل وهو باطل فان الحركة الزحوية يخرج بها الاجزاء

(قوله سبع منها أ) محصله ان جملة السوالب الكلية ثلاثة عشر وهي منقسمة الى قسمين سبع منها لا تنكس وست منها تنكس (قوله قالسوالب أ) الفاء واقعة في جواب شرط مقدراً أنصحت عنه وانتقدت وان سألت عن السوالب الجزئية هل تنكس أم لا فنقول ك السوالب الجزئية أ) (قوله لانه اذا صدق بالضرورة) أي في المشروطة الخاصة وقوله أو دائماً أي في العرفية الخاصة (قوله ليس بعض ج ب مادام ج لادائماً) أي ليس بعض الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتباً وبعض الكاتب ساكن الاصابع بالفعل وقوله صدق دائماً أ) أي صدق العكس وهو دائماً ليس بعض الساكن بكاتب مادام ساكناً لادائماً أي بعض الساكن كاتب بالفعل فالعكس له طرفان لانه عرفية خاصة مركب من عرفية عامة ومطلقة عامة (قوله لانا نفرض أ) هذا دليل على صحة العكس بجزئيه جامعاً لدليل الافتراض ولدليل العكس أي ان هذا الدليل الذي أقيم على صحة العكس مركب من دليل الافتراض ومن دليل العكس فقله لانا نفرض أ) شروع في دليل الافتراض وحاصله ان نفرض ذلك البعض زيد ونحمل عليه كاتباً فنحصل مقدمة دليها صدق وصف الموضوع على افراده بالفعل ونحمل عليه أيضاً وصف المحمول وهو السكون فيقال زيد ساكن فنحصل مقدمة ثانية دليها لادوام الاصل ونحتاج الى مقدمة ثالثة يثبت صدقها بإبطال عكس قبضها فضعها الى المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض الفاتحة زيد ساكن يجعل هذه صغرى وتلك كبرى يحصل قياس من الشكل الثالث وهو يرتد الى الاول بعكس صفراء فنقول هكذا بعض ساكن ( ١٥١ ) الاصابع زيد وزيد ليس بكاتب

(أقول) قد عرفت ان السوالب الكلية سبع منها لا تنكس وست منها تنكس قالسوالب الجزئية لا تنكس الا المشروطة والعرفية الخاصتان فانها يتكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً ليس بعض (ج ب) مادام (ج) لادائماً صدق دائماً ليس بعض (ب ج) مادام (ب) لادائماً لانا نفرض ذلك البعض الذي هو (ج) وليس (ب) مادام (ج) لادائماً (دفع ج) بالفعل وهو ظاهر (د ب) بحكم اللادوام و (د) ليس (ب) مادام (ب) والا لكاتب (د ج) في

عن أمكنها ولا يخرج الكل عن مكان (قال قد عرفت أ) فذلك لما تقدمت ذكر المتعلم والاهتمام بحفظه (قال فلها تنكسان عرفية خاصة) ولا يمكن إثباته اذ تنافي وصف الموضوع والمحمول في ذات الموضوع بحكم صدق الجزء الاول صدق عكس الجزء الاول بلا خفاء والجزء الثاني موجبة جزئية مطلقة عامة وهي تنكس كفصها لان ذلك انما يتم اذا كان ذات الموضوع وذات المحمول واحداً ويمحوز أن يتأخرا في السالبة كما مر (قال وهو ظاهر) لانه صدق النوائف على ذات

مادام ساكن الاصابع  
بعض ساكن الاصابع  
ليس بكاتب مادام ساكن  
الاصابع وهذه النتيجة  
عين الجزء الاول من  
العكس ثم تأخذ مقدمتي  
الافتراض وتقدم الثانية  
يحصل قياس من الشكل  
الثالث هكذا زيد  
ساكن الاصابع زيد كاتب  
فردّه الى الاول بعكس

الصغرى كما تقدم ينتج الجزء الثاني من العكس (قوله لانا نفرض ذلك البعض الذي هو ج وليس ب مادام ج لادائماً) أي لانا نفرض ذلك البعض الذي ثبت له الكتابة وسلب عنه السكون لادائماً زيد أي وانا فرضناه زيد نحمل عليه وصف الموضوع ثم وصف المحمول فيحصل قضيتان قول الشارح فذج اشارة للقضية الاولى المتحصلة من حل وصف الموضوع على ذلك البعض وحاصلها زيد كاتب وقوله ودب أي وزيد ساكن الاصابع وهذا اشارة للقضية الثانية الخاصة من حل وصف المحمول على ذلك البعض وقول الشارح في الاولى وهو ظاهر أي لان وصف الموضوع يصدق على افراده بالفعل وقوله في الثانية بحكم اللادوام أي ان القضية الثانية الخاصة من حل وصف المحمول على زيد وهي زيد ساكن الاصابع دليها لادوام الذي هو عجز الاصل لان لادوام في الاصل مناه بعض الكاتب ساكن وقد فرض ذلك البعض زيد (قوله وليس ج) أي وزيد ليس كاتباً مادام ساكن الاصابع هذه هي المقدمة الاجنبية المحتاج اليها وهي عرفية عامة صادقة أتى بها لاجل التوصل الى صدق أول جزء من العكس وانما كانت هذه الاجنبية صادقة بإبطال عكس قبضها وانما كان عكس القضيض بإطلا كان اتقيضها كذلك فثبت صدقها حينئذ قول الشارح والا لصدق أ) هذا نقض القضية الاجنبية أي أ) اذا لم تصدق هذه الاجنبية وهي زيد ليس كاتباً مادام ساكن الاصابع لصدق قبضه وهو زيد كاتب حين هو ساكن الاصابع وانما كان هذا قضيا لانه عرفية عامة وقبضها خيئة والمراد بالحين بعض الاوقات فنقول الشارح والا لكان ج أي والا لكان زيد ج

أي كاتباً وقوله في بعض أوقات ب أي في بعض أوقات كونه ساكن الإصابع وقوله فيكون ب الخ هذا إشارة لمعكس التقيض أي فيكون زيد ب أي ساكن الإصابع في بعض أوقات كونه كاتباً ( قوله لان الوصفين الخ ) هذا لتبديل لزوم الكتابة في بعض أوقات السكون الذي هو التقيض ولزوم السكون في بعض أوقات الكتابة الذي في عكس التقيض أي وإنما لزم ذلك لان الوصفين كالكتابة والسكون اذا تقارنا على ذات كذا زيد ( قوله وقد كان (د) ليس ب مادام ج ) أي وقد كان زيد ليس ساكن الإصابع مادام كاتباً أي قد كان الاصل ما ذكر وهو مفروض الصدق فيكون عكس التقيض الثاني للاصل المفروض الصدق باطلاً فيكون التقيض كذلك فيثبت حينئذ صدق القضية الأجنبية بقول الشارح وقد كان الخ غرضه ابطال عكس تقيض الأجنبية المستلزم لصدقها ١ قوله واذا صدق ج و ب على هذا إشارة لمقدمي الافتراض الحاصلتين من حمل وصفي الموضوع والمحمول على زيد وهما زيد كاتب زيد ساكن الإصابع وقوله وتنايفاً فيه إشارة الى المقدمة الأجنبية وهي زيد ليس كاتباً مادام ساكن الإصابع ( قوله أي متى كان ج لم يكن ب الخ ) ( ١٥٢ ) هذا بيان للتنايف أي متى كان زيد كاتباً لم يكن ساكن الإصابع

بعض أوقات كونه (ب) فيكون (ب) في بعض أوقات كونه (ج) لان الوصفين اذا تقارنا على ذات يثبت كل منهما في وقت الآخر وقد كان (د) ليس (ب) مادام (ج) هذا خلف واذا قد صدق (ج) و (ب) على (د) وتنايفاً فيه أي متى كان (ج) لم يكن (ب) ومتى كان (ب) لم يكن (ج) صدق بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) لادائماً فانه لما صدق على (دب) وصدق ليس (ج) مادام (ب) صدق بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) وهو الجزء الاول من العكس ولما صدق عليه انه (ج) و (ب) صدق عليه بعض (ب ج) بالفعل وهو لا دوام العكس فيصدق العكس بجزأيه معاً واما السوال بالجزئية الباقية فلا تمكنسك لانها اما السوال بالاربع الموضوع حيث فرض ذلك البعض الذي هو (ج) فا قبل لا يظهر صدق (ج) على (د) بالبحكم لا دوام الاصل فدعوى ظهوره وبثاه صدق (ب) على (د) على حكم اللادوام تحكم من الشارح بحكم ( قال لاز الوصفين اذا تقارنا الخ ) قيل كما ان هذه الدعوى ظاهرة كذلك دعوى ان الوصفين اذا تنافيا في ذات واحدة لم يثبت شئ منهما له في وقت الاخر ظاهرة فالطريق الاحضر في بيان ليس (ج) مادام (ب) المنكسك بالدعوى الثانية وفيه ان الاصل لا بدل الا على تنافي الوصفين في بعض أفراد الموضوع ولا يدل على تنافيهما في بعض أفراد المحمول لجواز تنافر البعضين وتعيين البعض خارج عن مفهوم القضية ( قال فانه لما صدق الخ ) تفصيل للاجمال السابق يرد كل واحد من جزئه العكس الى ما لزم فيه فلا يرد ان صدق بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) لادائماً

ومتى كان ساكن الإصابع لم يكن كاتباً (قوله صدق بعض ب ليس ج مادام ب) أي صدق بعض ساكن الإصابع ليس كاتباً مادام ساكناً لا دائماً وهذا هو العكس الذي استدل على صدقه أي أنه اذا صدق هذه الثلاث قضايا صدق العكس بجزئية ثم ثبوت العكس بجزئية لما كان محتمل ان يكون جاء من الاولى مع الثانية أو مع الثالثة أو من الثانية والثالثة أو من الثلاثة فصل

ذلك قوله فانه لما صدق الخ وحاصله ان يحجز العكس ثبت بالاولين وهما قضيتا الافتراض أعني زيد كاتب زيد ساكن التي تمكنسك الصغرى بعض الكاتب زيد ثم تضمنها لثانية ينتج بعض الكاتب ساكن ثم تمكسها الى بعض الساكن كاتب وهو عين يحجز العكس واما صدره ثبت بالثانية من قضيتي الافتراض ومن الأجنبية لكن يجعل قضية الافتراض صغرى والمقدمة الأجنبية كبرى هكذا زيد ساكن زيد ليس بكاتب ثم تمكس الصغرى ليرتد للشكل الاول فتقول بعض الساكن زيد وزيد ليس بكاتب ينتج بعض الساكن ليس بكاتب وهو عين صدر العكس فتقول الشارح فانه لما صدق على دب أي لما صدق زيد ساكن الإصابع وإشارة للمقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض وقوله وليس ج مادام ب هذا هو المقدمة الأجنبية أي وليس زيد كاتباً مادام ساكن الإصابع وفي هذا إشارة الى القياس الذي هو من الشكل الثالث وقوله صدق بعض ب ليس ج مادام ب إشارة لتبينه التي هي صدر العكس لكن انتاج القياس لهذه النتيجة بعد عكس المقدمة الاولى التي هي ثمانية الافتراض وضما على انها صغرى للخارجية وقوله ولما صدق عليه انه ج الخ إشارة الى القياس المركب من مقدمتي الافتراض وقوله صدق بعض ب ج أي بعد تقديم الثانية وعكسها كما مر فتأمل ما ذكر فان في الشارح اجاباً

( قوله مع كذب بعض الإنسان ليس بحيوان ) أى لصدق قضيته وهو كل ( ١٥٣ ) إنسان حيوان بالضرورة قول

الصارح مع كذب الخ  
هنا هو العكس على فرض  
أنه يتأتى فيه عكس وقوله  
أو كل إنسان حيوان  
بيان لكذب العكس وهذا  
هو قضيض العكس  
الكاذب ( قوله وكذب  
بعض المتخفف ليس  
بشر ) هنا هو العكس  
وقوله لأن كل متخفف  
قراخ هذا هو قضيض  
العكس وهذا إشارة لبطان  
العكس أى إنما بطل  
العكس لصدق قضيضه  
( قوله هذا طريق آخر )  
أى فالأولى من حيث  
عدم انعكاس الكليات  
والثانية من هذه الجهة  
ولفظ هنا ليس إشارة  
الى الطريق الذى ذكره  
السائل ( قوله فى لا تنكس  
كلية ) أى وإنما تنكس  
جزئية ولما كان انعكاسها  
جزئية بذاتها لا اجتماع  
الموضوع والمحمول فى  
ذات الموضوع فيها سك  
عنه وبين أنها لا تنكس  
الى الاخص منها أعني  
الكلية لبنت ان  
الجزئية أخص قضية  
حاصلة بسد التبديل

التي هي الدائمات والمائتان وأما السوالب السبع المذكورة وأخص الأربع الضرورية وأخص  
السبع الوتية وشيء منها لا ينكس أما الضرورية فلصدق قولنا بعض الحيوان ليس بإنسان  
بالضرورة مع كذب بعض الإنسان ليس بحيوان بالامكان العام اذ كل إنسان حيوان بالضرورة  
وأما الوتية فلصدق بعض القمر ليس يتمخف وقت التربع لا دائماً وكذب بعض المتخفف  
ليس بقمر بالامكان العام لأن كل متخفف قمر بالضرورة وإذا لم ينكس الاخص لم ينكس الاعم  
لأن انعكاس الاعم مستلزم لانعكاس الاخص لا يقال قد بين ان السوالب السبع الكلية لا  
تنكس وبطل من ذلك عدم انعكاس جزئياتها لأن الكلية أخص من الجزئية وعدم انعكاس  
الاخص ملزوم لعدم انعكاس الاعم فكان في ذلك كفاية فلا حاجة الى هذا التطويل لانا قول  
هذا طريق آخر لبيان عدم انعكاس الجزئيات وتبين الطريق ليس من دأب المناظرة قال  
( وأما الموجبة كلية كانت أو جزئية فلا تنكس كلية أصلاً لاحتمال كون المحمول أعم من  
الموضوع كقولنا كل إنسان حيوان وأما في الجهة فالضرورة والدائمة والمائتان تنكس جنبية  
مطلقة لأنه اذا صدق كل ( ج ب ) بأحدى الجهات الأربع المذكورة فبعض ( ب ج ) حين هو  
( ب ) والا فلا شيء من ( ب ج ) ما دام دام ( ب ) وهو مع الاصل ينتج لاشيء من ( ب ب ) دائماً  
في الضرورية والدائمة وما دام ( ج ) في المائتين وهو محال وأما الخاصتان فتعكسان جنبية مطلقة  
مفيدة بالادوام أما الحينية المطلقة فلنكونها لازمة لمبايها وأما قيد الادوام في الاصل الكلي  
فلا نه لو كذب بعض ( ب ) ليس ( ج ) بالفعل لصدق كل ( ب ج ) دائماً فقضيه الى الجزء الاول  
من الاصل وهو قولنا بالضرورة أو دائماً كل ( ج ب ) ما دام ( ج ) ينتج كل ( ب ج ) دائماً  
وقضيه الى الجزء الثاني أيضاً وهو قولنا لاشيء من ( ج ب ) بالاطلاق العام ينتج لاشيء من  
( ب ب ) بالاطلاق العام فبطل اجتماع القضيضين وهو محال وأما في الجزئية فيفرض الموضوع ( د )  
فهو ليس ( ج ) بالفعل والا لكان ( ج ) دائماً ( ف ب ) دائماً لدوام الباء بدوام الجيم لكن اللازم  
باطل لفیه الاصل بالادوام وأما الوتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة فتعكس مطلقة عامة لأنه  
اذا صدق كل ( ج ب ) بأحدى الجهات الخمس المذكورة فبعض ( ب ج ) بالاطلاق العام والا  
لصدق لاشيء من ( ب ج ) دائماً وهو مع الاصل ينتج لاشيء من ( ب ب ) دائماً وهو محال  
( اقول ) ما مر كان حكم السوالب وأما الموجبات فهي لا تنكس في الكم كلية سواء كانت

لازم مما سبق بديهية لاحاجة فيه الى الاستدلال ( قال وأخص الأربع الضرورية ) مطلقاً من  
الدائمات والرفية المشروطة بمعنى الضرورة مادام الوصف ومن وجه كما في المشروطة العامة  
للمفسرة بالضرورة بشرط الوصف وإذا لم ينكس الاخص من وجه صدق ان العكس غير لازم  
للاعم من وجه لانكس كما عنه في مادة الاجتماع مع الاخص فسا قبل ان لازم الاعم من وجه  
ليس لازماً للاخص لأن الاعم من وجه ليس لازماً للاخص من وجه فلا بد في المشروطة العامة  
من بيان مادة التحلف وهم صريح ( قال هذا طريق آخر الخ ) أى ما ذكره هنا طريق آخر سوى  
ما فهم مما سبق من كون عدم انعكاس الاعم مستلزماً لعدم انعكاس الاخص وليس لفظ هذا إشارة  
الى الطريق الذى ذكره السائل على ما مر ( قال فى لا تنكس كلية ) لما كان انعكاسها جزئية

(قوله في الحكم) إنما عبر به لأجل المقابلة لقوله الآتي وأما في الجهة والا فلا حاجة له لو قال لا تمكن كلية لكنني لأن الكلية منظور فيها لكم (قوله لجواز أن يكون الخ) أي جوازاً وقوياً (قوله واستناع حمل الخاص الخ) المعنى على المية أي مع استناع الخ أو أن الأوولاحال أي والحال أنه ينتج الخ أي في العكس وقوله واستناع حمل الخ أي بالاطلاق العام وذلك لأنه يجب سلب الخاص عن بعض افراد العام بالاطلاق العام (قوله فالضرورة والدائمة) أي المطلقتين وقوله والعامتان أي المشروطة العامة والرفعية العامة (قوله حينية مطلقة) وهي التي حكم فيها بالثبوت والسلب بالنقل في بعض أوقات وصف الموضوع (قوله بالخلف) أي بسبب دليل الخلف أي إنما صح عكس ما ذكر حينية لأجل دليل الخلف فقوله بالخلف علة في الحقيقة لصحة انعكاس هذه الاربعة (١٥٤) لا لمكسها بالفعل (قوله فإنه اذا صدق كل ج بأو بضه ب) أي فإنه اذا

صدق كل انسان حيوان أو بعض الانسان حيوان (قوله أي الضرورة) هذا جهة الضرورة المطلقة وقوله أو دائماً في الدائمة وقوله أو مادام ج جهة مشتركة بين العامين فهو عطف على قوله بالضرورة أو دائماً فإن المراد بهما الدائمات على ما هو الشائع في الاستعمال لكنه سكت عن صدر العامين إذ صدر المشروطة العامة بالضرورة نحو بالضرورة كل انسان حيوان مادام انساناً وصدر الرفعية العامة دائماً نحو دائماً كل انسان حيوان مادام انساناً (قوله وجب أن يصدق ببعض ج الخ) أي وجب أن يصدق

كلية أو جزئية لجواز أن يكون المحمول فيها أهم من الموضوع واستناع حمل الخاص على كل افراد العام كقولنا كل انسان حيوان وعكسه كلياً كاذب وأما في الجهة فالضرورة والدائمة والعامتان تنكس حينية مطلقة بالخلف فإنه اذا صدق كل (ج ب) أو بضه (ب) بإحدى الجهتين الأربع أي بالضرورة أو دائماً أو مادام (ج) وجب أن يصدق بض (ب ج) حين هو (ب) والا لصدق تقيضه وهو لا شيء من (ب ج) مادام (ب) وهو مع الاصل ينتج لا شيء من (ب ب) بالضرورة أو دائماً إن كان الاصل ضرورياً أو دائماً أو مادام (ج) إن كان إحدى العامين وهو يبدى لاجتماع وصفي الموضوع والمحمول في ذات الموضوع فيها بين أنها لا تمكن الى الاخص منها أعني الكلية ليثبت كون الجزئية أخص قضية لازمة بعده التبدل فلا يرد أن المقصود ببيان الانكسار لا عدم الانكسار (قال واستناع حمل الخاص الخ) أي بالاطلاق العام لوجوب سلب الخاص عن بعد أفراد العام بالاطلاق العام فلا يرد أن الاستناع ممنوع وسند المنع واضح عند من حقق القضايا التي هي مآل النسب في المفردات يعني أنها مطلقة عامة لاضرورية لأن النسب بين المفردات بحسب نفس الامر (قال أو مادام ج) أراد به الجهة المشتركة بين العامين فهو عطف على قوله بالضرورة أو دائماً فإن المقصود بهما الدائمين على ما هو الشائع في الاستعمال فاقبل أنه عطف على مقدر أي بحسب الذات ارتكب ما لا يحتاج إليه وغفل من اختصار الشارح يرشدك الى ما قلنا قوله ينتج لا شيء من (ج) (ج) بالضرورة أو دائماً إن كان الاصل ضرورياً أو دائماً أو مادام (ج) (ج) إن كان إحدى العامين (قال ينتج لا شيء من ب ب بالفعل) وهذا ليس بمحال لأن سلب الشيء عن نفسه صحيح اذا كان مددوماً فلذا لم يكتف بضم قبض المكس الى الجزء الثاني من الاصل واعتبر ضمه الى الجزء الاول أيضاً وإما اجتماع التقيضين أي يتزعم لكونهما

محال

عكس الذي هو بعض الحيوان انسان حين هو حيوان أي في زمن من الازمنة وهو زمن كونه حيواناً لما علمت أن الحين المراد به بعض أوقات الموضوع (قوله وهو لا شيء من ب ج الخ) أي لا شيء من الحيوان بانسان مادام حيواناً فتقيض العكس عطفية عامة وقوله وهو مع الاصل ينتج الخ أي يحمل الاصل صغرى وتقيض العكس وهو الرفعية العامة الكبرى إن قول كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان مادام حيواناً ينتج لا شيء من الانسان بانسان دائماً فقد انتج سلب الشيء عن نفسه وهو محال وهيئة القياس صحيحة كالتصغرى فليكن الكذب إنما جاء من قبض العكس (قوله ينتج لا شيء من ب ب) أي لا شيء من الانسان بانسان دائماً فالنتيجة سالبة كلية دائمة وليست تابعة لالتصغرى ولا للكبرى في صورتين والا لكانت عطفية عامة فما تقدم من أن النتيجة تتبع الكبرى في الجهة ليس على إطلاقه ويعلم ببيان ذلك وتوضيحه مما يأتي في المختلطات نعم النتيجة تابعة فيها اذا كان الاصل عطفية عامة

(قوله وليس لاحد ان يمنع استحاله) أي استحالة سلب الشيء عن نفسه أي ان كان الاصل ضرورة أو دائمة وأما اذا كان احدي العائنين فاستحاله بينه لايتأتى توهم منها لانه يلزم حينئذ سلب الشيء عن نفسه في جميع أوقات وجوده (قوله فيكون حينئذ موجوداً) أي وحينئذ تتحقق الاستحالة (قوله والخاصتان) أي الشرطتان الخاصة والرفعية الخاصة وهما العائنان مقيدان بالادوام وقوله حينة مطلقة لا دائمة أي مقيدة بالادوام (قوله فانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً كل ج ب الخ) أي لانه اذا صدق في الشرطية كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً صدق عكسه وهو بعض المتحرك كاتب مادام متحركاً وكذا اذا صدق في الرفعية دائماً كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً صدق عكسه وهو بعض المتحرك كاتب مادام متحركاً (قوله لا دائماً) أي لاشيء من الكتابات يتحرك بالفعل وقوله صدق بعض ج ب أي صدق بعض المتحرك كاتب حين هو متحرك الاصابع وقوله لا دائماً أي بعض المتحرك ليس كاتباً بالاطلاق العام (قوله اما الحينة المطلقة) أي التي هي صدر المكس وهي بعض المتحرك كاتب حين هو متحرك وقوله فلكونها الخ علة لحذف أي اما الحينة التي هي صدر المكس فظاهرة لكونها لازمة لعائنها أعني الرفعية والشرطية العائنين وما يلزم الاخص وانما لزمت العائنين لانها عكسها (قوله واما الادوام) أي الذي هو عجز المكس الذي قيدت به الحينة (قوله وهو بعض ب ليس ج بالاطلاق) أي وهو بعض متحرك الاصابع ليس كاتباً بالفعل (قوله ولانه لو كذب الخ) (١٥٥) حاصله ان العكس قد علت انه

مركب من حينة مطلقة ومطلقة عامة ولما كانت الاولى ظاهرة ترك الدليل عليها وأما الثانية فلغفاء كونها جزءاً من المكس أقام عليها دليلاً لقوله فانه لو كذب الخ) وحاصله انه لو كذبت هذه المطلقة العامة التي هي جزء المكس لصدق قضيضها وهو كل متحرك كاتب

محال وليس لاحد ان يمنع استحاله بناء على جواز سلب الشيء عن نفسه عند عدمه لان الاصل موجب فيكون (ج) موجوداً • واما الخاصتان فتتمكنان حينة مطلقة لا دائمة فانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً كل (ج ب) أو بضه (ب) مادام (ج) لا دائماً صدق بعض (ج ب) حين هو (ب) لا دائماً اما الحينة المطلقة وهي بعض (ب) حين هو (ب) فلكونها لازمة لعائنها واما الادوام وهو بعض (ب) ليس (ج) بالاطلاق العام فانه لو كذب لصدق كل (ج ب) دائماً ونضمه الى الجزء الاول من الاصل هكذا كل (ج ب) دائماً وبالضرورة أو دائماً كل (ج ب) مادام (ج) لينتج كل (ب ب) دائماً ونضمه الى الجزء الثاني الذي هو الادوام وقول كل (ب ج) دائماً ولا شيء من (ج ب) بالاطلاق العام لينتج لاشيء من (ب ب) كليتين والتفاضل اما هو بين الكلية والجزئية (قال ان يمنع استحاله) أي ان كانت ضرورة أو دائمة وأما اذا كانت استحاله على تقدير كونه احدي العائنين فينته لانه يلزم حينئذ سلب

دائماً ثم قسم هذا القضيض لصدر الاصل أعني الجزء الاول منه ينتج التحرك وعدمه لكن اتاح التحرك من الضم لصدر الاصل بأبواب عدمه من ضمه للعجز والتحرك وعدمه قضيضان واجتماعهما محال وما جاء ذلك المحال الا من قضيض المكس فيمكن كاذباً وتبين محبة المكس المذكور (قوله ونضمه الى الجزء الاول من المكس) أي بجمل قضيض المكس صغرى لان صغرى الشكل الاول لا بد ان يكون موجبة (قوله ونضمه الى الجزء الثاني) أي من الاصل أي بجمله صغرى والجزء الثاني من الاصل كبرى (قوله لينتج لاشيء من ب ب بالاطلاق) أي لاشيء من المتحرك بمتحرك بالاطلاق فان قلت محلاً اكنى بهذا الضم الثاني المنتج لسلب الشيء عن نفسه وهو محال كما تقدم قلت لم يكتف لان سلب الشيء عن نفسه في هذه المادة ليس محالاً بل صحيح لان ب معدوم اذ لم يقع موضوعاً في القضية الموجبة التي هي الاصل اذ الموضوع فيها ج لا ب فليس بمحقق الوجود وسلب الشيء عن نفسه انما يكون محالاً اذا كان الشيء محقق الوجود بان كان موضوعاً في القضية الموجبة التي هي الاصل وفيه ان الاصل موجب اذ هو كل ج ب والموجب يقتضي وجود الطرفين فب موجود فساب الشيء عن نفسه حينئذ محال على ان المتفتله قضيض المكس من كون ب موضوعاً له أم لا كما يدل له كلامه فيما تقدم في الجواب عن الاعتراض وليس للمتفتله الاصل ولا شك ان ب موضوعاً في قضيض المكس فهي موجودة فالاولى في الجواب ان يقال انه لم ينتف هنا لسلب الشيء عن نفسه وانما انتفت لانهاج القضيضين اشارة لطريقة أخرى فأمل

( قوله فلو صدق كل ب ج دائما هذا هو تقيض المكس أي لو صدق كل متحرك كاتب دائما وقوله لزوم صدق كل ب ب أي الذي هو النتيجة الأولى وقوله ولا شيء من ب ب بالاطلاق أي وهو النتيجة الثانية ( قوله وانه اجتماع التقيضين ) أي مستلزم لاجتماع التقيضين وذلك لكونهما كليتين والتناقض انما يكون بين الكلية والجزئية ( قوله هذا كان الاصل الخ ) أي هذا البيان المذكور في اللادوام اذا كان الخ وقوله فلا يتم فيه هذا البيان أي دليل الخلف المذكور ( قوله وأما اذا كان جزئياً ) نحو بعض الكاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً لا دائماً أي بعض الكاتب ليس متحرك الاصابع بالاصابع بالفعل ( قوله لان جزئيه ) أي جزئي الاصل جزئيان أي لان جزئيه الذي يضم تقيض الدكس الى كل واحد منهما على انه كبري جزئية والجزئية لا ينتج كبرى في الشكل الاول فان قلت اجعل أحد جزئي الاصل صفري وتقيض الدكس كبرى قلت لو فعل كما ذكر لا يكون القياس على هيئة الشكل الاول ولا بد في دليل الخلف من ان يكون القياس المتنجح للمحال على هيئة الشكل الاول ( قوله بان يفرض الذات الخ ) حاصله ان قولنا بالضرورة دائماً بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً مشروطة خاصة أو عريضة خاصة ولا دائماً في قوة بعض الكاتب ليس متحرك الاصابع بالفعل اذا صدقت هذه المشروطة أو العريضة صدق عكسها وهو بعض المتحرك كاتب حين هو متحرك لا دائماً ولا دائماً مطلقة عامة أي بعض متحرك الاصابع ليس بكاتب بالفعل فالمكس مركب من جزئين الاول حينية مطلقة والثاني مطلقة عامة اما الجزء الاول فلا حاجة لاقامة الدليل عليه لانه لازم للعائنين لاه عكسها وما ( ١٥٦ ) لزوم الدام لزوم الخاص وأما الثاني فتحتاج لاقامة الدليل على صدقه

وحاصله انا نفرض ان بالاطلاق فلو صدق كل ( ب ج ) دائماً لزوم صدق كل ( ب ب دائماً ولا شيء من ( ب ب ) بالاطلاق وانه اجتماع التقيضين وهو محال هذا اذا كانت الاصل كلياً واما اذا كان جزئياً فلا يتم فيه هذا البيان لان جزأيه جزئيتان والجزئية لا تنتج في كبرى الشكل الاول على ما قسمه فلا بد فيه من طريق آخر وهو الافتراض بان يفرض الذات التي صدق عليها ( ج ) و ( ب ) مادام ج لادائماً فدب ودج وهو ظاهر ود ليس ج بالفعل والالكان ج دائماً فيكون ب دائماً الشيء عن نفسه في أوقات وجوده ( قال هذا ) أي البيان المذكور في اللادوام ( قال والجزئية لا تنتج الخ ) وان جعلت صفري وتقيض المكس كبرى لا يكون القياس على هيئة الشكل الاول ولا

أجنبية صادقة ونضمها لمقدمة الافتراض على ان الاجنبية كبرى ينتج من الشكل الاول بدعكس الصفري للجزء لا الثاني من الدكس فالمقدمة الاجنبية الصادقة التي تأتي بها هنا زيد ليس بكاتب بالفعل تضم هذه الاجنبية لمقدمة الافتراض وقول زيد متحرك زيد ليس بكاتب بالفعل ثم تدكس الصفري ليرتد هذا الشكل الثالث الى الاول فتقول بعض المتحرك زيد وزيد ليس كاتباً بالفعل ينتج بعض المتحرك ليس بكاتب بالفعل وهذا هو الجزء الثاني من المكس فتقول الشارح ففرض الذات التي صدق عليها ج وب أي كاتب ومتحرك أي صدق عليها في صدر الاصل وقوله د أي زيد وقوله فدب أي فزيد كاتب وهو ظاهر أي لصدق وصف المحمول من الاصل عليه وانما جعل مقدمة الافتراض هنا واحدة ولم يجعلها اشان مثل ماسر لما علمت ان صدر المكس هنا لا يحتاج لدليل والحاج انما هو محجوز بخلاف ماسر فان المكس بجزئيه كان محتاجاً للدليل ( قوله ود ليس ج ) هذا هو المقدمة الاجنبية المحتاج لما أي وزيد ليس كاتباً بالفعل ( قوله والا لكان ج ) أي والا بان لم تصدق هذه المقدمة الاجنبية وهي زيد ليس كاتباً بالفعل لصدق تقيضها وهو زيد كاتب دائماً ثم ان قوله والا لكان ج اسم كان ضمير يعود على د وغرض الشارح هذا اقامة الدليل على صحة هذه المقدمة الاجنبية وحاشية انها اذا لم تصدق لصدق تقيضها لكن تقيضها باطل لانه مستلزم لضية منافية للاصل المفروض صدقه وما نافي مفروض الصدق باطل فلنكن هذه القضية التي استلزمها التقيض باطلة وما استلزم الباطل باطل فليكن التقيض باطلا ثبت الاجنبية فتقول الشارح والا لكان ج اشارة لتقيض الاجنبية وقوله فيكون ب هذا لازم للتقيض وليس عكساً أي واذا كان زيد كاتباً دائماً يلزم ان يكون متحركاً دائماً وقوله لا احكمنا الخ لعله لا يكون هذه القضية لازمة لتقيض أي وانما كان يلزم من كونه كاتباً دائماً تحركه دائماً لاننا حكمنا في الاصل انه متحرك مادام كاتباً

وقوله وقد كان دب أي وقد كان في الأصل زيد متحرك لادائماً فهذا اللازم تاقى الأصل الصادق وما تاقى الصادق كاذب وقوله وقد كان الخ شروع في اصطال اللازم وأثبت المقدمة الأجنبية (قوله وإذا صدق عليه أنه ب وليس ج) أي وإذا صدق على زيد أنه متحرك وليس كتاباً بالفعل الذي هو المقدمة الأجنبية وقوله صدق بعض ب ليس ج بالفعل أي صدق بعض المتحرك ليس كتاباً بالفعل وهذا هو النتيجة الحاصلة من القياس الذي على هيئة الشكل الأول لكن بعد عكس الصغرى فترض الشارح من قوله وإذا صدق الخ أنه لو ضمننا إحدى المقدمتين وهي قولنا دب إلى الأخرى وهي دب ليس ج بالفعل حصل قياس منتج المطلوب وهو عجز العكس (قوله ولو أجرى هذا الطريق أغنى دليل الافتراض) أي لو أجراه بمددليل الخلف السابق له وقوله في الأصل السككي أي فيها إذا كان الأصل كلياً (١٥٧) (قوله أو اقتصر على البيان) أي الذي

تقدم وهو دليل الافتراض في الأصل الجزئي أي ولم يذكر شيئاً من الأدلة في الأصل السككي (قوله لم) راجع لقوله لو أجرى وقوله وكفى راجع لقوله وكفى وإنما كان كلياً لأن القضية الجزئية أهم من السككية لأنها تحقق في ضمن السككية ومفردة على حدة وما لزم الأهم لزم الأخص وإنما كان جريان الافتراض في الأصل السككي تاماً وليس بموعلاً لأن فرض الموضوع شخصاً معيناً لا يشاق السككية الكافية في الأصل (قوله والوقتتان) أي الوقتية والمتنشرة وقوله والوجوديتان أي الوجودية اللادائمة

لأنما حكمتنا في الأصل أنه ب مادام ج وقد كان دب لادائماً هذا خلف وإذا صدق عليه أنه (ب) وليس (ج) بالفعل صدق بعض (ب) ليس (ج) بالفعل وهو مفهوم لادوام العكس ولو أجرى هذا الطريق في الأصل السككي أو اقتصر على البيان في الأصل الجزئي لم وكفى على ما لا يخفى والوقتتان والوجوديتان والمطلقة العامة تنكس مطلقة عامة لأنه إذا صدق كل (ج ب) بأحدى الجهات المحس فبعض (ب ب) بالاطلاق العام والأفلا شيء من (ب ج) دائماً وهو مع الأصل ينتج لاشئ من (ب ب) دائماً وهو محال قال (وإن شئت عكست فبعض العكس في الموجبات ليصدق فبعض الأصل أو الأخص منه) (أقول) للقول في بيان عكوس القضايا ثلاث طرق الخلف وهو ضم فبعض العكس

بد في الخلف من أن يكون القياس المنتج للمحال كذلك (قل ولو أجرى هذا الطريق الخ) الظاهر من تخصيص المصنف الخلف بالأصل السككي والافتراض بالأصل الجزئي أن أحدهما لا يكفي في ثبوت المطلوب في كلا الاصحاب وليس كذلك إذ الافتراض كاف فيهما بأن أجرى في الأصل السككي أيضاً لأن فرض الموضوع شخصاً معيناً لا يشاق كاية الأصل أو اقتصر على البيان بطريق الافتراض في الأصل الجزئي لأن الجزئي أهم من السككي وانكس العام يستلزم انكس الخاص وفي بعض النسخ الواو الجامعة بدل أو وكلاهما صحيح إشارتهما في الكافية (قال والوقتتان الخ) قبل يمكن إقامة برهان واحد على أن عكس هذه القضايا المطلقة العامة لأخص منها من غير حاجة إلى التمسك بالقبض فإن عقد الوضع مطلقة عامة بجامع الضرورة والدوام والاضرورة واللاادوام فإذا جعل محمولاً يصدق القضية مطلقة عامة للاحالة ولا يلزم صدقها مقيدة بخصوصية من خصوصيات آخر أصلاً وفيه أن المقدمة الأخيرة ممنوعة إذ المفاد عدم العلم يلزم صدقها مقيدة بخصوصية لا العلم بعدم التزوم والمطلوب هو الثاني (قال وهو ضم فبعض الأصل) أي الخلف المستل في

والوجودية الاضروورية (قوله لأنه إذا صدق كل ج ب الخ) أي لأنه إذا صدق كل قر منخفض وقت الحيلولة لادائماً في الوقتية أو وقتاً مالا دائماً في المتنشرة أو كل قر منخفض بالفعل لا بالضرورة في الوجودية الاضروورية أو كل قر منخفض بالفعل لادائماً في الوجودية اللادائمة أو كل قر منخفض بالفعل في المطلقة العامة (قوله بأحدى الجهات) أي المحس كذا قال المصنف وفيه أن الجهة اما الدوام أو الضرورة أو الامكان فقط وأوجب بأن جعلها حساً بالظن لئلا يمتنع به في كل واحدة من المحس قضايا (قوله وهو مع الأصل الخ) وهو كل قر منخفض ولا شيء من المنخفض بقدر ينتج لاشئ من القدر بقدر (قوله الخلف) أي دليل الخلف ينتج الحاش أي الدليل المنتج للكلام الذي يطرح خلف الظاهر ويصح ضم أي المنتج لاختلاف أي للاختلاف أي لخالفه الأصل الصادق (قوله وهو ضم فبعض العكس الخ) أي أن الخلف المستل في العكوس هذا لفرد منه وليس الضمير راجعاً للخلف مطلقاً إذ هو أثبات المطلوب بإبطال قبضه

(قوله مع الاصل) أهم من ضم قبيض المكس للاصل نفسه وذلك فيما اذا كان الاصل بسيطاً أو جزئياً أو لاحداهما ان كان مركباً كما عرفت في الامثلة السابقة (قوله لينتج محالا) أي وهو سلب الشيء عن نفسه وهذا المحال انما جاء من قبيض المكس فليكن التقيض باطلا فثبت المكس وهو المطلوب (قوله وهو فرض ذات الموضوع) انما اعتبروا الفرض لا التحقق لاجل ان يشمل القضية الخارجية والحقيقة فالمراد بالفرض هنا ما يجامع التحقيق (قوله وحل وصفي الخ) أي انه بفرض ذات الموضوع شيئاً معيناً ثم يحمل عليه وصف الموضوع ثم وصف المحمول وتضم احدهما للآخرى على صورة قياس من الشكل الاول ينتج مفهوم المكس ثم ان هذا الذي ذكره ليس في كل المواد بل قد يحتاج زيادة على ذلك الى مقدمة خارجية كما تقدم ويضما الى الثانية من مقدمتي الافتراض ليحصل من ضمها لثانية صدر المكس من مقدمتي الافتراض لبعضها مجزء وقد يكتفي (١٥٨) بحمل أحد مقدمتي الافتراض مع الخارجية كما تقدم لدليل الافتراض له

أقسام ثلاثة ثم اعلم ان حمل وصف الموضوع يكون بالإيجاب وكذا حمل وصف المحمول ولا يكون كما هو في الاصل إيجاباً أو سلباً (قوله فانه يتم الجميع) أي الموجبات والسواب مركبة كانت أو بسيطة لكن الفرض لها كية لما عرفت من عدم جريانه في عكس اللادوام الخاصتين الجزئيتين الساليتين (قوله ليحصل ما ينافي الاصل) أي المفروض الصدق أي فيكون قبيض المكس محالا فيكون

مع الاصل لينتج محالا والافتراض وهو فرض ذات الموضوع شيئاً معيناً وحل وصفي الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم المكس وهو لا يجري الا في الموجبات والسواب المركبة لوجود الموضوع فيها بخلاف الخلف فانه يتم الجميع والثالث طريق المكس وهو ان يمكن قبيض المكس ليحصل ما ينافي الاصل فلما نبه فيما سبق على الطريقين الاولين حاول التنبية على هذا الطريق أيضاً فلك ان تمكن قبيض المكس في الموجبات ليصدق قبيض الاصل او الاخص منه فان الاصل اذا كان كلياً وقبيض عكسه سلب كلي

المكس هذا الفرد منه وأما الخلف مطلقاً فهو أثبات المطلوب باطلاً فقيضه مع الاصل بنفسه ان كان بسيطاً أو مجزئاً أو باحداهما ان كان مركباً كما عرفت في الامثلة السابقة (قال وهو فرض الخ) انما اعتبروا الفرض ليشمل القضية الخارجية والحقيقة فالفرض هنا بالمعنى الاعم الجامع للتحقيق (قال وحل وصفي الموضوع الخ) حل وصف الموضوع يكون بالإيجاب وحل وصف المحمول والموضوع كما هو في الاصل إيجاباً أو سلباً (قال ليحصل المكس) بان يترتب من نفسك المقدمتين قياس ينتج المكس المطلوب ولا يحتاج الى ضم مقدمة أخرى صادقة معها كما عرفت في بيان عكس اللادوام في الخاصتين (قال فانه يتم الجميع) أي يجري في الموجبات والسواب وليس مضاهاته يتم كل فرد منها لما عرفت من عدم جريانه في عكس لادوام الخاصتين الجزئيتين الساليتين (قال ما ينافي الاصل) سواء كان قبيضاً له وهو في المطابقة العامة الجزئية أو اخص وهو فاجبا عداها كما سيظهر من التفصيل الآتي

المكس حقاً ان ان شاة قبيض المكس للاصل أهم من ان يكون قبيضاً له كما في المطلقة العامة الجزئية أو اخص وهو فيما عداها كما سيظهر من ما يأتي (قوله ليصدق قبيض الاصل) أي ليحصل ويثبت قبيض الاصل فينافي الاصل الذي هو مفروض الصدق وهذا في المطلقة العامة الموجبة الجزئية وقوله أو الاخص منه أي الاخص من التقيض أي فينافي هذا الاخص الاصل المفروض الصدق فيكون ذلك الاخص باطلاً وثبت الاخص في ماعدا المطلقة العامة الموجبة الجزئية (قوله فان الاصل اذا كان كلياً) نحو كل انسان حيوان فكله بعض الحيوان انسان وقبيض هذا المكس سلب كلي وهو لا شيء من الحيوان بانسان وعكسه مثله لاشئ من الانسان بمحيوان ولا شك ان هذا اخص من قبيض الاصل لان قبيضه سلب جزئي وهو بعض الانسان ليس بمحيوان لان السلب الجزئي أهم من السلب لان السلب يستلزم الجزئي ولا عكس

انكس التقيض كنفه في الكم كليا وهو أخص من تقيض الاصل وان كان جزئيا

واذا قلنا انه اذا صدق الاصل صدق العكس معه والا لصدق تقيضه معه أردنا انه يجب صدق العكس مع صدق الاصل والا لا يمكن صدق تقيضه معه ويلزم منه امكان المحال وهو محال فان قيل جاز أن يكون المحال لازما لمجموع الاصل وتقيض العكس لاجلته التركيب ولا لخصوصية شيء منهما فلا يلزم استحالة التقيض ألا ترى ان اجتماع قيام زيد مع عدم قيامه يستلزم اجتماع التقيضين وليس شيء منهما محالا. قلنا المراد استحالة اجتماع تقيض العكس مع الاصل وذلك حاصل لاستلزامه المحال وجاز مع ذلك أن يكون تقيض العكس أمرا ممكنا في نفسه لكنه مستحيل الاجتماع مع الاصل فيجب صدق العكس مع الاصل وهو المطلوب والضابط في الموجبات على ما ذكره ان ما لا يصدق عليه الاطلاق العام وهو الممكنان فحاله غير معلوم وما يصدق عليه الاطلاق العام فان لم يصدق عليه الدوام الوصفي انكس موجبة جزئية مطلقة عامة سواء كان الاصل كليا أو جزئيا وهي خسر قضاي وان صدق عليه الدوام الوصفي فان لم يكن مقيدا بالدوام انكس موجبة جزئية حينية مطلقة وهي أربع قضاي وان كان مقيدا به انكس موجبة جزئية حينية مطلقة لإدائمه وهما قضيتان (قوله انكس التقيض كنفه في الكم كليا وهو أخص من تقيض الاصل) أقول أي هو أخص من تقيض الاصل بحسب الكمية لان تقيضه سالبة جزئية والكمية أخص من الكمية.

(قوله وهو أخص من تقيض الاصل) أي بحسب الكم وأما الجهة فيأتي الكلام فيه في الجزئية ففي الجزئية التفت للجهة وهنا أي في الكمية التفت للكمية.

(قال وهو أخص) من تقيض الاصل بحسب الكم (قوله كذلك) يطلق الخ (١) فيه اشارة ان كلا المعنيين اصطلاحيا بل الاول أصل بالنسبة الى الثاني وأنه نقل منه اليه قال ان اطلاقه على المعنى الاول بطريق التجوز لا يابى به (قوله على القضية الحاصلة بالتبديل) لاطلاقا بل بشرط كونه أخص القضايا اللازمة من التبديل المذكور (قوله واذا قلنا الخ) عطف على قوله والضابط (قوله أردنا انه يجب صدق العكس) لان المقصود اثبات لزوم العكس له لا مجرد الاتفاق في الصدق (قوله ويلزم منه) أي من امكان صدق التقيض امكان المحال لا وقوعه لجواز أن لا يقع التقيض وامكان المحال محال لانه يلزم الاقلاب فمعي قوله ونضنه مع الاصل امكن ضمه مع الاصل وقد قال معناه نضنه مع الاصل على تقدير وقوعه فيلزم المحال فلا يكون ممكنا لان الممكن ما لا يستلزم فرض وقوعه محالا فحصل البيان ابطال الامكان بآيات الاستحالة ولا حاجة فيه الى اعتبار ان امكان المحال محال فيه ان خاصة الممكن أن لا يستلزم فرض وقوعه محالا بالنظر الى ذاته اما بالنظر الى غيره فيجوز أن يستلزم المحال بواسطة امتناعه بالتفكير كعدم المعلول الاول وفيما نحن فيه يجوز أن يكون كذلك لا بد لثبته من دليل فقدم ثبته تركه الشارح في شرح المطالع والبيد السند هنا (قوله فان قيل الخ) منع لقوله فيكون محالا بفتح لزوم قوله ثمين أن يكون لازما من تقيض العكس من السابق لجواز أن يكون لازما لمجموع من حيث المجموع (قوله قلنا الخ) اثبات للمقدمة المنوعة بغيره بحيث يتدفق عنها المتع وهو ان المقصود من قولنا فيكون محالا لا يكون اجتماعه مع الاصل وكذا المقصود من قوله تقيض العكس من اجتماعه مع الاصل وذلك لان المقصود لزوم العكس الى الاصل لاصدقه في نفسه (قوله على ما ذكره) أي المصنف دائما قال لمأبائي من أن التوقف لا وجه له (قوله وهي خسر قضاي) الوجوديتان والوجوديتان والمطلقة العامة (قوله وهي أربع قضاي) الدائمتان والعامتان (قوله وهما القضيتان) الحاستان

(١) قوله (قال كذلك)

يطلق الخ وقوله بعد

(قوله على القضية الحاصلة

الخ متملقان بصفحه (١٤٠)

( قوله فان كان مطلقة عامة الخ ) قد أشار الشارح الى مثاله بقوله مثلا اذا صدق بعض ج ب وتوضيحه بالنوان اما نقول اذا صدق بعض الانسان حيوان بالاطلاق صدق عكسه وهو بعض الحيوان انسان بالاطلاق لانها تنكس كنفها كما مر ولولم يصدق هكذا العكس لصدق تقيضه وهو لا شيء من الحيوان انسان دائما لان المطلقة العامة تقيضها دائما كلية وينكس هذا التقيض مثل نفيه لا شيء من الانسان بحیوان دائما لان الدائمة السالبة عكسها كنفها ولا شك ان هذا العكس عين تقيض المطلقة العامة الاصل لان تقيضها سالبة دائمة كما مر وهذا الاصل مفروض الصدق فاقضته وهو عكس تقيض العكس كاذب فليكن تقيض العكس كاذبا فليكن العكس صادقا اذا علمت هذا فنزل على مثال الشارح الا ان قول الشارح فيلزم اجتباع التقيض الاول ان يقول بدله والاصل متى وجد الصدق في نافية باطل كما قلنا ولا حاجة لما قاله وقول الشارح هنا وهي تنكس ( ١٦٠ ) كنفها الى تقيضها أى الى تقيض المطلقة التي هي الاصل والاولى ان

يقول الى المساوي الى تقيضها وذلك لان السالبة الدائمة من حيث كونها عكسا لتقيض العكس عين نفسها من حيث كونها تقيضا للمطلقة وأيضا للناسب لجعل هذا مقابلا لما اذا كان أخص من التقيض ان يقول هنا مساو للتقيض والامر سهل ( قوله اما في الدائمتين ) أعني الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة ( قوله والعائتين ) أعني العرفية العامة والمشروطة العامة وقوله والعائتين أي العرفية والمشروطة

فان كان مطلقة عامة انكسر تقيض عكسها الى ما يناقضها لان تقيض عكسها سالبة كلية دائمة وهي تنكس كنفها الى تقيضها وان كان احدى القضايا الباقية انكسر تقيض عكسها الى ما هو أخص من تناقضها اما في الدائمتين والعائتين والحاصتين فلان تقيض عكسها سالبة

الجزئية وهذا جار في الجميع وفي غير المطلقة العامة يكون ذلك العكس أخص من تقيض الاصل من حيث الجهة أيضا كما يظهر فيما اذا كان الاصل جزئيا ( قوله أما في الدائمتين والعائتين والحاصتين فلان تقيض عكسها عرفية عامة ) أقول هذا في الدائمتين والعائتين ظاهر لان عكسها حينية مطلقة وتقيضها العرفية العامة وأما في الحاصتين فالعرفية العامة هي تقيض الجزء الاول من عكسها وأما اقتصر عليها في الحاصتين لان قيد اللادوام سالبة جزئية مطلقة عامة لا يمكن أنبائها بطريق العكس

( قوله في الجمع ) أي في جمع الموجبات الكلية مطلقة عامة كانت أو غيرها ( قوله وفي غير المطلقة العامة ) أي اذا كانت موجبة كلية وأما في المطلقة السالبة الموجبة الكلية فيكون عين تقيض الاصل من حيث الجهة ( قوله أيضا ) أي كما انه أخص من حيث الكمية ( قوله كما يظهر فيما اذا كان الاصل كلياً ) اذا لا فرق بين الاصل الكلّي والجزئي في الانكسار من حيث الجهة ( قوله وانما اقتصر الخ ) يعني ان المقصود بيان انك اذا عكست تناقض عكس هذه القضايا السالبة يكون العكس أخص من تناقضها فلا بد من جريان طريق العكس فيها وذلك انما يجري في الجزء الاول من الحاصتين فلذا اقتصر عليه ( قوله لا يمكن أنبائها بطريق العكس ) لان تقيض السالبة الجزئية المطلقة العامة موجبة كلية دائمة وعكسها حينية مطلقة موجبة وهي لا يتاني الاصل التي هي سالبة جزئية مطلقة عامة اذ السلب في بعض أوقات الذات لا يتاني لثبوته في بعض أوقات الوصف

الحاصتين ( قوله فلان تقيض عكسها عرفية عامة وهي تنكس ) أي وتناقض عكسها التي هي العرفية العامة تنكس الى العرفية وقوله التي هي أخص من تناقضها أي من حيث الجهة وأما من حيث الكم فهي مساوية لان كلا من تقيض الاصل وعكس تقيضه كلية لان الكلام في الاصل الجزئي وبيان ذلك بالنوان في الضرورية المطلقة ان نقول اذا صدق قولنا بعض الانسان حيوان بالضرورة صدق عكسه حينية مطلقة وهي بعض الحيوان انسان حين هو حيوان اذ لو لم يصدق هذا لصدق تقيضه عرفية عامة سالبة وهي لا شيء من الحيوان بانسان مادام حيوانا وينكس هذا التقيض كنفه الى عرفية عامة وهي لا شيء من الانسان بحیوان مادام انسانا ولا شك ان هذا أخص من تقيض الاصل الذي هو بعض الانسان حيوان بالضرورة اذ تقيض الضرورية المدكدة العامة وهي هنا لا شيء من الانسان بحیوان بالامكان وانما كان أخص لان الامكان أغم الجهات ثم ان تقيض الاصل الذي هو المدكدة العامة كاذب لصدق الاصل فليكن الاخص منه وهو عكس تقيض العكس كاذب فليكن تقيض العكس كاذبا فيثبت حيثئذ صدق العكس وهو المطلوب وهذا البيان هو

الذي أشار اليه الشارح بقوله وإذا صدق بعض (ج ب) بالضرورة الخ وإذا علمت ما قلناه فقله عليه وأما بيانه في الدائمة المطلقة فنقول فيه إذا صدق قولنا بعض الإنسان حيوان دائماً صدق عكسه وهو حينية مطلقة قائمة ببعض الحيوان إنسان حين هو حيوان اذ لو لم يصدق هذا الصدق لقيضه عرفة عامة وهي لاشئ من الحيوان بإنسان مادام حيواناً وبمكس الى عرفة عامة مثل نفسه قائمة لاشئ من الإنسان بمحيوان مادام إنساناً وهذا أخص من تقيض الأصل وهو بعض الإنسان حيوان دائماً لان تقيضه مطلقة عامة والأطلاق أعم من الرتبة العامة وهذا العام الذي هو تقيض للأصل كاذب لصدق الأصل فليكن الخاص الذي هو عكس تقيض العكس كاذباً فليكن التقيض كاذباً فيثبت صحة العكس وهو المطلوب وأما بيانه في المشروطة العامة فنقول فيه إذا صدق قولنا بالضرورة بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً صدق عكسه حينية مطابقة قائمة ببعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع اذ لو لم يصدق هذا العكس لصدق تقيضه عرفة عامة وهي لاشئ من متحرك الاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع وتكس الى عرفة عامة كنفها قائمة لاشئ من الكاتب بمتحرك الاصابع مادام كاتباً وهذا أخص من تقيض الأصل لان تقيض الأصل حينية ممكنة وهي أعم من الرتبة العامة لان الامكان أعم الجهات وأما بيانه في الرتبة العامة فنقول فيه إذا صدق قولنا دائماً بعض الكاتب متحرك الاصابع (١٦١) مادام كاتباً صدق عكسه حينية

مطلقة قائمة ببعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع اذ لو لم يصدق هذا لصدق تقيضه عرفة عامة وهي لاشئ من متحرك الاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع وبمكس هذا التقيض الى عرفة عامة قائمة لاشئ من الكاتب بمتحرك الاصابع مادام كاتباً ولا شك ان هذا أخص من

عرفة عامة وهي تمكس الى الرتبة العامة التي هي أخص من قاضها (قوله وهي تنكس الى الرتبة العامة التي هي أخص من قاضها) أقول وذلك لان الرتبة العامة أخص من الممكنة العامة التي هي تقيض الضرورية وأخص من المطلقة العامة التي هي تقيض الدائمة وأخص من الحينية الممكنة والحينية المطلقة اللتين هما تقيضا العامين وأخص من تقيض الخاصين لانهما تقيضا الجزئين الاولين منها فيكونان أخص من أحدا المفهومات الثلاثة التي هي تقيض (قوله وأخص من تقيض الخاصين الخ) قيل للاحاجة الى هذا البيان لان المثبت بطريق العكس هو عكس الجزء الاول منها كما اعترف به قدس سره فيكون الرتبة العامة أخص من الحينية الممكنة والمطلقة اللتين هما تقيضا العامين سواء كانا قضيتين أو جزئيتين الخاصين كاف وبسبب لاشئ لان كون الرتبة العامة أخص من تقيض جزئيهما لا يعني فيها هو المقصود أعني كونها أخص من تقيضها مالم يبين ان تقيض الجزئيتين أخص من تقيضها (قوله لانهما) أي الحينية الممكنة والحينية المطلقة تقيضا الجزء الاول من الخاصين

(م - ٢١ - شروح التسمية ثانی) تقيض الأصل لان الأصل عرفة عامة فتقيض حينية مطلقة لان الامكان أعم الجهات وهذا الأعم كاذب لصدق الأصل فليكن الأخص وهو عكس التقيض كاذباً فليكن تقيض العكس كاذباً فليكن العكس صادقاً وهو المطلوب وأما بيانه في الخاصين فنقول إذا صدق قولنا دائماً أو بالضرورة بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً أي بعض الكاتب ليس بمتحرك بالفعل صدق عكسه حينية مطابقة لادائمة قائمة ببعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع دائماً أي بعض متحرك الاصابع ليس بكاتب بالفعل ففرق بين عجز الأصل وعجز العكس فلو لم يصدق صدر العكس أعني الحينية المطلقة لصدق تقيضها (قوله عرفة عامة) وهي لاشئ من متحرك الاصابع كاتب مادام متحركاً وهي تنكس كنفها عرفة عامة كما سبق ان الرتبة العامة السالبة عكسها كنفها قائمة لاشئ من الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً ولا شك ان هذا أخص من تقيض الجزء الاول من الاول الذي هو المشروطة أو الرتبة العامين لان تقيض الاولى الحينية الممكنة والامكان أعم الجهات وتقيض الثانية الحينية المطلقة أعم من الرتبة العامة لان الثبوت بالفعل أعم من الدوام لان الثبوت بالفعل أعم من ان يكون على جهة الدوام أولاً وانما اعتبرنا اجراء طريق العكس في الجزء الاول من الخاصين ولم نعتبره في الجزء الثاني منها وهو اللادوام وذلك لان قيد اللادوام في كل من الأصل والعكس سالبة جزئية مطلقة عامة كما علمت ولا يمكن اثباتها بطريق العكس لان تقيض السالبة الجزئية الواصفة عكساً وهي

المطلقة العامة موجبة كلية دائمة وعكسها حينية مطلقة موجبة وهي لائني لادوام التي هي سالبة جزئية مطلقة عامة سالبة لان السلب في بعض أوقات الذات لائني الثبوت في أوقات الوصف ويسان ذلك ان لادوام الذي في العكس معناه بعض متحرك الاصابع ليس بكانب بالفعل وتقيضه دائمة مطلقة موجبة كلية وهي كل متحرك الاصابع كانب دائما وعكس هذا التقيض حينية مطلقة موجبة قائمة بعض الكانب متحرك الاصابع حين هو كانب وهذا العكس لائني لادوام الاصل الذي هو بعض الكانب ليس بمتحرك بالفعل لانه ليس تقيضه ولا أخص من تقيضه لان تقيضه دائمة مطلقة موجبة كلية وهي كل كانب متحرك دائما بل يجماع ذلك العكس الاصل أعني اللادوام لان ثبوت التحرك للكاتب في حين من الاحيان لائني عليه فيه في بعض الاحيان فالخالص ان دليل العكس لائني في عجز الحاصنين وانما يثاني في الصدور لاني الاصل ( قوله وأما في الوقتين ) أي الوقتية والمنتشرة وقوله والوجوديين أي الوجودية الدائمة والوجودية للاضرورية ( قوله وعكسها أخص من قاطعها بيان ذلك في الوقتية ان تقول مثلا اذا صدق بعض القمر منخسف وقت الجلولة لاداما ) أي بعض القمر ليس بمنخسف بالفعل صدق عكسها مطلقة عامة قائمة بعض القمر منخسف بالفعل اذ لو لم يصدق لصدق تقيضه دائمة مطلقة أعني لائني من التخفيف بقمر دائما وتكس الى نفسها دائمة مطلقة قائمة لائني من القمر بمنخسف دائما ومعلوم ان الاصل وقتية تقيضها مفهوم مررد هي تقيض ( ١٦٣ ) الجزء الاول والجزء الثاني أي من الاصل ومعلوم ان الجزء الاول من الاصل

وقية تقيضه ممكنة وقتية والجزء الثاني من الاصل مطلقة عامة تقيضها دائمة بمطلقة فيكون تقيض الاصل مفهوم مررد بين المدكنة الوقتية وبين الدائمة المطلقة وقد علمت ان عكس تقيض العكس دائمة مطلقة فهو ساو لاحد جزأي المفهوم المررد ومن المعلوم ان المفهوم المررد أهم من

وأما في الوقتيتين والوجوديتين فلان تقيض عكسها سالبة دائمة وعكسها أخص من قاطعها الحاصنين أعني المتفصلة ذات الاجزاء الثلاثة فتكون العرفية العامة أخص من أخص من تقيض الحاصنين ( قوله وأما في الوقتيتين والوجوديتين فلان تقيض عكسها سالبة دائمة وعكسها أخص من قاطعها ) أقول لان عكس السالبة الدائمة سالبة دائمة وهي أخص من الممكنة الوقتية التي هي تقيض الجزء الاول من الوقتية وأخص من الممكنة الدائمة التي هي تقيض الجزء الاول من المنتشرة ( قوله فتكون العرفية العامة أخص إلخ ) نحو بعض ( ج ب ) ما دام ( ج ) لا دائما عكسه بعض ( ب ج ) حين هو ( ب ) وتقيضه لائني من ( ب ج ) مادام ( ب ) وهي تنكس الى لائني من ج ب مادام ج وهو أخص من تقيض الجزء الاول أعني لائني من ج ب حين هو ج الذي هو أخص من تقيض الاصل أعني كل ج ب حين هو ج او لائني من ( ج ب ) حين هو ( ج ) او بعض ج ب حين هو ج وليس بعض ج ب حين هو ج

أحد جزئيه لانه متحقق في الجزء الآخر فيكون عكس تقيض العكس أخص من التقيض لانه ساو للاخص والساوي للاخص لايخص وأخص وهذا التقيض أعني المفهوم المررد باطل لصدق الاصل وما نافي الصادق باطل واذا بطل الاصل بطل الاخص وهو عكس تقيض العكس واذا بطل عكس تقيض العكس بطل تقيض العكس واذا بطل ثبت صحة العكس وهو المطلوب وان شئت قلت ان عكس تقيض العكس دائمة وهي أخص من الوقتية التي هي أحد جزئي المفهوم المررد التي هي أخص من المفهوم الذي هو التقيض واذا كان المفهوم أهم من المدكنة كان أهم بالنسبة للدائمة ثم ان هذا المفهوم الذي هو الاصل بطل فيبطل الاخص فيبطل تقيض العكس فيثبت العكس وهو المطلوب وأما بيانه في المنتشرة فنقول فيه اذا صدق بعض القمر منخسف في وقت ما لا دائما أي بعض القمر ليس بمنخسف بالفعل صدق عكسه مطلقة عامة وهي بعض القمر منخسف بالفعل اذ لو لم يصدق لصدق تقيضه دائمة مطلقة وهي لائني من التخفيف بقمر دائما وهي تنكس ك herself دائمة مطلقة لانها سالبة وهي لائني من القمر بمنخسف دائما وهي أخص من تقيض الجزء الاول من الاصل لان الاصل منتشرة مركبة من منتشرة مطلقة وهذه تقيضها ممكنة دائمة والجزء الثاني مطلقة عامة وتقيضها دائمة مطلقة فيكون تقيض الاصل أعني المنتشرة مفهوما مرردا بين الدائمة المطلقة والدائمة المطلقة وعكس تقيض العكس أخص من المدكنة الدائمة التي هي أخص من المفهوم المررد فيكون العكس أخص من الاخص والاعم وهو المفهوم المررد باطل لصدق الاصل واذا بطل الاصل

بطل الاخص وهو الممكنة الدائمة واذا بطلت بطل الاخص منها وهو عكس قبض العكس فيعطى حيثئذ قبض العكس وبقيت صحة العكس وهو المطلوب وأما بيانه في الوجودية الاضروية فنقول اذا صدق بعض الانسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة أي لاشئ من الانسان بضاحك بالامكان العام صدق عكسه مطلقه عامه وهي بعض الضاحك انسان بالفعل اذا لو لم يصدق هذا لصدق قبضه دائمة مطلقه وهي لاشئ من الضاحك بانسان دائما وتنكس كنفها الى لاشئ من الانسان بضاحك دائما وهذه الدائمة مساوية لقيض الجزء الاول من الاصل لان الاصل وجودية الاضروية مركب من مطلقه عامه ومن ممكنة عامه وقيض الاولى دائمة مطلقه وقيض الثاني الضرورية المطلقة تقيض الاصل مفهوم مردد بين الدائمة المطلقة والضرورية المطلقة وعكس التقيض دائمة (١٦٣) مطلقه فهو مساو لاحد جزئي المفهوم

وذلك الجزء اخص من المفهوم المردد فيكون العكس مساويا للاخص ومساوي الاخص اخص ثم ان الاعمال بطل لصدق الاصل فليكن الاخص وهو العكس كادما فليكن التقيض كذلك فثبت صحة العكس وأما بيان الوجودية اللادائمة فنقول فيه اذا

مثلا اذا صدق بعض (ج ب) بالاطلاق صدق بعض (ب ج) بالاطلاق والا فلا لاشئ من (ب ج) دائما وتنكس الى لاشئ من ج ب دائما وهو تقيض بعض (ج ب) بالاطلاق فيلزم اجتماع التقيضين واذا صدق بعض (ج ب) بالضرورة فبعض (ب ج) حين هو (ب) والا فلا لاشئ من (ب ج) مادام (ب) دائما فلا لاشئ من (ج ب) مادام (ج) وهو اخص من قبض بعض (ج ب) بالضرورة أثنى قولنا لاشئ من (ج ب) بالامكان وعلى هذا التماس وانما خصص هذا الطريق بالموجبات لان بيان انكاس السوالب به موقوف على عكس الموجبات كما يتوقف بيان انكاسها على عكس السوالب

فتكون اخص من الاخص - وأما في الوجوديتين فهي تقيض الجزء الاول منهما فتكون اخص من تقيضهما

(قال مثلا اذا صدق بعض ج ب بالفعل الخ) لم يترس قيد اللادوام هنا أيضاً لما عرفت ههناها سالبة دائمة لا يمكن اثباتها بطريق العكس (قوله فيكون اخص من الاخص) أي فيكون السالبة الدائمة اخص من الاخص أي من قبض الاصل لان الممكنة الزمنية والممكنة الدائمة اخص من احد المفومات الثلاثة الذي هو تقيض الاصل (قوله في) أي السالبة الدائمة تقيض الجزء الاول من الوجوديتين أثنى المطلقة العامة لان قيد اللادوام لا يمكن اثباتها بطريق العكس (قوله فتكون اخص من تقيضها) أثنى أحد المفومات الثلاثة (قل لان بيان انكاس السوالب الخ) يريد انه لا يمكن اثبات عكس كليهما بطريق العكس لزوم الدور فلا بد في اثبات عكس احدهما من معرفة عكس الآخر بطريق آخر فلما قدم المصنف السوالب وأثبت عكسها بطريق الخلف والافتراض أمكنه أن يثبت عكس الموجبات بطريق العكس بخلاف عكس السوالب فانه لا يمكن اثباتها به لانه يلزم البيان بما لم يبين بعد وهو ان كان جائزاً لكن تركه بقدر الامكان أولى وهذا القدر كاف في نكتة التخصيص

وتنكس مثل نفسها الى قولنا لاشئ من الانسان بضاحك وهذا العكس اخص من قبض الاصل وذلك لان الاصل مركب من مطلقتين عامتين فقيضهما مفهوم مردد من دائمتين عامتين فالعكس مساو لاحد جزأ المفهوم معلوم ان أحد جزأي المفهوم اخص منه فاساواه وهو العكس اخص من المفهوم المردد حيثئذ ثم ان هذا الاعم أثنى المفهوم المردد باطل لصدق الاصل واذا بطل بطل الاخص وهو العكس فيعطى التقيض فثبت صحة العكس فظهر لك ما قلنا فوجه كون عكس التقيض اخص من تقيض هذه القضايا قائل (قوله وانما خصص هذا الطريق) أي دليل العكس وقوله بالموجبات أي مع انه يتأني في السوالب (قوله لان بيان انكاس السوالب به) أي بطريق العكس وقوله موقوف الخ وذلك لانا فكس السالبة الكلية كنفها ثم يقول لو لم يصدق هذا العكس لصدق قبضه وهو موجبة جزئية ثم لهكس هذه الموجبة الجزئية الى مايتأني الاصل فقد توقف بيان انكاس السوالب على عكس الموجبة وهكذا يوجه به قوله كما توقف بيان انكاسها به على عكس السوالب

( قوله فلما قدمها ) أى عكس السوالب أمكنه ان يبين به عكس الموجبات لان فيه توقفا على معلوم وهو عكس السوالب المتقدمة وقوله بخلاف السوالب أى فانه لا يتأتى له ان يذكر هناك طريق العكس وذلك لان عكس السوالب قدمها قبل عكس الموجبات فلو ذكر دليل العكس هناك لكان فيه توقف على شيء مجهول وهو عكس الموجبات لان عكس الموجبات إنما ذكرها بعد عكس السوالب فلاجل هذا خص هذا الطريق بالموجبات ( قوله فى الانكسار ) فى معنى من أى من الانكسار أى ان حالها من الانكسار غير معلوم وعدم الانكسار غير معلوم ، ولوم وانما كان كل من الانكسار وعدمه غير معلوم لزم التوقف ( قوله ذهبوا الى انعكاس الممكنتين ) أى الممكنة الخاصة والعامة وقوله الى ممكنة عامة أشار بذلك الى ان التوقف إنما هو للتأخيرين ( قوله لانه اذا صدق بعض ج ب ) أى بعض ( ١٦٤ ) الانسان حيوان بالامكان العام وقوله صدق بعض ج ب أى صدق عكسه

موجبة جزئية ممكنة عامة  
هى بعض الحيوان انسان  
فلو لم يصدق هذا العكس  
لصدق تقيضه سالبة كلية  
ضرورية وهى لاشئ من  
الحيوان بانسان وتضم هذا  
التقيض للاصل بمجمل  
الاصل ضررى والتقيض  
كبرى بحيث قول بعض  
الانسان حيوان ولا شئ

فلما قدمها أمكنه ان يبين به عكس الموجبات بخلاف السوالب قال  
( واما الممكنتان فحالهما فى الانكسار وعدمه غير معلوم لتوقف البرهان المذكور للانكسار فهما  
على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها او على انتاج الضررى الممكنة مع الكبرى الضرورية فى  
الشكل الاول والثالث للذين كل واحد منهما غير محقق ولعدم الظرف بدليل يوجب الانكسار وعدمه )  
اقول قدما المتطيقين ذهبوا الى انعكاس الممكنتين ممكنة عامة واستدلوا عليه بوجود أحداهما الخاف  
لانه اذا صدق بعض ( ج ب ) بالامكان صدق بعض ( ب ج ) بالامكان العام والا فلا شئ من  
( ب ج ) بالضرورة وتضمه مع الاصل وقول بعض ( ج ب ) بالامكان ولا شئ من ( ب ج )  
بالضرورة ينتج بعض ( ج ) ليس ( ج ) بالضرورة وانه محال وثانيها الافتراض وهو أن يفرض  
ذات ( ج و ب د ) ( ف د ب ) بالامكان و ( د ج ) فبعض ( ب ج ) بالامكان وهو المطلوب

فالمقصود بقوله أمكنه الخ أمكنه من غير لزوم محذور فلا يرد ان اليان بما لم يبين بعد شايح  
بل قد بين بما يبين فى علم آخر وان الافتراض أيضاً فيه البيان بما لم يبين بعد أعني انتاج الشكل  
الثالث ( قال ممكنة عامة ) ولا تنكس الممكنة الخاصة كنفسها لصدق قولنا بعض الانسان كاتب  
بالامكان الخاص مع عدم صدق بعض الكاتب انسان بالامكان الخاص لصدق كل كاتب انسان  
بالضرورة نعم يصدق بالامكان العام لان سلب الانسانية ليس ضروري من الكاتب وبما ذكرنا ظهر  
لك اندفاع ما توهم من أن السالبة الوقتية أخص من الممكنة الخاصة الموجبة لانها أخص من الممكنة  
الخاصة السالبة والموجبة والسالبة لا فرق بينهما فى الممكنة الخاصة بالا لفظ ومعنى تنكس الاخص لم  
تنكس الاعم واذا ثبت عدم انعكاس الممكنة الخاصة ثبت عدم انعكاس الموجبة الممكنة العامة فلاجله لا  
ذهب اليه القدماء ولا لتوقف المصنف وذلك لان اللازم بما ذكره عدم انعكاس الممكنة الخاصة الموجبة  
باعتبار الجزء السلبى والقدماء إنما ذهبوا الى انعكاسها باعتبار الجزء اليتوي وكذا توقف المصنف فيه  
( قل فبعض ( ب ج ) بالامكان ) يرد عليه انه لا بد من اثبات كونها أخص قضية لازمة بعد الدليل

ساب السوء عن نفسه قد يكون صحيحاً لان السالبة لا تقتضى وجود الموضوع فلا نعلم كذبها لانا نقول ان هذه وثالثها  
النتيجة موضوعها موضوع الاصل وموضوع الاصل موجود لانها موجبة ثم ان الشارع مثل للممكنة العامة ولم يمثل للخاصة  
لان ما زلنا العام يلزم الخاص ( قوله وهو ان يفرض ذات ج ب الخ ) أى وهو ان يفرض ذات الانسان والحيوان أى مصدوقها  
زيد ونحمل عليه وصف الموضوع ووصف المحلول فيتحصل مقدمتان فضعهما على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا فتحصل  
المقدمة الخاصة من حمل المحلول على زيد ضررى والخاصة من حمل الموضوع عليه كبرى بحيث قول زيد حيوان بالامكان  
العام وزيد انسان بالامكان العام ثم رده الى الشكل الاول بعكس الضررى الى بعض الحيوان زيد فيصير هيئة القياس من  
الشكل الاول هكذا بعض الحيوان زيد وزيد انسان ينتج بعض الحيوان انسان وهو العكس المطلوب

( قوله وثالثها الخ ) حاصله انه اذا صدق بعض الانسان حيوان صدق عكسه وهو بعض الحيوان انسان اذ لو كذب هذا العكس لصدق قبيضه وهو لاشئ . من الحيوان بانسان بالضرورة وينسكن ذلك النقيض الى لاشئ . من الانسان بحيوان بالضرورة وهذا العكس منافي للاصل الذي هو مفروض الصدق فيكون نقيض العكس كاذبا فيلزم صحة العكس وهو المطلوب اذا علمت هذا نعم ان قول الشارح فيجتمع القضيان الاول ان يقول وهو منافي للاصل الذي هو مفروض الصدق اذ كلام الشارح وهو اجتماع التقيضين يمكن ان يخلص منه بان يقال ان الاصل كاذب وهو غير مقصود اذ المطلوب صدقه لا كذبه ( قوله في الشكل الاول ) هذا رد بالنسبة للدليل الاول وقوله والثالث رد بالنسبة للدليل الثاني وهو دليل الافتراض واعلم ان المصنف لم يتعرض لتلك لانه انما قال او على انتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى ( ١٦٥ ) الضرورية في الشكل الاول بناء على

انه يمكن اثبات بعض (ج ب) بالامكان من غير ملاحظة كون مقدماتي الافتراض على هيئة الشكل الثالث بان يقال اذا تقارن وصفان على ذات واحدة يكون كل منهما ثابتاً في وقت غير الوقت الذي ثبت فيه الوصف الآخر ولو بالامكان فلا يكون ج من الشكل الثالث اذ يشترط فيه اتحاد الوقت الذي ثبت فيه الوصفان للذات الواقعة مكررة كما يأتي بيانه ( قوله وسترفع الخ ) اي في باب الخلق . ( قوله فتوقفه ) على انعكاس الضرورية أي الواقعة قضيّاً للممكنة الواقعة عكساً للاصل ( قوله ) وقد بين انها لا تنسكن الادانة ( أي والدوام

وثالثها طريق الدكس فانه لو كذب بعض (ج ب) بالامكان لصدق لاشئ من (ج ب) بالضرورة فيتنسك الى لاشئ من (ج ب) بالضرورة وقد كان بعض (ج ب) بالامكان فيجتمع القضيان وهذه الدلائل لاثم اما الاولان فتوقفهما على انتاج الصغرى الممكنة في الشكل الاول والثالث وستعرف انها عقيمة . واما الثالث فتوقفه على انعكاس السالبة الضرورية كنعسها وقد تبين انها لا تنسكن الادانة فلما لم يتم هذه الدلائل ولم يظفر المصنف بدليل يدل على الانعكاس ولا على عدمه توقف فيه . واعلم انا اذا اعتبرنا الموضوع بالفعل كما هو مذهب الشيخ يظهر عدم انعكاس الممكنة لان مفهوم الاصل أن ماهو (ج) بالفعل (ب) بالامكان ومفهوم العكس أن ماهو (ب) بالفعل (ج) بالامكان ويجوز ان يكون (ب) بالامكان وان لا يخرج من القوة الى الفعل أصلاً ( قوله واعلم انا اذا اعتبرنا الموضوع بالفعل ) أقول أي اذا اعتبرنا أوصاف ذات الموضوع بالنوار بالامكان العام على ماهو مذهب الفارابي يلزم انعكاس السالبة الضرورية كنعسها وانعكاس الموجبة الممكنة وهو ممنوع لجواز أن يكون اللازم كونه (ج) بالفعل بناء على كون عقد الوضع في الاصل بالفعل وهذا أيضاً ظهر أن الاستدلال انما يتم على مذهب الفارابي على انتاج الصغرى الممكنة وانما ضم للمصنف قوله مع الكبرى الضرورية لان القرينة فيما نحن فيه كذلك ( قال والثالث ) لم يتعرض المصنف لبناء على انه يمكن اثبات بعض (ج ب) بالامكان من غير ملاحظة كون المقدمتين الافتراضيتين على هيئة الشكل الثالث بان يقال اذا تقارن وصفان على ذات واحدة يكون كل واحد منهما ثابتاً في وقت آخر ولو بالامكان ( قال وسترفع انها عقيمة ) وانما اكتفى المصنف على عدم التحقق حيث قال وكل منهما غير متحقق لانه كاف في عدم تمام الدليلين ولا حاجة الى ادعاء البطالان ( قال وان لا يخرج الخ ) ولو فرض خروجه يكون ج بالفعل فيصدق بعض (ج ب) بالفعل ولا يكون الممكنة العامة أخس قضية ( قوله يلزم انعكاس السالبة ) الى قوله ويكون الممكنة العامة منتجة في صغرى الشكل الاول والثالث بلا اشتباه لاندراج الاصل في الاوسط بلا شبهة واذا كان الصغرى الممكنة

لا يتناقض بالامكان بحيث يقال ان ذلك الدوام الواقع عكساً لتبعض العكس مخالف للاصل الذي هو الممكنة العامة بل هو بحاميه فلم يتم حينئذ الدليل الثالث ( قوله توقف فيه ) أي حيث قال وكل من عكسها وعدم عكسها غير معلوم وانما لم يجزم بعدم الانعكاس مع ان القوم ادعوا دعوة وأقاموا عليها دليلاً ولم يتم فقد بطلت هذه الدعوة لانه لا حاجة الى ادعاء بطالان الدعوة اذ عدم تحققه للانعكاس كاف في المنع . ( قوله واعلم الخ ) هذا اعتراض على المصنف في توقفه وحاصله اننا لو نظرنا لمذهب الشيخ لحزمنا بعدم الانعكاس وان نظرنا لمذهب الفارابي لحزمنا بالانعكاس فلا وجه حينئذ للتوقف ( قوله ان ماهو ج بالفعل ) أي اذ كل ما انصف بالحجارة بالفعل فهو مركوب زيد بالامكان وعكسه بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان كاذب لصدق قبيضها كما يأتي

( قوله وما يصدقه المثل المذكور في السالبة الخ ) أي المذكور فيها تقدم في عكس السوالب وهو المشار إليه هنا بقوله فانه يصدق كل حار مركوب الخ ( ١٦٦ ) ( قوله لان كل الخ ) أي وانما كذب ذلك العكس لصدق تقضيه وهو لاشيء

من مركوب زيد بالفعل بحار بالضرورة وانما كان هذا اقتضى صادقا لان كل ما هو مركوب زيد بالفعل فرس بالضرورة ولا شيء من الفرس بحار بالضرورة ينتج لاشيء مما هو مركوب زيد بالفعل حار بالضرورة وهو المطلوب بقول الشارح لان كل الخ دليل على صدق قبض العكس واذا كان قبض العكس صادقا كان العكس كاذبا ( قوله لان مفهوما ان ما هو ج بالامكان ) أي ما هو حار بالامكان فهو مركوب زيد بالامكان وما هو مركوب زيد بالامكان فهو حار بالامكان ( قوله ويضع لك من هذه المباحث ) أي من جنس هذه المباحث أي من جنس الابحاث الثلاثة أي الزدود على المتقدمين وهو قوله وانما الثالث فلتوقفه على انعكاس السالبة الخ فراهه بالمبحث والبحث والمناقشة ووجه الاقتراح انه تقدم له لا يصح الدليل الثالث الا اذا

فلا يصدق العكس وما يصدق المثل المذكور في السالبة الضرورية فانه يصدق كل حار مركوب زيد بالامكان ويكذب بعض ما هو مركوب زيد بالفعل حار بالامكان لان كل ما هو مركوب زيد بالفعل فرس بالضرورة ولا شيء من الفرس بحار بالضرورة فلا شيء مما هو مركوب زيد بالفعل بحار بالضرورة. وانما اذا اعتبرناه بالامكان كما هو مذهب الفارابي تنعكس الممكنة كنفها لان مفهوما ان ما هو ( ج ) بالامكان فهو ( ب ) بالامكان فاهو ( ب ) بالامكان ( ج ) بالامكان لامعالة ويضع لك من هذه المباحث

موجبة جزئية ممكنة عامة فتكون الممكنة متبعية في الصغرى الاولى والثالث بلا اشتباه ويكون التقيض بالمثل المفروض منه اذا لا يصدق على مذهبه ان كل ما هو مركوب زيد فرس بالضرورة واذا اعتبرنا اتصافه به بالفعل الخارجي كما هو مذهب الشيخ بزعم المتأخرين يجب أن لا يثبت شيء من هذه الاحكام فتوقف المصنف حينئذ في المكتبتين لاحصائه

متجآ ثبت بالدليل المذكور ان انعكاس الممكنة كنفها اذا ثبت ذلك ثبت انعكاس السالبة الضرورية كنفها لانه اذا صدق لاشيء من ( ج ب ) بالضرورة صدق لاشيء من ( ب ج ) بالضرورة والا لصدق قبضه وهو بعض ( ب ج ) بالامكان وتنعكس الى بعض ( ج ب ) بالامكان وهو تناقض الاصل والسر في ذلك ان المكتبتين اذا كانتا متلازمتين كان قضاها متلازمين قطعاً وبما حررنا لك نظير ان تقدم انتاج الممكنة على انعكاسها وتقدم انعكاسها على انعكاس الضرورية في الذكر أولى والامر في ذلك أسهل ولا كان ترتب الاحكام الثلاثة على مذهب الفارابي في غاية الظهور لم يتعرض قدس سره لبيان ( قوله ويكون التقيض الخ ) أخره عن الاحكام الثلاثة لتعلقه بجميعها فانه لو ثبت المثل المذكور يبطل الاحكام الثلاثة كما لا يخفى ( قوله اذ لا يصدق ) على مذهب الفارابي ان كل ما هو مركوب زيد فرس بالضرورة لصدق قبض ( ج ) لان بعض ما هو مركوب زيد بالامكان حار بالضرورة فيصدق بعض ما هو مركوب زيد بالامكان ليس بفرس بالامكان ( قوله بزعم المتأخرين قيد بذلك لانه لو اعتبر اتصافه بما به بالفعل بحسب الفرض كما هو تحقيق الشارح يكون الاحكام الثلاثة ثابتة أيضاً بناء على تلازم الامكان والفعل بحسب الفرض ( قوله يجب أن لا يثبت الخ ) أي عدم الثبوت والانتفاء واجب ليفترع عليه بطلان توقف المصنف ( قوله فتوقف المصنف الخ ) قال المحقق التفتازاني قلت المتبر هو الفعل لكن وقع التردد في أنه الفعل بحسب نفس الامر أو بحسب فرض العقل وأن الفعل بحسب الفرض هل هو مساو للامكان أم لا انتهى وفيه أن اعتبار الفعل بحسب الفرض انما هو تحقيق الشارح لم يسبق اليه أحد قبله فبانه تردد المصنف عليه مما لا وجه له كما لا وجه لما قيل لعل ذلك التوقف لتوقفه فيما هو الحق من مذهبي الفارابي والشيخ لانه يلزم من ذلك أن يكون المصنف متوقفاً في جميع المسائل العلمية ( قل ويضع لك الخ ) فيه اشارة الى أن حزم المصنف بعدم انعكاس السالبة الضرورية كنفها المنقاد من حزمه بانعكس الدائيتين

ان فقا ان الضرورية تنعكس كنفها وانعكاسها كنفها تنوع لانعكاس الممكنة كنفها لاجل ان يكون عكس الممكنة المائل لمباينته الضرورية وتنعكس الضرورية الى نفسها وهذا العكس لا يثبت في الاصل الا هو لان المقابل للامكان انما هو الضرورية فتأمل

( قوله ان انعكاس السالبة الضرورية كنفها مستلزم الخ ) وجاء الاستلزام ان السالبة الضرورية اذا كانت تنعكس كنفها وانما الدليل أعني دليل. العكس على صحة عكسها الذي هو ضرورة فتقول لو لم يصدق هذا العكس الذي هو ضرورة لصدق نقيضه إمكانية والممكنة تنعكس كنفها ويكون هذا العكس متناقضاً للاصل الذي هو الضرورية لان الضرورية انما يقابلها الامكان فانعكاس الضرورية كنفها مستلزم لانعكاس الممكنة كنفها لانها متقابلان واداً كان الممكنان متلازمان كان قبضاهما متلازمين قطعاً وقوله بالعكس أي وانعكاس الممكنة كنفها مستلزم لانعكاس السالبة الضرورية كنفها لانا قول لو لم يصدق عكس السالبة الضرورية كنفها لصدق نقيضه وهو الممكنة الموجبة ونعكسها الى نفسها فيحصل ما ينافي الاصل فيكون عكس النقيض كاذباً فيطل النقيض فيصدق العكس \* واعلم انه اذا كان المدعى صدق عكس الضرورية ولا بد من اقامة دليل غير الدليل الذي تأتي به لصدق عكس الممكنة والا لزم الدور وهو ان صحة عكس الممكنة متوقف على عكس الضرورية وعكس الضرورية متوقف على صحة عكس الممكنة وقوله كل ذلك أي ما تقدم من الاستلزامين ( ١٦٧ ) وهو ان انعكاس السالبة الضرورية

كنفها مستلزم لانعكاس  
الممكنة كنفها وانعكاس  
الممكنة كنفها مستلزم  
لانعكاس الضرورية كنفها  
وقوله بالعكس أي انما  
يظهرها بطريق العكس  
لا الخلف ولا الافتراض  
ثم ان قول الشارح وينضج  
لك مراده به الاعتراض  
على المصنف وحاصله ان  
جزم المصنف بعدم  
انعكاس السالبة الضرورية  
كنفها المستفاد من جزمه  
سابقاً بانعكاس الدائمتين الى  
الدائمة وتوقفه في انعكاس  
الممكنة الموجبة مما لاوجه

ان انعكاس السالبة الضرورية كنفها مستلزم لانعكاس الموجبة الممكنة كنفها وبالعكس وكل ذلك بطريق العكس قال

( وأما الشرطية فالتصلة الموجبة تنعكس موجبة جزئية والسالبة الكلية سالبة كلية اذ لو صدق قبض العكس لانتظم مع الاصل قياساً متجاً للمحال. وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس صدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيواناً فهو انسان مع كذب العكس وأما المتفصلة فلا يتصور فيها العكس لعدم الامتياز بين جزأها بالطبع

( أقول ) الشرطيات المتصلة اذا كانت موجبة سواء كانت موجبة كلية أو جزئية تنعكس موجبة جزئية وان كانت سالبة كلية تنعكس سالبة كلية بالخلف فانه لو صدق قبض العكس لا انتظم مع الاصل قياساً متجاً للمحال أما اذا كانت موجبة ففلاها اذا صدق كلما كان او قد يكون اذا كان ( اب هـ ج د ) وجب أن يصدق قد يكون اذا كان ( ج د فاب ) والا فليس البتة اذا كان ( ج د فاب )

الى الدائمة وتوقفه في انعكاس الممكنة الموجبة مما لاوجه له للاستلزام بينهما ( قال كل ذلك بطريق العكس ) الا انه اذا ثبت عكس أحدهما بطريق العكس لا بد من بيان عكس الاخرى بطريق آخر لئلا يلزم الدور كما أثبت الشارح انعكاس الممكنة كنفها بقوله لان مفهومها انما هو حيث لا يمكن بالامكان الخ ( قال اذا كانت موجبة ) قدم بيان حكم الموجبات هنا لكثرة استعمال الشرطيات الموجبة وقيل لان الانجاب أشرف والسوال الحلية انما تستحق التقديم لانعكاسها كلية وهي أفيد في الصلوة

له للاستلزام بينهما ( قوله اذا كانت موجبة الخ ) قدم حكم الموجبات هنا لكثرة استعمال الشرطيات الموجبة ( قوله بالخلف راجع ) لقوله تنعكس موجبة جزئية ولقوله سالبة كلية وانما لم يثبت ذلك بطريق العكس لانه جعل الدعوة مركبة من انعكاس الموجبة والسالبة معاً ولا يمكن اثبات ذلك بطريق العكس اذ لا بد فيه عند اثبات عكس أحدهما من تسليم عكس الآخر وبيانه انما يكون بطريق آخر ( قوله ففلاها اذا صدق كلما كان الخ ) أي كلما كان الشيء انساناً كان حيواناً أو قد يكون اذا كان الشيء انساناً كان حيواناً ( قوله وجب ان يصدق الخ ) أي وجب ان يصدق عكس وهو قد يكون اذا كان حيواناً كان انساناً اذ لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو ليس البتة اذا كان حيواناً كان انساناً ويضم هذا النقيض الى الاصل أعني الموجبة الكلية أو الجزئية بجعل النقيض كبرى والاصل صغرى هكذا قد يكون أو كلما كان الشيء انساناً كان حيواناً وليس البتة اذا كان حيواناً كان انساناً ينتج قد لا يكون اذا كان الشيء انساناً فهو انسان أو ليس البتة اذا كان الشيء انساناً فهو انسان وهذا محال ضرورة صدق قبضه وهو انه كلما كان انساناً فهو انسان واداً صدق نقيض هذه النتيجة كانت كاذبة والمحالية انما جاءت من قبض العكس فليكن العكس حقا

( قوله وينظم مع الاصل هكذا قد يكون الخ ) اقتصر الشارح على ما اذا كان الاصل جزئياً لان ما لزم الجزئي يلزم كله ( قوله وهو محال ضرورة صدق الخ ) أي فاحتمالة النتيجة ليست بمخالفة الاصل المفروض الصدق نظير ماهر وما يأتي بل انما جاءت لسكون تقيضها وهو كما كان اب قاب صادق فتكون النتيجة كاذبة ( قوله كما كان اب قاب ) أي كلما كان الشيء انساناً في نفس الامر والواقع فهو انسان بمعنى انه لا يتغير عن هذه الحالة هذا هو المراد فلا يترض بان اثبات الشيء لنفسه باطل لما عرفت سابقاً ان معناه ان ثبت الشيء الثابت في الواقع لما فيه من تعصيل الحاصل ( قوله اذا صدق قولنا ليس البتة ) أي اذا صدق ليس البتة اذا كان الشيء انساناً فهو فرس صدق عكسه وهو ليس البتة اذا كان الشيء فرساً كان انساناً اذا لو لم يصدق لصدق تقيضه وهو قد يكون اذا كان ( ١٦٨ ) الشيء فرساً كان انساناً وبضم مع الاصل على انه صغرى هكذا قد يكون اذا

كان الشيء فرساً كان انساناً وينظم مع الاصل هكذا قد يكون اذا كان ( اب فح د ) وليس البتة اذا كان ( ج د قاب ) ينتج قد لا يكون اذا كان ( اب قاب ) وهو محال ضرورة صدق قولنا كلما كان ( اب قاب ) وأما اذا كانت سالبة فلا نه اذا صدق قولنا ليس البتة اذا كان ( اب فح د ) وجب أن يصدق فليس البتة اذا كان ( ج د قاب ) والا فقد يكون اذا كان ( ج د قاب ) وهو مع الاصل ينتج قد لا يكون اذا كان ( ج د فح د ) هذا خالف وانما لم ينكس الموجبة الكلية كلية لجواز أن يكون التالي أهم من المقدم واستناع استلزام العام للخاص كلياً كقولنا كلما كان الشيء انساناً كان حيواناً وعكسه كلياً كاذب وأما السالبة الجزئية فلا تنكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيواناً فهو انسان مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا انساناً كان حيواناً لانه كلما كان هذا انساناً كان حيواناً هذا اذا كانت المتصلة لزومية أما اذا كانت اتخافية فان كانت اتخافية خاصة لم يفد عكسها لان معناها موافقة صادق لصادق فكما ان هذا الصادق يوافق ذلك الصادق كذلك يوافق ذلك هذا فلا قاعدة فيه وان كانت عامة لم تنكس لجواز موافقة الصادق للتقدير بدون العكس حيث لا يكون التقدير صادقاً وأضبط والشرطيات ليست بمسائل العلوم حتى يكون السكينة افيد وأضبط وفيه ان السوالب الحلية أيضاً ليست مسائل العلوم بخلاف لم يثبت بطريق العكس مع جريانه فيها لانه جعل الدعوى مركباً من انكسار النوجة والسالبة معاً ولا يمكن اثبات ذلك بطريق العكس اذ لا بد فيه عند اثبات عكس أحدهما من تسام عكس الاخرى وبيان بطريق آخر ( قال فكما ان هذا الصادق الخ ) يعني ان الصادقين متوافقان من غير تفاوت لان الامور الصادقة صادقة على جميع الاوضاع والاحوال المحققة معها في نفس الامر فاقبل ان موافقة التالي للمقدم في الاتخافية ليس كوافقة المقدم له لجواز أن يكون اتالي أهم من المقدم فيكون موافقة المقدم له جزئية مع ان موافقة التالي له كلية فيفيد عكس الموجبة الكلية وهم تقدير ( قال لجواز موافقة الخ ) لان الصادق صادق على أي

( قوله موافقة صادق لصادق ) أي موافقة التالي للمقدم فالصادق الاول مصدوقه التالي والثاني مصدوقه المقدم وقوله فكما وأما ان هذا الصادق وهو المقدم وقوله موافقة ذلك الصادق وهو التالي يعني ان الصادقين متوافقان من غير تفاوت لان الامور الصادقة في نفس الامر صادقة على جميع الاوضاع والاحوال المحققة معها في نفس الامر ( قوله وان كانت عامة ) أي بالعمى الاعم وهو أن يكون التالي صادقاً سواء كان المقدم صادقاً أو كاذباً نحو كلما كان الانسان حجراً أو فرساً كان الحمار ناهقاً ( قوله لجواز موافقة الصادق ) وهو التالي وقوله لتقدير أي تقدير كان سواء قدرت الانسان حجراً أو فرساً أو شجراً أو غير ذلك لان الصادق لما كان ثابتاً في نفس الامر كان موافقاً وبجانباً لأي تقدير كان صادقاً أو كاذباً وقوله بدون العكس أي بدون موافقة أي تقدير لصادق بحيث يلزم أن يكون التقدير الكاذب موافقاً للصادق نحو كلما كان الانسان ناهقاً كان الحمار ناهقاً لان التقدير الكاذب لما يكن صادقاً في نفس الامر وموافقة الصادق في الواقع فرع صدقه فلم يثبت حينئذ موافقة

لصادق وأذا كان الكاذب لا يجمع الصادق فلا عكسها يتأى حينئذ إذا كان التالي صادقاً والمقدم كاذباً نحو كلما كان الحمار صاعلاً كان الإنسان ناطقاً إذ عكسها حينئذ كلما كان الإنسان ناطقاً كان الحمار صاعلاً وهذا العكس كاذب لماعلمت أن الكاذب لا يوافق الصادق والقضية الافتراضية مبناه على الاتفاق وقد عدم في العكس فلا يكون لها حينئذ عكس فتأمل ( قوله البحث الثالث في عكس النقيض ) أي الخالف ( قوله قال قدماء المنطقيين عكس النقيض ) أي الموافق فإلا فاله القدماء عكس النقيض الموافق وما قاله المتأخرون ونعهم المنصف عكس النقيض الخالف ( قوله ونقيض ( ١٦٩ ) الجزء الاول ثانياً ) في بعض النسخ

والاول ثانياً فهو من قيل الملق على معمولي

عاملين مختلفين والمجرور مقدم ( قوله مع بقاء

الكيف والصدق بمجالهما) الباء للملابسة أي مع

بقاء الكيف والصدق في القضية الخاصة بمد التبدل

متبساً بمجاله من كونه محققاً أو مقدراً والمراد بالمية

المية اللازمة والمتبادر من الزوم مالا يكون بواسطة

فتخرج القضية اللازمة بواسطة كالذاتة والمطلقة

العامة اللازمة للضرورة •

ثم إن هذا صرف لمكس النقيض مع قطع النظر

عن الجهة قرينة بيان الوجهات بدده فنأورد

على قوله وهذا خلف بانه لا تناقض بين بعض

( ج ) ليس ( ب ) الواقع عكساً لنقيض العكس وكل

( ج ب ) المطلقة العامة

وأما التفصلات فلا يتصور فيها العكس لعدم امتياز جزأها بحسب الطبع وقد عرفت ذلك في صدر البحث قال

( البحث الثالث في عكس النقيض وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية نقيض الثاني والثاني عين الاول مع مخالفة الاصل في الكيف وموافقته في الصدق )

( أقول ) قال قدماء المنطقيين عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني جزءاً أول ونقيض

الجزء الاول ثانياً مع بقاء الكيف والصدق بمجالهما فإذا قلنا كل انسان حيوان كان عكسه كلما ليس بحيوان ليس بإنسان وحكم الموجبات فيه حكم السوالب في العكس المستوي وبالعكس حتى أن الموجبة

( قوله قال قدماء المنطقيين ) عكس النقيض أقول المستعمل في العلوم هو عكس النقيض بهذا المعنى • وأما المعنى الذي ذكره المتأخرون فغير مستعمل فيها

تقدير فرض إذا كان يمكن الاجتماع معه ( قال ونقيض الجزء الاول ثانياً ) وفي بعض النسخ والاول ثانياً فهو من قيل الملق على معمولي عاملين مختلفين والمجرور مقدم ( قال مع بقاء الكيف

والصدق بمجاله قد صرفت فيما سبق أن المراد بالمية المية اللازمة ومن بقاء الصدق بمجاله بقاءه في القضية الخاصة بمد التبدل متبساً بمجاله من كونه محققاً أو مقدراً والمتبادر من الزوم مالا يكون

بواسطة فيخرج القضية اللازمة التي هي أهم من عكس نقيض القضية كالذاتة والمطابقة العامة اللازمين للضرورة وهذا تعريف لمكس النقيض مع قطع النظر عن الجهة قرينة بيان الوجهات

بدده فنأورد على قوله وهذا خلف بانه لا تناقض بين بعض ( ج ) ليس ( ب ) وكل ( ج ب ) المطلقة العامة لجواز أن يكون البعض ليس بـ في وقت ( وب ) في وقت آخر وأجاب بانه لم يرد بقوله كل ( ج ب )

المطلقة العامة فانها لا تنكس بل بالضرورة أو دائماً مثلاً وانكاسه الى كل مالمس ( ب ) ليس ( ج ) دائماً ولا يفيض مالمس ( ج ب ) بالفصل وينكس بالعكس المستوي الى قولنا بعض ( ج ) ليس

( ب ) بالفصل وقد كان كل ( ج ب ) بالضرورة أو دائماً هذا خلف فقد خرج عن المرام وأطال الكلام قبل يمكن اثبات انكاس الموجبة الكلية كنفسها بان انقاد الموجبة الكلية اما من

متساوين أو أخص أو أهم مطلقاً وقد ثبت ان نقيض المتساوين والمتساويين لا ينفك عن نقيض الاخص والاعم أهم وأخص وفيه نظر لان الثابت بما ذكر أن يصدق الموجبة المركبة من نقيض طرفي

( م - ٢٢ - شروح التعهية ثانياً ) لجواز أن يكون البعض ليس ( ب ) في وقت ( وب ) في وقت آخر

وأجاب بانه لم يرد بقوله كل ( ج ب ) المطلقة العامة اذ لا تنكس بل أراد كل ( ج ب ) بالضرورة أو دائماً مثلاً وانكاسه الى كل مالمس ( ب ) ليس ( ج ) دائماً والاقبض مالمس ( ج ب ) بالفصل وينكس بالعكس المستوي الى قولنا بعض ( ج ) ليس ( ب ) بالفصل وقد كان كل

( ج ب ) بالضرورة أو دائماً هذا خلف فقد خرج عن المرام وأطال الكلام ( قوله وحكم الموجبات الخ ) أي والموجبة الكلية تنكس كنفسها والموجبة الجزئية لا عكسها كما ان السالبة الكلية تنكس بالمستوي كنفسها والجزئية السالبة لا تنكس بالمستوي وقوله

في العكس أي حكم السوالب في العكس المستوي حكم للموجبات هنا فنكس ان الموجبة الكلية هنا تنكس كنفسها هنا كذلك

السالبة الكلية تنمكس كنفها بالمستوى وكما ان الموجبة الجزئية هنا لا عكس لها كذلك السالبة الجزئية لا عكس لها عكساً مستويًا (قوله فاذا صدق قولنا كل ج ب الخ) أي انه اذا صدق قولنا كل انسان حيوان انمكس الى قولنا كل مائيس مجحون ليس بانسان ولو لم يصدق هذا العكس لصدق لازم تقيضه وهو بعض مائيس مجحون انسان وينمكس بالعكس المستوي الى قولنا بعض الانسان ليس مجحون وهو مناضض للاصل المفروض الصدق وهو كل انسان حيوان فادى لماقتته مفروض الصدق وهو عكس لازم التقيض باطل فبطل تقيض العكس وينبئ العكس بقول الشارح والا فبعض مائيس ج ب مراده ولو لم يصدق العكس لصدق هذه القضية التي هي لازمة لتقيض العكس لانها تقيضه اذ تقيض العكس ليس بعض مائيس مجحون ليس بانسان وهو مشتمل على ثلاث أدوات نقي فالتى الاول منصب على الثالث ونقي التى اثبات فرجع الامر الى قولنا بعض مائيس مجحون انسان \* وانما يذكر الشارح التقيض بينه وذكر لازمه لان التقيض سالبه جزئية وهي لا تتمكس مع اثنا محتاجون لعكس التقيض لاجل الاستدلال على صدق العكس فذكر لازم تقيض وهي الموجبة الجزئية لاجل ان تتمكس ويصح الاستدلال على صدق عكس الاول الذي هو المطلوب وانما قلنا ويمكس بالعكس المستوي ولم نذكره بمكس التقيض لئلا يكون في الكلام مصادمة لانا بصدق (١٧٠) بيانه فكيف تأخذه في الدليل فتأمل (قوله أو ينضم) عطف على قوله

وينمكس اشاره الى دليل الخلف والاول اشاره الى دليل العكس أي ان لازم التقيض اما ان يركس في دليل العكس أو ينضم للاصل في دليل الخلف (قوله والموجبة الجزئية الخ) من جهة الفرع على قوله ساهياً وحكم الموجبات الخ وكذا ما بعده (قوله لاشئ من ج ب الخ) أي انه اذا صدق قولنا لاشئ

الكلية تنمكس كنفها فاذا صدق قولنا كل (ج ب) انمكس الى قولنا كما ليس (ب) ليس (ج) والا فبعض مائيس (ب ج) وتنمكس بالعكس المستوي الى قولنا بعض (ج) ليس (ب) وقد كان كل (ج ب) هذا خلف وينضم الى الاصل هكذا بعض مائيس (ب ج) وكل (ج ب) ينتج بعض مائيس (ب ب) وانه محال والموجبة الجزئية لا تتمكس لصدق قولنا بعض الحيوان لا انسان وكذب بعض الانسان لا حيوان والسالبة كلية كانت او جزئية تنمكس الى سالبه جزئية فاذا قلنا لاشئ من (ج ب) أو ليس بمشء (ب) فيصدق ليس بعض مائيس (ب) ليس (ج) والا فكل مائيس (ب) ليس (ج) وتنمكس بمكس التقيض الى قولنا كل (ج ب) وقد كان لاشئ او ليس بمشء (ج ب) هذا خالف وهكذا الشرطية المتصلة الموجبة الكلية تنمكس كنفها الموجبة الكلية على تقدير صدقها والمطلوب اثبات الزوم بينهما (قال تنمكس الى سالبه جزئية) ولا تتمكس سالبه كلية لصدق قولنا لاشئ من الانسان أو ليس بمشء الانسان بفرس وكذب لاشئ من الافرس بلا انسان اذ بعض الافرس كالطير لا انسان

من الانسان بفرس أو ليس بمشء الانسان بفرس صدق عكسه وهو ليس بمشء مائيس بفرس ليس لانه بانسان اذ لو لم يصدق لصدق تقيضه وهو كل مائيس بفرس ليس بانسان موجبة معدولة وينمكس بمكس التقيض الى قولنا كل انسان بفرس وهو مناف للاصل المفروض الصدق وما ناقاه باطل فليكن عكس تقيض العكس باطلا فكذلك تقيض العكس قبت العكس وانما لم يذكر الشارح هنا دليل الخلف لما علت سابقاً انه لا يكون الا على هيئة الشكل الاول وهو هنا غير متأث وذلك لانه اذا كان الاصل جزئية فظاهر لان الشكل الاول شرطه الايجاب في صفراء وأن يكون كبراء كلية فاذا ضم تقيض العكس للاصل الذي هو سلب جزئي لا يخلوا اما أن يجعل الاصل صفري أو كبرى فان كان صفري لم يكن الشرط الاول موجوداً وان جعل كبرى فقد الشرط الثاني وانما لو كان الاصل كلياً فلا يتأني أن يكون الاصل صفري لفقد الشرط الاول وان جعل كبرى لم يكن القياس على هيئة الشكل الاول بل الثالث ولا يمكن رده له بمكس الكبرى اذ رد الثالث للاول انما يكون بمكس الصفري تأمل فان قلت قول الشارح وينمكس بمكس التقيض فيه شئ وذلك لانه بعده اقامة الدليل على ثبوت عكس التقيض فكيف يأخذه في الدليل وهل هذا الامصادرة قلت ان المأخوذ عكس الموجبة وقد ثبت فيما مر والمدمي الآن عكس السالبة وبينهما فرق وانما لم تتمكس السالبة الكلية كنفها مثل الموجبة لصدق قولنا لاشئ من الانسان بفرس وكذب لاشئ من الافرس بلا انسان لان التى الاول منصب على الثاني فيفيد ان جميع ما عدا الفرس انسان مع ان جلته الطير مثلاً وهو غير انسان

( قوله كلما كان اب كان ج الخ ) أى كلما كان الشيء انسانا كان حيواناً فكله كلام يكن حيواناً لم يكن انساناً ( قوله لان انتفاء اللازم ) وهو الحيوانية ( قوله ليس البتة أو قد لا يكون اذا كان اب فنج ) أى اذا كان الشيء انساناً فهو فرس فكله قد لا يكون اذا لم يكن الشيء فرساً لم يكن انساناً ولو لم يصدق هذا الصدق فقبضه وهو كلما لم يكن فرساً لم يكن انساناً وينعكس الى كلما كان انساناً كان فرساً وهو مناقض للاصل المفروض الصدق ( قوله وقال المتأخرون الخ ) حاصله ان المتقدمين صرفوا عكس التقبض بمعنى واستدلوا على صحته في الموجبة السلبية والسالبين بادلة وعلى صحته في الشرطيات بدليل فاقى المتأخرون منوها تلك الادلة وحاصل منهم للادلة الثبته له في الحملات ان قولكم في الموجبة السلبية اذا صدق كل انسان حيوان صدق عكسه كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان اد لو لم يصدق هذا العكس لصدقت الموجبة المدعولة الذي استلزمها التقبض وهي بعض ما ليس بحيوان انسان الى آخر مامر لانسلم انه لو لم يصدق عكس الموجبة الكلية لزم صدق هذه الموجبة المدعولة بل اللازم على عدم صدقه صدق قبضه وهو ليس ببعض ما ليس بحيوان ( ١٧١ ) ليس بإنسان ولا نسلم ان هذا التقبض مستلزم

لذلك الموجبة المحصلة لان التقبض سالبة معدولة الطرفين والقضية الاخرى موجبة محصلة والسالبة اعم من المحصلة لان الموجبة لاتصدق الا عند وجود الموضوع وثبوت المحمول له وتكذيبها اذا قلناه صدق بخلاف السالبة قالها صدق عند عدم الموضوع وعند وجوده وعدم ثبوت المحمول له ولا تكذب الا عند ثبوت المحمول للموضوع وحينئذ في التقبض انصب التقي الاول على ثبوت عدم الانسانية ولا يلزم من ثبوت عدم الانسانية

لانه اذا صدق كلما كان ( اب كان ج د ) فكل ما لم يكن ( ج د ) لم يكن ( اب ) لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء المزموم والا لجاز انتفاء اللازم مع بقاء المزموم وهو ما يهدم اللازمة بينهما والموجبة الجزئية لا تنكس لصدق قولنا قد يكون اذا كان الشيء حيواناً كان لانساناً وكذب قولنا قد يكون اذا كان الشيء انساناً لم يكن حيواناً والسالبان تنكسان الى سالة جزئية لانه اذا صدق ليس البتة أو قد لا يكون اذا كان ( اب فنج د ) فقد لا يكون اذا لم يكن ( ج د ) لم يكن ( اب ) والا فكلما لم يكن ( ج د ) لم يكن ( اب ) وينعكس الى كلما كان ( اب ) كان ( ج د ) وقد كان ليس البتة أو قد لا يكون اذا كان ( اب فنج د ) هذا خلف وقال المتأخرون لانسلم انه لو لم يصدق العكس لصدق بعض ما ليس ( ب ج ) غاية ما في الباب انه يلزم منه صدق قولنا ليس بعض ما ليس ( ب ) ليس ( ج ) ولكنه لا يلزم منه صدق بعض ما ليس ( ب ج ) لان السالبة المدعولة اعم من قوله وقال المتأخرون لا نسلم انه لو لم يصدق العكس لصدق بعض ما ليس ( ب ج ) غاية ما في الباب الخ أقول قد دفع ذلك

( قوله وقد دفع ذلك الخ ) وقد دفع بالتخصيص بان لا يكون المحمول من المفهومات من الشاملة وحينئذ يكون لقبض المحمول افراد موجودة فيتلازم السالبة المدعولة والموجبة المحصلة وتسمى قواعد الفن اتامها بقدر الحاجة وقد مر مثل ذلك في قوله وقبضا للتساويين متساويان ولاجل ذلك كان المستعمل في العلوم عكس التقبض على رأي المتقدمين اذ لاسالة في العلوم يكون محمولها من المفهومات الشاملة فليس اعتبار المتأخرين الا مجرد تسمية للقاعدة من غير ثمرة علمية ترتب عليه

ثبوت الانسانية الذي هو مدلول الموجبة لاحتمال عدم الانسانية أيضاً فلا يتم حينئذ الدليل الذي أقاموه على ثبوت العكس في الموجبة السلبية ويلزم من عدم اتامها فيها عدم اتامها في انعكاس السالبين سالبة جزئية لابتنائهم على انعكاس الموجبة السلبية كنفسها لانه أخذ عكس قبض الموجبة في عكسها فالدفع في انعكاس الموجبة السلبية كنعكسها قدح في الدليلين مما فدا أكتفى عليه الشارح وحاصل دفع ذلك التمع انه انما جاء وجود عدم القزوم بين التقبض وبين المقدمة المذكورة في الدليل الا من جعل هذا العكس الذي يؤخذ قبضه موجبة أو معدولة الطرفين ونحو لا تأخذها كذلك بل تأخذها وتعتبرها موجبة سالبة الطرفين والمضى كل شيء انتفت عنه حيوانيته انتفت انسانيته ومن الملوم ان الموجبة السالبة المحمول مساوية للسالبة في عدم اقتضاء وجود الموضوع لان السلب عن شيء وثبات السلب له لا تغاير بينهما في نفس الامر بل بغير اعتبار التغاير واذا كان قولك كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان موجبة سالبة الطرفين في حكم السالبة يصدق عند عدم الموضوع فلا يكون فيها الابتنى السلب بان ينصب السلب الاول على الثالث فيصير آياتاً فسلم سلب الانسانية هو ثبوت الانسانية فتقبض ذلك العكس ليس كل ما ليس

بحيوان ليس بإنسان التي الأول منصب على التي الثالث لأن التي الأول داخل على سالبة الطرفين وإذا دخل السلب على سالبة سلب سلب وإذا ثبت هذا التقيض ثبت لازمه وهو الجزئية القائمة بض ما ليس بحيوان إنسان فالتع لايرد إلا إذا كانت موجبة معدولة الطرفين ونحن لانجعلها (١٧٢) كذلك بل موجبة سالبتهما فإذا تم الدليل على انعكاس الموجبة الكلية

كنفسها ثم الدليل أيضاً على انعكاس السالبيين سالبة جزئية لابتنائهما على انعكاس الموجبة الكلية بقول الشارح لأن السالبة المعدولة أى معدولة المحمول وان كانت معدولة الموضوع هنا أيضاً على زعم المانع والمراد بالسالبة التقيض وقوله أعم من الموجبة المحصلة أى محصلة المحمول وهي القضية المذكورة في الدليل بدل التقيض وقوله وصدق الامم الخ قد قدم جوابه وهو انما نحمل تلك القضية سالبة الطرفين لا معدولتهما

التي الأولى المحصلة وصدق الامم لا يستلزم صدق الاخص فلما منوها تلك الطريقة غيروا التعريف الى ما عرف به المصنف وهو جعل الجزء الأول من القضية تقيض الثاني والثاني عين الأول مع مخالفتها الاصل في الكيف وموافقته في الصدق \* فالمراد بالقضية هنا هي التي تحصل بمدهذا التبديل بخلاف القضية المذكورة في تعريف المكس المستوى فانها هي الاصل

لأننا نأخذ تقيضي الطرفين بمعنى السلب لا بمعنى العدول وقد عرفت ان الموجبة السالبة المحمول مساوية للسالبة قولنا كل ما ليس (ب) هو ليس (ج) موجبة سالبة الطرفين في حكم السالبة في عدم اقتضاء وجود الموضوع فإذا لم يصدق ذلك صدق ليس بض ما ليس (ب) ليس (ج) فكان معناه سلب (ج) عن بعض ماصدق عليه سلب (ب) فلا بد ان يصدق على ذلك البعض أي بعض ما ليس (ب ج) ويتم الدليل بالسالبة المعدولة المحمول وان كانت أعم من الموجبة المحصلة لكن السالبة السالبة المحمول ليست أعم منها بل هي مساوية لها وإذا تم الدليل على انعكاس الموجبة الكلية كنفسها ثم الدليل أيضاً على انعكاس السالبيين سالبة جزئية لابتنائهما على انعكاس الموجبة الكلية كنفسها ولذلك اكتفى في الرد على القدرح في دليل انعكاس الموجبة الكلية كنفسها فانه قدح في الدليلين مما هنا قدحهم في انعكاس الحملات وأما القدرح في انعكاس الشرطيات فهو ان يقال لاسلم ان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء اللازم وأما يستلزم ذلك اذا كان اللازم باقياً على تقدير انتفاء اللازم وهو ممنوع لم لا يجوز أن يكون انتفاء اللازم أمراً محالاً في نفسه فإذا فرض واقعا لم يبق اللازم منه فان المحال جاز ان يستلزم المحال

(قوله لا نأخذ تقيضي الطرفين الخ) ولذا أورد كفة ليس الدالة على سلب شيء عن شيء وزيد لفظ ما يجب لا يضاف لفظ كل الى الفعل ولو أريد العدول لقل كل لا (ب) لا (ج) (قوله مساوية للسالبة) لان سلب الشيء عن شيء وأثبت السلب له لا تقاير بينهما في نفس الامر بل بالاعتبار فالموجبة في حكم السالبة في عدم اقتضاء الموضوع (قوله فلا بد أن يصدق الخ) وذلك لان كذب الموجبة المذكورة أعني كذا ليس (ب) ليس (ج) اما لعدم الموضوع أو لعدم ثبوت المحمول \* والاول باطل لعدم اقتضاء لوجود الموضوع لكونها في قوة السالبة فتعين أن يكون بالاعتبار الثاني أعني باعتبار سلب (ج) محاصدق سلب (ب) وإذا كان سلب (ج) مسلوا محاصدق عليه سلب (ب) كان تقيضه أعني ثبوت (ج) صادقاً عليه والا راعى التقيضان والسالبة السالبة المحمول في قوة الموجبة المحصلة لان سلب السلب لا يغير الإيجاب في نفس الامر بل بمجرد الاعتبار فلا حاجة الى تخصيص قولهم السالبة لانتضى وجود الموضوع بما عدا السالبة السالبة المحمول لان ذلك فيها اذا كان الإيجاب حقيقياً (قوله هذا قدحهم الخ) أي ما ذكره الشارح بقوله قال التأخرون (قوله أن يقال لاسلم الخ) يمكن دفعه بان ذلك المكس على تقدير بقاء اللازم

فالكذب حينئذ انما هو يزوال السلب الاخير فيثبت الانسان فيلزم بعض ما ليس بحيوان انسان وهو كاذب فيصدق المكس وما يذل على اعتبار القضية موجبة سالبة الطرفين ايراد كفة ليس الدالة على سلب شيء عن شيء ولو أريد العدول لقل لا يلفظ لا بحيث يقول كل لا (ب) لا (ج) (قوله) فلانما تلك الطريقة

أى طريقة المتقدمين في المكس غيروا التعريف الخ واعلم ان المستعمل في العلوم انما هو عكس التقيض بالمعنى يعني الذي قاله المتقدمون وأما بالمعنى الذي ذكره التأخرون فغير مستعمل فيها (قوله وهو جعل الجزء الأول) أى من القضية المعكوسة وقوله تقيض الثاني أى من الاصل وقوله والثاني أى من المكس عن الاول من الاصل

( قوله يعني نأخذ الجزء الثاني الخ ) أما فسر عبارة المتن بهذا المعنى دون أن يقول نأخذ قبض الجزء الثاني من الأصل ونجعل الجزء الأول أي من العكس لأن جعل يتمدى للمعولين أصلها ( ١٧٣ ) المبتدأ والخبر والمفعول الأول لجعل هو

المبتدأ الذي يراد به الذات والمفعول الثاني هو الخبر الذي يراد به الوصف ففهوم عبارة المصنف هو أن يجعل الجزء الأول من العكس موصوفاً بكونه قبضاً للجزء الثاني من الأصل وهذا لا يتصور إلا بأن نأخذ الجزء الثاني من الأصل ونصفه بقبضه فيجعل الجزء الأول من العكس موصوفاً بهذه الصفة وهو ماقاله الشارح أما لو فسر كلام المصنف بجعل قبض الجزء الثاني من الأصل جزءاً أول من العكس لزم أن يراد بالمفعول الأول الوصف وبالتالي الذات ( قوله والاضح أن يقال الخ ) إنما كان هذا أوضح لأنه حينئذ يكون الأولية والثبوتية توارداً على شيء واحد بخلاف الأول والحاصل العكس المذكور إنما يكون بأن يؤخذ الجزء الثاني من الأصل فيدخل عليه حرف السلب ويذكر أولاً وحينئذ يصبح أن يقال جعل الجزء الأول من العكس موصوفاً بكونه قبضاً للجزء الثاني من الأصل وهو مفاد عبارة المصنف أن حل على ظاهرها قوله ( ولو فسرت أي عبارة المتن ( قوله لزم أن يراد الخ ) أو يقال بتقديم المفعول الثاني على الأول فيقول على ظهور المقصود وإنما تركه السيد قدس سره لكون

يعني نأخذ الجزء الثاني من الأصل ونجعل الجزء الأول منه قبضاً له ونأخذ الجزء الأول من الأصل ونجعل الجزء الثاني منه قبضاً له فإذا حاولنا عكس قولنا كل إنسان حيوان أخذنا الحيوان وجعلنا الجزء الأول قبضه أي اللاحقون وأخذنا الإنسان وجعلنا الجزء الثاني منه قبضاً لشيء مما ليس حيواناً بإنسان وهي القضية المطلوبة من العكس والاضح أن يقال أنه جعل قبض الجزء الثاني من الأصل أولاً وعن الجزء الأول ثانياً مع المخالفة في الكيف والموافقة في الصدق قال

( وأما الموجبات فإن كانت كلية فبمعنى ما لا يمكن سواها بالعكس المستوي لا يمكن لأنه يصدق بالضرورة كل فرد هو ليس بمتخفف وقت التوزيع لا دائماً دون عكسه لما عرفت ويمكن الضرورة والدائمة كلية لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً كل ( ج ب ) فدائماً لشيء مما ليس ( ب ج ) والافض ماليس ( ب ) فهو ( ج ) بالفعل وهو مع الأصل ينتج بعض ماليس ( ب ) فهو ( ب ) بالضرورة وفي الضرورة ودائماً في الدائمة وهو محال وأما المشروطة والعرفية العائتان فتتساكن عرفية عامة كلية لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً كل ( ج ب ) مادام ( ج ) فدائماً لشيء مما ليس ( ب ج ) مادام ليس ( ب ) والافض ماليس ( ب ) فهو ( ج ) حين هو ليس ( ب ) وهو مع الأصل ينتج بعض ماليس ( ب ) فهو ( ب ) حين هو ليس ( ب ) وهو محال وأما الخاصتان فتتساكن عرفية عامة لدائمة في البعض أما العرفية العامة فلا تتنازع العائتين إياها وأما

( قوله يعني نأخذ الجزء الثاني من الأصل ونجعل الجزء الأول منه أي من العكس قبضه ) أقول أما فسر عبارة المتن بهذا المعنى دون أن يقول نأخذ قبض الجزء الثاني من الأصل ونجعل الجزء الأول من العكس لأن المفعول الأول لجعل هو المبتدأ الذي يراد به الذات والمفعول الثاني هو الخبر الذي يراد به الوصف ففهوم عبارة المصنف هو أن يجعل الجزء الأول من العكس موصوفاً بكونه قبضاً للجزء الثاني من الأصل وذلك لا يتصور إلا بأن يؤخذ الجزء الثاني من الأصل ليعين به قبضه فيجعل الجزء الأول من العكس موصوفاً بهذه الصفة أعني كونه قبضاً للجزء الثاني من الأصل ولو فسرت بجعل قبض الجزء الثاني من الأصل جزءاً أول من العكس لزم أن يراد بالمفعول الأول الوصف وبالتالي الذات وإذا أريد هذا المعنى فالعبارة مذكورة الشارح

( قوله ليعين به قبضه ) أي لتحصيل قبضه بإدخال حرف السلب عليه ( قوله فيجعل الجزء الأول الخ ) بأن يوضع ذلك التقبض المحصل بإدخال حرف السلب في المرتبة الأولى فيصير الجزء الأول من العكس موصوفاً بكونه قبضاً للجزء الثاني من الأصل وخلاصته أن العكس المذكور إنما يجعل بأن يؤخذ الجزء الثاني من الأصل فيدخل عليه حرف السلب ويذكر أولاً وحينئذ يصبح أن يقال جعل الجزء الثاني أولاً أي موصوفاً بالأولية وهو الاوضح ويصح أن يقال جعل الجزء الأول من العكس موصوفاً بكونه قبضاً للجزء الثاني من الأصل وهو مفاد عبارة المصنف أن حل على ظاهرها قوله ( ولو فسرت أي عبارة المتن ( قوله لزم أن يراد الخ ) أو يقال بتقديم المفعول الثاني على الأول فيقول على ظهور المقصود وإنما تركه السيد قدس سره لكون

موصوفاً بالأولية وهذا هو الاوضح ويصح أن يقال جعل الجزء الأول من العكس موصوفاً بكونه قبضاً للجزء الثاني من الأصل وهو مفاد عبارة المصنف أن حلت على ظاهرها أما أن جعل المصدر في كلامه مضافاً للمفعول الثاني رجع كلامه للاوضح فأصل

( قوله حكم الموجبات حكم السوالب الخ ) أى فالوجبة الكلية تنكس كنفسها والموجبة الجزئية لا تنكس وقوله بدون  
 العكس أى ليس حكم السوالب في هذا العكس حكم الموجبات في العكس المستوى • وقد بين ذلك الحكم بقوله فالوجبات الخ  
 ( قوله فالبسطة التي لا تنكس سوالبها الخ ) وهي الوقتيتان أى الوقتية العامة والوقتية المنتشرة والوجوديتان أى الوجودية اللدائمة  
 والوجودية اللازمة والممكنان أى ( ١٧٤ ) الممكنة العامة والممكنة الخاصة والمطلقة العامة فهذه السبعة لا تنكس

اللاذوام في البعض فلانه يصدق بعض ما ليس ( ب ) فهو ( ج ) بالاطلاق العام والا فلا تنكس  
 مما ليس ( بـج ) دائماً فتعكس الى لاشيء من ( ج ) ليس ( ب ) دائماً وقد كان لاشيء من ( جـب )  
 بالفعل بحكم اللاذوام ويلزمه كل ( ج ) فهو ليس ( ب ) بالفعل لوجود الموضوع هذا خلف (   
 أقول ) على رأي المتأخرين حكم الموجبات فيه حكم السوالب في العكس المستوى بدون العكس  
 فالوجبات ان كانت كلية فالبسطة التي لا تنكس سوالبها بالعكس المستوى لا تنكس بعكس التقيض لان  
 الوقتية أحصاها وهي لا تنكس لصدق قولنا بالضرورة كل فر فهو ليس بمنخفض وقت التوزيع  
 لاداماً مع كذب عكسه وهو ليس ببعض المنخفض بقدر بالامكان العام لما عرفت أن كل منخفض  
 فر بالضرورة واذا لم تنكس الوقتية لم ينكس شيء من السبع لان عدم انكس الاخص يستلزم  
 عدم انعكاس الاعم لما مر غير مرة والضرورة والدائمة تنكسان دائماً كلية لانه اذا صدق  
 بالضرورة أو دائماً كل ( جـب ) فداًماً لاشيء مما ليس ( بـج ) والا فبعض ما ليس ( بـج ) بالفعل  
 ونضه الى الاصل وتقول بعض ما ليس ( بـج ) بالفعل وبالضرورة أو دائماً كل ( جـب ) ينتج  
 بعض ما ليس ( ب ) فهو ( ب ) بالضرورة ان كان الاصل ضرورياً أو دائماً ان كان دائماً وانه محال  
 والضرورة لا تنكس كنفسها لانه يصدق في المثال المذكور بالضرورة كل مركوب زيد فرس مع  
 كذب لاشيء مما ليس فرس مركوب زيد بالضرورة لصدق قولنا بعض ما ليس فرس مركوب  
 زيد بالامكان العام وهو الحمار والمشرطوة والعرفية العامتان تنكسان عرقية عامة كلية لا اذا قلنا  
 بالضرورة أو دائماً كل ( جـب ) مادام ( ج ) فداًماً لاشيء مما ليس ( بـج ) مادام ليس ( ب )  
 والا فبعض ما ليس ( بـج ) حين هو ليس ( ب ) ونضه الى الاصل هكذا بعض ما ليس ( بـج )  
 حين هو ليس ( ب ) وبالضرورة أو دائماً كل ( جـب ) مادام ( ج ) ينتج بعض ما ليس ( بـب )  
 حين هو ليس ( ب ) فانه خالف والمشرطوة والعرفية الخاصتان تنكسان عرقية عامة

المفولين معرفة وحينئذ يجب تقديم الاول على الثاني لكونهما في الاصل متبداً وخبراً الا اذا قامت  
 قرينة والقرينة خفية ( قال بحكم اللاذوام ) لم يقل او بالضرورة لان اللاذوام أخص منه  
 فاذا اقتضى سلب الدوام وجود الموضوع اقتضى سلب الضرورة أيضاً لانه ان تحقق في ضمن  
 اللاذوام فبطريق الاول

سوالبها بالعكس المستوى  
 فوجباتها لا تنكس بعكس  
 التقيض ( قوله والضرورة  
 الخ ) لما قدم الكلام على  
 السبعة التي لا تنكس  
 سوالبها شرع يتكلم على  
 أحكام الثاني من الموجبات  
 وهو ستة فقال والضرورة  
 الخ ( قوله كل ( جـب )  
 أى اذا نادى فكل انسان  
 حيوان بالضرورة أو دائماً  
 صدق عكسه وهو دائماً  
 لاشيء مما ليس بمحيوان  
 انسان اذ لو لم يصدق لصدق  
 تقيضه وهو بعض ما ليس  
 بمحيوان انسان ونضه الى  
 الاصل على ان الاصل  
 كبرى وهو صفري ينتج  
 بعض ما ليس بمحيوان فهو  
 حيوان بالضرورة أو دائماً  
 وهو محال وما جاء المحال  
 الا من تقيض العكس  
 فليكن كاذباً والعكس صادقاً  
 ( قوله لانه يصدق في المثال  
 المذكور ) أى العكس  
 المستوى ( قوله لانه

اذا صدق بالضرورة أو دائماً كل ( جـب ) أى كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً اذا صدق هذا صدق عكسه وهو  
 لاشيء مما ليس متحرك الاصابع كاتباً مادام ليس متحرك الاصابع اذ لو لم يصدق هذا لصدق تقيضه وهو بعض ما ليس  
 متحرك الاصابع كاتب حين هو ليس متحرك الاصابع • وكل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً ينتج بعض ما ليس بمتحرك الاصابع  
 بمتحرك الاصابع حين هو ليس بمتحرك الاصابع وهو باطل وما جاء ذلك الطللان الا من تقيض العكس فليكن كاذباً والعكس  
 محجباً ( قوله شكل مركوب زيد فرس ) أى لانه في الواقع لا يركب الا الحبل بالفعل

(قوله لادائمة في البعض) أي إن لادائماً في العكس يلاحظ جزئية (قوله فإذا صدق بالضرورة أو دائماً كل (ج ب) الخ) أي كل كاتب متحرك الاصابع لادائماً أي لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل إذا صدق هذا صدق عكسه وهو لاشيء بما ليس بمتحرك الاصابع بكاتب مادام ليس بمتحرك الاصابع لادائماً أي بعض ما ليس بمتحرك الاصابع كاتب بالفعل ولا يصح جعلها كناية لاشيء كل ما ليس بمتحرك الاصابع كاتب بالفعل كاذب (قوله وأما اللادوام في البعض الخ) حاصله أنه لو لم يصدق لصدق قضيضه فيمكن أن يثبت لادوام الأصل ولا دوام صادق فما نفاه كاذب (قوله فيمكن أن يثبت لادوام في البعض الخ) أي بالعكس المستوي (قوله المستلزم الخ) جواب عما يقال أن لادوام الأصل سالبه وعكس قضيضه سالب ولا تناقض بين سالتين بل بين إيجاب وسلب وحاصل الجواب أن لادوام الأصل وإن كان سالباً إلا أنه مستلزم (١٧٥) لموجة قاطلة كل كاتب فهو ليس بمتحرك

الاصابع بالفعل (قوله لكن كل (ج) هو ليس ب) أي لكن كل كاتب ليس بمتحرك الاصابع بالفعل الذي هو الموجبة المدعولة وقوله لصدق ملازمه وهو لادوام الأصل وقوله فيكذب لاشيء الخ أي الذي هو عكس قضيض لادوام العكس وقوله لكن استدراك على أصل الكلام (قوله الخاصان من الموجبات) المراد بالخاصتين المشروطة الخاصة والرؤية الخاصة (قوله لاه إذا صدق بالضرورة أو دائماً بعض (ج ب) الخ) حاصله أنه إذا صدق بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام

لادائماً في البعض فإنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً كل (ج ب) مادام (ج) لادائماً فدايماً لاشيء بما ليس (ب ج) مادام ليس (ب) لادائماً في البعض أما صدق قولنا لاشيء بما ليس (ب ج) مادام ليس (ب) فلازم العامين وللازم العام لازم الخاص وأما اللادوام في البعض أي بعض ما ليس (ب ج) بالاطلاق العام فلازم لولا صدق قولنا لاشيء بما ليس (ب ج) دائماً فتعكس إلى قولنا لاشيء من (ج) ليس (ب) دائماً وقد كان يحكم لادوام الأصل لاشيء من (ج ب) بالفعل المستلزم لقولنا كل (ج) فهو ليس (ب) بالفعل لاستلزام السالبة البسيطة الموجبة المدعولة المحمول عند وجود الموضوع الذي هو محقق هنا بسبب إيجاب الأصل لكن كل (ج) هو ليس (ب) بالفعل صادق لصدق ملازمه فيكذب لاشيء من (ج) ليس (ب) دائماً فيكون اللادوام في البعض حقاً قال (وإن كانت جزئية فالخاصتان تنكسان عريفة خاصة لانه إذا صدق بالضرورة أو دائماً بعض (ج ب) مادام (ج) لادائماً وجب أن يصدق بعض ما ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) لادائماً لانا فترض ذات الموضوع وهو (ج د) ليس بالفعل (ب) للادوام ثبوت الباء له وليس (ج) مادام ليس (ب) والالسان (ج) حين هو ليس (ب) فليس (ب) حين هو (ج) وقد كان (ب) مادام (ج) هذا خلف (ودج) بالفعل وهو ظاهر فيض ما ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) لادائماً وهو المطلوب وأما البوابي فلا تنكس لصدق قولنا بعض الحيوان ليس بإنسان بالضرورة المطلقة وبعض القمر هو ليس بمتخفف بالضرورة الوقتية دون عكسها بعم الجهات ومتى لم تنكس كما يمكن شيء منها لما عرفت في العكس المستوي

(أقول) الخاصتان من الموجبات الجزئية تنكسان عريفة خاصة لاه إذا صدق بالضرورة أو دائماً بعض (ج ب) مادام (ج) لادائماً فدايماً لاشيء بما ليس (ب ج) مادام ليس (ب) لادائماً في البعض أما صدق قولنا لاشيء بما ليس (ب ج) مادام ليس (ب) فلازم العامين وللازم العام لازم الخاص وأما اللادوام في البعض أي بعض ما ليس (ب ج) بالاطلاق العام فلازم لولا صدق قولنا لاشيء بما ليس (ب ج) دائماً فتعكس إلى قولنا لاشيء من (ج) ليس (ب) دائماً وقد كان يحكم لادوام الأصل لاشيء من (ج ب) بالفعل المستلزم لقولنا كل (ج) فهو ليس (ب) بالفعل لاستلزام السالبة البسيطة الموجبة المدعولة المحمول عند وجود الموضوع الذي هو محقق هنا بسبب إيجاب الأصل لكن كل (ج) هو ليس (ب) بالفعل صادق لصدق ملازمه فيكذب لاشيء من (ج) ليس (ب) دائماً فيكون اللادوام في البعض حقاً قال (وإن كانت جزئية فالخاصتان تنكسان عريفة خاصة لانه إذا صدق بالضرورة أو دائماً بعض (ج ب) مادام (ج) لادائماً وجب أن يصدق بعض ما ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) لادائماً لانا فترض ذات الموضوع وهو (ج د) ليس بالفعل (ب) للادوام ثبوت الباء له وليس (ج) مادام ليس (ب) والالسان (ج) حين هو ليس (ب) فليس (ب) حين هو (ج) وقد كان (ب) مادام (ج) هذا خلف (ودج) بالفعل وهو ظاهر فيض ما ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) لادائماً وهو المطلوب وأما البوابي فلا تنكس لصدق قولنا بعض الحيوان ليس بإنسان بالضرورة المطلقة وبعض القمر هو ليس بمتخفف بالضرورة الوقتية دون عكسها بعم الجهات ومتى لم تنكس كما يمكن شيء منها لما عرفت في العكس المستوي

كاتباً لادائماً أي بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالفعل وجب أن يصدق عكسه وهو بعض ما ليس بمتحرك الاصابع ليس هو بكاتب مادام ليس بمتحرك الاصابع لادائماً أي ليس بعض ما ليس بمتحرك الاصابع ليس بكاتب بالفعل فالعكس مركب من قضيتين أولاً موجبة مدعولة المحمول والثانية سالبة والأطراف مجالها والثانية يؤل منها أي قولك بعض ما ليس بمتحرك الاصابع كاتب ويحيل الأولى من جزئي العكس مدعولة المحمول لاسألته أتدفع عنك معاصه أن يتخلل في ذنك من أن هذا عكس قضيض موافق لا يخالف والمصنف كلامه في المخالف لافي الموافق هذا والدليل على صدق هذا العكس أن خرض ذات الموضوع زيد ونحمل عليه وصف محمول لادوام الأصل وهو ليس بمتحرك الاصابع فتقول زيد ليس بمتحرك الاصابع بالفعل وتأتي بمقدمة أجنبية عريفة عامة قاطلة زيد ليس بكاتب مادام ليس بمتحرك الاصابع وتثبت هذه المقدمة بدليل العكس فتقول لو لم تصدق هذه الأجنبية لصدق قضيضها جنية مطلقة وهي زيد كاتب في بعض أوقات كونه ليس بمتحرك الاصابع ثم تنكسها

كفها الى زيد ليس متحرك الاصابع في بعض أوقات كونه كاتباً وهو مناف للجزء الاول من الاصل الذي هو مفروض الصدق وهو بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً وما ناقض مفروض الصدق كان كاذباً فحسب التقيض كاذباً استلزمه وهو التقيض كذلك ثبتت المقدمة الاجنبية فضمنها لمقدمة الافتراض يجعل هذه كبرى ومقدمة الافتراض صغرى يخرج قياس من الشكل الثالث فترده الى الشكل الاول بعكس الصغرى الى بعض ما ليس متحرك الاصابع زيد وتأتي بالكبرى بعده وقول وزيد ليس بكاتب مادام ليس متحرك الاصابع ينتج بعض ما ليس متحرك الاصابع ليس بكاتب وهو الجزء الاول من العكس فالجزء الاول المذكور نتيجة قياس تركب من مقدمة اجنبية ومن مقدمة الافتراض المأخوذة من مجز الاصل فاذا حلت على زيد الذي هو من افراد الموضوع وصف موضوع الجزء الاول من الاصل وهو كاتب وقت زيد كاتب وضمنها لمقدمة الافتراض الاولى على ان هذه كبرى لانتظم قياس من الشكل الثالث فترده الى الاول بعكس الصغرى وهي مقدمة الافتراض الاولى هكذا بعض ما ليس متحرك ( ١٧٦ ) الاصابع زيد وزيد كاتب ينتج بعض ما ليس متحرك الاصابع كاتب

لأن افترض ذات الموضوع وهو ( ج د فد ) ليس ( ب ) بالفعل بحكم لادوام الاصل و( د ) ليس ( ج ) مادام ليس ( ب ) والا لكان ( ج ) في بعض أوقات كونه ليس ( ب ) فهو ليس ( ب ) في بعض أوقات كونه ( ج ) وقد كان ( ب ) في جميع أوقات كونه ( ج ) هذا خالف و( د ج ) بالفعل وهو ظاهر واذا صدق على ( د ) أنه ليس ( ب ) وأنه ليس ( ج ) مادام ليس ( ب ) فبعض ما ليس ( ب ) ليس ( ج ) مادام ليس ( ب ) وهو الجزء الاول من العكس واذا صدق عليه أنه ( ج ) بالفعل فيض ما ليس ( ب ج ) بالفعل وهو مفهوم اللادوام فيصدق العكس مجزأه وهو المطلوب وأما الموجبات الجزئية الباقية فلا تنكس لان الوقتية أخص السبع والضرورة أخص الاربعة التي هي الدائمان والعامتان وهما لا تنكسان أما الضرورية فلصدق قولنا بالضرورة بعض الحيوان هو ليس بإنسان بدون عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام اصدق قولنا كل انسان حيوان بالضرورة وأما الوقتية فلأنه يصدق بعض الفمر هو ليس بتخفف وقت التربع لادائماً مع كذب بعض التخفف ليس بغير بالامكان العام لان كل تخفف قرر بالضرورة متى لم تنكس لم تنكس شيئاً ( قال ) ( فد ) ليس ( ب ) أي ملوب عنه ( ب ) سواء كان الموضوع موجوداً أولاً لا أنه ثابت له ( اللاباء ) أغنى المدول على ما وهم فانه غير مفهوم عن الجزء الاول بل يحتاج فيه الى اعتبار اللادوام ولا حاجة اليه فانه بعد اعتبار صدق ( ج ) عليه يكون صدقها باعتبار ائصاف ( د ) بليس ( ب ) لا باعتبار انتفاء الموضوع أو باعتبار انتفاء ائصافه بوصف الموصوف

بالفعل وهذا هو الجزء الثاني من العكس بحسب ما آل اليه الامر كما علمت فيما مر اذا علمت ما تلونه عليك قول الشارح ( فد ) ليس ( ب ) هذه احدى مقدمتي الافتراض وهي الحاصلة من صدر اللادوام الاصل مع ذات موضوع الاصل وقوله ( ود ) ليس ( ج ) هي المقدمة الاجنبية التي أثبتنا بدليل العكس وقوله والا لكان ( ج ) أي والا لكان ( ب ج ) فضمير كان يعود على ( ب )

وقوله وكان ( ب ) في جميع الخ أي وقد كان في صدر الاصل زيد متحرك الاصابع في جميع أوقات كونه كاتباً من وقوله ( ود ج ) بالفعل ثاني مقدمتي الافتراض وقوله وهو ظاهر أي لصدق وصف الموضوع على افراده بالفعل وقوله واذا صدق عليه أنه ليس ( ب ) أي الذي هو المقدمة الاولى من مقدمتي الافتراض وقوله وأنه ليس ( ج ) أي الذي هو المقدمة الاجنبية وغرضه بهذا تركب القياس من المقدمتين المذكورتين وقوله بعض الخ هذا هو النتيجة ولكنه لا ينتجها الا بعد رده للاول بعكس الصغرى كما علمت وقوله واذا صدق عليه أنه ( ج ) هذه ثاني مقدمتي الافتراض وقوله بعض الخ في العبارة حذف والاصل واذا صدق عليه أنه ( ب ) الذي هو المقدمة الاولى من مقدمتي الافتراض وأنه ج الذي هو المقدمة الثانية فيض الخ لان النتيجة المذكورة انما تحصل من مقدمتي الافتراض كما علمت لكن بعد رد القياس للشكل الاول بعكس الصغرى كما علمت ( قوله بحكم لادوام الاصل ) أي قل أو بالضرورة لان اللادوام أخص منه فاذا اقتضى سلب اللادوام وجود الموضوع اقتضى سلب الضرورة أيضاً لانه ان تحقق في ضمن اللادوام فذاك وان تحقق في ضمن الدوام فبطريق الاولى انتهى عبد الحكيم ( قوله أخص السبع ) هي الوقتيات والوجوديات والمكثات والمطلقة العامة

(قوله إيجاب الاخص) أي ثبوت الاخص وهو محمول العكس وقوله لكل افراد الاعم أي افراد موضوعه (قوله فاقمع ان تنكس الخ) أي لصدق قبضه فالصواب انها تنكس جزئية (قوله لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لاشئ من (ج ب) أي لاشئ من الكاتب أو ليس بعض الكاتب ساكن الاصابع ما دام كاتباً لادائماً أي بعض الكاتب ساكن الاصابع بالذات (قوله فليصدق بعض ما ليس ب الخ) هذا عكسه أي فيجب ان يصدق بعض ما ليس بساكن الاصابع كاتب حين هو ليس بساكن الاصابع • وانما كان هذا عكسه لانه لا بد من المخالفة في الكيف كما تقدم فكنس السالبة موجبة جزئية (قوله لان ذات الموضوع موجودة الخ) هذا جواب عما يقال كيف يستلزم لاشئ من (ج ب) الذي هو سالبة هذه الموجبة مع ان السالبة لا تقتضي وجود الموضوع • وحاصل الجواب ان لادوام الاصل دليل على ان موضوع الاصل موجود لان لادوام إيجاب الموجبة يقتضي وجود الموضوع ويحتمل ان (١٧٧) يكون علة لقوله بعد ففرضه (د)

ويكرر نفساً لما يقال ان دليل الافتراض لا يجري في السالبة لانها لا تقتضي وجود الموضوع فأجاب بما ذكر (قوله ففرضه (د) أي زيد وقوله (فد) ليس (ب) أي زيد ليس بساكن الاصابع وقوله وهو مفهوم الجزء الاول أي من الاصل (قوله ود ج) أي وزيد كاتب في بعض أوقات كونه ليس ساكن الاصابع • وهذه مقدمة اجنبية أثبتنا بطلانها من صدر الاصل لا بدليل العكس كما فيها تقدم بقوله لانه كان ليس (ب) أي لانه كان في صدر الاصل ليس بساكن

من الموجبات الجزئية كما عرفت مراراً قال (وأما السوالب كلية كانت أو جزئية فلا تنكس كلية لاحتمال كون قبض المحمول أعم من الموضوع وتنكس الخاصان حينية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لاشئ من (ج ب) ما دام (ج) لادائماً قبض ما ليس (ب ج) حين هو ليس (ب) بفرض الموضوع (د) فهو ليس (ب) بالفعل و (ج) في بعض أوقات كونه ليس (ب) لانه ليس (ب) في جميع أوقات كونه (ج) قبض ما ليس (ب) فهو (ج) في بعض أحيان ليس (ب) وهو المدمي وأما الوقتيات الوجودية تنكس مطلقة عامة لانه اذا صدق لاشئ من (ج ب) بإحدى هذه الجهات المذكورة قبض ما ليس (ب ج) بالاطلاق العام بفرض الموضوع (د) فهو ليس (ب) و (ج) بالفعل لوجود الموضوع قبض ما ليس (ب) فهو (ج) بالفعل وهو المطلوب وهكذا بين عكس جزئيتها (أقول) وأما السوالب فكلية كانت أو جزئية لم تنكس كلية لاحتمال أن يكون قبض المحمول أعم من الموضوع وامتناع إيجاب الاخص لكل افراد الاعم كقولنا لاشئ من الانسان بمجرى فاليس بمجرى أعم من الانسان فاقمع ان تنكس الى كل ما ليس بمجرى انسان وتنكس الخاصان حينية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لاشئ من (ج ب) أو ليس بضه (ب) مادام (ج) لادائماً فليصدق بعض ما ليس (ب ج) حين هو ليس (ب) لان ذات الموضوع موجودة دلالة لادوام عليه ففرضه (فد) ليس (ب) وهو مفهوم الجزء الاول و (د ج) في بعض أوقات كونه ليس (ب) لانه كان ليس (ب) في جميع أوقات كونه (ج) واذا صدق على (د) انه ليس (ب) وانه (ج) في بعض أوقات كونه ليس (ب) قبض ما ليس (ب ج) حين هو ليس (ب) وهو المدمي

(م - ٢٣ - شروح التحفة ثاني) الاصابع في جميع أوقات كونه كاتباً دليل على صدق هذه الاجنبية (قوله واذا صدق على دانه ليس ب) أي ليس ساكن الاصابع الذي هو مقدمة الافتراض وقوله وانه (ج) الخ أي وانه كاتب في بعض أوقات كونه ليس ساكن الاصابع وهو المقدمة الاجنبية وغرضه بهذا الاشارة الى تركب قياس من مقدمة الافتراض والمقدمة الاجنبية فقوله قبض ما ليس (ب ج) الخ أي قبض ما ليس ساكن الاصابع كاتب حين هو ليس ساكن الاصابع نتيجة هذا القياس لكن اتما حصلت بדרך القياس المركب منها الكائن على صورة الشكل الثالث للشكل الاول بعكس الصغرى وهي مقدمة الافتراض • فحاصل القياس المركب منها زيد ليس بساكن زيد كاتب في بعض أوقات كونه ليس بساكن فتعكس الصغرى الى بعض ما ليس بساكن زيد ثم قول وزيد كاتب في بعض أوقات كونه ليس بساكن ينتج بعض ما ليس بساكن كاتب حين هو ليس بساكن الاصابع

( قوله هذا مافي الكتاب ) أي هذا المذكور من ان الخاصين يتمكنان بمكس التقيض المخالف حجية مطلقة مافي المتن ( قوله والصواب انهما يتمكنان حجية لادائمة ) أي فكس قولنا بالضرورة أو دائما لا شيء من الكتاب أو ليس بمضى الكتاب بما كن الاصابع مادام كتابا لادامتا حجية لادائمة قائمة بمضى ماليس بما كن كاتب حين هو ليس ساكن الاصابع لادامتا أي ليس بمضى ماليس بما كن الاصابع كاتب بالفعل ( قوله اما الحجية ) أي اما صدق الحجية وهي الجزء الاول من المكس فلما ذكرناه قريبا من دليل الافتراض ( قوله وأما اللادوام ) أي واما صدق اللادوام وهو الجزء الثاني من المكس فالتل ليس بمضى ماليس بما كن كتابا بالفعل ( قوله فلانه يصدق على دانه ليس ج بالفعل ) أي ولانه يصدق على زيد أنه ليس بكاتب بالفعل وهذه مقدمة أجنبية أمتها بدليل المكس وحاصله انه ان لم تصدق هذه الاجنبية لصدق قبيضا وهو زيد كاتب دائما وهذا التقيض يستلزم انه ليس ساكنا دائما وهذا اللازم باطل لما فانه لادوام الاصل المفروض الصدق • واذا بطل اللازم بطل الملزوم وهو تقيض الاجنبية القائمة زيد كاتب دائما وثبتت الاجنبية حيثتد القائمة زيد ليس بكاتب بالفعل واذا صدقت قضيتها لمقدمة الافتراض وهي الاولى من مقدمتي الدليل السابق على ان هذه الاجنبية كبرى وقول هكذا زيد ليس ساكن وزيد ليس بكاتب فترده للشكل الاول بمكس الصغرى الى مضى ماليس بما كن زيد ثم قول وزيد ليس بكاتب ينتج مضى ماليس بما كن ليس ( ١٧٨ ) بكاتب وهذا هو يعني لادوام المكس بحسب ما يؤول اليه المعنى الذي هو

الجزء الثاني قول الشارع  
واذا صدق على ذاته انه  
ليس (ب) أي الذي هو  
مقدمة الافتراض السابعة  
من دليل الحجية وقوله  
وانه ليس (ج) بالفعل  
أي وهي مقدمة الافتراض  
التي أنبأها بطريق المكس  
وغرضه الاشارة الى  
تركيب قياس من هاتين

هذا مافي الكتاب والصواب انهما يتمكنان حجية مطلقة لادائمة أما الحجية فلما ذكرنا  
اللاودوام فلانه يصدق على (د) انه ليس (ج) بالفعل والا لكان (ج) دائما فيكون ليس  
(ب) دائما لادوام سلب الباء بدوام سلب الجيم وقد كان لادامتا هذا خلف واذا صدق على  
(د) انه ليس (ب) وانه ليس (ج) بالفعل صدق بمضى ماليس (ب) ليس (ج) بالفعل وهو  
مفهوم اللادوام وأما الوقتين والوجوديتان فتعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق لاشي من (ج) ب)  
وليس بمضى (ب) بإحدى هذه الجهات وجب أن يصدق بمضى ماليس (ب) بالاطلاق العام  
لانا تفرض ذات الموضوع (د) قد ليس (ب) وهو مفهوم الجزء الاول (د) (ج) بالفعل بحكم  
اللاودوام فيمضى ماليس (ب) بالاطلاق وهو المطلوب وانما لم يتعد قيد اللادوام واللاضرورة  
الى المكس لجواز أن يكون (ج) ضروريا (لد) فلا يصدق (د) ليس (ج) بالامكان كقولنا ليس  
بعض الانسان بلا كاتب باللاضرورة

المقدمتين نتيجته لادوام المكس لكن بعد رد هذا القياس للشكل الاول بمكس الصغرى  
( قوله لانه اذا صدق لاشي من ج ب ) أي لاشي من الانسان بلا كاتب أو ليس بمضى الانسان بلا كاتب بالامكان مثلا ( قوله  
وجب ان يصدق بمضى ماليس ب ج ) أي بمضى ماليس بلا كاتب انسان بالفعل وهذا في قوة موجبة قائمة بمضى الكتاب  
انسان ( قوله لانافرض ذات الموضوع ) أي انا تفرض افراد الموضوع وهو الانسان زيداقوله (فد) ليس (ب) أي فزيدليس بلا  
كاتب وقوله (د ج) بالفعل أي وزيد انسان بالفعل فاذا ضمنت مقدمتي الافتراض المذكورتين وقلت زيدليس بلا كاتب وزيد  
انسان وعكست الصغرى الى مضى الكتاب ليس زيدا أو قلت بعده وزيد انسان انتج مضى الكتاب انسان وهو المطلوب  
( قوله وانما لم يتعد قيد اللادوام أو اللاضرورة الى المكس ) أي بأن قيد المكس بإحدهما بل جعل المكس بسيطا ولم يكن  
مركباً كالاصل وقوله قيد اللادوام أي الكائن في الوقتين والوجودية اللادائمة وقوله واللاضرورة أي الكائن في الوجودية  
اللاضرورية ( قوله لجواز ان يكون ج ضروريا له ) أي لجواز ان يكون الانسانية ضروريا زيد كما في المثال المتقدم واذا كان  
ضروريا له فلا يصح سلبه عنه بحيث يقال زيد ليس بانسان وقوله فلا يصدق د ليس (ج) بالامكان أي الذي هو مفهوم اللاضرورة  
على تقدير قيد المكس وبالأولى عدم صدق ليس ج بالفعل الذي هو مفهوم اللادوام على تقدير قيد المكس به لانه من  
العمليات الاخضر من الممكنات

( قوله مع كذب بعض الكتاب إنسان بالضرورة ) أي فلو حذف ذلك لقيده أعني بالضرورة وقتنا بعض الكتاب إنسان لكان العكس صحيحاً لأن معنى بالضرورة ليس بعض الكتاب إنساناً بالفضل وهذا باطل لصدق قضيته وهو كل كاتب إنسان بالضرورة ( قوله من ذهب الى انعكاس السوال ) وهي سبع الفئاتان والعامتان والمكتتان المطلقة العامة ( قوله أما انعكاس الفعليات منها ) وهي خمس الباتان والفئاتان المطلقة العامة ( قوله فلا ما اذا صدق لاشي من ج ب ) أي فلا ما اذا صدق لاشي من الانسان فبرس باحدى الجهات الحسن قول الشارح بالاطلاق أي خلا صدق عكسه وهو بعض ماليس فبرس انسان اذ لو لم يصدق هذا لصدق قضيته وهو لاشي ما ليس فبرس انسان دائماً وبكس الى قولنا لاشي من الانسان ليس فبرس دائماً وهذا العكس يلزمه قضية موجبة قائمة كل انسان فبرس دائماً وهذا اللازم يتناقض الاصل المفروض اصدق وهو لاشي من الانسان فبرس وذلك لان الموجبة الكلية تستلزم موجبة جزئية والسلب الكلي يتناقضه الايجاب الجزئي وإذا كان هذا اللازم منافضاً لمفروض الصدق كان كاذباً فيكون عكس التقيض كذلك لانه اذا كذب اللازم كذب الملزوم ( ١٧٩ ) ويلزم كذب قبيض العكس ثبت حيث

العكس وهو المطلوب  
 بقول الشارح وقد كان  
 أي في الاصل قوله هذا  
 خالف أي تناقض لكن  
 بواسطة ان الايجاب الكلي  
 يستلزم الايجاب الجزئي  
 كما عرفت ( قوله لاشي من  
 ج ب ) بالامكان الخاص  
 أي لاشي من النار بحارة  
 بالامكان الخاص اذ اصدق  
 هذه صدق عكسها وهو  
 بعض ماليس بحار نار  
 بالامكان العام اذ لو لم يصدق  
 لصدق قضيته وهو لاشي  
 بما ليس بحار نار بالضرورة  
 ثم يكس الى لاشي من  
 النار ليس بحار بالضرورة

مع كذب بعض الكتاب إنسان بالضرورة لأن كل كاتب إنسان بالضرورة قال  
 وأما بواقى السوال والشروط موجبة كانت أو سالبة فغير معلومة الانعكاس لعدم الظفر بالبرهان  
 ( أقول ) من الناس من ذهب الى انعكاس السوال الباقية والشروط وأما انعكاس الفعليات منها  
 فلاه اذا صدق لاشي من ( ج ب ) بالاطلاق العام فبعض ماليس ( ج ب ) بالاطلاق العام والا فلا شي  
 ما ليس ( ج ب ) دائماً فلا شي من ( ج ) ليس ( ب ) دائماً ويلزمه كل ( ج ب ) دائماً وقد كان لاشي من  
 ( ج ب ) بالاطلاق هذا خالف وأما انعكاس المكتتين فلاه اذا قلنا لاشي من ( ج ب ) بالامكان  
 الخاص فبعض ماليس ( ج ب ) بالامكان العام والا فلا شي ما ليس ( ج ب ) بالضرورة فلا شي من  
 ( ج ) ليس ( ب ) بالضرورة ويلزمه كل ( ج ب ) بالضرورة وهو يتنافي الاصل وأما انعكاس الشرطية  
 الموجبة فلاه اذا صدق كما كان ( ا ب ف ج د ) فليس البتة اذا لم يكن ( ج د ) كان ( ا ب ) والا فقد يكون اذا  
 لم يكن ( ج د ) كان ( ا ب ) وهو مع الاصل يتنج قد يكون اذا لم يكن ( ج د ف ج د ) وانه محال أو يتكس  
 بالعكس المستوي الى قولنا قد يكون اذا كان ( ا ب ) لم يكن ( ج د ) فيكون ( ا ب ) ملزوماً للتقيضين وأما  
 انعكاس الشرطية السالبة فلاه اذا قلنا ليس البتة اذا كان ( ا ب ف ج د ) فقد يكون اذا لم يكن ( ج د ف ج د )  
 والا فليس البتة اذا لم يكن ( ج د ف ج د ) قد لا يكون اذا كان ( ا ب ) لم يكن ( ج د ) ويلزمه قد يكون اذا كان  
 ( ا ب ف ج د ) وهو يتناقض الاصل ولما لم تم هذه الدلائل عند المصنف ولم يظفر بدليل آخر توقف  
 ( قال وأما انعكاس الفعليات ) أي العامتان والخاصتان والمطلقة العامة وبين الانعكاس في المطابقة  
 العامة التي هي أهم منها لان انعكاس العام يستلزم انعكاس الخاص لما مر

ويلزم هذا العكس قضية موجبة قائمة كل نار حارة بالضرورة وهذا منقضى للاصل باعتبار ما استلزمه من الايجاب الجزئي  
 المفروض الصدق فيكون ذلك اللازم كاذباً فيكون ملزومه وهو العكس كاذباً فليكن التقيض كذلك ثبت صدق العكس وهو  
 المطلوب بقول الشارح وهو يتنافي الاصل أي بالضرورة لما استلزمه من السلب الجزئي ( قوله كما كان ا ب ف ج د ) أي كما كانت الشمس  
 طالمة كان النهار موجوداً اذا صدق هذا صدق عكسه ليس البتة اذا لم يكن النهار موجوداً كانت الشمس طالمة وقولنا ليس البتة  
 منصب على التالي اذ لو لم يصدق هذا العكس لصدق قضيته وهو قد يكون اذا لم يكن النهار موجوداً كانت الشمس طالمة فاذا ضمت  
 هذا مع الاصل بجمل الجزئية المعنوية أنتج قد يكون اذا لم يكن النهار موجوداً قاله الفارسي موجود وهو محال لما فيه من استلزام أحد  
 التقيضين للآخر مع انه لا يتأتى أن يستلزم أحدهما الآخر وهذا المحال انما جاء من تقيض العكس فليكن التقيض باطلاً والعكس  
 صحيحاً أو عكسه الى قولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالمة لم يكن النهار موجوداً وهو يتنافي الاصل المفروض الصدق وما نافي  
 مفروض الصدق باطل واذا كان باطلاً كان التقيض المعكوس باطلاً ثبت صحة العكس وهو المطلوب وهذا الذي قتناه أولى من

قول الشارع فيكون ( اب ) ملزوما لتقيضين اذا ما قلناه هو الموافق لما في غير موضع قول الشارع أو ينسكى الى قولنا الح عطف على قوله وهو مع الاصل اشارة لدليل ثان والمراد أو ينسكى عكساً منتويا وقوله فيكون ( اب ) أى طلوع الشمس ملزوما لتقيضين وهو وجود النهار وعدم وجوده لانه في الاصل ملازم لوجود النهار وفي عكس تقيض العكس يكون ملازما لعدم وجوده أى وكون شئ ملزوما لتقيضين باطل وما جاء ملازمة ( اب ) لتقيضين الا من عكس تقيض العكس فيكون باطلا فيكون تقيض العكس باطلا فيثبت ( ١٨٠ ) العكس وهو المطلوب وقوله يحكم العكس المستوى أى يحكم عكس التقيض

في الانكسار وعده أما الدليل الاول فلانا لان لم أن قولنا لاشئ من ( ج ) ليس (ب) دائما يستلزم كل (ج) دائما لان السالبة المدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة وأما الثاني فلانا لان لم أن قولنا لاشئ مما ليس (ب) ج) بالضرورة ينسكى الى قولنا لاشئ من (ج) ليس (ب) بالضرورة لما عرفت من أن السالبة الضرورية لا تنسكى لنفسها ولئن سلمناه ولكن لان لم استلزام لاشئ من (ج) ليس (ب) بالضرورة لكل (ج) بالضرورة وسندائع مامر آخا وهو أن السالبة المدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة وأما الثالث فلانا لان لم استحالة قولنا قد يكون اذا لم يكن (ج) دفع (ج) ثبوت الملازمة الجزئية بين كل أمرين ولو كانا تقيضين يبرهان من الشكل الثالث

( قوله أما الدليل الاول فلانا لان لم أن قولنا لاشئ من ( ج ) ليس ( ب ) دائما يستلزم كل ( ج ب ) دائما لان السالبة المدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة ) أقول قد عرفت طريق دفع ذلك بان تلك السالبة سالبة المحمول وهي مستلزمة للموجبة المحصلة وبهذا يندفع أيضا قوله ولئن سلمناه لكن لان لم استلزام لاشئ من (ج) ليس (ب) بالضرورة لكل (ج) بالضرورة ( قوله وأما الثالث فلانا لان لم استحالة قولنا قد يكون اذا لم يكن (ج) دفع (ج) ) أقول قد قرر في هذا المقام نكتة وهي ان يقال احد الامور الثلاثة واقع قطعا لما عدم استلزام الكل للجزء واما عدم انتج الشكل الثالث من الشرطيات المتصلة واما ثبوت الملازمة الجزئية بين أي أمرين كانا فيلزم ان لا يصدق

( قوله وهي مستلزمة للموجبة المحصلة ) الحكم بالاستلزام بالنظر الى التأثير بينهما فبهما والا قد عرفت أن سلب السلب عين الايجاب من حيث الذات ( قال من الشكل الثالث ) قيل بل يبرهان من الشكل الاول ينتج النتيجة المذكورة عكسا اذا تحقق هذا الشيء تحقق المجموع وكلما تحقق المجموع تحقق الآخر فاذا تحقق هذا الشيء تحقق الآخر انتهى ولا خفاء أن الصغرى على هذا التقدير آحادية لعدم العلاقة فاللازم النتيجة الآحادية ومقصود الشارع والسيد الشريف اثبات الملازمة الجزئية بين كل أمرين فلذا أخذ انتظام القياس على هيئة الشكل الثالث ثم لا يخفى أن الأمور الثلاثة باطلة لان عدم استلزام الكل للجزء وتحقق الملازمة الجزئية بين كل أمرين حتى التقيضين يدعى البطلان واتاج هيئة الشكل الثالث مبرهن عليه فلا بد من الفتح في تنبك المتقدمين وقد أقاده الشارع في شرح المطالع بان المجموع انما يستلزم الجزء لو كان كل واحد من أجزائه له مدخل في اقتضاء ذلك الجزء ضرورة ان لكل واحد من الاجزاء دخلا في تحقق المجموع فبالاولى أن يكون له مدخل

المستوي قوله ليس البتة اذا كان ( اب فح د ) أى انه اذا صدق ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا فعكسه صادق وهو قد يكون اذا لم يكن الليل موجودا قالتمس طالعة فلو لم يصدق هذا العكس لصدق تقيضة ليس البتة اذا لم يكن الليل موجودا قالتمس طالعة يازمه قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا ويلزم هذا اللازم قد يكون اذا كانت الشمس طالعة قليل موجود وهذا اللازم مناقض للاصل المفروض الصدق فهو باطل فاللازم الاول أيضا باطل وكذلك تقيض ثبت العكس وهو المطلوب لان السالبة المدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة ورد ذلك بانا لان لم أن تقيض العكس

سالبة مدولة واما هو قضية سالبة المحمول فالسلب الاول فيها منصب على الثاني فتقيض ( ج ) وجود الموضوع فهي مستلزمة للموجبة المحصلة لان سلب السلب عين الايجاب ( قوله لما عرفت من أن السالبة الضرورية لا تنسكى لنفسها ) أى بل تنسكى دائما وقوله ولئن سلمناه أى ولئن سلمنا انها تنسكى لنفسها ضرورة وقوله وسند المنع مامر آخا أى من أن السالبة المدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة ولك رد هذا بما علمت آخا ( قوله ولا نسلم استحالة قولنا قد يكون اذا لم يكن ج دفع ) أى وان اقتضى ان أحد التقيضين مستلزم للآخر ثبوت الح

(قوله وهو أنه كما تحقق التقيضان الخ) مثلاً كما تحقق الانسان واللاانسان تحقق الانسان وكما تحقق الانسان واللاانسان تحقق الانسان يتبع قد يكون اذا تحقق الانسان تحقق اللاانسان فهذا الدليل يدل على وجود الملازمة بين التقيضين وإذا وجدت الملازمة بينهما لم تكن النتيجة محالاً المتقضية لاستلزام أحد التقيضين للآخر وإذا كانت النتيجة ليست محالاً فيكون نقيض المكس صادقاً فلا نعلم عكس الشرطية بما ذكر لصدق تقيضه هذا محصله وقول الشارح وهو أنه كما تحقق التقيضان أي كالانسان واللاانسان وقوله تحقق أحدهما كالانسان وقوله تحقق (١٨١) الآخر أي اللاانسان فقد يكون اذا تحقق

وهو أنه كما تحقق التقيضان تحقق أحدهما وكما تحقق التقيضان تحقق الآخر فقد يكون اذا تحقق أحدهما التقيضين تحقق الآخر ولا نعلم أيضاً أن استلزام (ب) لتقيضين محال لجواز أن يكون (أ) محالاً والمحال جاز أن يستلزم المحال

سأله كلية لزومية في شيء من المواد وذلك لأن الكل أن لم يستلزم الجزء فذلك هو الأمر الأول وأن استلزمه فاما أن لا يتبع الشكل الثالث فذلك هو الأمر الثاني وإن اتبع فقد انتظم قياس من الثالث ينتج الملازمة الجزئية بين أي شيئين كانا ولو كان تقيضين بأن يقال كما ثبت مجموع الأمرين ثبت أحدهما وكما ثبت مجموع الأمرين ثبت الآخر فقد يكون اذا ثبت أحد الأمرين ثبت الآخر فلا يصدق السالبة الكلية الزروية لصدق تقيضا أي الموجبة الجزئية الزروية في جميع المواد في اقتضائه وتأثيره ومن البين أن الجزء الآخر لا يدخل له في اقتضاء ذلك الجزء بل وقوعه في الاستلزام وقوع أجنبي يجري مجرى الحشو فإن الانسان واللاانسان لا يستلزم الانسان واللاانسان نعم الملازمتان صادقتان على تقدير الالتزام لكن السلام في الزروية بحسب نفس الأمر انتهى يعني على تقدير التزام وجود المجموع بتحقيق الملازمة بين المجموع وكل واحد من الجزئين ضرورة أن لكل واحد من الجزئين دخلاً في وجوده ولوجوده دخل في اقتضاء المذكور لكن يجوز أن يكون وجوده محالاً فلا يكون الزوم بينهما بحسب نفس الأمر والسلام فيه وفيه بحث لأن الزوم بين الشئيين لا يقتضي أن يكون للزوم اقتضاء لازم وتأثير فيه لانه عبارة عن امتناع الاضغاثك بينهما فيجوز أن يكون المجموع مستلزماً للجزء من غير اقتضاء وتأثير فضلاً عن أن يكون للجزء دخل في اقتضائه وتأثيره فالخروج في الجواب ما أشار إليه الشارح بقوله نعم الخ من الاكفاء على منع كلية كما ثبت مجموع الأمرين ثبت أحدهما لجواز أن يكون ثبوته محالاً فليقل تقدير ثبوته لا يبنى الملازمة بينه وبين جزأيه وما قيل من أن اللازم عما ذكره الشارح عدم صدق المقدمتين المذكورتين لزومية وذلك إنما يبنى ثبوت الملازمة الجزئية بين كل أمرين وهو لا يحسم مادة الاشكال فإن كونها افتاقية كاف في إنتاج الشكل الثالث اذ لم يشترط في إنتاجه من المتصلتين أن يكونا لزوميتين حينئذ تبدل قوله وأما ثبوت الملازمة الجزئية الخ بقوله وأما اجتماع كل شيء مع تقيضه فدفع اذ كونها افتاقية بالقي الاخص باطل لعدم تحقق كل مجموع من كل أمرين وبلغنى الأمر

في تحقق الكل بأن كان الكل ممكناً ومن البين أن الانسان واللاانسان لا يستلزم الانسان واللاانسان نعم الملازمتان صادقتان على تحدير الالتزام لكن الكلام في الزروية بحسب نفس الأمر وإذا كان الكل لا يستلزم الجزء إلا اذا كان الجزء له مدخل في تحقق الكل كالوكان الشكل ممكناً ولو كان الشكل غير ممكن وفرض وقوعه فلا يبقى لزوم علم حينئذ أن الزوم في المقدمتين غير مسلم وإن قوله كما تحقق التقيضان تحقق أحدهما لأن تحقق التقيضين غير ممكن بل فرضي فاستلزامه لتحقيق أحدهما لا يسلّم فانتاج المحال إنما جاء من كذب المقدمتين (قوله لجواز أن يكون أ ب محالاً) أي لجواز أن يكون طلوع الشمس محالاً والمحال يجوز أن يستلزم المحال ألا ترى الى عدم الإله فاقه محال ومستلزم لعدم العالم وعدم وجود العالم محال بالضرورة

( قوله لانسلم ان قولنا قد لا يكون اذا كان (اب الخ) أي لانسلم ان قولنا قد لا يكون اذا كانت الشمس طالمة لم يكن الابل موجوداً مستلزم لقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالمة قائلين موجود أي لانسلم انه يستلزم هذا بعينه اذ طلوع الشمس في حد ذاته يقطع النظر عن الواقع لا يستلزم وجود الابل ولا عدم وجوده فالطلوع في حد ذاته لا يستلزم واحداً من التقيضين مبنياً ونظيره أكل زيد فانه لا يستلزم أكل عمرو ولا عدم أكله وأكل عمرو وعدم أكله قيصان وأكل عمرو لا يستلزم واحداً منهما كذلك وجود الابل وعدم وجوده قيصان وطلوع الشمس لا يستلزم واحداً منها واذا كان مقدم الاصل لا يستلزم التالي فيه ولا يقضيه فلا يلزم كذب الاصل عند كذب هذه القضية التي ادعيت لزومها للاصل ويمكن أن يقال في رد هذا ان السلب الاول منصب على الثاني وجنحة فاللزم منه فيحصل ( ١٨٢ ) الابيات وهو يقض الاصل فلو التفت الى هذا لما يأتي هذا البحث

﴿ فصل ﴾ في تلازم الشرطيات وفي بعض النسخ في لوازم الشرطيات أي القضايا التي تلزم الشرطيات وكلاهما واقع في عباراتهم ومطابق لما مر من قوله في العكس المستوي وفي عكس التقيض في ان كلا منهما يطلق على المعنى المصدري وعلى القضية اللازمة ثم ان التلازم منحصر في عشرة أوجه لأنه اما ان يعتبر بين المتصلات أو بين المتصلات أو بين المتصلات والمتصلات وتلازم المتصلات اما من متحدة الجنس أو مختصة الجنس والمتحدة الجنس اما حقيقتان

وأما الرابع فلانسلم أن قولنا قد لا يكون اذا كان (اب) لم يكن (ج) يستلزم قد يكون اذا كان (اب فجد) لجواز أن لا يكون الشيء ملزوماً لاحد التقيضين فان أكل زيد لا يستلزم أكل عمرو ولا يقضيه قال ( البحث الرابع في تلازم الشرطيات أما المتصلة الموجبة السكينة تستلزم منفصلة مائة الجمع من عين المقدم وتقضي التالي ومأنفة الخلو من قبض المقدم وعين التالي متماكين عليها والابل للزوم والاتصال والمتصلة الحقيقية تستلزم أربع متصلات مقدم الاثنين عين أحد الجزأين وتاليها تقيض الآخر ومقدم الاخرين تقيض أحد الجزأين وتاليها عين الاخر وكل واحدة من غير الحقيقة مستلزما للاحرى مركبة من تقيض الجزأين ) ( أقول ) المراد بالمتصلة في هذا الباب أعني باب تلازم الشرطيات اللزومية وبالمنفصلة العنادية فتى صدق اللزوم السكيني بين أمرين يصدق منع الجمع بين عين اللزوم وتقيض اللزوم ومنع الخلو بين لا يفيد اذ لا يلزم منهما اجتماع الشيء مع تقيضه في نفس الامر ( قال في تلازم الشرطيات ) وفي بعض النسخ في لوازم الشرطيات أي القضايا التي يلزم الشرطيات وكلاهما واقع في عباراتهم ومطابق لما مر من قوله في العكس المستوي وفي عكس التقيض فان كلا منهما يطلق على المعنى المصدري وعلى القضية المخصوصة اللازمة ثم ان التلازم منحصر في عشرة أوجه لأنه اما أن يعتبر بين المتصلات أو بين المتصلات أو بين المتصلات والمتصلات وتلازم المتصلات اما من متحدة الجنس أو مختصة الجنس اما حقيقتان أو مأنفات الجمع أو مأنفات الخلو وتلازم المتصلات اما بين الحقيقة ومأنفة الجمع أو بين الحقيقة ومأنفة الخلو وكذا تلازم المتصلات والمتصلات أما تلازم المتصلة والحقيقة أو المتصلة والجمع أو المتصلة ومأنفة الخلو فقد جرت عادة القوم بالاستقصاء في قاصيلها ولقمة جدوا لم يتعرض المصنف لهما الا للتلازم

الخلو وتلازم المتصلات اما بين الحقيقة ومأنفة الجمع أو بين الحقيقة ومأنفة الخلو أو بين مأنفة الجمع ومأنفة الخلو وكذا تلازم المتصلات والمتصلات اما تلازم المتصلة والحقيقة أو المتصلة والجمع أو المتصلة ومأنفة الخلو وقد جرت عادة القوم بالاستقصاء في قاصيلها ولقمة جدواها لم يتعرض المصنف هنا الا لتلازم المتصلات والمتصلات وتلازم المتصلات المختلفة الجنس للاحتياج الى ذلك التلازم في معرفة انتاج القياس الاستثنائي باعتبار وضع أحد طرفيه ورفعه كما يجيء ( قوله اللزومية ) أي لا الاقضية ( قوله العنادية ) أي لا الاقضية ( قوله فتى صدق الخ ) شروع في ذكر دعوتين وبيان أولاهما قوله فتى صدق الخ وتأييده قوله وحذان الاقضية الخ ( قوله فتى صدق الخ ) مثلاً كما كان الشيء انساناً كان حيواناً فتى صدق هذا اللزوم السكيني بين هذين صدق منع الجمع بين عين المقدم وتقيض اللزوم أي التالي فقول الشيء اما ان يكون انساناً أو يكون لحيواناً وقوله ومنع الخلو الخ فقول الشيء اما لا انسان أو حيوان فيمتنع الخلو عنهما ويجوز الجمع كما في الفرس

( قوله متما كان على الزوم ) أى في الزوم وقوله أى متى تحقق الخ بيان لمعنى الانعكاس في الزوم ( قوله أى متى تحقق منه الجمع الخ ) وذلك كاسود وأبيض فإن بينهما منع الجمع ضمن الأول مستلزم لتقيض الثاني وكذلك عين الكلى يستلزم تقيض المقدم فيتجس من هنا قضيتان وهما كلا كان أبيض فهو ليس بأسود وكلا كان أسود فهو ليس بأبيض ( قوله ومتى تحقق منع الخلو الخ ) نحو هذا الشيء إما غير أبيض وإما غير أسود فهذه القضية بتتبع الخلو عن جزئها ولا يخفى أنه في الأول العين ملزوم والتقيض لازم وفي الثاني عكس ذلك وهذا معنى قوله متما كان في الزوم ( قوله أما ان ( ١٨٣ ) الزوم الخ ) شروع في بيان

تقيض الملزوم وعين اللازم • وهذان الاتصالان متما كان على الزوم أى متى تحقق منع الجمع بين أمرين يكون عين كل واحد منهما مستلزما لتقيض الآخر ومتى تحقق منع الخلو بين أمرين يكون تقيض كل واحد منهما مستلزما لعين الآخر أما ان الزوم بين الأمرين يستلزم الاتصالين فلاه لولا ذلك لبطل الزوم بينهما فاه على تقدير الزوم بين أمرين لو لم يصدق منع الجمع بين عينين الزوم وتقيض اللازم لجاز ثبوت الملزوم مع تقيض اللازم فيجوز وقوع الملزوم بدون اللازم فيطرد الملازمة بينهما هذا خلف • وكذلك لو لم يصدق منع الخلو بين تقيض الملزوم وعين اللازم لجاز ارتفاع تقيض الملزوم وعين اللازم فيجوز ثبوت الملزوم بدون اللازم فيطرد الزوم بينهما هذا خلف • وأما ان الاتصالين متما كان على الزوم فلاه لولا بطل الاتصال فاه اذا تحقق منع الجمع بين أمرين فلو لم يجب ثبوت تقيض الآخر على تقدير عين كل واحد منهما لجاز ثبوت عين الآخر على ذلك التقدير فيجوز اجتماع البينين فلا يكون بينهما منع الجمع وكذلك اذا تحقق منع الخلو بين أمرين فلو لم يجب ثبوت عين الآخر على تقدير تقيض كل واحد منهما لجاز ثبوت تقيض الآخر على ذلك التقدير فيجوز ارتفاعها فلا يكون بينهما منع الخلو والمنفعة الحقيقية تستلزم أربع متصلات مقدم متصليتين عين أحد الجزأين وتاليها تقيض الآخر ومقدم آخرتين تقيض أحد الجزأين وتاليهما عين الآخر أي متى صدق الاتصال الحقيقي بين أمرين استلزم عين كل واحد منهما تقيض الآخر وتقيض كل واحد منهما عين الآخر أما الأول فلاه لو لم يجب ثبوت تقيض الآخر على تقدير عين كل واحد منهما لجاز ثبوت عين الآخر على ذلك التقدير فيجوز اجتماعها وكان بينهما اتصال حقيقي هذا خلف • وأما الثاني فلاه لو لم يجب ثبوت عين الآخر على تقدير تقيض كل واحد منهما لجاز ثبوت تقيض الآخر على تقدير تقيض كل واحد منهما فيجوز ارتفاع الجزأين فلا يكون بينهما اتصال حقيقي والمقدر خلافه هذا خلف وكل واحدة من غير الحقيقة أى من مانتي الجمع والخلو تستلزم الأخرى من تقيضي جزأيهما فتي صدق منع الجمع بين أمرين صدق منع الخلو بين تقيضيهما فاه لو جاز ارتفاع التقيضين لجاز اجتماع البينين فلا يكون بينهما منع الجمع ومهما صدق منع الخلو بين أمرين صدق منع الجمع بين تقيضيهما فاه لو جاز اجتماع المتصلات والمنفصلات وتلازم للمتصلات المختلفة الجنس للاحتياج الى ذلك التلازم في معرفة انتاج القياس الاستثنائي باعتبار وضع أحد طرفيه ورفضه كما سيحي

فرد أوليس زوج ( قوله أما الأول ) أى القسم الأول الذي اعتبر فيه منع الجمع ( قوله وكان بينهما اتصال الخ ) أى وقد كان بينهما بحسب الأصل اتصال حقيقي الخ ( قوله وأما الثاني ) أى وأما القسم الثاني الذي اعتبر فيه منع الخلو ( قوله وكل واحدة الخ ) شروع في استلزام المنفصلات بعضها لبعض فهو غير ماصر لان ماصر في استلزام المنفصلات للمتصلات ( قوله تستلزم الأخرى ) نحو هذا الشيء إما أبيض أو أسود فهي مائة جمع فاقا قلت إما غير أبيض أو غير أسود كانت مائة خلو ومثال مائة الخلو الشيء إما غير أبيض وإما غير أسود فإذا أخذت تقيض الجزأين وقلت الشيء إما أبيض أو أسود كانت مائة جمع

﴿ بحث القياس ﴾ ( قوله المقصد الاقصى والمطلب الاعلى من الفن ) المقصود من هذا الكلام ترغيب المعلم الى تحصيله وبذل السعي في تحقيقه وحفظه وقوله من الفن من اما تبعية أي من جهة مباحث الفن واما صلة المقصد لان بعض المقاصد قد يكون وسيلة الى آخر وعلى كلا التقديرين فيدان مباحث القياس أهم مقاصد الفن ( قوله الكلام في القياس ) أي لافي الاستقراء والتثليل ( قوله لانه السعة في استحصال المطالب التصديقية ) أي في أنه السعة في تحصيلها لانه قد يفيد العلم اليقيني وذلك فبا اذا كانت مقدساته يقينية بخلاف الاستقراء والتثليل فنها وان كانت تحصل المطالب التصديقية لكنها غير عمدة لانها لا تصيد اليقين أصلاً والحاصل ان ما ذكره من التنايل بقوله لانه السعة الخ لا ينتج نفي كون الاستقراء والتثليل مقاصد قصوى وان المعنى المقصد الاقصى الكلام ( ١٨٤ ) في القياس لافي الاستقراء والتثليل فقط وكان الاولى للشارح

التفصيلين لجاز ارتفاع المبين فلا يكون بينهما منع الخلق قال  
﴿ المقالة الثالثة في القياس وفيها خمسة فصول ﴾ الفصل الاول في تعريف القياس وأقسامه • القياس  
قول مؤلف من قضيا متى سلت لزم عنها لئانها قول آخر (

( أقول ) المقصد الاقصى والمطلب الاعلى من الفن الكلام في القياس لانه السعة في استحصال  
المطالب التصديقية وحده انه قوله مؤلف من قضيا متى سلت لزم عنها لئانها قول آخر كقولنا العلم

( قوله المقصد الاقصى والمطلب الاعلى من الفن الكلام في القياس ) ( أقول وذلك لان مقاصد العلوم  
المدونة هي مسائلها التي ادراكها تصديقات فالقصد في تلك العلوم هو الادراكات التصديقية  
وأما الادراكات التصويرية فالما تطالب فيها لكنها وسائل الى تلك التصديقات والسر في ذلك ان  
التصديقات الكاملة هي التي وصلت الى مرتبة اليقين وهذه يمكن تحصيلها بالانظار الصحيحة في  
المبادي القطعية فصارت مطلوبة في العلوم الحقيقية والكامل من التصورات

﴿ قال المقصد الاقصى والمطلب الاعلى من الفن ﴾ المقصود منه ترغيب التعل الى تحصيله وبذل السعي  
في تحقيقه وحفظه وكلمة من اما تبعية أي من جهة مباحث الفن واما صلة المقصد فان بعض المقاصد  
قد يكون وسيلة الى آخر وعلى التقديرين فيدان مباحث القياس أهم مقاصد الفن ( قوله وذلك الخ )  
خلاصته ان المنطق آلة للعلوم وحقيقتها تصديقات بالوسائل وقصورات مباديها وسائل اليها ولا  
شك ان تعلق القصد بالآلة على حسب تعلق القصد بذى الآلة فيكون مباحث الموصول الى التصديق  
ادخل في القصد مما عداها • ثم ان السعة منه القياس فيكون مباحثه متصداً أقصى من كل ماعداه  
( قوله لان مقاصد العلوم الخ ) أي المقاصد الاسمية فلا يتبقى ما قبل ان أجزاء العلوم ثلاثة للمبادي  
والموضوع والمسائل ( قوله التي وصلت الخ ) أي لا يحتمل التقيض في نفس الامر ولا عند العلم  
( قوله في المبادي القطعية ) أي اليقينية بديهية كانت أو نظرية

ان يقول المقصد الاقصى  
والمطلب الاعلى • الكلام  
في القياس • لافي المرف  
لان التصديقات الكسنة  
في غير هذا الفن هي  
المقصودة وتصوراتها وسيلة  
لها فكذلك هنا القياس  
يجعل هو المقصود لانه  
الموصل لتلك المقصودات  
والتحررات غير مقصودة  
لانها موصلة لتصورات  
التي هي مقصودة ولا في  
الاستقراء والتثليل لان  
القياس هو السعة في  
تحصيل المطالب التصديقية  
فان قلت يمكن ان يعم في  
كلام الشارح بان يقال قوله  
الكلام في القياس أي لافي  
المعرف ولا في الاستقراء  
والتثليل لان القياس هو

العمدة الخ أي بخلاف غيره من الثلاثة فانه ليس عمدة اذ بعضها لا يحصل المطالب التصديقية أصلاً كالمعرف وبعضها متغير  
بحصلها ولكنه ليس عمدة كالاستقراء والتثليل قلت هذا بعيد وغير متبادر من كلامه اذ المتبادر من قوله الكلام في القياس لانه  
السعة الخ ان المعنى أي لافي الاستقراء والتثليل فأقول ( قوله وحده الخ ) أشار الى أنه حد اسمي لكونه مفهوماً اصطلاحياً  
( قوله متى سلت ) أي قيات وقوله قول مؤلف أي قول ملفوظ أو مقول وقوله مؤلف من قضيا أي ملفوظة أو مقولة  
اذ هذا الحد يمكن أن يجعل حداً لقياس المقول وهو المركب من القضايا الفعلية أي احصل مفهوماتها في العقل ويمكن أن  
يجعل حداً لقياس الملفوظ وهو المركب من القضايا الملفوظ بها فان جعل حداً لقياس المقول أريد بالقول والقضايا الامور  
المقولة وان جعل حداً للملفوظ أريد بها الامور الملفوظة وعلى كل حال قوله يلزمها قول آخر الذي هو النتيجة المراد به قول  
مقول لان التلطف بالنتيجة غير لازم لقياس الملفوظ ولا للمقول وقوله لزم عنها عن معنى من أي نشأ منها أي من ذاتها

( قوله وهو المركب ) أى وأما المفرد فليس قولاً بالمعنى المراد هنا وقوله وهو الخ هو ضمير فصل أو مبتدأ وخبره المركب والجملة خبر فالتول وقوله أما المفهوم العقلي الخ خبر بعد خبر وقيل الخبر عن القول هو قوله أما المفهوم العقلي وقوله وهو المركب جملة معترضة بين المبتدأ والخبر ( قوله التباس المقول ) فإذا استحضرت في ذهنك العالم ونسبت التغير له ونسبت الحدوث للتغير كان ذلك قياساً مقولاً واعلم أن إطلاق القياس على كل من الملفوظ والمقول حقيقة إلا أنه وضع في الأصل للمقول ثم نقل للملفوظ بواسطة دلالاته على المقول وإن القول مشترك بين الملفوظ والمقول ( ١٨٥ ) اشتراكاً منبويًا لفظ قول موضوع

للقدر المشترك بين الملفوظ والمقول وذلك القدر المشترك مثل مفيد كذا قال بعضهم وعلى هذا فإفرد أنه لا حاجة لفظ مؤلف بعد قوله قول لما علمت أن المراد به المفيد فلو حذف مؤلف لكان أخصراً ولا يقال أنه أعاد ذكره لأجل تعلق قوله من قضايها به لانه يصح تعلقها بمحذوف أي القول الكائن من قضايها بل الأولى أن يقال إنما ذكر المؤلف ثلاثاً

يتوهم أن المراد قول من جملة القضايا بأن تكون من تبعية وذكر المبدأ أن القول المراد به المعنى الاصطلاحي وهو اللفظ سواء كان مفيداً أم لا وأنه مشترك لفظي بين المقول والعقلي وعلى هذا فيحتاج لقوله مؤلف لأجل تعلق من به إذ لو قيل قوله كائن من قضايها

متغير وكل متغير حادث فانه قول مؤلف من قضيتين إذا سلمنا لزماً عنها لذاتها قول آخر وهو أن العالم حادث فالتول وهو المركب أما المفهوم العقلي وهو جنس القياس المقول وأما الملفوظ وهو جنس القياس الملفوظ والمراد من القضاء ما فوق قضية واحدة ليتناول القياس البسيط المؤلف

ما وصل إلى كنهه الحقيقة وذلك متسر بل متعذر فلم تطلب التصورات في العلوم الحقيقة إلا لتكون وسائل إلى التصديقات المطلوبة ولهذا لم تفرّد التصورات بالتدوين وإن أمكن ذلك بخلاف تدوين التصديقات مجردة عن التصورات فانه محال وأيضاً التصديقات ادراكات تامة تقع النفس بها دون التصورات فذلك حارت مطلوبة في العلوم المدونة دون التصورات وإذا كان المقصود الأصل هو العلم التصديقي كان البحث في هذا الفن عن الطريق الموصل إليه أدخل في المقصد بالقياس إلى البحث عن الموصل إلى التصورات لأن حال الموصولين في هذا الفن كحال الموصل إليهما في العلوم الحكيمة ثم إن الموصل إلى التصديق يقدم إلى أقسام قياس واستقراء وتمثيل لكن المدة منها والمفيد لعمليته هو القياس ضار الكلام فيه مقصداً أسمى ومطلباً أعلى في هذا الفن بالقياس إلى الكلام الموصل إلى التصور وبالقياس إلى سائر ما يوصل إلى التصديق ولهذا جعل الاستقراء والتمثيل من لواحق القياس وتوابعه ( قوله فالتول ) أقول يعني أن القياس أما مقول وهو مركب من القضايا المقولة وأما مسموع وهو

( قوله ما يوصل إلى كنهه الحقيقة ) لأن تصور الشيء بالوجه تصور ناقص والمراد بالكنه الكنه التفصيلي فإن تصور الشيء بالكنه الاجمالي متحقق والا لامتنع التصور بالوجه ( قوله بل متعذر ) لعدم الإطلاص على الذاتيات ( قوله فانه محال ) إذ لا بد لكل تصديق من ثلاثة تصورات ( قوله وأيضاً الخ ) عطف على قوله أن التصديقات الكاملة بيان للسر بوجه آخر ( قوله التصديقات ) بقبية كانت أو غير بقبية ( قوله تقع النفس بها ) تحسب لتألمات لما فيها من رد الحاطر وحصول الجزم في الجملة بخلاف التصورات فإن النفس يبدؤها مترقبة لأن يحكم عليها أوبها ( قوله وإذا كان الخ ) مقدمة ثانية لدليل مطوف على قوله فالمقصود في تلك العلوم هو الإدراكات التصديقية وما بينهما اعتراض لبيان ذلك ( قوله بالقياس إلى الكلام الموصل إلى التصور ) قائمض ما توهم أن الفن قسماً مباحث التصورات والمقصد الأقصى منها المرفقات ومباحث التصديقات والمقصد الأقصى منها القياس فلا يصح حصر المقصد الأقصى من الفن في القياس ( قال وحده ) أشار إلى أنه أحد اسمي لكونه مفهوماً اصطلاحياً ( قال هو المركب ) هو فصل أو مبتدأ وخبره

( م - ٢٤ - شرح النسخة ثانياً ) لم يعلم هل هو مفيد أم لا ( قوله من القضايا ) اعترض بأنه إن أراد ما هي القضايا بالقوة كان التعريف صادفاً بالقضية الشرطية فلا يكون مانعاً وإن أراد ما هي القضايا بالفعل خرج قياس الشرعي فلا يكون جامعاً • وأجيب بأن مختار الأول ولا نسلم أنه صادق بالقضية الشرطية لا خراجها بقوله من سلت الخ لأن أجزائها لا تخضع للتسليم لوجود مانع وهو أداء الشرط أو العناد إذ المراد بالقضية ما يتضمن تصديقاً أو تخيلاً لا يخرج الشرطية بهذا فتأمل ( قوله ما فوق قضية الخ ) وسواء كانت أم كورتين أو أحدهما مقدرة أو الأخرى مذ كورتين فلا تنسب لانه هي أو الشمس طالعة لأن النهار موجود

من قضيتين كما ذكرنا والقياس المركب من قضيا فوق اثنين كما سيجي واحترز به عن القضية الواحدة المستزمنة لذاتها عكسها المستوي أو عكس يقضيها فانها لا تسمى قياساً وقوله متى سلمت اشارة

مركب من القضايا الملقولة والاول هو القياس حقيقة والثاني انما يسمى قياساً لدلالته على الاول وهنا الحد يمكن أن يجعل حداً لكل واحد منها فان جعل حداً للقياس المقول يراد بالقول والقضايا الامور المقولة وان جعل حداً للمسوع يراد بهما الامور الملقولة وعلى التقديرين يراد

المركب والجملة خبر فالتقول وقوله أما المفهوم العقلي خبر بعد خبر \* وقيل الجملة ممتزة بين المبتدأ وخبره أعني أما المفهوم العقلي (قال مافوق قضية واحدة) سواء كانتا مذكورتين أو احديهما مقدرة نحو فلان نفس فهو حي ولما كانت الشمس طالعة قالها موجود (قوله حقيقة) أي من حيث حقيقتها وذاته لا باعتبار أمر خارج عنه ولم يرد بها ما يقابل الجواز فان اطلاق القياس على الملقول أيضاً حقيقة الا انه نقل اليه بواسطة دلالة على المقول واليه أشار بقوله سمي (قوله فان جعل حداً الخ) يستفاد من كلام الشارح في شرح المطالع أن القول مشترك معنوي بينهما وان والتعريف لا للقدرة المشتركة حيث قال فالتقول جنس بعيد يقال بالاشتراك على الملقول وعلى المفهوم العقلي فكأنه أراد بالمركب المعنى القنوي لا الاصطلاحي اذ ليس ذلك قدراً مشتركاً بين المركب المقول والملقول وحينئذ يرد الاعتراض الذي ذكره في شرح المطالع من أن لفظ مؤلف مستدرك ولا يتدفع به ذكر ليصح نعلق من به على ما فهم وما ذكره قدس سره موافقاً لما ذكره المحقق التفتازاني يدل على أنه حمل القول على المعنى الاصطلاحي وانه مشترك لفظي بينهما وحينئذ لا يصح نعلق كلمة من به ولذا قال المحقق التفتازاني ذكر المؤلف ليصح نعلق من به وقال السيد السند قدس سره في شرح المواقف ان ذكر مؤلف ثلاثاً يتوهم أن المتصودقول من جملة القضايا بان يكون من تبعية وما قيل أن البارة المتعارفة في ذلك المعنى قضية من القضايا أو قول من الاقوال وان الجمع في ذلك المعنى يكون بمناه لا بمعنى مافوق الواحد فانما يدفع كونه صريحاً في ذلك المعنى لا لوجهه قوله (وعلى التقديرين) بخلاف المقولة فانها لازمة للقول المقول وهو ظاهر والملقول لان التلفظ يستلزم تعقل معانيها بالنسبة الى العالم بالوضع وتعقل معانيها على تقدير التسليم يستلزم النتيجة (قال) (والقياس المركب الخ) قال المحقق التفتازاني القياس المتنج لمطلوب واحد يكون مؤلفاً بحكم الاستقراء الصحيح من مقدمتين لا يزيد ولا أنقص لكن ذلك القياس قد يقتصر مقدمته أو أحدهما الى الكسب قياس آخر وكذلك الى أن ينتهي الكسب الى المبادي البدئية أو المسلمة فيكون هناك قياسات مترتبة محصلة للقياس المتنج للمطلوب فسوا ذلك قياساً مركباً أو عدوه من لواحق القياس انتهى ويظهر منه أن كل واحد من تلك الاقيسة بالنظر الى نتيجتها داخل في القياس البسيط ومجموعاً ليس من أفراد القياس فلا معنى لقبوله ليشمل القياس المركب \* فالصواب أن يقال والمراد بالقضايا مافوق الواحد لان القياس لا يتركب الا من قضيتين \* قال الشارح في شرح المطالع لا يقال لو عني بالقضايا ما هي بالقوة دخلت القضية الشرطية ولو عني ما هي بالفعل خرج القياس الشرعي لانا نقول المعنى ما هي بالقوة ونخرج الشرطية بقوله متى سلمت فان أجزائها لا يمكن التسليم لوجود المانع أعني أدوات الشرط أو العناد أو المعنى بالقضية ما يتضمن تصديداً أو تخيلاً فيخرج الشرطية بها

(قوله والقياس المركب الخ) قال السيد القياس المتنج لمطلوب واحد يكون مؤلفاً بحكم الاستقراء الصحيح من مقدمتين لا يزيد ولا أنقص لكن ذلك القياس قد يقتصر مقدمته أو أحدهما الى الكسب قياس آخر وكذلك الى أن ينتهي الكسب الى المبادي البدئية أو المسلمة فيكون هناك قياسات مترتبة محصلة للقياس المتنج للمطلوب فسوا ذلك قياساً مركباً أو عدوه من لواحق القياس انتهى كلامه ويظهر منه ان كل واحد من تلك الاقيسة بالنظر الى نتيجتها داخل في القياس البسيط ومجموعاً ليس من أفراد القياس فلا معنى لقبوله ليشمل القياس المركب \* فالصواب أن يقال والمراد بالقضايا مافوق الواحد لان القياس لا يتركب الا من قضيتين

الى أن تلك القضايا لا يجب أن تكون مسلمة في نفسها بل يجب أن تكون بحيث لو سلمت لزم عنها قول آخر ليندرج في الحد القياس الصادق المقدمات وكاذبها كقولنا كل انسان حجر وكل حجر جراد فان هاتين القضيتين وان كذبنا الا انها بحيث لو سلمنا لزم عنها ان كل انسان جراد قوله لزم

بالقول الاخر الذي هو النتيجة القول المقول لان اللفظ بالنتيجة غير لازم لقياس المقول ولا للمسموع ( قوله ليندرج في الحد القياس الصادق المقدمات وكاذبها ) أقول يريد انه لو قيل هو قول مؤلف من قضايا لزم عنها لذاتها قول آخر لتبادر الوهم الى أن تلك القضايا صادقة في أنفسها

( قال لا يجب أن تكون مسلمة في نفسها ) أي مقبولة بل لو كانت كاذبة منكوبة لكن بحيث لو سلمت لزم عنها قول آخر فيقياس فان القياس من حيث أنه قياس يجب أن يؤخذ بحيث يشتمل البرهاني والجدلي والخطابي والسوفسطائي والشعري • والجدلي والخطابي والسوفسطائي لا يجب أن تكون مقدماتها حق في أنفسها بل يجب أن تكون بحيث لو سلمت لزم عنها ما يلزم • وأما القياس الشعري فانه وان لم يحاول الشاعر التصديق به بل التخيل لكن يظهر ارادة التصديق ويستعمل مقدماته على أنها مسلمة فاذا قال فلان قمر لاه حسن فهو يقين هكذا فلان حسن وكل حسن قر فهو قول اذا سلم ما فيه لزم قول آخر لكن الشاعر لا يقصد هذا اللازم وان كان يظهر انه يريد به تخيل به فغيره أو يتفرع كذا في شرح المطالع ( قال وكاذبها ) كلها أو بعضها فان الكذب عدم الصدق ولما وقع في بعض النسخ كل حجر جراد وفي بعضها كل حجر حمار ( قوله يريد الخ ) اعلم أن الوقوع والاقوع الذي يشتمل عليه القضية ليس من الامور البينية لا باعتبار أن يكون الخارج ظرفا لوجوده وهو ظاهر ولا باعتبار نفسه لان الطرفين قد لا يكونان من الامور البينية فلزم النتيجة لقياس لا يكون محسب الخارج بل بحسب نفس الامر في الذهن فاما أن يتبرر العلية التي يشعر بها لفظة عنها فاللزم بينهما من حيث العلم فان التصديق بالمقدمتين على الهيئة المحصورة يوجب التصديق بالنتيجة ولا يوجب تحقيقها بحقق النتيجة وكذا القضية الواحدة بالقياس الى عكسها ولا لزوم بينهما بحسب العلم فضلا عن أن يكون عنها والفرزوم بينهما بمعنى الاستغناء اذا لم يأت بالنتيجة ليس في زمان العلم بالقياس ولا بد حينئذ من اعتبار قيد آخر ايضاً وهو قطن كيفية الاندراج ليدخل الاشكال الثلاثة فان العلم بها يحصل من غير حصول العلم بالنتيجة وما قيل أن اللزوم أهم من البين وغيره لا ينفع لان التعيين فرع تحقق اللزوم وامتناع الافعال والاشكال بين العلمين متحقق في تلك الاشكال وحينئذ قيد متى سلمت للاشارة الى أن اللزوم بين العلمين بشرط تسام مقدمات القياس والاعتقاد بها الا ترى أن قياس كل واحد من الخصمين لا يوجب العلم بالنتيجة لآخر لعدم اعتقاده بمقدمات قياسه والصواب حينئذ انه لان العلية مدخلة في اللزوم وأما أن لا تعتبر العلية المستفادة من لفظة عنها فاللزم بينهما من حيث التحقق في نفس الامر يعني لو تحقق تلك القضايا في نفس الامر تحقق القول الاخر سواء عليها أحد أول لم يسواه كانت المقدمات صادقة أو كاذبة فان اللزوم لا يتوقف على تحقق الطرفين الا ترى أن قولهم العالم قديم وكل قديم مستثن عن المؤثر لو ثبت في نفس الامر يستلزم ثبوت العالم مستثن عن المؤثر وحينئذ اللزوم بمناه أعني امتناع الافعال وهو متحقق في جميع الاشكال بلا ريب ولا يحتاج الى تهيد اللزوم بحسب العلم ولا الى اعتبار الهيئة في اللزوم والقضية

( قوله لا يجب أن تكون مسلمة في نفسها ) أي لا يجب ان تكون مقبولة بحسب ذاتها بل لو كانت منكوبة ولكن بحيث لو سلمت لزم عنها قول آخر فهو قياس لان القياس من حيث أنه قياس يجب ان يؤخذ بحيث يشتمل البرهاني والجدلي والخطابي والسوفسطائي ولا يجب ان يكون مقدماتها حقة في نفسها بل بحيث لو سلمت لزم عنها ما يلزم ( قوله وكاذبها ) أي كلها أو بعضها لان الكذب عدم الصدق ( قوله وكل حجر جراد ) في بعض النسخ حمار فيكون تمثيلاً لما اذا كانتا كاذبتين وما وفي بعضها جراد فيكون تمثيلاً لما اذا كانتا كاذبتين باعتبار كذب المجموع وهو الاولى فقط

(قوله فان مقدماتها اذا سلت لا يلزم الخ) هذا صريح في ان الاستقراء والتبثيل كل واحد منهما مركب من مقدمات وهو كذلك الا انها ليست على هيئة القياس المنطقي \* فثالث الاستقراء ان قولنا الحمار يحرك فكه الاسفل عند المضغ والجل يحرك فكه الاسفل عند المضغ والثور يحرك فكه الاسفل عند المضغ وهكذا فينجح كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ فيؤسرد مقدمات لاجل تحصيل النتيجة والفرض ان التسليم غالب على ظنه ان كل الافراد تنصفه بذلك الحكم كتحريك الاسفل بحيث لا يعلم ان هناك فرداً متصفاً بخلاف ذلك الحكم أي يعدم التحرك مثلاً كالنحاح لكن هذه النتيجة ليست لازمة لذات المقدتين لا يمكن تخلف ذلك المدلول كالتحرك فكه الاسفل عن المقدمات لانه لاعلاقة بين تتبع الجزئيات تبعاً ناقصاً وبين الحكم الكللي الا ظن ان يكون الجزئي غير المتبوع مثل المتبوع ولا علاقة بين الجزئين أي المتبوع وغيره الا وجود الجامع المشترك فيها \* ومثل التبثيل ان يقال التيز مسكر فهو ( ١٨٨ ) كالحمر فهاتان مقدمتان ينتج ذلك ان التيز حرام وهذه النتيجة

عنها يخرج الاستقراء والتبثيل فان مقدماتها اذا سلت لا يلزم عنها شيء لا يمكن تخلف مدلولها مع ما يلزمها من النتيجة فيخرج عن الحد القياس الكاذب المقدمات فزيد قوله لو سلت ليتا ولها جميعاً فان أداة الشرط تتناول المحقق والمقدر

الواحدة المستلزمة لبعدها داخلة فيه خارجة بقوله مؤلف من قضايا وقيد لو سلت ليس لا فائدة انه لا لزوم على تقدير عدم التسليم بل لا فائدة التعميم ودفع توهم اختصاص التعريف بالقضايا الصادقة كانه قيل قول مؤلف من قضايا سواء كانت صادقة أو لا لزوماً قول آخر ففهوم الخالفة المستفادة من التعيد بالشرط غير مراد هنا لان التعيد هنا في معنى التعميم \* وهذا هو مراد الشارح والسيد رحمه الله عليها حملاً لتعريف على ظاهره \* وأما ما أفاده المحقق التفتازاني في شرح المقتصر الضدي من أن الاستزام في الصناعات الخمس اتما هو على تقدير التسليم واما بدونه فلا استزام الا في البرهان فوجهه غير ظاهر لانه ان اعتبر الزوم من حيث العلم فلا لزوم في البرهان بدون التسليم أيضاً فان نظر المبطل في دليل الحق لا يفيد العلم لعدم التسليم وان اعتبر الزوم بحسب اثبوت في نفس الامر فهو منحقق في الشكل من غير التسليم كما عرفت \* هذا هو التحقيق الحقيقي بالقبول وأنت بعد الاطلاع عليه وتدبره حتى تدبر تقف على عزات التأخرين في هذا المقام ترك بيانها مخافة الشامة والاخلال (قوله فان ادوات الشرط الخ) لان التخدير يجماع التحقق فاقبل ان المتبادر من حرف الشرط المقدر فانكسر بإدراج أمر التوهم اذ يتوهم ان تلك القضايا مع ما يلزمها من النتيجة كاذبة فيخرج عن الحد القياس الصادق المقدمات توهم ( قال يخرج الاستقراء والتبثيل ) أي من حيث انه استقراء وتبثيل فانه اذا رد الى هيئة القياس فالزوم متحقق \* والسر في ذلك ان

ليست لازمة لذات المقدتين لا يمكن تخلف المدلول كالحمرة عن المقدمات وبيان ذلك ان الله في الحكم الموجود في شيء اما منصوبة أو مستبعدة فالاولى ان يفرض ان الشارع قال لنا الله في الحمر الاسكار فاذا وجهت هذه الملة في التيز مثلاً لا يلزم ان يكون حراماً لجواز ان يكون اشترط خصوص الحمر في الحرمة فلا يكون وجود الاسكار في التيز قطعياً أي مفيداً للقطع بمجرته فيمكن تخلف الحرمة عن المقدمات فليست النتيجة لازمة

لذات المقدتين \* فان قلت انه يلزم على هذا ان لا يكون الاستقراء والتبثيل من الدليل لانهما فسروا الدليل بما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر \* قلت ان للدليل عندهم معنيين ( أحدهما ) الموصل الى التصديق وهما داخلان فيه ( والثاني ) أخفى وهو بالعلم بالذي المذكور يختص بالقياس القطعي على ما نص عليه في المواضع ومن هذا أي من جعل الدليل بالعلم المذكور وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر خامساً بالقياس القطعي يعلم ان القياس القاسد الصورة غير داخل في تعريفه \* ثم اعلم ان اخراج الاستقراء والتبثيل من تعريف القياس بقوله لزم عنها الخ اتما هو من حيث اتما استقراء وتبثيل اما لو ردا الى هيئة القياس كان قول هذا مسكراً وكل مسكر حرام لوجود الزوم حيث وجد وبسبب ذلك ان الزوم منوط بإدراج الحد الاصغر تحت الاكبر في القياس الاقتراني وبسبب ان المقدم التلاني في الاستقراء سواء كانت المقدمات صادقة أو كاذبة فاذا تحقق المقدمتان المشتككتان عليهما تحقق الزوم بخلاف الاستقراء والتبثيل فليس فيه ادراج ولا استزام مقدم تلاني \* ثم اعلم ان النتيجة تارة تكون قطعية وتارة تكون ظنية فان قلت هل يمكن رد الاستقراء الى هيئة القياس

قلت لا لان الاستقراء نتيجة كلية وأنت اذا قلت هذا آكل وكل آكل يحرك فكل الاسفل فالنتيجة جزئية لا كلية فأما ذلك ( قوله بل بواسطة مقدمة غريبة ) أي بل بواسطة صدق مقدمة غريبة أي ليست لازمة لاحدى مقدمتي القياس او تكون لازمة ويكون طرفاه متباينين لطرف كل واحد من المقدمتين وهذا الثاني يخرج ما يكون الزوم بواسطة عكس التقيض اما لو كانت المقدمة التوقف عليها الزوم غير غريبة بل بديهية الزوم ( ١٨٩ ) لاحدى مقدمتي القياس بأنه يتبع حينئذ

عنهما وقوله لذاتها بجزء به عما يلزم لاذاتها بل بواسطة مقدمة غريبة كما في قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق بمحول أولهما يكون موضوع الاخرى كقولنا ( ا ) مساو ( لب وب ) مساو ( لج ) فلهما يستزمان ان ( ا ) مساو ( لج ) لكن لاذاتها بل بواسطة مقدمة غريبة وهي ان كل مساوى المساوى مساو له ولذلك لم يتحقق ذلك الالتزام الا حيث تصدق هذه المقدمة كما في قولنا ( ا ) ملزوم ( ب ) ( ب ) ملزوم ( ج ) ( ج ) ملزوم ( د ) لان ملزوم الملزوم للشيء ملزوم له وقولنا الضرورة في الحقبة والحقبة في البيت فالضرورة في البيت لان ما في الشيء الذي هو في شيء آخر يكون فيه اما اذا لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل منه شيء كما اذا قلنا ( ا ) مابين ( لبوب ) مابين ( لج )

الزوم منوط باندرج الاصغر تحت الاوسط والاوسط تحت الاكبر في القياس الاقتراضي وباستزام المقدم التالي في الاستثنائي سواء كانت المقدمات صادقة أو كاذبة فإذا تحقق القديستان المشتملتان عليهما تحقق الزوم بخلاف الاستقراء والتعميل فانه لاعلاقة بين تتبع الجزئيات تبعا ناقصا وبين الحكم انكلي الاطران يكون الجزئي الغير المتبوع مثل الجزئي المتبوع ولا علاقة بين الجزئيين الا وجود الجامع المشترك فيها وتأثيره في الحكم لو كانت العلية منصوبة ويجوز أن يكون خصوصية الاصل شرطا أو خصوصية الفرع مانعا وما قيل انه يلزم على هذا أن لا يكون الاستقراء والتعميل من الدليل لانهم فسروا الدليل بما يلزم من العلم به العلم بشيء اخر فدفعوا بان لا دليل عندهم معينين ( أحدهما ) الموصول الى التصديق وهما داخلان فيه ( والثاني ) أخص وهو المختص بقياس بل بالقطعي على مانص عليه في المواقف وبما حررناه لك أن القياس الفاسد الصورة غير داخل في تعريفه ولذا أخرجوا الضروب المقيمة عن الاشكال بالشروط فالعاطلة ليست مطلقاً من أقسام القياس بل ماهو فاسد المادة ( قال بل بواسطة مقدمة غريبة لج ) أي لا تكون لازمة لاحدى مقدمتي القياس أو تكون لازمة ويكون طرفاه متباينين لطرفي كل واحد من المقدمتين وهذا أخرجوا ما يكون الزوم فيه بواسطة عكس التقيض والفرق بين الالتزام بواسطة العكس وبينه بواسطة عكس التقيض تحكم لم يظهر الى الآن وجهه ولا تتوهم ان الاشكال الثلاثة تخرج عن التعريف لاحتياجها الى مقدمات غريبة يثبت بها انتاجها لان تلك المقدمات واسطة في الالبات لافي الثبوت والتي في التعريف هو الثاني ( قال كما في قياس المساواة ) تسمية لكلها باعتبار ما يوجد في بعض أفرادها وأما أخرجوا قياس المساواة عن التعريف لعدم انتاجه مطرداً واختلافه بحسب اختلاف المواد كما أخرجوا الضروب المقيمة لعدم اتحد نتائجها واختلافها في الانتاج ( قال لان ملزوم الملزوم للشيء ملزومه ) أي في التحقق لافي الحل فان الانسان ملزوم للحيوان والحيوان ملزوم للجنس مع عدم

في المادة المعبر عنها بالبيئة كما يأتي ( قوله لان مساوي المساوى مساو ) مصدوق المساوي الاول أو المساوى هو ( ب ) ( قوله لان ملزوم الملزوم للشيء ملزومه ) أي ملزوم في التحقق فالانسان ملزوم للحيوان والحيوان ملزوم للجسم فالانسان ملزوم للجسم في التحقق فالانسان لا يوجد في الخارج بدون ان يكون جسما لافي الحل الا ترى الانسان ملزوم للحيوان والحيوان ملزوم للجنس مع عدم محلة حمل الجنس على الانسان فضلا عن الزوم

( قوله لا يجب ان يكون مابيننا ) الا ترى ان الانسان مابين للحجر والحجر مابين للحيوان والانسان لا يبين الحيوان ( قوله أراد به ان القول اللازم يجب ان يكون ( ١٩٠ ) مغايراً الخ ) أي لان الواحد اذا وصف بمغايرة للجماعة يراد به انه

مغاير لكل واحد من آحاده ولا يجب مغايرته لاجزاء الآحاد الا ترى انه اذا قال له علي درهم وشي آخر وفسر الشيء الآخر بنصف درهم قاله بصح ( قوله كيف كانت ) أي سواء كانت على هيئة شكل أم لا ( قوله لا تستلزمها أحداهما ) أي لان السلك مستلزم لجزئه ( قوله بالتضحية المركبة ) كالمركبة الخاصة كما في قولك كل نار باردة بالإمكان الخاص ، وأجيب عن هذا التقبيض بان التبادر من قولنا من قضيا أن تكون القضيتان مصرحتين فيه وفي القضية المركبة الجزء الثاني كقولنا لا دأما أولاً بالضرورة أو بالامكان الخاص قيد للجزء الاول يستفاد منه القضية باعتبار نفي دوام الحكم السابق أو ضرورته فليس في القضية المركبة الا تصريح بقضية واحدة فقط ( قوله اما استثنائي الخ ) قدمه في التقسيم لان مفهومه وجودي والاقتراضي مفهومه

لم يلزم منه ان ( ا ) مابين ( ب ) لان مابين المابين للشيء لا يجب أن يكون مابيناً له وكذلك اذا قلنا ( ا ) نصف ( ب ) ( وب ) نصف ( ج ) لم يلزم منه أن ( ا ) نصف ( ج ) لان نصف النصف لا يكون نصفاً وقوله قول آخر أراد به أن القول اللازم يجب أن يكون مغايراً لكل واحدة من هذه المقدمات فانه لو لم يمتد ذلك في القياس لزم أن يكون كل قضيتين قياساً كيف كانتا لاستلزامهما أحدهما وهذا الحد منقوض بالقضية المركبة المستلزمة لهما المستوى أو عكس قضيتها فانه يصدق عليها أنها قول مؤلف من قضيتين لذاته قولاً آخر لكن لا يسمى قياساً قال ( وهو استثنائي ان كان عين النتيجة أو قضيتها مذكوراً فيه بالفعل كقولنا ان كان هذا جسماً فهو متعجز لكنه جسم ينتج أنه متعجز وهو عينه مذكور فيه ولو قلنا لكنه ليس بمتعجز ينتج أنه ليس بجسم وقضيه مذكور فيه واقتراضي ان لم يكن كذلك كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف مؤلف حدث ينتج كل جسم حادث وليس هو ولا قضيه مذكوراً فيه بالفعل ) ( اقول ) القياس اما استثنائي أو اقتراضي لانه اما أن يكون عين النتيجة أو قضيتها مذكوراً فيه بالفعل أولاً يكون شيء منها مذكوراً فيه بالفعل والاول استثنائي كقولنا ان كان هذا جسماً فهو متعجز لكنه جسم ينتج أنه متعجز فهو عينه مذكور في القياس أو لكنه ليس بمتعجز ينتج أنه ليس بجسم وقضيه أي قولنا انه جسم مذكور في القياس بالفعل وانما سمي استثنائياً لانه على حرف الاستثناء أعني لكن والثاني اقتراضي كقولنا الجسم مؤلف وكل مؤلف محدث فالجسم محدث فليس محتمل على الانسان فضلاً عن التزوم ( قال أراد به الخ ) فان الواحد اذا وصف بمغايرة للجماعة يراد به مغايرته لكل واحد من آحاده اذ مغايرته للجموع غير محتاج الى البيان وما قيل انه يفيد مغايرته لكل واحد حتى لاجزاء الاحاد أيضاً فوهم الا ترى انه اذا قال له علي درهم وشي آخر وفسر الشيء الآخر بنصف درهم بصح ( قال لزم أن يكون كل قضيتين الخ ) قد عرفت ان بناء تحقيق الشارح للتعريف على عدم اعتبار العلية التي يشرها كلمة عنها فلابغية ان القضيتين مستلزمان لأحدهما ولا يلزم عنها ( قال وهذا الحد منقوض الخ ) قال الحق التفتان في القضية المركبة انما يقال لما في العرف انها قضية واحدة مركبة من قضيتين ولا يخال انها قضيتان فقط اعتراض الشارح وفيه انه اذا صدق عليهما انه قضية واحدة مركبة من قضيتين صدق عليه انه قول مؤلف من قضيتين لزم عنها لذاته قول آخر وعدم اطلاق انها قضيتان لا يمنع في دفع الانتقاض والجواب عن النقض أن التبادر من قولنا من قضيا أن يكون القضيتان مصرحتين فيه وفي القضية المركبة الجزء الثاني قيد للاول يستفاد منه القضية باعتبار نفي دوام الحكم السابق أو ضرورته فليس في القضية المركبة الا تصريح بقضية واحدة فقط ( قوله اما استثنائي الخ ) قدمه في التقسيم لان مفهومه وجودي والاقتراضي مفهومه

عديم والوجودي مقدم على العدمي وآخر الاستثنائي في بيان الاحكام انهاما بشأن الاقتراضي ( قوله مذكوراً فيه بالفعل ) أي بالذكر اللفظي في القياس الملقوظ وبالذكر القلبي في القياس المعقول

( قوله لاقران الحدود فيه ) أي الحد الأصغر بالأوسط والاكبر ( قوله لانه لو لم يقيد لدخل النخ ) وذلك لان ذكر النتيجة ليس الا ذكر أجزائها المادية لان الهيئة ليست بمفوضة ثم أن ذكرها قد يكون ملتبساً بحال كونها بالفعل وقد يكون ملتبساً بحال كونها بالقوة فلم يقيد بالفعل انتقض تعريف الاستثنائي من تعريف الاقراني جماعاً لانه لم يدخل في تعريف الاقراني حينئذ شيء أصلاً بل تدخل جميع الافراد في تعريف الاستثنائي ( قوله وهي طرفاها ) أي طرفا النتيجة وكذلك الضمير في هيئتها للنتيجة قوله منه يحصل بالقوة أي بالاهل ، فتكون النتيجة مذكورة فيها أي في المقدمات الاقرانية وقوله بالقوة أي حال كونها حاصلة بالقوة ( وقوله والا لكان تقسباً الخ ) أي والا يبطل ( ١٩١ ) التقسيم بل فأنه صحيح فلا يصح لان

منه تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وهو باطل لانه يستلزم اندراج الشيء وبسببه تحته والاولى حذف الشرط الثاني ويقول بطل التقسيم لانه قد يكون تقسيم الشيء الى نفسه وغيره ويمكن أن يجاب بان المعنى لانه ان لم يكن قياساً بطل التقسيم وعلّة البطلان ظاهرة فان حصل نزاع فالدليل انه ان لم يكن باطلاً لم تقسيم الشيء الخ فتأمل ( قوله بطل التعريف ) أي تعريف القياس حيث قيل فيه من سلت لزم عنها قول آخر أي مشايير لاقدمتين ( قوله وانما تكون ممكنة ) أي وانما يكون غير متعارفة

هو ولا تقيضه مذكوراً في القياس \* بالفعل وانما هي اقتراناً لاقراناً الحدود فيه وانما قيد ذكر النتيجة وتقيضها في التعريف بالفعل لانه لو لم يقيد لدخل الاقرانيات في حد القياس الاستثنائي اذ النتيجة مركبة من مادة وهي طرفاها ومن صورة وهي هيئتها التاليفية ومادتها مذكورة في الاقرانيات ومادة الشيء ما به يحصل بالقوة فتكون النتيجة مذكورة فيها بالقوة فلو أطلق ذكر النتيجة في التعريف لانتقض تعريف الاستثنائي من تعريف الاقراني جماعاً لا يقال أحد الامرين لازم وهو اما بطلان تعريف القياس أو بطلان تقسيمه الى قسمين لان الاستثنائي ان لم يكن قياساً بطل التقسيم والا لكان تقسباً للشيء الى نفسه والى غيره وان كان قياساً بطل التعريف لانه اعتبر فيه أن يكون القول اللازم متفراً لكل واحدة من المقدمات \* وانما كانت النتيجة مذكورة في القياس بالفعل لم تكن متفارة لكل واحدة من مقدماته لانا نقول لان لم تكن النتيجة اذ كانت مذكورة بالفعل في القياس لم تكن متفارة لكل واحدة من المقدمات وانما تكون كذلك لو لم تكن النتيجة جزء المقدمة وهو ممنوع فان المقدمة في القياس الاستثنائي ليس قولنا الشمس طالعة

من قياس الباب فذلك ان ذكره بنى مرتبة في الجملة وسرعة في التفصيل ففي الناس زيد وعمرو فاذا قلت الازيد فقد ذكرت زيداً مرة أخرى ذكرنا ظاهراً انتهى وهذا ظهر كون لكن حرف استثناء ( قال لاقران الحدود فيه ) أي الأصغر والاكبر والاوسط ( قال لانه لو لم يقيد الخ ) ذكر النتيجة ليس الا ذكر أجزائها المادية لان الهيئة ليست بمفوضة لكن ذكرها قد يكون ملتبساً بحال كونها بالفعل وقد يكون ملتبساً بحال كونها بالقوة فلم يقيد بقوله بالفعل انتقض الحد ان طردا وعكساً فاقيل ان ذكر بالفعل تأكيد لاخذ اذ استعمال المذكور في المذكور بالقوة محال ليس بشيء لان الذكر ليس بالقوة بل كونه نتيجة بالقوة ( قال مذكورة فيها بالقوة ) أي حال كونها حاصلة بالقوة فاندفع ما قيل لاحد أن يناقش في كون ما يحصل به بالقوة ما يذكر به بالقوة اذ حصول الشيء مع الشيء بالقوة لا يستلزم ذكره مع ذكره بالقوة ( قال والا لكان تقسباً للشيء الخ ) أي لان لا يبطل التقسيم كان ذلك تقسباً للشيء الى نفسه والى غيره وهو باطل لانه يستلزم اندراج الشيء وبسببه تحته

لكل واحدة منهما بل كانت واحدة منهما لو لم يكن النتيجة جزءاً لمقدمة أي بل كانت مقدمة بهما وهو ممنوع لان المقدمة الخ ( قوله فان المقدمة في القياس الاستثنائي الخ ) اعلم أن أصل القياس ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً لكن الشمس طالعة فالنهار موجود فالنتيجة هي قولنا فالنهار موجود وهي بعض المقدمة القائلة ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود اذا علت هذا فقول الخارج فان المقدمة في الاستثنائي ليس قولنا الشمس طالعة في الكلام حذف والاصل ليس قولنا الشمس طالعة فقط ولا النهار موجود فقط بل هي القضية المفيدة استلزام طلوع الشمس لوجود النهار والنتيجة بعض هذه المقدمة لا كلها فقول الشارع بل استلزامه لوجود النهار معناه بل القضية المفيدة لاستلزامه لوجود النهار وهي ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

( قوله لا يقال الخ ) منشا هذا ( ١٩٢ ) السؤال ما ذكر في الجواب من أن النتيجة جزء المقدمة وحاملها اما لا نسلم

بل استزاه لوجود التهار لإقبال النتيجة وقضيها قضية لاحمالها الصدق والكذب والمذكور في القياس الاستثنائي ليس بقضية فلا يكون عين النتيجة أو قضيها مذكورين فيه بالفعل لا نقول المراد بذلك أن يكون طرفا النتيجة أو قضيها مذكورين فيه بالترتيب الذي في النتيجة وعلى هذا فلا اشكال قال

( وموضوع المطلوب فيه بسى أصغر ومحمله أكبر والقضية التي جعلت جزء قياس تسمى مقدمة والمقدمة التي فيها الأصغر الصغرى والتي فيها الأكبر الكبرى والمكرر بينهما حداً أوسطاً اقتران الصغرى بالكبرى يسمى قرينة وضرباً والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدين الآخرين تسمى شكلاً وهو أربعة لأن الحد الأوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع )

( أقول ) القياس الاقتراني اما حملي أن تركب من حليتين أو شرطى ان لم يتركب منهما ولما كان

( قوله لا نقول المراد بذلك ) أقول هذا هو التحقيق لأن النتيجة لا يمكن أن تكون مذكورة بينهما في القياس لعل أن تكون عين إحدى المقدمتين ولا أن تكون جزءاً من أحدهما والا لكان العلم بالنتيجة مقدما على العلم بالقياس بمرتبة أو بمرتبتين وكذلك قضيها لا يمكن أن يكون بينه مذكوراً في القياس والا لكان التصديق بتقيض النتيجة مقدما على القياس ومع التصديق بتقيضها لا يتصور التصديق بها

ثم الظاهر أن يقال لا يمكن أن يكون قسم الشيء الى قسمين والى غيره قيل ان كونه قسم الشيء الى قسمين والى غيره لازم التقسيم على تقدير عدم كون القياس الاستثنائي قياساً فهو لازم لإطلاق التقسيم وعدمه فيمكن أن يعارض مع قوله والا لكان قسماً لشيء الى قسمين والى غيره أي ان لم يطل التقسيم كان قسماً لشيء الى قسمين والى غيره بل ان بطل التقسيم كان قسماً لشيء الى قسمين والى غيره وفيه نظر لأن كونه قسماً لشيء الى قسمين والى غيره يستلزم كونه بإطلاق دون العكس ( قال بل استزاه لوجود التهار ) أي القضية التي عيده استزاه لوجود التهار ( قال لا يقال النتيجة الخ ) منشا هذا السؤال كون النتيجة جزء المقدمة يعني ان النتيجة وقضيها قضية والمذكور في القياس ليست بقضية ولا يكون النتيجة وقضيها مذكورة فيه ومعنى كونها قضية انها مشتملان على النسبة التامة بخلاف جزء المقدمة فاقول ان ذكر الشيء إقواء وهو لا يستدعي التصديق به فالنتيجة أو قضيها مذكور فيه بالفعل الا أنه لا يحصل من ذكره التصديق به وهو مناط كون النتيجة قولاً آخر مع كونها مذكورة فيه وبينها فانه يصح ان يكون شيء عين شيء في الذكر ولا يكون عينه في العلم وهم ( قال وعلى هذا فلا اشكال ) أصل الكلام فلا اشكال على هذا الا أنه لما قدم الجار والجرور ادخل عليه الواو ليدل على انه متعلق بما بعده وهو شائع في كلامهم وفي بعض النسخ بدون الفاء فا قيل ادخل اناء لتزليل قوله على هذا منزلة اذا كان كذلك وهم ( قال القياس الاقتراني الخ ) فيه ترميض للمصنف بأنه ينبغي ان يقسم الاقتراني أيضاً الى الحملي والاصطلاحي ثم يقول وموضوع المطلوب أو يقول والمحكوم عليه والمحكوم به بدل الموضوع والمحمول

أن النتيجة مذكورة في القياس لان النتيجة قضية محتملة للصدق والكذب وما في القياس ليس بقضية لانه لا يتحمل الصدق والكذب ينتج النتيجة ليست في القياس وهو المطلوب فالسؤال وارد على الجواب ويصح أن يكون وارداً على أصل الكلام وهو قوله أن الاستثنائي ما كان عين النتيجة مذكوراً فيه بالفعل أو قضيها فأنزل ( وقوله مذكورين بالترتيب ) أي من غير أن يكون هناك فاصل بينهما فلا يقال أن هذا موجود في الشكل الثالث لانه قد فصل بين الطرفين بسور الكبرى فأنزل ( قوله وعلى هذا فلا اشكال ) أصل الكلام فلا اشكال على هذا الا أنه لما قدم الجار والجرور ادخل عليه الواو على أنه متعلق بما بعده وهو شائع في كلامهم وفي بعض النسخ بدون الفاء فا قيل ادخل اناء لتزليل قوله على هذا منزلة اذا كان كذلك وهم ( قال القياس الاقتراني الخ ) فيه ترميض للمصنف بأنه ينبغي ان يقسم الاقتراني أيضاً الى الحملي والاصطلاحي ثم يقول وموضوع المطلوب أو يقول والمحكوم عليه والمحكوم به بدل الموضوع والمحمول

( قوله أبسط ) أي أقرب الى البساطة لان الحلي مركب من مقدمتين كل منهما جزآن فمجموع الاجزاء أربعة ومجموع أجزاء الشرطي ستة ويحتل أن المعنى أبسط بمعنى أكثر بساطة أي إيجافاً من الشرطي ( وقوله فليبدأ ) على صفة المضارع واللام لازم الابتداء لاجل محبة عطف يقول عليه وليست لام الامر والا لازم عطف الخبر على الانشاء وفيه نزاع ( قوله القول اللازم الخ ) غرض الشارح تمهيد كلام لاجل بيان لفظ المطلوب الواقع في قول ( ١٩٣ ) المصنف موضوع المطلوب ومعنى

قوله يسمى نتيجة أي يطلق عليه نتيجة واعلم أن اللازم من القياس لا يختص باطلاق النتيجة عليه وكذلك المطلوب اذا ما يلزم من أي دليل يسمى نتيجة والمطلوب يتم المعرفة أيضاً ( قوله وباعتبار استحصاله ) أي طلب حصوله فالقائم مقامان حصول وطلب حصول

فبالاعتبار الاول يسمى نتيجة لان القائمة مانشات عن شيء وان لم تكن مقصودة وباعتبار الثاني مطلوباً لانه لا ينصف بالمطلوبية الا اذا قصدوا ( قوله لا بد فيه من مقدمتين ) أي أن الاقتراضي الشرطي يدل وكذلك الاستثنائي لا بد في كل من مقدمتين فبالاعتبار الحلي قلت محط الفائدة قوله احدهما الخ لا قوله لا بد فيه من مقدمتين حتي رد الاعتراض ( وقوله لا بد يكون في الاغلب

الحلي أبسط فليبدأ به وقول القول اللازم باعتبار حصوله من القياس يسمى نتيجة وباعتبار استحصاله منه مطلوباً وكل قياس حلي لا بد فيه من مقدمتين ( احدهما ) تشتمل على موضوع المطلوب كالجسم في المثال المذكور ( وثانيهما ) على محموله كالحادث وما يشتركان في الحد الاوسط كالمؤلف فموضوع المطلوب يسمى أصغر لانه يكون في الأغلب أخص والاخص أقل أفراداً فيكون أصغر ومحموله يسمى أكبر لانه لما كان أعم فهو أكثر أفراداً والحد المشترك المكرر بين الأصغر والأكبر يسمى حداً أوسط ( قوله وكل قياس حلي لا بد فيه من مقدمتين الخ ) أقول كل قياس اقتراضي لا بد فيه من قضيتين وذلك لان القياس لا بد أن يشتمل على أمر مناسب اما لمجموع المطلوب واما لاجزائه فالاول هو القياس الاستثنائي كما سيأتي فلا بد فيه أيضاً من مقدمتين والثاني هو الاقتراضي فلا بد فيه أيضاً من أمر يكون له نسبة الى كل واحد من طرفي المطلوب فتصل مقدمتان قطعاً سواء كانتا حليتين أم لا ( قوله فموضوع المطلوب يسمى أصغر لانه يكون في الأغلب أخص )

( قال أبسط ) أي أقرب الى البساطة لكونها أقل اجزاء من الشرطي أو أكثر بساطة وأوفر بحثاً ( قال فليبدأ ) على صفة المضارع مع لام الابتداء ليصح عطف قول عليه ( قال القول اللازم ) تمهيد لبيان لفظ المطلوب الواقع في قوله موضوع المطلوب ومعنى قوله يسمى نتيجة يطلق عليه النتيجة وهو لا يقتضي اختصاص النتيجة والمطلوب بالقول اللازم من القياس فان ما يلزم من الدليل يسمى نتيجة وكذا المطلوب يتم المعرفة أيضاً ( قوله كل قياس اقتراضي لا بد فيه الخ ) مقصوده ان القياس مطلقاً استثنائياً كان أو اقتراضياً حلياً أو شرطياً لا بد فيه من مقدمتين فمحط الفائدة في قول الشارح كل قياس حلي لا بد فيه من مقدمتين أحدهما الخ هو التقييد أعني قوله أحدهما يشتمل على موضوع المطلوب لا قوله من مقدمتين لكن الصواب ترك قوله اقتراضي وقوله أيضاً الاول على ما لا يخفى ( قوله وذلك لان القياس الخ ) هذا دليل على لوجوب المقدمتين فلا يردان الاشتغال مأخوذ في تعريف القياس فلا حاجة الى الاستدلال عليه ( قوله لا بد ان يشتمل الخ ) لان المطلوب لما كان نظرياً لا يكتفي فيه تصور الطرفين لاجراً ولا بانضمام احساس ونحوه بل يحتاج الى ثالث يحصل به العلم بالنسبة التامة التي في المطلوب ولا بد ان يكون لذلك الثالث مناسبة الى مجموع المطلوب بان يكون ملزوماً أو لازماً ينتقل من نبوت أحدهما الى نبوت الآخر ومن انتفاءه الى انتفاءه أو معاندة ينتقل من نبوت أحدهما الى انتفاء الآخر فلا بد حينئذ من مقدمتين أحدهما قيد اللازمة أو المعاندة والثانية تحقق أحد الامرين وانتفاءه أو مناسبة الى اجزاء المطلوب بالنبوت أو السلب اما حلياً أو اتصالياً أو عنادياً فيحصل القصدان من

( م - ٢٥ - شرح النعبة ثاني ) أخص أي ومن غير الاغلب مساو كما في كل انسان يادي البشرية فان قلت اذا كان مساوياً كيف يتأني اندراج الاصغر فيه الذي هو شرط في انتاج كل شكل قلت المراد بالاندراج فيه أن لا يكون مباحثاً له أهم من أن يكون مساوياً له أو أهم منه واعلم أن الاسفرية والاكبرية في الاصل صفات لهما التصل وهي هنا مستعمدة في الحكم الفصل أي كثرة الافراد وقلها

( قوله توسطه بين الخ ) هذا لا يظهر في غير الشكل الاول وأجيب بان المراد بقوله توسطه أي لكونه واسطة في نسبة أحد طرفي المطلوب الى الآخر وهو بهذا المعنى شامل لجميع الاشكال ( قوله لانها ذات الاصفر ) أي فوصفا مأخوذ من وصف جزئها وكذا يقال فيما يمسده وليس هو من باب تسمية الشيء بوصف جزئه لانها تسمى صفري والوصف في الحد أصفر ( قوله في إيجابها الخ ) أي والاقتران ( ١٩٤ ) باعتبار الإيجاب المنسوب لها وباعتبار السالب المنسوب لها أهم من أن

توسطه بين طرفي المطلوب والمقدمة التي فيها الأصفر تسمى صفري لانها ذات الاصفر والتي فيها الأكبر كبرى لانها ذات الأكبر واقتران الصفري بالكبرى في إيجابها وسلبيها وكليتهما وجزئتهما يسمى قرينة وضربا والمهيئة الحاصلة من وضع الحد الاوسط عند الحدين الآخرين بحسب محله عليهما أو وضعهما أو محله على أحدهما ووضع لا آخر تسمى شكلا وهو أربعة لان الاوسط ان كان محولا في الصفري وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محولا فيها فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيها فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصفري ومحولا في الكبرى فهو الشكل الرابع • وانما وضعت الاشكال في هذه المراتب لان الشكل الاول على النظم الطبيعي فان

يقول اذ أشرف المطالب هو الموجبة الكلية وموضوعها أخص من محولها في الاغلب وان جاز أن يكون مساويا له أيضا

الثبوت أو الانتفاء مع تكرر ذلك الثالث سواء كان اجزاء المطلوب مفردات أو قضايا وهذا الحصر إنما هو بطريق الاستقراء فلا يتناقض جواز ان يكون لزوم المطلوب لقياس لذاته بواسطة مناسبة سوى هذين الوجهين ولا يرد قياس المساواة لان الكلام في حصر القياس المعروف بما سبق وهو خارج عنه ولا ان قولنا كل ( ج ) ( ب ) وكل ( ا ) لا ( ب ) ينتج لاشي من ( ج ) ( ا ) مع عدم تكرر الاوسط لان انتاجه بواسطة استلزام الكبرى لقولنا لاشي من ( ا ) ( ب ) وقس على ذلك أمثاله ولا ما قبل من أن الدوران والتزديد والتقسيم يفيد عليه الامر المشترك مع خروجهما عن الوجهين المذكورين لان انتفاء الزوم فيها ( قوله اذ أشرف المطالب الخ ) يريد ان قوله في الاغلب ليس على اختلافه لان الموضوع في السالبة الكلية مبين للمعمول وفي الموجبة والسالبة الجزئيتين قد يكون أهم منه بل المراد منه في أغلب أشرف المطالب أعني الموجبة الكلية انما أطلق الحكم تنبيها على شرائطها فكأنها كل المطالب ( قوله وان جاز أن يكون الخ ) نبه بلفظ الجواز على قلته والا فاقوا يجب أن يكون مساويا له ( قال توسطه الخ ) أي لكونه واسطة يتوسل به الى النسبة أحد الطرفين للآخر أو متوسطا في الذكر والتعلل أو في الصفري والكبرى لكونه أهم من الاصفر وأخص من الأكبر في الاغلب ( قال لانها ذات الاصفر ) فهو تسمية بوصف جزئه قالوا اقتران الخ ( قال المحقق الفنازاني المحقق أن القياس باعتبار إيجاب مقدمتيه المقترنتين وسلبيها وكليتهما وجزئتهما يسمى قرينة وضربا وباعتبار المهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط عند الاصفر والاكبر من جهة كونه موضوعا ومحولا يسمى شكلا فقد يتحد الشكل مع اختلاف الضرب وهو ظاهر وقد يكون بالعكس كالوجبتين الكبيرتين من الشكل الاول والثالث ( قال على النظم الطبيعي ) أي الذي تقتضيه الطبيعة المستقيمة

يكونا موجبتين أو أحدهما موجبة والاخرى سالبة أو يكونا سالبتين وكذا قال فيما يمسده ( وقوله يسمى قرينة وضربا الخ ) أي فصدوق الضرب بأمر اعتباري هو الاقتران وصدوق الشكل هو المهيئة هذا ظاهره وهو خلاف التحقيق والتحقيق كما قال السعد ان القياس باعتبار إيجاب مقدمتيه المقترنتين وسلبيها وكليتهما وجزئتهما يسمى قرينة وضربا وباعتبار المهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط عند الاصفر والاكبر من جهة كونه موضوعا ومحولا يسمى شكلا ولاجل هذا قد يتحد الشكل ويتحقق الضرب وهو ظاهر في جميع الاشكال الاربعة فان ضروب الشكل الاول ستة عشر مع اتحاد شكلها وقد يختلف الشكل ويعد الضرب وذلك كما لو كان

من كليتين موجبتين فلها في الشكل الاول والثالث فقد اتحد الضرب واختلف الشكل ( قوله على النظم الطبيعي ) أي الذي تقتضيه الطبيعة المستقيمة وذلك لان هذا الاشكال الاربعة انما اتحدت بواسطة صدق قضية بدئية وهي أن المتدرج في المتدرج في الشيء مندرج في ذلك الشيء وهي ظاهرة في الاول دون ما عداها فلذا احتجج لرد الثلاثة الاخيرة للاول قائل

النظم الطبيعي هو الانتقال من موضوع المطلوب الى الحد الاوسط ثم منسه الى محموله حتى يلزم منه الانتقال من موضوعه الى محموله • وهذا لا يوجد الا في الاول فلذا وضع في المرتبة الاولى ثم وضع الشكل الثاني لانه اقرب الاشكال الباقية اليه لمشاركته اياه في صفراءه وهي أشرف للمقدمتين لانها على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول اذ المحمول انما يطلب لاجله اما إعجاب أو سلباً • ثم الشكل الثالث لان له قرابته اليه لمشاركته اياه في أحسن المتقدمتين ثم الرابع اذ اقرب له أصلاً لمخالفته اياه في المتقدمتين وبمدد عن الطبع جداً قال

( أما الشكل الاول فشرط انتاجه إيجاب الصغرى والام بتدرج الاصفر في الاوسط وكلية الكبرى والا لاحتمل أن يكون البيض المحكوم عليه بالاكبر غير البيض المحكوم به على الاصفر وضروبه الناعمة أربع (الاول) من موجبتين كلتيني ينتج موجبة كلية كقولنا كل (جـ بـ) وكل (بـ ا) فكل (جـ ا) الثاني من كلتيني الصغرى موجبة والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل (جـ بـ) ولا شيء من (بـ ا) فلا شيء من (جـ ا) الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض (جـ بـ) وكل (بـ ا) فبعض (جـ ا) الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (جـ بـ) ولا شيء من (بـ ا) فبعض (جـ بـ) ليس (ا) ونتج هذا الشكل بينة بذاتها )

( أقول ) اعلم أن لانتاج الاشكال الاربعة شرائط بحسب كيفية المقدمات وكتبها وشرائط بحسب جهة المقدمات • أما الشرائط التي بحسب الجهة فسيأتيك بيانها في فصل المختلطات • وأما الشرائط التي بحسب الكيفية والكيفية في الشكل الاول أمران (أحدهما) بحسب الكيفية إيجاب الصغرى (وثانيهما) بحسب الكيفية كلية الكبرى

( قوله فسيأتيك بيانها في فصل المختلطات ) أقول وأما أفرد لشرائط بحسب الجهة فصلا على حدة لتكون أسهل في الضبط لمباحثه المتكثرة الشعب

( قوله لمباحثه المتكثرة ) الظاهر لمباحثها أي الشرائط الا انه أورد ضمير المذكر الواحد لسبق التعبير عنه بالفصل ( قال في الشكل الاول أمران ) قبل قد تحقق الشرائط ولا ينتج وقد لا تحقق الشرائط وينتج اما الاول فهو قولنا مورد القسمة علم وكل علم اما ضروري أو نظري وقولنا بعض النوع انسان ولا شيء من الانسان بنوع مع كذب نفيجهما والجواب عن الاول ان الصغرى كاذبة لان مورد القسمة مفهوم العلم وهو معلوم لاعلم وان أريد من حيث حصوله في الذهن فلا نسلم كذب النتيجة وعن الثاني بان الصغرى ليست من القضايا المتعارفة بان يكون المحمول فيها صادقا على أفراد الموضوع صدق الكل على جزئياته اذ الحكم هنا بتحاد المحمول بالموضوع ذهناً وخارجاً وأما الثاني فمحمولنا لا شيء من الحجر بحجر ولا شيء من الحيوان هو الصالح فانه ينتج لا شيء من الحجر يصلح مع انتفاء الامر بان سلب شيء عن كل أفراد شيء وحصر شيء آخر في بعض المطلوب فيبد سلب المحصور عن ذلك الكل والجواب انه الانتاج المذكور بواسطة خصوصية المادة وكون المحمول محصوراً لا باعتبار هيئة الشكل فانه لو بدل الكبرى بقولنا بعض الحيوان جسم كان الحق الإيجاب

( قوله وضروبه الناعمة )

يقال تحت الباقية تحتاً

ونساجاً وتحتها أهلها إذا

ولها يمتدى ولا يمتدى

وقال اتحت للفرس اذا

حان نواجها وقيل اتحت

بمعنى تحت كذا في شمس

العلوم اذا علت هذا تعلم

أن ما قاله بعضهم مترجماً

على الشارح حيث قال

ضروبه الناعمة ان هذا

لا يوافق كلام أهل اللغة

لان نتج في اللغة لا يستعمل

الا مبتدأً للمجهول فلا

يستعمل منه ناعمة ولا منتجة

على سبغة اسم الفاعل

مجرد وهم

(قوله لكن الشخصية)  
 جواب عما قال لان لم أن  
 ضروب الشكل الاول بحسب  
 الانقسام ستة عشر بل أربعة  
 وعشرون لان الشخصية  
 معتبرة في كبرها فتكون  
 بقسامها أي موجبة أو سالبة  
 مفروبة في أحوال الصغرى  
 الاربعة بآنية اذا وضعت  
 على السطة عشر كانت أربعة  
 وعشرين (قوله منزل منزلة  
 الكلية) أي فهي داخلة  
 في الكلية لان الكلية  
 فيها ضبط لموضوعها  
 فكذلك هذه (قوله  
 لانتاجها في كبرى هذا  
 الشكل) لا مفهوم لهذا  
 الشكل بل وكذا في كبرى  
 غيره (قوله الاول من  
 موجبتين كليتين الخ)  
 جعلوا الصغرى الاولين  
 منتجين لكلتي مع انتاج  
 الجزئيتين لان الجزئية  
 يلزمها الكلية ولازم  
 اللازم لشيء لازم لذلك  
 الشيء (قوله كقولنا كل  
 ج با لـ) أي كل انسان  
 حيوان وكل حيوان جسم  
 ينتج كل انسان جسم

أما الاول فلان الصغرى لو كانت سالبة لم ينتج الا صفر تحت الاوسط فلم يحصل الانتاج  
 لان الكبرى تدل على أن ما ثبت له الاوسط فهو محكوم عليه بالا كبر والصغرى على تقدير كونها  
 سالبة حاكمة بان الاوسط سلوب عن الاصفر فالاصفر يكون داخلا فيما ثبت له الاوسط فالحكم  
 على ما ثبت له الاوسط لا يتبدى الى الاصفر فلا يلزم النتيجة \* وأما الثاني فلان الكبرى لو كانت  
 جزئية لكان معناها أن بعض الاوسط محكوم عليه بالا كبر \* وجاز أن يكون الاصفر غير ذلك  
 البعض فالحكم على بعض الاوسط لا يتبدى الى الاصفر فلا يلزم النتيجة مثلا يصدق كل انسان  
 حيوان وبعض الحيوان فرس ولا يصدق بعض الانسان فرس وضروبه الناجمة باعتبار هذين  
 الشرطين أربعة لان الضروب الممكنة الانقضاء في كل شكل ستة عشر فائق قد علمت أن القضية  
 منحصرة في الشخصية والمحصورة والمهمة لكن الشخصية منزلة منزلة الكلية لانتاجها في كبرى  
 هذا الشكل \* فاذا قلنا هذا زيد وزيد انسان ينتج بالضرورة هذا انسان \* والمهمة في قوة الجزئية  
 فالقضية المتعبرة ليست الا المحصورة وهي أربعة السكيتان والجزئيتان وهي معتبرة في الصغرى  
 وفي الكبرى فاذا قرنت احدي الصغريات الاربع باحدى الكبريات الاربع يحصل منه ستة عشر  
 ضربا لكن اشتراط الامر الاول اسقط ثمانية أضرب الصغريان السالكين مع الكبريان الاربع  
 والامر الثاني أربعة أخرى تصغريان الموجبتان مع الجزئيتين فلم يبق الا أربعة أضرب الاول  
 من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) فكل (ج ا)

(قوله لكن اشتراط الامر الاول اسقط ثمانية أضرب) أقول هذا طريقة الحذف والاسقاط وأما  
 طريقة التحصيل فهو ان يقال الصغرى موجبتان مع الكليتين في الكبرى فتصل أربعة فقس  
 على ذلك سائر الاشكال \* واعلم ان حاصل الشكل الاول هو اندراج الاصفر بلكه أو بعبارة في  
 الاوسط المحكوم عليه كليا بالا كبر إيجابا أو سلبا فيكون الاصفر بلكه أو بعبارة أيضا محكوما عليه  
 بالا كبر اما إيجابا أو سلبا فينتج المحصورات الاربعة وذلك من خواصه فان ما عداه لا ينتج إيجابا  
 كليا وان حاصل الشكل الثاني ان الاصفر والا كبر متافيان في الاوسط إيجابا وسلبا فيتافيان قطعا  
 فيكون الا كبر سلوبا عن الاصفر كليا أو جزئيا فلا ينتج الشكل الثاني الاسالبة فضربان منه ينتجان

(قال أما الاول) ما ذكره دليلي للاشتراط المذكور ولظهوره في الشكل الاول أوردته ولم يذكر  
 الدليل الآتي أعني الاختلاف مع جريانه فيه لعدم الحاجة اليه بخلاف الاشكال الباقية فان دليلها  
 العمومي وهو عدم الاندراج خفي فلذا اكتفوا به بالدليل الآتي \* وأما قلنا بجران الاختلاف فيه عند انتفاء  
 أحد الامرين لانا اذا قلنا لا شيء من الحجر ينجح ويوان وكل حيوان حاس أو جسم كان الحق في الاول  
 السلبي وفي الثاني الإيجابي وإذا قلنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس أو ناطق كان الحق في  
 الاول السلبي وفي الثاني الإيجابي (قال وضروبه الناجمة) في شمس العلوم تحت الناقية تجا ونتاجا ونتاجها  
 أهلها اذا ولدها التضع يشدى ولا يتبدى وأنشبت الفرس اذا حان نتاجها وقيل ان تحت بمعنى تحت  
 فاقيل لا يساعد أهل اللغة استعمال الناجمة لان ينتج لم يستعمل الا بجهولا وكذا لا يصح قولهم  
 الضروب المنتجة على صفة اسم الفاعل لان المستعمل انتج الناقية أهلها وهم (قال الاول من موجبتين  
 كليتين) جعلوا الصغرى الاولين منتجين لكلتي مع انتاج الجزئيتين أيضا لان لزومها

( قوله الثاني من كيتين الخ ) نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بمجرب ينتج لاشيء من الانسان بمجرب ( قوله الثالث من موجب الخ ) نحو بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق ( قوله الرابع من موجبة الخ ) نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بفرض ينتج ليس بعض الحيوان بفرض ( قوله ( ١٩٧ ) ) ونتائج هذه الضروب )

الثاني من كيتين والصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة كلية ينتج كلية سالبة كقولنا كل ( ج ب ) ولا شيء من ( ب ا ) فلا شيء من ( ج ا ) الثالث من موجبين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ( ج ب ) وكل ( ب ا ) فبعض ( ج ا ) الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ( ج ب ) ولا شيء من ( ب ا ) فليس بعض ( ج ا ) ونتائج هذه الضروب بينة بذاتها لا يحتاج الى برهان • واعلم ان ههنا كيفيتين ايجاب وسلب واشترهما الايجاب لانه وجود والسلب عدم والوجود اشرف وكيين الكلية والجزئية واشترهما الكلية لانها اضبط وانفع في العلوم واخص من الجزئية والاضبط لانها على امر زائد اشرف فعلى هذا تكون الموجبة الكلية اشرف المحصورات لانها على اشرفين واخصها سالبة الجزئية لاحتوائها على اخصين والسالبة الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لان شرف السلب الكلي باعتبار الكلية وشرف الايجاب الجزئي بحسب الايجاب وشرف الايجاب من جهة واحدة وشرف الكلية من جهات متعددة ولما كان المقصود من الاقيسة نتائجها رتب باعتبار ترتيب نتائجها عرفا فقدم المنتج لالشراف على غيره قال

( وأما الشكل الثاني فشرطه اختلاف مقدمته بالكيف وكلية الكبرى والاحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس مع ايجاب النتيجة تارة ومع سلبها أخرى ) ( أقول ) لانتاج الشكل الثاني أيضاً شرطان بحسب الكيفية والسلبية أما بحسب الكيفية فاختلاف مقدمته في الكيف بلان تكون احدهما موجبة والاخرى سالبة • وأما بحسب السلبية فكلية الكبرى وذلك لانه لو لم يتحقق أحد الشرطين لحصل الاختلاف الموجب للعقم وهو صدق القياس تارة مع الايجاب وأخرى مع السلب والاختلاف موجب للعقم أما لزوم الاختلاف على سالبة كلية وآخران سالبة جزئية وان حاصل الشكل الثالث ان الاصغر لاقى الاوسط ايجاباً والاكثر لاقى ايجاباً أو سلباً فيتلاقان في الجملة اما ايجاباً أو سلباً فلا ينتج الشكل الثالث الا جزئية ثلاثة ضروب منه ينتج موجبة جزئية وثلاثة أخرى سالبة جزئية • وأما الشكل الرابع فينتج موجبة جزئية وسالبة اما كلية أو جزئية

بواسطة المقدمة الاجنبية وهي ان لازم اللازم لشيء لازم لذلك الشيء ( قال ونتائج ههنا الضروب ) أي من حيث انها نتائج فيقول الى انتاجها بينة أي ظاهرة بذات الضروب لا يحتاج الى برهان ( قال والوجود اشرف ) لترتب الكمالات عليه ( قال لانها اضبط ) أي أسهل ضبطاً بخلاف الجزئيات ( قال ولما كان المقصود من الاقيسة ) أي المنتجة فهذا ترتيب الضروب بحسب التأنيم ولم يترتب الاشكال بحسبها لعدم لزوم النتيجة لها ( قال لحصل الاختلاف الموجب للعقم ) وجوب العقم عدم اندراج والاختلاف أثره الدال عليه فالاجباب من حيث العلم

من الكيف لا يشكل على هذا الشرط عدم اندراج كما سرفي الشكل لان الاول الاندراج هنا غير منظور له أولاً بخلافه في الشكل الاول لان الاندراج هنا انما يكون بعد الرد ( قوله وهو صدق القياس ) أي تحققه تارة مع الايجاب وتارة مع السلب والفرض ان القياس واحد ( قوله والاختلاف موجب للعقم ) في الحقيقة موجب للعقم عدم الاندراج والاختلاف أثره الدال عليه

( قوله فلاه بصدق كل انسان ( ١٩٨ ) حيوان وكل ناطق حيوان والحق الإيجاب ) أي الذي هو كل انسان ناطق وهو

تقدير انتفاء الشرط الاول فلاه لو اختلفت المقدمتان في الكيف فالأمر أن يكونا موجبتين أو ساليتين وأما كان يتحقق الاختلاف • وأما إذا كانتا موجبتين فلاه بصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الإيجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السالب • وأما إذا كانتا ساليتين فلصدق قولنا لاشي من الانسان بحجر ولا شي من الفرس بحجر فالحق السالب ولو قلنا ولا شي من الناطق بحجر فالحق الإيجاب • وأما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الثاني فلاه لو كانت الكبرى جزئية فهي إما أن تكون موجبة أو سالبة وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف • أما على تقدير إيجابها فلصدق قولنا لاشي من الانسان فرس وبعض الحيوان فرس والصادق الإيجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا وبعض الصاهل فرس كان الصادق السالب • وأما على تقدير سلبها فلصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والصادق الإيجاب أو بعض الحجر ليس بحيوان والحق السالب • وأما أن الاختلاف موجب لعمق القياس فلاه بصدق مع الإيجاب لم يكن منتجاً للسلب والصادق مع السلب لم يكن منتجاً للإيجاب لان المعنى بالانتاج استلزام القياس لاحدهما على التمين قال

( وضروبه الناتجة أيضاً أربعة الاول من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل (ج) ولا شي من (أ ب) فلا شي من (ج أ) بالخلق وهو ضم قبض النتيجة الى الكبرى لينتج قبض الصغرى وبالعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول • الثاني من كليتين والكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا لاشي من (ج ب) وكل (أ ب) فلا شي من (ج أ) بالخلق وبالعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة • الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) ولا شي من (أ ب) فليس بعض (ج أ) بالخلق وبالعكس الكبرى ليرجع الى الاول ونفرض موضوع الاول الجزئية (د) فكل (د ب) ولا شي من (أ ب) فلا شي من (د أ) ثم قول بعض (ج د) ولا شي من (د أ) فبعض (ج) ليس (أ) الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) ليس (أ ب) وكل (أ ب) فبعض (ج) ليس (أ) بالخلف والافتراض ان كانت السالبة مركبة (أقول) الضروب المنتجة في الشكل الثاني بحسب مقتضى الشرطين أيضاً أربعة لا يسقط باعتبار الشرط الاول ثمانية أضرب السالبتان والموجبتان الكليتين والجزئيتين والمنتجتان وباعتبار الشرط الثاني أربعة أخرى الكبرى الموجبة والجزئية مع السالبتين والجزئية السالبة مع الموجبتين فبقيت الضروب الناتجة أربعة الاول من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل (ج ب) ولا شي من (أ ب) فلا شي من (ج أ) بياض بالخلف والعكس أما الخلف فهو في هذا الشكل أن يؤخذ قبض النتيجة ويجعل الصغرى لان نتائج هذا الشكل سالبة فقبضها وهو الموجبة يصلح لصغرى الشكل الاول ويجعل كبرى القياس كبرى لانها لكليتها تصلح لكبرى الشكل الاول ( قال ان كانت السالبة مركبة ) لاحاجة الى هذا التقييد لان الصغرى موجبة كلية فال موضوع موجود ولذا لم يذكره في شرح المطالع

نتيجة ذلك القياس وقوله كان الحق السالب أي وأما الإيجاب الذي هو نتيجته وهو كل انسان فرس فكاذبة ( قوله والحق السالب ) أي الذي هو نتيجة ذلك القياس وهو لاشي من الانسان فرس وقوله ولو قلنا ولا شي من الناطق بحجر أي لو قلنا بدل الكبرى لاشي من الناطق بحجر كان الحق الإيجاب وأما نتيجة ذلك القياس وهي لاشي من الانسان بناطق فكاذبة ( قوله فهي إما أن تكون موجبة أي والصغرى سالبة جزئية أو كلية وقوله أو سالبة أي والصغرى موجبة جزئية أو كلية فسقط هذا أربعة وبما تقدم ثمانية ( قوله لان المعنى بالانتاج الخ ) أي فال لزوم واحد فقط كان إيجاباً أو سالباً وهذا قد وجدناه محققاً تارة يكون في الإيجاب وتارة يكون في السلب مع ان المادة الإيجاب أو السلب فليس القياس مستلزماً لشيء معين ( قوله والمنتجتان ) أي بالسلبية

والجزئية السالبتين أي كليتين أو جزئيتين أو مختلفتين وكذا يقال في قوله والموجبتان فالسالبان فهما أربعة والموجبتان فهما أربعة قوله الاول من كليتين ( والكبرى سالبة نحو كل انسان حيوان ولا شي من الحجر بحجر ) أي من الانسان بحجر

( قوله يقال لو لم يصدق لاشئ من ج ١ ) أى لاشئ من الإنسان بحجر يصدق تقيضه وهو بعض الإنسان بحجر ثم تضم هذا التقيض الى كبرى القياس هكذا بعض الإنسان حجر ولا شئ من الحجر يحويان ينتج من الشكل الاول بعض الإنسان ليس بحجر وهذا مناقض لصغرى القياس المفروضة الصدق وهي كل انسان حيوان وما ناقض مفروض الصدق فهو باطل وهذا البطلان اما جاء من الصغرى التي هي تقيض النتيجة فتكون باطلة فتكون النتيجة حقاً وهو المطلوب ( قوله لا يلزم من الصورة ) أى لم يحصل من الهيئة لانها هيئة الشكل الاول المستوفى لشروطه وهي بديهية الانتاج ( قوله فيكون من المادة ) كونه من المادة محل محتمل لان يكون من ذات الكبرى أو من ذات الصغرى فين ذلك بقوله وليس من الكبرى لانها مفروضة الصدق فتبين ان يكون من تقيض النتيجة وهي الصغرى ( قوله يقال متى صدقت القرينة ) أي الضرب الذي الكلام فيه الذي هو الاول من الشكل الثاني وهما الشكيتان الموجبة والسالبة وقوله صدقت الصغرى مع عكس الكبرى أي وهو عين الشكل الاول فالاول لازم لهذا الضرب بعكس الكبرى ووجه الزوم ان عكس الكبرى لازم لها ويلزم من صدق الاصل صدق العكس فيلزم حينئذ انه متى صدق هذا الضرب صدق ذلك ( ١٩٩ ) الضرب ففي صدق كل انسان حيوان ولا

فيتنظم منها قياس في الشكل الاول ينتج لا يناقض الصغرى فيقال لو لم يصدق لاشئ من ( ج ١ ) لصدق بعض ( ج ١ ) ونضمه الى الكبرى هكذا بعض ( ج ١ ) ولا شئ من ( ا ب ) ينتج من الشكل الاول بعض ( ج ) ليس ( ب ) وقد كان الصغرى كل ( ج ب ) هذا خلف والخلف لا يلزم من الصورة لانها بديهية الانتاج فيكون من المادة وليس من الكبرى لانها مفروضة الصدق فتبين أن يكون من تقيض النتيجة فيكون محالاً فالنتيجة حق وأما العكس فإن يعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول وينتج النتيجة المذكورة فيقال متى صدقت القرينة صدقت الصغرى مع عكس الكبرى ومتى صدقت الصغرى مع عكس الكبرى صدقت النتيجة ففي صدقت القرينة صدقت النتيجة وهو المطلوب الثاني من كائنين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشئ من ( ج ب ) وكل ( ا ب ) فلا شئ من ( ج ١ ) بالخلف والعكس أما الخلف فالطريق المذكور وأما العكس فلا يمكن بعكس الكبرى لانها لا يجابها لانعكس الاجزئية والجزئية لا تنتج في كبرى الشكل الاول بل بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة فاذا عكسنا لاشئ من ( ج ب ) الى لاشئ من ( ب ج ) وجعلناها كبرى وكبرى القياس الصغرى وقتنا كل ( ا ب ) ولا شئ من ( ب ج ) ينتج من ثاني الشكل الاول لاشئ من ( ا ج ) وهو ينمكس الى لاشئ من ( ج ١ ) وهو المطلوب الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا

الشكل الثاني والحجاب اه متى صدقت القرينة صدقت الصغرى مع عكس الكبرى ومتى صدقت الصغرى مع عكس الكبرى صدقت النتيجة ينتج اه متى صدقت القرينة صدقت النتيجة وحاصله ان الثاني لازم للاول والنتيجة لازمة للاول ولازم اللازم لاشئ لازم لذلك الشئ ( قوله الثاني من كائنين ) والصغرى سالبة نحو لاشئ من الانسان فرس وكل حاصل فرس ينتج لاشئ من الانسان بصاحل ( قوله بالطريق المذكور ) أي بان تقول لو لم تصدق هذه النتيجة لصدق تقيضها وهي بعض الانسان صاهل فتضم هذا التقيض للكبرى على اه صغرى هكذا بعض الانسان صاهل وكل صاهل فرس ينتج بعض الانسان صاهل وهو مناقض للصغرى المفروضة الصدق والمناقضة اما جاءت من تقيض النتيجة فيكون عينها حقاً وهو المطلوب ( قوله فاذا عكسنا لاشئ من ج ب ) أي فاذا عكسنا لاشئ من الانسان فرس الى لاشئ من الفرس بانسان ( قوله وقتنا كل ا ب ) أي وقتنا كل صاهل فرس ولا شئ من الفرس بانسان انتج لاشئ من الصاهل بانسان وهو ينمكس الى لاشئ من الانسان بصاحل وهو المطلوب ( قوله الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ) نحو بعض الانسان حيوان ولا شئ من الحجر يحويان ينتج بعض الانسان ليس بحجر

(قوله بالخلف والعكس) كما مر بان قول لو لم تصدق هذه النتيجة وهي بعض الانسان ليس بمجر اصدق قضيها وهو كل انسان حجر وتضمها لكبرى الاصل هكذا كل انسان حجر ولا شيء من الحجر يحويان ينتج لاشيء من الانسان بحجوان وقد كان الاصل بعض الانسان حيوان هذا خالف هذا طريق الخلف \* وأما العكس فتعكس الكبرى وهي لاشيء من الحجر يحويان الى لاشيء من الحيوان بمجر فترد الى الشكل الاول فتكون النتيجة بعض الانسان ليس بمجر وهو المطلوب (قوله وهو ان يفرض ذات موضوع الصغرى الخ) حامله انك تفرض موضوع الصغرى أي ماصدقات الانسان كاتب وتعمل عليه وصف المحمول ثم وصف الموضوع فتقول كل كاتب حيوان وكل كاتب انسان ثم تأخذ المقدمة الاولى وهي كل كاتب حيوان وتضمها لكبرى الاصل وتقول ولا شيء من الحجر يحويان ينتج من الضرب الاول من الشكل الثاني لاشيء من الكاتب بمجر ثم تأخذ المقدمة الثانية من مقدمتي (٢٠٠) الافتراض وهي الحاصلة من حل وصف الموضوع على (د) وهي كل كاتب

بعض (ج ب) ولا شيء من (اب) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف والعكس كما مر والافتراض وهو أن يفرض ذات موضوع الصغرى (د) فكل (د ب) وكل (د ج) ثم يضم المقدمة الاولى الى الكبرى ويقال كل (د ب) ولا شيء من (اب) لينتج من أول هذا الشكل لاشيء من (دا) ثم يعكس المقدمة الثانية الى بعض (ج د) وتضم مع نتيجة القياس الاول هكذا بعض (ج د) ولا شيء من (دا) لينتج من الشكل الاول بعض (ج) ليس (ا) وهو المطلوب فالافتراض يكون أبدا من قيايين (أحدهما) من ذلك الشكل ولكن من ضرب أجلي والآخر من الشكل الاول الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج) ليس (ب) وكل (اب) فبعض (ج) ليس (ا) ولا يمكن بانه بالعكس لا يعكس الكبرى لانها تنعكس جزئية والجزئية لاتصلح لكبروية الشكل الاول ولا يمكن الصغرى لانها لا قبل العكس وتقدير قبولها لا تقع في كبرى الشكل الاول فيناه اما بالخلف أو بالافتراض اذا كانت السالبة الجزئية مركبة ليتحقق وجود الموضوع وانما رتب الضروب على ذلك الترتيب لان الضربين الاولين منتجتان للعكس فلا بد من تقديمها على الآخرين وقدم الاول على الثاني والثالث على الرابع لانها على صغرى الشكل الاول بخلاف الثاني والرابع قال (واما الشكل الثالث فشرطه إيجاب الصغرى والاحصل الاختلاف وكلية احدى مقدمتيه والا لكان البعض المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكبر فلم نجب التعدية وضروبه الناتجة ستة (الاول) من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وكل (با) (قال كما مر) أي مع عكس النتيجة (قال ليتحقق وجود الموضوع) محققا أو مقدرأفصح فرضه شيئا مبنيا

لا يمتنع في العكس الحيزيين (قوله وتقدير قبولها) أي بان يكون من احدى الخاصتين أي الشرطية الخاصة فبعض والرفعية الخاصة فانه قد مر ان الخاصتين الساليتين الجزئيتين يتكسان معرفة خاصة (قوله اذا كانت السالبة الجزئية مركبة) شرط في الافتراض مثلا بعض الكاتب ليس ساكن الاصابع مادام كاتباً لا دائماً وكل جاد ساكن الاصابع ينتج بعض الكاتب ليس بمجهاد فالصغرى سالبة جزئية مركبة فوضوعها موجود لان المعجز إيجاب لان لادائماً متناه بعض الكاتب ساكن الاصابع بالفعل واذا كان المعجز موجوداً دل ذلك على ان الموضوع موجود فتفرض الموضوع شيئاً معنياً كزبد وتعمل عليه وصف المحمول ثم وصف الموضوع وتقول زيد كاتب زيد ليس ساكن الاصابع ثم خذ المقدمة الثانية وتضمها للكبرى هكذا زيد ليس ساكن الاصابع وكل جاد ساكن الاصابع ينتج زيد ليس بمجهاد ثم ضم هذه النتيجة للمقدمة الاولى من مقدمتي الافتراض بدعكس تلك المقدمة فتقول بعض الكاتب زيد وزيد ليس بمجهاد ينتج بعض الكاتب ليس بمجهاد وهو المطلوب (قوله الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية نحو كل ب ج الخ) أي كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق

انسان فتعكسها الى بعض الانسان كاتب وتضم هذه النتيجة للنتيجة الاولى على ان هذه صغرى هكذا بعض الانسان كاتب ولا شيء من الكاتب بمجر ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بمجر وهو المطلوب (قوله ولكن من ضرب أجلي) أي كما هنالاه أقام الدليل على الانتاج للضرب الثالث قياس من الضرب الثاني وقد أقام الدليل عليه فيما مر (قوله لا قبل العكس) أي لما مر ان السالبة الجزئية لا عكس لها اذ

( قوله بالخلف ) بأن قول لو لم تصدق النتيجة لصدق قبضها ونجمله كبرى على نظير ما تقدم ينتج ما ينافي إحدى المقدمات المفروضة الصدق ( قوله فكل د ب ) أي قضيته لصغرى القياس ( قوله الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ) نحو بعض ب ج الخ أي بعض الانسان حيوان ولا شيء من الانسان بهمال ينتج بعض الحيوان ليس بهمال فلو لم تصدق هذه النتيجة لصدق قبضها ثم نجعل ذلك النقيض كبرى لصغرى الاصل ينتج بعض الانسان بهمال وهو مناف لکبرى الاصل المفروضة الصدق هذا طريق الخلف وطريق العكس ان تمكس الصغرى فيرند الى الشكل الاول فينتج المطلوب وأما دليل الافتراض في هذا الضرب ان يفرض موضوع الصغرى شيئاً معنياً كضاحك ونحمل عليه وصفي الموضوع والمحمول في الصغرى فنقول كل ضاحك انسان وكل ضاحك حيوان فضم الاول من هاتين المقدمتين لكبرى القياس على ان كبرى القياس كبرى ينتج لاشيء من الضاحك بهمال قضيته لاثانية الافتراض على ان ثانية الافتراض كبرى ينتج بعض الحيوان ليس بهمال وهو المطلوب ( قوله السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ) ( ٢٠١ ) نحو كل ب ج اي كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس ولولم تصدق هذه النتيجة لصدق قبضها وهو كل حيوان فرس وضم لصغرى القياس هكذا كل انسان حيوان وكل حيوان فرس ينتج كل انسان فرس وهو يناقض الكبرى المفروضة الصدق ( قوله ان كانت السالبة مركبة ) مثلاً

حيوان وبعض الانسان ليس بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس ولولم تصدق هذه النتيجة لصدق قبضها وهو كل حيوان فرس وضم لصغرى القياس هكذا كل انسان حيوان وكل حيوان فرس ينتج كل انسان فرس وهو يناقض الكبرى المفروضة الصدق ( قوله ان كانت السالبة مركبة ) مثلاً كل كاتب انسان وبعض الكاتب ليس بساكن الاصابع مادام كاتباً لادانما ينتج بعض الانسان ليس

بعض ( ج ا ) بالخلف وهو ضم قبض النتيجة الى الصغرى لينتج قبض الكبرى وبالرد الى الاول بعكس الصغرى ( الثاني ) من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ( ب ج ) ولا شيء من ( ب ا ) فبعض ( ج ) ليس ( ا ) بالخلف وبعكس الصغرى ( الثالث ) من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ( ب ج ) وكل ( ب ا ) فبعض ( ج ا ) بالخلف وبعكس الصغرى ويفرض موضوع الجزئية ( د فكل ( د ب ) وكل ( ب ا ) فكل ( د ا ) ثم نقول كل ( د ج ) وكل ( د ا ) فبعض ( ج ا ) وهو المطلوب ( الرابع ) من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ( ب ج ) ولا شيء من ( ب ا ) فبعض ( ج ) ليس ( ا ) بالخلف وبعكس الصغرى ( الخامس ) من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ( ب ج ) وبعض ( ب ا ) فبعض ( ج ا ) بالخلف وبعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة والافتراض ( السادس ) من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ( ب ج ) وبعض ( ب ا ) ليس ( ا ) فبعض ( ج ) ليس ( ا ) بالخلف والافتراض ان كانت السالبة مركبة (

( أقول ) يشترط في انتاج الشكل الثالث بحسب كيفية المقدمات ايجاب الصغرى وبحسب الكمية كاية احدى المقدمتين • اما ايجاب الصغرى فلا نلو كانت سالبة فالكبرى اما أن تكون موجبة أو سالبة وأيا ما كان يحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج اما اذا كانت موجبة فكقولنا لاشيء من

( م - ٢٦ - شروح التسمية ثانی ) بساكن الاصابع مادام كاتباً فالكبرى موجودة الموضوع وان كانت سالبة لان الجزء الثاني لا كان موجباً دل ذلك على ان الجزء الاول موضوعه موجود فتفرض ( ج ) موضوع الكبرى شيئاً معنياً كريد ونحمل عليه وصفي الموضوع والمحمول • فنقول زيد كاتب زيد ليس بساكن الاصابع ثم تأخذ الاولى من هاتين المقدمتين ونجعلها صغرى ونضم لها صغرى القياس على انها كبرى هكذا زيد كاتب وكل كاتب انسان ينتج زيد انسان ثم تأخذ هذه النتيجة وقضيته للمقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض على ان المقدمة المذكورة كبرى هكذا زيد انسان زيد ليس بساكن الاصابع ينتج بعض الانسان ليس بساكن الاصابع فالافتراض في كبرى هذا الضرب لا ينافي فيها دليل الافتراض الا اذا كانت مركبة لانها سالبة والسالبة لا تقتضي وجود الموضوع حتى يفرض شيئاً معنياً الا ان تكون مركبة • هذا حاصل كلام الشارح والحق ان كبرى هذا الضرب وان لم تكن مركبة يأتي فيها دليل الافتراض لان موضوعها موجود اذ الموضوع في الكبرى هو موضوع الصغرى بينه والصغرى موجبة فيكون موجوداً البتة فتأمل ثم بعد ان كتبت هذا رأيت العلامة عبد الحكيم صرح بهذا حيث قال قوله ان كانت مركبة لاجابة لهذا التقييد لان الصغرى موجبة فالكبرى موضوعها ( ج ) موجود فتأمل

( قوله اذ هذا الشكل الخ ) ( ٢٠٢ ) علة تكون قبيض النتيجة كلياً ( قوله وتأنهما عكس الصغرى ) أي

الجزئية ( قوله وهو ان يفرض موضوع الجزئية د ) أي ضاحك ونحمل عليه وصفي المدهول والموضوع فتقول كل ضاحك انسان وكل ضاحك حيوان ثم قسم المقدمة الاولى الى كبرى القياس ثم تأخذ النتيجة ونحملها كبرى لمقدمة الافتراض الثانية ينتج من الشكل الثالث بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب واعلم انه يؤخذ من استعراء كلام الشارع هنا وفيما بعد ان دليل الافتراض لا يكون الا في الجزئية التي موضوعها موجود ويؤيد هذا انه لم يأت به في الضربين الاولين لكونهما من كليتين وكذلك الشيخ السنوسي في مختصره كذا قال بهضم ولكن في ظني انه قد مر في أول العكس المستوي ان دليل الافتراض يكون أيضاً في الكليتين وكلية الموضوع لا تنافي فرض الموضوع شيئاً معناه لان الفرض

الانسان فرس وكل انسان حيوان أو ناطق فالخفي في الاول الايجاب وفي الثاني السلب • وأما اذا كانت سالبة فكما اذا بدلتا الكبرى قولنا ولا شيء من الانسان جهال أو حمار والصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب • وأما كلية احدى المقدمتين فلانها لو كانتا جزئيتين احتمل أن يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاكبر غير البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاصغر فلم يجب تسمية الحكم من الاوسط الى الاصغر كقولنا بعض الحيوان انسان وبهذه فرس والحكم على بعض الحيوان بالفقرى لا يمتد الى البعض المحكوم عليه بالانسانية وباعتبار هذين الشرطين تحصل الضروب ستة لان اشتراط ايجاب الصغرى حذف ثمانية أضرب كما في الاول واشتراط كلية احدها حذف ضربين آخرين وهما الكبرى الجزئيتان مع الموجبة الجزئية الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ( ب ج ) وكل ( با ) فبعض ( ج ا ) ( بوجين أحدهما الخلف وطريقه في هذا الشكل أن يجعل قبيض النتيجة الكلية كبرى اذ هذا الشكل لا ينتج الا جزئية وصغرى القياس لايجابها صغرى فينتظم منها قياس في الشكل الاول ينتج لا ينافي الكبرى يقال لو لم يصدق بعض ( ج ا ) لصدق لاشئ من ( ج ا ) وكل ( ب ج ) ولا شيء من ( ج ا ) ينتج لاشئ من ( با ) وكان الكبرى كل ( با ) هذا خلف وتأنهما عكس الصغرى ليرجم الى الشكل الاول وينتج النتيجة المطلوبة بينها الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ( ب ج ) ولا شيء من ( با ) فبعض ( ج ا ) ليس ( ا ) بالخلف وبعكس الصغرى كما ساف في الضرب الاول بلا فرق وانما لم ينتج هذان الضربان كلية لجواز أن يكون الاصغر اعم من الاكبر وامتناع ايجاب الاخض لكل أفراد الامم أو سلب عنها كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق أو لاشئ من الانسان فرس واذا لم ينتج السكابة لم ينتج شيء من الضروب الباقية لان الضرب الاول اخض الضروب المنتجة للايجاب والضرب الثاني اخض الضروب المنتجة للسلب وعدم انتاج الاخض مستلزم لعدم انتاج الامم • الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ( ب ج ) وكل ( با ) فبعض ( ج ا ) بالخلف وبعكس الصغرى وهو ظاهر والافتراض وهو أن يفرض موضوع الجزئية ( د ) فكل ( دب ) وكل ( دج ) فبعض المقدمة الاولى الى كبرى القياس لينتج من الشكل الاول كل ( دا ) ثم نجعلها كبرى للمقدمة الثانية لينتج من أول هذا الشكل بعض ( ج ا ) وهو المطلوب الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ( ب ج ) ولا شيء من ( با ) فبعض ( ج ا ) ليس ( ا ) بالطرق الثلاثة والشكل ظاهر الخامس من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا

( قال مستلزم لعدم الانتاج الامم ) اذ لو أنتج الامم أنتج الاخض لان النتيجة حينئذ لازمة للامم لازم للاخض فيكون النتيجة لازمة للاخض لان لازم اللازم لازم ولذا يكون النتيجة عكسا لما يلزم من القياس ولا ينافي ذلك كونها لازمة لذات الاخض لان الامم ليس مقدمة غريبة بان لا يكون لازماً له أو مخالفاً له في الطرفين ولان معنى انتاج الامم كون النتيجة لازمة له في جميع المواد ومن جعلها الاخض فلو كان الامم منتجا كان الاخض منتجا وعدم كون الاخض حينئذ ضرباً مغايراً للامم لا يضر في ذلك

( قوله لان الجزية لاقع في كبرى الشكل الاول ) أي لانها تنسكس ( ٢٠٣ ) جزية ( قوله لا تصلح لصغرى

الشكل الاول ) أي لان الكبرى اذا عكست يصير من الشكل الرابع ويرتد الى الاول بعكس الترتيب فيقول الامر الى ان عكس الكبرى قد وقع صغرى في الشكل الاول ( قوله والاخص أشرف ) أي فلها قدموا هذين الصغرين على غيرها من الصغروب وقدم الاول على الثاني لشره بلحباب مقدمته • وقدم الثالث على الرابع لكون كبراه موجبة فهو أشرف منه وقدم الخامس على السادس لشره بكون كلنا مقدمته موجبة ولظهور كل ذلك لم يتعرض الشارح له **فنتبينه** قول الشارح في أول الحبل وابتداء هذين الشرطين تحصل الصغروب ستة منها يحصل التزاما اذا المتطور له في اعتبار الاشتراطاتما هو الاسقاط لا التحصيل فاندفع ما يقال ان في كلام الشارح تناها وذلك لان قوله وابتداء هذين الشرطين يحصل الصغروب ستة متضمني ان هذا الاشتراط منظور فيه لتحصيل وقوله بمد لان

كل ( ب ج ) وبعض ( ب ا ) فبعض ( ج ا ) بالحلف والافتراض وهو فرض موضوع الكبرى ( د فكل ( دب ) وكل ( دا ) فيحصل المقدمة الاولى صغرى وصغرى الاصل كبرى فشكل ( دب ) وكل ( ب ج ) ينتج من الشكل الاول كل ( د ج ) ونحصلها صغرى للمقدمة الثانية هكذا كل ( د ج ) وكل ( دا ) فبعض ( ج ا ) وهو المطلوب وبكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة لايكس الصغرى لان الكبرى جزئية والجزية لا تصلح لكبروية الشكل الاول • السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ( ب ج ) وبعض ( ب ) ليس ( ا ) فبعض ( ج ) ليس ( ا ) بالحلف والافتراض في الكبرى ان كانت سالبة مركبة لينتج وجود الموضوع لايكس الصغرى لان الجزية لاقع في كبرى الشكل الاول ولا يكس الكبرى لانها لا تخيل العكس ويتقدير انكسها لا تصلح لصغرية الشكل الاول وانما وضعت هذه الصغروب في هذه المراتب لان الاول اخص الصغروب المنتجة لليجاب والثاني اخص الصغروب المنتجة للسلب والاخص أشرف • وقدم الثالث والرابع على الاخيرين لاشغالها على كبرى الشكل الاول قال ( وأما الشكل الرابع فشرطه بحسب الكيفية والكيفية ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى واختلافها بالكيف مع كلية احدها والاي يحصل الاختلاف للموجب لعدم الانتاج • وضروبه الناجمة ثمانية الاول من موجبتين كلتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ( ب ج ) وكل ( اب ) فبعض ( ج ا ) بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ( ب ج ) وبعض ( اب ) فبعض ( ج ا ) لاسر • الثالث من كلتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشئ من ( ب ج ) وكل ( اب ) فلا شئ من ( ج ا ) لاسر الرابع من كلتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ( ب ج ) ولا شئ من ( اب ) فبعض ( ج ) ليس ( ا ) بعكس المقدمتين • الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ( ب ج ) ولا شئ من ( اب ) فبعض ( ج ) ليس ( ا ) لاسر • السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ( ب ) ليس ( ج ) وكل ( اب ) فبعض ( ج ) ليس ( ا ) يكس الصغرى ليرتد الى الثاني • السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ( ب ج ) وبعض ( ا ) ليس ( ب ) فبعض ( ج ) ليس ( ا ) يكس الكبرى ليرتد الى الثالث • الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا لاشئ من ( ب ج ) وبعض ( اب ) فبعض ( ج ) ليس ( ا ) بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة )

( أقول ) شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكيفية والكيفية أحد الامرين وهو اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية احدها وذلك لانه لو لا أحدهما لزم أحد الامور الثلاث اما سلب المقدمتين أو ايجابهما مع جزئية الصغرى أو اختلافهما بالكيف

( قل وانما وضعت الح ) واما تقديم الاول على الثاني فلشرط ايجاب وكذا تقديم الثالث على الرابع لكون كبراه موجبة وكذا تقديم الخامس على السادس لكون كلنا مقدمته موجبة ولظهور كل ذلك لم يتعرض الشارح له

اشتراط الح يقتضى انه دليل للاسقاط فأمثل • وحاصل الجواب ان المنظور له الثاني وأما الامر الأول فحاصل من غير قصد بل التزام تأمل انتهى شيخنا

(قوله أما اذا كانتا سالبين الخ) بين الاختلاف في السالبين الكلبيين حيث قال فلصدق قولنا لاشي من الانسان جرس مع عموم المدعى للسالبين الجزئيين أيضاً لان الكلبيين أخص من الجزئيين وعدم إنتاج الاخص مستلزم لانتاج الاعم ومن هنا تعرف ان قول الشارح اما اذا كانتا سالبتين لايقيد بقولنا كلتيني فتأمل (قوله صدق قولنا الخ) أي صدق بحسب المادة لا بحسب الهيئة لفساد النتيجة تارة وصدقها أخرى (قوله الاول من موجبتين كلتيني الخ) نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان (٢٠٤) فبعض الحيوان ناطق (قوله اردت الى الشكل الاول هكذا كذاب الخ)

سالبة ينتج سالبة نحو لاشئ من ب ج الخ) أى لاشئ من الانسان بحجر وكل ناطق بكن  
 انسان فلا شئ من الحجر بناطق وقوله بعكس الترتيب أيضاً كما سر أي مع عكس النتيجة ( قوله الرابع من كليتين والصغرى  
 موجبة الخ) نحو كل انسان حيوان ولا شئ من الفرس بإنسان فبعض الحيوان ليس فرس وقوله ليرجع الى الشكل الاول هكذا  
 بعض ج ب أى بعض الحيوان انسان ولا شئ من الانسان فرس فبعض الحيوان ليس فرس وهو المطلوب ( قوله الخامس من  
 موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى) نحو بعض الانسان حيوان ولا شئ من الفرس بإنسان فبعض الحيوان ليس فرس

( قوله بمكس المقدمتين كما مر ) أي فنقول هكذا بعض الحيوان انسان ولاشيء من الانسان بفرض يتنج بعض الحيوان ليس بفرض وهو المطلوب ( قوله السادس من سالة جزئية صفرى وموجبة كلية كبرى ) نحو فرض الانسان ليس بمجهر وكل ناطق انسان فيفض المجهر ليس بناطق ( قوله بمكس الصفرى ) ليرتد الى الشكل الثاني فنقول بعض المجهر ليس بانسان وكل انسان ناطق فبعض المجهر ليس بناطق وهو المطلوب هذا كلام الشارح ولكن فيه ان الصفرى سالة جزئية وقدمتها لانتمكس ومثل هذا يقال في الضرب السابع وفي عكس نتيجة الثامن وحاصل الجواب كما يؤخذ مما يأتي في الشارح قيل فصل المحتلطات انه يشترط في سالة السادس مع ما بعده ان تكون احدي الخاصتين أعني المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة وهما يتكلمان وتنبهنا هنا ببساطة فرض مثال وهو لا يشترط محته قائل ( قوله ٢٠٥ ) السابع من موجبة كلية صفرى

وسالة جزئية كبرى  
يتنج سالة جزئية (نحو كل  
انسان حيوان وبعض  
الفرس ليس بانسان فيفض  
الحيوان ليس بفرض  
( قوله بمكس الكبرى  
يرجع الى الشكل الثالث)  
أما لم يرجع للشكل  
الاول بمكس المقدمتين  
لاختلاف شروطه لانه  
يلزم ان تكون كبراه سالة  
جزئية (قوله الثامن من  
سالة الخ) نحو لانيء من  
الانسان بمجهر وبعض  
الناطق انسان فيفض المجهر  
ليس بناطق ( قوله ليس  
باعتبار انتاجها ) أي من  
حيث كونها نتج إيجابا  
أو كلية وقوله لانها  
لبعدها عن الطبع الخ  
وذلك لانها ليست من

بمكس المقدمتين كما مر • السادس من سالة جزئية صفرى وموجبة كلية كبرى يتنج سالة جزئية  
كقولنا بعض (ب) ليس (ج) وكل (اب) فيفض (ج) ليس (ا) بمكس الصفرى ليرتد الى الشكل  
الثاني ويتنج النتيجة المذكورة بينهما • السابع من موجبة كلية صفرى وسالة جزئية كبرى يتنج  
سالة جزئية كقولنا كل (بج) وبعض (ا) ليس (ب) فيفض (ج) ليس (ا) بمكس الكبرى  
يرجع الى الشكل الثالث ويتنج النتيجة المطلوبة • الثامن من سالة كلية صفرى وموجبة جزئية  
كبرى يتنج سالة جزئية كقولنا لانيء من (بج) وبعض (اب) فيفض (ج) ليس (ا) بمكس  
الترتيب ليرتد الى الشكل الاول • ثم عكس النتيجة وترتيب هذه الضروب ليس باعتبار انتاجها لانها  
لبعدها عن الطبع لم يستد بانساجها بل باعتبار أنفسها فلا بد من تقديم الاول لانه من موجبتين  
كليتين والإيجاب الكلبي أشرف الاربعة • وقدم الثاني أيضاً وان كان الثالث والرابع من كليتين  
والكلبي أشرف وان كان سلباً من الجزئيين وان كان إيجاباً لمشاركته الاول في إيجاب المقدمتين وفي  
أحكام الاختلاط كما ستعرف • ثم الثالث لارتداده الى الشكل الاول بمكس الترتيب • ثم الرابع لكونه  
أخص من الخامس ثم الخامس على السادس لارتداده الى الشكل الاول بمكس المقدمتين • ثم السادس  
والسابع على الثامن لاشتمالها على الإيجاب الكلبي دون • وقدم السادس على السابع لارتداده الى  
الشكل الثاني دون السابع قال

( ويمكن بيان الحصة الاول بالخلاف وهو ضم قبض النتيجة الى احدي المقدمتين لينتج ما يمكن  
الى قبض الاخرى والثاني والخامس بالافتراض ولتين ذلك في الثاني ليقاس عليه الخامس ولكن  
البض الذي هو (ابد) فكل (دا) وكل (دب) فنقول كل (بج) وكل (دب) فيفض (ج) (د)  
ثم قول بعض (ج) وكل (دا) فيفض (ج) (ا) وهو المطلوب )  
( أقول ) يمكن بيان انتاج الضروب الخمسة الاول بالخلاف وهو أن يضم قبض النتيجة الى احدي  
المقدمتين لينتج ما يمكن الى قبض الاخرى اما في الضريين المتنجين للإيجاب فيحصل قبض

الشكل الاول الذي انتاجه بين الموافق للطبع لما علت ولا مشتملة على شيء مما يناسب الاول فكذا كانت بعيدة عن الطبع  
بخلاف الثاني فانه يناسب الاول في كبراه من كونها لا بدان تكون كلية والثالث يناسبه في صغاره من حيث انه لا بد من إيجابها  
قائل ( قوله دونه ) أي دون الثامن ( قوله دون السابع ) أي فانه يرتد الى الثالث وما يرتد الى الثاني أشرف مما يرتد الى  
الثالث ( قوله اما من الضريين ) المتنجين للإيجاب وهما الاولان • فالاول منهما مركب من كليتين موجبتين كما مر نحو كل  
انسان حيوان وكل ناطق انسان فيفض الحيوان ناطق • والثاني من موجبتين أولاهما كلية والثانية جزئية هكذا كل  
انسان حيوان وبعض الناطق انسان يتنج بعض الحيوان ناطق • فالنتيجة في الاول والثاني واحدة فلم تصدق هذه النتيجة  
لصدق قبضها وتجمله كبرى لصفرى القياس ثم تمكس هذه النتيجة الى ما يناقض الكبرى والكبرى مفروضة الصدق فما

نافضاً وهو عكس النتيجة كذب فكذلك النتيجة كذب وكذبها اما جاء من صغرى القياس الذي هو قضيض نتيجة القياس الاول فتكون النتيجة الاولى صادقة البتة فقول الشارح ولو لم يصدق بعض ج أى بعض الحيوان ناطق هذه نتيجة القياسين الاولين المنتجين للإيجاب كما علمت وقوله لصدق لاشئ من ج ا أى لصدق قضيضها وهو لاشئ من الحيوان بناطق بمجملها كبرى لصغرى القياس وهو كل ج أى كل انسان حيوان بحيث قول كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان بناطق ينتج لاشئ من الانسان بناطق وتنكس الى لاشئ من الناطق بانسان وهذا ايضا (د) كبرى الضرب الاول وهي كل ناطق انسان ويناقض كبرى الثاني وهي بعض الناطق انسان وأما عبر الشارح بالصاد بالنظر للاول لعدم التناقض لان عكس النتيجة كلية وكبرى الاول كلية ولا تناقض بين كليتين بخلاف الثاني فان كبرى القياس جزئية والجزئية الموجبة يتناقضها السالبة الكلية (قوله مثلاً لو لم يصدق لاشئ من ج ا الخ) هذا هو النتيجة التي اتجها الشكل الثالث أى لاشئ من الحجر بناطق وأصل الدليل هكذا لاشئ (٢٠٦) من الانسان يحجر وكل ناطق انسان ينتج لاشئ من الحجر بناطق

النتيجة لكونه كلياً كبرى وصغرى القياس لإيجابها صغرى فينتظان على هيئة الشكل الاول كما مر في الخلف المستعمل في الشكل الثالث ويحصل نتيجة تنكس الى ما ينافي الكبرى فلو لم يصدق بعض (ج ا) لصدق لاشئ من (ج ا) فجعلها كبرى لصغرى القياس وهو كل (ب ج) لينتج لاشئ من (ب ا) وتنكس الى لاشئ من (اب) وهو يضاد كبرى الضرب الاول ويناقض كبرى الضرب الثاني وأما في الضروب المنتجة للسلب فيجمل قضيض النتيجة لإيجابها صغرى وكبرى القياس لكيها كبرى كما عكس في الضرب الاول من الشكل الثاني لينتج من الشكل الاول نتيجة تنكس الى ما ينافي الصغرى مثلاً لو لم يصدق لاشئ من (ج ا) لصدق بعض (ج ا) فجعلها صغرى لكبرى القياس وهو كل (اب) لينتج بعض (ج ب) فبعض (ب ج) وقد كان صغرى القياس لاشئ من (ب ج) هذا خلف وكذلك يمكن بيان الضرب الثاني والخامس بالافتراض اما بيانه في الثاني فهو أن يفرض البعض الذي هو (ا ب د) فشكل (دا) وكل (دب) فبعض كل (دب) كبرى الى صغرى القياس وقول كل (ب ج) وكل (دب) ينتج من أول هذا الشكل بعض (ج د) فجعلها صغرى لكل (دا) لينتج من الشكل الاول بعض (ج ا) وهو المطلوب وأما بيانه في الخامس فهو أن يفرض البعض الذي هو (ب ج د) فشكل (دب) وكل (دج) ثم قول كل (دب) ولا شئ من (اب) ينتج من الشكل الثاني لاشئ من (دا) فجعلها كبرى لكل (دج) لينتج من الثالث بعض (ج) ليس (ا) وهو المطلوب واعلم ان يحصل الافتراض ان يؤخذ مقدمة

لو لم تصدق هذه لصدق قضيضها بعض الحجر ناطق • ثم نجعل هذا النقض صغرى لكبرى القياس وهو كل ناطق انسان بحيث قول بعض الحجر ناطق وكل ناطق انسان ينتج بعض الحجر انسان فتعكس الى بعض الانسان حجر • وهذا يناقض صغرى القياس المفروضة الصدق وهي لاشئ من الانسان بحجر (قوله وكذلك يمكن بيان الضرب الثاني والخامس الخ) الضرب الثاني نحو كل

انسان حيوان وبعض الناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق • والضرب الخامس نحو بعض الانسان حيوان ولا شئ من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر (قوله فهو ان يفرض البعض الذي هو ا ب د) أي بعض الناطق انسان وهو كبراء وقوله (د) أي كاتب ثم نجعل عليه وصفي الموضوع والمحدول بحيث قول كل كاتب ناطق وكل كاتب انسان ثم نضم هذه الثانية لصغرى القياس هكذا كل انسان حيوان وكل كاتب انسان ينتج بعض الحيوان كاتب • ثم نجعل هذه النتيجة صغرى لمقدمة الافتراض الثانية وقول بعض الحيوان كاتب وكل كاتب ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب (قوله وأما بيانه في الخامس) وهو بعض الانسان حيوان ولا شئ من الحجر بانسان فهو ان يفرض البعض الذي هو موضوع الصغرى كاتب ونجعل عليه وصفي الموضوع والمحدول بحيث قول كل كاتب انسان وكل كاتب حيوان • ثم تأخذ المقدمة الأولى وتجعلها صغرى لكبرى القياس هكذا كل كاتب انسان ولا شئ من الحجر بانسان ينتج لاشئ من الكاتب بحجر من الشكل الثاني ثم تأخذ المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض وتجعلها صغرى ونجعل هذه النتيجة كبرى هكذا كل كاتب حيوان ولا شئ من الكاتب بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر وهو المطلوب

( قوله على ذات الموضوع ) أي افراد الموضوع أي على بعض ذاته وقوله فيحصل أي بعد الفرض وقوله مقدمتان كليتان أي كليتان ولو تزيلا فيدخل الشخصيتان على ما يأتي ( قوله لاعتبار الخ ) جواب عما قيل جملها كليتين ظاهر اذا كانت مقدمة القياس كلية \* واما لو كانت جزئية فلا يظهر ذلك \* وحاصل الجواب اتنا لا اعتبرنا سائر افراد ذلك البعض الذي فرضناه وحلنا عليه الوصفين كانت كليتين بهذا الاعتبار \* فاذا قلت كل انسان حيوان أو بعض الانسان حيوان وفرضت الموضوع فيها كاتب لايد من اعتبار جميع افراد الكاتب وبهذا الاعتبار تكون كلية فتقول كل كاتب انسان كل كاتب حيوان ( قوله وتسميتها ) أي سائر افراد ذلك البعض لاننا لما فرضنا الموضوع كاتب مثلا واعتبرنا سائر افرادها أطلقنا عليها كاتب ( قوله فان قلت الخ ) وارد على قوله لاعتبار سائر الخ \* وحاصله ان اعتبار سائر افراد ذلك البعض الذي يفرض موضوعا ظاهرا اذا كان ذلك البعض المعنى له افراد اما لو لم يكن له افراد بل كان منحصرا في فرد كزيد فلا يكون الحاصل بعد حمل وصفي الموضوع والحمول عليه كليتان بل شخصيتان فلا يتأتى هنا اعتبار سائر افراد ذلك البعض لانه لا افراد له فكيف تقولون يحصل قضيتان كليتان لاعتبار الخ ( قوله حيث يحصل قضيتان شخصيتان ) ( ٢٠٧ ) وذلك لان الموضوع لا انحصر

في فرد ففرض ذلك الموضوع فرداً ومحمل عليه وصف الموضوع والحمول فيكون شخصيتان ( قوله على ان ذلك الخ ) أي على ان كون الموضوع يكون منحصراً في فرد بحيث تكون القضيتان الحاصلتان بعد الفرض شخصيتان نادر وقيل فهو كالمدم فكأنه لم تكن القضيتان الاكليتين ( قوله هو الحد الاوسط في القياس ) أي في الضرب الذي يستدل على انتاجه

من مقدمتي القياس ومحمل وصفا موضوعا ومحمولاً على ذات الموضوع فتحصل مقدمتان كليتان وان كانت مقدمة القياس جزئية لاعتبار سائر افراد ذلك البعض وتسميتها به فان قلت ربما لا يستند ذات الموضوع بل يكون منحصرا في فرد واحد فلا يحصل كلية لاقتضاء السكل تعدد الافراد فتقول حيث يحصل قضيتان شخصيتان وقد سمعت ان الشخصيات في الانتاج بمنزلة السكليات على ان ذلك لا يكون الا نادرا ثم لاشك ان أحد الوصفين هو الحد الاوسط في القياس فيكون احدي مقدمتي الافتراض محمولا الحد الاوسط فتتظم هذه المقدمة الافتراضية مع المقدمة الاخرى القياسية وينتج نتيجة اذا انضمت الى المقدمة الاخرى الافتراضية تحمّل النتيجة المطلوبة ففي الافتراض قياسان وزعم القوم ان أحدهما لا بد ان يكون على نظم الشكل الاول والآخر على نظم ذلك الشكل المطلوب انتاجه وهو ليس بصحيح على الإطلاق لان الافتراض في خامس هذا الشكل ليس كذلك بل أحد القياسين فيه من الشكل الثاني والآخر من الشكل الثالث والافتراض في ثابته أيضا لا يجب ان يقرر كما قررناه فانه يمكن ان يبين بحيث يكون القياس الاول من الشكل الاول والثاني من الثالث ( قال فانه يمكن الخ ) بان يحصل مقدمة الافتراض صغرى لصغرى القياس هكذا كل ( دب ) وكل ( بـج ) ينتج كل ( دـج ) ثم نضم النتيجة الى المقدمة الثانية هكذا كل ( دـج ) وكل ( دا ) أو بالعكس لينتج النتيجة المطلوبة

( قوله لا يجب ان يقرر كما قررناه ) حاصله ان الضرب الثاني من الشكل الرابع وهو كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق \* فقرر القوم دليل الافتراض على صحة انتاجه بما حاصله ان فرض موضوع الكبرى وهو بعض الناطق كاتب ونحمل عليه وصفي الموضوع والحمول وتقول كل كاتب ناطق كل كاتب انسان ثم نأخذ هذه المقدمة الثانية ونضمها لصغرى القياس هكذا كل انسان حيوان وكل كاتب انسان من الشكل الرابع ينتج بعض الحيوان كاتب ثم نحمل هذه النتيجة صغرى للمقدمة الثانية هكذا بعض الحيوان كاتب وكل كاتب ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب فدلنا، الافتراض على كمالهم مركب من قياسين أولاهما من الشكل الرابع وثانيهما من الشكل الاول وهذا التقرير الذي قررناه ليس بمتعين لانه يمكن ان يبين بحالة يكون القياس الاول من الشكل الاول والثاني من الثالث وذلك بان نحمل مقدمة الافتراض الثانية وهي كل كاتب انسان صغرى لصغرى القياس هكذا كل كاتب انسان وكل انسان حيوان ينتج كل كاتب حيوان ثم نضم هذه النتيجة للمقدمة الاخرى من مقدمتي الافتراض على ان النتيجة الكبرى هكذا كل كاتب ناطق وكل كاتب حيوان ينتج كل ناطق حيوان ثم نعرض النتيجة الى بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب

( قوله أظهر واين من الاستنتاج من الرابع والاول ) أي كما قرروه ( قوله ثم انك تراهم يفترضون ) أي يعمرون دليل الافتراض في باب الكوس في الكليات أي كما يعمروها في الجزئيات ( قوله وهو أيضاً ليس بمستقيم ) أي وحصرهم الافتراض في باب الكليات في الأقيسة لا يستقيم الخ ( قوله بل الافتراض في الشكل الثاني والثالث لا يستقيم الخ ) يعني ان تخصيصهم الافتراض بالجزئيات صحيح في الشكل الثاني والثالث اذ لا يجري في الكلية التي فيها وأما في الشكل الرابع فلا يصح التخصيص اذ يتم في المقدمة الكلية أيضاً ويان ذلك ( ٢٠٨ ) في الشكل الثاني في الضرب الرابع منه وهو بعض الحجر ليس بمحيوان

على ان الاستنتاج من الاول والثالث أظهر وأبين من الاستنتاج من الرابع والاول ثم انك تراهم يفترضون في باب الكوس في الكليات ولا يفترضون في باب الأقيسة الا في الجزئيات وهو أيضاً ليس بمستقيم مطلقاً بل الافتراض في الشكل الثاني والثالث لا يتم في المقدمة الكلية لان أحد قياسيه أمر غير مشتمل على شرائط الانتاج أو مرتب على هيئة الضرب المطلوب انتاجه

( قال بل الافتراض الخ ) يعني ان تخصيصهم الافتراض بالجزئيات صحيح في الشكل الثاني والثالث اذ لا يجري في المقدمة الكلية التي فيها وأما في الشكل الرابع فيتم في المقدمة الكلية أيضاً اما في الضرب الاول من الثاني أعني كل ( ج ب ) ولا شيء من ( ا ب ) فلانا اذا فرضنا الموضوع ( د ) يحصل كل ( د ج ) وكل ( د ب ) فاذا جعلناه صغرى للكبرى هكذا كل ( د ب ) ولا شيء من ( ا ب ) يحصل بعينه هيئة الضرب المطلوب انتاجه وان جعلناه كبرى لكبرى القياس هكذا لاشيء من ( ا ب ) وكل ( د ب ) يصير الضرب الثاني منه على انا اذا ضمننا نتيجه الى المقدمة الثانية يحصل الضرب الرابع من الرابع ونتيجته سالبة جزئية والمطلوب الكلية وأما في الضرب الثاني منه أعني لاشيء من ( ج ب ) وكل ( ا ب ) فلانا اذا فرضنا الموضوع ( د ) يحصل كل ( دا ) وكل ( د ب ) فان جعلناه كبرى لصغرى القياس يحصل بعينه هيئة الضرب المطلوب انتاجه وان جعلناه صغرى لصغرى القياس هكذا كل ( د ب ) ولا شيء من ( ج ب ) ينتج لاشيء من ( د ج ) فنضه الى كل ( دا ) يحصل الضرب الثاني من الشكل الثالث مع ان نتيجه سالبة جزئية والمطلوب الكلية وأما في الضرب الرابع منه أعني بعض ( ج ) ليس ( ب ) وكل ( ا ب ) فلانا اذا فرضنا الموضوع ( د ) يحصل كل ( دا ) وكل ( د ب ) فان جعلناه كبرى لصغرى القياس يصير بعينه الضرب المطلوب وان جعلناه صغرى لصغرى القياس هكذا كل ( د ب ) وبعض ( ج ) ليس ( ب ) ينعدم شرط انتاج الشكل الثاني أعني كلية الكبرى وكذلك في الشكل الثالث اما في الضرب الاول منه أعني كل ( ج ب ) وكل ( ا ب ) فاذا فرضنا في الصغرى يحصل كل ( د ب ) وكل ( د ج ) نعم المقدمة الاولى الى كبرى القياس هكذا كل ( د ب ) وكل ( ب ا ) ينتج من الضرب الاول من الشكل الاول كل ( دا ) فبمداه الى المقدمة الثانية يحصل هيئة الضرب المطلوب وان فرضنا في الكبرى يحصل كل ( د ب ) وكل ( دا ) فنضم المقدمة الاولى الى الصغرى يحصل الضرب الاول من الشكل الاول وينتج نتيجة بمد ضمها الى المقدمة الثانية يحصل بعينه الضرب المطلوب وأما في الضرب الثاني منه أعني كل ( ج ب ) ولا شيء من ( ب ا ) فان جمعت المقدمة الاولى من مقدمتي

وكل انسان حيوان ينتج بعض الحجر ليس بإنسان فاذا فرضنا موضوع الكبرى وهي كل انسان حيوان كاتب وحلنا عليه وصنى الموضوع والمحمول وقتنا كل كاتب انسان وكل كاتب حيوان ثم أخذنا المقدمة الثانية وجعلناها كبرى لصغرى القياس يصير بعينه الضرب المطلوب هكذا بعض الحجر ليس بمحيوان وكل كاتب حيوان وهذا مصادرة اذ الاستدلال بالشيء على نفسه مصادرة وان جعلنا المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض صغرى لصغرى القياس هكذا كل كاتب حيوان وبعض الحجر ليس بمحيوان كان هذا من الشكل الثاني لكنه فقد فيه شرط انتاج الشكل الثاني وهو كلية الكبرى فتعين

حينئذ ان يكون دليل الافتراض في الشكل الثاني انما يكون في الجزئية لاني الكلية وأما يان ذلك في الشكل الثالث في الضرب الرابع منه نحو بعض الانسان حيوان ولا شيء من الانسان بهمال فبعض الحيوان ليس بهمال فاذا فرضنا موضوع الكبرى كاتباً وحلنا عليه وصنى الموضوع والمحمول وقتنا كل كاتب انسان ولا شيء من الكاتب بهمال وأخذنا المقدمة الاولى وجعلناها كبرى لصغرى القياس هكذا بعض الانسان حيوان وكل كاتب انسان كان من الشكل الرابع لعدم شرط الانتاج وان جعلناها صغرى لصغرى القياس كان من الشكل الاول لعدم شرط الانتاج أعني كلية الكبرى

( قوله وأما الافتراض في الشكل الرابع ) فقد يتم في المقدمة الكلية كما في كلية الضرب الاول وذلك نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان هذا هو الضرب الاول ينتج بعض الحيوان ناطق بفرض الموضوع في الكبرى ضاحك ونحمل عليه وصفي الموضوع والمحمول وقول كل ضاحك ناطق وكل ضاحك انسان ضم المقدمة الثانية منها لفرضي القياس على انها كبرى هكذا كل انسان حيوان وكل ضاحك انسان ينتج بعض الحيوان ( ٢٠٩ ) ضاحك فاذا جعل هذه النتيجة

صغرى للمقدمة الاولى هكذا بعض الحيوان ضاحك وكل ضاحك ناطق انتج بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب قد صح الافتراض في الكلية ( قوله وصغرى الضرب الرابع ) وذلك نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس انسان فبعض الحيوان فرس بفرض موضوع الصغرى ضاحك وحمل وصفي الموضوع والمحمول عليه هكذا كل ضاحك انسان كل ضاحك حيوان وضم الاولى منها لكبرى القياس هكذا كل ضاحك انسان ولا شيء من الفرس انسان ينتج لاني من الضاحك فرس ضم هذه النتيجة للمقدمة الثانية هكذا كل ضاحك حيوان ولا شيء من الضاحك فرس ينتج بعض الحيوان ليس بفرس وهو المطلوب قد ظهر لك صحة الافتراض

وأما الافتراض في الشكل الرابع فقد يتم في المقدمة الكلية كما في كبرى الضرب الاول وصغرى الضرب الرابع عليك الاعتبار والانتحان بما اعطيتك من القانون الكلي قال ( والمتقدمون حصروا الضروب الناتجة في الحصة الاول وذكروا لعدم انتاج الثلاثة الاخيرة الاختلاف في القياس من بسيطتين ونحن نشترط كون السالبة فيها من احدى الخاصتين فيسقط ما ذكره من الاختلاف )

( أقول ) المتقدمون كانوا يحصرون الضروب المنتجة في هذا الشكل في الحصة الاول وكان عندهم ان الضروب الثلاثة الاخيرة عقيمة لتحقق الاختلاف فيها اما في الضرب السادس فصدق قولنا ليس بعض الحيوان بانسان وكل فرس حيوان والحقى السلب أو كل ناطق حيوان والحقى الايجاب واما في السابع فلا يصدق قولنا كل انسان ناطق وبعض الفرس ليس بانسان والحقى السلب أو بعض الحيوان ليس بانسان والحقى الايجاب واما في الثامن فكقولنا لاني من الانسان فرس

الافتراض أعني كل ( د ب ) وكل ( د ج ) صغرى لكبرى القياس هكذا كل ( د ب ) ولا شيء من ( ب ا ) ينتج من ثاني الاول لاني من ( د ا ) فان جعلت النتيجة صغرى للمقدمة الثانية ينعدم شرط انتاج الثالث أعني ايجاب الصغرى وان جمعت كبرى لكبرى القياس يحصل الضرب الثالث من الشكل الرابع المنتج لسالبة الكلية مع ان المطلوب الجزئية وأما في الضرب الثالث أعني بعض ( ب ج ) وكل ( ب ا ) فاذا فرضنا الموضوع ( د ) يحصل كل ( د ب ) وكل ( د ا ) فان جمعتها كبرى للصغرى ( د ) يحصل الشكل الرابع وينعدم شرط انتاجه وان جمعتها صغرى للصغرى القياس يحصل الشكل الاول وينعدم شرط انتاجه أعني كلية الكبرى وما في الضرب الخامس أعني كل ( ب ج ) وبعض ( ب ا ) فاذا فرضنا الموضوع ( د ) يحصل كل ( د ب ) وكل ( د ج ) فان جمعتها صغرى لكبرى القياس ينعدم شرط انتاج الشكل الاول وان جمعتها كبرى لكبرى القياس يحصل الضرب الخامس أعني بعض ( ب ا ) وحينئذ القياس هكذا بعض ( ب ا ) وكل ( د ب ) يحصل الشكل الرابع وينعدم شرط انتاجه واما في السادس أعني كل ( ب ج ) وبعض ( ب ا ) ليس ( ا ) فاذا فرضنا الموضوع ( د ) يحصل كل ( د ب ) كل ( د ج ) فان جعلنا المقدمة الاولى صغرى لكبرى القياس ينعدم شرط انتاج الشكل الاول وان جمعتها كبرى يحصل الشكل الرابع وينتج بعض ( ا ) ليس ( د ) قضيه الى المقدمة الثانية يحصل الشكل الاول وينعدم شرط انتاجه ولا يخفى ان بعض الاحتمالات في غاية الظهور ولذلك ترك الشارح الاشارة اليها واما ذكرناها احاطة بجميع الاحتمالات تسلياً لفتندي ( قال قد يتم في المقدمة الكلية ) لعل تخصيصهم الافتراض بالجزئيات لعدم الاعتدال بالشكل الرابع

( م - ٢٧ - شروح النعمية ثاني ) في باب القياس في الكليات فصرم له في الجزئيات في هذا الباب ليس على ما ينبغي ويمكن الجواب عنهم بأنهم انما فرضوه في الجزئيات لان الشكل الرابع غير متد به في الانتاج فكأنهم لم يتوا به كل الاعتناء حتى يثبتوه ببلدة عدة فتأمل حق التأمل ( قوله فلصدق قولنا الخ ) أي فلصدق هذه المواد مع اختلاف حال النتيجة من كونها صادقة تارة وكاذبة أخرى وهذا هو عين المقم

( قوله وأشار المصنف الى جوابه ) أي الى الجواب عن التفضي المذكور ( قوله ان تكون السالبة المستعملة فيها احدى الخاصتين ) كقولك من الضرب السادس بعض الكتاب ليس باكن الاصابع مادام كاتباً لادائها وكل ممسك لقلم بيده كاتب فاذا عكست الصفر الى بعض نسا كن ليس بكتاب مادام ساكناً لادائها وكل ممسك لقلم بيده كاتب انتج بعض الساكن ليس بممسك لقلم مادام ساكناً لادائها فهذا القياس منتج لادائها لان قيد لادائها في الصفرى أفاد ان الكتابة قد تسلب وحينئذ فيزوم منه سلب مسك القلم لان موضوع الصفرى مساو لمحمول الكبرى وبهذا الاعتبار صار السلب مطرداً وصح ان النتيجة بعض الساكن ليس بممسك لقلم بخلافه لو كانت الصفرى سالبة بسيطة فانها قيد ان الحيوانية ثابتة على الدوام والحيوانية متفيدة عن هذا البعض وأما الكبرى فتفيد ان الحيوانية ثابتة لتعلق وحينئذ فلا تصح النتيجة القائلة ببعض الانسان ليس بانطق لانه لم يوجد قيد يدل على نفي التاطقة عن هذا البعض ( قوله واعلم الخ ) حاصله ان تمام انتاجها متوقف على شيئين احدهما كون السالبة من احدى الخاصتين البسيطة والثانية ان السالبة المركبة أعني احدى الخاصتين لا بد ان تنعكس وقول الشارح كنفسها مراده يعني سالبة جزئية خاصة تصدق بما اذا انعكست المشروطة الخاصة عرفية خاصة التي هي المراد لما مر ان الجزئيتين الخاصتين ينكسان عرفية خاصة وليس المراد كنفسها بحيث تنعكس المشروطة مشروطة والعرفية عرفية وقوله كنفسها أي خلافاً للتقدمين فاهم لم يظهر لهم ( ٢١٠ ) انعكسها ( قوله لان السادس والسابع انما يرتدان الى الثاني والثالث بعكسها )

لف وتشر مرتب فالثاني راجع للسابع والثالث راجع للسابع فثالث السادس بعض الانسان ليس باكن الاصابع مادام كاتباً لادائها وكل كاتب انسان فاذا عكست السالبة الى بعض ساكن الاصابع ليس بانسان مادام ساكن الاصابع وكل كاتب انسان انتج بعض ساكن الاصابع

بعض ساكن الاصابع ليس بانسان مادام ساكن الاصابع وكل كاتب انسان انتج بعض ساكن الاصابع

ليس بكتاب قد رجع السادس لثاني بواسطة كون سالت مركبة وانما تنعكس فلذا انتج اذ لو كانت في المقدمات بسيطة لما انعكست اتفاقاً فلا يرتد اذن لثاني فلا يحصل انتاج ومثال السابع فهو نحو كل كاتب انسان وبعض ساكن الاصابع ليس بكتاب مادام ساكن الاصابع لادائها فاذا عكسنا الكبرى السالبة الى قولنا بعض الكتاب ليس باكن الاصابع مادام كاتباً لادائها وضمنناها للصفرى رجع للشكل الثالث وانتج بعض الانسان ليس باكن الاصابع مادام انساناً ( قوله والثامن انما ينتج الخ ) تقدم ان الثامن مركب من سالبة كلية صفرى وموجبة جزئية كبرى نحو لاشي من الكتاب ساكن الاصابع مادام كاتباً لادائها وبعض الآكل كاتب ينتج بعض ساكن الاصابع ليس باكل فاذا عكست ترتيب المتقدمين صار هكذا بعض الآكل كاتب ولا شيء من الكتاب باكن الاصابع مادام كاتباً لادائها ينتج بعض الآكل ليس باكن الاصابع مادام آكلاً لادائها وعكست النتيجة الى بعض ساكن الاصابع ليس باكل رجع للشكل الاول فظهر من هنا ان الثامن لا يمتزج الا في المركبات وانه لا بد من انعكسها ( قوله انعكسها ) أي السالبة الخاصة ( قوله انه وقف عليه ) أي على انعكسها أي اطلع عليه وقوله فيبين ذلك أي انتاج الضروب الثلاثة التي حكم المتقدمون بعقها وظاهره ان السالبة الخاصة يطرد عكسها مع انه قد يكذب الا ترى ان قولك بعض متحرك الاصابع ليس بكتاب مادام متحرك الاصابع لادائها صادق وعكسه بعض الكتاب ليس متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائها كاذب فأمس ( قوله من خلط الوجهات ) أي من ذكر الوجهات

( قوله فلية الصغرى أي بأن تكون الصغرى غير ممكنة عامة وغير ممكنة خاصة ( قوله قاتها لو كانت ممكنة ) أي عامة أو خاصة والكبرى فلية لم يجب الخ ( قوله محكوم عليه ) أي إيجاباً أو سلباً ( قوله والاصغر ليس مما هو أوسط بالفعل ) أي على تقدير كون الصغرى ممكنة فلا يكون الاصغر من افراد الاوسط بالفعل بل بالامكان وحينئذ فيجوز أن يخرج الى الفعل وان لا يخرج فقول الشارح لجاز الخ الاولى اسقاطه اذ تقريبه على ما قبله من قريع الشيء على نفسه اذ لا معنى لكونه من افراده بالامكان الا ما ذكر قتال ( قوله من الاوسط اليه ) أي الى الاصغر وقوله في الفرض ( ٢١١ ) المذكور أي في عكس السواب

( قوله كل حمار الخ ) أي قاطد الوسط مركوب لكن في الكبرى بالفعل وفي الصغرى بالامكان فالحكم بالركوبية المتعلق بالفعل لا يبتدى الى الحكم المتعلق بالركوبية بالامكان والحكم المتعلق بالركوبية هو الفرس ثم ان هذا الاشتراط مبني على ان

صدق الموضوع على افراده بالفعل لا بالامكان والا لصدق كل حمار فرس بالامكان الصام ( قوله

وكل مركوب زيد فرس ) بالضرورة لا يقال لصدق هذه القضية لصدق لاشيء من مركوب زيد حمار بالضرورة وهي تنسكن الى لاشيء من الحمار بمركوب زيد دائماً فكيف يصدق كل حمار مركوب زيد بالامكان لا نقول امكان الإيجاب لا ينفى دوام السلب ثم لو استلزم الدوام بالضرورة كان متناقضاً وبما ذكرنا ظهر انه لو انكسرت الضرورة كنفسها بطل القياس المذكور لتحقيق المناقاة بين المقدسين ( قال فالحكم على المركوب بالفعل لا يبتدى اليه ) أي تعدياً صادقاً مطابقاً للواقع كما يدل عليه قوله مثلا يصدق فلا يرد أن تقريبه على ما تقدم محل بحث لان مدار

في المقدمات يمتنع لانتاج الاشكال شرائط اما الشكل الاول فشرطه باعتبار الجهة فلية الصغرى قاتها لو كانت ممكنة لم يجب تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الكبرى تدل على ان كل ما هو أوسط بالفعل محكوم عليه بالاكبر والاصغر ليس مما هو أوسط بالفعل بل بالامكان لجاز أن يبقى بالقوة ولا يخرج منها الى الفعل فلم يتعد الحكم من الاوسط اليه مثلا يصدق في الفرض المذكور كل حمار مركوب زيد بالامكان العام وكل مركوب زيد فرس بالضرورة ولا يصدق كل حمار فرس بالامكان العام لان معنى الكبرى ان كل ما هو مركوب زيد بالفعل فهو فرس بالضرورة والحمار ليس بمركوب زيد بالفعل أصلاً فالحكم على المركوب بالفعل لا يبتدى اليه قال ( والنتيجة فيه كالكبرى ان كانت غير المشروطين والمرتبتين والافتكا لصغرى محذوفاً عنها قيد اللادوام واللاضرورة والضرورة المحصورة بالصغرى ان كانت الكبرى احدي العامين وبعد ضم اللادوام اليها ان كانت احدي الخاصتين )

( أقول ) قد عرفت ان الموجبات المتبعة ثلاث عشرة فافنا اعتبرناها في الصغرى والكبرى حصل مائة وتسعة وستون اختلافاً وهي الخاصة من ضرب ثلاثة عشر في نفسها لكن اشتراط فلية الصغرى أمقت من تلك الجهة ستة وعشرين اختلافاً وهي حاصلة من ضرب الممكنتين في ثلاثة عشر فبقيت الاختلافات المنتجة مائة وثلاثة وأربعين وضابط انتاجها أن الكبرى إما أن تكون

( قال محكوم عليه ) أي إيجاباً أو سلباً ( قال والاصغر ليس مما هو أوسط الخ ) أي على تقدير كون الصغرى ممكنة ليس مدلوله ان الاصغر ليس أوسط بالفعل بل بالامكان لجاز أن لا يكون أوسط بالفعل فيلزم استدراك قوله لجاز أن يبقى بالقوة الخ وأن يكون تقريبه على ما قبله من قريع الشيء على نفسه على ما هو ( قال وكل مركوب زيد فرس بالضرورة ) لا يقال لو صدق هذه القضية لصدق لاشيء من مركوب زيد بحمار بالضرورة وهي تنسكن الى لاشيء من الحمار بمركوب زيد دائماً فكيف يصدق كل حمار مركوب زيد بالامكان لا نقول امكان الإيجاب لا ينفى دوام السلب ثم لو استلزم الدوام بالضرورة كان متناقضاً وبما ذكرنا ظهر انه لو انكسرت الضرورة كنفسها بطل القياس المذكور لتحقيق المناقاة بين المقدسين ( قال فالحكم على المركوب بالفعل لا يبتدى اليه ) أي تعدياً صادقاً مطابقاً للواقع كما يدل عليه قوله مثلا يصدق فلا يرد أن تقريبه على ما تقدم محل بحث لان مدار

امكان الإيجاب لا ينفى دوام السلب ثم لو استلزم الدوام بالضرورة كان متناقضاً وبما ذكرنا ظهر انه لو انكسرت الضرورة كنفسها بطل القياس المذكور لتحقيق المناقاة بين المقدسين ( قوله فالحكم على المركوب بالفعل لا يبتدى اليه ) أي تعدياً صادقاً مطابقاً للواقع كما يدل عليه قوله مثلا يصدق فلا يرد أن تقريبه على ما تقدم محل بحث لان مدار عدم تعية الحكم عدم جعل الاصغر مركوب زيد بالفعل لاعل عدم كونه مركوب زيد بالفعل حتى لو لم يكن مركوب زيد وجهه كذلك يبتدى الحكم اليه ( قوله من ضرب الممكنتين ) أي العامة والخاصة وقوله الشرطتان أي العامة والخاصة وقوله والمرتبتان أي العامة والخاصة

( قوله احدى التسع ) هي الدائتان والوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة الدامة ( قوله فالتنتيجة كالكبرى ) أى تخرج كالكبرى في الجهة ( قوله لكن ان كان فيها ) أى في الصغرى وقوله قيد اللادوام أى في المشروطة الخاصة والعرفية والوقتيتين والوجودية اللادائمة وقوله أو للاضرورة أى في الوجودية للاضرورة وقوله ان وجد فيها قيد اللادوام أى الكلي الجزئي لان كبرى الشكل الاول ( ٢١٢ ) لابد ان تكون كلية لان قيد اللادوام يقع كبرى كما يأتي تفصيله وتوضيحه

فبصل أقيسة متعددة ( قوله وكذلك ) أى ( قوله ) مثل حذف قيد اللادوام واللاضرورة حذفاً للضرورة المحصورة ان وجدناها فيها ( قوله محصورة بها ) أى غير مشتركة بينها وبين الكبرى ثم ننظر في الكبرى ان لم يكن فيها قيد اللادوام كما اذا كانت احدى العامين كان المحفوظ بعينه النتيجة وان كان فيها قيد اللادوام كما اذا كانت احدى الخاصتين ضمنها الى المحفوظ كان المجموع الحاصل منهما جهة النتيجة أما الاول وهو أن الكبرى اذا كانت غير الوصفيات الاربع كانت النتيجة كالكبرى فللاندراج الين فان الكبرى حينئذ دلت على ان كل مايت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالاكبر بالجهة المتعبرة في الكبرى لكن

عدم تصدي الحكم عدم جعل الاصغر مركوب زيد بالفعل لاعدم كونه مركوب زيد بالفعل حتي لو لم يكن مركوب زيد بالفعل وجعل الاصغر كذلك يمتدى الحكم اليه ( قال وكذلك ) أى مثل حذف اللادوام واللاضرورة ( حذفاً للضرورة المحصورة ) ان وجدناها فيها ( قال وان كان فيها قيد اللادوام ) أى الكلي ولما قيد بقوله كما اذا كانت احدى الخاصتين وأما اللادوام الجزئي فلمقدم انتاجه في كبرى الشكل الاول لا يمتد الى النتيجة ( قال فللاندراج الين ) أى اندراج الاصغر تحت الاوسط بحسب الجهة لان الكلام فيه فلا يرد انه حاصل في جميع ضروب الشكل الاول بمجرد كلية الكبرى ( قال فان الكبرى الخ ) أثبت اندراج الين بقياس استثنائي استثنى فيه عين المقدم فنتج عن التالي ولا يخفى ان القياس المذكور جار في الوصفيات الاربع فيلزم أن يكون النتيجة فيها كالكبرى أجاب الشارح في شرح المطالع بأنه لا شك في أن جميع احتسالات هذا الشكل ينتج نتيجة تابعة للكبرى الا أن النتيجة اذا كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع هي ان الاصغر أكبر مادام أوسط والاوسط واجب الحذف من النتيجة ولما حذف الاوسط منها ونظر في جهتها وجدت تابعة للصغرى بالشرائط المذكورة وان كان الاوسط مستديماً للاكبر بالضرورة الخ هكذا وقع في شرح المطالع ولا يخفى ركائز لانه لا يمكن عطفه على قوله ولما كان للاوسط مستديماً للاكبر لشموله له ولا على قوله فان كان ثبوت الاوسط له دائماً الخ وهو ظاهر ولان كون ضرورة ثبوت الاكبر للاصغر بحسب ضرورة ثبوت الاوسط متحقق سواء كان الاوسط مستديماً للاكبر بالضرورة أولاً والصواب ما قال المحقق الفتازاني من انه لو كان الاوسط مستديماً للاكبر كان ثبوت الاكبر للاصغر بحسب ثبوت الاوسط من الدوام والتوقيت والضرورة لان الدائم للثبات لشيء دائماً لثبات الشيء وكذا الضروري للضرورة لشيء ضروري لثبات الشيء ذاتاً ووقتاً

الشكل الاول أى ان الاوسط محكوم عليه بجهة الاكبر والاصغر مندرج في الاوسط فيلزم تصدى الجهة له ( قوله فان الكبرى الخ ) هذا اشارة لدليل استثنائي أثبت به الاندراج الين وقد استثنى فيه عين المقدم فنتج عن التالي والاصل كما ثبت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالاكبر لكن الاصغر مما ثبت له الاوسط بالفعل فيكون محكوماً عليه بالاكبر بتلك الجهة ولا يخفى ان القياس المذكور جار في الوصفيات الاربع فيلزم ان تكون النتيجة فيها كالكبرى (

(قوله مستديماً للاكبر) أي مستلزماً وطالبا ومستديعا له وعلة فيه وملخص هذا الكلام ان الاوسط علة في ثبوت الاكبر ثم ان كان الاوسط ثابتا للاصغر على الدوام كان الاكبر كذلك لان اللازم تابع للمزوم فقي وجد الاوسط وجد الاصغر والا فلا وان كان ليس ثابتا للاصغر على الدوام كان الاكبر كذلك \* ثم لا يخفى ان طلب الاوسط للاكبر اما ان يكون عقليا فيقتضي الوجوب وعدم الانفكاك كما في كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً فان الكاتب يطلب التحرك طلبا عقليا في وقت الكتابة \* واما ان يكون عاديا فيقتضي الدوام نحو كل فلك متحرك فان الفلك طلب للتحرك طلبا عاديا اذا علمت هذا قول الشارح ولما كان الاوسط مستديماً للاكبر صادق بان يكون الاستدانة عقلية أو عادية وقوله بعد وان كان الاوسط مستديماً للاكبر بالضرورة النخ داخل فيما قبله فلا يتناسب ان يكون مقابلا له لان المتبادر انه عطف على قوله ولما كان الاوسط مستديماً النخ والمطع يقتضي المقابلة والآنسب ان يقول بدله وان كان ثبوت الاكبر له بالضرورة كان ثبوت الاكبر للاصغر ضروري ويحمل هذا تحريماً كالذي قبله على قوله ولما كان الاوسط مستديماً للاكبر ( ٢١٣ ) كان ثبوت الاوسط للاصغر محسب

ثبوت الاصغر له ويمكن أن يقال أن قوله وان كان الاوسط مستديماً للاكبر بالضرورة مطوف على قوله وان كان ثبوت الاوسط الخ والاول في الدوام والثاني في الضرورة فهو من جهة الفرع لانه عطف على قوله ولما كان الاوسط مستديماً الخ حتى يكون مقابله ثم ان ظاهر عبارة عبد الحكيم هنا تقتضي أن الاوسط يستدعي الاكبر استدعاء عاديا ويكون الاوسط ثابتاً للاصغر بالضرورة فيلزم من ذلك أن يكون

الاصغر مما ثبت له الاوسط بالفعل فيكون محكوما عليه بالاكبر بتلك الجهة المثبتة \* وأما الثاني وهو ان الكبرى اذا كانت احدى الوصفيات الاربع كانت النتيجة كالصغرى فان الكبرى تدل على ان دوام الاكبر بدوام الاوسط ولما كان الاوسط مستديماً للاكبر كان ثبوت الاكبر للاصغر محسب ثبوت الاوسط له فان كان ثبوت الاوسط له دائماً كان ثبوت الاكبر له دائماً أيضاً وان كان في وقت كان في وقت وان كان الاوسط مستديماً للاكبر بالضرورة كما في المشروطتين كان ضرورة ثبوت الاكبر للاصغر محسب ضرورة ثبوت الاوسط له لان الضروري للضروري ضروري وأما حذف اللادوام الصغرى واللاضرورتها فلان الصغرى لما كانت موجبة كان اللادوام واللاضرورة فيها سبالة

( قال فلان الصغرى الخ ) هذا التلليل قلته الشارح في شرح المطالع عن البعض ثم قال وفيه ما فيه ولعل وجهه ان اللازم منه أن لا يتنج ضم لادوام الصغرى مع الكبرى لان لا يكون النتيجة كالصغرى في اعتبار النتيجة اللادوام معه فان الاوسط اذا كان مستديماً للاكبر فأي جهة ثبت الاوسط للاصغر كانت النتيجة مقيدة بها ولا يتوقف ذلك على انتاج اللادوام السالب في صغرى الشكل الاول وعلل صاحب المطالع بان حل الاكبر على الاوسط وان كانت مقيدة بدوامة الوصف لكن لا يلزم منه أن يكون مقصراً على وقت ثبوت وصف الاوسط بل يجوز أن يكون دائماً لكل ما ثبت له الاوسط فلا يصدق لادوام الصغرى كقولنا كل انسان ضاحك دائماً وكل ضاحك حيوان مادام ضاحكا مع كذب كل انسان حيوان لاداماً قال المحقق التفتازاني ولا يخفى ان هذا اما يتم على تقدير أن يفسر الوصفية بما دام الوصف لا لاجل الوصف ولا يشترط الوصف

الاكبر ثابتاً للاصغر بالضرورة وفيه نظر لان ثبوت الاصغر للاكبر فرع عن ثبوت الاوسط له والحاصل أن الاوسط ان كان علة في الاكبر ضرورة كان الاكبر ثابتاً للاصغر ضرورة وان كان ثابتاً له عادة فيكون ثبوت الاكبر للاصغر عاديا لان الاصغر من جزئيات الاوسط فتأمل ( قوله لان الضروري للضروري ضروري ) أي لان الضروري للضروري للشيء ضروري لذلك الشيء مثلاً كل انسان حيوان بالضرورة وكل حيوان جسم مادام حيوانا الجسمية لازمة للحويانية لان الحيوانية علة فيها بالضرورة فهي لازمة للانسان ضرورة فالضروري عبارة عن الجسمية التي هو الاكبر وقوله للضروري مصدوقه الاصغر وهو الانسان ( قوله وأما حذف لادوام الصغرى واللاضرورتها ) أي اللذان هما عجزا لقضية أي وأما حذف لادوام الصغرى والاقصر على صدرها فقط وذلك اذا كانت الصغرى مشروطة خاصة أو عرفية خاصة أو احدى الوقتين أو الوجودية اللادامعة نحو كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لاداماً وقوله ولا ضرورتها أي والاقصر على صدرها وذلك اذا كانت وجودية لاضرورية وقوله لما كانت موجبة الخ وذلك لان كلامنا في الشكل الاول وسره لا بد من إيجابها

( قوله والسالبة لامدخل لها الخ ) أي واذا كان لامدخل لها فلا يؤخذ لادوام في النتيجة والاداء الى اعتبار السلب في الصغرى هذا كلامه وقد يقال أن ثبوت المحمول للموضوع فيها ذكر من التصديق ليس بدائم في العجز اذ تحرك الاصابع للكتاب ليس بدائم بل وقت الكتابة فقط فيمكن الانتفاء لادوام في النتيجة من حيث أنه ثابت في الجزء الاول ولازم له فالتنظر للتأني في ذكره الشارح من التليل منقوض بما علت فالاولى في التليل أن يقول لانه لو لم يحذف لادوام ولا ضرورة لزم الكذب في النتيجة مثلاً كل انسان ضاحك لادائماً وكل ضاحك حيوان مادام ضاحكاً لو لم يحذف لادائماً في النتيجة بل أخذناه فيها لكانت كل انسان حيوان لادائماً وهو كاذب ( قوله وأما حذف الضرورة المحصورة الخ ) وذلك كما في قولك اشارة لسماء الدنيا هنا فلك بالضرورة وكل فلك متحرك مادام فلكاً ثبوت الفلكية للسماء واجب والتحرك غير واجب بل دائم فلا يصح الحكم على السماء حينئذ بأنها متحركة بالضرورة وقد أقام- الشارح على ذلك دليلاً استثنائياً استثنى فيه عين المقدم قاض عين التالي وحاصله كما كانت الكبرى خالية من الضرورة والموضوع أن الصغرى مفيدة بها جاز اضحك الاكبر عن كل ما ثبت له الاوسط لكن الاصغر هي الافراد التي ثبت لها الاوسط فيجوز اضحك الاكبره ( قوله وأما ضم لادوام الكبرى الخ ) مثلاً زيد كاتب وكل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائماً فالتحرك ثابت للكاتب بالضرورة والقول بالضم لادوام الكبرى فيجوز اضحك الاكبره ( ٢١٤ ) التي هي علة التحرك والكتابة غير دائمة فكذلك التحرك لان الملوك تابع لملته وجوداً

والسالبة لامدخل لها في إنتاج هذا الشكل وأما حذف الضرورة المحصورة بالصغرى فلان الكبرى اذا لم يكن فيها ضرورة جاز اضحك الاكبر عن كل ما ثبت له الاوسط لكن الاصغر مما ثبت له الاوسط فيجوز اضحك الاكبر عن الاصغر فلم يمتد ضرورة الصغرى الى النتيجة \* وأما ضم لادوام الكبرى فلان دراج البين ايضاً فان الكبرى حينئذ تدل على ان الاكبر غير دائم لكل ماهو اوسط بالقدم والاصغر مما هو اوسط بالقدم فيكون الاكبر غير دائم له مثلاً الصغرى الضرورية مع المشروطة العامة تنتج ضرورة لان النتيجة كالصغرى وبينها ومع المشروطة الخاصة تنتج ضرورة لادائماً لانضمام اللادوام مع الصغرى لكن القياس الصادق المقدمات لا يتألف منها لان القياس ملزوم للنتيجة فهو انتظم القياس الصادق انقدمات منها لزم صدق الملزوم بدون اللازم وأنه محال ومع العرفية العامة ينتج دائماً لحذف الضرورة التي هي المختصة بالصغرى منها فلم يبق الا الدوام

وعداً وحينئذ فالنتيجة يضم لها اللادوام بان يقول في نتيجة القياس زيد متحرك لادائماً : اعلت أن الاكبر ثبت للاوسط لاعلى الدوام والاصغر من جهة أفراد الاوسط فلا كبر غير ثابت له دائماً ( قوله ) مثلاً الصغرى الضرورية

مع المشروطة العامة الخ ) نحو كل انسان حيوان بالضرورة وكل حيوان جسم بالضرورة مادام حيواناً ينتج كل حيوان جسم بالضرورة فالنتيجة كالصغرى فيها قيد الضرورة وذلك لان الحيوانية ثابتة للانسان ضرورة والحيوانية علة للجسم ضرورة والحيوانية لازمة للانسان فالجسمية لازمة له ( قوله ومع المشروطة الخاصة تنتج ضرورة لادائماً الخ ) وذلك نحو كل انسان حيوان بالضرورة وكل حيوان جسم بالضرورة مادام حيواناً لادائماً فالاولى صادقة والثانية كاذبة ينتج كل انسان جسم بالضرورة لادائماً وهذه النتيجة كاذبة وذلك لكذب المقيدة الثانية لاقتضاها أن بعض الحيوان ليس بجسم ولهذا لا يعقل قياس مركب من هاتين القضيتين والحال أنها صادقتان معاً بل احدهما صادقة والاخرى كاذبة فقول الشارح ومع المشروطة الخاصة ضرورة لادائماً ناظر في هذا للنتيجة على تقدير تركه ثم بعد ذلك يحتمل أن يكون القياس المركب منها قد يكون صحيحاً فاستدرك على ذلك وقال لكن القياس الخ وقول الشارح ينتج ضرورة لادائماً ليس في هذا مصادرة لان أخذ جهة الصغرى وضم اللادوام الكبرى للصغرى قد عد دليله تاماً ( قوله فلو انتظم الخ ) حاصل هذا الكلام أن النتيجة لازمة للقياس وهي كاذبة ويلزم من كذبها كذب القياس والا لزم وجود الملزوم بدون اللازم وأنه محال ومن هذا يعلم أن هذا الضرب عظيم فيضم لما مر ( قوله ومع العرفية العامة الخ ) نحو هذا فلك بالضرورة وكل فلك متحرك مادام فلكاً ينتج هذا متحرك دائماً وهو صادق لان ثبوت التحرك دوامياً لا ضروري والفلكية وان كانت ضرورة لكن لا تقتضي أن يكون التحرك ضرورياً وقوله فلم يبق الا الدوام أي المأخوذ من الكبرى

( قوله ومع الرتبة الخاصة دائمة لادائمة ) وذلك نحو قولك هذا فلك بالضرورة ركل فلك متحرك مادام فلكاً لادائماً ينتج دائمة لادائمة وهي هذا متحرك مادام فلكاً لادائماً وذلك لحذف الضرورة وضم اللادوام لادوام الصدر الكائني في الكبرى لان صدرها عرفة عامة محتوية على الدوام وهذه النتيجة كاذبة لان الدوام ينفيه اللادوام والقياس ملزوم لها وكذب اللازم يستلزم كذب الملزوم وانما كان عجز النتيجة وهو لادائماً مناقضاً لصدرها لان لادائماً معناه لا شيء من الفلك يتحرك بالفصل ( قوله كما عرفت ) أي من قوله سابقاً لان القياس ملزوم لنتيجته الخ ( قوله والصغرى الدائمة مع احدى العامين الخ ) وذلك نحو كل انسان حيوان دائماً وكل حيوان جسم مادام حيواناً ينتج كل حيوان جسم دائماً وهو صادق ( قوله ومع احدى الخاصتين الخ ) أي وهو غير صادق لما تقدم من الليل فسا تقدم من ( ٢١٥ ) التعليل والمثال يأتي هنا ( قوله

لا يقال الخ ) حاصله انه قد ذكر فيما مر أن الضرورية الصغرى مع الشرطية العامة تنتج ضرورية والدائمة الصغرى مع الشرطية العامة تنتج دائماً فريد عليه ان الشرطية قد فسرت فيها مر بتفسيرين فان أردعوها حالة كونها مفسرة بالتفسير الاول وهو الضرورية مادام الوصف بطل الامر الثاني وهو ان الدائمة مع الشرطية تنتج دائماً اذ اللازم عليه انما هو انتاجها ضرورية لادائمة وان فسرت بالتفسير الثاني وهو الضرورية بشرط الوصف بطل

ومع الرتبة الخاصة دائمة لا دائمة بحذف الضرورة وضم اللادوام والقياس الصادق المقدمات لا ينتظم منها أيضاً كما عرفت والصغرى الدائمة مع احدى العامين تنتج دائماً ومع احدى الخاصتين دائماً لادائمة ولا يصدق مقدمتا القياس منها أيضاً كما عرفت لا يقال المشروطة ان فسرت بالضرورة مادام الوصف أنتج الصغرى الدائمة منها ضرورية كالضرورة لان الحكم في الكبرى بالضرورة الاكبر لكل ثابت له الاوسطاً مادام وصف الاوسط وبما يدوم له وصف الاوسط هو الاصغر فيكون الاكبر ضروري الثبوت له وان فسرت بالضرورة بشرط الوصف لم ينتج الصغرى الضرورية منها ضرورية كالدائمة لدلالة الكبرى على ان ضرورة الاكبر بشرط وصف الاوسط فاللازم ليس الا ان الاكبر ضروري للاصغر بشرط وصف الاوسط لكن الاوسط واجب الحذف عن النتيجة فجاز أن لا يقي ضرورة الاكبر

( قال ان فسرت الخ ) ذكر هذا الشق لترويج السؤال وافادة انها مع الصغرى الدائمة ينتج ضرورية والا فالشرطية المذكورة في الوجهات ما فيها الضرورية بشرط الوصف والمقصود بيان الاختلاطات من الوجهات المذكورة سابقاً وما قيل فالجواب باختار الشق الاول من ان انتاجها للضرورة لا ينافي انتاجها للدائمة لاستلزام الضرورية الدوام الا انه اختار في بيان الانتاج الدوام دون الضرورية يدخل في ضابطه ان النتيجة كالصغرى فليس بشيء لانه قال في شرح المطالع واعلم ان من تمام البرهان على الانتاج بيان عدم لزوم الزائد لان الدعوى في جهة النتيجة أخس الجهات اللازمة للقياس ( قال فاللازم ليس الا ان الخ ) هذا القدر كاف في اثبات عدم انتاجها مع الصغرى الضرورية ضرورية اذ الضرورية الوصفية ليست ضرورية ذاتية الا انه زاد قوله لكن وصف الاوسط الخ ترويحاً للسؤال بأنه لا يقي ضرورة أصلاً فضلاً عن الذاتية

المدعي الاول وهو ان الضرورية مع الشرطية تنتج ضرورية اذ اللازم عليه انما هو انتاجها دائمة ومثالها على التفسير الاول كما مر كل قر وقت الحيلة منخسف دائماً بمجمله قيداً في الموضوع وكل منخسف مظل بالضرورة مدغم منخسفاً كالكبرى صادقة والانخفاض ثابت للقر وجوبا في وقت ما ينتج للقر وقت الحيلة مظل بالضرورة فلا تنتج دائمة خلافاً لما مر لان ثبوت الانخفاض ثابت للقر وجوبا في وقت ما فكل شيء انصف بالانخفاض ثبت له الانخفاض ومثالها على التفسير الثاني كل انسان حيوان وكل حيوان جسم بالضرورة مدغم حيواناً أي بشرط الحيوانية فلا تنتج كل انسان جسم بالضرورة لان الشرط قد حذف عند الانتاج والضرورة انما جاءت منه ( قوله لكن الاوسط واجب الحذف ) أي مع شرطية الملزوم له الوجوب وقوله عن النتيجة أي عندها أي عند الاستنتاج

(قوله لانا قول الخ) حاصله انما اختار الشق الثاني ففسرها بالفسير الثاني وقولك جاز ان لا تسبق ضرورة الاكبر عند حذف الاوسط لا يلزم  
للدليل القاطع على نبوت الضرورة (٢١٦) وهو فلما تحقق الخ (قوله وصف الاوسط) وهو الحيوانية (قوله ذات الاصغر) المراد

لانا قول وصف الاوسط اذا كان ضروريا لذات الاصغر فكلما تحقق الاصغر تحقق ذات الاصغر  
ووصف الاوسط بالضرورة وكلما تحقق ذات ضرورة الاكبر فكلما تحقق الاصغر ثبت ضرورة  
الاكبر وهو المطلوب • ثم انك لو تأملت أدنى تأمل أمكنك أن تستخرج نتائج الاختلاف الباقية  
من الصابط المذكور وان أشكل عليك شيء منها فارجع الى هذا الجدول تفق عليها مفصلة

﴿ جدول القضايا المتعلقة ﴾

الصفات الكبريات	المشروطة العامة	العرفية العامة	المشروطة الخاصة	العرفية الخاصة
الضرورية	ضرورية	دائمة	ضرورية لادائمة	دائمة لادائمة
الدائمة	دائمة	دائمة	دائمة لادائمة	دائمة لادائمة
المشروطة العامة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
العرفية العامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
المطلقة العامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
المشروطة الخاصة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
العرفية الخاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
الوجودية اللا ضرورية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
الوقفية	وقفية مطلقة	مطلقة وقفية	وقفية مطلقة	مطلقة وقفية
			لادائمة	لادائمة
المنتشرة	منتشرة مطلقة	مطلقة منتشرة	منتشرة مطلقة	مطلقة منتشرة
			لادائمة	لادائمة

بذات الاصغر افراده  
أي انه كلما تحقق الحد  
الاوسط تحقق افراد الحد  
الاصغر ووصف الاوسط  
فلاصغر الانسان مثلا  
والاوسط حيوان فكلما  
تحقق الانسان تحققت  
افرادهم وصف الحيوانية  
وكلما تحقق ذلك تحققت  
الجمعية فكلما تحققت  
الانسانية تحققت الجمعية  
(قوله فارجع الى هذا  
الجدول) اعلم ان المراتم  
الاول الاحدى عشر  
التي من أعلاه لاسفله  
مربرات الصغرى وهذه  
المربرات الاربع الاول  
التي من جهة اليمين  
الى جهة اليسار مربرات  
الكبرى وما عدا مربرات  
الصغرى والكبرى من  
المربرات فهو مربرات  
النتيجة فتأخذ ما في كل  
واحد من مربرات الصغرى  
مع ما في كل واحد من  
مربرات الكبرى فيحصل  
قياس ينتج ما في الربع  
الذي تحت مربع الكبرى  
لماؤخوة الكائن ذلك  
للربع المتخالف في المربرات

قال (وأما الشكل الثاني فشرطه بحسب الجهة أمران أحدهما صدق الدوام على الصغرى أو كون  
الكبرى من القضايا الممكنة السوالب والثاني أن لا تشمل الممكنة الا مع الضرورية المطلقة أو  
مع الكبرىين المشروطين)

(أقول) يشترط في انتاج الشكل الثاني بحسب الجهة أمران كل واحد منهما أحد الامرين الاول  
صدق الدوام على الصغرى أي كونها ضرورة أو دائمة أو كون الكبرى من القضايا الست الممكنة  
السوالب وذلك لانه لو انشأ لكات الصغرى غير الضرورية والدائمة وهي إحدى عشرة والكبرى

(قال لانا قول) جواب باختار الشق الثاني وثابت للقدمة المنوعة أعني انتاجها مع الضرورة  
ضرورة قياس على هيئة الشكل الاول من المتصلتين

الاربعة المولية لربع الصغرى من جهة اليسار (قوله الاول صدق الخ) حاصله ان الصغرى اما ان تكون احدى  
الدائنتين وان لم تكن الكبرى من احدى الست الممكنة السوالب واما ان تكون الكبرى من احدى الست وهي الدائنتان والامتان  
والخاصتان وان لم تكن الصغرى دائمة (قوله لانا لو انشأ) أي الامر انهما كون الصغرى احدى الدائنتين وكون الكبرى احدى الست

( قوله من القضايا ) السبع الغير المتمكة السوالب وهي الوقتان والوجوديتان والممكنتان المطلقة العامة ( قوله أخص من السبع الباقية ) فيه تسع اذ الباقي ست لانها احدى عشر المشروطة الخاصة منها وهي أخص من ثلاثة وكذلك منها الوقتية وهي أخص من الباقي وهو ست فالوقتية من جهة السبع ثم لا يخفاك ان الشارح جعل أخص الاحدى عشر اثنان المشروطة الخاصة والوقتية وجعل المشروطة أخص من ثلاثة والوقتية أخص من الباقي مع ان المشروطة الخاصة أخص القضايا كلها فلم لم يقل من أول الامر وأخص الصغريات المشروطة الخاصة قلت اما جعل الاخص تسعين لما علمت ان الاحدى عشر منها مالمالها عكس • ومنها مالمالها عكس فالاولى وهي المشروطة من التي لسوالها عكس ( ٢١٧ ) وأما الوقتية فهي من السبعة التي

لا عكس لسوالها فهذه أخص هذا القسم والاخرى كذلك وهذا لا ينافي ان المشروطة أخص من الوقتية فتأمل ( قوله مادام منخفاً ) اشارة للمشروطة وقوله أوفي وقت معين اشارة لوقتية ( قوله مع استطاع السلب ) أي الذي هو نتيجة ذلك القياس وهي لاشئ من التخفيف بقدر • وقوله بالامكان العام اما عبر بهذا مع ان الامكان ليس موجوداً لا في الصغرى ولا في الكبرى لان الامكان أعم من جهة النتيجة الخارجية فاذا كان السلب لا يصدق باهم الجهات فلا يصدق مع أخصها ( قوله استطاع الإيجاب ) أي وصدق السلب الذي هو النتيجة وهو لاشئ من التخفيف

من القضايا السبع الغير المتمكة السوالب وأخص الصغريات المشروطة الخاصة والوقتية لان المشروطة الخاصة أخص من المشروطة العامة والعرفيتين والوقتية من السبع الباقية وأخص الكبرى السبع الوقتية واختلاط الصغرين أعنى المشروطة الخاصة الوقتية مع الكبرى الوقتية غير منتج لاختلاف الموجب لعدم الانتاج فانه يصدق قولنا لاشئ من التخفيف بمضي بالضرورة مادام منخفاً أو في وقت معين لا دائماً وكل قر مضى بالضرورة وفي وقت معين لا دائماً مع استطاع السلب بالامكان العام لصدق كل منخسف قر بالضرورة ولو بدلتا الكبرى بقولنا وكل شمس مضية في وقت معين لا دائماً استطاع الإيجاب ومضى لم ينتج هذان الاختلاطان لم ينتج سائر الاختلاطات لاستتزام عدم انتاج الاخص عدم انتاج الأعم • والثاني عدم استتزام الممكنة الا مع الضرورية المطلقة أو مع الكبرى المشروطين • ومحصله أن الممكنة ان كانت صغرى لم تستعمل الا مع الضرورية المطلقة أو المشروطين وان كانت كبرى لم تستعمل الا مع الضرورية المطلقة • أما الاول فلا بد فظهر من الشرط الاول ان الممكنة الصغرى لا تنتج مع السبع الغير المتمكة السوالب لعدم صدق الدوام على الصغرى وعدم كون الكبرى من السبع المتمكة السوالب فلو استعملت الممكنة الصغرى مع غير الضروريات الثلاث لكان اختلاطها مع الدوام الثلاث التي هي الدائمة والعرفيتان لكن اختلاطها مع الدائمة عقيم لجواز أن يكون الثابت لشيء بالامكان مسلوباً عنه دائماً كقولنا كل رومي

( قال لان المشروطة الخاصة أخص من المشروطة العامة والعرفيتين ) لم يعتبر خصوصاً من المطلقة العامة والممكنتين واعتبر خصوص الوقتية منها لاشتراكها مع الوقتية في عدم الانعكاس ( قال والوقتية من السبع الباقية ) من قبيل المطف على معمولي عاملين والجرور ليس بمقدم ولذا وقع في بعض النسخ والوقتية أخص من السبع الباقية وعلى أي تقدير الصواب من السبع الباقية أو أخص السبع الباقية لان المفضل لا يكون داخلياً في المفضل عليه بمن التفضيلة ويكون داخلياً في المفضل عليه بالإضافة على ما صرح به في الرضي ( قال لجواز أن يكون الخ ) بناء على ان الدوام لا يستلزم الضرورة والا لا تمتع نبوة بالامكان وكذا قوله فيما سيأتي لجواز أن يكون المسلوب عن الشيء بالامكان ثبته دائماً

( م - ٢٨ - شروح التعصية ثانی ) بشمس بخلافه في الاول فقد اختلفت النتيجة السالبة صدقاً وكذا ( قوله والثاني عدم استتزام الخ ) أي والثاني من الامرين ( قوله الا مع الضرورية ) أي صغرى أو كبرى ( قوله اما الاول ) وهو ان الممكنة اذا كانت صغرى لم تستعمل الا مع الضرورية المطلقة أو مع احدى المشروطين ( قوله مع غير الضروريات الثلاث ) المراد بالضروريات الثلاث الضرورية المطلقة والمشروطان ( قوله مع الدوام الثلاث ) أي الدائمة المطلقة والعرفيتان ( قوله لجواز ان يكون الثابت لشيء ) معدوق الشيء الرومي ومصدق الثابت الاسود في المثال الآتي فالواد ثبت لرومي بالامكان ومسلوب عنه دائماً

( قوله مع امتناع سلب الشيء عن نفسه ) أي الذي هو النتيجة وهي لاشيء من الرومي برومي ( قوله امتنع الإيجاب ) أي وصح السلب فطبيعة هذا الشكل انتاج السلب وهذا السلب نارة يكون صادقاً ونارة يكون كاذباً فالممكنة لا تنتج مع الدائمة ولا تنتج مع الرقيتين لأن الأولى أخص \* وقوله امتنع الإيجاب وهو كل رومي تركى وهو خلاف النتيجة إذ النتيجة هي لاشيء من الرومي بتركي محيية ( قوله ويلزم من عقم هذا الاختلاط ) أي اختلاط الممكنة الصغرى مع الكبرى ( قوله فليدم انتاج الرقية أي العامة ) وهو صدر المركبة \* وقوله وعدم انتاج اللادوام أيضاً أي كعدم انتاج الرقية العامة مع الممكنة \* وقوله اللادوام وهو عجز المركبة ( قوله وعدم انتاج اللادوام ) وذلك لأنه إيجاب والممكنة وجبة والشكل الثاني يشترط فيه اختلاف القضيتين في الكيف \* وأما بالنسبة للصغر فقد علم ( قوله يجزئها ) أي يجزئ الرقية والأولى تقديمه على قوله الممكنة بل يقول لم ينتج الرقية الخاصة بجزئها مع الممكنة إذ كلامه ربما أوهم أن الضمير راجع للممكنة ( قوله تكون الرقية الخاصة معها ) أي مع الممكنة عتبية قاله ثم نفى الاثنين ما لا باحدها ( قوله إذ المعنى ) أي المقصود وهذا علة للعقم في الجزئين فالعقم بكذب الجزئين لا يكذب أحدهما ( قوله انتاج أحد جزئها ) انتاج الجزء الآخر أولاً فانتاج الجزئين لا يشترط ( قوله ومن هاهنا ) أي من أن المعنى بانتاج القضية الخ ( قوله ومن مركبة وبسيطة قياسان ) حاصلان من ضم البسيطة لصدر المركبة ثم لجزئها ( قوله أربعة أقيسة ) ( ٢١٨ ) حاصلة من أخذ صدر الأولى مع كل من صدر الأخرى وعجزها وأخذ عجز

الأولى مع كل من صدر  
الأخرى وعجزها ( قوله  
فإن كان المنتج منها قياساً  
واحداً ) نحو لاشيء  
من الانسان بمتحرك  
الاصابع بالفعل لادائها  
أي كل انسان متحرك  
الاصابع بالفعل وكل  
كاتب متحرك الاصابع  
مادام كاتباً لادائها أي

لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل \* فالأولى وهي الصغرى وجودية لادائمة \* والثانية مشروطة خاصة  
فاذا أخذت صدر الأولى مع صدر الثانية انتج لاشيء من الانسان بكاتب بالفعل بحذف لادائها فالنتيجة بسيطة \* فإن أخذت  
صدر الأولى مع عجز الثانية فإن قلت لاشيء من الانسان بمتحرك الاصابع بالفعل لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل  
أو أخذت عجز الأولى مع صدر الثانية فلا ينتج فيها لاخاق القضيتين حينئذ في الكيف وإن أخذت عجز الأولى مع عجز  
الثانية فلا ينتج لانها وإن اختلفا كيفاً لكنه مركب من مطلقين عامتين وهما غير متجعين فلم يوجد شرط الجبهة فقد احتوى  
هذا المثال على امكان تركب أربع أقيسة ولكن المنتج منها واحد فقط ( قوله والاركت النتائج الخ ) كما لو قلت كل انسان  
آكل بالفعل لادائها أي لاشيء من الانسان بآكل بالفعل وكل آكل متحرك اللفم لادائها فها وجوديتان لادائمتان يتجان  
كل انسان بمحرك فه لادائها فاذا أخذ صدر الأولى مع صدر الثانية انتج فتقول كل انسان آكل بالفعل وكل آكل بمحرك  
فه وكذا اذا أخذ صدر الأول وعجز الثاني انتج أيضاً فتقول في تركبه هكذا كل انسان آكل بالفعل ولا شيء من  
الآكل بمحرك فه بالفعل فتركب نتيجة هذا القياس مع نتيجة القياس الذي قبله وقول فيها كل انسان بمحرك فه بالفعل  
لادائها كما قلنا فلا دائماً النتيجة الخاصة من صدر الأولى مع عجز الثانية وكل انسان بمحرك فه بالفعل نتيجة صدر الأولى  
مع صدر الثانية ولو أخذت عجز الأولى مع صدر الثانية أو عجزها لم ينتج لفقد شرط ذلك الشكل وهو إيجاب صغرا

( قوله مع غير الضرورية والدائمة ) أى بان كانت مع واحدة من الاحد عشر غيرهما ( قوله من التضاي ) أى وهي المامتان والدائمتان والحاصتان ( قوله لكان اختلاطها مع الدائمة ) أى فقط لان الفرض ان الباقي مني كما تقدم في الشرط الاول وحاصل ابضاح المقام ان الصغرى اما احدى الدائمتين أو الكبرى احدى السلت فان انتفى كونها احدى السلت بان كانت ممكنة فلا بد ان تكون الصغرى ضرورية فاذا لم تكن كذلك فقد انحصر الامر في الدائمة فالسببة الغير الممكنة السوالب ماعدا الممكنة تنتج مع الصغرى الضرورية أو الدائمة فاذا كانت ممكنة فلا تنتج الا مع الضرورية فاذا لم تكن ضرورية بقيت الدائمة \* والحاصل اننا لو اقتصرنا على الشرط الاول لاقضى الانتاج للممكنة التي هي احدى الاربعة مع الدائمة كالانتاج مع الضرورية وليس كذلك ( قوله مع امتناع السلب ) وهو لاشي من الرومي يروى فطاحل ان الكبرى اذا كانت ممكنة والصغرى دائمة اختلفت النتيجة ( قوله في سبع كبريات ) أى التي لا تنعكس سوابها ( ٢١٩ ) ( قوله للممكنين ) أى العامة

والخاصة وقوله والعرفيتين أى العامة والخاصة ( قوله بان تكون ضرورة الخ ) أى بان نكون احدي المقدمتين ضرورة الخ ( قوله فالنتيجة

دائمة ) أى كانا دائمتين أو احدهما دائمة والاخرى ضرورية أو ضرورتين وسأني البحث في الثالثة ( قوله كالصغرى ) أى في مطلق الوقت ( قوله أى اللادوام ) تعبير لقيد يقال لهما قيد الوجود لانهما يقيد ان الثبوت المتقدم ( قوله وحذف الضرورة ) أى اذا كان فيها ضرورة كما يأتي فهي كالصغرى في مطلق الوقتية

اذا كانت كبرى لم تستعمل الا مع الضرورة المطلقة فانه قد تبين من الشرط الاول ان الممكنة الكبرى مع غير الضرورية والدائمة عقيمة لعدم صدق الدوام على الصغرى وعدم كون الكبرى من التضاي السلت فلو استعملت الممكنة الكبرى مع غير الضرورية لكان اختلاطها مع الدائمة وهو غير منتج لجواز أن يكون المطلوب عن الشيء بالامكان ثابتاً له دائماً كقولنا كل رومي أبيض دائماً ولا شيء من الرومي بايض بالامكان مع امتناع السلب ولو قلنا بدل الكبرى ولا شيء من الهندي بايض بالامكان امتنع الإيجاب قال ( والنتيجة دأمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والا فكالصغرى عذوقاً عنها اللادوام واللاضرورية والضرورة أبة ضرورة كانت )

( أقول ) الاختلاطات المنتجة في هذا الشكل بحسب مقتضى الشرطين اربع \* ونعمون لان الشرط الاول أسقط سبعة وسبعين اختلاطاً وهي الحاصلة من ضرب احدى عشرة صغرى في سبع كبريات \* والشرط الثاني أسقط ثمانية الممكنتين الصغرى مع الدائمة والعرفيتين والكبرى مع الدائمة والضابط في انتاجها ان الدوام اما أن يصدق على احدى مقدمتيه بان تكون ضرورية أو دائمة أو لا يصدق فان صدق الدوام على احدى المقدمتين فالنتيجة دائمة والا فالنتيجة كالصغرى بشرط حذف قيدي الوجود أى اللادوام واللاضرورية منها وحذف الضرورة منها سواء كانت وصفية أو وقتية أما ان النتيجة كالقديمة الدائمة أو كالصغرى فبالبراهين المذكورة في المطلقات من الخلف والعكس والافتراض مثلاً اذا صدق كل ( ج ب ) بالاطلاق ولا شيء من ( ا ب ) بالضرورة أو دائماً فلا شيء من ( ج ا ) دائماً والا فبعض ( ج ا ) بالاطلاق ونجمله صغرى لكبرى القياس هكذا بعض ( ج ا ) بالاطلاق ولا شيء من ( ا ب ) بالضرورة أو دائماً ينتج من الاول بعض ( ج )

( قوله وحذف الضرورة منها ) أى من النتيجة ( قوله سواء كانت وصفية ) أى كما في المشروطة وقوله أو وقتية أى كما في الوقتية ( قوله فبالبراهين المذكورة في المطلقات ) أى التي لم تقيد بمجهة من الجهات \* واعلم ان ما ذكره اعنا ينتج ان النتيجة كالقديمة الدائمة وأما كون النتيجة كالصغرى فلا يدل له لكان اذا علمت طريق الاستدلال بما ذكر فاستدل على ذلك بمثل ما ذكر \* فالسارح بين كيفية الاستدلال فاستدل على واحدة من دعوتين وأبقي الاخرى استكمالاً على فهم الناظر ( قوله اذا صدق كل ( ج ب ) أى كل انسان حيوان بالاطلاق ولا شيء من الحجر بحجوان بالضرورة أو دائماً ينتج لاشي من الانسان بحجر دائماً لو لم يصدق هذا لصدق نقيضه بعض الانسان حجر دائماً فتجمل صغرى لكبرى القياس ينتج بعض الانسان حجر وهو ناقض الصغرى الصادقة فما ناقضها كاذب وما جاء الكذب الا من البعض فليكن كاذباً فلنكن النتيجة صادقة أو انك تنكس الكبرى الى لاشي من الحيوان بحجر دائماً فبرئت الى الشكل الاول فينتج النتيجة المطلوبة

(قوله ومن هنا) أي من قوله أو تمكس الكبرى أي لاشي من (ب) (١) دائماً المفيد ان الضرورة تنكس دأقه وقوله لو انكست كففسها أنتجت الضرورة أي لكنها لم تمكس الا دأقه لا ضرورة فلا تنتج الضرورة في هذا الشكل ضرورة (قوله لا يقال المقدسات الخ) هذا وارد على ان الاتاج دائماً اذا كانتا ضرورتين (قوله لان الاوسط الخ) أي كالحجوبة في قوله كل اسان حيوان بالضرورة ولاشي من الحجر يحويان فان ثبوتها للانسان واجب وسلبها عن الحجر واجب أيضاً فحينئذ يكون سلب الحجرية عن الانسان ضروري لانه دائماً قطع (قوله لانا قول الخ) حاصله ان الحكم في المقدمتين ليس الا بان الاوسط وهو الحيوان مثلاً ضروري لثبوت الانسان وضروري السلب عن الحجر ويلزم من هذا تنافي ذات الانسان وذات الحجر وهذا اللازم ليس منظوراً له اذ المتلف له كون منافاة وصف أحد الطرفين لذات الآخر ضرورياً أو غير ضرورياً • واذا كان المتلف له انما هو هذا فلا تكون النتيجة الادأمة لان تنافي وصف أحدهما لذات الآخر تارة يكون ضرورياً وتارة لا باختلاف المواد ففي مثالنا المذكور كما ان ذات الحجر منافية لذات الانسان بالضرورة كذلك وصف الحجر مناف لذات الانسان بالضرورة • (٢٢٠) أما في نحو لاشي من الحمار يفرس بالضرورة وكل مركوب زيد فرس فالمركوب

فرس والحمار له ذات ووصف فثابت عبارة وعن الافراد ووصفه الحمارية وكذا مركوب زيد له ذات أي افراد الفرس ووصفه المركوبة فذات الحمار منافية لذات الفرس بالضرورة وأما وصف المركوب وهي المركوبة فلا تنافي ذات الحمار ضرورة بل دائماً لان الحمار مركوب زيد بالامكان لا بالفعل فلا يصح حينئذ ان يقال ليس

ليس (ب) بالضرورة أو دائماً وقد كان كل (ج ب) بالاطلاق هذا خلف أو بعكس الكبرى الى لاشي من (ب ا) دائماً ينتج النتيجة المطلوبة • ومن ههنا يظهر ان السالبة الضرورية لو انكست كففسها أنتجت الضرورة في هذا الشكل ضرورة فلما لم يبين ذلك اقتصر في النتيجة على الدوام لا قبل المقدمتان اذا كانتا ضرورتين لم يكن بد من صدق النتيجة ضرورة لان الاوسط اذا كان ضروري الثبوت لاحد الطرفين وضروري السلب عن الآخر يكون أحد الطرفين ضروري السلب عن الآخر فكان بين الطرفين مباينة ضرورية فيكون نتيجة الطرفين ضرورة لا بقول الحكم في المقدمتين ليس الا بان الاوسط ضروري الثبوت لذات أحد الطرفين ضروري السلب عن ذات الآخر واللازم منه ان ذات أحد الطرفين ضروري السلب عن ذات الآخر وهو ليس المطلوب بل المطلوب ان وصف أحد الطرفين ضروري السلب عن ذات الآخر ولا يلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة سلب الوصف لصدق قولنا في المثال المشهور لاشي من الحمار يفرس بالضرورة وكل مركوب زيد فرس بالضرورة مع كذب قولنا ليس بعض الحمار مركوب زيد بالضرورة لان كل حمار مركوب زيد بالامكان • وأما حذف قيدي الوجود من الصغرى فلانها ان كانت مع كبرى بسيطة كان قيد وجودها موافقاً لها في الكيف وان كانت مع مركبة

بعض الحمار مركوب زيد بالضرورة بل يتبين ان يقال دائماً فلما كان منافاة وصف أحدهما لذات الآخر تارة يكون ضرورياً وتارة لا • واما منافاته له على جهة الدوام ثابت لا يتخلف جعلت النتيجة دائمة لانها لا تتخلف اما لو كان المنظور له اللازم للحكم في التضيئين وهو منافاة منافاة احدي الذاتين للآخرى لكات ضرورة لان هذا ضروري لا يفتك أصلاً لكنه ليس ملتفتاً له قائل (قوله بل المطلوب) أي بل المنظور له ان وصف أحد الطرفين ضروري السلب الخ في الكلام حذف بدليل قوله ولا يلزم الخ والاصل بل المطلوب ان وصف أحد الطرفين هل هو ضروري أم لا فنقول في جوابه ليس بضروري لانه لا يلزم الخ (قوله فلانها ان كانت) أي الصغرى ان كانت الخ فالصغرى مركبة والكبرى بسيطة فيلزم ان قيد لادأما في الصغرى موافق الكبرى في الكيف مثلاً كل كاتب متحرك الاصابع لادأما ولاشي من القاض متحرك الاصابع فقد توافق السج مع الكبرى للاتفاق في الكيف (قوله وان كانت مع مركبة لم ينتج الخ) فاذا كان كل منهما مركباً فاذا كانت الاولى موجبة والاخرى سالبة أو العكس وكل منهما فيه قيد لادأما فلا ينتج مجزى الاولى مع صدر الثانية للاتفاق في الكيف ولا مع مجزها لان لادأما مطلقة عامة والقياس للمركب من مطلقتين حالة كونه من الشكل الثالث لم ينتج

( قوله لم ينتج مع أصلها ) أي لم ينتج محز المركبة الأولى مع أهل الكبرى أي مع صدرها ( قوله لا ذكرنا ) أي من اتفاقها في الكيف ( قوله لان قيدي الوجود ) أي في المقدمتين ( قوله اما مطلقان ) أي ان كانتا مقيدتين بالادوام أو بممكنتان ان كانتا مقيدتين بالضرورة وقوله أو مطلقة عامة ويمكن أن يقيد أحدهما بالادوام والاخرى بالضرورة ( قوله واما حذف الضرورة من الصغرى ) أي اذا كانت وصية أو وقتية ( قوله ولان المقدر ) أي المفروض أي فلان. ووضوح المسألة وقوله ان الدوام لا يصدق على الصغرى أي فليست ضرورية ولا دائمة ( قوله فلو كان فيها ضرورة ) أي ضلي قدبر انه لو كان فيها ضرورة لكان النسخ ( قوله لكانت ) أي الضرورة من الوقت اذا كانت وقتية أو منتشرة أو الوصف اذا كانت مشروطة ( قوله والضرورة فيها ) أي في القياسين المركبين من مشروطتين أو من وقتية ومشروطة ( قوله فلان الاوسط فيها ضروري النسخ ) وذلك نحو لاشي من الحمار فرس بالضرورة مادام حماراً وكل مركوب زيد فرس بالضرورة مادام مركوب ( ٢٢١ ) زيد فالمركر فرس وهو ثابت

لمنتج مع أصلها لا ذكرنا ولا مع قيد وجودها لان قيدي الوجود اما مطلقان أو ممكنتان أو مطلقة ويمكن ولا اتاج في هذا الشكل منها • واما حذف الضرورة من الصغرى فلان المقدران الدوام لا يصدق على الصغرى فلو كان فيها ضرورة لكانت أما الضرورة المشروطة أو الضرورة الوقتية أو الضرورة المنتشرة وأخص الاختلالات من أحدها ومن مقدمة أخرى الاختلاط من مشروطتين أو من وقتية ومشروطة والضرورة فهما لا تمتد الى النتيجة أما في الاختلاط من المشروطتين فلان الاوسط فهما ضروري الثبوت لمجموع ذات أحد الطرفين ووصفه وضروري السلب عن مجموع ذات الطرف الآخر ووصفه ولا يلزم منه الا تناقاة الضرورية بين المجموعين والمطلوب ضرورة تناقاة وصف أحد الطرفين لمجموع ذات الطرف الآخر ووصفه وهو غير لازم وأما في الاختلاط من الوقتية والمشروطة فلان الاوسط اذا كان ضروري للثبوت للاصغر في بعض أوقات ذاته وضروري السلب عن الأكبر بشرط الوصف لم يلزم منه الا ان ذات الأكبر مع وصفه ضروري السلب عن الاصغر في بعض الأوقات • وأما ان وصف الأكبر ضروري السلب عن ذات الاصغر فلا يلزم لجواز أن يكون لزوم ضرورة السلب ناشئاً من اقتران الذات بالوصف • ثم لو ظهر

( قال لا ذكرنا ) من اتفاقها في الكيف ( قال لان قيد الوجود الخ ) أي في المقدمتين مطلقان ان كانتا مقيدتين بالادوام أو بممكنتان ان كانتا مقيدتين بالضرورة أو مطلقة ويمكن أن كانتا مختلفتين ( قال ان الدوام لا يصدق على الصغرى ) فخص الصغرى بالذكر لان الكلام في حذف الضرورة منه والاقام المقدر عدم صدق الدوام على شي من المقدمتين ولذا كان الاختلاطان المذكوران أخص الاختلالات فلا يرد أخص الاختلالات المشروطة مع الضرورية والوقتية مع الضرورية

غير لازم ) علة لحذف والاصل والمطلوب اما هو تناقاة وصف أحد الطرفين لمجموع ذات الآخر ووصفه هل يكون ذلك ضرورياً أو لا يكون فقول في جوابه لا يكون ضرورياً لانه لا يلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة سلب الوصف فتأمل ( قوله وأما في الاختلاط من الوقتية النسخ ) وذلك نحو كل قر منخسف بالضرورة وقت الحيلة ولا شيء من المضي علينا لئلا ينخسف مادام مضياً • والمراد من المضي النجوم فالحد الاوسط منخسف وهو ضروري الثبوت لقصر في بعض أوقات ذاته ضروري السلب عن الأكبر وهو المضي • بل لا بشرط الوصف فذات الأكبر وهو افراد النجوم مع وصفه ضروري السلب عن الاصغر في بعض أوقات • وأما ان وصف الأكبر وهو الاضادة ضروري السلب عن الاصغر فلا لانه لا يتناقض الا المجموع لا الوصف فلا يصح ان قول لاشي من الصغرى بغيره بالضرورة لانه مضي بالامكان • هذا ملخص كلامه • وفيه نظر لان الكبرى اذا كانت مشروطة عامة والصغرى وقتية فالنتيجة تابعة للصغرى كما قال فيها سبق وجهته فيؤخذ في النتيجة وقت الحيلة فتح الضرورة حينئذ فتأمل

( قوله تعدت الضرورة من الصغرى ) وذلك لانه لو انفكت المشروطة كفها رجع للشكل الاول فالشكل الاول اذا كانت كبراء ضرورية فانه ينتج ضرورة ( ٢٢٢ ) على مامر ( قوله ان تكون الصغرى ) فولية المراد بها ما ليس بممكنة

الانعكاس المشروطة كفها تعدت الضرورة من الصغرى لكنه لم يبين وان حاولت تفصيل نتيج هذا القسم فليك تصنع هذا الجدول

صغريات كبريات	مشروطة عامة	مشروطة خاصة	عرفية عامة	عرفية خاصة
مشروطة عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
مشروطة خاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
عرفية خاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وجودية لادائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وجودية لاضروية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وقية	وقية مطلقة	وقية مطلقة	وقية مطلقة	وقية مطلقة
منتشرة	منتشرة مطلقة	منتشرة مطلقة	منتشرة مطلقة	منتشرة مطلقة
ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة
ممكنة خاصة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة

( قوله كل ماهو مركوب زيد ) أي بالفعل فالقيد الاوسط مركوب زيد والاصغر مركوب عمرو بالامكان والا كبر فرس ومعلوم ان الحد الاوسط ياتي ويطرع عند الانتاج فيتنتج ذلك القياس بعض مركوب عمرو فرس بالضرورة وهو كاذب لان مركوبه بالفعل حمار فالكذب اما جاء من الامكان • فتقول الشارح والاوسط ليس باصغر أي والاوسط وهو مركوب في المثال ليس باصغر بالفعل أي ليس مركوب عمرو بالفعل بل بالامكان فجاز ان لا يصدق الاوسط على الاصغر بالفعل • وقول الشارح فجاز ان لا يصدق الاصغر الاولى ان يقول كما قلنا فجاز ان لا يصدق الاوسط على الاصغر بالفعل بدليل قوله فلم يندرج الاصغر بالفعل عنه • وقوله فلما يصدق مركوب عمرو بالفعل الاولى ان يقول فلما يصدق مركوب زيد بالفعل على مركوب عمرو ولم يندرج

قال ( وأما الشكل الثالث فشرطه فعلية الصغرى والنتيجة كالكبرى ان كانت الكبرى غير الاربعة والا فنعكس الصغرى مخدوفا عنها الادواء ان كانت الكبرى احدى العامين ومضموما اليها ان كانت احدى الخاصتين )

( أقول ) شرط انتاج الشكل الثالث بحسب الجهة ان تكون الصغرى فعلية لانها لو كانت ممكنة لم يلزم تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على ماهو اوسط بالفعل والاوسط ليس باصغر بالفعل بل بالامكان فجاز ان لا يصدق الاصغر بالفعل على الاوسط فلم يندرج الاصغر عنه فلا يلزم من الحكم بالا كبر على الاوسط الحكم به على الاصغر كما اذا فرضنا أن زيداً يركب الفرس ولم يركب الحمار وعمراً يركب الحمار دون الفرس يصدق قولنا كل ما هو مركوب زيد مركوب عمرو بالامكان وكل مركوب زيد فرس بالفعل مع كذب قولنا بعض ماهو مركوب عمرو فرس بالفعل بل بالامكان العام لان كل ماهو مركوب عمرو حمار بالضرورة فلما لم يصدق مركوب عمرو بالفعل على مركوب زيد لم يندرج الاصغر عنه حتى يتعدى الحكم منه اليه وباعتبار هذا الشرط سقط من الاختلالات الممكنة الانقراض عشرة وعشرون اختلاطاً وبقية الاختلالات المنتجة مائة وثلاثة وأربعين والكبرى فيها اما ان تكون احدى الوصفيات الاربعة او لا تكون فان لم تكن احدى

الاصغر عنه ( قوله بسقط من الاختلالات الخ ) وذلك لان الممكنين اذا ضربتهما في ثلاثة عشر الكبرى كان الحاصل ستة وعشرين ( قوله وبقية الاختلالات المنتجة الخ ) وذلك لان الضحايا ثلاثة عشر اذا ضربها في نفسها كان مسطح الضرب مائة وتسعة وستين فاشترط فعلية الصغرى أسقط ستة وعشرين في مائة وثلاثة وأربعين ( قوله والكبرى فيها ) أي في المائة والثلاثة والأربعين

( قوله كانت جهة النتيجة جهة الكبرى بينها ) • وذلك نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل • وكل كاتب قابض على القلم يده بالفعل فهذا التباس من الشكل الثالث وهو يرتد لاشكل الاول بعكس الصغرى أى بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل وكل كاتب قابض على القلم يده بالفعل ينتج بعض متحرك الاصابع قابض على القلم يده بالفعل فالتيجة كالكبرى ( قوله وان كانت احدى الاربع ) أعني المشروطتين والمرتبتين ( قوله محذوفا عنه اللادوام ) أى الذى في عكس الصغرى فمكس الصغرى اذا كان فيه قيد اللادوام فانه يحذف في النتيجة فالضرب في فيه راجع للمكس ( ٢٢٣ ) أو للتيجة • وذلك نحو كل كاتب

متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لاداماً وكل كاتب قابض يده على القلم مادام كاتباً فالكبرى بسيطة • فاذا عكست الصغرى الى بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع لا دائماً أى بعض متحرك الاصابع ليس بكاتب بالفعل ينتج بعض متحرك الاصابع قابض يده على القلم حين هو متحرك الاصابع يحذف لادوام فالتيجة حينية قد انفقا جهة ( قوله ان كان المكس مقيداً به ) أى وأما ان كان غير مقيد به فالامر ظاهر ( قوله ومضموماً اليه لا دوام الكبرى ان كانت الخ ) مثلاً كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً

الوصفات الاربع بل احدى التسع الباقية كانت جهة النتيجة جهة الكبرى بينها وان كانت احدى الاربع فالتيجة كمكس الصغرى محذوفاً عنه اللادوام ان كان المكس مقيداً به ومضموماً اليه لادوام الكبرى ان كانت احدى الخاصتين اما ان النتيجة كالكبرى أو كمكس الصغرى فالطرق للذكورة من الحذف والمكس والافتراض على ماسبق بيانها • وأما حذف اللادوام من عكس الصغرى فلان عكس الصغرى موجبة فيكون لادوامها سالبة ولا مدخل لها في صغرى هذا الشكل وأما ضم لادوام الكبرى فلاه ينتج مع الصغرى لادوام النتيجة وتفصيل نتيج اختلاطات القسم الثاني في هذا الجدول

( ١ ) ( قوله أما الشكل الاول فشرطه باعتبار الجهة ان تكون الصغرى فعلية ) أقول اشتراط ذلك معنى على ان المتبر في الوصف النواتي ان يكون بالفعل بحسب الخارج وأما اذا اكتفى بمجرد الامكان كما هو مذهب الفارابي فالمكتبة تنتج في صغرى الشكل الاول وكذا في صغرى الشكل الثالث والنقض المذكور هنا وهناك مندفع اذ لا تصدق حيثئذ المقدمة القائلة كل مركوب زيد فرس بالضرورة ( قوله بل احدى التسع كانت النتيجة جهة الكبرى بينها ) أقول فيه بحث لان الصغرى ان كانت احدى الخاصتين والكبرى مطلقة عامة فعلى الضابط المذكور تكون النتيجة مطلقة عامة والحق ان النتيجة حينية مطلقة وتفصيله يطلب من شرح المطالع

( قوله وتفصيله يطلب من شرح المطالع ) في شرح المطالع • واعلم ان الصغرى بالضرورة أو الدائمة مع الضمليات المحسوسة أى الوقتيتين والوجوديتين والمطلقة العامة ينتج مع ماذكرناه من النتيجة وهو ما يتبع الكبرى بحسب الجهة حينية لادائمة في اثلاثة الاول ولا ضرورية في الاربعة وحينية مطلقة في الاخيرة فانه اذا صدق كل ( ج ب ) دائماً وكل ( ج ا ) بالاطلاق العام ينتج بعض ( ب ا ) حين هو ( ب ) اذ لابد من اجتماع وصف الاصغر والاكبر حينئذ لا تصاف الاوسط بالاصغر دائماً واتصافه بالاكبر بالفعل وكذا لو كان بدل الكبرى لاشي من ( ج ا ) ينتج بعض ( ب ) ليس ( ا ) حين هو ( ب ) لانه لابد من عدم اجتماع الوصفين في الاوسط وقتئذ انتهى ومقصوده الاعتراض على القوم بأنهم قالوا النتيجة فيها كالكبرى وليس كذلك لان النتيجة لابد ان يكون أخص قضية يلزم القياس فيها نحن فيه ليس كذلك فانه كما يلزمها مذكوره

وكل كاتب قابض على القلم يده مادام كاتباً لا دائماً ينتج بعض متحرك الاصابع قابض على القلم يده حين هو متحرك الاصابع لا دائماً أى بعض المتحرك ليس قابض فلا دائماً نتيجة قياس من الصغرى مع المعجز فيضم في النتيجة لا دائماً الذى في الكبرى وفي الحقيقة النتيجة التي علمتها بعجزها نتيجة قياس مركب من الصغرى مع عجز الثانية وصدرها نتيجة قياس مركب من الصغرى ومن صدر الثانية أعني الكبرى ( قوله وأما حذف اللادوام الخ ) حاصل هذا الكلام الفرق بين حذف لادوام الذى في عكس الصغرى وضم دوام الذى في الكبرى ( قوله لا دوام النتيجة ) أى ينتج لا دوام الذى في النتيجة

(قوله كون القياس فيه من الضلعيات) أى يشترط أن تكون مقدمتاه من الضلعيات سواء كانت صفراء أو كبراه والضلعيات المراد بها ماعدا الممكنتين التين هما ( ٢٢٤ ) الضعفاء أى نعم من جهة التحقق إذا كل قضية صلح ان تكون مطلقة أو مشروطة

صغريات كبريات	المشروطة العامة	الرفية العامة	المشروطة الخاصة	الرفية الخاصة
ضرورية	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمه	حينية لادائمة
دائمه	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمه	حينية لادائمة
مشروطة عامه	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمه	حينية لادائمة
عرفيه عامه	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمه	حينية لادائمة
مشروطة خاصه	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمه	حينية لادائمة
عرفيه خاصه	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمه	حينية لادائمة
مطلقة عامه	مطلقة عامه	مطلقة عامه	وجودية لادائمه	وجودية لادائمه
وجودية لادائمه	مطلقة عامه	مطلقة عامه	وجودية لادائمه	وجودية لادائمه
وجودية لاضرورية	مطلقة عامه	مطلقة عامه	وجودية لادائمه	وجودية لادائمه
وقبه	مطلقة عامه	مطلقة عامه	وجودية لادائمه	وجودية لادائمه
منتشرة	مطلقة عامه	مطلقة عامه	وجودية لادائمه	وجودية لادائمه

قال ( وأما الشكل الرابع فشرط اتناجه بحسب الجهة أمور خمسة الاول كون القياس فيه من الضلعيات \* الثاني انعكاس السالبة المستمدة فيه \* الثالث صدق الدوام على صفرى الضرب الثالث أو العرض العام على كبراه \* الرابع كون الكبرى فى الداس من الممكنة السوالب \* الخامس كون الصفرى فى الثامن من احدى الخاصتين والكبرى بما يصدق عليها العرفى العام ) ( أقول . ) لاناج الشكل الرابع بحسب الجهة شرائط خمسة الاول كون القياس فيه من الضلعيات حتى لا تستعمل فيه الممكنة أصلاً لأن الممكنة إما أن تكون موجبة أو سالبة وأياً ما كان لا يتبع أما الممكنة السالبة فلما سيأتي في الشرط الثاني من وجوب انعكاس السالبة فيه \* وأما الممكنة الموجبة فلأنها إما أن تكون صفرى أو كبرى وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف أما إذا كانت صفرى فلصدق قولنا في الفرض المذكور كل ناهق مركوب زيد بالامكان وكل حمار ناهق بالضرورة مع ان الحق السلب وصدق هذا الاختلاط مع خفيفة الإيجاب كثير \* وأما إذا كانت كبرى فكقولنا كل مركوب زيد فرس بالضرورة وكل حمار مركوب زيد بالامكان الخاص مع امتناع الإيجاب ولا بد لنا الكبرى بقولنا وكل صاهل مركوب زيد بالامكان كان الحق الإيجاب \* الشرط الثاني أن تكون السالبة المستمدة فيه ممكنة لأن أخص السوالب الغير الممكنة هي السالبة الوقعية هي يلزمها الأخص من ذلك \* قال التشارح في شرح المطالع واعلم ان من تمام البرهان على الاتناج بيان عدم لزوم الزائد لأن الدعوى في جهة النتيجة أخص الجهات اللازمة للقياس على ماسمت وبما ذكرنا ظهر فساد ما قيل ان مافى شرح المطالع موافق لما في هذا الشرح فانه مبنى على ان كون نتيجتها كالكبرى لا ينافي كون نتيجتها الضعفاء المذكورة

أو غيرهما صلح ان تكون ممكنة ولا عكس كما علم مما سبق في الموجهات فالممكنتان أهم الجهات ويلهما المطلقة العامة ( قوله حتى لا تستعمل ) حتى بمعنى فاه التفرع أى فلا تستعمل فيه الممكنة أصلاً أى لاعل انها صفرى ولا على انها كبرى لاموجبة ولا سالبة لاعامة ولا خاصة ( قوله مع ان الحق السلب ) أى وأما الإيجاب وهو النتيجة لهذا القياس وهي كل مركوب زيد حمار فهو كاذب لوجوب صدق المحمول على افراد الموضوع بالفعل فيكون المعنى كل مركوب زيد بالفعل حمار مع انه لا شئ من مركوب زيد بحمار بالضرورة ( قوله وصدق هذا الاختلاط ) مع صفة الإيجاب وذلك نحو كل انسان ضاحك بالامكان وكل ناطق انسان ينتج كل ضاحك ناطق \* وقوله كثير خبر عن قوله وصدق هذا

( قوله والحق الإيجاب ) أى وأما السلب وهو لاشئ من المتخف بذى محو فهو كاذب لصدق قبيضه وهو بعض المتخف بذى محو والهو بالواو ذهاب الضوء شيئاً فشيئاً إلى أن ينكشف • وأما بالتلف فهو اختلاف أجزاء سطح القمر في قبول الثور ( قوله بالتوقيت ) أى وقت التربع ( قوله مع امتناع السلب ) وهو لاشئ من ذى محو بقمر ( قوله لكن لما كانت الصغرى الخ ) حاصله ان الصغرى اما ضرورية أو دأغة فقط الممكنتان وبقي احدى عشر يخرج بما تقدم سبعة وهو ان تكون الصغرى يصح انكسارها فيخرج سبعة من الاحدى عشر فقيت أربعة وهو المثلث له الآن فينظر لها مع السبعة وهي لاشئ فجميع لا ينتج لكن خرج بما تقدم بعضها وخرج بما هنا بعضها ( قوله فلم يبق الخ ) أى فلم يبق شيء يحتاج لاجراجه ( قوله وأخص الصغريات ) وهي الوصفيات الاربع وقوله والكبريات وهي السبع ( ٢٢٥ ) التي لاشئ سواها ( قوله لانه

يصدق لاشئ الخ ) مثال للمشروطة الخاصة الواقعة صغرى مع الكبرى التوقيتية ( قوله مع امتناع سلب الخ ) الذي هو نتيجة ذلك القياس وهو لاشئ من المضي بالاضاءة القمرية بقمر وهو كاذب لصدق قبيضه وهو بعض المضي ( قوله ان البيان ) أى بيان عدم انتاج القياس الذي فقد فيه الشرط الثانى والثالث ( قوله اما يتم لوين فهما ) أى فى حال قدما الإيجاب أى كايين امتناع السلب حتى يلزم الاختلاف الموجب للعقم ولكلهم لم يبنوا امتناع الإيجاب عند قدما وحيداً فبقال ان النتيجة موجبة دائماً وأبداً ولا يشترط

أما أن تكون صغرى أو كبرى وأيا ما كان لم ينتج أما اذا كانت صغرى فلصدق قولنا لاشئ من القمر بتخفف بالتوقيت لادائماً وكل ذى محو فهو قر بالضرورة والحق الإيجاب • وأما اذا كانت كبرى فلصدق قولنا كل منخف فهو ذو محو بالضرورة ولا شيء من القمر بتخفف بالتوقيت لادائماً مع امتناع السلب • الشرط الثالث أن يصدق الدوام فى الضرب الثالث على صفاء بأن تكون ضرورة أو دأغة أو الرقي العام على كبراه بأن تكون من القضايا الست المتمكة السوابق أنه لو انتفى الامر ان كانت الصغرى احدى القضايا الثير الضرورية والدأغة وهي احدى عشرة والكبرى احدى السبع لكن لما كانت الصغرى فى هذا الضرب سالبة • وقد تبين أن السالبة المستمرة فى هذا الشكل يجب أن تكون متمكة سقط من تلك الجملة اختلاط صغرى احدى السبع مع الكبريات السبع فلم يبق الا اختلاط صغرى احدى الوصفيات الاربع مع احدى السبع وأخص الصغريات المشروطة الخاصة والكبريات التوقيتية وهي لاشئ منها فلم ينتج البواقي وذلك لانه يصدق لاشئ من المتخف بمعنى بالاضاءة القمرية بالضرورة مادام منخفاً لادائماً وكل قر منخف بالتوقيت لادائماً مع امتناع سلب القمر عن المضي بالاضاءة القمرية • واعلم أن البيان فى الشرط الثانى والثالث اما يتم لو ين فيها امتناع الإيجاب حتى يلزم الاختلاف لكن لم يظهر صورة تقضى بدل عليه • الشرط الرابع كون الكبرى فى الضرب السادس من القضايا الست المتمكة السوابق ( قال اما يتم لو ين فيها امتناع الإيجاب الخ ) قال الحق التفتنازاني والدوام اعتمدوا على ان كل ضرب اشتمل على سلب فتبينت سالبة فاذا أتى بصورة امتناع السلب قد يتم المطلوب وللنصم أن يقول لم لا يجوز أن يكون النتيجة متمكة موجبة والشيخ كثيراً ما يستنتج الموجبة من السوابق وبالعكس والاستدلال بأن النتيجة تتبع أخص المقدمتين باطل لان هذه القاعدة اما ثبت باستقراء الجزئيات فلو أثبت شيء من الجزئيات بها كان دوراً لتوقف ثبوت القاعدة على ثبوت ذلك الجزئى وبالعكس

( م - ٢٩ - شروح التعصبة ثانى ) الشرط الثانى ولا الثالث لعدم الاختلاف عند فقد هذين الشرطين والحاصل انه لم يذكر مادة يكون الحق فيها السلب واما ذكر مادة يكون الحق فيها الإيجاب فقط وحينئذ لم يخلف الانتاج بل هو لازم لحالة واحدة وحينئذ فهو منتج للإيجاب ولو كان مخالفاً لكيكية القياس فلا معنى للاشتراط فالإيجاب صحيح على الدوام واحتواء القياس غير مضر فى ذلك وحينئذ فالشرط الثانى والثالث لاعمق له ولا يقال ان القياس اذا كان احدى قضائيه سالبة يلزم ان يكون النتيجة كذلك لانهما يتبع الاخص لانا نقول هذا اعلى فهو مخصوص بغير الشكل الرابع فأقول ( قوله كون الكبرى فى الضرب السادس الخ ) اعلم ان الضرب السادس كما مر مركب من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية فيشترط فى هذه الكلية ان تكون من الست المتمكة السوابق

(قوله ليرتد الى الشكل الثاني) وحيثئذ فيشترط فيه ما يشترط في الشكل الثاني لكونه يرجع اليه بعكس الصغرى كما أشار له بقوله فلا بد فيه أي في الضرب السادس من شرطين وهما شرطا الثاني (قوله سالبة خاصة) أي عريضة أو مشروطة (قوله معها) أي المصاحبة لها وقوله على الشرط المتبر الخ هو ما أشار اليه بقوله وشرطه ان الخ (قوله وشرطه) أي شرط الشكل الثاني المتبر بحسب الجهة (قوله الخامس كون صغرى الضرب الثامن الخ) اعلم ان الثامن مركب من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى فيشترط ان يكون صفراء احدى الخاصتين وكبراه ان تكون احدى القضاياء السلت وهو المراد بقوله مما يصدق عليه العرفي العام (قوله ليرجع (٢٢٦) الى الشكل الاول) أي فيشترط فيه ما يشترط في الاول بحسب الجهة كما أشار

لان هذا الضرب انما يتبين انتاجه بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني فلا بد فيه من شرطين (أحدهما) أن تكون الصغرى سالبة خاصة لتقبل الانكسار كما عرفت فيما سبق (وثانيها) أن تكون الكبرى الموجبة معها على الشرائط المتبرة بحسب الجهة في الشكل الثاني ليحصل النتيجة وشرطه انه اذا لم يصدق الدوام على صفراء تكون كبراه من السلت المتكئة السوالب فيجب أن يكون كبرى الضرب السادس كذلك \* الشرط الخامس كون صغرى الضرب الثامن من احدى الخاصتين وكبراه مما يصدق عليه العرفي العام لان انتاجه انما يظهر بعكس الترتيب ليرجع الى الاول \* ثم عكس النتيجة فلا بد أن يكون مقدمة بحيث اذا بدلت احدها بالآخرى أنتجتا سالبة خاصة لتقبل الانكسار الى النتيجة المطلوبة \* والشكل الاول انما يتبع سالبة خاصة لو كان كبراه احدى الخاصتين و صفراء احدى القضاياء السلت التي يصدق عليها العرفي العام \* أما اذا كانت صفراء احدى الوصفيات الاربع فظاهر \* وأما اذا كانت احدى الدائمتين فلان النتيجة حينئذ ضرورية لادائمه أو دائمة لادائمه وهما أخص من العرفية الخاصة فيصدق على النتيجة السالبة الجزئية العرفية الخاصة وهي تنعكس الى النتيجة المطلوبة فيجب أن تكون صغرى هذا الضرب احدى الخاصتين لهما كبرى الشكل الاول وكبراه من القضاياء السلت لهما صغرى الشكل الاول ومن هنا يظهر أن الضرب السابع لما كان انتاجه انما يتبين بعكس الكبرى ليرجع الى الشكل الثالث وجب أن تكون السالبة المستكئة فيه قابلة للانكسار وان تكون الموجبة مع عكسها على شرط انتاج الشكل الثالث فلا بد فيه أيضا من شرطين (أحدهما) أن تكون السالبة احدى الخاصتين (وثانيها) أن تكون الموجبة فعلية لان الصغرى الممكنة عقبة في الشكل الثالث \* وأما لم يذكر ذلك في الكتاب لان الشرط الاول قد علم في فصل القياس \* والشرط الثاني قد علم من أول الشروط وهو عدم استعمال الممكنة في هذا الشكل قال

(قال قد علم في فصل القياس) حيث ين أن المتأخرين اشترطوا كون السالبة في الضروب الثلاثة احدى الخاصتين وكان الاولى على هذا ان يترك اشتراط كون الصغرى الثامن احدى

اليه بقوله فلا بد الخ (قوله اذا بدلت احدها بالآخرى) بان جعلت الصغرى كبرى والكبرى صغرى (قوله لو كانت كبراه) أي كبرى الاول وكذا الضمير في صفراء (قوله و صفراء احدى القضاياء السلت) أي الدائمتين والمانتان والخاصتان ولما اشترط في الضرب الثامن كون صفراء احدى الخاصتين وكبراه مما يصدق عليه الدوام العرفي (قوله فظاهر) حاصله ان كون النتيجة لشكل الاول سالبة خاصة ظاهر فيها اذا كانت الصغرى عريضة مطلقاً أو مشروطة مطلقاً وأما لو كانت ضرورية أو دائمة فالنتيجة ضرورية لادائمه أو دأمة لادائمه لادائمه

خاصة جزئية كما ذكر \* وحاصل الجواب انه يلزم من كونها ضرورية لادائمه أو دائمة لادائمه ان تكون سالبة جزئية خاصة كما أشار له الشارح تأمل (قوله فلان النتيجة الخ) عتة لحذوف والاصل وأما اذا كانت احدى الدائمتين الشكل الاول للسالبة الخاصة لان النتيجة الخ (قوله وهما أخص من العرفية) أي والأخص مستلزم للاعم (قوله فتصدق على النتيجة) أي تتحقق العرفية الخاصة اذا كانت النتيجة سالبة جزئية هذا هو المراد وهذا لا ينافي ان النتيجة اذا كانت ضرورية لادائمه أو دائمة لادائمه تكون كاذبة (قوله ومن هنا) أي من هذا الكلام يظهر الخ \* وحاصله انه اذا رد ضرب لضرب فلا بد ان يوجد فيه شروط المردود اليه (قوله ان الضرب السابع) هو مركب من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى وقوله مع عكسها أي مع عكس السالبة

( قوله في الضربين الاولين ) الاول مقدمتهما كليتان موجبتان • والثاني صفراء موجبة كلية والكبرى موجبة جزئية ولما اشترك الاول والثاني في الإيجاب في كلية الصغرى جمع بينهما (قوله وفي الضرب الثالث الخ) الصغرى فيه سالبة كلية والكبرى موجبة كلية (قوله وفي الضرب الرابع الخ) صغرى الرابع موجبة كلية وكبراه ( ٢٢٧ ) سالبة كلية • والخامس صفراء

موجبة جزئية وكبراه سالبة كلية فقد اشتركا في إيجاب الصغرى في كل وكبرى كل سالبة فلذا جمع بينهما (قوله وفي السادس ) صفراء سالبة جزئية وكبراه

موجبة كلية • وأما الثامن

فصفراء سالبة كلية وكبراه

موجبة جزئية فقما اشتركا

في سلب صغرى كل منهما

وإيجاب كبرى كل منهما

وان اختلفا فهما بالكلية

والجزئية فلذا جمع بينهما

( قوله وفي السابع الخ )

صفراء موجبة كلية وكبراه

سالبة جزئية ( قوله

والنتيجة الخ ) اعلم انه قد

قدم ان الدائمتين يمكنان

حينية مطلقة وكذا

المشروطة العامة والرفية

العامة والخصان حينية

مطلقة لادائمتها والوقتيتان

والوجوديتين والمطلقة

العامة مطلقة عامة اذا علمت

هذا فقول الشارح عكس

الصغرى ان كانت الخ أى

فالنسبة حينية مطلقة

وكذا يقال في قوله أو

كان القياس الخ ( قوله

) والنتيجة في الضربين الاولين بعكس الصغرى ان صدق الدوام عليها أو كان القياس من الست المتكئة السوالب والا فخطئة عامة وفي الضرب الثالث دائمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والا فمكس الصغرى • وفي الضرب الرابع والخامس دائمة ان صدق الدوام على الكبرى والا فمكس الصغرى محذوفا عنها الدوام • وفي السادس كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كما في الشكل الثالث بعد عكس الكبرى • وفي الثامن كمكس النتيجة بعد عكس الترتيب )

( أقول ) المتنج من الاختلاطات بحسب الشرائط المذكورة في كل واحد من الضربين الاولين مائة واحد وعشرون وهي الحاصلة من ضرب الموجهات الفعلية الاحدى عشرة في نفسها وفي الضرب الثالث ستة وأربعون وهي الحاصلة من الصغرى الدائمتين مع الفعليات الاحدى عشرة ومن الصغريات المشروطتين والعرفيتين مع الست المتكئة السوالب • وفي الرابع والخامس ستة وستون وهي التي تحصل من الصغريات الفعلية الاحدى عشرة مع الست المتكئة السوالب • وفي السادس والثامن اثنا عشر تحصل من الصغرى الخاصتين مع الست المتكئة السوالب • وفي السابع اثنا عشر ونحصل من الكبرى الخاصتين مع النمايات الاحدى عشرة والنتيجة في الضربين الاولين عكس الصغرى ان كانت ضرورية أو دائمة أو كان القياس من الست المتكئة السوالب والا فخطئة عامة • وفي الضرب الثالث دائمة ان كانت احدى المقدمتين ضرورية أو دائمة والا فمكس الصغرى محذوفا وفي الرابع والخامس دائمة ان كانت الكبرى ضرورية أو دائمة • والا فمكس الصغرى محذوفا عنه الدوام وبيان الشكل بالبراهين المذكورة في الملاحظات • وفي السادس كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى • وفي السابع كما في الشكل الثالث بعد عكس الكبرى • وفي الثامن كما في الشكل الاول بعكس النتيجة بعد عكس الترتيب • وبإجله لما كانت هذه الضروب الثلاثة الاخيرة ترد الى الاشكال الثلاثة المذكورة لا ذكرنا من الطرق كانت نتائجها نتائج تلك الاشكال جنبها في السادس والسابع وحسبها في الثامن وعليك بمطالعة هذا الجدول •

الخاصتين الا انه انما ذكره لبيان اشتراط كون كبراه بما يصدق عليه العرفي العام كما يظهر من ملاحظة دليله • وأما ما قيل في وجه عدم الذكر من انه يعلم بما ذكر في الثامن كما يشعر به قوله ومن هنا يظهر الخ فليس بشيء لانه لم يذكر في المتن دليل اشتراطه في الثامن حتى يظهر منه اشتراطه في السابع

والا ) أي بان لم يكن القياس صفراء ضرورية أو دائمة أو لم يكن القياس من الست المتكئة بان كانتا وقتيتين أو وجوديتين أو احدهما مطلقة عامة وتوضيح هذا الكلام يعلم من الصابط الذي علمته ( قوله وفي الثامن المكس الخ ) الاول ان يقول وفي الثامن كما في الاول بعد عكس الترتيب نظير ما قبله

( جدول نتائج الفريين الاولين • الاول من موجتين كلتين والثاني من موجتين والكبرى جزئية )

مميزات كبريات	ضروريه	دائمه	شروطه	عرفيه مشروطه	عرفيه خاصه	مطلقه عامه	وجوديه لاضروريه	وجوديه وظيفيه	منتشرة
ضروريه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه
دائمه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه
مشروطه عامه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه
عرفيه عامه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه
مشروطه خاصه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه
عرفيه خاصه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه
مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه
وجوديه لادائمه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه
وجوديه لاضروريه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه
وظيفيه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه
منتشرة	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه

﴿ جدول نتائج الضرب الثالث وهو من كلتين والصغرى سابعة ﴾

كبريات صفريات	ضرورية	دائمه	مشروطة عامه	عرفيه عامه	مشروطة خاصه	عرفيه خاصه
ضرورية	دائمه	دائمه	دائمه	دائمه	دائمه	دائمه
دائمه	دائمه	دائمه	دائمه	دائمه	دائمه	دائمه
مشروطة عامه	دائمه	دائمه	عرفيه عامه	عرفيه عامه	عرفيه لادائمه في البيض	عرفيه لادائمه في البيض
عرفيه عامه	دائمه	دائمه	عرفيه عامه	عرفيه عامه	عرفيه لادائمه في البيض	عرفيه لادائمه في البيض
مشروطة خاصه	دائمه	دائمه	عرفيه عامه	عرفيه عامه	عرفيه لادائمه في البيض	عرفيه لادائمه في البيض
عرفيه خاصه	دائمه	دائمه	عرفيه عامه	عرفيه عامه	عرفيه لادائمه في البيض	عرفيه لادائمه في البيض
مطلقه عامه	دائمه	دائمه	عقبه	عقبه	عقبه	عقبه
وجوديه لادائمه	دائمه	دائمه	عقبه	عقبه	عقبه	عقبه
وجوديه لاضروريه	دائمه	دائمه	عقبه	عقبه	عقبه	عقبه
وقته	دائمه	دائمه	عقبه	عقبه	عقبه	عقبه
منتشره	دائمه	دائمه	عقبه	عقبه	عقبه	عقبه

﴿ جدول نتائج الضرب الرابع وهو من كلتين والصغرى موجبة والخامس

وهو من موجبة جزئية صغرى وسابعة كلية كبرى ﴾

صفريات كبريات	ضرورية	دائمه	مشروطة عامه	عرفيه عامه	مشروطة خاصه	عرفيه خاصه
ضرورية	دائمه	دائمه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه
دائمه	دائمه	دائمه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه
مشروطة عامه	دائمه	دائمه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه
عرفيه عامه	دائمه	دائمه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه
مشروطة خاصه	دائمه	دائمه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه
عرفيه خاصه	دائمه	دائمه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه
مطلقه عامه	دائمه	دائمه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه
وجوديه لادائمه	دائمه	دائمه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه
وجوديه لاضروريه	دائمه	دائمه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه
وقته	دائمه	دائمه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه
منتشره	دائمه	دائمه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه



( قوله بل هو مالا يتركب ) من الحليات المحضة ( قوله سواء تركب الخ ) أي ونسبته شرطياً في الأول ظاهر • وأما في الثاني فن باب اعتبار تسمية الكل باسم الجزء وغلب الشرطية لانه أكبر جزئية ( ٢٣١ ) ( قوله من المقدم ) نحو كلما كانت

الشمس طالعة فالتهار موجود وكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء ( قوله أو التالي ) نحو كلما كانت الشمس طالعة كان التهار موجوداً وكلما كان التهار موجوداً فالعالم مضيء

( قوله وأما في جزء غير تام ) نحو كلما كان زيد انساناً كان حيواناً طليقاً وكلما

كان زيد ضاحكاً كان جسماً متجنباً فقد وقع الاشتراك في زيد وهو جزء المقدم من

كل منهما • وقوله أو التالي نحو كلما كان الشيء انساناً كان حيواناً طليقاً وكلما كان

الجسم ضاحكاً كان الحيوان متجنباً فقد اشترك في الحيوانية وهو الجزء التالي في كل منهما ( قوله وأما

في جزء تام من أحدها الخ ) نحو كلما كان زيد انساناً كان حيواناً ضاحكاً

وكلما كان الجسم ماضياً كان حيواناً طليقاً وقع جزء من التالي في الأولى

وتالياً في الثانية وقوله لكن القريب بالطبع الخ وذلك لانه يشبه الحق ( قوله فهو

الشكل الاول كقولنا الخ ) أي كلما كانت الشمس طالعة فالتهار موجود وكلما كان التهار موجوداً فالعالم مضيء ( قوله فهو التالي ) نحو كلما كانت الشمس طالعة فالتهار موجود وليس انبث اذا كانت الكواكب مضئية فالتهار موجود من الشكل الثاني ( قوله فهو الثالث ) نحو كلما كانت الشمس طالعة فالتهار موجود فكذلك كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء ( قوله فهو الرابع ) نحو كلما كانت

قال الفصل الثالث في الاقترانيات الكائنة من الشرطيات • وهي خمسة أقسام القسم الاول ما يتركب من المتصلات والمطبوع منه ما كانت الشركة في جزء تام من المقدمتين وتنقذ الاشكال الارسية فيه لانه ان كان تالياً في الصغرى مقدماً في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان تالياً فيها فهو الشكل الثاني وان كان مقدماً فيها فهو الشكل الثالث وان كان مقدماً في الصغرى وتالياً في الكبرى فهو الشكل الرابع • وشرائط الانتاج وعدد الضروب والنتيجة في الكمية والخفية في كل شكل كما في الحليات من غير فرق مثال الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان ( اب في ج د ) وكلما كان ( ج د في هـ ز ) ينتج كلما كان ( اب في هـ ز )

( أقول ) ليس المراد بالقياس الشرطي هو المركب من الشرطيات المحضة بل هو مالا يتركب من الحليات سواء تركب من الشرطيات المحضة أو من الشرطيات والحليات • وأقسامه خمسة لانه اما ان يتركب من متصلتين أو منفصلتين أو حلبة ومنصلة أو حلبة ومنصلة أو متصلة ومنصلة • القسم

الاول ما يتركب من المتصلتين والشركة بينهما اما في جزء تام من كل واحد منهما وهو المقدم بكامله أو التالي بكامله • واما في جزء غير تام منها أي جزء من المقدم أو التالي • واما في جزء تام من احدها غير تام من الاخرى فهذه ثلاثة أقسام لكن القريب بالطبع منها الاول وهو ما يكون

الشركة في جزء تام من المقدمتين وتنقذ في الاشكال الارسية لان الاوسط وهو المشترك بينهما ان كان تالياً في الصغرى مقدماً في الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا كلما كان ( اب في ج د ) وكلما كان ( ج د في هـ ز ) فكذلك كان ( اب في هـ ز ) وان كان تالياً فيها فهو الشكل الثاني كقولنا كلما كان ( اب في ج د ) وليس البتة اذا كان ( هـ في ج د ) فليس البتة اذا كان ( اب في هـ ز ) وان كان مقدماً فيها فهو الشكل

الثالث كقولنا كلما كان ( ج د في هـ ز ) وكلما كان ( ج د في هـ ز ) فقد يكون اذا كان ( اب في هـ ز ) وان كان مقدماً في الصغرى وتالياً في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كان ( ج د في هـ ز ) وكلما كان ( هـ في ج د ) فقد يكون اذا كان ( اب في هـ ز ) وشرائط انتاج هذه الاشكال كما في الحليات من غير فرق حتى

( قال الفصل الثالث في الاقترانيات الخ ) كما ان للحملات فطريات ونظريات كذلك الشرطيات قد تكون فطرية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة كان التهار موجوداً • وقد تكون نظرية كقولنا كلما وجد الممكن وجد واجب الوجود فست الحاجة الى معرفة الاقترانيات الشرطية الاقترانية لاسباب في

المناسبة المشتمل عليها كتاب اقليدس وبسبب ان ارسطو لم يورد هذا الباب في التعليم زعم بعضهم انه لاحاجة اليه لان معرفة الاقترانيات الحولية يغني عن ذكرها وليس بشيء لما بين احكامها من الاختلافات الواضحة ( قال سواء تركب الخ ) اما تسمية الاول بظاهر واما تسمية الثاني

بقسمة الكل باسم الجزء الاعظم ( قال القسم الاول الخ ) جعل هنا قسماً أولاً لان اطلاق الشرطية على المتصلة حقيقة وعلى المنفصلة مجاز وما يتركب من المنفصلات فيها تالياً لاشتماله على الشرطيات الصرفة وما يتركب من المتصلة والحلبة ثالثاً لاشتماله على المتصلة

الشكل الاول كقولنا الخ ) أي كلما كانت الشمس طالعة فالتهار موجود وكلما كان التهار موجوداً فالعالم مضيء ( قوله فهو التالي ) نحو كلما كانت الشمس طالعة فالتهار موجود وليس انبث اذا كانت الكواكب مضئية فالتهار موجود من الشكل الثاني ( قوله فهو الثالث ) نحو كلما كانت الشمس طالعة فالتهار موجود فكذلك كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء ( قوله فهو الرابع ) نحو كلما كانت

الشمس طالعة فالتهار موجود وكلما كان السالم، فمثلاً فالشمس طالعة ينتج جزئية (قوله بحسب تركيب السالبة) أي ومن المعلوم ان السالبة في الشرطية لا يثنى فيها تركيب بل هو مقصور على الحليات (قوله الا ان المطبوع النح) أي الا ان الموافق للطبع ما كانت الشركة فيه في جزء غير تام وانما كان هذا هو الموافق للطبع لان انتاجه أسهل من انتاج ما كان الاشتراك فيه في جزء تام كما يعلم من الاطلاع على الكتب المطولة (قوله وصدق منع الحلو عليهما) أي أنه لا بد ان يكونا مانعي حلو • وأراد جمع الحلو ما قابل ممانته الجمع فيشمل الحقيقة (قوله كقولنا دائماً النح) أي دائماً اما كل جسم جاد أو كل متغير حادث ودائماً اما كل (٢٣٣) حادث مفقود أو كل مخلوق متحيز فاذاً أردت أخذ نتيجة هذا القياس

يشترط في الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى • وفي الثاني اختلاف مقدميه بالكيف وكلية الكبرى الى غير ذلك • وكذلك عدد ضروريها الا في الشكل الرابع فان ضروريه هنا خمسة لان انتاج الضروب الثلاثة الاخيرة بحسب تركيب السالبة وهو غير متغير في الشرطيات وكذلك حال النتيجة في الكلية والكيفية فتكون نتيجة الضرب الاول من الشكل الاول موجبة كلية ومن الشكل الثاني سالبة كلية وعلى هذا القياس • قال

القسم الثاني ما يتركب من المنفصلتين والمطبوع منه ما كانت الشركة في جزء تام من المقدمتين كقولنا دائماً اما كل (اب) أو كل (جـد) ودائماً اما كل (ده) أو كل (وز) ينتج دائماً اما كل (اب) أو كل (جـه) أو كل (وز) لاستماع حلو الواقع عن مقدمتي التأليف وعن احدى الآخرين فينفذ فيه الاشكال الاربع والشرائط المتبعة بين الحليتين متبعة هنا بين المشاركين • (أقول) القسم الثاني من الافتراضات الشرطية ما يتركب من منفصلتين وهو أيضاً ينقسم الى ثلاثة أقسام لان الشركة بينهما اما في جزء تام منهما أو في جزء غير تام منهما أو في جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى الا ان المطبوع من هذه الاقسام ما تكون الشركة في جزء غير تام من المقدمتين وشرط انتاجه ايجاب المقدمتين وكلية احدهما وصدق منع الحلو عليهما كقولنا دائماً اما كل (اب) أو كل (جـد) ودائماً اما كل (ده) أو كل (وز) ينتج دائماً اما كل (اب) أو كل (جـه) أو كل (وز) لاستماع حلو الواقع عن مقدمتي التأليف وهما كل (جـد) وكل (ده) وعن احدى الآخرين أي كل (اب) وكل (وز) فانه لما كانت المقدمتان مانعي الحلو وجب أن يكون أحد طرفي كل واحدة منهما واقعاً في الواقع والآخر غير واقع فالواقع من المنفصلة الاولى اما الطرف الغير المشترك أو الطرف المشترك فان كان الطرف الغير المشترك فهو أحد أجزاء النتيجة

(قال بحسب تركيب السالبة) بل بحسب كونها من الخاصين ولم يتعرض له لكفاية التركيب في عدم تحقق الضروب الثلاثة فيها (قال وصدق منع الحلو عليهما) سواء كانتا مانعي الحلو أو حقيقتين أو مختلفتين (قال فانه لما كانت المقدمتان مانعي الحلو) بل ماني الامم ليشمل الحقيقة أيضاً

أحد الطرفين الآخرين أعني مقدم الاول وتالي الثانية أي ان الواقع لا يخلو من هذا أو من هذا أو من هذا وان قالوا من الثلاثة ممنوع بل لا بد من ثبوت واحد في الواقع أو من الاجتناب اذ التني انما هو الحلو (قوله فانه لما كانت الخ) علة لكون الواقع لا يخلو عن واحد من هذه الثلاثة وهو جواب عما يقال ان اقضاء التي ركب منها القياس منفصلتان والمنفصلة لا بد ان يصدق أحد جزئها ومتضى هذا ان تكون النتيجة جزئين لا ثلاثة (قوله فالواقع من المنفصلة الاولى الخ) أي قائمتين في الواقع من المنفصلة الاولى اما الطرف الغير المشترك وهو الطرف الاول من النتيجة وهو كل جسم جاد وقوله أو الطرف المشترك وهو تاليها بتمامه وهو كل متغير حادث (قوله فان كان الطرف الغير المشترك فهو أحد الخ) أي فان كان التاني في الواقع الجزء الغير المشترك وهو كل جاد جسم فقد أخذ جزءاً من أجزاء النتيجة اذ هو الجزء الاول منها

فضم تالي الاول لمقدم الثانية يصير قياساً من الشكل الاول هكذا كل متغير حادث وكل حادث مفقود ثم خذ مقدم الاول واجمله جزءاً اول ونتيجة هذا القياس الكائن من الشكل الاول واجملها جزءاً ثانياً وخذ تالي المنفصلة الثانية واجمله جزءاً آخراً وقل دائماً اما كل جسم جاد أو كل متغير مفقود أو كل مخلوق متحيز وهذا هو معنى قول الشارح ينتج اما كل الخ (قوله لاستماع الخ) علة لكون هذا القياس نتيجة مركبة من أجزاء ثلاثة وقوله عن مقدمتي التأليف أي عن نتيجة مقدمتي التأليف التين هما كل متغير حادث وكل حادث مفقود وعن



( قوله كما كان اب فيج . الخ ) أي قاتل الأولى مع الحلية فينظم قياساً من الشكل الأول ومثاله بالمواد ماعلمته ( قوله لانه كما صدق مقدم المتصلة الخ ) هذا دليل من الشكل الأول اقامه على صحة النتيجة فقله لانه كما صدق مقدم المتصلة صدق التالي مع الحلية صغرى • وقوله وكما ( ) صدق التالي مع الحلية كبرى ولا كانت الصغرى فيها نوع خفاء بينه بقوله

ينتج كل ما كان (اب فيج) لانه كما صدق مقدم المتصلة صدق التالي مع الحلية • أما صدق التالي فظاهر • وأما صدق الحلية فلانها صادقة في نفس الامر فتكون صادقة على ذلك التقدير • وكما صدق التالي مع الحلية صدق نتيجة التأليف • فكهما صدق المقدم صدق نتيجة التأليف وهو المطلوب ونستد في الاشكال الاربعة باعتبار مشاركة التالي والحلية والشرائط المتبعة بين الحليتين معتبرة هنا بين التالي والحلية • قال

القسم الرابع ما يتركب من الحلية والمتفصلة وهو على قسمين ( الأول ) ان يكون عدداً للحليات يحدد أجزاء الانفصال لتشارك كل واحدة منها واحداً من أجزاء الانفصال اما مع اتحاد التأليف في النتيجة كقولنا كل (ج) اما (ب) واما (د) واما (هـ) وكل (ب ط) وكل (د ط) وكل (هـ ط) ينتج كل (ج ط) لصدق أحد أجزاء الانفصال مع ما يشاركه من الحلية • وأما مع اختلاف التأليف في النتيجة كقولنا كل (ج) اما (ب) واما (د) واما (هـ) وكل (ب ج) وكل (د ط) وكل (هـ ز) ينتج كل (ج) اما (ج) واما (ط) واما (ز) لما مر ( الثاني ) ان تكون الحليات أقل من أجزاء الانفصال ولتلك الحلية ذات جزء واحد والمتفصلة ذات جزأين والمشاركة مع أحدهما كقولنا اما كل (ا ط) أو كل (ج ب) وكل (ب د) ينتج اما كل (ا ط) أو كل (ج د) لامتناع خلو الواقع عن مقدمتي التأليف وعن الجزء الغير المشترك •

( أقول ) رابع الاقسام ما يتركب من الحلية والمتفصلة وهو قسمان لان الحليات اما أن تكون يحدد أجزاء الانفصال أو تكون أقل منها وهذه القسمة ليست بمحاصرة لجواز كونها أكثر عدداً من أجزاء الانفصال ( الأول ) ان تكون الحليات بعدد أجزاء الانفصال • ولنفرض أن كل واحدة من الحليات يشارك جزءاً واحداً من أجزاء الانفصال • حينئذ اما ان يكون التأليفات بين الحليات وأجزاء الانفصال متحدة في النتيجة أو مختلفة فيها • أما اذا كانت نتيج التأليفات واحدة فهو القياس المقسم

وكما كان (ج) ( ز ) فكل ( هـ ) ( ب ) والثالث كقولنا كما كان ( ا ) ( ب ) ( فيج ) ( د ) وكل ( ب ) ( هـ ) والرابع وهو المطلوب ما ذكره التارخ ( قال وينتقد فيه الاشكال ) فالأول كما مر والثاني كقولنا كما كان كل ( ا ) ( ب ) ( فيج ) ( د ) ولا شيء من ( هـ ) ( د ) والثالث كقولنا كل ما كان ( ا ) ( ب ) ( فد ) ( ج ) ولا شيء من ( د ) ( هـ ) والرابع كقولنا كما كان ( ا ) ( ب ) ( فد ) ( ج ) وكل ( هـ ) ( د ) قال لجواز كونها أكثر عدداً من أجزاء الانفصال • وأما أنه المصنف لبعده عن الطبع وهو ان يكون الحليات بعدد أجزاء الانفصال ولا يكون كل واحد من الحليات مشاركاً لجزء من أجزاء الانفصال

أما صدق التالي فظاهر  
وأما صدق الحلية الخ  
( قوله اما صدق التالي )  
فظاهر لان المقدم ملزوم  
والتالي لازم وصدق الملزوم  
يستلزم صدق اللازم  
( قوله ) ونستد في  
الاشكال الاربعة الخ  
أما انعقاد الشكل الأول  
فقد تقدم مثاله ومثاله  
انعقاد الثاني كما كان (اب)  
( فج د ) ولا شيء من  
( هـ د ) أي كما كان الشيء  
انسانا كان حيوانا ولا  
شيء من الحجر بحجر  
ينتج كما كان الشيء  
انسانا فلا شيء من  
الحيوان بحجر والثالث  
نحو كما كان ( اب )  
فج ( ) ولا شيء من  
( زهـ ) ينتج كما كان ( اب )  
فلا شيء من ( ج هـ )  
فالمكرر ( ز ) ( و ) ( ز )  
ومثاله انعقاد الرابع  
نحو كما كان ( اب )  
( فج ) وكل ( مز )  
ينتج كما كان ( اب )  
فبض ( ج هـ ) فالمكرر

( ز ) ( و ) ( ز ) أي كما كان الانسان حيوانا قابلاً بشر جسم وكل صاحك بشر ( قوله لجواز كونها أكثر ) وشرطه  
عدداً • وذلك نحو كل جسم اما حيوان • واما نبات • واما معدن • وكل حيوان ماش • وكل نبات ذو نور • وكل معدن  
جوهر وكل ما قام بغيره عرض فهو القياس المقسم أي المعروف بالمقسم لانه احتوى على قسم

( قوله مائة الخلو أو حقيفة ) أي ولا يصح أن تكون مائة جمع فقط لان طرفها قد يرتفعان والقياس ؛ فيه من حلية وبضعة من أجزاء الاصل والحمية ثابتة في الواقع فلا بد أن يكون الطرف الثاني كذلك ولا يكون كذلك الا لو كانت مائة خلو أو حقيفة لان مائة الجمع طرفاها قد يرتفعان واعتبرت كلية لانها لو كانت جزئية لاحتمل صدقها في زمن وصدق الحلية في زمن آخر فلا يتأتى الانتاج حينئذ ( قوله كقولنا كل ج اما ب واما د ) أي كل جسم اما حيوان واما نبات واما معدن وكل حيوان متغير وكل نبات متغير وكل معدن متغير ينتج كل جسم متغير \* فالحليات بمدد أجزاء الاصل والتأليفات من الحليات وأجزاء الاصل متعددة النتيجة لانك اذا أخذت الجزء الاول من المنفصلة مع الحلية الاولى وقلت هكذا كل جسم حيوان وكل حيوان متغير ينتج كل جسم متغير وكذلك اذا أخذت الجزء التالي من أجزاء الاصل مع الحلية الثانية كانت النتيجة المذكورة بعينها ( قوله لانه لا بد من صدق أحد أجزاء الاصل ) أي لان الفرض أن المنفصلة مائة خلو أو حقيفة فلا بد من تحقق طرف من أطرافها ( قوله فاي جزء يفرض الخ ) توضحه أن الجسم لا يخلو في الواقع عن أن يكون واحداً من الثلاثة فإذا فرض أنه حيوان كان صادقا مع ما شاركه في الحلية ( ) الاولى وهي كل حيوان متغير وإذا

فرض أنه نبات كان صادقا مع ما شاركه في الحلية الثانية وهي كل نبات متغير وهكذا وإذا صدق جزء الاصل مع ما شاركه من الحلية انتظم حينئذ منهما قياس من الشكل الاول وينتج النتيجة المطلوبة وهي كل جسم متغير وهو المطلوب ( قوله فلتكن المنفصلة مائة الخلو ) المراد بها مقابل مائة الجمع فتصدق

وشرطه أن تكون المنفصلة مائة كلية مائة الخلو أو حقيفة كقولنا كل (ج) اما (ب) واما (د) واما (هـ) وكل (ب ط) وكل (د ط) وكل (ط) ينتج كل (ج ط) لانه لا بد من صدق أحد أجزاء الاصل والحليات صادقة في نفس الامر فاي جزء يفرض صدقه من أجزاء المنفصلة يصدق مع ما شاركه من الحليات وينتج النتيجة المطلوبة \* واما اذا كانت نتائج التأليفات مختلفة وهو التباس الغير المقسم فلتكن المنفصلة مائة الخلو كقولنا كل (ج) اما (ب) واما (د) واما (هـ) وكل (ب ج) وكل (د ط) وكل (هـ ط) ينتج كل (ج ط) اما (ج ط) واما (ط) واما (ز) لانه لا بد من وجوب صدق أحد أجزاء المنفصلة مع ما شاركه من الحليات ( الثاني ) أن تكون الحليات أقل من أجزاء الاصل ولنفرض الحلية واحدة والمنفصلة ذات جزأين ومائة الخلو ومشاركة الحلية مع أحدها كقولنا اما كل (ط) أو كل (ج ب) وكل (ب د) ينتج اما كل (ط) أو كل (ج د) لان المنفصلة لما كانت مائة الخلو وجب صدق أحد جزأها فالواقع منها اما الجزء الغير المشارك وهو أحد جزأي النتيجة أو الجزء المشارك فيصدق مع الحليات وهما مقدمتا التأليف فيصدق نتيجة التأليف وهي الجزء الآخر من النتيجة فالواقع لا يخلو عن جزأها قال ( القسم الخامس ما يتركب من اربعة والمنفصلة والاشترك اما في جزء تام من اثنى عشرين أو غير تام

بالحقيقة ( قوله كل ج اما ب الخ ) أي كل جسم اما حيوان واما نبات واما معدن وكل حيوان ماش وكل نبات ذو نور وكل معدن جوهر ينتج كل جسم اما مائي واما دونور واما جوهر وتسميته بغير المقسم تدسية اصطلاحية لاحتياج لشكته فلا يمتزج بان التقسيم موجود فيه كالذي قبله تأمل ( قوله والمنفصلة ذات جزئين ) عطف على الحلية ومائة الخلو عطف على ذات جزئين وقوله ومشاركة الحلية مع أحدها عطف على الحلية أي نفرض الحلية واحدة ونفرض المنفصلة ذات جزئين واما مائة الخلو ونفرض مشاركة الحلية مع أحدها فالفرض الاول متعلق بكون الحلية واحدة والفرض الثاني متعلق بكون المنفصلة ذات جزئين ومائة خلو والفرض الثالث متعلق بكون الحلية مشاركة لأحد الجزئين ( قوله كقولنا اما كل ط الخ ) أي اما كل متغير حادث أو كل جوهر مقنن وكل مقنن مخلوق ينتج اما كل متغير حادث أو كل جوهر مخلوق ( قوله فالواقع منها ) أي فالتأليفات في الواقع منها اما الجزء الغير المشارك وهو الاول في هذا المثال وقوله وهو أحد جزئي النتيجة أي الجزء الاول منها وقوله أو الجزء المشارك وهو الجزء الثاني من المنفصلة وقوله فيصدق مع الحلية أي وإذا صدق معها انتظم منهما قياس من الشكل الاول فتصدق نتيجة وهي الجزء الثاني من النتيجة وقوله المشارك الافصح قراءة بفتح الزاء وان كان الكسر صحيحاً لان التالي مشارك للاول ( قوله فالواقع لا يخلو عن جزئها ) أي عن أحد جزئي النتيجة بل لا بد من اثبات اما هذا أو هذا

( قوله لكن المطبوع منها الخ ) أي لانه أسهل نتيجة مما لو كانت المتصلة كبرى كما يلزم بالاطلاع على الكتب المطولة ( قوله فلما كان اب فيجد ) أي فلما كان هذا مفارقة للبصر فهو أبيض ودائماً أو قد يكون اما ان يكون أبيض أو أسود فالتفصيلة المذكورة وهما ما أبيض أو أسود مائة جمع تجوز ارتفاعها فابيض المتاني للأسود لازم للمفرق للبصر فالفرق للبصر مناف للأسود أيضاً فالنتيجة دائماً أو قد يكون هذا اما ان يكون مفارقة للبصر أو أسود فالشركة في هذا المثال في جزء تام وهو التالي بتمامه وإذا أخذته مع مقدم الثانية حصل قياس من الشكل الاول والمتصلة وقمت صغرى فالعبرى وقمت منفصلة ( قوله كلياً ) أي في الكلية وقوله أو جزئياً أي في الجزئية لان امتناع ( ) الاجتماع مع اللازم كاستناع الاجتماع الابيض اللازم للمفرق مع الاسود

وقوله دائماً أي في القضية  
الكلية وقوله أو في الجملة  
أي في القضية الجزئية  
وقوله يستلزم امتناع الاجتماع  
مع اللزوم أي يستلزم  
امتناع الاجتماع بين  
الاسود والمفرق ( قوله  
والمنفصلة مائة الخلو )  
الواو للحال أي ان المثال  
المقدم بالهروف يصح  
في منفصلته ان تكون  
مائة جمع ويصح ان  
تكون مائة خلو فتختلف  
تلك المادة بحسب ما غسرها  
به فان فسرتها بمفرق  
وأبيض وأسود كما مر كانت  
مائة جمع وان فسرتها  
بكلها كان زيد في المركب  
فهو في البحر دائماً أو  
قد يكون اما ان يكون في  
البحر واما ان لا يفرق كانت  
مائة خلو كما هنا

وقوله دائماً أي في القضية  
الكلية وقوله أو في الجملة  
أي في القضية الجزئية  
وقوله يستلزم امتناع الاجتماع  
مع اللزوم أي يستلزم  
امتناع الاجتماع بين  
الاسود والمفرق ( قوله  
والمنفصلة مائة الخلو )  
الواو للحال أي ان المثال  
المقدم بالهروف يصح  
في منفصلته ان تكون  
مائة جمع ويصح ان  
تكون مائة خلو فتختلف  
تلك المادة بحسب ما غسرها  
به فان فسرتها بمفرق  
وأبيض وأسود كما مر كانت  
مائة جمع وان فسرتها  
بكلها كان زيد في المركب  
فهو في البحر دائماً أو  
قد يكون اما ان يكون في  
البحر واما ان لا يفرق كانت  
مائة خلو كما هنا

( أقول ) آخر أقسام الافتراضات الشرطية ما يتركب من المتصلة والمنفصلة والشركة بينها اما في  
جزء تام منها أو في جزء غير تام منها أو في جزء تام من احدها غير تام من الاخرى فهذه أقسام  
ثلاثة أقصر المصنف على القسمين الاولين وكل منهما ينقسم الى قسمين لان المتصلة فيها اما ان  
تكون صغرى أو كبرى لكن المطبوع منها ما تكون المتصلة صغرى والمنفصلة مائة كبرى دائماً  
الاول وهو ما يكون الشركة في جزء تام من القديمتين فالمنفصلة اما مائة الجمع أو مائة الخلو  
فان كانت مائة الجمع كقولنا فلما كان ( اب فيجد ) ودائماً أو قد يكون اما ( ج د ) أو ( م ز ) مائة الجمع  
ينتج دائماً أو قد يكون اما ( اب ) أو ( ه ز ) لان ( ج د ) لازم ( ل ا ب وه ز ) تمتع الاجتماع مع ( ج د )  
كلياً كان أو جزئياً فيكون ( ه ز ) تمتع الاجتماع مع ( اب ) كذلك لان امتناع الاجتماع مع اللازم  
دائماً أو في الجملة يستلزم امتناع الاجتماع مع اللزوم دائماً أو في الجملة وان كانت مائة الخلو كما في  
المثال المذكور والمنفصلة مائة الخلو ينتج قد يكون اذا لم يكن ( اب ) ( ه ز ) لان قبض الاوسط  
وهو قبض ( ج د ) يستلزم طرفي النتيجة أعني قبض ( اب ) وعين ( ه ز ) اما انه يستلزم قبض ( اب )  
فلان قبض اللازم يستلزم قبض اللزوم واما انه يستلزم عين ( ه ز ) فلنحيط الخلو بين ( ج د ) و ( ه ز )  
فكل أمرين بينهما منع الخلو يستلزم قبض كل واحد منهما عين الآخر على ما مر في تلازم  
الشرطيات وإذا استلزم قبض الاوسط الطرفين أنتج من الشكل الثالث ان قبض ( اب ) قد يستلزم  
( قال من الشكل الثالث ) هكذا كما تحقق قبض الاوسط تحقق الطرف الاول من النتيجة أعني

والنتيجة اما أن يكون في المركب واما ان لا يفرق ( قوله ينتج قد يكون الخ ) أي ينتج اذا لم يكن في المركب  
فهو لا يفرق واعلم ان مائة الخلو اذا ارتفع أحد جزئيهما ينتج الجزء الآخر وحينئذ فما أتى به الشارح لازم للنتيجة التي قلناها  
وهي زيد اما ان يكون في المركب واما ان لا يفرق لانها نتيجة تأمل ( قوله لان قبض الخ ) هذا دليل لآليات اللازم الذي  
ذكره فالأوسط المذكور في القياس يكون في البحر ونقيضه لا يكون في البحر وقوله يستلزم طرفي النتيجة أي بان يقال كلما  
لم يكن في البحر فهو ليس في المركب وكلما لم يكن في البحر فهو لا يفرق فقد يكون اذا لم يكن في المركب فلا يفرق ( قوله وإذا  
استلزم قبض الاوسط الطرفين ) أي طرفي النتيجة أي طرفي لازمها كما سبق وقوله أنتج أي قبض الاوسط وقوله من الشكل

الثالث أى بالشكل الثالث مركب من قضيض الاوسط لم يح قضيض الاول وعين الثاني من النتيجة بان يقال كلما لم يكن جـ د فليس اب وكلما لم يكن جـ هـ فـدز ينتج قد يكون اذا لم يكن اب فـدز (قوله فكقولنا كلما كان اب فكل جـ د الخ) أى كلما كان الانسان حيوانا وكل بشر ناطق ودائما اما كل ناطق كاتب أو كل ناطق حاس فلكل ناطق ينتج كلما كان الانسان حيوانا فاما كل بشر كاتب أو كل ناطق حاس (قوله لانه كما فرض اب) اشارة للأولى المتصلة أى لانه كما فرض كلما كان الانسان حيوانا فكل بشر ناطق (قوله فالواقع حينئذ من المتصلة اما كل دـه) وهو الجزء الاول منها وقوله أو (دز) وهو الجزء الثاني منها وحاصل ذلك انه على فرض وقوع الجزء الاول من المتصلة مع فرض وقوع المتصلة تحقق قياس من الشكل الاول نتيجة جـ هـ وعلى فرض ان الواقع ناقصا هو الجزء الثاني من المتصلة كان الجامع للقدم ( ) من المتصلة هو ذلك الجزء الثاني

عين (دز) وهو المطلوب هـ وأما الثاني وهو ما يكون الشركة في جزء غير تام من المقدمتين ولكن المتصلة مائة الخلو فكقولنا كلما كان (اب) فكل (جـ د) ودائما اما كل (دـه) أو (دز) ينتج كلما كان (اب) فاما كل (جـ هـ) أو (دز) لانه كما فرض (اب) كان (جـ د) فالواقع حينئذ من المتصلة اما كل (دـه) أو (دز) فان كان (دـه) فالواقع على تقدير (اب) كل (جـ د) وكل (دـه) وهما يستزمان كل (جـ هـ) وان كان (دز) فعل تقدير (اب) يكون الواقع اما كل (جـ هـ) أو (دز) وهو المطلوب هذا كلام اجمالي في الافتراضات الشرطية وأما بيان تفاصيلها فهو مما لا يليق بالختصرات قال

(الفصل الرابع في القياس الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع لاحد جزئيهما أو رفضه ليزم وضع الآخر أو رفضه ويجب إيجاب الشرطية ولزومية المتصلة وغداية المتصلة وكليتها أو كليا الوضع أو الرفع ان لم يكن وقت الاتصال والاتصال هو بعينه وقت الوضع والرفع)

من المتصلة ومن الجزء الاول من المتصلة وقوله وهما يستزمان كل (جـ هـ) هذا نتيجة القياس وقوله (اب) كان (دز) اي وان كان الواقع (دز) الذي هو الجزء الثاني من المتصلة وقوله فعل تقدير اب يكون الواقع الخ في الكلام حذف والاصل وان كان (وز) فعل تقدير

(أقول) قد مر أن القياس الاستثنائي ما يكون عين النتيجة أو قضيضها مذكورا فبالفعل فالذكور فيه من النتيجة أو قضيضها اما مقدمة من مقدمته وهو محال والا لزم اثبات الشيء بنفسه أو بقبضه أو جزء من مقدمته والمقدمة التي جزؤها قضية تكون شرطية والاخرى وضعية فاليقاس الاستثنائي ما يكون مركبا من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضعية أي اثبات لاحد جزئيهما أو رفضه أي نفيه ليزم وضع الجزء الآخر أو رفضه فكقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالهـار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود ولكن النهار ليس بموجود ينتج أن الشمس ليست بطالعة وكقولنا دائما اما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بفرد

ليس (اب) وكما تحقق قضيض الاوسط تحقق الطرف الآخر أعني (مز) ينتج قد يكون اذا تحقق الطرف الاول تحقق الطرف الثاني مثلا كلما لم يكن (جـ د) لم يكن (اب) وكلما لم يكن (جـ د) (فـدز) ينتج قد يكون اذا لم يكن (اب) (فـهـ ز)

ان يكون الواقع كلما كان (اب) فكل (جـ د) كان الجامع له (دز) لاغير حيث علمت ما ذكر من أن المرتب على ثبوت الشرطية الجزء الاول أو الثاني قطعان بالنتيجة هكذا اما كل (جـ هـ أو دز) وهو المطلوب (قوله والا لزم اثبات الخ) أى والا بان لم يقل بأنه محال فلا يصح لانه يلزم اثبات الشيء لنفسه أى واستحالة الشيء بنفسه بحالته ظاهرة (قوله أو جزء من مقدمته) عطف على مقدمة أى ولا محالة في ذلك فليكن هو المتعين (قوله والمقدمة التي جزؤها الخ) حاصله ان النتيجة قضية وهي جزء من مقدمة من مقدمات القياس وحينئذ فلا يكون مقدمة القياس الشرطية فقول الشارح والمقدمة التي جزؤها الخ أى ومن مقدمة القياس التي اعتبرت النتيجة جزءا منها (قوله والاخرى وضعية) أى اثبات أى ذات وضع واثبات (قوله وكقولنا دائما الخ) سبأني ان المركب من المتصلة الحقيقة كما في هذا امتداد له أربع نتائج فاقصر الشارح على اثنين منها هنا

( قوله وفي المتصلات ينتج الوضع الرفع ) ظاهر في الحقيقة ومادة الجمع لان ظاهره وضع كل من الطرفين وقوله وبالعكس ظاهر في الحقيقة ومادة الخلو فارفع فيها منتج للوضع رفيع كل من الطرفين منتج لبن الآخر فلم ها ان للحقيقة أربع نتائج فوضع كل واحد من طرفها ينتج رفع الآخر ونحت هذا اثنان ورفع كل واحد منهما منتج لاثبات الآخر ونحت هذا اثنان كما سأتى ( قوله سلب اللزوم ) أي في المتصلة وقوله والصاد أي في المتصلة وقوله لم يلزم من وجود أحدها هذا يناسب المتصلة كما في قولك مثلا ليس كلما كانت الشمس طالمة كان النهار موجوداً حيث سلب اللزوم بين طلوع الشمس ووجود النهار فلا يلزم حينئذ من وجود أحدها وجود الآخر وهذا فرض مثال بقاع النظر عن الصحة وبدونها وقوله أو عدمه مناسب للمنفصلة الحقيقية ومادة الجمع وقوله وجود الآخر \* أو عدمه راجع لكل من قوله وجود أحدها أو عدمه أي أنه لا يلزم من وجود أحدها وجود الآخر ولا يلزم من وجود أحدها عدم الآخر ولا يلزم من عدم أحدها وجود الآخر ولا عدمه فالأقسام أربعة ( ) فقوله لم يلزم من وجود أحدها وجود الآخر خرج به المتصلة فان شأنها أنه

ولكنه ليس بزوج ينتج أنه فرد ففي المتصلات الوضع الرفع والرفع الوضع وفي المتصلات ينتج الوضع الرفع وبالعكس ويعتبر في انتاج هذا القياس شرائط ( أحدها ) أن تكون الشرطية موجبة فانها لو كانت سالبة لم تنتج شيئاً لا للوضع ولا للرفع فان سلب الشرطية السالبة سلب اللزوم والصاد وإذا لم يكن بين الأمرين لزوم أو عناد لم يلزم من وجود أحدهما أو عدمه وجود الآخر أو عدمه ( وثانها ) أن تكون الشرطية لزومية ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة لا اتفاقية لان العلم بصدق الاتفاقية أو كذبها موقوف على العلم بصدق أحد طرفيها أو كذبه فلو استفيد العلم بصدق أحد الطرفين أو كذبه من الاتفاقية يلزم الدور ( وثالثها ) أحد الأمرين وهو اكمالية الشرطية ( قال لان العلم بصدق الاتفاقية الخ ) أي المتصلة موقوف على العلم بصدق أحد طرفيها أي التالى لانه لا بد فيها سواء كانت عامة أو خاصة من صدق التالى ولذا اكتفى به ( قال فلو استفيد منها العلم بصدق أحد الطرفين ) أعني التالى لانه لا يمكن استفادة صدق التقديم الاستثنائي المتصل مطلقاً يلزم الدور وهذا التوجيه هو الموافق لما في شرح الطالع حيث قال لان العلم بصدق الاتفاقية يستفاد من العلم بصدق التالى فلو استفيد العلم منها لزم الدور وحينئذ يكون التعرض للكذب في جميع موارد الثلاثة استطرادياً وانما لم يتعرض لبيان عدم انتاج الرفيع لان الاتفاقية المتصلة لا يمكن انتاج الرفيع منها لان صدق التالى متعين فيها وكذا عدم انتاج المتصلة الاتفاقية لظهور حالها بالقياس على المتصلة بان يقال صدق المتصلة الاتفاقية موقوف على صدق أحد طرفيها ان

يلزم من وجود أحد جزئيهما وجود الآخر وقوله لم يلزم وجود أحدهما عدم الآخر خرج به الحقيقة ومادة الجمع فانه يلزم من وجود أحد الجزأين عدم الآخر وقوله أو عدمه أي لم يلزم من عدم أحدهما وجود الآخر خرج به الحقيقة ومادة الخلو فان شأنها أنه يلزم من عدم أحد جزئيهما وجود الآخر ولا يلزم من عدم أحدهما عدم الآخر خرج به الشرطية المتصلة

بالنظر لاستثناء التقبض فان شأنها أنه يلزم من عدم أحد جزئيهما عدم الآخر لا مر أن استثناء تقبض التالى ينتج تقبض المقدم ( قوله لان العلم بصدق الاتفاقية الخ ) اعلم ان الاتفاقية بالعمى ما كان تأليها صادقا كان المقدم صادقا أم لا فادراك أنها اتفاقية متوقف على صدق التالى فلا يعقل جهله ويعلم صدقه من اثبات المقدم أو نفيه للزوم اثبات الشيء بنفسه وهو دور \* وبيان ذلك ان زيدا الزنجي أسود ولا يعرف الكتابة فإذا قلت هذا اما أسود أو ليس بكتاب كانت مائة خلو اتفاقية أي أنه لا يخلو الواقع من هذا أو هذا واتفاقية لانه اتفق في الخارج انه يتدف بهذا الامر وهذا الآخر فلا عناد بينهما بحسب ما اتفق في هذا الفرد وضابط مائة الخلو ان تستدل برفع أحد جزئيهما على نبوت الآخر فخلل هذه الاتفاقية مائة خلو متوقف على ذلك وحينئذ فلا يستنتج منها ذلك بحيث يقال لكنه كاتب فهو أسود للعلم به \* وإذا قلت في المثال المذكور هذا اما ليس بأسود أو كاتب كانت مائة جمع تجوز الخلو اتفاقية والعمى بكونها اتفاقية موقوف على نبوت التالى لان مائة الجمع ضابطها ان تستدل بآيات أحد طرفيها على انشاء الآخر فإذا استنتجها وقلت لكنه كاتب ينتج انه أسود فلا يصح لانا ما علمنا أنها مائة جمع اتفاقية إلا بهذه النتيجة \* وإذا قلت في الفرض المذكور هذا اما أسود أو كاتب كانت حقيقة اتفاقية \*

التهمة وصدق أحد  
 طرفها مطلقاً في التفتية  
 الإثباتية الماتعة الجيع  
 أو كذبه في الاتفاقة  
 المنفصة الماتعة الخلو وعلى  
 صدقه وكذبه ماً في  
 الحقيقة فلو استفيد العلم  
 بصدق أحد الطرفين  
 أغنى التالي في التفتية  
 أو مطلقاً في التفتية  
 ماعة الجيع أو كذبه في  
 ماعة الخلو زعم الدور  
 على هذا الجواب يكون قوله  
 أو كنهنا فقط استطرادي  
 إذ لا دخل لكذب  
 الإثباتية في الاتجاج (قوله)  
 أي كلمة (الوهم) المراد

بكلية الوضع العموم في الأحوال والأزمان وليس المراد بها الصوم في الأفراد ( قوله على بعض الأوضاع ) أي على بعض الأحوال ( قوله كنولنا ان قسم زيد الخ ) أي فلوحذف وقت الظهر وقتا ان قدم زيد مع عمرو اكرمه فلا يقال لكنه قدم عمرو فاكتمت لان الشرطية مهمله ليس فيها عموم في الأزمان ولا في الأحوال وكذلك الثانية ليس فيها عموم فيجوز ان يكون المراد من الشرطية ان جامع عمرو وقت الظهر والمراد من الاستثنائية وقت العصر أي لكنه قدم معه وقت العصر فلم يحصل المعلق عليه حينئذ فلا تصدق الاستثنائية فاعمال القضاة هو المضرا ما لو جعلت الاولى كلية أي عامة في الأزمان والأوضاع والثانية مهمله نحو كلما جاء زيد مع عمرو اكرمه لكنه جاء مع عمرو واصح لوجود الاندراج أو كانت الثانية عامة في الأزمان نحو ان جاء زيد مع عمرو اكرمه لكنه جاء مع عمرو في أي زمن وكذلك تصح الاستثنائية لوجود الاندراج ٥ والحاصل ان تقييد الاثنين بازمن الواحد أو جعل الاولى عامة في الزمن والثانية مهمله أو بالعكس هو المتعين وإعمالهما معا هو للامم من الانتاج قاتل

( قوله والمراد بـكلية الاستثناء الخ ) اعلم ان الجوهر الفرد غير موجود عند الفلاسفة فلي هذا تقول كلما كان الواجب أي واجب الوجود والجزء أي الجوهر الفرد موجودين كان الواجب موجوداً • وكلما كان الواجب والجزء موجوداً كان الجزء موجوداً ينتج من الشكل الثالث قد يكون اذا كان الواجب موجوداً كان الجزء موجوداً فاذا أخذت نتيجة هذا الشكل الاقتراني وربكها مع مقدمة استثنائية هكذا قد يكون اذا كان الواجب موجوداً كان الجزء موجوداً لكن الواجب موجود فلا ينتج فالجزء موجود لعدم كلية الاستثنائية لان وجود الواجب وان كان دائماً في جميع الازمنة استلزم لجميع الاوضاع الغير المتناهية للواجب لان من جهة الاوضاع أي الاحوال الغير المتناهية للواجب اجتماعه مع الجزء الذي لا يجزى والجزء الذي لا يجزى ليس بوجوده عندهم فلا يثنى حينئذ اجتماع الواجب معه فلا استثنائية ليست بـكلية اذا علمت هذا تقول الشارح فاذا قلنا قد يكون اذا كان ( اب ) ( فجد ) اشارة لنتيجة القياس الاقتراني التي تزيد جعلها شرطية أي قد يكون اذا كان الواجب موجوداً فالجزء موجود وقوله وكان اب واقعاً أي وكان الواجب موجوداً واقعاً دائماً وقوله لم يلزم بمجرد ذلك أي بمجرد دوام وجود الواجب وقوله تحقق ( ج د ) أي تحقق ان الجزء موجود وقوله وانما يلزم أي وانما كان يلزم من تحقق وجود الواجب تحقق وجود الجزء وقوله لو كان ( اب ) أي لو كان وجود الواجب وقوله الذي لا يثنى ( اب ) أي الذي لا يثنى وجود الواجب والاولى لا يثنى فيه ( ) اظهار في محل الاضمار وقوله وليس يلزم من وقوعه دائماً أي وليس يلزم من

وجود الواجب دائماً وقوله ولا يكون له أي لذلك الوضع تحقق أصلاً قالوا جل ومن موجود دائماً لكن لا مع جميع الاوضاع التي لا يثنى ذاته تعالى لان من جملة الاحوال التي لا يثنى اجتماعه مع الجزء في الوجود والجزء غير موجود فلا يثنى اجتماعه معه واذا كان التالي في

أ كرمته لكنه قدم عمرو في ذلك الوقت فاكرمه والمراد بـكلية الاستثناء ليس تحققه في جميع الازمنة فقط بل مع جميع الاوضاع التي لا يثنى وضع المقدم فاذا قلنا قد يكون اذا كان ( اب فجد ) وكان ( اب ) واقعاً دائماً لم يلزم بمجرد ذلك تحقق ( ج د ) في الجزء وانما يلزم ذلك لو كان ( اب ) كما هو واقع دائماً كان واقعاً مع جميع الاوضاع التي لا يثنى ( اب ) وليس يلزم من وقوعه دائماً وقوعه مع جميع الاوضاع الغير المتناهية لجواز أن يكون له وضع غير مناف ولا يكون له تحقق أصلاً والمذكور في بعض الكتب ان دوام الوضع والرفع متنج وهو انما يصح لو فسرنا الشرطية السالبة اذا كان الخ اشارة الى قتله وبدرته كاذكر كليهما في شرح الطالع لفظ الهم اشارة الى قطعها بالنسبة الى كلية الشرطية فذل المقل • وثالثها أحد الامور الثلاثة (قال والمراد بـكلية الاستثناء) سواء كان حماية كما اذا كانت الشرطية مركبة من حليتين أو شرطية بان يتركب من شرطيتين أو من شرطية وحلية عموم الازمان والاضايع دون عموم الافراد بقرينة ان الاستثناء جزء من الشرطية وكليتها بعموم الازمان والاضايع

الشرطية غير محام للمقدم فلا تكون الاستثنائية القائلة لكن الواجب موجود كلية بما أي ليس موجوداً على كل حال وصفة لتفقد بعض الصفات ( قوله والمراد بـكلية الاستثنائية ) أي سواء كان حلية كما اذا كانت الشرطية مركبة من حليتين أو شرطية بان يتركب من شرطيتين أو من شرطية وحلية عموم الازمان والاضايع دون عموم الافراد بقرينة ان الاستثناء جزء من الشرطية وكليتها بعموم الازمان والاضايع ( قوله في بعض الكتب ان دوام الوضع أو الرفع ) أي دوام ثبوت المقدم أو دوام رفع التالي متنج أي ثبوت التالي وتقيض المقدم أي من المتطور له في كلية الاستثناء كونه في جميع الازمنة فقط ولا يشترط مصاحبة جميع الاوضاع الغير المتناهية كما هو القول الاول هذا حاصل ما في بعض الكتب ورده الشارح بان هذا انما يصح اذا قلنا ان اللزوم والمعاد في الشرطية السالبة التي هي أصل للشرطية الجزئية فتقتل بما قيل في السالبة للجزئية المذكورة متحقق مع أوضاع أي أحوال المقدم الحاصلة في نفس الامر بحيث يكون المقدم واقعاً مع جميع أحواله التي من جعلها مصاحبة للتالي في الوجود وذلك لا يكون الا اذا كان التالي موجوداً فاذا فسرت الشرطية بذلك لزم ان يكون الاستثناء المنبر فيه جميع الزمن كلياً لان الاستثناء اثبات للتالي المصاحب للمقدم في الزمان والاضايع فيكون كلياً لكن الشرطية لم يضرها بما ذكر بل يحقق اللزوم أو المعاد مع وجود الاوضاع الغير المتناهية للمقدم سواء كانت تلك الاوضاع ثابتة في نفس الامر أم لا وحينئذ فلا يكتفي في كلية الاستثنائية بجمع الازمنة فقط بل مع جميع الاوضاع

( قوله مع جميع الاوضاع المنسبة ) أي الواقعية وقوله تحققه أي دوام الوضع ( قوله بل هي ) أي الشرطية ( قوله التبر المثاقفة للمقدم ) أي وان لم تكن واقعية ( قوله له شرط ) كاجتماع الواجب ( ) مع الجزء وقوله لا يوجد أي ذلك

الشرط وقوله مع وجود  
الملزوم أعني وجود الواجب  
وقوله فيجوز أن يكون  
اللزوم في الجزئية أي في  
قولك مثلاً قد يكون إذا  
كان الواجب موجوداً  
كان الجزء موجوداً فلزوم  
وجود الجزء لوجود  
الواجب له شرط لا يوجد  
ذلك الشرط أبداً وأن  
كان الملزوم وهو الواجب  
موجوداً دائماً وقوله  
وحينئذ أي حين إذا كان  
اللزوم له شرط لا يوجد  
أبداً مع وجود الملزوم  
لا يلزم وجود اللازم وهو  
وجود الجزء وقوله لعدم  
تحقق وضع الملزوم أي  
لعدم إثبات الملزوم وهو  
وجود الواجب مع الملزوم  
وشرطه أي الاجتماع  
وقوله لا تنافها دائماً أي  
لا تنافي اللازم والشرط  
فالجزء ليس بموجود عندهم  
وكنكف شرط اللزوم  
وهو اجتماعه مع الواجب  
ليس بواقف ( قوله من  
الشكل الثالث الخ ) أي  
حال كون قولنا المذكور  
نتيجة قياس من الشكل

بما يكون اللزوم أو الصاد فيه متحققاً مع الاوضاع المتحققة في نفس الامر حتى يلزم من دوام الوضع  
أو الرفع تحققه مع جميع الاوضاع المنسبة وليس كذلك بل هي مفسرة لتحقيق اللزوم أو النساد  
على الاوضاع التبر المثاقفة للمقدم فيجوز أن يكون اللزوم في الجزئية له شرط لا يوجد أبداً مع  
وجود الملزوم دائماً وحينئذ لا يلزم وجود اللازم لعدم تحقق وضع الملزوم مع اللازم وشرطه  
لا تنافها دائماً كما يصدق قولنا قد يكون إذا كان الواجب موجوداً كان الجزء موجوداً من الشكل  
الثالث والواجب موجود دائماً ولا يلزم منه أن يكون الجزء موجوداً في الجملة لأن اللزوم هننا  
إنما هو على وضع اجتماع الواجب والجزء في الوجود وهو ليس بواقع أصلاً قال  
( والشرطية الموضوعة فيه أن كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء تقيض التالي  
ينتج تقيض المقدم والا لبطال اللزوم دون العكس في شيء منها لاحتال كون التالي أهم من المقدم  
وان كانت منفصلة فإن كانت حقيقة فاستثناء عين أي جزء كان ينتج تقيض الآخر لاستتالة الجميع  
واستثناء تقيض أي جزء كان ينتج عين الآخر لاستتالة الحلو وان كانت مأمنة الجميع ينتج القسم  
الاول فقط لامتناع الاجتماع دون الحلو وان كانت مأمنة الحلو ينتج القسم الثاني فقط لامتناع  
الحلو دون الجميع )

( أقول ) الشرطية التي هي جزء القياس الاستثنائي اما متصلة أو منفصلة فإن كانت متصلة ينتج  
استثناء عين مقدمها عين التالي والا لزم اضدادك اللازم عن الملزوم فيبطل اللزوم واستثناء تقيض  
تاليها تقيض المقدم والا لزم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل اللزوم أيضاً دون العكس في شيء  
منها أي لا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم ولا استثناء تقيض المقدم تقيض التالي لجواز أن  
يكون التالي أهم من عين المقدم فلا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم ولا من عدم الملزوم  
عدم اللازم وان كانت منفصلة فإن كانت حقيقية ينتج استثناء عين أي جزء كان تقيض الآخر  
لامتناع الجميع بينهما واستثناء تقيض أي جزء كان عين الآخر لامتناع الحلو عنهما فيكون لما أربيع  
نتائج اثنتان باعتبار استثناء العين واثنتان باعتبار استثناء التقيض كقولنا اما أن يكون هذا العدد  
زوجاً أو فرداً لكنه زوج فهو ليس بفرد لكنه ليس بزوج فهو فرد فهو ليس بزوج لكنه  
ليس بفرد فهو زوج وان كانت مأمنة الجميع أنتج القسم الاول فقط أي استثناء عين أي جزء كان  
تقيض الآخر لامتناع الاجتماع بينهما ولا ينتج استثناء تقيض شيء من جزأيها عين الآخر لجواز

( قال من الشكل الثالث ) بأن يقال كلما كان الواجب والجزء موجودين كان الواجب موجوداً \*  
وكما كان الواجب والجزء موجودين كان الجزء موجوداً ينتج القضية المذكورة وقد سمع  
منّا تحقيق إنتاج هذا الدليل وعدمه بما لا مزيد عليه في بيان قول السيد قدس سره وهنا نكتة  
( قال وليس بواقع أصلاً ) لاستناع وجود الجزء الذي لا يتجزأ عندهم ( قال فلا يلزم من وجوده )  
أي من حيث هيته وان استزاهه بواسطة خصوصية مادة المساواة

( م - ٣١ - ) شروح الشعبية ثاني ) الثالث وحاصله كلما كانت الواجب والجزء موجودين كان الواجب  
موجوداً وكلما كان الواجب والجزء موجودين كان الجزء موجوداً ينتج القضية المذكورة ( قوله على وضع اجتماع الخ )  
الاضافة بيانية أي على وضع هو اجتماع الواجب والجزء في الوجود وقوله وهو ليس بواقع أي عند الفلاسفة

﴿ فصل ﴾ في لواحق القياس ( ) عدوا القياس المركب من لواحق القياس لان المركب فرع البسيط واتباه

ارتضاعها فيكون لما نتيجتان بحسب استثناء العين كقولنا اما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً لكنه شجر فهو ليس بشجر لكنه حجر فهو ليس بشجر وان كانت مائة الخلو ينتج القسم الثاني فقط أى استثناء قبض أى جزء كان عين الآخر لامتناع ارتضاعها ولا ينتج استثناء عين أى شئ من جزأها قبض الآخر لامكان اجتماعها فيكون لما أيضاً نتيجتان بحسب استثناء القبض كقولنا اما أن يكون هذا الشيء لاشجراً أو لاحجراً لكنه شجر فهو لاحجر لكنه حجر فهو لاشجر قال

﴿ الفصل الخامس في لواحق القياس ﴾ وهي أربعة ( الاول ) القياس المركب وهو ما يتركب من مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدمات أخرى نتيجة وهم جراً الى أن يحصل المطلوب وهي اما موصول النتائج كقولنا كل (جـب) وكل (بـد) فكل (جـد) (ثم كل (جـد) وكل (دـا) فكل (جـا) (ثم كل (جـا) وكل (اـه) فكل (جـه) وأما موصول النتائج كقولنا كل (جـب) وكل (بـد) فكل (دـا) وكل (اـه) فكل (جـه)

( أقول ) القياس المركب قياس مركب من مقدمات ينتج مقدمات منها نتيجة وهي مع المقدمة الأخرى تنتج أخرى وهم جراً الى أن يحصل المطلوب وذلك اعلم يكون اذا كان القياس المنتج للمطلوب يحتاج مقدمته أو أحدها الى كسب قياس آخر كذلك الى أن ينتهي الكسب الى المبادئ البدئية فيكون هناك قياسات مرتبة محصلة للمطلوب ولهذا سمي قياساً مركباً فان صرح بنتائج تلك القياسات سمي موصول النتائج ووصل تلك النتائج بالمقدمات كقولنا كل (جـب) وكل (بـد) فكل (جـد) (ثم كل (جـد) وكل (دـا) فكل (جـا) (ثم كل (جـا) وكل (اـه) فكل (جـه) وان لم يصرح بها سمي مفصول النتائج لفصلها عن المقدمات في الذكر وان كانت مراده من جهة المعنى كقولنا كل (جـب) وكل (بـد) وكل (دـا) وكل (اـه) فكل (جـه) قال

( الثاني قياس الخلف وهو إثبات المطلوب بإبطال قبيضة كقولنا لو كذب ليس كل (جـب) لكن كل (جـب) وكل (بـا) على أنها مقدمة صادقة ينتج لو كذب ليس كل (جـب) لكن كل (جـا) لكن ليس كل (جـا) على أنه محال فينتج ليس كل (جـب) وهو المطلوب )

( أقول ) قياس الخلف قياس يثبت المطلوب بإبطال قبيضة وأما سمي خلفاً أى باطلا لانه باطل في نفسه بل لانه ينتج الباطل على تقدير عدم حقيقة المطلوب

( قوله وأما سمي خلفاً أى باطلا ) أقول هذا الوجه في التسمية هو الذي ارتضاه الجمهور وقيل أما سمي خلفاً لان التمسك به يثبت مطلوبه بإبطال قبيضة فكانه يأتي مطلوبه لا على سبيل الاستقامة بل من خلفه ويؤيده تسمية القياس الذي ينساق الى المطلوب ابتداء أي من غير تعرض لإبطال قبيضة بالمستقيم كان التمسك به يأتي مطلوبه من قدامه على الاستقامة

( قال المصنف في لواحق القياس ) عدوا القياس المركب من لواحق القياس لان المركب فرع البسيط واتباه والاستقراء والتخييل لدم أقادتها اليقين ( قال فيكون هناك قياسات الخ ) فانظر الى نتائجها أقيسة وانظر الى المطلوب قياس واحد

وعدوا الاستقراء والتخييل لعدم أقادتها اليقين ( قوله ) وهي مع المقدمة الأخرى تنتج أخرى ( أى تنتج نتيجة أخرى ) ( قوله ) وذلك اما يكون الخ ) حاصله ان القياس المركب اما يكون اذا كان احدي مقدمتي دليل المطلوب نظرية أو كانتا صانظرتين فتحتاج لاثباتها بدليل تنتهي الى الضرورة لكن لا فرق بين كونك تذكر الضروريات أو لا ثم تذكر بعد ذلك القياس الموصول المطلوب المركب من النظرية ومن غيرها أو تذكر القياس الذي مقدماته نظرية أو لا ثم تذكر القياس الذي مقدماته ضرورية بعد هذا هو المراد بقول الشارح الى ان ينتهي الكسب الى المبادئ البدئية أي سواء كان على طريق التدرج أو التزقي ( قوله كقولنا كل جـب الخ ) أي كل أهل المنزل الفلاني يأخذون المال خفية وكل من هو كذلك فهو سارق ينتج أهل المنزل الفلاني سارقون ثم يقول هؤلاء سارقون وكل سارق قطع يده فهو لاه قطع أيديهم وهو

( قوله وهو مركب من قياسين ) أي فهو قسم القياس المركب وعده من ( ) الواو حق بإفراده بواسطة كونه خلفا

( قوله وليكن المطلوب ليس كل (ج ب) الخ )  
مثلا الدعوى ليس كل حيوان انسان فيخالف الخضم وقول لانسلم ذلك فتقول المدعي لو لم يصدق ليس كل حيوان انسان لصدق كل حيوان انسان لانه قبيضة ثم تأتي بمقدمة أجنبية صادقة في نفسها فتقول وكل انسان ناطق ثم نجعلها كبرى للنتيجة وهو القياس الاقتراني فتقول هكذا لو لم يصدق ليس كل حيوان انسان لصدق كل حيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج لو لم يصدق ليس كل حيوان انسان لصدق كل حيوان ناطق ثم نجعل هذه النتيجة مقدمة القياس الاستثنائي وتستعي عن قبض التالى بحيث تقول لكن ليس كل حيوان ناطق ينتج ليس كل انسان حيوان وهذا محال والصادق هو المدعي وهو

وهو مركب من قياسين أحدهما اقتراني من متصلة وحلية والآخر استثنائي وليكن المطلوب ليس كل (ج ب) فتقول لو لم يصدق ليس كل (ج ب) لصدق قبضه وهو كل (ج ب) ولنفرض أن هنا مقدمة صادقة في نفس الامر وهي كل (ب ا) فتجعلها كبرى للمتصلة وهو القياس الاقتراني لينتج لو لم يصدق ليس كل (ج ب) لكن كل (ج ا) ثم نجعل هذه النتيجة مقدمة لقياس الاستثنائي وتستعي قبض التالى فتقول لكن ليس كل (ج ا) على ان كل (ج ا) أمر محال فينتج ليس كل (ج ب) وهو المطلوب قل

( قوله وهو مركب من قياسين ) أقول توضيحه بمثال ان يقال فرضنا صدق قولنا كل (ج ب) بالفعل ثم نقول يجب أن يصدق في عكسه بعض (ب ج) بالفعل ثم نستدل على صدق هذا العكس بقياس الخلف هكذا لو لم يصدق هذا العكس على تقدير صدق الاصل لصدق قبضه مع الاصل فهذه مقدمة متصلة حاصلها لو لم يصدق مطلوبنا وهو بعض (ب ج) بالفعل لصدق لاشئ من (ج ب) دائما مع قولنا كل (ج ب) بالفعل ثم نضم الي هذه المتصلة متصلة أخرى هكذا وكما صدق لاشئ من (ب ج) دائما مع قولنا كل (ج ب) بالفعل صدق قولنا لاشئ من (ج ج) دائما فهذا قياس اقتراني مركب من متصلتين ينتج لو لم يصدق بعض (ج ب) بالفعل لصدق لاشئ من (ج ج) دائما ثم نجعل هذه النتيجة مقدمة في القياس الاستثنائي ونقول لو لم يصدق بعض (ج ب) بالفعل لصدق لاشئ من (ج ج) دائما لكن التالى باطل فالقدم مثله فقد انتفى عدم صدق بعض (ب ج) بالفعل فمعين صدقه فقد حصل المطلوب بطريق الخلف من قياسين اقتراني واستثنائي كما ذكره وقرى على ما ونحناء قياس الخلف في اثبات النتائج

( قال وهو مركب من قياسين الخ ) فهو قسم القياس المركب وعده من الواو حق بإفراده بواسطة خصوصية كونه خلفا ( قال أحدهما اقتراني ) لما كان القياس منحصرا في الاقتراني والاستثنائي وجب رد هذا القياس ونجليه الى ذلك وقد وقع اختلاف عظيم فيه والذي استقر رأى الشيخ عليه انه مركب من اقتراني واستثنائي ( قال من متصلة وحلية الخ ) في شرح المطالع ويكون أبداً مركباً من قياسين ( أحدهما ) اقتراني مركب من متصلتين أحدهما من الملازمة بين المطلوب الموضوع على أنه ليس بحق وقبض المطلوب وهذه الملازمة بينة بذاتها والآخرى الملازمة بين قبض المطلوب الموضوع على أنه حق وبين أمر محال وهذه الملازمة ربما يحتاج الى البيان فينتج متصلة من المطلوب على أنه ليس بحق ومن الامر المحال ( وتأتيها ) استثنائي مشتمل على متصلة لزومية وهي نتيجة ذلك الاقتراني واستثناء قبض التالى لينتج قبض القدم فيلزم تحقق المطلوب \* تلخيصه لو لم يتحقق المطلوب لتحقق قبضه ولو تحقق قبضه لتحقق محال لكن المحال ليس بتحقيق فقبض المطلوب ليس بتحقيق فالمطلوب متحقق انتهى وهنا اعتبر تركيب الاقتراني من متصلة وحلية هي المقدمة في نفس الامر قطعاً لطول المسافة كما يظهر من المثال المذكور في الشرح

المطلوب ( قوله لصدق قبضه ) وهو كل (ج ب) أما كان هذا قبضه لان المدعي سألته جزئية بدليل أنه أدخل ليس على كل والسلب الجزئي أما يناقضه الإيجاب الكلي

( قوله الاستقراء هو الحكم على كلي الخ ) فيه ماسحة لان الاستقراء ليس هو الحكم على السكلي بل هو عبارة عن قضايا مسرودة ليستنتج منها الحكم على السكلي وانما كان عبارة عما ذكر لان الاستقراء حجة موصلة الى التصديق الذي هو الحكم على السكلي فالحكم على السكلي هو الثابة فهو تعريف بالثابة المترتبة عليه كما ان قول بعضهم في تعرضه هو تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشتمل على ( ) تلك الجزئيات تعريف له بالسبب فقد علم ان الاستقراء المعروف بما ذكر

( الثالث الاستقراء وهو الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته كقولنا كل حيوان يجرى فكه الأسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والسباع كذلك وهو لا يقيد اليقين لاحتمال أن لا يكون السكل بهذه المثابة كالتمساح )

( أقول الاستقراء هو الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته وانما قال في أكثر جزئياته لان الحكم لو كان موجوداً في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياساً مقبها وسي استقراء لان مقدماته لا تحصل الا بتتبع الجزئيات كقولنا كل حيوان يجرى فكه الأسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والسباع كذلك وهو لا يقيد اليقين لجواز وجود جزئي آخر لم يستقرى أو يكون حكمه مخالفاً لما استقرى كالتمساح في مثالا ذلك قال

( قال الاستقراء ) الذي قد من الواحق فلا يرد أن القوم صرحوا باقسام الاستقراء الى تام وهو قياس المقسم والى ناقص وهو الاستقراء المتعارف المفهوم من اطلاق لفظ الاستقراء ( قال وهو الحكم على كلي الخ ) فيه تسامح لان الاستقراء حجة موصلة الى التصديق الذي هو الحكم على السكلي لانه فهو تعريف بالثابة المترتبة عليه كما ان قولهم هو تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشتمل على تلك الجزئيات تعريف له بالسبب وحقيقته معلومة تصديقية تحصل من تتبع الجزئيات يستلزم معلوما تصديقاً متلفاً بكل يشتملها ( قال لوجوده في أكثر جزئياته ) أي في نفس الامر لا عند المستقرى والا لما أفاد الحكم على السكلي ( قال لان الحكم لو كان موجوداً ) يعني ان الاصل أن يكون التباد في التعرضات للاحتراز فيكون قيد الاكثر للاحتراز عن الجميع فلا يرد ما أوردته الحققتان من ان الحكم اذا وجد في جميع الجزئيات فقد وجد في أكثرها ضرورة ( قال موجوداً في جميع جزئياته ) في نفس الامر كما هو عند المستقرى لم يكن استقراء أي ناقصاً ممدوداً من الواحق القياس بل قياساً مقبها في الحقيقة وان لم يكن في صورة القياس كما ان الاستقراء الناقص اذا أورد على سبيل ترديد الموضوع بين الجزئيات يكون في صورة القياس المقسم وليس بذلك حقيقة فلا يرد ما قيل أنه انما يكون قياساً مقبها لو كان تحصيل الحكم السكلي بترديد الموضوع بين الجزئيات والحكم على كل واحد بالأكبر أما لو كان يمجرد الحكم على كل واحد كما في صورة تتبع الاكثر فلا قاوت بين الاكثر والجميع ونخفيته ما ذكره قدس سره في حاشية شرح التجريد لا بد في الاستقراء من حصر السكلي في جزئياته ثم اجراء حكم واحد على تلك الجزئيات لينتد ذلك الحكم الى ذلك السكلي فان كان ذلك الحصر قطعياً بان يتحقق ان ليس له جزئي آخر كان ذلك

هو الاستقراء الممدود من الواحق وهو الاستقراء الناقص المفهوم من لفظ الاستقراء فلا يترض بان القوم صرحوا بلف الاستقراء ينقسم الى ناقص وتام وهو القياس المقسم \* والثاني ليس من الواحق فكيف يجعل الاستقراء مطلقاً من الواحق فكان عليه ان يقيد بالناقص لان الاطلاق في مقام التقييد خطأ ( قوله لوجوده في أكثر جزئياته ) أي لوجود الحكم بمعنى المحكوم به في أكثر الجزئيات أي في نفس الامر لا عند المستقرى اذ لا بد ان يكون المستقرى ظن أو جزم انه لم يبق فرد الا وفي هذا الحكم أي المحكوم به اما لو علم ان هذا الحكم انما هو في أكثر الافراد فلا يصح له جيتد

ان يحكم على السكلي بذلك الحكم ( قوله لو كان موجوداً في جميع جزئياته ) أي في نفس الامر كما عند المستقرى ( قوله لم يكن استقراء ) أي بالقياس المراد هنا وهو الناقص فلا ينافي انه يقال له استقراء تام لكن لا بالقياس المراد هنا ويقال له دليل مقسم بكسر السين فاسناد القسم له مجازي كان تستقرى جميع افراد الحيوان وتقول الحيوان اما الانسان أو حمار أو بغل أو فرس الخ وكل انسان يجرى فكه وكل حمار يجرى فكه وكل بغل يجرى فكه ينتج كل حيوان يجرى فكه وهذا فرض مثال ( قوله كالتمساح ) هذا مثال للفرد الذي حكمه مخالفاً لما استقرى بالفعل والفرض ان المستقرى لم يكن عالماً بهذا الفرد كما علمته

( قوله وهو آيات ) حكم في جزئي فيه ان التمثيل حجة موصلة الى التصديق ( ) فليس هو الاثبات وانما الاثبات

( الرابع التمثيل ) وهو آيات حكم في جزئي وجد في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما كقولهم العالم مؤلف فهو حادث كاليث وأثبتوا عليه المعنى المشترك بالدوران وبالتقسيم غير المردد بين النقيض والاثبات كقولهم علة الحادث اما التأليف أو كذا أو كذا والاخبار بالطلاق بالتخلف فتبين الاول وهو ضيف أما الدوران فلان الجزء الاخير من العلة وسائر الشرائط المساوية مدارعها ليست العلة وأما التقسيم فالحصر ممنوع لجواز علة غير المذكور ويتقدير تسليم علة المشترك في القيس عليه لا يلزم عليه في القيس لجواز أن تكون خصوصية القيس عليه شرطاً للعلة أو خصوصية القيس ماضية منها )

( أقول ) التمثيل آيات حكم واحد في جزئي ثبوته في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما والفقهاء يسمونه قياساً والجزئي الاول فرما والثاني أصلاً والمشاركة علة وجامعاً كما يقال العالم مؤلف فهو حادث كاليث يعني اليت حادث لانه مؤلف وهذه العلة موجودة في العالم فيكون العالم حادثاً كاليث وأثبتوا عليه المشترك بوجهين ( أحدهما ) الدوران وهو اقتران الشيء بغيره وجوداً وعدمًا كما يقال الحادث دائر مع التأليف وجوداً وعدمًا أما وجوداً ففي اليت وأما عدمًا ففي الواجب تعالى والدوران آية كون المدار علة للدار فيكون التأليف علة للحادث ( وثانيهما ) السبر والتقسيم وهو إيراد أوصاف الاصل وإبطال بعضها لثبوت الباقي للعلة كما يقال علة الحادث في اليت اما التأليف أو الامكان والثاني باطل بالتخلف

الاستقراء تاماً وقياساً مقبلاً فان كان ثبوت ذلك الحكم لتلك الجزئيات قطعياً ايضاً افاد الجزم بالقضية الكلية وان كان ظناً أفاد الظن بها وان كان ذلك الحصر ادعائياً بان يكون هناك جزئي آخر لم يذكر ولم يستقرأ حاله لكنه ادعى بحسب الظاهر ان جزئياته ما ذكر فقط أفاد ظناً بالقضية الكلية اذ الفرد الواحد ملحق بالاعم الغالب في غالب الظن ولم يغب بقينا لجواز المخالفة انتهى وهو تحقيق قيس يفيد الفرق الجلي بين القياس المقسم والاستقراء الناقص والشك الذي عرض لبعض الناظرين من انه لا يجب ادعاء الحصر في الاستقراء الناقص كما يشهد به الرجوع الى الوجدان فدفعوا به ان اراد به عدم التصريح به فسلم وان اراد عدمه صريحاً وضعنا فنسوق قاته كيف يتعدى الحكم الى الكل بدون الحصر ( قال التمثيل وهو آيات حكم في جزئي الخ ) فيه ايضاً تسامح بتعريف الشيء بآية المترتب عليه وحقيقته معلومات تصديقية يفيد آيات حكم في جزئي ثبوته في آخر لاجل معنى مشترك بينهما يؤثر في ذلك الحكم والمراد بالجزئي الجزئي الاضافي للمعنى للمشارك بل ما يشمله المعنى المشترك سواء كان محمولاً عليه أو لا وفي شرح المواقف من أن الاستدلال اما بالاثبات أو بالاستزمام والاول اما بالاثبات الدليل على المدلول أو بالعكس أو بالاثبات امر ثالث عليها والآخر ان يقال آيات حكم لاسر ثبوته في آخر لمة مشتركة بينهما ( قال والمشارك علة ) لكونه مؤثراً في الحكم وجامعاً لجمعه الاصل والفرع في الحكم ( قال واثبتوا عليه المشترك الخ ) خص آيات العلة بهما لكونهما أشهر الوجوه المثبتة للعلة ( قال أحدهما الدور ان ) وقد يبرر عنه بالطرد والعكس أي الاستزمام وجوداً وعدمًا ( قال السبر والتقسيم ) قال في القاموس السبر امتحان غور الجرح وغيره والمراد امتحان أوصاف الاصل بانها يصلح لعلة الحكم

التأليف وقوله علة للدائر أي وهو الحادث ( قوله السبر ) المراد به امتحان أوصاف الاصل بانها يصلح لعلة الحكم

(قوله لان صفات الواجب ممكنة وليست حادثة) أي حدوثاً زمانياً بمعنى انها مسبوقة بالعدم وهذا لا ينافي انها حادثة حدوثاً ذاتياً أي ان ذاتها حادثة لاستنادها لذات الواجب لان ذات الواجب أثرت فيها بطريق العلة وهذا كله بناء على مذهب ابيه الفخر الرازي والسمد وغيرهما من الاعاجم من ان صفات الله قديمة بالغير ممكنة بالذات لاعلى ما قاله السنوسي ومن نبعه من انها قديمة بذاتها ولا تغيل ولا شيء ففي مثل الذات سواء بسواء فان قلت كثيراً ما يقولون ان القول بالتليل لا يقول به الا الفلاسفة فهل ما ذكر يلزم ان يكون أهل السنة قائلين به قات ان الذي قاله المذلة التليل في الحادث أي ان العالم الحادث ناشئ عن الواجب بطريق التليل ولا قدرة ولا ارادة ولا شيء وأما القول بالتليل في القديم فلا ضرر فيه على ان الحق الذي ينشئ اتباعه ما قاله السنوسي (قوله اما الدوران الخ) حاصل هذا المنع ان الدوران لازم أعم من العلة فلا يلزم كون المدار علة للحكم وانما كان أعم لان الجزء ( ) الاخير من العلة فيه الدوران وليس بعلة كالمطلوب علل التخاص بالقتل

المعد المدوان فان الجزء الاخير من هذه العلة المركبة وهو المدوان متى وجد وجب التخاص واذا عدم عدم التخاص فقد وجد الدوران مع انه غير علة وكذلك الشرط المساوي للشرط فيه الدوران ومع ذلك هو غير علة كوجوب استقبال القلة قاله شرط مساو للصلاة ولا توجد الا به واذا عدم عدمه فليزم من وجودها وجوده ويلزم من انتفاءها انتفاؤه (قوله الجزء الاخير من العلة) انما اعتبر الاخير لانه ينظر له مع الاول ولا شك انه مع الاول لان صفات الواجب ممكنة وليست بحادثة تعين الاول والوجهان ضعيفان أما الدوران فلان الجزء الاخير من العلة التامة والشرط المساوي مدار للمطلوب مع انه ليس بةلة وأما السبب والتسمي فلان حصر العلة في الاوصاف المذكورة ممنوع لان التقسيم ليس مردداً بين النبي والاثبات لحاز ان تكون العلة غير ما ذكرت ثم بدتسلم صحة الحصر لانسلم ان المشترك اذا كان علة في الاصل يلزم ان يكون علة في الفرع لجواز ان يكون خصوصية الاصل شرطاً للعلة أو خصوصية الفرع مائة عنها قال وأما الختمه فيها بجمان (الاول) في مواد الاقيسة وهي يقينيات وغير يقينيات • أما اليقينيات (فست اوليات وهي: قضايا تصور طرفها كاف في الجزم بالقبسيتها كقولنا الكل أعظم من الجزء ومشاهدات وهي: قضايا يحكم بها بقوى ظاهرة أو باطنة كالحكم بان الشمس مضيئة وأن لنا خوقاً وغضباً ومجربات وهي قضايا يحكم بها لمشاهدات متكررة مفيدة لليقين كالحكم بان شرب السقمونيا موجب للإسهال • وحديثيات وهي قضايا يحكم بها بالحس قوي من النفس مفيد للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس والحس هو سرعة الانتقال من المبادي الى المطلوب • وسنوارات وهي قضايا يحكم بها لكثرة الشهادات بعد العلم بعدم امتناعها والأمن من التواطؤ عليها كالحكم بوجود مكة وبفداد ولا يغصّر مبلغ الشهادات في عدد بل اليقين هو الفاضل بكامل العدد والعلم بالحاصل من التجربة والحس والتواتر ليس حجة على الغير وقضايا قياساتها معها وهي (قل اما الدوران الخ) يعني ان الدوران لازم أعم من العلة فلا يلزم كون المدار علة للحكم حتى يستلزم وجوده في الفرع وجود الحكم فيها (قال مع تسامح صحة الحصر) بان يكون مردداً بين النبي والاثبات (قال لجواز ان يكون الخ) وبهذا ظهر ان التليل لا يكون مفيداً لليقين الا اذا ثبت علة الجامع وعدم كون خصوصية الاصل شرطاً أو خصوصية الفرع قطعاً لكن نحصيل العلم بهذه

أصافه بالاول فيه الدوران بخلاف الجزء الاول فانه لا دوران فيه (قوله لان التقسيم ليس مردداً) أي لانه انما قيل العلة اما التأليف أو الامكان فهو ليس حاصر الجميع الاوصاف الصالحة لله ولا يكون حاصراً الا لو كان مردداً بين النبي والاثبات كان يقول العلة اما ان تكون كذا أو لا والثاني اما كذا أو لا والثاني اما كذا أو كذا الى ان يحصر العلة في الاوصاف التي يمكن ان تكون علة ثم يقول لا جازان تكون كذا لكذا ولا كذا كذا ولا كذا لكذا تعين ان تكون العلة كذا (قوله لجواز ان يكون خصوصية الاصل الخ) أي فلا تظهر العلة الا اذا ثبت عدم خصوصية الاصل أو عدم خصوصية الفرع وثبوت العلم بذلك صعب لا يمكن ولاجل هذا لم يقسموا التليل الى ما يفيد اليقين وإلى ما يفيد الظن كما قسموا الاستقراء لان افادة التليل اليقين موقوف على ثبوت علة الجامع وعدم كون خصوصية الاصل شرطاً وعدم كون خصوصية الفرع مائة منها وإثبات هذا صعب لا يكاد يمكن

(قوله كذلك يجب عليه النظر في مواد الاقضية) أي القضاء التي تركب منها الاقضية من كونها يقينيات وغير يقينيات فالمراد بالنظر في المواد النظر في القضايا من حيث ذاتها بقطع النظر عن ترك النقيض من حيثة مخصوصة والمراد بالنظر في صورة الاقضية البحث عن اشتراط الشرائط في الصغرى والكبرى بحسب الكيفية والكيفية أو الجهة والحاصل ان البحث عن اشتراط الشرائط في الصغرى والكبرى بحسب الكيفية والكيفية أو الجهة ليس نظرا في مواد الاقضية بل نظرا في صورها لكونها مختصة بهيئة مخصوصة فان قلت كان الواجب ان يقدم انبحث في المواد على البحث في الاقضية لان الجزء مقدم على الكل فكذلك ما يتعلق بالجزء يقدم على ما يتعلق بالكل قلت انما قسم البحث عن الاقضية للاهتمام بها لانها مقصودة بالذات وأما البحث في المواد فمقصود عرضا وتبعا لغيره • فقول الشارح كذلك يجب الخ أي على سبيل التبع لغيره من باب وجوب الوسائل تأمل وقوله الكيفية وصف كاشف لان المواد كما مر كونها يقينيات أو غيرها وهي كلية ( ) (قوله حتى يمكن الاحتراز الخ)

أي لانه ان كانت المقدمات يقينية كانت النتيجة كذلك والا فلا • قلنا قلت كل انسان جماد وكل جماد حيوان فالصورة جمعية والمادة قاسدة قوله أما يقينية ونعها جزئيات أو غير يقينية ونعها جزئيات كثيرة ( قوله هو اعتقاد الذي الخ ) أي كان يعتقد ان الله موجود ويقتضيه انه لابد ان يكون موجودا اعتقادا مطابقا للواقع فان قلت هذا التعريف يقتضي ان اليقين مركب من اعتقادين مع ان مقتضى تفسيرهم له بأنه الاعتقاد الجازم المطابق للحق عن دليل يقتضي انه بسيط

التي يحكم بها بواسطة لا يقين عن الذهن عند تصور حدودها كالحكم بان الاربعة زوج لاقسامها بنسأوين ) ( أقول ) كما يجب على المتطقي النظر في صورة الاقضية كذلك يجب عليه النظر في موادها الكيفية حتى يمكن الاحتراز عن الخطأ في الفكر من جهة الصورة والمادة ومواد الاقضية أما يقينية أو غير يقينية واليقين هو اعتقاد الشيء بأنه كذا مع اعتقاده بأنه لا يمكن أن يكون الا كذا اعتقادا مطابقا لنفس الامر غير يمكن الزوال فالبقيد الاول يخرج الظن وبالثاني الجهل المركب وبالثالث اعتقاد المقلد • أما اليقينيات فضروريات وهي مباد أول في الاكتساب ونظريات أما الضروريات فست لان الحاكم يصدق القضايا اليقينية اما العقل أو الحس أو المركب منها لانحصار المدرك في الحس والعقل الامور صعب جدا فلذا لم يقسموا اليقين الى ما يفيد اليقين والى ما يفيد الظن كاقسموا الاستقراء ( قال يجب عليه النظر في موادها الخ ) أي النظر في القضايا من حيث ذاتها مع قطع النظر عن تركبها بهيئة مخصوصة فالبحث عن اشتراط الشرائط في الصغرى والكبرى بحسب الكيفية والكيفية أو الجهة ليس نظرا في مواد الاقضية لكونها مختصة بهيئة مخصوصة ( قال واليقين هو اعتقاد الخ ) حقيقة اليقين اعتقاد بسيط وهو الاعتقاد الجازم المطابق للثابت الا انه اذا لوحظ تفصيلا يرجع الى اعتقادين فان الجزم تفصيله اعتقاد انه لا يكون الا كذا ( قال انه لا يمكن ان يكون الا كذا ) أي لا يجوز السفل قضية لا انه لا يمكن في نفس الامر الا ذلك الاعتقاد والا لزم انحصار اليقين في القضايا الضرورية ( قال لان الحاكم الخ ) هذا وجه ضبط الاقسام الستة وليس دليلا عن انحصار الحكم لا ينبغي ( قال واما العقل ) أي بدون استماع من الحس ( قال أو الحس ) معنى كونه حاكما انه لا يتوقف حكم العقل بعد الاحساس على أمر آخر فكأنه الحاكم بخلاف ما اذا كان الحاكم

و انه اعتقاد واحد قلت ان تفسيرهم الذي قالوه اذا لوحظ تفصيلا يرجع الى اعتقادين لان الجزم تفصيله اعتقاد انه لا يكون الا كذا فرجعه الامر الى ما قاله الشارح وقوله وبالبقيد الاول وهو قوله مع اعتقاده الخ فان قلت ان الظن ليس داخلا في الجنس حتى يخرج بالفصل لان الاعتقاد هو حكم الذهن الجازم فليس شاملا للظن قلت المراد بالاعتقاد في هذا الارتفاع بالمعنى المذكور عند المناطقة وهو حصول الصورة وهذا شامل له فلذا أخرجه بالفصل تأمل ( قوله لان الحاكم الخ ) هذا وجه ضبط الاقسام الستة وليس دليلا عقليا لانحصار لعدم تردده بين التثني والاثبات كما لا ينبغي ( قوله أما العقل ) أي بدون استماع من الحس ( قوله أو الحس ) ظاهره ان الحاكم نفس الحس وليس كذلك بل الحاكم انما هو العقل لكن لما كان العقل لا يتوقف حكمه على شيء بعد الاحساس فكان الحس هو الحاكم بخلاف ما اذا كان الحاكم مركبا منهما فان العقل يتوقف حكمه حينئذ بعد الاحساس على انضمام قياس خفي كما سيأتي بيانه ان شاء الله

( قوله بمجرد تصور الطرفين ) أي سواء كان بديهياً كاثبات المذكور فان تصور الشكل والجزء بديهي أو كان نظرياً نحو الممكن يحتاج في وجوده الى مرجع ( قوله الشكل أعظم من الجزء ) أي الشكل المقداري أعظم في المقدار من جزئية الجزء المقداري فاذا تصورت الطرفين أي الشكل وأعظميته من الجزء حكم العقل أي ادراك نبوت أعظمية الشكل من الجزء ولا يتوقف في حكمه على شيء آخر أصلاً ( قوله فلا بد أن لا تنب تلك الواسطة الخ ) بل تكون تصورات اطرافها ملزومة لقياس يوجب الحكم فيها فهي قريبة من الاوليات ولم تكن تلك القضايا مبادي أول ضرورة احتياجها الى تحصيل قياس ( قوله والا ) أي بل غابت ( قوله وتسمى ) أي تلك القضايا المحكوم فيها بواسطة قياس لا ينب عن الذهن قضايا قياساتها

مما أي صاحب لها في الذهن ( قوله الاربعة زوج ) أي هذه قضية قريبة من الاوليات لان حكم العقل متوقف على قياس لا ينب عن العقل ففي حالة قوله الاربعة زوج قام بذنه أنها منقسمة بمساوين وكل ما هو كذلك فهو زوج ( قوله فان من تصور الاربعة الخ ) ظاهره ان الاربعة غير الزوجية وغير الاقسام بمساوين بل الاربعة لها معنى والزوج له معنى والاقسام لازم لها وهو كذلك فالاربعة هو ما تركب من أربع وحدات والزوج كون العدد مشتقاً على عديد لا يفضل أحدهما على الآخر وهو غير الاقسام فلي هذا قولهم الاربعة

فان كان الحاكم هو العقل فاما أن يكون حكم العقل بمجرد تصور الطرفين أو بواسطة فان كان حكم العقل بمجرد تصورهما سببت تلك القضايا اوليات كقولنا الشكل أعظم من الجزء وان لم يكن حكم العقل بمجرد تصور الطرفين بل بواسطة فلا بد أن لا تنب تلك الواسطة عن الذهن عند تصورهما والا لم تكن تلك القضايا مبادي أول وتسمى قضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج فان من تصور الاربعة والزوج تصور الاقسام بمساوين في الحال وترتيب في ذهنه أن الاربعة منقسمة بمساوين وكل منقسم بمساوين فهو زوج فهي قضية قياسها في الذهن وان كان الحاكم هو الحواس فهي المشاهدات فان كان من الحواس الظاهرة سببت حسابات كالحكم بان الشمس مضيئة وان كان من الحواس الباطنة سببت مركباً فانه حينئذ يتوقف الحكم على انضمام قياس خفي ( قال بمجرد تصور الطرفين ) سواء كانا بديهيين كاثبات المذكور أو نظريين نحو الممكن يحتاج في وجوده الى مرجع وقد يتوقف العقل في الحكم الاول بعد تصور الاطراف اما لقصان الفرزة كالصبيان والبه واما لتدريس الفطرة بالفائد المضادة للاوليات كما يكون لبعض العوام والجهال ( قال الشكل اعظم من الجزء ) أي الشكل المقداري اعظم في المقدار من جزئته المقداري ( قال ان لا تنب الخ ) أي يكون تصور اطرافها ملزومة لقياس يوجب الحكم فيها وهي قريبة من الاوليات ( قال لم تكن تلك القضايا مبادي أول ) ضرورة احتياجها الى تحصيل قياس يثبتها وفيه انه يجوز ان يحصل للذهن مرتباً فيكون مبادي أول والجواب انه ( ح ) يكون من الحدسيات والمفروض انه ليس من الاقسام الباقية ( قال فان من تصور الاربعة ) وهو ما يتركب من اربع وحدات والزوج وهو كون العدد مشتقاً على عديد لا يفضل أحدهما على الآخر وهو غير الاقسام ولذا اذا تردد الذهن في فردية العدد وزوجيته قسمة فان اقسام بمساوين حكم بأنه زوج والا حكم بأنه فرد فها قبل ان الزوجية هو الاقسام بمساوين وهم ( قال فهي المشاهدات ) سواء كانت جزئية كقولنا هذه النار حارة أو كلية نحو كل النار حارة فان الاحساس بالجزئيات الكثيرة تمد النفس لقبول الحكم الكلّي والفرق بينه وبين الاستقراء ان الاستقراء يحتاج فيه الى حصر الجزئيات اما تحقيقاً او ادعائياً كما مر ( قال ان كان من الحواس الباطنة الخ ) اختلف في ان هذه القوة ماذا أي من احدى القوى المدركة

ضف الاثنان في تسع لان هذا لازم للاربعة لانه حقيقتها تأمل ( قوله قياسها معها في الذهن ) أي وحدانيات ملحوظ في الذهن ( قوله كالحكم بان الشمس الخ ) فالحكم بإضاءة الشمس هو العقل بواسطة الحس أي وكالحكم بان النار حارة أو كل نار حارة لكن المشاهد في الثاني الجزئيات والاحساس بالجزئيات الكثيرة يصير النفس قابلة للحكم الكلّي لان العقل انما يدرك الامور الكلّية والفرق بين هذا وبين الاستقراء ان الاستقراء يحتاج فيه الى حصر الجزئيات كلها حقيقة أو دائماً كما مر بخلاف المشاهدات هنا فان مشاهدات الجزئيات الكثيرة كاف فتأمل ( قوله ان كان من الحواس الباطنة الخ ) اعلم انه اختلف في هذه القوة المدركة للامور التي يجدها الشخص من نفسه كالجوع والعطش والغضب هل هي من احدى

القوى المدركة الحسة المشهورة أعني الواحة والحس المشترك والحال الى آخرها أم هي قوى أخرى يقال لها وجدانيات قولان في المسئلة ثم أنه على القول بأنها احداهما فظاهر انها الوهم وعلى هذا قالهم ان ادرك المعاني الجزئية الجسدية أي القائمة بالجسم كالغضب والجوع التي يكون ادراكها بمحصولها أنفها سميت تلك المدركات وجدانيات وان أدرك المعاني الجزئية التي أدركها بمثابة سميت تلك المدركات وهيات والشارح هنا أطلق الوجدانيات على ما يشتمل القسمين ولذا لم يذكر الوهميات سابقاً من الضروريات والوجدانيات ما يجده بنفوسنا كشمسونا بدواتنا وبافعال ذواتنا ( قوله قضيا يحكم العقل بها الخ ) مثل قولك مكة موجودة أو بغداد موجودة فهذه قضية يحكم العقل بنفوسنا بواسطة السماع فالحكم هنا العقل والحس وحيث فلا بد من الاستناد الى قياس خفي بأن قول هذا خبر قوم يستحيل توطئهم على الكذب وكل ( ) خبر قوم كذلك فدلولة واقع يتنج

هذا الخبر واقع حكيم  
العقل بوجود مكة توقف  
بعد الاحساس على قياس  
خفي أي غير مصرح به  
في البارة \* واعلم انه  
يشترط في التواتر ان  
يكون مستنده الحس بان  
يكون المخبرون كلهم طينوا  
ذلك الامر الذي أخبروا  
به لانهم سمعوا عن عدد  
لا يفيد خبرهم العلم  
الضروري والا فلا ولمله  
ترك هذا التبدل لان حالة  
العقل توطئهم على الكذب  
لا تكون الا في المحسوس  
فأتمل ( قوله ) وبلغ  
الشهادات الخ ( المراد  
بالشهادات اليقينية أي  
والعدد الموصل أي القيد  
اليقينية غير منحصرة الخ  
( قوله بل الحاكم بكامل

وجدانيات كالحكم بان لنا خوفاً وغضباً وان كان مركباً من الحس والعقل فالحس اما أن يكون  
حس السمع أو غيره فان كان حس السمع فهي التواترات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة السماع  
من جمع كثير أحال العقل توطئهم على الكذب كالحكم بوجود مكة وبغداد وبلغ الشهادات  
غير منحصرة في عدد بل الحاكم بكامل العدد حصول اليقين ومن الناس من عين عدد التواترات  
وليس بشئ \* وان كان غير حس السمع قاما أن يحتاج العقل في الجزم الى تكرار المشاهدات مرة  
بعد أخرى أولاً يحتاج فان احتاج فهي الجربات كالحكم بان شرب السقمونيا مسهل بواسطة  
مشاهدات متكررة وان لم يحتاج الى تكرار المشاهدة فهي الحدسيات كالحكم بان نور القمر مستفاد  
المشهوره أو من غيرها قال الامام كلا القولين محتمل ثم انه اذا كانت احديهما فاعلم انها الوهم  
فالعاني الجزئية الجسدية التي يكون ادراكها بمحصولها انفسها تسمى وجدانيات والتي ادراكها  
بمثالها يسمى وهيات وكذا أفاده بعض الفضلاء في تليقاته على شرح مختصر الاصول والشارح  
اطلاق الوجدانيات ههنا على ما يشتمل القسمين فلذا لم يذكر الوهميات قسماً سابغاً من الضروريات  
ومن الوجدانيات ما يجده بنفوسنا لا بالآتنا كشمسونا بدواتنا وبافعال ذواتنا ( قال بواسطة  
السماع الخ ) ولا بد مع ذلك من انضمام قياس خفي وهو انه خبر قوم يستحيل توطئهم على الكذب  
وكل خبر كذلك فدلولة واقع الا ان العلم بهذا القياس حاصل بالضرورة ولذا يفيد التواتر العلم  
الله والصبيان بخلاف خبر الرسول قاه يفيد العلم النظري لاحتياجه الى قياس فكري ويشترط  
في التواتر ان تكون مستندة الى الحس فيكون الحاصل من التواتر علماً جزئياً من شأنه ان  
يحصل بالاحساس ولمله ترك هذا التبدل لان استنباط العقل توطئهم على الكذب لا يكون الا في  
المحسوس ( قال فهي الجربات ) ولا بد فيها من انضمام قياس خفي وهو الوقوع المكرر على نهج  
واحد دائماً او اكثر لا يكون اتفاقاً بل لا بد له من سبب وان لم يعرف ما جبهه ذلك السبب \*  
واذا علم حصول السبب علم حصول المسبب قطعا ( قال وان لم يحتاج الى تكرار الخ ) هذا بخلاف ما

( م - ٣٢ - شرح الشعية ثاني ) العدد الخ أي فاذا حصل اليقين من عشرين استدل بمحصول اليقين على  
كامل العدد المقيد خبره يقين فكمال العدد يعرف باليقين لان اليقين يرف بالعدد اذ لا يقال اليقين يحصل من عشرين جزماً  
( قوله مرة بعد أخرى ) اما ان يكون مرتبطاً بقوله تكرر فحينئذ لا بد من حصول ذلك ثلاث مرات لان التكرار يحصل  
بمرتين والتكرار الثاني يحصل بالمره الثالثة ويحتمل ان يكون مرتبطاً بالشهادة على انه تقدير لتكررها فعل هذا يكفي الحصول  
مرتان وهذا هو الاظهر ( قوله بواسطة مشاهدات ) أي جنس مشاهدات والا لاقتضي أنه لا بد من حصة فاكتر لان الجمع  
أقله ثلاثة وتكراره يحصل بمثله وهو مخالف لما تأمل ( قوله كالحكم بان نور القمر الخ ) أي بناء على ما ذهبوا اليه من  
ان القمر جرم أسود وكثرة ضيائه وقلتها بحسب القرب والبعد من الشمس

( قوله اختلاف أوضاعه ) أي أحواله وقوله قريبا وبعدا أي من جهة القرب والبعد ( قوله والحدس هو سرعة الانتقال الخ ) أي فالمطلوب الحكم بأن نور القمر مستمد من نور الشمس فالبيدي حصول الضوء عند القرب وعدمه عند عدم القرب أعني اختلاف التشكلات عند اختلاف الاحوال ( قوله ويقابله ) أي يقابل الحدس ( قوله فانه حركة الذهن الخ ) مثلا العالم متغير وكل متغير حادث ينتج العالم حادث قام بالتكلم حركتان الاولى حركتها من المطلوب الى جهة المبادي وهي المقدتان \* والحركة الثانية انتقالها من المبادي ورجوعها للمطالب فالتكلم يلاحظ الدعوى وهي حدوث العالم ولكن لا يعلم هل ذلك واقع أولا فيرتب المقدمات فقد توجهت نفسه وتحركت من المطلوب للمبادي فإذا أقام الدليل بأن رتب المقدمات فينتقل الذهن من تلك المبادي للمطلوب ( قوله حركة الذهن نحو المبادي ) أي حركتها من المطلوب للمبادي وقوله ورجوعه عنها أي ورجوع الذهن عن تلك المبادي الى المطلوب ( قوله من حركتين ) أي حركة لتحصيل المبادي وحركة لتحصيل المطلوب ( قوله اذا لاحركة فيه أصلا ) أي لاحركة ( ) للذهن فيه من المبادي للمطالب هذا هو الثاني وذلك لان الذهن ينتقل

من نور الشمس لاختلاف تشكلاته الثورية بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قريبا وبعداً \* والحدس هو سرعة الانتقال من المبادي الى المطلوب ويقابله الفكر فانه حركة الذهن نحو المبادي ورجوعه عنها الى المطلوب فلا يد فيه من حركتين بخلاف الحدس اذا لاحركة فيه أصلا والانتقال فيه ليس بحركة فان الحركة تدريجية الوجود والانتقال فيه الى الوجود وحقيقته أن تستنتج المبادي ( قوله والحدس هو سرعة الانتقال ) أقول فيه مساهلة في البارة موافقة للتمن فان السرعة من الاوصاف العارضة للحركة ولا بوصف بها غيرها وقد صرح بأن لا حركة في الحدس فلا يكون هناك سرعة حقيقة لكنه تسامح فجعل كون الانتقال دفعة سرعة والامر حين

في شرح المواقف من انه لا بد في الحدسيات من تكرار المشاهدات ومقارنة القياس الخفي كما في المجربات والفرق بينهما ان السبب في المجربات معلوم السبب مجهول الماهية فلذا كان القياس المقارن لها قياسا واحدا وهو انه لو لم يكن لعله لم يكن دائما أو أكثر وأما السبب في الحدسيات معلوم السببية والماهية فلذلك كان المقارن لها اقيسة مختلفة بحسب اختلاف الملل في ماهياتها انتهى والحق ان الحدسيات لا يحتاج الى المشاهدة فضلا عن تكررها فان المطلوب العقلي قد يكون حدسية والامر حين لانه حقق بعد التعريف بها ما هو المراد ( قال من حركتين ) حركة لتحصيل المبادي وحركة لترتيبها ( قال اذا لاحركة فيه ) أي لا يلزم فيه حركة من الحركتين لجواز ان تستنتج المبادي والمطلوب معا في الذهن من غير تقدم شوق وطلب ( قال وحقيقته ان تستنتج المبادي الخ ) يعني

يوجد حركة وان كان الواقع ان فيه حركة لكنها سرية \* وانما كان الواقع ذلك لما تقدم ان الحدس هو المرتبة سرعة الانتقال الخ والسرعة كالبطء من أوصاف الحركة \* فالخلاص ان الفكر حركته في الانتقال من المبادي للمطالب فيها بطء بخلاف الحركة في الحدسيات فلها سرية فسرعتها كأنها لم تكن موجودة أصلا ( قوله الى الوجود ) أي لان هذه الحركة لما لم يحصل فيها بطء كالحاصلة في الفكر فكان المبادي والمطالب حصلا في آن واحد بخلاف الحاصلة في الفكر فلها بطءا وظهور ان زمان حصول المطلوب غير زمان العلم بالمقدمات التفت لها واعتبروها هكذا قرر الشيخ بعد ان قرر ما قاله عبدالحكيم والذي قاله عبد الحكيم ان قوله اذا لاحركة فيه أصلا أي لاحركة فيه لازمة من الحركتين أصلا أي انه لا يلزم فيه حركة من الحركتين لجواز ان تظهر المبادي والمطلوب معا في الذهن من غير تقدم شوق \* وقد يحصل حركة الشوق وحدها كان منظر بالبال هل نور القمر مستفاد أولا فينتقل الذهن الى التشكلات ومن المبادي فيجاسمها المطلوب فالوجود حينئذ حركة \* وأما لو خطر ابتداء التشكلات والمطلوب معاً لم يكن هناك حركة أصلا \* ثم انه ارضي الاول ورجع عمالبد الحكيم ( قوله وحقيقته ) أي حقيقة الحدس وقوله ان تستنتج أي تظهر

من المبادي الى المطلوب على سبيل التدرج من غير مهلة فكان زمان حصول المبادي وحصول المطلوب واحد وانما قلنا ان الثاني انما هو الحركة من المبادي للمطالب لان المبادي قد تسنح ابتداء من غير فكر وقد تحصل بفكر وقوله والانتقال فيه أي الانتقال فيه من المبادي للمطالب ليس بحركة وقوله لان الحركة تدريجية أي حاصلة بسرعة من غير مهلة فسرعة الانتقال كما لم

( قوله فيحصل المطلوب ) الفاء للترتيب في الزمان على ما قلناه أولاً من أن زمان المبادي غير زمان المطلوب في الواقع إلا أن تلك الحركة على سبيل التدرج وأما على ما قاله عبد الحكيم فقد تكون للترتيب في العقل فيها إذا حصل في آن واحد ( قوله والمجربات والحدسيات ليست بمحنة الخ ) أي وكذلك المتواترات كما قال ( ) النصف لا يكون حجة على الغير

لاحتمال أنه يبيّنه التواتر وأما لم يذكرها الشارح لأنها لا تقيد الأحكام جزئياً من شأنها أن يحصل بالأحاساس فهي لا تستعمل في العلوم إذ لا تستعمل إنما هو المقيد للسلطات ( قوله في عبارته مساهلة ) وذلك لأن ظاهره أن البرهان مقصور على المؤلف من الضروريات المستقطعة من أن البرهان هو المؤلف من اليقينات سواء كانت ضرورية وهي الست السابعة أو نظرية فقد أقام اليقينات مقامها ( قوله علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن ) أي علة للتصديق بنبوت الأكبر للأصغر ( قوله لأنه يعطي اللية ) أي يبيد العلة أي يبيد أن الأوساط علة في نبوت الأكبر للأصغر في الذهن والخارج ( قوله متضمن للاختلاط ) أي متضمن للطابع الأربع التي هي الصفراء والبني والسوداء والدم فكل شخص لابد

المرتبة في الذهن فيحصل المطلوب فيه والمجربات والحدسيات ليست بمحنة على الغير لجواز أن يحصل له الحدس أو التجربة الفيدان للعلم بها قال ( والقياس المؤلف من هذه الست يسمى برهاناً وهو أعمالي وهو الذي يكون الحد الأوسط فيه علة للنسبة في الذهن والذين كفولنا هذا متضمن للاختلاط وكل متضمن للاختلاط فهو محمول فهذا محمول \* وأما التي وهو الذي يكون الحد الأوسط فيه علة للنسبة في الذهن فقط كفولنا هذا محمول وكل محمول فهو متضمن للاختلاط فهذا متضمن للاختلاط ) ( أقول ) في عبارته مساهلة بل البرهان هو القياس المؤلف من اليقينات سواء كانت ابتداء وهي الضروريات الست أو بواسطة وهي الظربان والحد الأوسط فيه لابد أن يكون علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن فإن كان مع ذلك علة لوجود تلك النسبة في الخارج أيضاً فهو برهان لمي لأنه يعطي اللية في الذهن والخارج كفولنا هذا متضمن للاختلاط وكل متضمن للاختلاط فهو محمول فهذا محمول متضمن للاختلاط كما أنه علة لثبوت الحكي في الذهن كذلك علة لثبوت الحكي في الخارج وإن لم يكن كذلك بل لا يكون علة لنسبة الأ في الذهن فهو برهان أني لأنه يبيد أنية النسبة في الخارج دون لميتها كفولنا هذا محمول وكل محمول متضمن للاختلاط فهذا متضمن للاختلاط فالحكي وإن كانت علة لثبوت متضمن للاختلاط في الذهن إلا أنها ليست علة له في الخارج بل العكس قال ( وأما غير اليقينات فست مشهورات وهي قضايا يحكم بها الاعتراف جميع الناس بها لمصلحة عامة أو رافة وحجة أو امتناع من عادات وشرائع وآداب والفرق بينها وبين الأوليات أن الإنسان لو خلا ونفسه مع قطع النظر عما وراء عقله لم يحكم بها بخلاف الأوليات كفولنا الظلم والبيع والعدل حسن وكشف المودة مذموم ومراعاة الضعفاء محمودة \* ومن هذه ما يكون صادقاً وما يكون كاذباً ولكل قوم مشهورات وأهل كل صناعة يحكم بها \* ومسلطات وهي قضايا تسلّم من الحزم فينبى عليها ) ( ان استغناء الحركة الثانية لازم في الحدس سواء وجدت الحركة الأولى أو لا ) ( قال والمجربات ) وكذا المتواترات إلا أنه لم يذكرها لأنها لا تقيد الأحكام جزئياً من شأنها أن يحصل بالأحاساس فهي لا تستعمل في العلوم ( قال في عبارته مساهلة ) بإقامة أصل اليقينات مقامها ( قال علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن ) أي علة للتصديق بنبوت الأكبر للأصغر ( قال لأنه يعطي اللية في الذهن والخارج ) معنى إعطاء اللية في الذهن إعطاء السبب في التصديق ومعنى إعطاء اللية في الخارج إعطاء سبب الحكم في الوجود الخارجي على ما في شرح المطالع فهو يعطي اللية على الإطلاق فيكون كاملاً في إقادتها فلذلك يسمى برهاناً لما قلناه من أن ذكر إعطاء اللية في الذهن مستدرك لاشتراكه بين البراهين ( قال لأنه يبيد أنية النسبة في الخارج ) أي تحقّق النسبة بين الأصغر والأكبر في خارج الذهن دون لميتها أي في الخارج

من اجتماعها فيه لكن نارة تمتد ولا يزيد أحدها على ما فيها وهذا ممتد المزاج والاختلاط وإن زاد أحدهما قيل له متضمن للاختلاط أي متبرهاً وقال صفاوى إن كان الزائد هو الصفراء وبلغنى أن كان الزائد أنا هو الباطن وهكذا ( قوله لأنه يبيد أنية النسبة ) أي نبوتها في الذهن أي يبيد تحقق النسبة في الذهن دون لميتها أي دون تحققها في الخارج

( قوله وهي قضيا ) معترف بها جميع الناس لم يرد بالناس الاستراق الحقيقي اذ لاقضية يعترف بها جميع افراد الانسان بل المراد الاستراق العرفي أي من قرن أو اقليم أو بلدة أو أهل صناعة أو نحو ذلك ثم انه لا بد من اعتبار الحيثية أي بحكم بها العقل لأجل اعتراف الناس لأجل ان نخرج الاوليات أو من تهديد القضاء بغير اليقينية بقرينة المقسم تأمل وقوله يعترف بها أي بمدلولها ( قوله العدل حسن ) قضية مسلم مدلولها لكل أهل ملة ومشهورة بالحكم وسبب شهرتها ما في العدل من المصلحة العامة ( قوله من الحجة ) أي انصب ( قوله كشف المورة مذموم ) ( ) أي هذه قضية مشهورة وسبب شهرتها ما في كشف المورة من التصيب اذ الشخص

يكره ان ترى عورة ويحصل له سبب رويها عصوية وحجة وصوية ( قوله واما افعالهم ) أي تأثر نفوسهم الثاني ذلك التأثر من عاداتهم أو من شرائع وآداب مثلاً قول أهل الهند أي الجوس ذبح الحيوان فيبيع قضية مشهورة فيما بينهم وسبب شهرتها كراهيتهم لذبح الحيوان والكراهية تأثر وأفضل لنفس وهذه الكراهية ناشئة من اعتيادهم لذبحهم وكذا ذبح الحيوان غير فيبيع قضية مشهورة عندنا بسبب شهرتها حسن ذبحهم وهذا الحسن الذي هو تأثر وأفضل لنفس ناشئ من اعتيادهم لهذا مثال ما اذا كان التأثر والافعال صادراً وتنتش من العادة أي الاعتياد ومثال ما اذا

الكلام لهذه كتبهم الفقهاء مسائل أصول الفقه \* والقياس المؤلف من هذين يسمى جدلاً والعرض منه اقناع القاصر عن ادراك البرهان والزام الخصم \* ومقبولات وهي قضايا تؤخذ عن معتقد فيه اما لا مرسى أو لمزيد عقل ودين كالأخوذات من أهل العلم والزهدي \* ومقبولات وهي قضايا يحكم بها اتباعاً للظن كقولك فلان يطوف بالليل فهو سارق \* والقياس المؤلف من هذين يسمى خطابة والفرض منه ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب الاخلاق وأمر الدين \* وعيالات وهي قضايا اذا أوردت على النفس أثرت فيها تأثيراً عيبياً من قبض وبسط كقولهم الحر ياقوتة سبلة والصل مرة ميوعة \* والقياس المؤلف منها يسمى شعراً والفرض منه افضال النفس بالترغيب والتشهير وروحه الوزن والصوت الطيب \* ووهيبات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة كقولنا كل موجود مشار اليه ووراء العالم فضاء لانهاية له ولولا دفع العقل والشرائع لكنت من الاوليات وعرف كذب الوهم لموافقة العقل في مقدمات القياس الناتج لتقصي حكمه وانكاره وفيه عند الوصول الى النتيجة والقياس المؤلف منها يسمى سفلة والفرض منه احكام الحزم وتقليله )

( أقول ) من غير اليقينات المشهورات وهي قضايا يعترف بها جميع الناس وسبب شهرتها فيما بينهم اما اشتغالها على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح \* واما ما في طباعهم من الرقة كقولنا مراعاة الضعفاء محمود \* واما ما فهم من الحجة كقولنا كشف المورة مذموم \* واما افعالهم من ( قال والفرض منه الزام الخصم ) أي اسكاته فن الجدلي قد يكون محبباً حافظاً للرأي وغاية سببه ان لا يصير ملزوماً وقد يكون سائلاً مترشحاً هادماً بوضع ما وغاية سببه ان يلزم الخصم ( قال وهي قضايا يعترف بها جميع الناس ) لم يرد بالناس الاستراق الحقيقي اذ لا قضية يعترف بها جميع افراد الانسان بل العرفي أي من قرن أو اقليم أو بلدة أو صناعة أو غير ذلك فلا بد من اعتبار قيد الحيثية أي بحكم بها العقل لأجل اعتراف الناس ليخرج الاوليات أو تهديد القضاء بغير اليقينية بقرينة المقسم والقول بأنه يجوز ان يكون بعض القضايا من الاوليات باعتبار ومن المشهورات باعتبار بنافي جعل كل واحد منها قسماً للثاني أي اليقينات وغيرها فانه لا يمكن ان يكون قضية يقينية باعتبار غير يقينية باعتبار آخر اذ لا يجامع اليقين بغيره وبهذا ظهر فساد ما قيل الجدلي قياس مؤلف من قضايا مشهورة أو مسلمة وان كانت في الواقع يقينية أو أولية على انه يستلزم تداخل الصناعات الخمس

كأن صادر من الشرائع كقولك الوتر مذموم فانه قضية مشهورة وسبب شهرتها تأثر النفوس بحسن الوتر وهذا اما جاء عاداتهم من الشرائع أي الاحاديث وهذا أي بحمل الشرائع على الاحاديث تعبر ان القضايا غير الشرائع وان الاضالات حصلت من فهم الشرائع وحصل بسبب هذه الاضالات تلك القضايا ومثال ما اذا كان التأثر والافعال ناشئة عن آداب غير شرعية كقولك مذمومة الدخان يحجالي أهل الفضل قبيح وعدم مهادهودح فان هذه مشهورة وسبب شهرتها افضال النفس وتأثرها بحسن عدم الد وبقبحه الثاني ذلك من أي الآداب الامور المستعملة بين الناس كان تعجب زبداً لا يصل ذلك بمجالس أهل الفضل وكذا مرور وخلاف وكل من فعله يلام عليه فيؤخذ من اعتياد الافراد تلك القضية السلبية بسبب الاضال الحاصل في النفس فأمل

قوله لو فرض نفسه خالية الخ) أى قاله لو خلى مع نفسه لا يحكم بان كشف العورة مذموم بخلاف كون الواحد نصف الاثنين فانه يحكم بها (قوله ولكل أهل صناعة الخ) الا ترى الى المراكبة فان لم اصطلاحات لانها أى معاشر الفقهاء يقولون أخذ الراجح وقت الطيب بمدوح فهذه مشهورة بينهم دون غيرهم (قوله وهي قضايا تسلم) أى قضايا من المدعى تسلم من الخصم أى يسلم للخصم أى يسلمها الخصم وهو المناظر فن بمعنى اللام وقوله ويبنى عليها السلام أى ويبنى المدعى على تلك القضايا السلام لدفع الخصم بان يقول المدعى للخصم اذا سلمت أيها الخصم تلك القضايا ( ) لزمك تسلم المدعى وسقط اعتراضك

وذلك كان يدعي قضية أى يدعي الفقيه وجوب الزكاة في حل البالغة وتقيم على ذلك دليلاً قوله عليه السلام في الحللى زكاة فيقول الخصم هذا لا يدل لك لانه خبر آحاد وخبر الآحاد لا يكون حجة فيقول المدعى خبر الآحاد حجة لانه قد ثبت في علم أصول الفقه حجيته وكذا هو حجة فيكفي الاستدلال به بتج خبر الآحاد يكتفى الاستدلال به ولا بد ان تأخذ هذا مسلماً وحينئذ سقط اعتراضك قول المدعى خبر الآحاد حجة قضية اتين عليها دليل المطلوب من وجوب الزكاة ودفع الخصم عنه وهذه القضية أعني خبر الاحاد حجة لانه قد ثبت الخ يسلمها الخصم لانه لا يقدر ان يقول لم يثبت ذلك في علم الأصول والا كان

عاداتهم كتج ذبح الحيوانات عند أهل الهند وعدم قبحه عند غيرهم \* وأما من شرائع وأداب كالامور الشرعية وغيرها وربما تبلغ الشهرة بحيث تلبس بالاوليات ويزعم فيها بان الانسان لو فرض نفسه خالية عن جميع الامور المأثرة لمقله حكم بالاوليات دون المشهورات وهي قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة بخلاف الاوليات ولكل قوم مشهورات بحسب عادتهم وآدابهم ولكل أهل صناعة أيضاً مشهورات بحسب صناعاتهم \* ومنها المسلمات وهي قضايا تسلم من الخصم ويبنى عليها الكلام لدفعه سواء كانت مسلمة فيها بينهما خاصة أو بين أهل العلم كنسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه كما يستدل الفقيه على وجوب الزكاة في حل البالغة بقوله عليه الصلاة والسلام في الحللى زكاة فلو قال الخصم هذا خبر واحد فلا تسلم انه حجة فيقول له قد ثبت هذا في علم أصول الفقه ولا بد أن نأخذ هنا مسلماً والقياس المؤلف من المشهورات والمسلمات يسمى جدلاً والترض منه الزام الخصم واقناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان \* ومنها المقبولات وهي قضايا تؤخذ من يمتد فيهما اما لاسر ساهوى من المعجزات والكرامات كالانبياء والاولياء \* وإما لاختصاصه بمنزلة عقل ودين كاهل العلم والزهدة وهي نافعة جداً في تمطيق أمر الله تعالى والشفقة على خلق الله تعالى \* ومنها المنظومات وهي قضايا يحكم بها العقل حكماً راجعاً مع تجويز قيضه كقولنا فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق فلان سارق والقياس المركب من المقبولات والمنظومات يسمى خطابة

( قال تؤخذ عن يمتد فيهما ) فلا بد هنا ايضا من اعتبار الحجة أو التقييد بغير يقينية فلا يرد ان المأخوذ من يمتد فيهما قد يكون يقينياً فلا يصح قوله والقياس المركب من المقبولات يسمى خطابة ( قال كالانبياء عليهم الصلوة والسلام ) الصواب تركه لان القضايا المأخوذة من الانبياء قضايا يقينية نظرية مستفادة من قياس برهاني وهو انه خبر من ثبت صدقه بالمعجزات وكل خبر شأنه هذا فهو صادق ولعله اراد اخبارهم في غير الاحكام التبليغية فان كذبهم فيه جائز عقلاً مع عدم وقوعه نقلاً عن ما بين في محله ( قال يحكم بها العقل حكماً راجعاً ) أى سبب الحكم بها هو الرجوعان فيخرج المشهورات والمسلمات والمقبولات ويدخل التجريبات والتواترات والحسنيات الغير الواصلة حد الجزم ثم أنهم خصوا الجدل والخطابة بالقياس لانهم لا يحثون الا عنه والا فيما قد يكونان استقراء وتمثيلاً

مكارة وانكاراً للواقع (قوله واقناع من هو قاصر الخ) وذلك كما يقال لقاصر عن ادراك البرهان اليقيني في الوجدانية لو كان هناك الهان لفسد المملكة بدليل فساد المركب حين وجود رئيس لها قالقدمات غير يقينية ومسلمة (قوله تؤخذ من يمتد فيهما) لا بد من اعتبار الحجة أى من حيث انه يمتد فيهما فلا يرد ان المأخوذ من يمتد فيهما قد يكون يقينياً فلا يصح قوله والقياس المركب من المقبولات يسمى خطابة (قوله كالانبياء) الصواب اسقاطه لان القضايا المأخوذة من الانبياء يقينية نظرية لانها ثابتة ببرهان هو ان هذا خبر من ثبت صدقه بالمعجزات وكل خبر من هو كذلك فهو يقيني

( قوله والفرض منها ترغيب الناس إلخ ) أي أن الفرض من الخطباء تحصيل أحكام تنفع الناس أو تضرهم ليرغبوا في الآيات بها أو ينفروا عنها فيتم لهم أمر الماش والمعاد ( قوله يحيل بها ) أي قصد إقناع مدلول القضايا في الخيال لتأثر النفس بالقبض أو البسط الموجبين للتغير أو الرغبة ( قوله كما إذا قيل ) أي لمن لا يعرف الحر وأردت أن ترغبه في شربه ( قوله وإذا قيل ) أي لمن لا يعرف حقيقة السمل وأراد شربه وأردت أن تنفره عنه ( قوله مرة مهوعة ) أي طعمه المرارة وقوله مهوعة أي مقيأة أي مورة لقي ( قوله والفرض منه أفعال النفس إلخ ) يعني أن الشاعر أي المتكلم يورد المقدمات المحببة على هيئة القياس المنتج للنتيجة لكنها غير مقصودة ( ) منه بالذات إنما المقصود منه الترغيب والترهيب فها بمنزلة النتيجة له ( قوله ويزيد

والفرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم ومعادهم كما يفعله الخطباء والوعاظ • ومنها الخيلات وهي قضايا يحيل بها لتأثر النفس منها قبضاً وبسطاً فتفر أو ترغب كما إذا قيل الحر يا قوة سيالة أبسطت النفس ورغبت في شربها • وإذا قيل السمل مرة مهوعة أقبضت وتنفرت عنه والقياس المؤلف منها يسمى شعراً • والفرض منه أفعال النفس بالترغيب والترهيب ويزيد في ذلك أن يكون الشعر على وزن لطيف أو بشد صوت طيب • ومنها الوهميات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة • وإنما قيد بالأمور الغير المحسوسة لأن حكم الوهم في المحسوسات ليس بكاذب كما إذا حكم بحسن الحناء وقبح الشواء وذلك لأن الوهم قوة جسيمة للإنسان تدرك بها الجزئيات المنترعة من المحسوسات فهي تابعة للحس

( قال والفرض منها ترغيب الناس إلخ ) أي الفرض من الخطباء تحصيل أحكام ينفع الناس أو يضرهم ليرغبوا في الآيات منها أو ينفروا عنها فيتم لهم أمر الماش والمعاد ( قال يحيل بها ) أي يوقع تلك القضايا في الخيال لتأثر النفس بالقبض أو البسط الموجبين لتغير أو الرغبة وذلك لأن النفس أطوع للتخييل من التصديق لأنه أعزب والذوالنها به سواء كانت مسلمة أو غير مسلمة صادقة أو كاذبة وأسباب التخييل كثيرة بعضها يتعلق باللفظ وبعضها بالمعنى وبعضها بغير ذلك ( قال السمل مرة مهوعة ) أما بضم الميم ضداً لخلو والكسر الصفراء والتهويل في كردن كذا في التاج وبض النسخ مقيأة صينة اسم الذاعل أو المفعول ( قال والفرض منه إلخ ) يعني أن الشاعر يورد المقدمات المحببة على هيئة القياس المنتج للنتيجة لكنها غير مقصودة منها بالذات إنما المقصود منه الترغيب والترهيب فها بمنزلة النتيجة له ( قال على وزن لطيف ) قال المحقق التفاز في الوزن هيئة تابعة لنظام ترتب الحركات والسكنات وتناسبها في العدد والمقدار بحيث نجد النفس من ادراكها لفة مخصوصة يقال لها النوق والانناد ( شر خواندن ) ( قال وإنما قيدنا بالأمور الغير المحسوسة ) مع أن الكاذب للوهم لا يكون إلا في غير الكاذبة فمن عنها لا أشارت إلى أن حكم الوهم في الأمور المحسوسة ليس بكاذب ( قال قوة جسيمة ) أي حافظة للجسم وهو آخر البطن الأوسط من الدماغ ( قال يدرك الجزئيات المنترعة إلخ ) دون الكلبيات والجزئيات

أي بالأمور المنترعة من المحسوسات وتارة يتعلق بالأمور الغير المحسوسة أي المنترعة من غير المحسوسات هذا فظاهر وظاهر ما يأتي في قوله قوة جسيمة إلخ أنه إنما يتعلق بالأول فقط إلا أن يقال إن وظيفة الأولى وتارة يشتمل على وظيفة الثانية فيكون حكمه كاذباً وربما أفاد هذا قوله فيما يأتي فإن حكم على غير المحسوسات إلخ ( قوله قوة جسيمة ) أي حافظة للجسم وهو آخر البطن الأوسط من الدماغ ( قوله ها تدرك الجزئيات المنترعة إلخ ) أي دون الكلبيات ودون الجزئيات المنترعة من غير المحسوسات ( قوله فهي تابعة للحس ) أي فالوهم تابع للحس في الإدراك وذلك كما لو نظرت إلى وجه شخص جميل فتعده حسناً فالحسن حزني منزع من محسوس وهو الشخص وهذا الحسن يدركه الوهم لا العقل لأن حسن

في ذلك ( أي ويزيد ذلك ) القياس المسمى بالشعر في الترغيب أن يكون على وزن خاص إلخ • وقوله أن يكون الشعر أظهر في محل الأضمار تأمل ( قوله أن يكون الشعر ) على وزن الوزن كما قال السمل هو هيئة تابعة لنظام ترتب الحركات والسكنات وتناسبها في العدد والمقدار بحيث نجد النفس من ادراكها لفة مخصوصة ومثال ما إذا كان على وزن قول بض الخواارج • ومن يستقيم بحرم منه • ومن يزغ يحسن بالترغيب والتكريم • ألف المجلد ما استقام فاته • عجم فاز به اعوجاج التون • تأمل ( قوله لأن حكم الوهميات في المحسوسات إلخ ) أي فالوهم تارة يتعلق بالمحسوسات

هذا الشخص بخصوصه جزئي لا يدركه العقل لانه انما يدرك الكليات وانما يد الماني الجزئية المتزعة من المحسوسات الجزئية الوهم لكن بعد ادراك البعير له ( قوله فاذا حكم على المحسوسات الخ ) أي بالامور المتزعة منها المدركة للوهم كما لو قلت زيد حسن أو قبيح فقد حكمت بالحسن والقبح المدركين للوهم ( قوله وان حكم على غير المحسوسات بأحكامها ) أي بأحكام المحسوسات كالحكم بان كل موجود مشار اليه أي اشارة حسية وانما كان هذا كاذبا لان من جملة كل موجود المولى جل وعلا فلا يشار اليه اشارة حسية لاستلزام الجهة ( قوله وان وراء العالم الخ ) أي وكالحكم بان وراء العالم فضاء لا يتناهى فالوراء غير محسوس قادرا كما له والحكم عليه بأنه فضاء وخلاء كذب والمراد بالعالم العرش وما انطوى عليه فان قلت انما كان الحكم بان وراء العالم فضاء كذب فما الصادق قلت توقف السوحد في ذلك فجزمه وحكمه بذلك كاذب ( قوله فان الوهم والحس الخ ) دليل بما فيهم من قوله فان حكم على غير المحسوسات الخ أي وانما صدر ذلك ( ) لان الخ وحاصل ذلك ان النفس

بيني الروح لا تدرك بذاتها شيأ بل بواسطة العقل والعقل لا يدرك الا الصحيح قالوهم قد يسبق للنفس قبل العقل قطعيه في الاحكام في غير مدركات العقل مثلا العقل لا يدرك ان المولى جسم بخلاف الوهم فيدركه كذلك فتارة يسبق الوهم للنفس فتحكم بالجمعية وانما زاد الشارح الحس في قوله لان الوهم والحس مع ان الكلام في الوهم لان الحس هو المادة للوهم الموصل له وقوله سبفا لتفقس بلباه الموحدة من سبق بمعنى انها حصلت للنفس ووصلا اليها قبل

فاذا حكم على المحسوسات كان حكما صحيحا وان حكم على غير المحسوسات كانت كاذبة كالحكم بان كل موجود مشار اليه وان وراء العالم فضاء لا يتناهى فان الحس والوهم سبقا الى النفس فهي منجذبة اليها مسخرة لها حتى ان احكام الوهميات ربما لم تميز عندها من الاوليات ولولا دفع العقل والشرع وتكذيبها احكام الوهم بقي التباس الاوليات ولم يكد يرتفع أصلا وما يعرف به كذب الوهم انه يساعد العقل في المقدمات المنتجة لتفويض ماحكم بها كما يحكم الوهم بالخوف من الميت مع انه يوافق العقل في أن الميت جاد والمجاد لا يخاف منه المنتج لقولنا الميت لا يخاف منه فاذا وصل الوهم والعقل الى النتيجة نكس الوهم وأنكرها والقياس المركب منها يسمى سفسة والفرع منه تغلط الخضم واسكاه وأعظم فائدة معرفتها الاحتراز عنها قال ( والمغالطة قياس يفسد صورته بان لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط معتبر بحسب الكيفية المتزعة من غير المحسوسات ( قال فان الحس والوهم الخ ) دليل لما فيهم من قوله فان حكم على غير المحسوسات بأحكامها وهي أن يحكم على غير المحسوسات مع كونها تابعة للحس ولقطف سبفا بلباه الموحدة من سبق بمعنى (يش كرفق) يعني انها حصلت للنفس ووصلا اليه قبل العقل وهي منجذبة اليها مسخرة لها فلذلك قطعيها في الاحكام في غير مدركاتهما وفي بعض النسخ بلباه المتقوفة بتقطين من تحت بصيغة المجهول من السوق بمعنى (رائذ) والمثال واحد ونكس من حد ضرب من التكويس بمعنى ركعتن والفسطة مشتقة من سوف وهي الحكمة ومن اسطا وهو التليس ومناء الحكمة الموهبة ( قال والمغالطة الخ ) المغالطة أهم من السفطة لشموها لقياس الفاسد الصورة فذكرها هنا استطرادى لان الخاتمة في بيان مواد الاقيسة ( قال لا يكون على هيئة منتجة ) لكن يكون شبهة بها ولذا يقع التلط

العقل فهي منجذبة اليها لغلبتها لها فذلك قطعيها في الاحكام في غير مدركات العقل ( قوله ربما لم تميز عندها من الاوليات ) وذلك كاعتقاد الكفار ان الموتى لا يمتنون فان ذلك صار بمنزلة الاوليات لم بحسب الحس والوهم ( قوله ولولا دفع العقل والشرائع الخ ) أي كدفع العقل ان الله جسم ودفع الشرائع كون الميت لا يبعث ( قوله بقي التباسا ) أي الاحكام الوهمية ( قوله ولم يكد يرتفع أصلا ) أي ولم يقرب ذلك الاتباس من الرفع ( قوله انه يساعد ) العقل أي الوهم يوافق العقل في المقدمات الخ ) وقوله ماحكم أي الوهم بها ( قوله نكس ) من باب ضرب أي رجع ( قوله وسفطة ) مشتقة من سوف وهي الحكمة ومن اسطا وهو التليس ومناء الحكمة الموهبة ( قوله للاحتراز عنها ) أي فلا يرتكبها وانما أتيتها الفيرلعرها ( قوله المغالطة قياس الخ ) المغالطة أهم من السفطة لشموها لقياس الفاسد الصورة فذكرها هنا استطرادى لان الخاتمة في بيان مواد الاقيسة ( قوله بان لا يكون على هيئة منتجة ) أي لكن تكون شبهة لها ولذا يقع الغلط

( قوله كقولنا كل انسان بشر الخ ) حاصله ان الدعوى كل انسان ضحاك وهي عين الكبرى لان كل بشر ضحاك مرادف لكل انسان ضحاك لان البشر هو الحيوان الناطق فالخلاف بينهما انما هو في اللفظ بل الحل في الصغرى لمنى لانحداد المحمول والموضوع بيني قائلنا لا كان غرضه تحقيق الدعوى وانى له المتسدد بدليل غير متج تقدمنه من مقصوده لانه لا استدلال على الشيء بنفسه لم يحصل مطلوبه ( قوله كقولنا لصورة الفرس الخ ) فالكذب انما هو في الصغرى ان اردنا منها الحقيقة والكبرى صادقة ان جملنا موضوعها الفرس الحقيقي وان اردنا منه الفرس مطلقاً حقيقياً أو مجازياً فهي كاذبة أيضاً لكن على الاول لم يتكرر الحد الاوسط فهو فاسد من حيث ( ) الهيئة أيضاً ( قوله ينتج بعض الانسان فرس ) أي لانه من الشكل الثالث

أو الكيفية أو الجهة أو مادته بان يكون بعض المقدمة والمطلوب شيئاً واحداً لكون الافتراض مترادفة كقولنا كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك أو كاذبة شبيهة بالصادقة من جهة اللفظ كقولنا للصورة الفرس المتقوس على الحائط هذا فرس وقل فرس صهال ينتج أن تلك الصورة صهالة أو من جهة المعنى كعدم مراعاة وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس ووضع الطبيعية مقام الكيفية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج أن الانسان جنس وأخذ الامور القعنية مكان البينية وبالعكس فليك براماة كل ذلك للاتصاف في الغلط والمستعمل للمغالطة يبعى سوفسطائياً أن قابل بها الحكم ومشاعياً أن قابل بها الجدلي ( )

( أقول ) المغالطة قياس فاسد اما من جهة الصورة أو من جهة المادة \* أما من جهة الصورة فبأن لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط مقترن بحسب الكيفية أو الكيفية أو الجهة كما اذا كان كبرى الشكل الاول جزئية أو صفراء سالبة أو ممكنة \* وأما من جهة المادة فبأن يكون المطلوب وبعض مقدماته شيئاً واحداً وهو المصادرة على المطلوب كقولنا كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك أو بان يكون بعض المقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة وشبه الكاذب بالصادق امام من حيث الصورة أو من حيث المعنى \* أما من حيث الصورة فكقولنا لصورة الفرس المتقوسة على الجدار انما فرس وكل فرس صهال ينتج أن تلك الصورة صهالة \* وأما من حيث المعنى فكعدم رعاية وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج أن بعض الانسان فرس والفاط فيه ان موضوع المقدمتين ليس بوجود اذ ليس شيء موجود بصدق عليه انه انسان وفرس وكوضع القضية الطبيعية مقام الكيفية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج أن الانسان جنس وربما تغير العبارة وقال الجنس ثابت للحيوان والحيوان ثابت للانسان والثابت ثابت للشيء ثابت لذلك الشيء فيكون الجنس ثابتاً للانسان ووجه الغلط ان الكبرى ليست بكيفية ( قال وهو المصادرة على المطلوب ) في الصراح ( چون کسی بمال آفر و رختن ) يقال صادرة على كذا

الخ مثله بجماع استلزام الشكل للجزء فلذا كان ما نحن فيه يشبه الصادق بسبب هذا الجامع تأمل واخذ ( قوله ينتج ان الانسان جنس ) وهو من الشكل الاول فالنتيجة كاذبة شبيهة بالصادق وقد يقال الكذب انما هو في الهيئة لا في المادة لان الحكم على الحيوان بالجنس انما هو بالنظر لطبيعته فليس الكذب لكونها كاذبة تشبه صادقة ( قوله ويقال الجنس ثابت الخ ) هذا من قياس المساواة ( قوله والثابت ثابت للشيء الخ ) هذه قضية مسلمة ففتضاء انه يلزم الصدق في النتيجة مع انها كاذبة وقد يقال جهة الثبوت لم تتخذ لان الجنس ثابت للحيوان في الذهن والحيوان ثابت للانسان في الخارج ( قوله ان الكبرى ليست بكيفية ) وهي قولنا والحيوان جنس واذا كانت ليست بكيفية فكيف يقال أن الكذب من حيث المادة

( قوله وكأخذ الفهيات الخ ) أى وكأخذ الأمور الذنبية التي لا ثبوت لها في الذهن فكان الأمور للموجود في الفهم كالحديث فله أمر ذهني لانه الوجود بعد عدم الوجود أمر اعتباري وقد أخذ مكان الخارج في حكمه عليه بالحديث مع ان الحادث هو الموجود في الخارج المسبوق بالعدم فحق موضوعه أن يكون خارجياً قد جعل معه ذهنياً ( قوله الجوهر موجود في الذهن ) اعلم أن الجوهر موجود في الخارج والموجود في الذهن إنما هو صورته ( ) فقد أخذ الخارجى مكان

وكأخذ الفهيات مكان الخارجيات كقولنا الحدوث حدث وكل حادث له حدوث فالحديث له حدوث وكأخذ الخارجيات مكان الفهيات كقولنا الجوهر موجود في الذهن وكل موجود في الذهن قائم بالذهن وكل قائم بالذهن فهو عرض ينتج أن الجوهر عرض فلا بد من مراعاة جميع ذلك للتألف فيه الفلظ وفي أخذ وضع الطبيعة مكان الكلية من بفساد المادة نظر لان الفساد فيه ليس الا اختلال شرط الانتاج الذي هو الكلية فينتج يكون من باب فساد الصورة لا المادة ومن يستعمل المغالطة فان قابل بها الحكم فهو سوفسطائي وان قابل بها الجدلي فهو مشاغي قال

( البحث الثاني في أجزاء العلوم وهي موضوعات وقد عرفت في مبادي وهي حدود الموضوعات وأجزائها وأعراضها الذاتية . والمقتضيات غير الينية في نفسها المأخوذة على سبيل الوضع كقولنا لنا أن نصل بين كل قطعتين بخط مستقيم وأن نصل بأي بعد كل نقطة شتاً دائرة . والمتدمات الينية بنفسها كقولنا المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية . ومساائل وهي القضايا التي يطلب بها نسبة محمولاتها الى موضوعاتها في ذلك العلم وموضوعاتها قد تكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار اما مشارك للآخر أو مابن له وقد تكون هو مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع مابحط به الطرفان وقد تكون نوعه كقولنا كل خط يمكن نصفه وقد تكون نوعه مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قام على خط فان زاويتي جنبيه اما قائمتان أو مساويتان فلها وقد تكون عرضاً ذاتياً كقولنا كل مثلث زواياه مثل قائمتين وأما محمولاتها فغايه عن موضوعاتها لامتناع أن يكون جزء الشيء مطلوباً لثبوت له بالبرهان . . . ولكن هذا آخر الكلام في هذه الرسالة . والحمد لله المفضل الهداية . والصلاة على محمد وآله منجي الخلائق من الفوابة . وأصحاب الذين هم أهل الدراية . والحمد لله أولاً وآخراً )

( أقول ) أجزاء العلوم ثلاثة موضوعات ومباد ومساائل . أما الموضوع فقد عرفت في صدر الكتاب

( قال كأخذ الفهيات ) أى الأمور الذنبية مكان الأمور الخارجية فان الحدوث أمر ذهني أخذ مكان الخارجى في حكمه عليه بالحديث اذ الحادث هو الموجود الخارجى المسبوق بالعدم ( قال الجوهر موجود في الذهن ) فان الجوهر هو الموجود في الخارج والموجود في الذهن صورته فقد أخذ الخارجى مكان الذهني ( قال وفي أخذ وضع الطبيعة الخ ) اجيب بأنه ان اعتبر تلك القضية طبيعية كان الفساد من جهة الصورة وان اعتبرت كلية لوقوعها كبرى كانت كاذبة والفساد من جهة المادة ولأجل الاعتبار بنوعه المصنف ههنا من فساد المادة وفي الجامع الحقائق من فساد الصورة ( قال فهو سوفسطائي ) أى منسوب الى الحكمة الموهبة به يروجها والمشاغية ( بأكيد بكر شورا نيكفتن )

( م - ٣٣ - شرح الشعية ثاني ) يتطامى النوع الثاني أو الثالث ( قوله قابل بها الحكم ) أى رد به عليه ( وقوله يقال له سوفسطائي ) أى منسوب الى الحكمة المدوحة بأنه يروجها ( قوله وان قابل بها الجدلي ) اعلم أن الجدلي عبارة عن مقابلة أدلة شرعية بأدلة شرعية لظهور رجحان بعضها فهو مخصوص بالبحث في الأدلة الشرعية لأجل انظار الحق وأما المباحة في الأحكام العقلية فيقال له مناظرة فقط فهو مشاغي أى مثير للشر مأخوذ من المشاغية بمعنى إثارة الشر

( قوله كوضوح هذا العلم ) أي قاتها للمعلومات التصويرية والصدقية ( وقوله قاتها فنترك في الإيضاح ) أي في أن كلا منها موصل لجهول تصوري أو تصديقي فالأمر الذي حصل فيه الاشتراك هو الإيضاح إلى مجهول ( قوله والا لجاز أن يكون العلوم المتفرقة ) أي مثل الفقه والنحو والعروض علما واحداً أي واللازم باطل فكندا للزوم أعني الاكتفاء بمطلق التعدد من غير اشتراك في أمر يلاحظ في سائر مباحث العلم ( قوله فهي التي يتوقف عليها مسائل العلم ) أي التي يتوقف على نوعها مسائل العلم أي التصديقي بمسائل العلم إذ المسألة لا تتوقف على دليل مخصوص وأما أن العلم يطبق على القواعد أي النسب الثابتة وعلى الملكات وعلى التصديقي بتلك النسب فإن أردت بالعلم القواعد والضوابط فالإضافة للبيان والافه إضافة المتعلق للمتعلق ( قوله أما تصورات ) أي ذات تصورات وذات تصديقات أو أن تصور بمعنى متصور وهي أمانصورات وأما مصدق بها ( قوله فهي حدود الموضوعات وأجزائها وجزئياتها ) أي حدود ما يصدق عليه موضوع العلم لا مفهوم الموضوع مثلاً ما يصدق عليه موضوع بالنسبة لم الموضوع هو ( ) الكلمات العربية فحدها قول مفرد ولها أجزاء وهي قول ومفرد فالقول

حده لفظ دال على معنى ولها جزئيات الاسم والفعل والحرف فحده الاسم كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان وضما فوحده الفعل كلمة دلت على معنى في ذاتها واقتربت بزمان وضماً والحرف كلمة دلت على معنى في غيرها ولم تقترن بزمان أضلاحاً أن الكلمة لها أعراس كالأعراب والبناء فحد الأعراب أثر ظاهر أو مقدر بحيلة العامل الخ وحد البناء كذا الخ فحد الكلمة وأجزائها

وهو أما أمر واحد كالعدد للحساب وأما أمور متعددة فلا بد من اشتراكها في أمر واحد يلاحظ في سائر مباحث العلم كوضوح هذا الفن قاتها مشتركة في الإيضاح إلى المطلوب مجهول والأجزاء أن تكون العلوم المتفرقة علما واحداً وأما المبادئ فهي التي تتوقف عليها مسائل العلم وهي أما تصورات أو تصديقات \* أما التصورات فهي حدود الموضوعات وأجزائها وأعراسها الذاتية \* وأما التصديقات فاما بيئة بنفسها وتسمى علومها متعارفة كقولنا في علم الهندسة المقادير المساوية لشيء واحد متساوية وأما غير بيئة بنفسها فإن أذعن المتعلم لها لحسن ظن سميت أصولاً موضوعة كقولنا لنا أن نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وإن تلقاها بالانكار والشك سميت مصادرات كقولنا لنا أن نصل باي بعد وعلى كل نقطة شئنا دائرة

( قال أما أمر واحد ) أما مطلقاً كالعدد أو مقيداً كالجسم من حيث الحركة والكون للطبيعي ( قال فلا بد من اشتراكها في أمر يلاحظ الخ ) بأن يبحث من العوارض التي يلمع الموضوع باعتبار ذلك الأمر المشترك ولا يبحث عما لا يمرضه باعتباره ( قال يتوقف عليها ) أي على نوعها مسائل العلم أي التصديقي بها إذ لا يتوقف المسئلة على دليل مخصوص ( قال فهي حدود الموضوعات ) أي ما يصدق عليه موضوع العلم لا مفهوم الموضوع ولنا اختار صيغة الجمع كالجسم الطبيعي وأجزائها كالمركب والصورة وجزئياتها كالجسم البسيط وأعراسها الذاتية كالحركة للجسم الطبيعي وخلاصة تصورات أطراف المسائل على وجه هو مناط الحكم ( قال سميت مصادرات ) لأنه يصدر بها المسائل التي يتوقف عليها ( قال كقولنا لنا أن نعمل الخ ) عده المحقق التفاضلي من

وجزئياتها وأعراسها الذاتية هي مبادئ علم التعميم إن المراد أن حدود هذه الأشياء هي المبادئ وفي من حيث صورها لا المبادئ فقط وحيث لا يتخالف قوله الآتي وإن أردت بها تصور الموضوع فهو من المبادئ فتأمل ( قوله نسبة ) أي قاتها نسبة تامة بيئة بنفسها أي ضرورة وذلك كالمسائل الضرورية في الفن المطلوب كالتفاعل مرفوع وكل فصل لا بد له من فاعل وقوله وتسمى أي تلك النسب الثابتة الضرورية ( قوله سميت أصولاً موضوعة ) أي موضوعة أمام المقصود وحاصل ذلك أن النسب الثابتة المصدق بها الغير البيئة بنفسها جرت عاداتهم بوضعها أمام المقصود لكن تارة تسمى أصولاً وتارة تسمى مصادرات فإن كانت تلك المسائل أن أذعن المتعلم لها بحسن ظنه لها سميت أصولاً وإن تلقاها بالانكار والشك قيل لها مصادرات لأنه يصدر بها المسائل التي يتوقف عليها الشروع في المقصود ( قوله كقولنا لنا أن نصل الخ ) عده هذا من المصادرات فيه نظر بل الظاهر أن هذا من الأصول الموضوعة إذ لا فرق بين هذا وبين قولنا لنا أن نصل بين كل نقطتين في قبول المتعلم لها بحسن الظن ولهذا جعلها السمرقندي في أشكال التأسيس من الأصول الموضوعة والذي

ينبغي أن يجعل مثالا للمصادرات قولنا اذا وقع خط على خطين وكانت الزاويتان الداخلتان أقل من قائمتين فإن الخطين اذا  
اخرجا بتلك الجهة اتفقا هكذا / \ ويمكن الجواب عن الشارح بأن يقال أن ( ) المقدمة الواحدة قد تكون

أصلا موضوعا عند شخص  
مصادرة عند آخر فيجوز  
أن يختلف ذلك القول  
الذي كور عند الشارح وعند  
غيره ( قوله ان أريد به  
التصديق بالموضوعية ) أي  
بكونه موضوعا أي التصديق

بكون السمات مثلا  
موضوعا ( قوله وليس جزأ  
آخر بالاستقلال ) أي بل  
ليس جزأ أصلا بالكلية  
اذ الحق ان العلم اما التسبب  
التامة أو المثلثة أو  
التصديق بالنسب للمبادئ

والموضوع خارجان عن  
العلم لا اجزاء له أصلا فاما  
ذكر الشارح تبعا للمصنف  
من أنها اجزاء للعلوم  
خلاف التحقيق ( قوله في  
المطالب ) أي النسب التامة  
( قوله التي يبرهن عليها )  
أي يقلع عنها البرهان أي  
الدليل ولو ظنياً وليس  
المراد ما مقدمه يقينية  
فقط ( قوله ان كانت كسبية )  
فيه إشارة الى أن مسائل  
العلم منها ما هو كسبي ومنها  
ما هو ضروري ورد هذا  
العلامة السد قائلا ان  
المسئلة لا تكون الا نظرية

وفي كون الموضوع جزأ من العلم على حدة نظر لانه ان أريد به التصديق بالموضوعية فهو ليس من  
أجزاء العلم لعدم توقف العلم عليه بل هو من مقدمات الشروع فيه على ما مر • وان أريد به  
تصور الموضوع فهو من المبادئ وليس جزأ آخر بالاستقلال • وأما المسائل فهي المطالب التي  
يبرهن عليها في العلم ان كانت كسبية ولها موضوعات ومحولات • أما موضوعاتها فقد تكون موضوع  
العلم كقولنا كل مقدار اما مشترك لا آخر أو مابين له والمقدار موضوع علم الهندسة وقد يكون  
موضوع العلم مع مرض ذاتي كقولنا

( قوله وفي كون الموضوع جزأ من العلم على حدة نظر ) أقول قد أجيب عن النظر بمنع الحصر وهو  
أنا لا زيد يكون الموضوع جزأ ان تصوره جزأ من العلم حتى يتدرج في المبادئ التصورية ولا ان  
التصديق بكونه موضوعا للعلم جزأ منه لبد أن هذا التصديق خارج عن العلم اتفاقاً فكيف يمد  
جزأ منه بل زيد بكونه جزأ من العلم أن التصديق بوجود الموضوع جزأ من العلم وهذا الجواب  
مردود لان الشيخ الرئيس قد صرح به في الشفاء بان التصديق بوجود الموضوع من المبادئ  
التصديقية فلا يكون أيضا جزأ على حدة بل مندرجا في المبادئ التصديقية والله الموفق للصواب  
وإليه المرجع والمآب ﴿ تم ﴾

الاصول الموضوعية وهو الظاهر اذ لا فرق بين هذا وبين قولنا لما أنصل بين كل قطعتين  
في قبول التمسك لما يحسن الظن واورد مثال المصادرة قول اقليدس اذا وقع خط على خطين وكانت  
الزاويتان الداخلتان أقل من قائمتين فإن الخطين اذا اخرجا بتلك الجهة اتفقا لكن المقدمة  
الواحدة قد يكون أصلا موضوعاً عند شخص ومصادرة عند آخر فيجوز ان يختلف ذلك القول  
عند الشارح المحقق ( قوله ان التصديق بوجود الموضوع ) في الطرف الذي اغتر عروض  
المواضع الذاتية له ذها أو خارجا ( قوله قد صرح به في الشفاء ) حيث قال ووضع وجوده من  
جمله مبادئ الصناعة التي يسمى أصولا موضوعة لانه مقدمة مشكوك فيها مبنى عليها الصناعة انتهى  
ولا ينبغي أنه ان فسر المبادئ التصديقية بما يتألف منها دلائل المسائل كما وقع في الشفاء  
أن المبادئ منها ما يبرهن به على المسائل فالتصديق بالوجود ليس منها وان فسر بما يتوقف عليه  
المسائل دخل فيها اذ لا شك ان ثبوت الاعراض الذاتية موقوف على وجود الموضوع في طرف  
الثبوت ( قال بل هو من مقدمات الشروع ) فيه مقدمة الشروع خارجة عن العلم والازام الدور  
كما مر ( قال ان كانت كسبية ) فيه إشارة الى جواز كون المسئلة بدئية يورد في العلم اما لازالة  
خفائها أو لبيان ليها كما صرح به في شرح المواقف • وقال المحقق التنازاع في المسئلة لا تكون الا  
نظرية وهذا مما لا خلاف فيه لاحد وما قال الشارح من احتمال كونها غير كسبية سهو ظاهر  
( قال كل مقدار اما مشترك لا آخر أو مابين ) مشاركة المقدارين أن يمدحا عدد غير الواحد كالاربعة  
والبابنة ما يقابله

ولا اختلاف في هذا لاحد وما قاله الشارح من احتمال كونها غير كسبية سهو ظاهر ولذا تراهم يقولون ضروريات المسائل  
ليست من العلوم ( قوله كل مقدار اما مشترك إلخ ) وذلك كالاربعة والثمانية فهما متشاركان في الصفة ومن المقابرة والاربعة  
والسبعة فالتباين ( قوله والمقدار موضوع علم الهندسة ) أي وقد وقع موضوع مسئلة من مسائل ذلك العلم



## ﴿ فهرست المجلد الثاني من شرح القطب على الشعية ﴾

- ٢ المقالة الثانية في القضايا وأحكامها وفيها مقدمة وثلاثة فصول • أما المقدمة ففيها تعريف  
٠٠ القضية وأقسامها الأولية  
١٥ الفصل الاول في الحلية وفيه أربعة مباحث البحث الاول في أجزائها وأقسامها  
٣٠ البحث الثاني في تحقيق المحصورات الاربع  
٥٢ البحث الثالث في المدول والتحصيل  
٦٣ البحث الرابع في القضايا الموجهة  
٨٨ الفصل الثاني في أقسام الشرطية  
١١٦ الفصل الثالث في أحكام القضايا وفيه أربعة مباحث البحث الاول في التفاض  
١٤٠ البحث الثاني في العكس المستوي  
١٦٩ البحث الثالث في عكس التقيض  
١٨٢ البحث الرابع في تلازم الشرطيات  
١٨٤ المقالة الثالثة في القياس وفيها خمسة فصول الفصل الاول في تعريف القياس وأقسامه  
٢١٠ الفصل الثاني في المختلطات  
٢٣١ الفصل الثالث في الاقترايات الكاتمة من الشرطيات  
٢٣٧ الفصل الرابع في القياس الاستثنائي  
٢٣٦ الفصل الخامس في لواحق القياس  
٢٤٠ وأما الحاشية ففيها بحثان البحث الاول في مواد الاقبيسة  
٢٥١ البحث الثاني في أجزاء العلوم

﴿ تمت ﴾

## ﴿ تليه ﴾

حصل سهو في نمرة ملزمة ( ٣٠ ) فوضع ( ٢٢٧ ) بدل ( ٢٣٣ ) فالاعتبار بسد الملازم فليتبّه

## ﴿ حاشية المحقق الدواني على حاشية الشرف الميرجاني على شرح القطب ﴾

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جل من ظهرت على حواشي الاكو ان أسرار قدرته الشاملة \* وعزم من بهرت عن غواشي الاعيان آثار حركته الكاملة \* كل المتعلق عن ميدان كماله \* ووقف انهم دون سرادات جلاله \* يا نور الثور باخياً \* من فرط الظهور \* أنت نور كل شيء \* وبك ظهور كل شيء أفض علينا انوار معرفتك \* ومحصنا عن ظلمات الهوى بشروق بهاء حبه \* ودل على الكمالين من أولى قربائك \* وخه من بيننا محمد وآله بافضل صلاتك \* وبعد \* يقول الفقير الى عفوه ربه المحقق محمد بن سعد الدواني الهدي كثير ما ألح علي اخواني وطال اقتراح خلاني ان أجمع لهم ما كنت أني عليهم أثناء باحة شرح التمهيد وحواشيه من الزوائد \* وانظم لهم في عقد التدوين ما كنت أناولهم من نقائس الفرائد \* وكنت أخفف عنه لما أنا فيه من فرق البال ونشئت الاحوال \* وان الزمان قد بلغ في خفض الافضل يداه \* ورفع الارازل منها مع ما انتشر من غياهب الفتن في الاقق \* ولا سيما بلاد فارس وعراق وخه وصاً منهما مواطنين سقط ومشتل مراس الى ان لم يبق بقوة اقتراحهم في مكان الاعتذار عنه وسد فاردت الحاحهم دون طوارق الامتناع في كل وهب \* فسرعت فيه واقفا بالله سبحانه وراحياً ان يخلص من فيضه الاقدس مددي وأشد بحسن تأييدها عندي حتى أرمي فيه من سهام النظر بهدف الهواب \* وأطيل أتنهبل فيما يلزم تصديقه بصارم فصل الحجاب \* ولعلم ان الناظر فيه لا يطعم في الجزئيات الرفية اذ هي مع عدم تناهيا في الاغاب لا يبلغ صاحبها الكمال فلا أوجه البها بل أصر في غنا الفاية الى تحقيق مسائل هي أمهات المطالب الجلاء \* واقصر على توجيه خصوصيات الكتاب على ماهو الاسلم من التكلف بحسب رأيي وأشبع الكلام في تحقيق مقاصد الفن فهي غرضي ومرمائي ونهايتي بمدحه ذو الفطرة السليمة والفطن القويمة الذين سلمت أبحار بصائرهم عن غشاوة الاحترار \* ومحت طبايعهم عن آفات الحسد والمراء وقيل ما هم قن أكثرهم جاهلون ومهلون \* والله بحق الحق ولو كره المبالون ﴿ قال المصنف ورتبه الخ ﴾ الترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبه وهو بحسب الظاهر لا يقتضي الصلة بلى قائما ان يكون بتدوين الاشياء \* واما ان يراد بمدخول على هذا الاسلوب الخاص \* قائما ان يقال بتضمين البناء قان البناء يتدنى بلى \* الى اسلوبه يقال بني الدار على طينتين أو يقال الترتيب يتدنى بلى بناء على ان معنى ترتيب الكل جعل اجزائه مرتبة بحيث يقع كل واحد في مرتبه وهذا يتصور على أنحاء مختلفة فيسمى بلى اي التوصل الى الواقع هو عليه قتال فيه ﴿ قال الشارح الرسالة المترتبة ﴾ قد يتوهم منه انه أشار الى الظاهر ان يقول رتبها لرجوع الضمير الى الرسالة وان التذكير في عبارة المتن لتأويل وليس كذلك اذ المراد بالرسالة فيها معنى هو اللفظ فلا يمكن رجوع الضمير اليه اذ المراد بلى هو لفظ الرسالة بلى الظاهر والتذكير وعوده الى الكتاب \* فالشارح قرر حاصل المعنى ولما غير الاسلوب عن اسلوب المتن فافهم ﴿ قال الشارح وثلاث مقالات ﴾ هكذا وجد في عبارة المتن والناظر ونه فيه يفترون الى وجهه ويجب وليس منها أقوال \* فن الاولين من وجه حجة بان التكرار يقتضي الحكم بزيادة واحد منهما وبين الاول لان الأنسب التفصيل بعد الاجمال فالتسلسل ان يحمل في الاول ولا بين عدد المقالات لتفصيل فيها بعد وهو فاسد لانه لو حكم بزيادة الثاني أيضاً كان تفصيلاً بعد الاجمال اذ لم بين أولاً المقصود بل أجعل فيه تمهيداً \* وليس لك ان تزعم ان التسلسل ان يعمض الاجمال في الاول من جميع الوجوه حتى من حيث العدد

اذ لا رب في شيوع تعيين العدد أولا ولا في حسنه ومنهم من وجهه بأن الحكم زيادة الاول حل خطأ واحد على التاسع وهو زيادة لفظ ثلاث والحكم زيادة الثاني حل خطئين الزيادة وحلقة الفاء وهو واه لان في الاول ابصار حلقة وقوع الخطأ في الاول أقرب من الثاني لان زيادة اللفظ بين كلمتين متفاصلتين في الكتابة سهواً أقرب وقوعا من زيادته بين كلمتين متصلتين بحسب الكتابة وهذا من فوائد بعض أعيانها والوجه الظاهر من عبارة المحشي بلا كلفة هو اختلاف النسخ في الاول وتوافقها في الثاني ومحرره ان الاخبار بالشيء عن الشيء ينافي سبق نسبه اليه • والثاني هنا متحقق قطعاً بشهادة توافق النسخ ولا بد من استثناء الاول • وقد أشار اليه اشارة ظاهرة حيث قال هكذا وجد في كثير من النسخ • ثم قال يدل على ذلك قوله فيما بعد • واما المقالات فثلاث • وناق وجود الثاني مساق الامر المقرر المتفق عليه • فظهر منه ان الاول يوجد في كثير من النسخ • والثاني في جميعها ومن الآخريين من أجاب بان الاول لبيان الحال فان المقام مقامه والاعادة في الثاني لبعد المهد وأبدء باعادة صاحب المفتاح عنوان أقسام كتابه حيث قال القسم الاول من الكتاب في علمي المعاني والبيان بعد ما ذكره في مطلع كتابه • ولا يخفى أنه ليس هنا بعد عهد بخلاف ما في المفتاح • ومنهم من أجاب بأن الخبر ليس هو ثلاث فقط بل هو ثلاث المنقيد بقوله أولها في المفردات ولا يخفى في كونه تصفاً وأنه لا يتوجه على الوجه الوجه إذ الاخبار بالثلاث المنقيد يتضمن الاخبار بالثلاث فهو بالحقيقة لا يدع الزيادة وأنه حيث يقع طول الفصل بين اجزاء الخبر لتحلل مباحث الكلبي بينه وبين عديله قافهم • وتعرف ان الحق ما أقاده المدقق قدس سره وأنه لاحاجة في كلامه الى التوجه بل هو نفسه كنى بحقيقته يشاهد عليه ما قبل الملاحظة كثرها المباحلون ( قوله والدليل على ذلك أنه الخ ) أي لا وقع في مقابلة القضايا فلا بد ان يحمل على معنى يقابلها اما بخصوصها أو لاسر أهمها ولا لم يكن في معاني المفرد ما يقابل القضية بخصوصها فليحمل على ما يقابل الاعم الاقرب اليها أعني الجملة لا على ما يقابل المركب مطلقاً فإنه أبعد بالنسبة الى القضايا من الجملة قاعره ( قوله وأيضاً اذنا كانت المقدمة جزأ الخ ) فيه بحث اذ لا نسلم ان الشروع في جزء من أجزاء الشيء كيف ما كان شروع في ذلك الشيء بل الشروع في الشيء هو الشروع في جزء من أجزائه بقصد تحصيل ذلك الشيء الا ترى ان من خرج من داره بقصد السوق مثلاً لا يحل أنه شارع في سفر المشرق أو المغرب مثلاً ولأن سلمنا ذلك فلا نسلم ان الشروع في العلم بهذا المعنى يتوقف على الشروع في المقدمة لجواز ان يتصور جزء منه ويصدق بقياته فيحصله وهكذا في كل جزء حتى يحصل العلم بدون تصور العلم والتصديق بنبأته • والحاصل أنه لا شك في امكان تحصيل مسألة مسألة من العلم الى ان يتم بدون تصور ذلك العلم وغايته فان تحقق في هذه الصورة الشروع في العلم بطل قولهم الشروع في العلم يتوقف على تصور العلم والتصديق بنبأته وان لم يحقق قافاهو بناء على اعتبار النصد في الشروع في العلم بطل كليت المقدمة القائلة بان الشروع في المقدمة شروع في العلم وعلى التدبيرين لا يثبت الدور على فرض كون المقدمة جزء منه بل هذه الصورة قدح في الحاجة الى تصور العلم وغايته في تحصيله كما سنفصله ( قوله فيكون الشروع في المنطق موقوفاً على الشروع في المقدمة قطعاً الخ ) في حاشية المطالع أنه يلزم الدور وهو أوجه لان الشروع في العلم يتوقف على حصول المقدمة وحصولها يتوقف على الشروع فيها لاتها ذات اجزاء مرتبة في الحصول • وحصول ذي الاجزاء كذلك يتوقف على التلبس بجزء من اجزائه أعني الشروع فيه فالشروع في المقدمة يتوقف على نفسه • وانما لم يصرح هنا بالدور لان مناط فساده توقف الشيء على نفسه كما كفى به اختصاراً ( هذا ) لو ان قول من يتحقق توقف الشيء على نفسه متحقق توقف الشيء على ما يتوقف عليه لان (أ) مثلاً يتوقف على نفسه فهو يتوقف على ما يتوقف عليه أعني نفسه • فوضع توقف الشيء على نفسه يستلزم توقف الشيء على ما يتوقف عليه وهو الدور لا يشتر في الدور ان يكون الموقوف عليه غير الموقوف بل هو أهم قائم فيه دقة ما ( قوله والجواب ان في الكلام مضافاً عنقوداً ) قد يقال الوجوب هنا استحساناً سواء قدر الكتب أولاً اذ يجوز ان يعلم من خارج لامن كتب المنطق وإذا حل الوجوب على ذلك فلا حاجة الى التقدير لان مقدمة العلم وان كانت خارجة عنه يستحسن ان يعلم فيه فتقدير الكتب من غير ان يعمل الوجوب على الاستحسان قاسد ومعه لقو وهذا مما تلقاه المحصولون بالقبول • ونحن نقول لا يخفى عليك ان الفهم عرفاً من قولك يجب ان يعلم من كتابك تلك المسألة أنه يجب اشتغال كتابك على تلك المسألة وكونه بحيث يعلم منه تلك

المسألة لانه يجب على الاستحسان او يستحسن لهم ان يملوها من كتابك لامن غيره فلا حاجة مع تقدير الكتاب الى جعل الوجوب استحسانياً ولو حل على الاستحسان فلا يلغو التقدير لان الخارج عن الشيء كما لا يجب ان يعلم فيه لا يستحسن ان يعلم فيه اذ ليس معنى كونه معلوما فيه انه معلوم فيها بين مسائله والا فالخارج عن العلم قد يجب ان يعلم فيه بهذا المعنى بان يكون متوقفاً على بعض مسائله مبدء لبعض آخره. وأيضاً المتبادر من قولك علت هذه المسألة في العلم القلبي أو هذه المسألة تعلم من ذلك العلم انها من مسائل ذلك العلم لانه يعلم فيها بين مسائله. الا ترى انه لو قلت يعلم في علم المطلق ان الواو العاطفة قد يكون بمعنى أو الفاصلة أو غيرها من مسائل علم آخر تذكر فيها بين مسائله استطراداً فمرضت نفسك لما أنكر فثنا السؤال في الحقيقة لفظ في ويؤيده ان في كثير من النسخ هكذا لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه بلا قيد بالوجوب والتيسر على مافي البعض الآخر مناسبة المقام وله مدخل في تأكيده السؤال وعند هذا فقد انعكس الامر فان الحل على الاستحسان بلا تقدير المضاف قاسد ومعه لنوافهم. وقد يجاب عن أصل السؤال بالاستخدام في قوله فيه وهو يحوم حول توجيه المعنى وبوجوه آخر تركناها لاهلها. ويمكن ان يجاب بان قوله في المطلق متعلق يجب. وخلاصة المعنى ان يكون العلم هما من واجبات المطلق وذلك لا يقتضي كونها جزء منه اذ يصح ان يقال يجب في الصلاة الوضوء فان خلاصة متعلق وجوبه متعلقا يشبه متعلق الظرف بالظروف تقدير (قال او عن المركبات التبر المقصودة بالذات) ملخصه ان المراد بالمقصود بالذات ما يكون مرفقة احواله والنظر فيه مقصوداً أولاً في الفن وذلك بان يرتب عليه غاية الفن بواسطة وهو هنا القول الشاح والحجة لان مرفقة حالها هو الموصل الى غاية المطلق أعني الصمة ولتوقعها على المفردات والقضايا صار النظر فيها مقصودة بالبيع فاندفع ما قاله من انه ان اراد انها ليست مقصودة بالذات في المطلق فنموت لانها من مسائله مسائل الفن كلها مقصودة بالذات فيه وان اراد انها غير مقصودة بالذات في نفس الامر بل بواسطة توقف القياس عليها فلم ولكن لان العلم ان القياس مقصود بالذات بهذا المعنى لان المقصود في نفس الامر هو النتائج وقد يكتفي في جوابه بتنع ان مسائل الفن كلها مقصودة بالذات بل بعضها مقصود بالبيع لتوقف بعض المسائل عليه وهو مع فساد سورة حيث قابل المم بالعم غير ثم لا اذ يلزم من توقف بعض المسائل عليه عدم كونه مقصوداً فيه بالذات وقد علت التخصيص ثم انه لم يستبرهنا التقسيم في التصورات مع جريانه فقه مباحث كل من القسمين فيها (قوله او رد عليه ان الحاتمة آه) حاصل السؤال ان الحاتمة مشتقة على مواد الاقضية واجزاء العلوم كما اعترفت به والمذكور في وجه الحصر اما يدل على اشتغاله على المواد فقط فلا يتم التتريب اذ لم يعلم منه وجه ايراد اجزاء العلوم وحاصل الجواب ان الفرض من وجه الحصر وجه مناسب لما هو مقصود بالذكر لا ما يذكر استطراداً وذكر اجزاء العلوم استطرادى ونحو وجهها لا يخل بوجه الحصر هذا ظاهر كلامه. وربما يوجه السؤال بالتدافع بين منطوق الاول ومفهوم الثاني والجواب بان المقصود حصر ما يجابان يعلم في المطلق في الابواب لا حصر الابواب الحجة فيما يجب ان يعلم في المطلق. فاشتهل الحاتمة على ذكر شيء آخر لا يضرب ولا يخل بفرضنا ولا يعني ان سياق الجواب آت عنه كل الاله كيف وعلى هذا يلتوا ذكر كون اجزاء العلوم استطرادياً بل مناط الجواب هو انه ليس الفرض حصر الابواب الحجة في المذكورة وبذلك يندفع التدافع فافهم (قوله والمراد بالمقدمة هنا) لا يقال علم ذلك من قوله لانما يجب ان يعلم في المطلق اما ان يتوقف عليه الشروع فيه أولاً الاول المقدمة لانا نقول علم هناك الاحل المقدمة عليه ولم يعلم المقصود من لفظ المقدمة كافي بقية الاقسام (قوله جعلت جزء قياس أو حجة قيل انه اختلف عباراتهم في تفسيره بالمعنى الاول فائدة فسروه بالاعم أعني قضية جعلت جزء قياس وتارة بالآخر أي قضية جعلت جزء حجة فان الحجة اخص من القياس وهذا ظاهر من كلامه وحينئذ لا حاجة الى أن ينحصر القياس بما يفيد الظن والحجة بما يفيد اليقين أو يجعل قوله أو حجة إشارة الى معنى آخر كيف وقد صرح في حاشية المطالع انها تطلق على منيين وعندما كما ذكره هنا أو يجعل المعنى الاول من هذا الاعم والآخر حتى يكون اطلاقه بالمعنى الاول على قضية جعلت جزء الحجة من قبيل اطلاق العلم على الخاص فان جميعاً تكلفات مستبعدة (قوله اختار المصنف التصور برسه لاستزائه ما هو الواجب) قيل لا بد في الصور برسه من أن يكون متصوراً بوجه يحضه حتى يمكن تحصيله بالرسم. وذلك الوجه السابق على الرسم كاف فهو مستغن عنه ونقول الاكتساب بالعلم ليس فيه الحركة الاولى

أذ حصول المبادئ هناك بالقاء انهم فلا احتياج للتلم الى معرفته بلوجه لانها انما هي ليكن طاب مبادئ المناسبة له وليس عليه طلب المبادئ في التلم ( قال فالاولى أن يقال ) فان قلت مثل التزديد الآتي في الوجه السابق يأتي هنا ايضا بان يقال الشروع بالبعيرة يتوقف على معرفته بذلك الرسم أو برسم ما • الاول بمزوع والثاني مسلم ولا يتم التقريب بين ما ذكره هناك والجواب كالجواب فما وجه الاولوية قلت وجه الاولوية انه اذا ثبت الاحتياج الى نوع ما هو المذكور أعني الرسم بخلاف الوجه السابق حيث لا يثبت الاحتياج الا الى جنسه أعني المعرفة بوجه ما قامهم (قوله فلا بد أن يعلم ان ذلك العلم قائدة ما) ولاخفاه في انه لا بد في الفعل الاختياري من تصوره على الوجه الجزئي فان نسبة الكلّي الى سائر جزئياته سواء فلا يتخصص به واحد منها ولكن هل يشترط العلم بالغاية على وجه الخصوص أو يكفي العلم بله غاية ما • فظاهر هذه العبارة مطابق لحاشية المطالع في الكفاية ولكنه قال هنا بعيد ذلك وان يستدل أن ذلك العلم مقدمة مخصوصة ترتب عليه وهو التحقيق لان اشتراط تصور الفعل على وجه الجزئية انما هو لينبث منه الشوق اليه اذ مع تصوره على الوجه الكلّي لا يثبت الشوق الى الفرد منه لاستلزامه الترجيح بلا مرجح وكذا مع العلم بترتب قائدة ما على الوجه الكلّي لا يرجح شيء مما يؤدي الى قائدة ما على سواء وان تصور ذلك الشيء على الوجه الجزئي لانه كما أن ذلك الشيء يؤدي الى تلك الغاية الملوّمة فكذا غيره فاتباع الشوق اليه ترجيح بلا مرجح • وبالجملة لا يمكن توجه الشوق الى شيء بخصوصه ما لم يستدل فيه قائدة مختصة به والا لزم الترجيح بلا مرجح (قال المحقق) في شرح الاشارات أن القوة المدركة التي هي المبدأ الاول للافعال الاختيارية هي الخيال والوهم في الحيوان والقوة العملية بتوسطها في الانسان ويترأى من ذلك اعتبار تصور الغاية على الوجه الجزئي اذ لا شك ان مدرك الخيال والوهم والمدرك بتوسطها انما يكون جزئيا لكن البرهان كما ذكره انما يدل على وجوب العلم بالغاية على وجه الاختصاص بذلك الفعل • والظاهر انه لا بد من تعيين الفائدة ولا يكفي العلم بله غاية ما نتخص به لان اصل الفائدة مشترك بين سائر الافعال والاختصاص به ليس امراً شوقياً يثبت النفس لاجله اليه دون غيره ولو فرض كونه مشوقاً فذلك غاية معينة • اما كون تصور الغاية على الوجه الجزئي فلا اذ ربما اعتقد الانسان ان حركة شخصية منه تتضمن مصلحة كلية لا يحصل الا بها مثلا اعتقد أن الحركة الشخصية الى موضع كذا تتضمن ملاقاته زيد مثلا • فتصور الملاقاته على الوجه الكلّي واعتقد مع ذلك انها لا يحصل الا من تلك الحركة الشخصية وامتناع صدور الحركة عنه حينئذ ليس ضرورياً ولا جبر هنا بل الظاهر الامكان لا يدل لوكني العلم بالغاية على الوجه الكلّي مع اعتقاد الاختصاص لكني العلم بذى الغاية ايضاً على الوجه الكلّي مع اعتقاد انحصاره في الخارج في فرد ضرورة ان الغاية هي المطلوب بالذات المتوجه اليها اولا وذو الغاية مطلوب لاجلها ومتوجه اليه ثانياً لجوازه فيها يستلزم جوازه فيه بالاولى • والثاني باطل لقيام الدلالة ولأنهم صرحوا في مباحث النفس بخلافه حيث أثبتوا تلك حساً منطبعة لا ما نقول اما جدلاً فاللازمة ممنوعة • وقوله بطريق الاولى كلام خطائي لا يجدي اذ البرهان قام على عدم الاكتفاء بالمطلوب بالتبع دون المطلب بالذات • واما تحقيقاً فهو أن العلم بانحصاره في فردان كان بانحصاره في حنا المفهوم أعني فردا ما لا يبينه فهو ايضاً كلي اذ العلم به على هذا الوجه لا ينحصر فرداً بینه وان كان بانحصاره في ذلك الفرد بینه فهو المطلب قائل (قوله ولا بد أن يكون تلك الفائدة ممتدة بها) ربما يقال هذه المقدمة مستدركة في المقصود وهو وجه توقف الشروع على ما هو الغرض من العلم أعني الغاية المرتبة عليه في نفس الامر اذ يكفيها ما ذكره آخرها من قوله ولا بد أن يكون تلك الفائدة الى آخره • ودفعه انه يؤكد التوقف اذ لما وجب كونها مقاومة لمتشقة المزاول في التحصيل فلا بد أن تعلم أولاً ليعلم حالها في المقاومة والا لظهر ان يقال الغرض توقف الشروع على بيان الحاجة وهو لا يتم بها اذ توقف الشروع على الغاية المرتبة لا يقتضي توقفه على العلم باحتياج الناس اليه في تلك الغاية بل يكفيه التصديق بترتبها بل انما يتم التوقف على بيان الحاجة بوجود العلم بالغاية الممتدة لان الاعتماد انما يعلم من بيان الحاجة قامهم • ثم حصل الكلام ان الشروع في العلم على البصيرة يتوقف على العلم بالغاية المرتبة عليه في نفس الامر اذ لو لم يعلم الغاية فاما ان لم يعلم أصلاً فيفتح أصل الشروع • ولما أن يعلم غاية أخرى غير مرتبة في نفس الامر وحينئذ كان المقرب في نفس الامر يقاوم

مشقة فيه كان مشقة عتاً في نظره وان لم يكن عتاً عرفاً وعتلاً والا لكان سبه عتاً عرفاً \* وعلى التقادير الثلاث لا يتحقق الشروع على البصيرة فلا بد من العلم بالغاية المترتبة في الواقع للثلاث مع الشروع فيه ولا يكون السعي عتلاً لاني نظره ولا عرفاً \* وانما لم يتعرض الشارح للشق الاول لظهور بطلانه \* وكذا لم يتعرض الحنفي لبسب الحقيقي أعني الغاية المشوقة الغير الفكرية مع انه على تقدير العلم بالغاية النبر المترتبة ربما لا يكون له غاية فكرية لان الكلام في العلم وليس في جهته ذلك ( قوله واعلم أن الواجب على الشارع الخ ) هذا انما يتم اذا جعل الشروع في العلم الشروع في جزئه بقصد تحصيل ذلك العلم لا مطلقاً اذ لو جعل الشروع في الجزء مطلقاً شروعا في الكل لورد انه قد يتصور مسألة ويحصلها من دون تصور العلم والتصديق بغايته كما سبق وحيث يكون شارفا في العلم بلا تصوره والتصديق بغايته \* واذا اعتبر هذا القيد اندفع الازداد لكن يبقى انه يلزم حينئذ أن يمكن تحصيل العلم بدون الشروع فيه \* والحاصل انه لو لم يعتبر هذا القيد لم يتم قوله ان الواجب على الشارع في العلم تصوره والتصديق بغايته وان اعتبر لم يتوقف التحصيل على الشروع \* وعلى الوجهين لا يتم الاحتياج في تحصيل العلم الى التصور والتصديق بغايته الا أن يقال ليس المدعي هنا الا توقف الشروع في العلم عليها ولا يدعى توقف التحصيل فيندفع الازداد ويؤيدها أنهم يسيرون عن المقدمة هنا بمقدمة الشروع أو يقال ان تحصيل العلم يتوقف على تصوره أو على تصور أجزائه واحداً بعد واحد \* وكذا على التصديق بغايته أو بغاياته أجزائه كذلك اختيارهم ذكر رسم العلم وغايته لانه الذي يمكن أن يذكر لتعدد تفصيل المسائل وغايتهم تأدي الواجب بذلك ( قوله وأما الاعتقاد بما هو قائمته الخ ) ظاهر العبارة يدل على ان الأخيرين لا دخل لهما في البصيرة بل قائمتها أمر آخر \* وقد صرح في حاشية المطالع بخلافه ويمكن التوفيق لحل كلامه هنا على التفنن وبيان جهة افادة البصيرة في الأخيرين لخفاها ( قوله بما بعد عتاً ) اما عرفاً أو في نظره كما مر في قوله لكان طلبه عتاً ( قوله ولزاد ) يمكن جعله قائدة أخرى وجعله اشارة الى التحرز عن البسب في نظره لانه ملزومه والاول أنسب بالعبارة ( قوله لجواز أن يكون رسمه بشي آخر دون غايته لا يعني ان الغرض وجه تقديمه على هذا الرسم الخاص فلا يناسب ذلك ويمكن توجيهه بان مقصوده ان بيان الحاجة متعين ابتداء ويستلزم للرسم والرسم ليس بتعين ابتداء \* ولذلك لا يستلزم تقديم الاول أولى لكونه بمنزلة الاصل المتعين للرسم والحصل له قايمة ( قوله قلت القائدة في ذلك التنبيه الخ ) ان حل على ان السؤال عن قائمتين قائدة تأخير التعريف عن التقسيم وقائمة العدول الى تعريف المرادف مع انه تعريف بالحقيقة فالتنبيه الاول جواب للاول والثاني لتأني وجمعوعها يتم الجواب فلو بدل أو بلوا في قوله أو التنبيه لكان أظهر في المقصود وغير محتاج الى التوجيه مثل الحل على من الخلو دون الجمع أو جعل قوله ذلك اشارة الى كل واحد من العدول والتأخير وان حل على ان السؤال عن قائدة هذا الوضع المعين أعني تقديم قسم العلم وتوسط تعريف المرادف بين التقسيمين مع انه تعرضه بينهما فكذلك القائدة في توسط تعرضه كذلك ينبغي ان لا يكون قائدة في توسط تعريف مرادفه فالتنبيه الاول جواب سواء كان العلم معلوماً بهذا التعريف أو بوجه آخر \* والتنبيه الثاني جواب على تحدير أن يكون معلوماً بذلك التعريف وحيث يظهر وجه آخر من غير تكلف \* فان قلت التنبيهان حاصلان على تقدير تأخير تعريف الصور عن التقسيمين فلا مدخل فيه لتوسط \* قلت للنائب أن يبادر الى تفسير اللفظ المبهم في أول ما يذكر قايمة ( قوله قلت الحال على ما ذكرت ) قد يقال ليس الحال على ما ذكره لان قسم العلم الى التصور فقط وتصور منه حكم يدل على ان معنى للتصور أمر مشترك بين التقسيمين فيدل على شموله التصديق \* وأما المرادفة فكلما بل يحتمل المساواة والاعمية بل الاختصية بحسب المفهوم مع المساواة في الصدق وربما يجاب به لما قسم العلم الى تصور منه حكم والى تصور ليس منه حكم وعلم ان تمام مادية كل قسم انما امتاز عن تمام مادية الآخر بالحكم وعدمه علم منه أن تمام المشترك بينهما هو التصور \* ومعلوم ان العلم تمام مشترك بينهما فيكونان مترادفين ضرورة امتناع اجتماع عامي للمشارك ولا ينبغي على من له أدنى مسكة ما يلوح عليه لان العلم بان تمام مادية كل قسم انما امتاز عن الآخر بالحكم وعدمه ممنوع ولولم قالم بلن التصور تمام المشترك بينهما ممنوع لجواز كونه شيئاً آخر أخص منه ولو سلم قالم بان العلم تمام المشترك ممنوع ولم يرى انه محيب من أوسط الطلاب فضلاً عن قاض بل الحق ما يأنسك وهو بحق الحق ويهدي السبيل

( اعل ) أن قسم ضم الخنص الى المشترك قالقسم هو المشترك المضموم الى الخنص • والقسم هو المشترك المقيد بالخنص وحينئذ قول القسم يدل على الترادف اذ لو كان متساويين أو أعم وأخص لتبايرا فلم يكن الخنص مضموما الى العلم فيق العلم بلا أقسام والفسان بلا قسم • فان قلت لم لا يجوز أن يكون المراد بالتصور هنا هو العلم وإن كان مساويا لامرادفاً تميزاً بأحد المتساويين عن الآخر بملافة التلازم فلا يلزم الترادف لقيام هذا الاحتمال • قلت ذلك في غاية الجبد ولا يضر مقصودنا إذ ليس المراد أنه يدل دلالة قطعية لا يطرُق اليها احتمال بل الظنية على ما هو شأن دلالة الالفاظ فان التعريف أيضاً لا يدل دلالة قطعية (قوله ولهذا التنية فائدة) ستظهر عن قريب في الجواب عن الاعتراض على التقسيم المشهور ومن الجانب ما قبله في جواز استعمال اللفظ المشترك في التعريف بل أنه ليس بسبب (قوله تأخر ادراك مفهوم الكتاب الخ) تحقيق ذلك يستدعي عمدة مقدمة وهي أن الحكم في القضية المحلية الموجبة انما هو بإيجاد الموضوع بالحمول وهذا وإن كان مستلزماً لإيجاد الحمول بالموضوع أيضاً لكنه متاخر له بحسب المفهوم • فالو موضوع هو ما حكم بإيجاده بامر آخر وذلك الامر هو الحمول سواء قدم أو أخر يرشدك الى ذلك ملاحظة قوله (زيد قائم است وقام است زيد) فان الموضوع في كلتا الصورتين هو زيد لانيك حكمت فيها بإيجاد زيد بالقائم ولو أردت أن تجعل القائم موضوعاً قلت قائم (زيد است وزيد است قائم) فالفرق بين الموضوع والحمول ليس بمجرد التقدم والتأخر في الملاحظة بل به وضع وحكم بوجوده شيئاً آخر أي إجماعه به • لم لو كان الحكم في المحلية بالإيجاد بين الموضوع والحمول من غير تعيين المتحد والمتحد منه لم يتصور الفرق بينهما الا بالتقدم والتأخر ولو كان كذلك لم يكن بين القضية وعكسها فرق بحسب المعنى كما ان المنفعة العنادية لما كانت منهاها المائدة بين الجزئين لم يعتبرا عكس اذا لفرق بينها وبين عكسها الا بحسب وضع الطرفين وترتيبها فافهم (قوله وكذلك أن من ظن وقوع النسبة وتوهم عدم وقوعها) هنا بحث وهو ان الفرض هو بيان متاخرة ادراك النسبة الحسكية للحكم المطابق بمعنى أنه ادراك زائد على الحكم الإيجابي في الإيجاب والسلب في السلب وصورة الوهم لا تدل عليه بل تدل على متاخرته لسلك من الحسكين بخصوصه ولا يلزم منه متاخرته للحكم المطلق وذلك أمر ظاهر لا يذهب الزعم الى خلافه لظهور أن الإيجاب يختلف عن ادراك النسبة في صورة السلب والسلب في صورة الإيجاب فلا حاجة له الى البيان وعلى التزل فلا وجه لتخصيص بيانه بصورة الوهم • فيصل السلام أن الفرض التنية على ان هنا ادراكاً آخر متوسطاً بين ادراك الطرفين والادراك المسمى بالحكم وذلك انما يظهر غاية الظهور في صورة الشك والوهم لان النفس قد أدركت فيها أمراً متغيراً لطرفين ضرورة أنه بعد ادراك الطرفين ليس شاكاً ولا متوهماً ما لم يحصل له ذلك الادراك (الثالث) وهي في هذا الحال تجوز كلالطرف في الحكم اما مع ترجيح أو بدونه فظهر أنه هنا ادراك آخر هو مورد الحكم دون صورة الجزم اذ ليس هناك تجويز الطرفين فلا يظهر فيها الادراك المتوسط ظهوراً تاماً فربما يقال ليس بتصور الطرفين الا الادراك البسيط المسمى بالحكم لإيقال الحكم ادراك وقوع النسبة أولاً ووقوعاً فيتوقف على ادراك النسبة لان هذا التصبر متوقف على ثبوت المتغيرة • ثم ان هذا تبيينه فلا يرد أنه لا يلزم من ثبوت في الصورتين ثبوت في الجميع (واعلم) أن آيات هذا الادراك في التصديق من اختراعات متأخرين • وأما القدماء فليس عندهم بعد تصور الطرفين الا ادراك النسبة التامة الحبرية على وجه الازعان • وفي صورة الشك لم يدرك تلك النسبة بهذا الوجه بل تصورت فيها هو متصور في صورة الشك هو منزع في التصديق • فالفرق بين التصور والتصديق بحسب النوع كما يشهد به الوجدان • والتصور أمر لا حرج فيه يتعلق بكل شيء • وأما التصديق فلا يتعلق الا بالنسبة التامة الحبرية • ومن هذا يعلم أن ما ذكره في تعريف التصديق من أنه ادراك وقوع النسبة أولاً ووقوعاً غير سديد والاولى هو أن يقال هو الازعان بوقوع النسبة أولاً ووقوعاً قائل • واستقم فانه ونظائره من خواص هذا التحليق يشهد به من تعمق في مطالوى البوصات من أولى التحقيق (قوله توهموا أن الحكم قل من أفعال النفس الخ) لا يقال فكيف يصنفونه بالبداهة والكسب والأفعال لا ينصف بها لان عدم انصاف الأفعال بها مطلقاً ممنوع عندهم اذ لا مانع من أن يصلح أحد على أن بعض الأفعال النفسانية كشي لكونه مسبوقاً بترتيب المعلومات متوقفاً عليه وبمضاهي يدهي لعدم توقفه عليه (قوله بناء على أن الالفاظ التي يبرهن بها عن الحكم الخ) هذا البناء لا يخلو عن بعد اذ لو كان منشأ توهم كون

تلك الالفاظ بحسب معانيها الاصطلاحية متعددة • فالعلم والتصور ايضا كذلك مع اتمهم لم يتوهما انه فعل ومثل ذلك بعيد عن القيلاء فضلا عن الفضلاء • ولو كان منشا الوهم كونها بحسب معانيها القوية دالة على ما هو من مقولة الفعل فذلك ابعد اذ بناء الاحكام على المعاني القوية مع الانحاض عن المعاني الاصطلاحية بعيد جدا عن العلماء • والظاهر أن منشأهم اتم وجدوا في التصديق أثرأ زائداً على أثر التصور هو اطمئنان النفس واعتنائها بحسبها ان ذلك الامر الزائد هو فعل صادر عن النفس حتى يكون الصور الساذج المتعلق بالنسبة خالياً عن هذا الفعل • وهذا الفعل أمر زائد منضم اليه والتحقيق انه ليس هناك الا ادراك مخصوص يستتبع آثاراً مخصوصة بخصوص ماحية وليس لنفس هنا فعل بل قول كيف لا والاراء المذكورة من حيث الاتقياد والقبول لا ترجع الى فعل أصلاً كما يشهد به الوجدان الصحيح ( قوله اما ان يكون ادراكا لان النسبة واقعة الخ ) الاولى ان يقال اما اذعان لان النسبة واقعة الخ كما سبق التنبية عليه ( قوله واذا أردت تقسيمه على مذهب ) قد يورد عليه ان الامام جعل الحكم فعلاً فلا يصح هذا التقسيم على مذهبه • ومحاج بان المراد انه على مذهب الامام في تركب التصديق من الاربعة لاقى تمام مذهبه ( قوله وان كان عبارة عن المجموع المركب ) لا يخفى ان من ذهب الى ان الحكم فعل لا يمكنه تقسيم العلم الى التصور والتصديق بل انما يكون تقسيم العلم الى الصور المفارن للحكم والتبر المفارن له • ومن ذهب مع ذلك الى المذهب الامام في تركب الصور لابد ان يفعل كما فعله المصنف من تقسيم الى التصورين وجعل التصديق عبارة عن مجموع القسم الثاني مع الحكم • فالظاهر ان المصنف تبع الامام في تركب التصديق وكون الحكم فعلاً • وامام ادعاء المحشي من بطلان عدم كون التصديق قسماً من العلم بل مركباً من أحد قسميه مع أمر آخر مقارن له فمنع عندهم بل هو صريح مذهبهم فيظهر انطباق كلام المصنف على مذهب الامام • وأما التقضى بالصور الست فيمكن دفعه بان مراده مجموع التصورات المروضة للحكم ابتدائي أو يتوسط مع الحكم أو جميع التصورات الحاصلة مع الحكم والحكم أو أن مراده بالقسم الثاني جميع التصورات التي يصاحبها الحكم وبالمجموع مجموع القسم الثاني والحكم • وهذا وان كان فيه تكلف لكنه لا يبعد كل البعد ( قوله قيل يجبه على كلام المصنف ) ظاهر عبارة المصنف ان التصور فقط هو المقيّد بعدم الحكم كيف لا وقد اعترف بأنه لو حل على المعنى الاول لزم ان يكون فقط لنواً • واذا أريد المقيّد لم يجبه السؤال المتجه على تقسيم القوم اذ مداره على انه يلزم عدم اعتبار التصور في التصديق ولا يلزم ذلك على تقسيم المصنف • نعم يلزم عدم اعتبار التصور فقط في التصديق مع انه سبب ان المعتر فيه هو التصور فقط وهذا السؤال غير مابجه على عبارة القوم كما لا يخفى فانه لا يتدفع بالجواب المذكور بل على الجواب المذكور فالاولى ان يحمل الجواب على دفع الاعتراض عن التقسيم المشهور • وحاصل كلامه يردان هذا الاعتراض لاجبه على تقسيم المصنف وتجه على تقسيم القوم وان أمكن دفعه بهذا الجواب فذلك عدل المصنف عن التقسيم المشهور ( قوله ولزم أيضاً ان يكون قوله فقط لنواً ) فيه مناقشة لانه حينئذ يكون لبيان الاطلاق ودفع توهم ارادة فرد منه كما في قولنا الانسان من حيث هو والماحة لا بشرط شيء فانه ليس بشيء منها لنواً لاقادته دفع ذلك التوهم • والجواب ان الذهن لا ينساق في مقام التقسيم الا الى المطلق فلا حاجة في ذلك المقام الى دفع ذلك التوهم • ولذلك لم يشارف فيما بين القوم بيان الاطلاق في ذكر الاقسام ( قوله واتما يظهر في كلامهم ) قيل لافرق بين الكلامين من حيث ان أحد المصنفين في كل منهما معلوم من اللفظ من الشارح بل كلام المصنف أظهر في الاشتراك لان اطلاق التصور على المعنى الاخص أشهر • والاولى ان يقال في وجه الانسية انه لا مدخل للاشتراك في دفعه عن تقسيم المصنف بل يتم دفعه عنه بان اللازم عدم اعتبار التصور فقط في التصديق لا التصور المطلق سواء كانت لفظ التصور مشتركاً أولاً • وآخر كلام المحشي مشعر بذلك حيث قال وهذا الاشتراك يتدفع الاعتراضان ( قوله لان الحكم لم يعرض له ) هذا مشعر بان معنى عدم الحكم عدم عروضة • وحينئذ يرضع السؤال عن أصله اذ لا يتوهم المناقضة بين الحكم وعدم عروضة أصلاً ولا يمدان متناقضين قطعاً • نعم لو أريد بعدم الحكم سلب الحكم حتى يكون معنى التصور فقط هو التصور الذي ليس الحكم هو لتوجه السؤال ببناء على ان الحكم وسلبه مما يمدان متناقضين ظاهراً • كاذكره المحشي في غير هذا الموضع • ويكون الجواب ما ذكره • واعلم انه لو كان معنى عدم الحكم عدم مقارنة المطلق لم يتم الجواب الذي أوردته قدس سره اذ يلزم حينئذ

أن يكون الحكم مشروطاً بتصور لا يقارن والتصديق على رأي الإمام مركباً من الحكم وتصور لا يقارن (هـ) بل يكون الجواب أن شرط الحكم هو ذات التصور المقارن له ووصف أنه مقارن مع الحكم خارج عنه لتلازم الدور • والتصديق على رأي الإمام مركب من التصورات المقارنة للحكم ( قال وهو الذي لا يتوقف حصوله على نظر ) فيه بحث لأن جميع العلوم يحصل لصاحب القوة القدسية بلا نظر كإسحوا به • وإذا أمكن حصوله بلا نظر لم يصدق عليه أنه يتوقف على النظر فيلزم أن لا يكون شيئاً من العلوم نظرياً • والجواب أن البداية والظنرة مختلفان بحسب الأشخاص بل بحسب أوقات شخص واحد تلك العلوم وأن لم يتوقف على النظر بالنسبة إلى صاحب القوة القدسية فيكون بديهية له ويتوقف بالنسبة إلى قاعد تلك القوة القدسية فتكون نظرية بالقياس إليه • فإن قلت ما من شخص إلا ويمكن وجود القوة القدسية له فلا يتوقف على النظر بالنسبة إليه لا يمكن حصوله بدون • قلت المقدمة متنوعة ولئن سلم فذلك العلم بالنسبة إلى القاعد بشرط القعد متوقف على النظر فيكون نظرية بالنسبة إليه وإن كانت بديهية بالقياس إلى ذاتها • ويلزم من هذا أن يكون الظنرات التي هي في غاية الخفاء بديهية بالنظر إلى ذات كل فرد من أفراد الإنسان ولا يخلو عن بعد • والأسهل في الجواب أن يقال البداية والكمية صفتان للعلم بالذات والعلوم بالمرض • والعلم بالحاصل بالنظر موقوف على النظر وهو مفاريف للعلم بالحاصل بدون الشخص فليس علم واحد بالشخص يمكن حصوله ونارة بالنظر وأخرى بغيره لبرد الفض وبجرد المنع لا يكفي لتناقض كما لا يخفى بل عليه إثبات أن العلم الشخصي يمكن حصوله بالنظر وبدونه • وبدون ذلك خرب القناد ولو قيل النظري ما حصل بالفكر والبدني ما حصل بدون • بحسب السؤال ( قوله فلا أشكال في تعريفي البدني والظنري من التصور ) أقول بل فيه أيضاً أشكال لأن الأمور النسبية لا تغفل إلا بدتغفل أطرافها كالنسبة الحكمية التي يثبتونها فتكون غير محتاجة إلى نظر وأطرافها محتاجة إليه • فإن قلت يمكن التزام كون تلك الأمور نظرية ولا يكون منه اتهماد الشيء من الفواعيد بخلاف التصديقات المذكورة فإن التزام نظريتها يلزم أن يكون التصديق مكتسباً من القول الخارج وهو خلاف قاعدتهم • قلت يلزم من الأول أيضاً أن يكون النظري مكتسباً من غير حده ورسنه بل من حد أطرافه ورسنها • وذلك أيضاً خلاف قاعدتهم ( قوله وإذا جعل التصديق عبارة عن المجموع ) كما هو مذهب الإمام قوى الأشكال • وقد قال بأشكال على مذهب الإمام إذ التصورات كلها بديهية عنده • وانتخير بأن غرض الحق قدس سره أنه إذا جعل التصديق عبارة عن المجموع كما هو مذهب الإمام قوى الأشكال ولا يلزم من ذلك أن يقوى الأشكال على الإمام • فالحاصل كلامه أنه لو ذهب أحد بما ذهب إليه الإمام في تركيب التصديق فقط قوى الأشكال على أنه يمكن أن يقال يقوى الأشكال على الإمام أيضاً لبطان ما زعمه من بدهية التصورات فإذا لزم فيها ذهب إليه قوى الأشكال عليه ( قوله قال ليس جميع التصورات بديهية والالاحتاج إلى نظر ) فيه بحث لأن معنى البدني مالا يحتاج إلى النظر فيتحد المقدم والتالي • والجواب أن المعبر في البدني عدم احتياج التصور وفي التالي عدم احتياجه فيه وما وإن كانا متلازمين لكنهما متغايران • فإن الأول عبارة عن توقف حصول التصور على النظر • والثاني عن توقف تخصيصه إياه عليه ( قوله قال بعض الأفاضل في توجيه هذا التفسير ) حاصله أنه أطلق الجهل وأراد الفرد الكامل أعني الهوى إلى النظر بناء على ادعاء أن غير الهوى ليس جهلاً ولم يرد أن هذا التقيد أعني الهوى يقدر حيناً أو موقتي ليرد عليه أن المقدري يفي المذكور ولا يخفى ركاكته ولعله لأجل هذه الدققة قال فتأمل ( قوله فإن تم آه والا فلا ) فيه نظر لأن الدليل يتم على تحدير انتفاء اكتساب التصور من التصديق وبالعكس سواء كان متمماً أولاً أو على تحدير انتفائه يكون حصول التصورات والتصديقات بطريق الدور والتسلسل قطعاً • واعلم أنه لم يتم برهان على امتناع اكتساب التصور من التصديق وبالعكس وإن لم نطلع على ذلك الاكتساب • قال الشيخ في الشفاء في أول موضوع للتلقي ليس يمكن أن ينتقل الفهم من معنى واحد مفرد إلى تصديق شيء فإن ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه حكماً واحداً في إيجاب ذلك التصديق فإنه أن كان التصديق يقع سواء فرض المعنى موجوداً أو معدوماً فليس للمعنى مدخل في إيجاب التصديق بوجه لأن موضع التصديق هو علة التصديق وليس يجوز أن يكون شيء علة لشيء في حالتي عدمه ووجوده فلا يقع بالفرد كفاية من غير تحصيل وجوده أو عدمه في ذاته أو في حاله فلا يكون مؤدياً إلى التصديق بغير شيء • وإذا

اقتربت للمنى وجوداً أو عدماً قد أضيف إليه معنى آخر \* وأما التصور فانه كثيراً ما يقع بمعنى مفرد وذلك كما استوضح لك في موضعه في قليل من الأشياء ومع ذلك فهو في أكثر الأمر ناقص ردى بل الموقع للتصور في أكثر الأشياء معانٍ مؤلفة \* أقول فيه بحث أما أولاً فلأن هذا الدليل منقوض بإقادة المفرد التصور اذ يجرى فيه ما ذكره بعينه من أنه ليس حكم وجود هذا المفرد وعدمه واحداً في إيقاع التصور اذ لو كان التصور يقع سواء كان المفرد موجوداً أو معدوماً فليس له مدخل في إيقاع التصور لأن في موقع التصور علة التصور وليس يجوز كون شيء علة لشيء في حال عدمه ووجوده فلا يقع بالمفرد كفاية من غير تحصيل وجوده أو عدمه في ذاته أو حاله فلا يكون المفرد مؤدياً الى التصور من غير اقتران معنى آخر به مع أنه اعتراف بأن التصور كثيراً ما يقع بمعنى مفرد \* وأما ثانياً فلأن قول هذا المعنى بحسب وجوده في الذهن موقع التصديق وليس وجوده في الذهن أمراً معلوماً بالقليل منضاً إليه حتى يلزم تركه كما أن المفرد الموقع للتصور بحسب وجوده في الذهن يفيد التصور وليس وجوده في الذهن أمراً معلوماً منضاً إليه فلا يلزم ترك الموقع للتصور ولا أن يكون شيء علة لشيء في حالتي عدمه ووجوده \* وإعلم أنه ليس غرض الشيخ هنا إقامة الدليل على امتناع اكتساب التصديق من التصور فإن المفرد أخص من التصور بل غرضه إثبات أنه لا بد في كسب التصديق من التأليف كلياً وفي كسب التصور في أكثر المواد \* ويرد عليه ما ذكرنا (قوله على أن اليان في التصورات يتم بدون ذلك ) قد يقال اليان في التصديقات أيضاً يتم بدون ذلك لأن اكتساب التصديق من التصور على قدر جوارزه يتوقف على التصديق بالمتناسبة بين ذلك التصور والتصديق المطلوب ضرورة أن الاكتساب مطلقاً إنما يكون من مبادئ مناسبة له ولا بد من العلم بالمتناسبة لينتهي الحركة الأولى ويتصور الترتيب الاختياري بمحصول المطلوب اذ لو لم يعلم أن تلك المبادئ مناسبة للمطلوب لم يتقطع الحركة الأولى عندها ولم يكن ترتيبها لاجل حصوله \* وفيه بحث لانا لا نسلم أن إقطاع الحركة والترتيب يتوقف على التصديق بالمتناسبة لجواز أن ينتهي الحركة الى معلومات يشك في أنها مناسبة للمطلوب وتكون مناسبة في الواقع فترتبها للاحتقان فيحصل المطلوب كما أن فاقده الماء قد يشك في وجود الماء في موضع فيسمى في ذلك الموضع ويصل الى الماء لا يقال لا يدخل هذا في تعريف الفكر لأن هذا الترتيب ليس لاجل التأدي الى الجهول لانه ما لم يعلم بترتب غاية ما على فعل لا يكون الفعل لاجل تلك الغاية بل يكون لامر آخر معلوم الترتيب عليه كالامتحان مثلاً أو استغراق الجهد به ثم اضطراب الناس وتحصيل الطمأنينة لكنه قد يؤدي الى أمر آخر كإلهاء في المثال المذكور وذلك الامر كإلهاء ليس علة غائية لذلك الفعل وإن كان قائمة له لانا نقول ما ذكرتم من أنه يتغير في العلة الغائية كونها معلوم الترتيب حق اذ لا يتصور انبعاث النفس بمجرد الشك لتساوي طرفيه فلا يرجع أحدهما بالغايبية \* والعلة الغائية في المثال المذكور وما يشبهه في الحقيقة هو أمر معلوم الترتيب كما ذكرتم \* وإن قيل في العرف أن هذا السعي لاجل الماء مثلاً لكن لو اعتبر في الفكر كون التساوى علة غائية بهذا الوجه لزم أن يخرج مثل هذه الصورة عن الفكر مع أنه لا سبيل الى إدراجه في شيء من أقسام الابدعي هذا خلف فلا بد أن يراد بما ذكر في تعريف الفكر كون التساوى علة غائية له بحسب العرف ليشمل مثل هذه الصورة \* وحينئذ ثم ما ذكره ونحن نقول الترتيب قبل اختياري يتوقف على التصديق بترتب قائمة ماعليه فلو كان جميع التصديقات نظرياً يلزم الدور أو التسلسل لا يقال التخيل كاف في ترتيب الغاية \* ولذلك قيل الناس في باب الأقدام والاحجام أطوع للتخيل منهم لتصديق لانا قول المراد بالتصديق هنا ما يشمل التخيل ولذلك جعل الشعر أحد الصناعات الحسنة التي هي من أقسام الموصل الى التصديق فتأمل (قال الدور) توقف لشيء على ما يتوقف عليه إما بمرتبة قوله بمرتبة متعلق بقوله يتوقف \* والمراد من التوقف الاول أيضاً التوقف بمرتبة لانه المتبادر عند الإطلاق فيكون معنى الدور هو توقف الشيء بمرتبة على ما يتوقف عليه إما بمرتبة أو بمراتب فيكون الدور المصرح بتوقف الشيء بمرتبة \* على ما يتوقف عليه بمرتبة \* والمضمر توقف الشيء بمرتبة على ما يتوقف عليه بمراتب لا يقال اذا توقف (أ) على (ب) و (ب) على (ج) و (ج) على (د) و (د) على (هـ) فان اعتبرنا توقف (أ) على (ب) بمرتبة وتوقف (ب) على (أ) بمرتين كان ذلك الدور مضرباً بناء على هذا التعريف لأن توقف الشيء أعني (أ) بمرتبة على ما يتوقف عليه بمرتين أعني (ب) وأما اذا اعتبرنا توقف (أ) على (ج) بمراتب وتوقف (ج)

على (١) برتبة لم يدخل في تعريف الدور المضمر لانه توقف الشيء براتب على ما يتوقف عليه برتبة فلا يكون تعريف الدور المضمر جامعا • ويلزم الواسطة بين الدور المضمر والمصرح لا نقول ليس بين (١) وفيه الاسئلة واحدة من التوقف يصدق عليها بجهتها أمر أنها توقف (١) برتبة على ما يتوقف عليه براتب وباعتبار آخر أنها توقف (١) براتب على ما يتوقف عليه برتبة فليس هناك فردان من الدور المضمر بل فرد واحد وهو داخل في التعريف قائم • وقد يحصل من باب تنازع الماطلين على معمول واحد • وفيه انه يصرح المعنى توقف الشيء اما برتبة على ما يتوقف عليه برتبة وأما براتب على ما يتوقف عليه براتب فيخرج التوقف برتبة على ما يتوقف عليه براتب وبالعكس لعدم دخولها في شيء من شقي التزديد ضرورة ان في الشق الاول كلالاثنين برتبة وفي الشق الثاني برتبتي فاحسن تدبره • فالجواب ما ذكرناه لا ذلك ( قوله التي يغم فيها الحركات الفكرية الخ ) صرح القوم بل الفكر حركة النفس في المغولات من قبيل الحركات في الكيفيات النفسانية • وفيه بحث أذلا يوجد من شقي الحركة الا كون الشيء بحيث يتعرض فيه في كل ان فرد من القولة التي فيه الحركة لا يكون ذلك الفرد في الآن السابق ولا في الآن اللاحق والان التي تمكن فرضها في الزمان غير واقعة عند حد عديم • وكذا الافراد المفروضة غير واقعة ومعلوم انه ليس في صورة الفكر العلوم معصورة لاسيا في الرجوع من المبادي الى المطالباته ليس هناك العلم بالجنس والفصل مثلا أو الصغرى والكبرى فلا يتصور كون النفس في كل ان متصفاً بفرد من العلوم لا يكون قبله ولا بعده لا يقال النفس اذا لاحظت الجنس مثلا والتفت اليها قائما ينتقل منها الى الفصل مثلا بالتدريج فانه يضيف التفاته الى الجنس تدريجاً ويقوي التفاته الى الفصل بالتدريج لا نقول قد صرحوا بالاتفاق انه فعل من أفعال النفس • وقد صرحوا بان حركة الآتي لاضع في مقولة الحكم والكيف والابن والوضع فلا يكون في الالتفات وليس يعلم فلا يصح ما ذكره من أن الفكر حركة كيفية هذا ولوليل بان اختلاف مراتب الالتفات يستلزم اختلاف التصور في الشدة والضعف فلتنفس في كل مرتبة من مراتب الالتفات صورة في مرتبة من الشدة والضعف مخالف في الشدة والضعف للصورة السابقة واللاحقة فيكون بها حركة في الصورة لم يمد ( قوله لفعله ) أي بالقوة هذا التفسير ليس بصحيح لان التحقيق ان العلم الاجبالي علم بالحصول كما بين في موضعه فان العلم باجزاء المعرفة مجامع للعلم باجزاء المعرفة لم يزل العلم بالمعرف لانه عين العلم بالمعرف عنده وأراد بالاجزاء كل جزء جزء لا جميع الاجزاء فانه عين الكل ( قال هذا الدليل مبني على حدوث النفس ) أقول على تقدير نظرية الكل لا يمكن اكتساب شيء من الأشياء اذ لم يحصل شيء من الأشياء بالكنهه لم يحصل شيء من الأشياء بلوجه ( أما ) للملازمة الثانية فظاهر ضرورة انه اما هو وجه شيء فهو كنه شيء • فاذا لم يحصل كنهه لم يحصل وجهه ما • وأما الملازمة الاولى فلان حصول شيء بكنهه مسبوق بحصوله بوجهه والتي لم يعلم أو لا يوجه لم يكن اكتسابه وحصوله بوجهه على تقدير نظرية الاول موقوف على صرف الزمان من الازل الى معين في اكتسابه وانما يتصور الشروع في كسب من ذلك الحد من الزمان وذلك زمان متناه فلا يمكن اكتساب كنهه فيه وقصده انه اذا فرضنا أن كنهها مثلاً حصل لنفس من الازل الى الآن مثلاً فنقول هذا محال لان اكتساب كنهه اما يتصور بعد معرفته بوجه ما وبمباديه الغير المتناهية نظرية على ذلك التقدير • فحصول ذلك الوجه موقوف على صرف الزمان من الازل الى حد معين في اكتسابه • ثم من ذلك الحد من الزمان لا يمكن اكتساب كنهه لانه زمان متناه من جانب المبدء فلا يمكن حصول كنهه • وقد فرضناه حاصلًا وهذا يجري في كل كنهه يفرض حصوله فلا يمكن حصول شيء بكنهه واذا لم يحصل شيء من الأشياء بكنهه لم يحصل شيء من الأشياء بوجهه لان كل وجه شيء كنه شيء كاسبق فأنمل ( قوله ولما كانت التصورات والصدقات الخ ) قد ناقش لانه ان أردت ان التصورات والتصدقات أمور موجودة في الخارج فهو ممنوع كيف لا والتحقيق عديم أن العلم هو الماهية الموجودة في الذهن وان أردت انها موجودة في الذهن فزيد المدوم أيضاً كذلك وأنت خير بان الظاهر من الكلام على ماهو المشهور فيما بين القوم من عدالعلوم من الكيفيات النفسانية الموجودة في الخارج • وأما تحقيق الحال فهو موكول الى موضعه على انه يمكن أن يقال المراد من كونها موجودة وجودها في الذهن فان البساطة والنظرية من المواضع الذهنية فيكني في الانصاف باحداها الموجود الذهني وزيد

المعدوم وإن كان موجوداً في الذهن لا يتصف بالكتابة وعدمها من العوارض الخارجية والانصاف بهما يستدعي الوجود الخارجي ( قوله فان النظري بمعنى الابدعي ) أنت تعلم ان معنى النظري ما يحتاج الى نظر والبدعي ما لا يحتاج الى النظر فكان ينبغي أن يقول فان البدعي بمعنى الانظري لكنه تسامح في العبارة لتلازمها ( قوله بخلاف التصورات ) يعني ان بطلان اكتسابها يحتاج الى انظار دقيقة لا يناسب شأن المبتدئ ولا بد من ضم ما ذكرناه حتى يتم التبريد فكله اكنى عنه بما ذكره من جريان الشبهة وذهاب الامام الى خلافه فان ذلك يشمر بافتقاره الى البحث المنشع ظاهراً ( قوله والمادة انما يكون للجسام ) صرح في حاشيته على التجريد بان المادة والصورة لا يختصان بالجسام • وجه التوفيق ان المادة والصورة مختصان دون المادة والصورة اذ المراد بهما جزء يكون منه الملول بالقوة وجزء يكون منه الملول بالقول ففي كلامه ان هنا اطلاق الصورة على تلك الحياة كما وقع صريحاً في عبارة الشارح واطلاق المادة على الامور المملوءة كما يستفاد من عبارته لان الحياة اذا كانت صورة يكون من الامور المملوءة مادة على سبيل النسبة لاطلاق المادة والمادة عليها كذلك • وبما ذكرنا يتدفع التناقض بين ما ذكره هنا وبين ما ذكره أولاً من أن كل مركب صادر عن فاعل مختار لابد له من علة مادية وصورية فانه شاعل لقرض المركب الصادر عن المختار ( قوله واسطة بين الفاعل ومنفعله ) أي منتقل ذلك الفاعل افترض منه اثبات الاحتياج الى قيد في وصول أثره اليه في تعريف الآلة لاخراج العلة المتوسطة لكنه لا ينبغي عليك ان تسلم كون الملول البعيد منتفع العلة البعيدة والقول بان علة علة الشيء علة له ولو بالواسطة يستلزم وصول أثر العلة البعيدة أيضاً ولو بالواسطة والا لم يكن منتفعلاً أيضاً أصلاً لان الاضمار ليس الاقوال الاثر والقبول يوجب الوصول فتسليم الاضمار وانكار وصول الاثر ليس اننا نصنعاً بين قوليه ولعل المحشي أشار بقوله فتأمل الى ذلك ويمكن ان يقال انه أشار الى دفع ذلك بقوله ومنفعله في الجملة وحاصله اننا سلمنا ان الاضمار قبول الاثر لكنه أعم من ان يكون أثر شيء هو منفعله أو أثر ما هو موقوف في وجوده على ذلك الشيء فان علة علة الشيء علة له وهو يستلزم افضاله في الجملة والا لم يكن العلة البعيدة علة مطلقاً فانهم ( قوله بل أراد ان تلك المسائل ) لوحظت اجمالاً بالفرض منه ان تزايد المسائل يوماً فبوما بالتفصيل في الخارج لا ينافي حصولها في الذهن اجمالاً بالفعل فيكون تقسيمه ان يلاحظ المسائل كلها اجمالاً لا اشتراكاً في النهاية أو يحصل أكثر المسائل فيحصل الملكة فكأنها حصلت بالفعل بالتفصيل لحصول قوة الاستخراج وعلى هذا الحاجة الى القول بل المراد تخصيصها في الذهن لا في الخارج لكن المحشي اختار الاول ليعبر حصول جميع المسائل بلا تكلف فان الحصول الاجمالي في الذهن ظاهر ( قال ) قلنا كور في مرض المعارضة لا يصلح للمعارضة يعني ان المعارضة هي آتيان دليل مقابل لدليل المستدل لاثبات خلاف ما ادعاه ودعوى المستدل هنا ثبوت الاحتياج الى المنطق نفسه وحاصل قول المعارض عدم الاحتياج الى عقله • وعدم الاحتياج الى عقله لا يوجب عدم الاحتياج الى نفسه فلا يكون دليل المعارض مقابلاً لدليل المستدل هنا حاصل ما قاله الشارح لانها المقابلة على سبيل الممانعة وعلى هذا ماوجه به التناقض هذه المعارضة من ان المنطق لو كان محتاجاً اليه فلا يخلوا اما ان يكون بديهاً أو كيباً والاول يستلزم الاستثناء عن العلم والثاني الدور والتسلسل وكلاهما بطلان فكأنه محتاج اليه باطل لا يصلح لاصلاح المعارضة فانه على هذا التوجيه أيضاً على تقدير الشق الاول لا يلزم الا الاستثناء عن العلم والاستثناء عن العلم لا يوجب الاستثناء عن نفسه فلم يلزم عدم الاحتياج الى نفسه الذي هو مخالف دعوى المدعي فاقيل في رد قول التناقض ان هذه شبهة بتسلكها في لقي هذا العلم سواء احتيج اليه أم لم يحتج كما قلناه المحشي لاحاجة اليه ولذا قال المحشي في آخر هذا القول لان المشهور في كتب الفن اراد المعارضة في هذا الموضوع لثبوت الاحتياج اليه ( قوله بل المطلوب معرفة مصادق عليه مفهوم موضوع المنطق ) اعلم انه كان مدار هذا الجواب على ان المراد بالحاصل التقييد وبالعلم المطلق ويحتاج في معرفة التقييد الى معرفة المطلق فرد بان المطلوب ليس تصور لفظ موضوع المنطق حتى يحتاج فيه الى تصور مفهوم الموضوع بل المطلوب تصور مصادقه ومصادقه ليس بمقتضى فلا يصح ما أجاب • ثم قال المحشي بل الحق مشير الى انه اتما نشأ الاعتراض وضمف جوابه من فهم ان المقصود تصور الموضوع وليس كذلك بل الحق ان المقصود التصديق بالشيء الفلاني موضوع المنطق أو موضوع المنطق شيء فلان فلا محالة يكون لفظ موضوع المنطق محمولاً أو موضوعاً وهو مقيد فلا

فلا يحصل صورة الاعمدة المطلق فلذا وجب ان يذكر تعريف مطلق الموضوع أولاً ( أقول ) ردغل هذا أيضاً ان المحمول أو الموضوع في تلك القضية المذكورة ليس لفظ موضوع المطلق ولا نفس مفهومه الاضافي مطلقاً بل يراد مصداقه ان جعل موضوعاً ومفهوماً من حيث الانحاء بالمصادق والذات كما ان المحمول في زيد كاتب ليس لفظ الكاتب أو نفس مفهومه المرضي مطلقاً بل مفهومه من حيث الانحاء بذات الموضوع ليصح الحمل فان زيداً فرد من افراد الكاتب وليس نفس مفهومه المرضي ولما كان المراد منه مايجد بالمصادق لا يكون الاضافة فيه ملحوظة فتأمل ( قوله تقدم بالطبع ) فان قلت انه لا يلزم من تقدم التصور طبعاً في نفسه تقدم مباحثه والمقصود بيان وجه تقدم مباحث التصور على مباحث التصديق لاقض الصور فلا يتم الدليل • قلت الامر كذلك لكن مباحث التصور لا تكون الا مباحث شيء مقدم على التصديق فينبغي ان يذكر أحوال المقدم مقدماً • والى هذا أشار المحقق حيث قال كان الاولى ( قوله والا زائد اجزاء التصديق عسده على أربعة ) يعني ان كان مراد الامام في تلك العبارة الإجماع والانتزاع تكون اجزاء التصديق زائدة عسده على أربعة أعني تصور المحكوم عليه والمحكوم به والتسبة الحكمية والحكم وتصوره لان عدم خروج الحكم عن التصديق مسلم عند الكل ولزم دخول تصور صورته أيضاً على هذا التقدير وهو خرق الاجماع فيجب ان يراد بلفظ الحكم في عبارة الملخص النسبة الحكمية • فان قلت يمكن ان يكون اضافة التصور الى الحكم بمعنى التصور الذي هو الحكم • قلت هذا يتناقض مع مذهب الامام لانه ذهب الى ان الإجماع فعل لا ادراك فلا يكون الحكم عسده تصوراً وادراكاً فلا محالة يكون تصور الحكم غير الحكم ويزيد الاجزاء على أربعة حينئذ ( قوله فلا يمتنع بالدلالة المطابقة ) يعني ان فهم المعنى بواسطة علم الوضع له لا يكون الا في المطابقة فيلزم منه خروج دلالة التضمن والالتزام فلا يجب في الدلالة الوضعية الا العلم بوضعه أعم من ان يكون له أو لشيء يكون للدلول جزءاً له أو لازماً له فيحصل الدلالات الثلاث كلها ( قوله يريد ان لفظ الامكان الخ ) اعلم انه كان يمتنع تعريف المطابقة والتضمن بالامكان العام فان لفظ الامكان موضوع للامكان الخاص والعام أيضاً فاذا يطلق ويراد به الامكان الخاص يكون الامكان العام جزءاً له فيكون الدلالة عليه دلالة تضمنية • ويصدق عليها انها مطابقة أيضاً لكون الامكان العام لما وضع له لفظ الامكان أيضاً • وقال الشارح في بيان الاختصاص انه اذا أطلق لفظ الامكان وأريد به الامكان الخاص كان دلالة عليه مطابقة وعلى الامكان العام تضمناً فاعترض عليه بان قوله وعلى الامكان العام تضمناً مشعر بانه ليس دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في هذا الوقت مطابقة مع انها موجودة حينئذ أيضاً فاجاب المحقق بان مراد الشارح ان دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في هذا الوقت وان كانت مطابقة أيضاً لكنها في ضمن الامكان الخاص تضمنية • واليه أشار بقوله ولا ينافي الخ ( قوله بهذا الدليل ) أيضاً يعرف ان الالتزام لا يستلزم التضمن لانه كما ان المطابقة لا تستلزم التضمن ان يكون المعنى الموضوع له بسيطاً كذلك لا تستلزم الدلالة الالتزامية تضمناً لجواز ان يكون للمعنى البسيط لازم ذهني فيتحقق الالتزام بدون التضمن • وهذا اعتذار لعدم التعرض لهذا به قد ظهر من وجه عدم استلزام المطابقة التضمن ووجه الظهور • قوله لمعنى بسيط بصفة التكرار الموصوفة للمعنى البسيط أعم من ان يكون له لازم ذهني أولاً فاذا يكون له لازم ذهني فيتحقق الالتزام بدون التضمن بلا خفاء ( قوله لكن يجزئ الخ ) يعني انه لا يرد التبع والتابع الا اعم حين قيد المحكوم به بلحظية المذكورة لكن رد حينئذ ان المقصود عدم وجود التضمن والالتزام بدون المطابقة مطلقاً والالتزام من هنا انها لا يوجدان بدونها من حيث انها تابعتان لا مطلقاً وهو خلاف المقصود • فان قلت ان هذا التعيد على نحوين ( أحدهما ) ان يكون الحيفية قيداً للمحكوم به ( والثاني ) ان يكون قيداً لاتباعه لا يوجب تهيد النتيجة وهو خلاف المقصود لكن الثاني يؤيد الى المشروطة أو العرفية المائتين ويكون المعنى كل تابع مادام تابعا لا يوجد بدون التبع والعرفي يعني انها تابعتان دائماً والدائمة اذا ركبت مع احدى المائتين تنتج دائماً كما هو مشروح في مباحث الموجبات فيكون النتيجة التضمن والالتزام لا يوجدان بدون التبع أي المطابقة دائماً وهو عين المطلوب فانه ليس المقصود من عدم وجود التضمن والالتزام بدون المطابقة مطلقاً الا هذا • قلت تنتقض الكبرى حينئذ بالتابع الا اعم فانه مع شرط النتيجة يوجد بدون التبع الخاص كالحرارة فانها بصفة النتيجة توجد في النار بدون الشمس وبالعكس • نعم مطلق التابع لا يوجد بدون مطلق التبع أو

يقيد بقيد من حيث أنه تابع له فانه صفة النتيجة له لا توجد بدونها والا لا يكون تابعا له فان اللام للتخصيص فالتابع لهذا غير التابع لذلك باعتبار هذه الحقيقة فاقبل ( قوله ومنهم من قال الخ ) المراد به الحق الثفانزي • وحاصل قوله ان التضمن والالتزام في مرتبتي ماهيتهما تابعا فالتبعية لازمة لتأنيها • ومقتضى الذات لا يختلف فصار هذا التقييد في حكم الإطلاق وهو المقصود فارتض اعتراض الشارع وحصل النتيجة حسب المراد لكن يرد عليه ان التبعية لازمة لذات التابع الامم أيضا فان التابع الامم تابع حيث ما كان لكنه يوجد بدون المتبوع الخاص بقدر ( قوله يعني ان هذا المجموع معنى مطابق ) اعلم ان المعنى المطابق ما وضع له اللفظ لكن لفظ رامي الحجارة مركب من لفظين موضوعين بالوضوح • فالتبعية في هذا ان هذا المعنى المطابق ياي وضع دون الوضوح المذكورين فزال الغمضي هذا الخفاء بان الوضع أهم من ان يكون ضمنا واحداً أو اوضاعا متعددة بحسب اجزاء اللفظ كلفظ رامي الحجارة فان لفظ الرامي والحجارة موضوعان لمعنيين بالوضوح فمجموع هذا اللفظ موضوع لمجموع المعنى وان لم يوضع عين هذا المركب لعين هذا المعنى والمطابقة تم القيلين أي ما كان يوضع عين اللفظ لعين المعنى أو وضع اجزاء اللفظ لاجزاء المعنى • والحاصل ان اللفظ في المركب من حيث التركيب وهو وضع اجزائه لاجزاء معناه وهو كاف لدخوله في المطابقة • نعم لو كان وضع عين اللفظ لعين المعنى شرطاً في المطابقة لكان خارجاً عن المطابقة وليس كذلك ( قال ) فان الرامي مقصود منه الدلالة على رمي منسوب الخ يعني ان لفظ الرامي دال على رمي منسوب لذات ما فان الذات المأخوذة في مفهوم الصفات مهمة عامة والنسبة تم من ان يكون على وجه القيام به كما في لفظ الرامي أو غيره كما في الابن والناصر ( قوله جزء المعنى ) المقصود يعني ان الماهية الانسانية جزء فاعية الانسانية مع التشخص ومفهوم الحيوان جزء من الماهية المذكورة فيكون جزء للمعنى المقصود أيضاً لان جزء الجزء جزء فالحيوان الذي هو جزء للحيوان الناطق اذا سمي به شخص من افراد الانسان يكون دالاً على الجزء المعنى المقصود قطعاً لكن هذه الدلالة ليست بمقصودة في وقت علميته لهذا الشخص ( فان قلت ) مفهوم الحيوان جزء من المعنى المقصود أي الحيوان الناطق مع التشخص فكانت دلالة لفظ الحيوان عليه أيضاً مقصودة في ضمن السلك • قلت ليس دلالة لفظ الحيوان بالوضع العلمي فانه لكل اللفظ على كل المعنى الشخص والاحاطة فيه لجزئه فكيف يكون دلالة مقصودة في هذا الوضع لانه تابعة للتصديق وليس فليس ( قوله ثم اذا اعتبر مطلق الدلالة الخ ) الفرض منه بيان احتمالات لم يتعرض لها الشارع فانه اذا لم يقيد في قسم المفرد والمركب بالمطابقة بل يقال الدال بالوضع اما أن يصفده ويراد الدلالة مطلقاً يتحقق أربع احتمالات إما ان يشترط في التركيب دلالة جزء اللفظ على جزء المعاني الثلاثة أي المطابق والتضني والالتزامي فلا يتحقق للمركب الا اذا قصد بجزء اللفظ الدلالة على أجزاء معانيه الثلاثة • وفي الافراد انتفاء ذلك سواء كان باعتبار جميع هذه المعاني أو بالقياس الى بعضها فان في الجزء يستلزم في السلك حينئذ لا يجتمع الافراد والتركيب أصلاً أو يكتفي في التركيب بالدلالة على جزء من أجزاء هذه المعاني الثلاثة أي معنى كان وفي الافراد عدسها حينئذ بمحتمل اجتماع التركيب والافراد في لفظ واحد بان يتحقق التركيب بالنظر الى المطابقة والافراد باعتبار التضمن أو بالعكس • وهكذا النسبة المطابقة والالتزام والتضمن والالتزام أو يشترط في التركيب وجودها بل يحاط بجميع المعاني وفي الافراد انتفاءها باعتبار الجميع أيضاً أو يشترط في التركيب وجوده باعتبار واحدتها وفي الافراد انتفاءها باعتبار الجميع • وهذان الاخيران ساقطان عن المعاني وبطلان بالسلكة لانهما يوجبان الواسطة بين الافراد والتركيب وهو خلاف الاجماع ولذا لم يذكرهما الغمضي وقال الاول مستبعد جداً لاستلزامه دخول أكثر الالفاظ المركبة في المفردة لان التركيب على الاول انما يكون اذا يدل جزء اللفظ على جزء جميع المعاني الثلاثة فاذا انتفت هذه الدلالة باعتبار بعضها يكون اللفظ مفرداً وان وجدت باعتبار بعضها • فذلك لم يتعرض الشارع له فبقى الاحتمال الثاني الذي تعرض له وبين أن الثاني أي اعتبار الدلالة المذكورة في التركيب باعتبار أي معنى كان وفي الافراد عدسها باعتبار أي معنى كان يستلزم كون اللفظ الواحد مفرداً ومركباً كما نظر الى الدلائل أي المطابقة والتضمن مثلاً • ثم اعترض عليه بانه لا محذور فيه لان هذا انما يلزم باعتبار الدلائل لابدلالة واحدة ( قوله بل هذا أولى آء ) يعني اعتبار الافراد والتركيب معاً في لفظ واحد باعتبار الدلائل أولى من اعتبارها فيه معاً باعتبار دلالة واحدة كما في لفظ عبد الله علماً قائم الافراد والتركيب

والتركيب متحققان فيه باعتبار دلالة واحدة أي المطابقة لكن هنا في حالتين وباعتبار وضعين مختلفين كما قال صاحب الاعتذار  
فذلك يجوز هذا ولم يجوز ذلك لان ذلك الاجتماع في حالة واحدة وبحسب وضع واحد فيلتبس الاقسام زيادة التباس بحيث  
يضي الى التحير في اجراء أحكام الافراد والتركيب عليه فان ذلك الاجتماع في استعمال واحد ووقت واحد (قوله بشكل هذا  
بمثل الضمائر المتصلة) يعني ان تعريف الاداة بما يصلح لان يجبر به وحده يتقضى بمثل الضمائر المرفوعة المتصلة كالانصب في  
ضربا لكونها قاعة • والقاعل مخبر عنه لانجبر به • وأما الضمائر للتصوية والمجرورة فلكونها فصلة لا تصلح لذلك أيضاً • فان  
قلت المراد عدم صحة الاخبار باعتبار المعنى ومعنى الضمائر مستقل صالح للاخبار به دون معنى الاداة قافراً • قلت هنا على  
تقدير أن يكون عدم صلاحية الاخبار به صفة اللفظ باعتبار دلالة على المعنى • والفاظ الضمائر المذكورة لا تصلح لذلك  
قطاً • وانما زاد لفظ المثل لان هذا الاشكال ليس مختصاً بالضمائر فقط بل هو جار في الاسماء اللازمة الظرفية أيضاً فانها تقع  
فضلات والمخبر به عمدة في الكلام (قوله وليست لفظة في مرادفة لظرفية) دفع دخل تقريره انه كما قيل في توجيه اسببة  
الضمائر ان الالف في ضربا بمعناها وهو صالح لان يجبر به صلاحية الاخبار اعم من أن يكون بنفسها أو بمرادفها كذلك  
لفظة في مرادفة لظرفية وفها صلاحية الاخبار بوجوده فيلزم أن يكون كلمة في اسما لاداة • وحاصل الدفع ان لفظة في  
ليست مرادفة لطلق الظرفية بل هي مرادفة لظرفية خصوصاً معتبرة بين الظرف الخاص والمظروف الخاص كقيام زيد  
في الدار فهي غير مستقلة لاحتياجها في الفعل أي الطرفين المخصوصين فلا تصلح للاخبار لابنفسها ولا بمرادفها فلا تكون  
اسما على تقدير الموصوف أيضاً (قوله لم يرد بذلك ان الجوهر وحده دال على تلك الازمنة الخ) يريد بذلك دفع اعتراض يرد  
على قول الشارع بل بحسب جوهره ومادته كالزمان • وتقريره اما لا يسلّم ان جوهر لفظ زمان يدل على الزمان فانه لو كان  
كذلك لدل غالب لفظ زمان كإذن وزامن ونازم وغيرها على الزمان أيضاً وليس كذلك • فيدل بيان الفرق بين الكلمة  
وبعض الاسماء التي تدل على الزمان بان الدلالة على الزمان في الكلمة ببيتها • وفي هذه الاسماء بجواهرها ومادتها • وحاصل  
الدفع ان الشارع لم يرد ان جوهر تلك الاسماء وحده دال على الزمان بل المراد ان لجواهرها أيضاً مدخلا في الدلالة على الزمان  
بخلاف الكلمة فان بيتها مستقلة بالدلالة على الزمان • ولادخل لجواهر الفاظها فيها • والدليل على هذا قرينة المقابلة فانه يعلم بها ان  
في تلك الاسماء الدالة على الزمان مدخلا لجواهرها أيضاً (قوله فانما تصح في لغة العرب) يعني أن كلمة قضية كلما اتحد الصيغة  
في الكلمة اتحد الزمان المفهوم من كون الهيئة مستقلة بالدلالة على الزمان انما هي في لغة العرب دون لغة العجم لانتهاضها  
في قولك آمد وآيد • ثم قال وأجب بان هذا من الاحوال المختصة بلغة العرب التي دونت بها هذه الصيغة لزيادة اعتبارها  
وأشار المصنف الى ضعف هذا الجواب حيث أتى بصيغة المجهول • ووجهه أن قواعد الفن عامة غير مختصة بلغة دون لغة فلي  
أنه ليس بجار في لغة العرب أيضاً لان الكلمة المذكورة تدل على تبدل الزمان عند تبدل الصيغة مع أنه ليس كذلك فان صيغة  
لم يضل بمعنى ما ضل • وان قلت ان لم يضل ليس بكلمة بل هو مركب من الاداة والكلمة كما أجاب به بعض الاكابر أيضاً • قلت  
هذا يوجب أن لا يكون كلمة الهي أعني لفظ لا تصل كلمة بل مركبا من الاداة والكلمة مع انها تعد بالاتفاق كلمة التهي  
ومع قطع النظر عن هذا الاتفاق قول أن الهيئة العارضة للكلمة ليست الا ما هي له باعتبار الحركات والكلمات وترتيب  
الالفاظ فكون صيغة لم يضل ليس الابداء التي أتى حرف لم قائلية الحاصلة له لا تكون الا بمجموعها • وايضا أن دلالة  
الهيئة المذكورة على الازمنة في الكلمات ليست الا باوضاعها النوعية والوضع النوعي بصيغة لم يضل ليس بالمجموع • فان قلت  
اتحاد الصيغة موجب لاتحاد الزمان دون العكس • قلت هذا يتنافى لقول المذكور سابقاً من أن هيئة الكلمة مستقلة في الدلالة  
على الزمان فان اتحادها عامة تامة لاتحاده وعدم التامة يوجب عدم الملغول على أنه لا يتم هذا أيضاً فان صيغة المضارع تدل على  
زمان الحال والاستقبال مع اتحاد الصيغة لان اشتاء ارادتهما في وقت واحد لا يوجب اشتاء الدلالة عليهما (قوله وبالجملة كل  
ملا يصلح معناه حقيقة الخ) يعني أن عدم صلاحية للاخبار المتأخر في الاداة انما هو لمعتبر معناه حقيقة لا تأويلا • واما  
بتأويل المعنى الاسمي فهي تصلح للاخبار بها أو معناها كما يقال للظرفية المخصوصة معنى في أو معنى في ظرفية مخصوصة (قوله

لان اقسام القفط الى الجزئي والسكلي الخ) دليل لجمال هذه القصة مخصوصة بالاسم • وحاصل الدليل أن اقسام القفط بالكلية والجزئية أعما هو بحسب اقسام مناه: بهما • ومعنى الاسم مستقل دون معنى أخوه أي السكلة • والأداة قان معنى من مثلاً هو ابتداء مخصوص على وجه يكون آلة للملاحظة حال طرفه مثل السبر والبصرة فلا يكون معنى به ومقصوداً بلفظات في قولك سرت من البصرة فلا يكون مستقلاً • وكذلك السكلة قان ضرب زيد مثلاً يدل على حدث مخصوص ولسبة مخصوصة بينه وبين قاعله ملحوظة على وجه المرآتية فلا يكون مناه مستقلاً أيضاً • قان قات الاسماء المشتقة كضارب ومضروب تدل على الحدث المخصوص والنسبة المخصوصة كما في زيد ضارب فلا يكون مناه مستقلاً أيضاً مع أنه اسم • قلت بينهما فرق خفي وهو أن النسبة في المشتقات أعما هي الى ذات مهبة داخلة في مفهومها فيكون المجموع مستقلاً بالمفهومية فيصلح لان يحكم عليه به بخلاف ضرب مثلاً قان النسبة في الكلّيات الى ذوات مشخصة خارجة عنها كما قرر في موضعه من أن النسبة الحكيمية في الكلّيات هي التي لا تحصل ذهنياً وخارجاً الا بذكر القاعل المعين فانها مرآة للملاحظة حال الحدث بالقياس أي القاعل المخصوص فتأمل (قوله واعلم أن الجزئي يقابل الكلّ الخ) الفرض منه دفع دخل وهو أن اقسام القصة الاولى مجتمعة مع اقسام القصة الثانية قان المشترك قد يكون كلياً بحسب كلا معنييه كالعين • وقد يكون جزئياً بحسبها كريد علماً للشخصين كالسكلي والجزئي غير مختصان بما يكون مناه واحداً • وحاصل الدفع أن اقسام القصة الاولى متباينة بالذات وكذا اقسام القصة الثانية وأما اقسام القصة الاولى مع اقسام القصة الثانية فهي متناثرة بالاعتبار وهسم السكلي والجزئي وان لم يختص بما يكون مناه واحداً لكن يمكن هذا التقسيم فيما يكون مناه واحد لا التقسيم الثاني • فلماذا أخذ فيه ما يكون مناه واحداً لا على سبيل الاختصاص فاعتبار قيد الحقيقة في قوله وان كان مناه واحداً • وان كان كبيراً لازم (قوله بئني اذا جرد النظر الى مفهوم المركب الخ) اعلم أنه كان مبنى الاعتراض أن يراد بلفظ الاحتمال في قوله يحتمل الصدق والكذب مناه القنوي الذي هو في الفارسية (برداشتن) وأن يكون هذا الاحتمال في نفس الامر ولا شك أنه لا خير يحتملها في نفس الامر يتصف بهما فانه اجتماع التيقين • فاجاب البعض ان المراد بالواو الواصلة أو الفاصلة لكن ما رضى به الشارح وقال لا معنى للاحتمال حينئذ قان الصدق أو الكذب على هذا التأويل يكون قطعياً • وقال والحق في الجواب أن المراد احتمال الصدق والكذب بمجرد النظر الى مفهوم الخبر ونسجه الحقني • فحاصل هذا الجواب أن احتمال الصدق والكذب أعما هو بمجرد النظر الى نفس مفهوم المركب بان لا ينظر الى امر خارج عن مفهوم المركب من خصوصية التملك أو خصوصية الطرفين أو امر آخر فيخبر الله تعالى وخبر رسوله عليه السلام • وقولنا الساء فوقها والكل أعظم من الجزء وغيرها من القطعيات الصادقة داخلة في تعريف الخبر لانها تحتمل الصدق والكذب عند العقل نظراً الى ماهية الخبر مع قطع النظر عما عداها • قان قلت يظهر من قول الشارح لا معنى للاحتمال حينئذ ومن قول الحقني • والحاصل أن الخبر يحتمل الصدق والكذب عند العقل الخ) انهما أرادا بالاحتمال الاحتمال العقلي والامكان الذهني • وقد علم أنه كان مبنى الاعتراض مناهما القنوي والاحتمال النفسي الامرى المتبادر من الكلام قان لزوم اتصاف الخبر بالصدق والكذب سماً على التعريف المذكور ليس الا بأخذ مناه القنوي • وأما الاحتمال العقلي والامكان الذهني فعما لا يستلزمان الوجود فضلاً عن الاجتماع • فهذا الجواب ليس موافقاً لاعتراض المترض ومع هذا هو خلاف المتبادر من الكلام • قلت ليس كذلك بل مراد الشارح والحقني في هذا الجواب الحق هو الاحتمال القنوي المتبادر من الكلام لكن غرض الحقني أن هذا الجواب مبني على أن بمجرد النظر الى نفس مفهوم الخبر وماهية من حيث هي • وهي نبوت شيء أو نفيه عنه ولا يتوهم أن هذا الجواب على تقدير حل لفظ الاحتمال على مناه القنوي يستلزم اجتماع الصدق والكذب وهو اجتماع التيقين لان امتناع اجتماعها بالنظر الى كونها تيقين في نفس الامر وهو خارج عن نفس مفهوم الخبر وماهية • وقد سرته لا نظر في احتمالي الخارج الى خارج الخبر أو الواقع • ويمكن أن يقال أنه لا يجب على الجيب أن يبني كلامه على مبنى اعتراض المترض فيمكن حل لفظ الاحتمال على الاحتمال العقلي أي يجوز عد العقل أن يكون صادقاً وكاذباً بمجرد ملاحظة نفس الخبر فتأمل (قوله قان كل ما بغرض في الخارج الخ) دليل على عدم إمكان صدق اللاتيني على شيء

شيء من الأشياء في الخارج والذهن • وإنما قال بفرض اتباعاً لمذهب الشيخ من أن المتبر في المحصورة اتصاف ذات الموضوع بالوصف التناوئي بالفعل بحسب الفرض • وقال بعضهم أنه إنما قال ذلك ليتضح عدم إمكان صدق اللاتشيء على شيء من الأشياء بخلاف ما إذا قيل كل ما هو في الخارج فإنه يوجب أن لا يكون اللاتشيء صادقاً بالفعل على شيء من الأشياء لعدم إمكان صدقه عليه • أقول أنه لا دخل لزيادة قيد الفرض فيه بل ليس عدم إمكان الصدق والألا لأنه لما صدق عليه شيء صدق اللاتشيء عليه يستلزم اجتماع التقيضين سواء كان موجوداً في الخارج في نفس الأمر أو موضوعاً عليه بل زيادة قيد الفرض لفرض شمول الأشياء المفروضة في الخارج أو الذهن فإن كل شيء فرض فيه لا يمكن أن يكون لاتشيء بل هو شيء • فإن قلت هو شيء في الفرض ولا شيء في الواقع قلت مفهوم اللاتشيء أعم من الواقع وغير الواقع فاهو شيء في الفرض كيف يكون لاتشيء مطلقاً • فإن قلت السكيات الفرضية داخلة في مفهوم السكياتي وكل مفهوم شيء فيلزم أن يكون اللاتشيء شيئاً • قلت الكلام في أن اللاتشيء لا يصدق على شيء وكون اللاتشيء فرداً لمفهوم الكل لا يوجب ألا كونه فرداً للشيء ولا استحالة في كون الشيء فرداً لقبضته • فإن قلت كونه فرداً للشيء يستلزم صدق الشيء عليه لأن كل كلي يصدق على أفرادهِ وهو يستلزم اجتماع التقيضين فيكون محالاً • قلت اجتماع التقيضين أن يصدقاً معاً على شيء واحد آخر لا أن يصدق أحد على آخر فإن مفهوم مطلق المفهوم يصدق على مفهوم سلبه • فصدق الشيء على اللاتشيء لا يوجب الاستحالة قائم واغتم وأنه من خواص هذه الحاشية ( قوله فالمتبر في أفراد السكياتي إمكان فرض صدقه عليها ) فيه بحث إذ كلية المفاهيم المستمدة الصدق كاللاتشيء • واللا يمكن بالامكان العام إنما هي بحسب تجوز العقل • والتجوز العقلي لا يستلزم الوجود حتى يقال أن من أفراد السكياتي ما يمتنع صدقه عليه في نفس الأمر إذ ليس لها وجود أصلاً فضلاً عن بحث إمكان صدق الكلّي أو امتناعه على أنه أن كان المراد من لفظ الفرض في هذا القول الفرض النفس الأمري والتجوز العقلي بحسب نفس الأمر • فالقول لا يجوز أصلاً صدق اللاتشيء على شيء من الأشياء الموجودة في الخارج أو في الذهن فكما أنه يمتنع الصدق في نفس الأمر كذلك يمتنع فرض صدقه فرضاً مهيحواوان كان المراد من الفرض مطلق الفرض أعم من أن يكون مهيحواولاً • فهذا الفرض موجود في الجزئي أيضاً • فالتحقيق أن المتبر في السكياتي هو إمكان فرض الأفراد في نفس الأمر بحسب نفس مفهوم السكياتي مع قطع النظر عن الخارج سواء كان له أفراد في نفس الأمر أو لا وأعم من أن يجوز فرض العقل في نفس الأمر بل يحاط امر آخر أم لا فقاط السكياتي على جواز فرض العقل في نفس الأمر عند ملاحظة نفس مفهوم السكياتي مع قطع النظر عما عداه • ولا شك أن هذا الفرض صحيح في نفس الأمر في نفس مفهوم السكياتي بخلاف الجزئي لأن نفس مفهومه يأتي الكثرة لدخول الشخص في مفهومه فلا يمكن الفرض المذكور فيه • وإنما قال المحشي إمكان فرض صدقه لأن السكياتي لا تقتضي فرضه بالفعل بل إمكان الفرض كاف فيه ( قال والمراد بتمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر الخ ) الفرض منه تشرع تمام الجزء المشترك بأن المتبر فيه امران ( أحدهما ) كونه مشتركاً بينهما ( واثمياً ) كونه بحيث لا يكون جزء مشترك بينهما خارجاً عنه • وإما اعتبار وحدة النوع الآخر فهو ليس بضروري فيه بل أعم من أن يكون تمام المشترك بينهما وبين نوع آخر أو نوعين آخرين أو الأنواع الأخر فليس ذكر نوع آخر على سبيل التقييد بل لأجل أن هذا التقدير كاف في تحقق الجينية فإنه أقل مرتبة الاشتراك فلا يرد أنه يلزم على قول الشارح وبين نوع آخر أن يكون تمام المشترك بينهما وبين نوع آخر أو الأنواع داخلاً في أو لا يكون يعني يكون خارجاً عن الجنس وداخلاً في الفصل وهو باطل ( قوله فالمتبر في مطلق الجنس آ ) أي لا يشتر في كونه جنساً مطلقاً كونه تمام المشترك بينهما وبين جميع ما يشاركها في هذا الجنس فإن الجسم الثامي مثلاً تمام المشترك بين الإنسان وبين النباتات دون الحيوانات وهو جنس للإنسان ولو كان بعيداً بقول الشارح في بيان الشق الثاني أو لا يكون معناه لا يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما أصلاً يدخل الأجسام البعيدة في الشق الأول أي في قوله أما أن يكون ( قوله فالجزئي الحقيقي لا يكون مقولاً ومحمولاً على شيء أصلاً وجهه أن الحمل يقتضي اتحاد الوجود ولا يمكن أن يكون وجود واحد قائماً بالحقوم عليه وبه لامتناع قيام الفرض الواحد بمحملين والا لا يكون العرض عرضاً فلا بد أن يقال أن معنى اتحاد الوجود ليس إلا أنه لأحدهما بالاصالة وللآخر بالتبعية بأن يكون أحدهما

منشأ لانزاع الآخر • وقد تخفى ان الجزئي هو الموجود اصالة والامور الكلية منتزعة عنها • واذا ثبت هذا فالحكم بتخاذ الامور الكلية مع الجزئي يكون صحيحاً بدون التمسك • فالجزئي يكون محكوماً عليه لا محكوماً به لان المحكوم عليه يكون أصلاً لا المحكوم به وفي صورة التمسك يلزم أن يكون الانزاعي منشأ لانزاع منشأ وهو باطل • وأورد بعضهم على قول استماع حل الجزئي بصحة قولنا بعض الانسان زيد وقال لا مانع من حل الجزئي على الكل لان التثاير الذهني والاعاد الخارجيه كاف في صحة الحل وهو موجود ههنا • فاجاب بعضهم بان هذا الحل بمعنى زيد بعض الانسان لكن هذا ادعاء محض لا يقطع مادة الاشكال والحق في الجواب أن المحكوم عليه في هذا القول ليس أمراً كلياً بان يراد من بعض الانسان أعم من زيد وعمرو وبكر والا لا يكون الحل صحيحاً لاستزاده صدق زيد على عمرو فلزوم اتحادهم مع بعض الانسان الكل الصادق على عمرو ايضاً فيكون المراد به أمراً جزئياً لا محالة لكن لا يراد منه جزئي آخر غير زيد لتباينها فيكون المحمول فيه عين الموضوع ويكون حل الجزئي على نفسه في الواقع لاعلى الكل • فانقات يكون هذا الحل على هذا كحل زيد زيد مع أنه فرق بينه وبين حل بعض الانسان زيد فان الاول أولى والثاني متعارف • قلت هذا في ظاهر اللفظ وفي الحقيقة ليس هو حلاً أولياً لان المراد من بعض الانسان هو زيد لا المفهوم الكل كما مر فيكون كحل زيد على زيد فان ارادة الكلية والصوم من لفظ بعض الانسان يجمع صحة حل زيد عليه لانه لو يكون عاماً وكلياً يصدق على عمرو ايضاً والا لا يكون عاماً فان صح حل زيد عليه بهذا المعنى يلزم أن يكون الخاص عاماً وهو كما ترى • فان قلت من قال انه بمعنى زيد بعض الانسان يلزم عليه ايضاً مع قطع النظر عن ادعائه صدق زيد على عمر لاتحاد المحمول أي بعض الانسان مع زيد فهو صادق على عمرو ايضاً فيكون متحداً معه ومتحداً للتحد متحد • قلت هذا يستلزم امتناع صحة حل الكل ايضاً مع أنه يصح زيد انسان بلا ريب • والوجه أن الاتحاد في حل الكل ليس الا ليكون الجزئي منشأ لانزاعه • فهذا الكل وان كان في نفسه عاماً لكنه من حيث كونه منتزعا عن زيد لا يصدق على عمرو فلم يلزم الاتحاد بين زيد وعمرو وتبين الفرق ايضاً بين زيد بعض الانسان وبعض الانسان زيد فان الاخير عكس الاول فأنزل قوله • والا فلا حل من حيث المعنى • أي ان اريد يزيد ذلك الشخص المعين وهذا ايضاً اشارة الى ذلك الشخص فلا يكون هذا الحل صحيحاً لانه يلزم حينئذ حل الشيء على نفسه بلا تباير أصلاً وفي تعريف الحل اتحاد المتبايرين الخ فلا بد أن يراد به مسمى يزيد وهو كلي فيكون حل الكل على الجزئي لا الجزئي على الكل • هذا ما قاله المحقق • وأنا أقول أن تعريف الحل اتحاد المتبايرين في نحو من التمثل بحسب نحو آخر من الوجود وهو على قسمين (أحدهما) حل أولى (والثاني) حل متعارف فطلق الحل بشملها • وقولنا هذا زيد ان أشير بلفظ هذا فيه الى زيد لا يكون الا بمعنى زيد زيد وهو حل أولى يشترط فيه تباير في نحو من التمثل ولو تبدد الالتفات فلا يكون حل الشيء على نفسه بلا تباير أصلاً فانكار صحة مطلق الحل شيء عجيب • وقد قال اهل التحقيق ان الحل ان كان بتعدد الالتفات ويكون هذا حجة تقيدية لموضوع والمحمول أو أحدهما يكون الحل صحيحاً اجماعاً • ولعل المحقق اراد اني الحل المتعارف لانه هو المتعارف في العلوم نكزة استعماله فصحة الحل الاولى في حكم عدمها لعدم افادته (قوله أي لا أخص مطلقاً ولا من وجه) لما كان الشارح أطلق لفظ أخص مطلقاً وكذا لفظ أهم فهو شامل لأخص مطلقاً ومن وجه واعم مطلقاً ومن وجه وكل أخص من وجه أعم من وجه فيكون نفي الأخص من وجه مستلزماً لنفي الأعم من وجه • فاعترض عليه بلزوم التكرار بان نفي الأخص من وجه هو نفي الأعم من وجه فلا قائمة في ذكره بدمه وكذا في قوله والاعم يلزم تكرار قوله ولا أخص لان كل أعم من وجه فهو أخص من وجه فغنيه يستلزم نفيه • فدفعه المحقق بوجوب الاول ان المراد بالأخص مطلق الأخص فهو شامل لنحوي الأخص وبالإعم الأعم المطلق لان وجه فانه قد دخل في نفي مطلق الأخص فلا يلزم التكرار • والثاني أن يراد بالأخص الأخص المطلق لا من وجه وبالإعم أعم مطلقاً شاملاً للأعم المطلق والاعم من وجه فغني الأخص من وجه داخل فيه لا نفي الأخص المطابق فلا تكرر (قال لوجود الأعم بدون الأخص) أي ان كان الجزء المشترك أخص من تمام المشترك يكون تمام المشترك أعم منه وكل أعم يوجد بدون الأخص والا لا يكون أعم فيلزم أن يوجد تمام المشترك بدون هذا الجزء المشترك وهو باطل لانه يستلزم وجود

الكل بدون الجزء . وهو محال هذا تقرير كلامه على نحو مراده لكن يرد عليه ان عطف قوله ولا أخص على قوله لا جائز أن يكون مبنيًا يستلزم أن يكون المعنى ولا جائز أن يكون أخص فجواز كونه أخص لا يستلزم وجود الأعم بدون الأخص بل جواز وجوده فليزم منه جواز وجود الكل بدون الجزء لا وجود الكل بدون له جواز لا يستلزم الوجود . ويرد الاشكال على هذا في قوله ولا أعم أنه بان جواز عموميته لا يستلزم وجوده في نوع آخر حتى يلزم التسلسل وهذا أصعب الاشكالات فيكون تقدير مقدمة أخرى لازماً وهي انه لو كان جائزاً لما لزم من فرض وقوعه محال (قوله) وأما تمام المشترك فلا يصدق على نفسه (الح) الفرض منه بيان عمومية بعض تمام المشترك وخصوصية تمام المشترك فلا تحقق نوع بإزاء تمام المشترك بل يوجد تمام المشترك في كل نوع يوجد فيه بعض تمام المشترك ويكون عمومية بعض تمام المشترك لاه صادق على تمام المشترك وهذا النوع وتام المشترك لا يصدق الا على هذا النوع لاه لا يصدق على نفسه صدق الكل على الجزئي فانه يوجب كونه فرداً نفسه فيكون لبعض تمام المشترك فردان ولتمام المشترك فرد واحد فيكون أعم (قوله اذ لا يكون الشيء فرداً نفسه) يعني اذا لوحظ الشيء في نفسه بلا اعتبار أمر آخر فلا يرد المفهوم مفهوم فان الموضوع في هذا القول لوحظ مع الخصوصية فيكون المعنى المفهوم الخاص فرد لمفهوم عام والا لا يكون فيه حل الكل على الجزئي بل يكون هذا الحل حلاً أولياً وهو لا يفيد الفردية (قوله) وأجيب بما تقرر الكلام (الح) حاصله بيان حصر جزء الماهية في الجنس والفصل بمختلف النسب واعتبار نوع مبين لتمام المشترك . وتقريراناً نقول أن جزء الماهية لا يخلو عن حالين اما أن يكون تمام المشترك اولاً • الاول الجنس • والثاني اما أن لا يكون مشتركاً أصلاً بل يكون مختصاً بالماهية كالناطق فهو فصل للماهية • واما أن يكون مشتركاً بينها وبين نوع آخر مبين لها فيختلج لا بد أن يكون بعضاً من تمام المشترك بينهما لا تمام المشترك والا لا يكون ثانياً بل أولاً وهو خلاف المفروض ويكون هنا تمام مشترك بينها وبين نوع مبين لها بالضرورة ويكون بعض المشترك هنا جزئه وبعضه • ثم هذا البعض على حالين اما أن يكون مختصاً بتمام المشترك ولا يوجد في نوع مبين لتمام المشترك أو يوجد فيه ويكون مشتركاً بينهما • فالاول يكون فصلاً لتمام المشترك وتام المشترك جنس للماهية فيكون ميمزاً للجنس عن جميع أعياره وجميع افعال الجنس بعض أفعال الماهية فيكون ميمزاً للماهية في الجملة أي عن بعض مشاركتها فان الانسان مثلاً أخص من الحيوان وقيضه أعم من قضيضه فكذلك يوجد لا حيوان يوجد لا انسان بدون العكس • فيكون تمام أفعال الجنس بعض أفعال الماهية قطعاً فيكون فصل الجنس فصل الماهية أيضاً أي ميمزاً عن بعض مشاركتها • وأما الثاني فلا يمكن أن يكون تمام المشترك بين الماهية وبين هذا النوع بل يجب أن يكون بعض تمام المشترك بينهما والا يلزم أن يكون داخلاً في القسم الاول فيكون هنا تمام مشترك آخر غير تمام المشترك الاول لاه قد فرض هذا النوع مبنيًا لتمام المشترك الاول . والشيء لا يوجد في مبادئه فاندفع قول المترشح انه يجوز أن يكون تمام المشترك الاول موجوداً أيضاً في هذا النوع ويكون بعض تمام المشترك تاماً أيضاً لصدقه على هذا النوع وعلى تمام المشترك وعدم صدق تمام المشترك على نفسه قائل (قوله انجبه) أن يقال جواب لقوله اذا قيل حاصله أن الجواب المذكور ناقص لورود اعتراض قوى عليه وهو أن المقصود لزوم التسلسل على تقدير كون بعض تمام المشترك أعم من تمام المشترك وهو لا يلزم بل ينقطع السلسلة بعد تمام المشترك • الثاني لاه اذا فرض نوع مبين لتمام المشترك الثاني حسب ما أوجب به الحبيب ان بعض تمام المشترك اما أن يكون مشتركاً بين تمام المشترك الثاني وبين نوع مبين لاه أولاً فالثاني فصل لتمام المشترك الثاني والا لا يكون الا بعض تمام المشترك لان كونه تمام المشترك خلاف المفروض فلا محالة يكون تمام مشترك ثالث بين الماهية وبين النوع المذكور غير تمام المشترك الثاني لان هذا النوع مبين لتمام المشترك الثاني فكيف يوجد هو فيه لكن يمكن أن يكون هذا الثالث بينه هو الاول لان المباشرة اتعاهي بين الثاني والثالث لا الاول والثالث فبجاء وحدة الثالث والا لا يكون نوعان متباينين متباينين للماهية ويكون كل منهما مشاركاً للماهية في تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع ولا يوجد ذلك في النوع الآخر ويوجد بعض تمام المشترك في كل من النوعين مثلاً بإزاء الانسان الفرس والشجر وتام المشترك بين الفرس والانسان الحيوان وبين الشجر والانسان الجسم التامى المنتصب النامة ولا يوجد الحيوان في الشجر ولا الجسم التامى المنتصب القائمة في الفرس • والجسم التامى

بعض تمام المشترك الذي هو موجود في كل واحد من الفرس والشجر • وأعم من الحيوان والجسم انهماي المتصّب القائمة لوجوده في الشجر والفرس فبعض تمام المشترك الثاني اما أن يكون تمام المشترك بين الماهية وبين النوع الذي هو بزاء تمام المشترك الثاني أو يكون بعضاً من تمام المشترك بينهما لا جائز أن يكون أولاً لانه خلاف المفروض • وعلى الثاني يحصل تمام مشترك ناك هو بينه الاول ( قوله فلا يدفع له الا اذا ثبت الخ ) هذا الحصر ادعائي والفرض منه اثنيته على قوة الاعتراض وقال الفاضل القوشجي • ويمكن دفع الاعتراض من غير بناء على تلك القاعدة بان يقال هذا الجزء الذي هو بعض تمام المشترك يكون مشتركاً بين الماهية وكلا النوعين المذكورين • فاما أن يكون تمام المشترك بين تلك الاطوار الثلاثة أو بعضه لا سبيل الى الاول لانه خلاف المقدّر ولا الى الثاني لانه يلزم أن يكون هناك تمام مشترك ناك بين تلك الماهية وذيئك النوعين المذكورين ويكون ذلك الجزء المذكور بعضاً منه وينقل الكلام اليه فيلزم أن يكون هناك تمام مشتركات غير متناهية يكون كل منها أمم مطلقاً من الآخر انتهى • وفيه بحث لانه ان أراد من كلا النوعين مجموعهما فلا يلزم من كون ذلك الجزء الذي هو بعض تمام المشترك تمام المشترك بين الاطوار الثلاثة خلاف المفروض لان المفروض عدم كونه تمام المشترك بين الماهية وبين نوع يحصل ومجموع النوعين ليس نوعاً محصلاً وان أراد كل واحد منهما فلا نسلم لزوم تمام مشترك ناك فاقبل ( قوله الا اذا ثبت الخ ) أي لا يمكن دفع هذا الاعتراض الا اذا ثبت امتناع كون الجنسین لمساهية واحدة في مرتبة واحدة • وقالوا في اثباته انه لو أمكن هذا لم يحصل كل واحد من الجنسین بالفصل وحده والا يلزم خلو النوع من الجنس فان الجنس الآخر أيضاً جنس له بل كل منهما يحصل بالفصل والجنس الآخر فلزم حصول المجموع من المجموع ويكون تحصيل كل منهما موقوفاً على الآخر وهو يستلزم الدور وفيه اعتراضات عديدة يفتي بيها الى الاطاب ( قوله اذ من جملة الماهيات ماهو بسيط ) يعني ان الجزء الذي ليس تمام المشترك بل بعض المشترك لا يمكن ان يكون مشتركاً بين الماهية وبين جميع ماعداها لان كل مركب ينتمي الى البسيط وكل كثرة لا بد لها من الواحد فانه مبدأ الكثرة والبساط لاجزه لها فلا يكون الجزء المذكور مشتركاً بين الماهية وبين هذا البسيط فيكون مميزاً لها عنه ويميز الماهية هو الفصل فانخصر جزء الماهية في الجنس والفصل ثبت المطلوب بهذا الدليل الآخر ( قوله الا ان يقال المراد به الماهية الخ ) يعني لفظ في الجملة منطلق بالماهية والمراد به مطلق الماهية سواء كانت من حيث هي أو مأخوذة مع الوجود وجيشد لا يرد الاشكال أصلاً ويكون له معنى محصل ويكون حاصل جواب الشارح ان اللازم ما يمتنع اعتكاه عن الماهية مطلقاً فلازم الوجود ماهو لازم للماهية المأخوذة من حيث الوجود ولازم للماهية ماهو لازم للماهية من حيث هي فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وألى غيره ولعل المحيى أشار الى هذا حيث أجاب بعنوان آخر وقال فالاول الذي يشير الى محته أيضاً ( قال فان من تصور الاربية الخ ) يعني ان الاقسام يتساوين لازم بين الاربية لحصول الجزم بمجرد تصورها فان قلت لا يلزم من تصورها تصور التزوم فضلاً عن الجزم به فكيف يكون تصور الاربية والاقسام يتساوين كافياً في جزم التزوم ( قلت ) المراد بالجزم بالزوم الجزم بوقوع النسبة بينهما بالضرورة فن تصور الاربية والاقسام يتساوين يجزم بان الاربية منقسمة يتساوين بالضرورة ( قوله فيفسر التميز بين حدودها وروسها ) وجه عسرته صعوبة امتياز القضاياات عن العرضيات فان الجنس يلتبس بالعرض العام والفصل بالخاصة • ولهذا قال الشيخ ان معرفة الحدود والرسوم في غاية الصعوبة • وقال صاحب المتبهر في غاية السهولة لان الحدود حدود الاسماء وهي أسئلة الامور المعقولة لذا فلا بد ان يشغل الجزء المشترك والمميز وهما الجنس والفصل • وقال الامام منتصفاً بينهما ان المراد ان كان تشریح مدلول الاسم فتقول صاحب المتبهر معتبر وان كان تفصيل الماهية الموجودة في نفس الامر وامتيار أجزائها في الواقع فالحق ما قاله الشيخ ( قوله فلا يتدرج تحت الواجب ) هذا تخريج على الشق الثاني من شق الاعتراض على قول الشارح ( وأما ان يكون تمتع الوجود في الخارج أو يمكن الوجود فيه ) وحاصله انه ان كان المراد بالامكان الامكان العام فيكون شاملاً للتعين أيضاً ولا يكون ذكره مقابلاً له حيثشدهمياً وان كان المراد به الامكان الخاص يخرج منه الواجب لانه سلب الضرورة عن الطرفين أي الوجود وعدمه والواجب ضروري الوجود • وحاصل ما أجاب به المحيى ان المراد بالامكان العام القيد بمجاوب الوجود أي يعتبر فيه

سلب ضرورة المدم فلا يكون شاملا للمتع لان المدم فيه ضروري ويشمل الواجب لعدم ضرورة المدم فيه ( قوله أجنب تخصيص الدعوى بالكليات الصادقة الخ ) يعني ليس المقصود بيان النسب في الكليات مطلقاً بل هو مخصوص بالكليات الصادقة على شيء أو أشياء في نفس الامر أو التي يمكن صدقها في نفس الامر ففروج اللشي واللا يمكن بالامكان العام عنها لا يضر وقال بعضهم ان المتبر في مفهوم النسب امكان فرض الصدق لا الصدق في نفس الامر لان التقيضين لكليتين متساويين كليان والكلي مابرض صدقه • ولهذا يصدق تعريف الكليات الفرضية • ويمكن للعقل ان يفرض كلاهما صادقاً على كل ما يصدق عليه الآخر فيكون فيها نسبة التساوي صحيحاً وان لم يصدق في نفس الامر • فأجاب الحق الفنازاني ان هذا يستلزم ان يكون التباينان متساويين فانه يمكن هذا الفرض فهما أيضاً وان لم يكن في نفس الامر صحيحاً ( قوله انه ان يقال السالبة للمدولة المحمول أهم من الموجبة المحصلة ) وجهه ان السالبة لا تحضي وجود الموضوع والموجبة تقتضي فان صدق بعض الانسان ليس بلا ناطق لا يستلزم صدق بعض الانسان ناطق لجواز ان يكون موضوع هذه السالبة المدولة المحمول مدوماً فلا يكون ناطقاً ولا لاطقاً لان السلب الذي هو جزء المحمول فيه نوع من الثبوت • وثبوت الشيء لشيء فرع ثبوت المتيث له فانما المسم هو لا يثبت له شيء وجودياً محضاً كان أو عدماً ثابتاً • وحاصل هذا اليراد انه لا يلزم صدق الاخص بدون الاعم ان لم يكن قبض الاخص أهم لان عدم صدق كل لحيوان لانسان اما يلزم صدق بعض اللاحيوان ليس بلا انسان وهو لا يستلزم صدق بعض اللاحيوان انسان لا مر ( قوله وان تمسكت الخ ) يعني ان قلت في جوابه ان عدم صدق اللاانسان والانسان على بعض اللاحيوان يوجب ارتفاع التقيضين وهو محال فيجب على تقدير عدم صدق أحدهما صدق الآخر • قلنا في ترديدك ان اللاانسان المحمول في السالبة المدولة هو قبض الانسان لاعتبار الصدق لانه في حالة الافراد • ثم حكم بلبه والانسان المحمول في الموجبة صادق على موضوعه فلا يحفظ هو باعتبار الصدق وقبض الشيء باعتبار مفهومه غير نقيض باعتبار صدقه فلا يلزم ارتفاع التقيضين فتأمل غاية التأمل فانه من المزالق ( قوله ثبوت المدعي ) يعني ان لم يقيد التباين بالكلي في قبض العام وعين الخاص الذين بينهما عموم وخصوص من وجه لا يثبت المدعي وهو انه ليس بين قبضي العام والخاص من وجه عموم أصلاً لان مطلق التباين يشتمل التباين الجزئي أيضاً أي صدق كل واحد من الشئيين بدون الآخر في الجملة سواء تصادقا في بعض الاوقات كما في الصوم من وجه أولاً كما في التباين الكلي فهو شامل للعموم من وجه ولو من وجه • والفرض انه ليس العموم بين قبضي العام والخاص لزوماً كاللاحيوان والانسان فانهما متباينان مع انه كان بين الحيوان والانسان عموم من وجه ( قوله لانا قول المايينة الجزئية منحصرة الخ ) يعني ان المايينة الجزئية لا توجد الا في المايينة الكلية أو العموم من وجه فلا تكون خارجة عن النسب الاربع فاعتراض لزوم عدم انحصار نسبة الكليات في الاربع ساقط • فان قلت لم تكن حينئذ نسبة خاصة من النسب الاربع والمقام يقتضي بيان نسبة خاصة منها بين قبضي العام والخاص من وجه • قلت الامر هكذا لكن لا كانت المايينة الجزئية راجعة الى قسمين مخصوصين منهما على الترتيد فكانت نسبة مخصوصة منها ( قوله ولا بد في الاضافي من الادرراج بالفضل ) اعلم انه لما كان للجزئي والكلي قسمان حقيقي واذافي وقد ظهر الفرق بين الجزئي الحقيقي والاذافي بيان المصنف ولم يظهر الفرق بين الكلي الحقيقي والاذافي ببيان صريحاً فتصدى الشارح • وقال الكلي الاضافي هو الاعم من شيء آخر وان فهم هو من قول المصنف في تعريف الجزئي الاضافي ( كل اخص تحت اعم ) اعترض عليه بان قولك الاعم من شيء آخر ان كان بمعنى الصالح لفرض الاشتراك بين كثيرين فهو الكلي الحقيقي وان كان غير ذلك فهو ليس بكلي فضلاً عن ان يكون اضافياً • فأجاب الحق المندقق ان معنى الكلية متبر في الاضافي أيضاً لكن للمعول في الكلي الاضافي ادرراج شيء آخر تحته بالفضل في نفس الامر حتى يكون صادقاً عليه بالفضل وليس الكلي الحقيقي الا ما يصلح لان يندرج تحته شيء آخر بحسب فرض العقل اعم من ان يكون ذلك الادرراج في نفس الامر ام لا لكلي الاضافي اخص من الكلي الحقيقي مطلقاً بكن نسبة الجزئي الحقيقي والاذافي • قال في تعريف الجزئي الاضافي نظر حاصل النظر ان تعريفه بالخاص تحت العام يضي الى ذكر احد المتضايفين في تعريف المتضايف الآخر لان تعقل الخاص يحتاج الى تعقل العام وتعقل العام بالعكس وذلك لا يجوز لانه يستلزم تقدم الشيء على نفسه ( قوله قابل التضاضاف ) اعراض القابل بين المفهومين

هو امتناع اجتماعها في محل واحد من جهة واحدة وهو على أربعة أقسام لأنها ان كان لوجودين يتوقف نقل أحدهما على الآخر فهو قابل التضايك وهو على قسمين أحدهما حقيقي والآخر مشهور في كافي الكيفية والجزئية والجزئي والكلّي فان الاول حقيقي والثاني مشهور في كافي وجوديين غير ذلك فهو قابل التضاد كما في السواد والياض وان كان أحدهما وجوديا والآخر عديا ويكون محل المدعى قابلا لوجودي فهو قابل السدم والملكة والا فهو قابل الإيجاب والسلب ( قال وهذا منقوض بواجب الوجود ) المراد به ذاته ومصادقاته للشخص لا للمفهوم الكلّي وحاصل النقض ان قولك كل جزئي حقيقي جزئي اضافي ليس بصحيح لان ذات الواجب الوجود جزئي حقيقي وليس بجزئي اضافي والا يلزم ان يكون ذاته الشخص مندرجا تحت الملاحة الكلية وحيث اذا ما ان يكون الشخص عيناً فيلزم اتحاد الجزئي والكلّي واما ان يكون ذاتها عليها فيكون غيرها وهو باطل لانه خلاف ماقرر في الحكمة من عينيه في الخارج والذهن لا كسائر الاشخاص التي يمكن تحليلها الى مادية كلية وتخصص في الذهن فنقول من قال ان تخصص الواجب عينه في الخارج لا في الذهن وحيث لا يتمتع كونه مندرجا تحت الملاحة الكلية للمرأة عن التخصص في الذهن وهو مطلق مفهوم الواجب الكلّي ليس الانشائي من خرافة عقله وقلة تأمله لان عينه الشخص لذاته الشخص تأتي عن حصوله في الذهن خالياً عن التخصص فانه بوجوب خلوّه عن ذاته وثبوت الشيء لذاته واجب والا يلزم سلب الشيء عن نفسه والحاصل انه لا يكون هو حاصله في هذا التقدير فاقبل ( قوله بل لا يقل الا بوجوده كونه يعني لا يمكن نقل ذات الواجب تعالى الا بصفاته الكلية كالزاد والحاقق وغيرها لكونها منحصرة في ذاته الشخص فتكون مرآة لتفقه بواسطة علم انحصارها في ذاته فهذا العلم علم بالوجه والوجه كلي فالمعلوم به ايضا كلي في الاصل لاتحاد العلم والمعلوم بالذات وعلم ذاته الشخص ليس الا بعلم انحصاره فيه فنقدر ( قوله ورد بان معنى الجزئي ) يعني ليس معنى الجزئي ما يحصل في العقل ويكون مائفاً فيلزم امتناع جزئية واجب الوجود لعدم امكان حصوله في العقل بل ما يكون بحيث لو حصل في العقل لكان ماناً وان لم يحصل فيه او لم يكن حصوله فيه لان امكان حصوله فيه ليس ماحوفاً في معناه فيصدق الجزئي الحقيقي هذا المعنى على الواجب فان قلت ان مناط الكلية والجزئية هو الوجود الذهني لانها من المقولات الثانية فكيف لا يكون الحصول في الذهن ماحوفاً في مفهومها قلت لاشك انها من المقولات الثانية وقد شرط فيها الوجود الذهني لكن الفرض ان مدار الكلية والجزئية ليس على الحصول في الذهن بل على الحصول او امكان الحصول فيه بد فرض الحصول فيه كافها فقد أخذ الحصول في الذهن في مفهومها لكنه اعم من ان يكون على سبيل التحقيق او على سبيل الفرض والتقدير فلا يتأني لحاظ تلك الحيثية كونها من المقولات الثانية واعتبار هذه الحيثية واجب اثلا يخرج الامور الغير الحاصلة في الذهن بالفصل وما يتمتع حصوله فيه عن الكلية والجزئية وهو اللائق بسوم قواعد الفن والا يلزم الوساطة بين الكلّي والجزئي وهو باطل بالاتفاق فان قلت هما قسبان للتصور وهو قسم للعلم فلزم الحصول بالفصل قلت لحاظ الحيثية المذكورة وموجود هنا ايضا أي ان علم يكون هكذا والا يلزم توقف كون الشيء كلياً على علمنا به وهو كما ترى ( قال واما تنقيد القول بالاولى الخ ) أي تنقيد المصنف في تعريف الاضافي بالاولى حيث قال في تعريفه كل مادية يقال عليها وعلى غيرها الجنس قولاً اولياً لاجراجه الصنف وهو النوع المقيد بصفات عرضية كلية كالكرومي والتركيب فانه كلي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو كما اذا مثل التركى والفرس ما هما كان الجواب الحيوان لكن ليس قوله على التركى اولياً أي بلا واسطة بل بواسطة حل الانسان عليه فلا يكون الصنف نوعاً اضافياً لكن يرد عليه ما أورده المحقق من انه يلزم على هذا ان لا يكون النوع السافل نوعاً اضافياً بالنسبة الى الجنس العالي والمتوسط فان حلها عليه بواسطة الجنس السافل لا قولاً اولياً ( قوله وذلك لان النوع الحقيقي الخ ) المقصد منه اثبات الملازمة المفهومة في قول شارح ( والا لكان النوع الحقيقي جنساً ) يعني ان تكن هذه المراتب المذكورة في النوع الحقيقي ايضا كالتوابع الاضافي لزم ان يكون النوع الحقيقي جنساً وهو محال وبما ان فرض المراتب المذكورة بالترتيب في النوع الحقيقي يستلزم ان يكون نوع حقيقي فوق نوع حقيقي آخر أو نمته وليس النوع الحقيقي الا ما يكون تمام الملاحة لجميع افرادها فالنوع الحقيقي الذي هو فوقه لا يمكن ان يكون تمام الملاحة المختصة لجميع افرادها والا لا يكون

التويع الذي هو تحت تمام الماهية بل مشتقاً على أمر زائد كلي على حقيقة الأفراد والزائد الكلي هو العارض الكلي فلا يكون هذا نوعاً حقيقياً بل صفاتاً (هـ) وإن لم يكن التويع الفوقاني المذكور تمام الحقيقة المختصة بل تمام الحقيقة المختصة هو التويع فلا يكون هو نوعاً لانه حينئذ يكون تمام الماهية المشتركة وتتمام الماهية المشتركة يكون جنساً لأنواعاً ثبت أن التويع الحقيقي لا يكون الا واحداً وهذا هو الحق فلا يتوهم انه لا يلزم على هذا كونه جنساً بل اللازم ان يكون شيئاً واحداً ماهيتان أو عدم بقاء التويع الحقيقي نوعاً حقيقياً لأن مقصود الشارح لزوم كون التويع الحقيقي جنساً على تقدير لحاظ الترتيب بينهما لا مطلقاً (قال لأن بعض مقوم السافل مقوم للعالي) يعني أن الجنس العالي مقوم للسافل فقومه يكون مقوماً للسافل أيضاً لأن جزءه الجزء جزء كما في الجسم الثاني والحيوان حصل منه قضية كلية اعني كل ما هو مقوم للعالي فهو مقوم للسافل لكن لا يصح عكسه كلياً والا لم يبق بين العالي والسافل فرق بل يلزم أن يكون السافل عالياً والعالي سافلاً والاصل أن تمددها حينئذ باطل فضلاً عن أن يسمى أحدهما عالياً والثاني سافلاً ثم يصح عكسه الجزئي فيحصل منه قضية جزئية أي سافل مقوم السافل مقوم للعالي وهو مقوم العالي كالتامني قاته مقوم للجسم الثاني والحيوان أيضاً ولقد فصل الشارح في شرح المطالع حال الفصل بما حاصله أن له نسبةً إلى التويع ونسبةً إلى الجنس ونسبةً إلى حصة التويع من الجنس أما نسبة التويع فهي أنه مقوم له كالتامني فكل مقوم للعالي مقوم للسافل إذ العالي مقوم له • وأما نسبة إلى الجنس فهي أنه مقوم له كتنظيم الناطق الحيوان إلى الإنسان والفرس فكل مقوم للسافل مقوم للعالي لأن قسم السافل يستلزم قسم العالي لأن العالي جزء منه فيلزم من قسمه تنقسمه ولا يعكس كلياً والا لتحقق السافل حيث تحقق العالي فلا يبق السافل سافلاً والعالي عالياً لكن قد قسم السافل بقسم العالي فإن بعض مقوم العالي مقوم للسافل وهو مقوم السافل وأما نسبة إلى حصة التويع من الجنس فقل الامام عن الشيخ أن التعليل فاعلية لوجودها من التامني الحيوان في الإنسان حصة وكذا في الفرس وغيرهما من أنواع الحيوان فالعلة الموحدة للحيوانية التي هي حصة من حصصها في الإنسان هي الناطقية وفي الفرس الصاحلية لأن نسبة الفصل إلى الجنس كنسبة الصورة إلى المادة يعني أنها علة موجبة لوجودها بالفضل ورافعة لايهاية (قوله ومع هذا التقييد) لا يقتضي بأن تصور المرف يستلزم الخ • اعلم أن الشارح قال في تعريف المرف هو ما يستلزم تصوره تصور الشيء أو امتيازاً عن كل ماعداه فأورد عليه النقض بأن تصور المرف يستلزم تصور المرف أيضاً لتأخرها بالذات وتصور الماهيات الملزومة يستلزم تصور لوازمها البينة التي اعتبرت في دلالة الالتزام فلا يكون هذا التعريف مائلاً فأجاب عنه المحقق بأن المراد من الالتزام ما يكون بطريق النظر وليس استلزام المرف للمرف والماهية الملزومة للوازم البينة بطريق النظر فاندفع النقض وقال الصدر الشيرازي لا حاجة إلى هذا التقييد إذ المراد بتصور المرف تصوره بكنه الحقيقة وظاهرات تصور المرف اجمالاً لا بوجوب تصوره بكنه الحقيقة وكذا تصور الماهيات الملزومة لا يجنب تصور الوازم البينة بكنه حقائقها لأن كنه الحقيقة لا يعم إلا من الجنس والفصل وهما لا يمتلئان في تصور المرف اجمالاً وكذا لا يستلزم تصور المزموم تصور الجنس والفصل للزامة البينة فافترقا (قوله ومنهم من توهم) أن الحاد التام قد يحصل بغير تصورات الأجزاء بالكنه وهو العلامة سعد الدين الفشتاذي قاته قال • أن الحاد التام ما يجنب تصور الشيء بكنهه أي بالجنس والفصل الترتيب له أما تصور أجزاء الحاد فلا يلزم أن يكون بالكنه بل يكفي تصوره بوجه ما سواء كان بالكنه أو بغيره فردة المحشي المدقق وقال انه ليس بشيء لأن مجموع الأجزاء الذهنية هو نفس الماهية المحدودة فإذا لم تكن لأجزاء كلها أو بعضها معلوماً بالكنه لم تكن الماهية معلومة بالكنه قطعاً لأن تصور بعض الأجزاء بوجه عرضي يستلزم تصور الماهية المركبة عنه بالرغم لا بالحد والا يلزم أن يكون الحاد حاصل بالعرض وهو باطل فلزم تصور جميع أجزاء الماهية بالكنه قطعاً فإن قيل يلزم على هذا التسلسل بكنه أجزاء الماهية ثم كنه أجزاء أجزائها وهلم جرا قلت لا بد أن ينتهي المركب إلى البسيط والكثرة إلى الوحدة فلا تسلسل (قوله والصواب أن المعتبر في المرف الخ) المقصود منه ترديد قول المتأخرين من قبيد المرف الذي لا يكون موصل إلى كنه المرف بالامتنياز عن جميع ماعداه وحاصل الترديد انه لا يجب الامتنياز عن الكل في التصور بل يكفي فيه الامتنياز عن بعض ماعداه والدليل عليه أن النطق بجميع قوانين الاكتساب وكما يكون

صور الشيء بالكنه ككذلك صورته بحيث يوجب التميز عن بعض ماعده أيضاً كشيء فلو قيد التصور بالوجه بالامتنياز عن جميع ماعده لا يكون هذا القسم داخلاً في أقسام المعرفة وقوانين الاكتساب المذكورة في المطلق فلا يكون المطلق جميع قوانين الاكتساب ( قوله فيها يصلحان للتعريف في الجملة يعني ان تصور شيء بوجه أمر أو أخص منه اذا يكون كسبياً لا يحصل الا بهما فادخالهما في المعرفة ضروري ولا ينبغي عليك ان الخشي المحقق قال فيها قبل ان الفرض من المعرفة ما يكون صورته بطريق النظر موصلاً الى تصور الشيء أو امتيازاً عن جميع ماعده فهذا تريد لما قال هو وسلمه فيما سبق وان هو الامتناض بين قوله فان النظر هو ترتيب أمور معلومة بل لفظ الترتيب يقتضي التمدد والمفيد للامتنياز عن البعض لا يحتاج الى ترتيب أصلاً كلفظ الشيء فإنه يفيد الامتنياز عن البعض وهو الاثنى فلا يكون هذا الاكتساب على قوله أيضاً بطريق النظر فقد صدق ان لكل عالم معرفة ولو كان علامة ولهذا قيل انظر الى مقال ولا تنظر من قال فتأمل ولا تغفل ( قوله هذا موقوف على ان يكون العام ذاتياً لخاص الخ ) يعني ان الحكم الكلي بان وجود الخاص في العقل يستلزم وجود العام فيه لا يصح الا اذا قيد بالقيدين أحدهما كون الامر ذاتياً وثانيهما كون الخاص معقولاً ومتصوراً بالكنه التفصيلي والا لا يلزم من نقل الخاص نقل العام اذ المرضي العام لشيء لا يحصل في الذهن بمحصل كنه فيه وحصوله بوجه عرضي عام آخر ( قوله وهذا اما يصح اذا لم يجعل السكون الخ ) أي كون الحركة والسكون مساويين في العلم والجهل على تقدير ان فسر السكون بكون الشيء في أين في مكان واحد فيكون مفهوماً وجودياً كالحركة قلنا كون الشيء في أين في مكانين فيكون بينهما قابل التضاد لكونهما وجوديين وأما اذا فسر السكون بعد الحركة عما من شأنه ان يكون متحركاً فهو أخفى من الحركة لكونه عديماً والاعدام تعرف بملكها والتقابل بينهما حينئذ يكون قابل السدم والملكة والتعريف بالاخفى ارجأ من التعريف بالساوي فلا يكون جائزاً ( قوله وذلك لظهور الدور فيه الخ ) بيان لوجه نسبة الدور بالصرح والمضمر أي ان كان تعريف الشيء بما يتوقف معرفته عليه بمرتبة واحدة فهو دور مفرغ سمي به لكون الدور ظاهراً فيه كتعريف الشمس بكوكب النهار والتهار بزمان كون الشمس فوق الافق وانت كان تعريف الشيء بما يتوقف معرفته عليه بمرتبتين أو بمراتب فهو دور مضمر سمي به لحفائه كتعريف الاثنين بالزوج الاول والزوج بالعدد المتقسم بمساويين والمساويين بالثنتين الذين لا يفضل أحدهما على الآخر والثنتين بالاثنتين فالاول يستلزم قدم الشيء على نفسه بمرتبتين لانه مقدم على مقدمه الذي كان موقوفاً عليه فيقدم على نفسه بمرتبتين والثاني يستلزم جذا التقدم بمراتب كثيرة فهو أخفى وارده لانه مشتدل على الصريح مع زيادة •

ثم بحث التصورات والآن حان ان نشرع فيها بتملح بالتصديقات

## مبحث التصديقات

( قوله كذلك للحجة مباد تتركب منها الخ ) أي وان كان المقصود الاصلي هنا بيان الحجة لكن معرفة مباحثها موقوفة على معرفة بحث مبادئها التي تتركب منها وهي القضايا وأحكامها فذلك قدم مباحثها وقدم تعريف القضية لان البحث عن القضية موقوف على معرفتها ( قوله والثاني أولى ) لان المتبر هو القضية المعقولة لان بحث المطلق عنها إنما هو من حيث كونه مبدأً للإبصار لكون القضية جزء للموصل والإبصار صفة للمقول لا لفظ فاطلاقاً لفظ القضية على القضية المعقولة والمفروطة ليس الا بالحقيقة والمجاز لان القضية المعقولة هي قضية حقيقة واطلاقاً على المفروطة إنما هو كنسبة الدال باسم المدلول لدالها على المعقولة فيكون مجازاً ( قوله والعلم بها يسمى تصديقاً عند الامام ) أي الاذعان للمتلقي بالقضية المعقولة التي هي المركب من الحكموم عليه وبه والحكم بمعنى وقوع النسبة أولاً وقوعاً تصديقاً عند الامام فالقضية المعقولة من قبيل المعلوم والتصديق من قبيل العلم بها ولا يلزم حصول التصديق بها من مطلق حصولها في الذهن فانها حاصلة حين التردد بها أيضاً وهو حالة الشك الذي يسمى تصوراً لا تصديقاً فتبين الفرق بين القضية المعقولة والتصديق بها وعلم انه لا يلزم من حصولها مطلقاً حصول التصديق لم قد يطلق التصديق بمعنى المصدق به أيضاً وهو ما يتعلق به التصديق فصل هذا بكون القضية المعقولة عين التصديق لكن

لا مطلقا بل حين حصول الاذنان ( قوله كلة ليس لرفع النسبة الإيجابية الخ ) لما كان بردان كلة ليس هي بحسب التركيب المتأخر دالة على رفع النسبة الإيجابية فلا تكون دالة على النسبة السلبية التي تربطها المحمول بالموضوع في القضية السالبة أجاب بان مجموع ليس وهو من حيث المجموع دال على النسبة السلبية فيكون المجموع رابطا للمحمل بالموضوع بالنسبة السلبية ( قوله تحريف الشرطية غير مطرد لدخول غير المحدود فيه ) اعلم أن معنى الشرط المتع ومعنى أنكسار الجمع قاتقاض تحريف الشرطية بأنه قد دخل في تعريفها غير ما أي قولنا زيد عالم يضاده زيد ليس بعالم وهو من الحليات فلا يكون مطرداً أي مانعاً وانتقاض تعريف الحلية بأنه قد خرج من تعريفها قسم منها فلا يكون منكمكاً أي جامعاً ( قال فقول المراد اما المفرد بالفعل أو المفرد بالقوة ) حاصل الجواب أن لفظ المفرد الذي وقع في تعريف الحلية والشرطية يسم المفرد بالفعل والمفرد بالقوة فقولنا زيد عالم يضاده زيد ليس بعالم وان لم يدخل الى المفردين لكنه صالح للاخلال بهما بل يسير عنهما بلفظين مفردين واقولنا هذا ذلك فيكونان مفردين بالقوة وليس المراد بالمفرد بالقوة ما يكون مفرداً بالفعل وقت التعبير عنه بلفظ مفرد فيورد أن النص لازم بعد هذا التأويل أيضاً لعدم وجوب هذا التعبير بل ما يصلح لهذا التعبير سواء عبر به أو لم يسر والصلاحيه لهذا موجودة فيه في كل وقت ( قوله ومن انصف من نفسه عرف الخ ) لما كان يرد على تأويل حمل المفرد على ما يسم المفرد بالفعل والقوة أنه يصح في الشرطية أيضاً أن يقال هذا ملازم لذلك فيكون طرقاً الشرطية أيضاً مفردين بالقوة فيلزم على هذا دخول الشرطية في تعريف الحلية قال المحقق المدقق في بيان وجه الفرق بينهما أن شرط التعبير بالمفردين أن يبقى نوع الحكم والارتباط بعد هذا التعبير كما كان قبل التعبير وهو موجود في الحلية دون الشرطية لان قولك في تسمية طرفي الشرطية هذا ملازم لذلك لا يمكن أن يكون تمييزاً عن الشرطية مع بقاء نوع النسبة الشرطية بل هو قضية حملية تدل على نوع النسبة الحلية فافتراقاً • وانما قال من انصف من نفسه عرف لانه جواب اقناعي وليس بمسكت للخصم فانه يقول تأويل حمل المفرد على ما يسم المفرد بالفعل والقوة لا يقتضي هذا القيد والشرط وقد أخذ المحقق هذا الجواب من كلام الثغاثاني حيث قال المراد بالمفرد بالقوة ما يمكن التعبير عنه بمفرد حال كونه جزءاً من القضية وعدد اقادة حكمها والحلية تحمل الى شيئين يمكن التعبير عنهما بلفظين مفردين حال اعتبار الحكم الحلي بينهما بخلاف الشرطية فانه لا يصح فيها هذا ذلك عند اقادة الحكم الشرطي ( قوله واعلم أن الشرطية لا يوجد في شيء من طرفيها الحكم بل فرضه ) أي لا يوجد في المقدم والثالي حكم حين كون المقدم مقدماً والثالي تالياً بل يحكم بينهما بوقوع النسبة الثانية على فرض وقوع النسبة الاولى كما اذا قلنا ان كان زيد حماراً كان ناهقاً فالحكم فيها صادق مع ان قولنا زيد حمار هو ناطق كاذب فلو كان فيها حكم بمعنى الوقوع واللاوقوع ويتركب منها الشرطية تكون لا محالة كاذبة فوجه الصدق هو أن الحكم في الشرطية انما هو وقوع نسبة على تقدير وقوع نسبة اخرى وفرضها سواء كانتا واقعيتين في نفس الامر أم لا فان قلت ان القضية لا تتم الا بامور ثلاثة أعني الموضوع والمحمول والنسبة التامة وقد قال المحقق قبيل هذا في توضيح حال اطراف الشرطية أن اطراف الشرطية لا يمكن أن يوضع المفردات في مواضعها اذ لا يمكن أن يستناد من المفردات ملاحظة المحكوم عليه وبه والنسبة التامة على التفصيل فتم منه أن النسبة التامة ملحوظة في طرفي الشرطية تفضيلاً لا اجبالاً فيجب وجود الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع في طرفيها لأن الحكم يثبت نسبة على تقدير اخرى يقتضي أن يتحقق قبله اثنتان قلت بحث القضاء بحث التصديقات فانه في مقابلة بحث التصورات فالتضعية ليست مبسوطة عنها الا باعتبار تعلق التصديق بها فالتضعيةان اثنتان ما في طرفي الشرطية لا ينظر اليها الا بلحاظ الحكم فيها بينهما يثبت نسبة على تقدير اخرى لا الحكم الذي كان فيها أي ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه لان ادوات الشرط جردتها حينئذ عن هذا انصارتا كالمفردين وان لم تكونا مفردين في الحقيقة فإن قلت أن مذهب المتطهين أن الحكم في الشرطية بين المقدم والثالي ومذهب أهل العربية انه في الجزء والشرط قيد للمسنده فيه فكيف قال المحقق أن الشرطية لا يوجد في شيء من طرفيها الحكم مطلقاً قلت الكلام على مذهب المتطهين وهو الحق كما حققه المحققون مع أن الكلام في الشرطية وهي عديم على هذا تكون خبرية ولهذا قالوا انه يلزم على أهل العربية كذب قولنا ان كان زيد حماراً كان ناهقاً لاستلزام

استثناء المطلق استثناء المقيد (قوله حصر عقل) وهو ما يكون دائراً بين النفي والاثبات والاستثنائي ما يكون متبع الجزئيات فيستند الانحصار فيه الى التبع ويكون ظلياً لا مكان وجود فرد لا يصلح التبع اليه والاول جزمي يحزم العقل به بمجرد ملاحظة مفهوم أنفسها حصر القضية أولاً في الحلية والشريطة حصر عقلي وهو ظاهر لا يحتاج الى الدليل أما حصر الشرطية في المتصلة والمتصلة فهو حصر استثنائي يحتاج ثبوت الى الدليل وهو أن الشرطية ليست فيها نسبة الحل أي ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه فيكون فيها غيرها والام يكن قضية والنسبة التي هي غير الحل لا توجد الا في الاتصال أو الاتصال فتكون منحصرة فهما لكن عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود فيكون هذا الحصر استثنائياً (قوله وايضاً الشخصية قد تقوم في الظاهر مقام الكلية) هذا وجه ثان لاغتيال الشخصية وهو أنها قد تقع موقع القضية الكلية في كبرى الشكل الاول وتنتج نتيجة صحيحة بخلاف الطبيعية كما تقول هذا زيد وزيد انسان فهذا انسان وان قلت هذا انسان والانسان نوع فالنتيجة باطلة ومحت التلطي انما هو من حيث الاكتساب فا هو ليس بداخل في طريق الاكتساب لا يستبر عنه • فان قلت قد تحقق أن الجزئي الحقيقي غير محمول فكيف يصح صفى القياس المذكور أي قولك هذا زيد قلت هو مشمول يسمى زيد لكن يرد حيث أنه لا يتكرر الا وسط لان المسمى يزيد كلي وهو محمول الصفري وموضوع الكبرى زيد وهو جزئي حقيقي فكيف الانتاج • وان قلت أن زيداً الذي هو موضوع الكبرى ايضاً بمعنى مسمى يزيد في الحقيقة ولهذا قال المحشي في الظاهر قلت الحكم في الكبرى ان كان كلياً بان تكون في معنى كل مسمى يزيد انسان فهو لا يصح لا مكان أن يكون مسمى يزيد غير انسان بان يسمى الفرس يزيد فانه لا استحالة فيه وان كان جزئياً يمكن أن يكون موضوع الصفري غير موضوع الكبرى فلا تكون النتيجة أي هذا انسان صحيحاً فأمل (قوله بخلاف الطبيعية) لان الطبيعة لا تنتج في كبرى الشكل الاول ووجه ان حكم الطبيعة هو اثبات شيء لنفس المفهوم الكلي في مرتبة الطبيعة لان حيث ثبوت لافراد كما قول الانسان نوع فحكم النوعية ليس في مرتبة لافراد والاول يلزم ثبوت حكم النوعية لافراد ايضاً لان الثابت للثابت لشيء ثابت له لا محالة فالثابت لنفس المفهوم الكل لا يلزم أن يكون ثابتاً ثابت له هذا للمفهوم الكلي أي الافراد (قوله هذه شبهة يتسلل بها في ابطال الحل) يعني أن غرض صاحب الشبهة ليس ترددهما من ذكر القائدين لتعريف الموضوع (ج) وعن المحمول (ب) وتحقق معنى القضية الموجبة الكلية بل غرضه ابطال الحل مطلقاً وذكره هنا لنوع اتفاق بمقابلها وحاصل الشبهة ان المراد بمفهوم ج قولنا كل ج ب اما ان يكون عين ب أو غيره وعلى كل تقدير يلزم بطلان الحل اما على الاول فانه يوجب الفرية والائتية واثبتة الواحد محال وأما على الثاني فانه يستلزم وحيدة الاتيين وان يكون الشيء نفس ما ليس هو هو وهو محال ومستلزم المحال محال فلا يردان اللازم في شقي الشبهة ليس ابطال الحل قطع بل عدم افادة الحل على تقدير الصيغة وبطلانه على تقدير الفرية كما ذكره الشارح بقوله فان كان عينه يلزم ما ذكرتم من ان الحل لا يكون مفيداً لان القول بعدم الافادة انما هو بحسب اللفظ وأما بحسب المعنى فلا يكون الحل صحيحاً أصلاً لما مر (قوله وللخصم ان يقول الخ) يعني ان الجواب الحق الذي أجاب به الشارح لا يتفلسف به مادة الشبهة بل للخصم ان يقول ان احتياطكم غيرية مفهوم ب لمفهوم ج والاتحاد بينهما من حيث الذات والمصادق يصح عندكم حل مفهوم ب على ج لحصول الاتحاد بحسب الذات والتأثير بحسب المفهوم قلنا قيل كل ج ب قد حل مفهوم ب بالحل المواطاني على ما صدق عليه ج قلنا ان يكون ماصدق عليه ج عين ما صدق على مفهوم ب فلا يكون الحل صحيحاً لان المفارقة بين المحمول والموضوع قد شرطت لجواز الحل أو يكون غيره فيلزم حكم الاتحاد بين المتناهيين وهو باطل والحاصل ان هذا الجواب الحق مبني على ثبوت المفارقة من حيث المفهوم والاتحاد من حيث المصادق وعلى تقدير كون مصادق ج عين مفهوم ب لا يكون الاتحاد من حيث المصادق ايضاً لانه فرض تنازها بحسب المفهوم والمصادق ج عين مفهوم ب فيكون متحداً بما اعترف فيه التأثير فيلزم اعتبار التأثير فيه ايضاً والا لا يكون عينه وفي صورة كون مصادق ج غير مفهوم ب يلزم اتحاد مفهوم ج لانه مفار لمفهوم ب ومفارب مفارب الشيء يكون متحداً بالشيء وحيث يكون صدق مفهوم ج على مصادقه متنوعاً لا تحابها والحل يقتضى المفارقة فأمل ولا تغفل ولا تغفل الى قول من قال ان معنى الصديق الموصول بمحل فيكون معنى قولك كل ج ب ان ما صدق

عليه مفهوم ج يصدق عليه ب أي ما يحمل عليه مفهوم ج يحمل عليه مفهوم ب ويؤول الى أن الشيء الذي هو مفهوم ج هو مفهوم ب فيهو الفرديد المذكور في الموضوعين ويتنازع الأشكال ( قوله فتقول لأبد في الحيل من تناير طريقه الخ ) أي لأبد فيه من أمرين تنايرها في التحقل واتحادها في الوجود بحسب الخارج سواء كان ذلك الوجود في نفس الامر بدون الاحتياج الى الفرض والتقدير كاتحاد الحيوان والناطق أو يكون بحسب الفرض والتقدير كاتحاد جنس النعناع وفضله الذي هو مركب منها أو يكون متمتع الوجود كاتحاد جنس شريك الباري مع فضله فهذا التريف للمحل شامل لجميع أنواعه في القضايا الخارجية والذهنية المحققة والمقدرة فان قلت لا يكون تناير في الحل الأولى أصلاً مثل زيد زيدفت ليس كذلك بل فيه أيضاً تناير ما موجود ولو يتعدد الالتفات وقال بعضهم أن الأول ملحوظ من حيث الموضوعية والثاني من حيث المحولية • وانت تعلم أن لحاظ الموضوعية والمحمولية بعد لحاظ صحة الحل فهو مستلزم للدور وحاصل جواب الحشى لاصل الاشكال أن كون ما صدق عليه ج عين مفهوم ج في الخارج باعتبار مصداق مفهوم ب لا يوجب عدم تنايرها في الذهن فيكون الحل صحيحاً فتذكر (قوله يعني اعتبر المصنف امكان وجود أفراد الموضوع في القضية الحقيقية الخ ) أي انما قيد المصنف بقوله من الافراد الممكنة لاخراج الافراد المستتة فان الافراد المقدرة في الحقيقة هي الممكنة المدومة بقرينة مقابلها للموجودة لامتتة الوجود فتولنا كل عقاه طائر داخل فيه لا قولنا كل شريك الباري متمتع وانما لحق الضرورة بتصریح هذا القيد لان كلمة لو الشرطية المستعملة في المقدرات لادخال الافراد المقدرة المدومة في الخارج في الحقيقة والمتممات أيضاً داخلة في المقدرات وهي غير مقصودة فيها فلحق الضرورة لاخراجها والا لا تصدق الحقيقة كلية أصلاً لانها لو دخلت في الافراد المقدرة المقصودة فيها يكون معنى قولنا كل ج ب كل ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب أهم من أن يكون يمكن الوجود أو متمماً ولا يصح هنا كلية فان ج الذي ليس ب لو وجد كان ج وليس ب فيصدق بعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ليس ب وهو يقضى قولنا كل ج ب بهذا الاعتبار (قال لا يقال ب الخ ) جاصل السؤال انما نسلم أن بعض الانسان الذي هو ليس بحيوان لو وجد كان انساناً وليس بحيوان لكن الحكم في القضية الكلية انما هو على أفراد السكلي والانسان الذي ليس بحيوان ليس من أفراد الانسان في نفس الامر فلا يكون داخلاً في افرادة فلا ينتقض كلية قولنا كل انسان حيوان وحاصل الجواب أن المتبر في كلية السكلي ليس صدقه على افراده بحسب نفس الامر بل مجرد الفرض كاف فيه فلو فرض انسان ليس بحيوان يكون داخلاً في افراده وان كان متمماً في نفس الامر فينتقض كلية كل انسان حيوان وكنا لو فرض الانسان الحبرى ينتقض كلية لا شيء من الانسان بحجر ) قوله وأما اذا اعتبر امكان صدق الوصف المتواتر على ذات الموضوع في نفس الامر ) يعني ان احتياج القيد المذكور انما هو اذا لم يتبر امكان صدق الوصف المتواتر على ذات الموضوع في نفس الامر وأما اذا اعتبر هو كما هو مذهب الفارابي أو يزداد عليه باعتبار الصدق بالفعل أيضاً حسب مذهب الشيخ فلا حاجة الى هذا القيد لان الانسان المفروض المذكور لا يمكن صدق الانسان عليه في نفس الامر والواقع فضلاً عن صدقه بالفعل فلا ينتقض الكلية الموجبة والسالبة المذكورتان قاهم ( قوله ومنهم من جعل أمثال هذه القضايا ذهنية ) أي مثل قولنا كل متمتع مدوم وكل لا يمكن موجود وكل شريك الباري محال قضية ذهنية لا يمكن أن يكون حقيقية ولا خارجية لعدم امكان وجود افراد موضوعها في الخارج وصحة ان يقال ان كل ما صدق عليه في الذهن انه متمتع أولاً يمكن في الخارج فيصدق عليه في الذهن انه مدوم أولاً موجود في الخارج فان قلت القضية الذهنية ما يكون الحكم فيها على الافراد الذهنية فما يصدق عليه في الذهن انه متمتع في الخارج يكون لاعالة موجوداً في الذهن والا لم يكن الحكم فيها على الافراد الذهنية وللوجود في الذهن يمكن موجود لا متمتع فكيف يحصل المتمتع بصفة الاستتاع في الذهن وكيف يقال له شريك الباري فانه يمكن لوجوده في الذهن واحتياجه اليه والباري تعالى موجود بذاته لا يحتاج في وجوده الى شيء أصلاً قلت المحصول في الذهن مام سواء كان بذاته أو بظله وظل الشيء لا يكون مساوياً لاصله وأن كان حاكياً له عما يكون فيه قائماً مقامه فالتمتع الحاصل في الذهن ليس هو حاصل بذاته بل بظله والحكم عليه ليس عليه في الاصل بل على أصله بواسطة لكون الظل متعداً مع الاصل اتحاداً ما والا

لا يكون الظل مطاباً للأصل وهذا التأويل يكون المستع بالذات كلياً شاملاً ( قوله وذلك لان السلب رفع الإيجاب الخ ) أي الحكم السلبى ليس الرفع الحكم الإيجابى والحكم الإيجابى يقتضى وجود الموضوع فالحكم السلبى أيضاً يكون مقتضياً لوجوده لأنه حكم أيضاً وهذا إما هو مع قطع النظر عن التحقق والصدق • وأما من حيث التحقق والصدق فالموجبة تقتضى وجود الموضوع لا السالبة لان مفاد القضية السالبة انتفاء المحمول عن الموضوع وانتفائه يمكن بوجود الموضوع وعدم المحمول وعدم الموضوع لوجوب انتفاء الحال بانتفاء المحل فتكون السالبة صادقة لعدم الموضوع أيضاً ( قوله والفرق بين هذين الوجودين الخ ) لما كان الموجبة كلاهما تفضييان وجود الموضوع في الجملة أي من حيث أن الإيجاب والسلب حكمان مع قطع النظر عن التحقق والصدق احتيج الى توضيح الفرق بينهما • وحاصل مقال في بيان الفرق ان الوجود الذي هو مقتضى الحكم ليس الا حين الحكم باعتبار ضرورة تصور المحكوم عليه • وأما الوجود الذي يقتضيه تحقق هذا الحكم وصدقه فهو قد يكون ذهنياً وقد يكون خارجاً وقد يكون دائماً وقد يكون في ساعة واحدة فهو أهم وفي السالبة ليس الا الاول فافترقا • وقيل ان بينهما فرقا آخر وهو ان الوجود الاول في الموجبة يكون ذهنياً في نفس الامر • وفي السالبة يجوز أن يكون فرضياً مثل قولنا شريك البارى ليس بموجود وأنت تعلم أن وجود الموضوع في الموجبة أيضاً لا يجب أن يكون محققاً في نفس الامر في الخارج أو الذهن بل يتمثل المحقق والمقدر كما قول شريك البارى تمتع وان قلت انه بمعنى ليس بموجود وليس يمكن • قلت فعل هذا يرجع السالبة المذكورة أيضاً الى الموجبة لان قولنا شريك البارى ليس بموجود بمعنى قولنا شريك البارى مدموم ( قوله وان كانت النسبة متصورة بين ين ) أي بين الموضوع والمحمول فان النسبة معنى رابطي يستدعي الطرفين ويتعلق بهما لإحداهما فقط الا أن المحمول وصف والموضوع ذات وكل وصف يضاف الى الموصوف ويكون قائماً به فيجب اضافة النسبة الى المحمول دون الموضوع والا يلزم أن يكون الثبات قائماً بالوصف وهو باطل ( قوله بعد المجموع قضية واحدة مركبة الخ ) أي واحدة في الصورة ومركبة في المعنى من الإيجاب والسلب وان كان السلب سلب كيفية النسبة لا النسبة الإيجابية السالبة نفسها فان قولنا كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً لا دائماً لا يرفع اللادوام فيه نفس الإيجاب بل دوامه فيكون الإيجاب السابق قائماً وسلب دوامه أيضاً قائماً فلا يراد بقول المحشى اذا حكمت بإيجاب المحمول للموضوع أولاً ثم حكمت فيها بسلبه سلب نفسه بل سلب كيفيته أي الدوام أو الضرورة وغيرها ( قال سواء كانت بالإيجاب أو بالسلب لا بد لها من كيفية في نفس الامر ) أي كل نسبة إيجابية أو سلبية لاحالة تكون متكيفة بنحو من انماها في الواقع مثلاً اذا قلنا الانسان تالطى بالضرورة نسبة التالطى الى الانسان كما انها موجودة في اللفظ والعبارة كذلك ثابتة في الواقع في مرتبة الحكمى عند لان نقلها ذاتي مع قطع النظر عن اعتبار المتبر وفرض الفارض فيكون ثبوتها له بالضرورة • واذا قلنا الانسان كاتب بالفصل فهذه النسبة ليست بواقعة في نفس الامر كذلك فتكون لا بالضرورة • فالحاصل أن كيفية النسبة تكون مختلفة وتلك الكيفية الثابتة لها في نفس الامر تسمى مادة للقضية لانها أصل حال نسبة القضية في الواقع واللفظ الدال عليها يسمى جهة القضية المفروضة والقضية موجبة ورباعية لكونها ذات أربع أجزاء وحكم العقل بها متكيفة بكيفية كذا في المقولة يسمى جهة القضية المقولة فان قلت ان كانت جهة القضية مائتة على الكيفية النفس الامرية فتبناها في نفس الامر يكون لازماً فلا تكون للموجهة كاذبة أصلاً ولا لا تكون جهة القضية دالة على الكيفية النفس الامرية • قلت دلالة جهة القضية في مرتبة الحكاية عن نفس الامر لا تستلزم صدقها في نفس الامر بل لا تكون الدلالة الا بمعنى أن فهم منها حكماً أهم من أن يكون في الواقع أيضاً حكماً أم لا فتكون الموجهة صادقة أو كاذبة ( قوله وأما قلنا لا بعبارة مستقلة الخ ) يعني قولنا هذا في بيان القضية المركبة إما هو لإخراج ما فيه الحكم السلبى بعد الإيجاب بعبارة مستقلة عنه لا بعبارة واحدة مركبة بل قضيتين مستقلتين • فان قلت الضرورة والدوام جهتان والضرورة المطلقة تستلزم الدوام فتكون القضية الواحدة مركبة من جيتين فصح أن تكون مركبة بهذا الاعتبار • قلت الكلام في المركبة المطلقة المذكورة لاني كل مركبة باي وجه كان على ان الضرورة المطلقة وان تستلزم الدوام لكن الدوام ليس في اللفظ ولا يحكم العقل به في المعنى أيضاً لعدم الالتفات اليه وان كان لازماً له ( قوله منها بسيطة

بسيطة ) يني ان التضايح الموجهة ثلاثة عشر قضية قابليها ست والتركبات سبع وحصرها فيها لحري العادة بالبحث عنها وعن أحكامها لاغيرها والا فباستار أخذ الضرورة أزلية وذاتية ووصفية ووقعية معينة أو غير معينة وأخذ الدوام كذلك وأخذ الثوب بالفعل مطلقاً أو في وقت واعتبار التركيب منها يزيد على هذا كثيراً والمراد بالبسيطة ما يكون فيها إيجاب فقط أو سلب فقط وبالمركبة ما تركب حقيقتها من الإيجاب والسلب معاً والاول كما يقال كل انسان حيوان بالضرورة وأولاً من الانسان بغير بالضرورة • والثاني كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً فهي مركبة من مشروطة عامة موجبة ومطلقة عامة سالبة وهي لاشئ من الكاتب بتحرك الاصابع بالفعل وهي مفهومة من اللادوام فان قلت قولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص موجبة مركبة ولا تركيب فيها بحسب اللفظ من الإيجاب والسلب قلت المراد من التركيب في المركبات ما يكون بحسب الحقيقة والمعنى والقضية المقيدة بالامكان الخاص مركبة من الإيجاب والسلب بحسب المعنى فتكون مركبة ( قوله قد عرفت أن التسب الأربع تحقق بين القضايا الخ ) المقصود منه دفع دخل مقدر وهو ان التسب الأربع المذكورة في الكليات انما هي باعتبار صدق الكل وحله على الافراد والقضايا لا تحمل على شئ لانها مشتقة على النسبة والنسبة معنى حرفي فهي غير مستقلة والحصول لا يكون الامتثالا فكيف يتحقق نسبة من التسب المذكورة فيها • وحاصل الدفع أن التسب المذكورة في القضايا انما هي باعتبار حقيقتها وصدقها في الواقع لا باعتبار حملها على شئ ( قوله حاصله ان المشروطة اذا اعتبرت بشرط الوصف الخ ) محصوله ان المتبر في المعنى الاول للمشروطة العامة ضرورة نسبة الحصول الى ذات الموضوع بشرط انصافه بل وصف النواتي فيكون الوصف دخل ثبوت الضرورة فان الموضوع في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتباً وان كان ذات الكاتب لكنه ليس بموضوع له بلا انصافه بوصف الكتابة فيكون الموضوع الفئات مع الوصف ويكون منشأ الحصول مجموعهما لا يقال ان تحرك الاصابع ثابت لفئات المتحرك فقط أي لا لوصفه الذي هو مفهوم الكاتب فلا يصح ما قاله المحامي من ان المحكوم عليه بمجموع الفئات والوصف لان ضرورة ثبوت تحرك الاصابع له انما هي بوجه هذا الوصف فهو علة موجبة لما وداخله في منشأ انزعاج هذا الحصول بالضرورة وان كان الحصول ثباتاً لقائه فقط فدخله فيه قال المحكوم عليه بمجموع الفئات والوصف والمتبر في المعنى الثاني لما ضرورة هذه النسبة مادام الوصف له فاعضار الوصف فيه من حيث انه ظرف للضرورة لامن حيث انه شرط لما فيكون نسبة الحصول حينئذ الى ذات الموضوع فقط أي بلا دخل الوصف النواتي ويكون منشأ الانزعاج في هذا المعنى ذات الموضوع بلا شرط انصافه بوصف الكتابة فيلزم كذب القضية بهذا المعنى الثاني لان تحرك الاصابع ليس بضروري لفئات الكاتب في أوقات ثبوت الكتابة له أيضاً فان الكتابة في نفسها ليست بضرورة لفئات الكاتب في زمان كتابته فكيف ما يكون ثابتاً له في زمانها ( قوله فظهر ان النسبة بين معنى للمشروطة ) هي المصوم من وجه لوجود مدقق الاقتراح وملدة الاجتماع في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً بصدق المعنى الاول لما دون الثاني وفي قولنا كل كاتب حيوان بالضرورة مادام كاتباً بصدق المعنى الثاني دون الاول لانه لا يدخل الوصف النواتي فيه في ثبوت الحيوانية لفئات الكاتب فان الحيوان ذاتية وضرورة ثبوت الثباتيات لفئات ضرورة ذاتية • وفي قولنا كل منخسف مظلم بالضرورة مادام منخسفاً مجتسماً لان الانخساف ضروري لظلم في وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس فالظلام الثابت للظلم يكون ثابتاً له مع وصف الانخساف بضرورة ثبوت الانخساف له في هذا الوقت وعدم جواز اشراكه عنه فيه فذات الظلم في هذا الوقت لا يخلو عن الذات وضرورة ثبوت الوصف والمجموع مستلزم للحصول لان وصف الانخساف لازم له وفيه والظلام لازم للانخساف ومستلزم المستلزم لشيء مستلزم قطعاً والحاصل ان مادة الاجتماع فيها اذا كان الوصف النواتي ضرورياً لفئات الموضوع في زمان ثبوته له كحال الانخساف المذكور وملدة اقتراح المعنى الاول عن الثاني فيها اذا كان الحصول ضرورياً لفئات بشرط الوصف المتعارف كما في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع الخ ومادة اقتراح المعنى الثاني عن الاول في ملدة الضرورة الثانية التي يكون الوصف النواتي وصفاً مفارقاً عن الفئات من غير شرط كما في قولنا كل كاتب انسان أو حيوان فان ثبوت الانسانية أو الحيوانية ضروري له مادام الوصف بدون شرطية (قوله

اعلم ان المشروطة العامة يمكن تقيدها بالضرورة الذاتية (الح) يعني ان ضرورة ثبوت المحمول للموضوع مادام الوصف أو بشرط الوصف لا يقتضي ضرورة ذاتية فيجوز تقييد المشروطة العامة باللاضرورة الذاتية لعدم منافاتها لكن لا يثبت في الفن فلها لم يأخذها \* وأما باللاضرورة الوصفية فهو يتنافى حكم المشروطة العامة لوجود الضرورة الوصفية فيها ( قوله لا يقال قد يكون المتألف بين المفهومين في الصدق على ذات واحدة آه ) لما قال الشارح ( بل ليس مرادهم بالنافاة في الصدق الا عدم الاجتماع في الوجود ) ورد عليه عدم الاجتماع في الوجود مطلق شامل لمعنى عدم الاجتماع في الحمل والصدق كما في قولنا هذا الشيء اما واحد أو كثير \* وحاصل الجواب ان هذه القضية حلية بهذا الاعتبار وشبهة بالمتفصلة وليست بمنفصلة فان المتبر في المتفصلة عدم الاجتماع في التحقق كما مر في بيان نسب القضايا الموجبة لان الصدق على شيء لا يصح في القضية لكون النسبة داخلة فيها وهي معنى حرفي \* فهداه القضية على وجهين لانه ان أريد بها المتألف بين مفهومي الواحد والكثير في الصدق والحمل فالقضية لا تكون الاحلية مركبة من موضوع واحد ومحمولين على سبيل التردد وان أريد بها المتألف بين هذا واحد وهذا كثير أي بين القضيتين ويقدّر الموضوع في القضية الثانية فالقضية منفصلة باعتبار ارادة المتألف في التحقق لاق الصدق والحمل على شيء ( فان قلت ) ان اللازم في الصورة الاولى أيضاً منع جمع وهو حكم مانعة الجمع فتكون منفصلة ( قلت ) ليس مطلق منع الجمع من أحكام المنفصلة بل منع جمع في التحقق لاق الصدق على شيء وهذا منع جمع في الصدق فلا يكون مانعة الجمع التي هي قسم من المنفصلة قافهم ( قوله ) وإنما اعتبر امكان الاجتماع مع المقدم (الح) أي اعتبر امكان اجتماع الامور مع المقدم دون امكانها في نفسها لكونها في بعض الصور متممة في نفسها ويمكن اعتبار الاجتماع مع المقدم كما في قولك كلما كان زيد حماراً كان جسماً فان من جميع أوضاع المقدم كون زيد ناقصاً وهو متمم في نفسه ويمكن اجتماعه مع المقدم أي مع فرض حماريته فاذا فرض زيد حماراً يكون ناقصاً للاحالة وقال رئيس الحكماء أبو علي بن سينا ان لو لم تقيد بإمكان الاجتماع مع المقدم بل نعم حتى يتناول الامور التي يتنافى الزوم في انتصاف الزومية والناد في المتفصلة فلا تصدق كلية أصلاً لانه اذا فرض المقدم مع عدم التالي أو مع عدم لزوم التالي لا يستلزم المقدم التالي والا يلزم اجتماع النقيضين أي لزوم التالي وعدمه في المتصلة ولا يتنافى المقدم التالي في المتصلة السادسة

## بحث التناقض

( قوله فان قلت التناقض قد يجري في المفردات ) فدم دخل وهو ان تقيض كل شيء رفعه فتقيض زيد لا يزيد قطعاً وصح التناقض في المفردات أيضاً فلا يكون للتعريف جامعاً وما قيل ان الصور لا تناقض لما فهو في التناقض بمعنى الندافع في التحقق والصدق لانه اذا اعتبر صدق زيد على شيء يكون قضية لا مفرداً كما تقول هذا زيد فتقيضه هذا ليس زيد فيكون تناقضها باعتبار النسبة الإيجابية والسلبية \* قالتناقض هذا المعنى يخص القضيتين \* وحاصل الدفع ان المراد هنا تناقض القضايا لان المقصود بيان أحكامها والتعريف باعتبارها لامتطاً ( قوله فيه المناقضة آه ) لما قال تقيض كل شيء رفعه ورد عليه ان الإيجاب والسلب نقيضان مع ان السلب رفع الإيجاب والإيجاب ليس برفع السلب بل رفعه سلب السلب وسلب السلب وان كان مستلزماً للإيجاب لان نفي التي آتت لكنه مفهوم آخر فان سلب السلب لا يستلزم الا بعد تمقل السلب الذي أضيف اليه والإيجاب لا يلاحظ فيه مفهوم السلب أصلاً فضلاً عن التوقف عليه \* والجواب ان المراد من الرفع في تعريف التقيض أعم من الرفع حقيقة وحكماً فالإيجاب في حكم سلب السلب تحقّقاً وان كان مفاداً لمفهومه ( قوله نسبة الحينية الممكنة الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة الى الضرورية ) يعني أن النقيض الصريح للموجبة بحكم أن تقيض كل شيء رفعه رفع هذه الموجبة لكنه قد يكون كيفية أخرى كما أن قولنا بعض الحيوان انسان بالضرورة ضرورة مطلقة حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع مادام ذات الموضوع موجوداً فتقيضها الصريح للممكنة الصريحة فيها سلب الضرورة من الجانب المقابل فكذلك الحينية الممكنة تقيض للمشروطة العامة لان المشروطة العامة ما حكم فيها بالضرورة الوصفية والحينية الممكنة ما يسلب فيها الضرورة الوصفية من الجانب

المخالف ققولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً ققيضه بعض الكاتب ليس متحرك الاصابع بالامكان المالم حين هو كاتب لكن هذا اتما يتم حين أخذ المشروطة العامة بمعنى الضرورة الوصفية مادام الوصف لا بشرط الوصف لان الحيلة الممكنة على هذا لا تكون ققيضاً لها في مادة لا يكون للوصف مدخل فيها لكذبها جميعاً فيها كما قول كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً فانه كاذب لان حيوانية الكاتب ليست مشروطة بكاتبته وكذلك ققيضه أي بعض الكاتب ليس بحيوان بالامكان حين هو كاتب كاذب لان الامكان هو سلب الضرورة من الجانب المخالف أي عدم ضرورة حيوانية الكاتب حين هو كاتب وهو باطل واجتماعها في الكذب يوجب عدم تناقضها لان التقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان

### ﴿ بحث العكس ﴾

(قوله كما أن العكس المستوى الخ) أي للعكس المستوي معيان احدهما المعنى المصدري وهو تبديل الطرفين أي الموضوع والمحمول في الحيلة والمقدم والتالي في الشرطية واثباتها القضية الخاصة بمدعها التبديل وكل من هذين المصنحين اصطلاحياً ولا يتوهم من ققيضه بالمستوى واضافته الى التقيض ان له معنى عاماً مشتركاً بينهما فانه ليس له معنى مشتركاً اصطلاحياً أصلاً بل قيد المستوى لبيان أصل حاله لان الاستواء هو الموافقة وهو وافي لاصله في الطرفين بخلاف عكس التقيض فانه يؤخذ فيه ققيضها أو ققيض أحدهما كما سأتي (قال قد جرت العادة بتقديم العكس السوال) يعني لما كان بعض السوالب تنعكس كلية والسكلى اشرف من الجزئي لانه افيد قدم بين عكسهما وايضاً يصح وقوعها كبرى للشكل الاول ويتوقف بيان عكس بعض الموجبات على عكس السوالب ايضاً (قوله والا لا يمكن صدق ققيضه معه أي صدق العكس مع صدق الاصل لازم والا يلزم ققيضه لاستماع ارتفاع التقيضين فاذا قلنا لا شيء من الانسان فرس يصدق لا شيء من الفرس بانسان والا يصدق ققيضه وهو بعض الفرس انسان وقضه مع الاصل فقول بعض الفرس انسان ولا شيء من الانسان فرس يتبع بعض الفرس ليس فرس وهو محال لاستزامه سلب الشيء عن نفسه فان قلت قولك صدق العكس مع الاصل ضروري والا يصدق ققيضه غير صادق لان ققيض الضرورة هو الممكنة فلا يلزم الا امكان صدق التقيض والممكن لا يلزم وقوعه فكيف يضم مع الاصل وينتج هذا المحال قلت الممكن ما لا يلزم من فرض وقوعه محال فلما استلزم فرض وقوعه محالاً لا يكون ممكناً قائل (قوله على ما هو مذهب الفارابي) اعلم أن مذهب الفارابي اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواي بالامكان المالم لكن المراد بالامكان عنده هو الامكان النفس الامر أي لا يكون مفهوم الموضوع في ذاته آتياً عن الصدق وان امتنع باعبار لحاظ الواقع ونظراً الى الدليل (قوله وذلك لان مقاصد العلوم المدونة الخ) حاصله أن المقصود من العلوم التصديقات بمسائلها ولما كان التصديق لا بد له من التصور احتيج الى التصور ايضاً لكن البحث عنه اتما هو لكونه مبدأ له لامن حيث أنه مقصود بالقاتل فالمقصود بالقاتل ليس الا التصديق والمنطقي لا يبحث عن التصديق ايضاً الا من حيث الاصل وموصل التصديق المجهول القياس والاستقراء والتبديل لكن المدة منها القياس فكان القياس أعلى المطالب وأصهى المآرب

### ﴿ بحث القياس ﴾

(قوله وهذا الحد) يمكن أن يكون حدّاً لكل واحد منهما لان ما قال المصنف في تعريف القياس وهو قول مؤلف من قضايا متى سلت لزم منها قول آخر شامل لكل واحد من قسمي القياس أي المقول والمسموع لان القول والقضايا اعم من الامور المعقولة والمنقوطة فيندرج فيه القياس المنقوطة والمقول لكن القول الذي هو لازم لهما لا يراد به الا المقول لان التلقظ بالنتيجة غير لازم فيها قال قوله متى سلت اشارة الى أن تلك القضايا الخ أي قول المصنف متى سلت مشتملاً انه لا يجب أن تكون تلك القضايا حقة ثابتة في نفس الامر بل هي شاملة لمصادقة والكاذبة والخفة والباطلة بان تكون بحيث لو سلت لزم منها قول آخر مثلاً قولنا كل انسان فرس وكل فرس صاهل مركب من قضايا لو سلت

لزم عنها كل انسان صاهل وان كانت كاذبة في نفسها وانما قال هكذا ليشمل التعريف القياس البرهاني والجديلي والخطابي والوسطاني والشرى ولو كان شرط القياس كونه مركبا من القضايا الحقة لخرج منه كثير من اسامه كما هو ظاهر ثم اعلم انه قال بعضهم أن لزوم قول آخر على نوعين اما بحسب التحقق في الخارج واما بحسب العلم أى التحقق في الذهن فاللزوم اللازم هنا انما هو بحسب العلم لان التصديق بالمقدمتين على الهيئة الكذائية يوجب التصديق بالنتيجة لا تحققها تحقق النتيجة لعدم لزوم تحقق طرفي القضية فكيف تحققها وتحقق النتيجة لكن لا يفتى عليك انه قال في تعريف القياس متى سلمت الخ بلادة الشرط واداة الشرط يشتمل المحقق والمقدر ولا يلزم التحقق في نفس الامر بل على تقدير تسليم مقدمتي القياس يعنى لو سلم تحقق تلك القضايا في نفس الامر لزم تحقق النتيجة في نفس الامر ويلزم ايضا تحققه بحسب العلم فان التصديق بقضايا القياس يوجب التصديق بالنتيجة لكن الحصر عليه غير مسلم تأمل

### ﴿ الخاتمة ﴾

( قوله قد اُجيب من النظر بمنع الحصر الخ ) أي النظر الذي وقع في عد الموضوعات من اجزاء العلوم بان المراد منه اما التصديق بالموضوعية فهو ليس من اجزاء العلوم كما هو ظاهر واما تصور الموضوع فهو من المبادئ فلا يكون اجزاء العلوم ثلاثة وحاصل الجواب أن الحصر في هذين الاحتمالين غير صحيح بل جزئيته من العلم باعتبار التصديق بوجوده لا بموضوعيته وهو احتمال ثالث لكن الشيخ الرئيس صرح بان التصديق بوجود الموضوع من المبادئ التصديقية حيث قال ووضع وجوده من جملة مبادئ الصنعة التي تسمى اصول موضوعة انتهى فلا يكون على هذا ايضا جزء على حدة تأمل • وهذا آخر ما اراد تحريره هذا المبدأ الجاني محمد بن سعد المعروف بجلال الدين الدواني جمل انه آخره على التصور بذاته والتصديق الكامل باحكامه وآياته ومنه التوفيق وهو لم الرقيق في الدنيا والعقبى وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد المصطفى وآله المجنبي واحياه اجمعين الى يوم الدين آمين

﴿ متن الشمسية ﴾

## الشمس الخالدة

الحمد لله الذي أبدع نظام الوجود • واخترع ماهيات الاشياء بمقتضى الجود • وأنشأ قدرته  
أنواع الجواهر العقلية • وأفاض برحمته حركات الاجرام الفلكية • والصلاة على ذوات الانفس  
القدسية • المنزهة عن الكدود والانس • خصوصا على محمد صاحب الآيات والمعجزات  
وعلى آله التابعين بالحجج والبينات •

﴿ وبعد ﴾ هذا كتاب في المنطق سميته ﴿ بالرسالة الشمسية ﴾ في القواعد المنطقية ورتبه على  
مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة ﴿ أما المقدمة ﴾ فهي بحثان ﴿ الاول ﴾ في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه  
﴿ العلم ﴾ اما تصور قطع وهو حصول صورة الشيء في العقل أو تصور معه حكم وهو اسناد  
أمر الى آخر ايجابا أو سلبا ويقال للمجموع تصديق وليس الكل من كل منهما بديهيا والا  
لما جهلنا شيئا ولا نظريا والا لدار أو تسلسل بل البعض من كل منهما بديهى والبعض الآخر  
نظري يحصل بالفكر • وهو ترتيب أمور معلومة للتأهي الى مجهول وذلك الترتيب ليس  
بصواب دائما لمناقضة بعض العقلاء بعضا في مقتضى أفكارهم بل الانسان الواحد تناقض  
نفسه في وقتين فست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات  
والاحاطة بالصحيح والفاسد من الفكر الواقع فيها وهو المنطق ﴿ ورسومه ﴾ بانه آلة قانونية  
تصمم مرعاتها الثمن عن الخطأ في الفكر وليس كله بديهيا والا لاستغنى عن تعلمه ولا  
نظريا والا لدار أو تسلسل بل بعضه بديهى وبعضه نظري يستفاد منه ﴿ الثاني ﴾ في موضوع  
المنطق • موضوع كل علم ما يبحث فيه من عوارضه التي تلحقه لما هو أى لقائه أولا يساويه  
أو لجزئه • فموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطق يبحث عنها من حيث  
اتها توصل الى تصور مجهول أو تصديق مجهول ومن حيث يتوقف عليها للوصول الى التصور

ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا وخاصة ومن حيث يتوقف عليها  
الموصل الى التصديق اما توقفا فريبا ككونها قضية وعكس قضية وتقيض قضية وأما توقفا  
بعيدا ككونها موضوعات ومحمولات وقد جرت المادة بان يسمى الموصل الى التصور قولاً  
شارحاً والموصل الى التصديق حجة ويجب تقديم الاول على الثاني وضما لتقدم التصور على  
التصديق طبعاً لان كل تصديق لابد فيه من تصور المحكوم عليه اما بذاته أو بأمر صادق  
عليه والمحكوم به كذلك والحكم لامتناع الحكم ممن جهل أحد هذه الامور (وأما المقالات)  
ثلاث (المقالة الاولى) في المفردات وفيها أربعة فصول

(الفصل الاول) في اللفاظ • دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة  
الانسان على الحيوان الناطق وتوسطه لما دخل فيه تضمن كدلالته على الحيوان أو الناطق  
وتوسطه لما خرج عنه التزام كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة ويشترط في دلالة الالتزامية  
كون الامر الخارج بمجالة يلزم من تصور المسمى تصوره والا لامتناع فهمه من اللفظ ولا يشترط  
فيها كونه بمجالة يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه فيه كدلالة لفظ المعنى على البصر مع  
عدم الملازمة بينهما في الخارج والمطابقة لا تستلزم التضامن كما في البسائط وأما استلزامها  
الالتزام فغير متيقن لان وجود اللازم الذهني لكل ماهية يلزم من تصورها تصوره غير  
معلوم وما قيل ان تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غيرها فممنوع ومن هذا  
تبين عدم استلزام التضامن الالتزام وأما هما فلا يوجدان الا مع المطابقة لاستحالة وجود التابع  
من حيث أنه تابع بدون المتبوع والدال بالمطابقة ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو  
المركب كراى الحجارة والا فهو المفرد وهو ان لم يصلح لان يخبر به وحده فهو الاداة كفى  
ولا وان صلح لذلك فان دل هيبته على زمان معين من الازمنة الثلاثة فهو الكلمة وان لم يدل  
فهو الاسم وحينئذ اما ان يكون معناه واحداً أو كثيراً فان كان الاول فان تشخص ذلك للمعنى  
يسمى علماً والافتواظ ان استوت أفراده الذهنية والخارجية فيه كالانسان والشمس ومشككا  
ان كان حصوله في البعض أولى وأقدم وأشد من الآخر كالوجود بالنسبة الى الواجب والممكن  
وان كان الثاني فان كان وضعه لتلك المعاني على السوية فهو المشترك كالعين وان لم يكن كذلك  
بل وضع لاحدهما أولاً ثم نقل الى الثاني وحينئذ ان ترك موضوعه الاول يسمى منقولا عريضاً

ان كان النافل هو العرف العام كالعادة وشرعيا ان كانت النافل هو الشرع كالصلاة والصوم واصطلاحيا ان كان النافل هو العرف الخاص كاصطلاحات النحاة والنظار وغيرهما وان لم يترك موضوعه الاول يسمى بالنسبة اليه حقيقة وبالنسبة الى المنقول اليه مجازا كالاسد بالنسبة الى الحيوان المفترس والرجل الشجاع وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر مرادف له ان توافقا في المعنى ومباين له ان اختلفا فيه وأما المركب فهو اما تام وهو الذي يصح السكوت عليه واما غير تام وهو بخلافه والتام ان احتمل الصدق والكذب فهو الخبر وان لم يحتمل فهو الانشاء فان دل على طلب الفعل دلالة أولية أى وضعية فهو مع الاستثناء أمر كقولنا اضرب أنت ومع الخضوع سؤال ودعاء ومع التساوي التماس وان لم يدل فهو التنبيه ويندرج فيه التمني والترجي والقسم والنداء وأما غير التام فهو اما تقييدي كالحیوان الناطق وأما غير تقييدي كالركب من اسم وأداة أو كلة وأداة •

§ الفصل الثاني § في المعاني المفردة كل مفهوم فهو جزئي حقيقي ان منع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه وكلي ان لم يمنع واللفظ الدال عليهما يسمى جزئيا وكليا بالعرض والكلي اما ان يكون تمام ماهية ماتحته من الجزئيات او داخلا فيها او خارجا عنها والاول هو النوع الحقيقي سواء كان متعدد الاشخاص وهو المقول في جواب ماهو بحسب الشركة والمخصوصية مأكالا لانسان او غير متعدد الاشخاص فهو المقول في جواب ماهو بحسب المخصوصية المحضة كالشمس فهو اذن كلي مقول على واحد فقط او على كثيرين متفقين بالحقايق في جواب ماهو وان كان الثاني فان كان تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر فهو المقول في جواب ماهو بحسب الشركة المحضة كالحیوان بالنسبة الى الانسان والفرس ويسمى جنسا ورسومه بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ماهو وهو قرب ان كان الجواب عن اللاهية وعن بعض ما يشاركها فيه عين الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه كالحیوان بالنسبة الى الانسان وبعبء ان كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن بعض الآخر فيكون هناك جوابان ان كان بعيدا بمرتبة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان والنباتات وثلاثة اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم واربية اجوبة ان كان بعيدا بثلاث مراتب كالجوهر وعلى هذا القياس وان لم يكن تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع فلا بد وان لا يكون

مشتركا أصلا أو يكون بعضاً من تمام المشترك مساوياً له والا لكان مشتركا بين الماهية وبين نوع آخر ولا يجوز أن يكون تمام المشترك بالنسبة الى ذلك النوع لان المقدر خلافه بل بعضه ولا يتسلسل بل ينتهي الى ما يساويه فيكون فصل جنس وكيف كان يميز الماهية عن مشاركتها في جنس أو في وجود فكان فصلا ورسومه بأنه كلي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره فلي هذا لو تركبت حقيقة من امرين متساوين أو امور متساوية كان كل منها فصلا لها لانه يميزها عن مشاركتها في الوجود والفصل المميز للنوع عن مشاركة في الجنس قريب أن يميزه عنه في جنس قريب كالناطق للإنسان ولبيد أن يميزه عنه في جنس بعيد كالحساس للإنسان (و اما الثالث) فإن امتنع انفكاكه عن الماهية فهو عرض لازم والا ففارق واللازم قد يكون لازما للوجود كالسواد للحيثي وقد يكون لازماً للماهية وهو اما بين وهو الذي يكون تصوره مع تصور ملزومه كافياً في جزم الذهن بالزوم بينهما كالاتقسام بمتساوين للارمة واما غير بين وهو الذي يفتر جزم الذهن بالزوم بينهما الى وسط كتساوي الزوايا الثلاث لثلاثين للثلث وقد قال الين على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه تصوره والاول اعم والمرض المفارق اما سريع الزوال كعمرة الخجل وصفرة الوجل واما بطي الزوال كالشب وال شباب وكل واحد من اللازم والمفارق ان اختص بفراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك والا فهو المرض العام كاللثني ورسوم الخاصة بأنها كلية .قوله على ماتحت حقيقة واحدة قطع قولاً عرضياً والمرض العام بأنه كلي مقول على افراد حقيقة واحدة وغيرها قولاً عرضياً فالكليات اذن خمسة نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام

(الفصل الثالث) في مباحث الكلي والجزئي وهي خمسة (الاول) الكلي قد يكون متمتع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ كشرىك الباري عز اسمه وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد كالمتفاء وقد يكون الوجود منه واحداً فقط مع امتناع غيره كالباري تعالى او مع امكانه كالشمس وقد يكون الوجود منه كثيراً اما متناهياً كالكبواكب السبعة السيارة او غير متناه كالنفوس الناطقة ( الثاني ) اذا قلنا للحيوان مثلاً انه كلي فهناك امور ثلاثة الحيوان من حيث هو هو وكونه كلياً والركب منهما والاول يسمى كلياً طبيعياً والثاني كلياً منطقياً والثالث كلياً عقلياً والكلي الطبيعي موجود في الخارج

لانه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود واما الكليات  
الاخيران ففي وجودهما في الخارج خلاف والنظر فيهما خارج عن المنطق (الثالث) الكليات  
متساويان ان صدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر كالانسان والناطق وبينهما  
عموم وخصوص مطلق ان صدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس كالحَيوان  
والانسان وبينهما عموم وخصوص من وجه ان صدق كل واحد منهما على بعض ما يصدق  
عليه الآخر فقط كالحَيوان والايض ومتباينان ان لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق  
عليه الآخر كالانسان والفرس وقبضا للتساويين متساويان والالصدق احدهما على ما كذب  
عليه الآخر فيصدق احد المتساويين على ما يكذب عليه الآخر وهو محال وقبض الاعم من  
الشيء مطلقا اخص من قبض الاخص مطلقا لصدق قبض الاخص على كل ما يصدق عليه  
قبض الاعم من غير عكس اما الاول فلانه لولا ذلك لصدق عين الاخص على بعض ما يصدق  
عليه قبض الاعم وذلك مستلزم لصدق الاخص بدون الاعم وهو محال واما الثاني فلانه لولا  
ذلك لصدق قبض الاعم على كل ما يصدق عليه قبض الاخص وذلك مستلزم لصدق الاخص  
على كل ما يصدق عليه الاعم وهو محال والاعم من شيء من وجه ليس بين قبضيهما عموم أصلا  
لتحقق مثل هذا العموم بين عين الاعم مطلقا وقبض الاخص مع التباين الكلي بين قبض  
الاعم مطلقا وعين الاخص وقبضا المتباينين متباينان تباينا جزئيا لانها ان لم يصدق أصلا مما  
على شيء كاللاوجود واللاعدم كان بينهما تباين كلي وان صدقا ما كالانسان والافرس كان  
بينهما تباين جزئي ضرورة صدق احد المتباينين مع قبض الآخر فقط فالتباين الجزئي لازم  
جزما (الرابع) الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيقي فكذلك يقال على كل اخص  
تحت الاعم ويسمى الجزئي الاضافي وهو اعم من الاول لان كل جزئي حقيقي فهو جزئي اضافي  
دون العكس (أما الاول) فلا ندراج كل شخص تحت الماهية الكلية للمرات عن الشخصات  
(وأما الثاني) فلجواز كون الجزئي الاضافي كليا وامتناع كون الجزئي الحقيقي كذلك (الخامس)  
النوع كما يقال على ما ذكرناه ويقال له النوع الحقيقي فكذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى  
غيرها الجنس في جواب ما هو قولنا أولا ويسمى النوع الاضافي ومراتبه أربع لانه اما أن  
يكون أعم الانواع وهو النوع العالي كالجسم أو أخصها وهو النوع السافل كالانسان ويسمى

نوع الانواع أو أعم من السافل وأخص من العالى وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم  
 النامى أو مبينا لكل وهو النوع المفرد كالنمل ان قلنا ان الجوهر جنس له ومراتب الاجناس  
 أيضا هذه الأربع لكن العالى كالجوهر في مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السافل  
 كالحيوان ومثال المتوسط فيها الجسم النامى والجسم والجنس المفرد كالنمل ان قلنا ان الجوهر  
 ليس بجنس له والنوع الاضافى موجود بدون الحقيقى كالانواع المتوسطة والحقيقى موجود  
 بدون الاضافى كالحقائق البسيطة فليس بينهما عموم وخصوص مطلق بل كل منهما أعم من  
 الآخر لصدقهما على النوع السافل وجزء المقول في جواب ما هو ان كان مذكورا بالمطابقة  
 يسمى واقفا في طريق ما هو كالحيوان أو الناطق بالنسبة الى الحيوان الناطق المقول في جواب  
 السؤال بما هو عن الانسان وان كان مذكورا بالتضمن يسمى داخلا في جواب ما هو كالجسم  
 أو النامى أو الحساس أو المتحرك لا رادة الدال عليها الحيوان بالتضمن والجنس العالى جاز ان  
 يكون له فصل يقومه لجواز تركبه من أمرين متساويين أو أمور متساوية ويجب أن يكون  
 له فصل يقسمه والنوع السافل يجب أن يكون له فصل يقومه ويتنج أن يكون له فصل يقسمه  
 والمتوسطات يجب أن يكون لها فصول تقومها وفصول تقسمها وكل فصل يقوم العالى فهو  
 يقوم السافل من غير عكس كلي وكل فصل يقسم السافل فهو يقسم العالى من غير عكس كلي  
 الفصل الرابع في التريفات المرف للشيء هو الذى يستلزم تصوره تصور ذلك  
 الشيء أو امتيازه عن كل ماعداه وهو لا يجوز أن يكون نفس الماهية لان المرف معلوم قبل  
 المرف والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا أعم لقصوده عن افادة التعريف ولا أخص لكونه أخفى  
 وهو مساو لها في العموم والخصوص ويسمى حدا لما ان كان بالجنس والفصل القريين  
 وناقصا ان كان بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد وربما لما ان كان بالجنس القريب  
 والخاصة وربما ناقصا ان كان بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد ويجب الاحتراز عن  
 تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة كتعريف الحركة بما ليس بسكون والزوج بما  
 ليس بفرد وعن تعريف الشيء بما لا يعرف الا به سواء كان بمرتبة واحدة كما قال الكيفية  
 ما بها يقع المشابهة ثم قال المشابهة اثنان في الكيفية أو بمراتب كما قال الانسان زوج أول ثم  
 قال الزوج هو المنقسم بمساويين ثم قال المتساويان هما الشيئان اللذان لا يفضل أحدهما على

الاخر ثم يقال الشيطان هما الاثنان ويجب أن يحترز عن استعمال ألفاظ غريبة وحشية غير ظاهرة الدلالة بالقياس الى السامع لكونه مفوتا للنرض

### ﴿ المقالة الثانية في القضايا وأحكامها ﴾

وفيهما مقدمة وثلاثة فصول أما المقدمة ففي تعريف القضية وأقسامها الاولية القضية قول يصح أن يقال لقائله انه صادق فيه أو كاذب فيه وهي حلية ان انحلت بطرفيها الى مفردين كقولنا زيد هو عالم وزيد ليس هو عالم وشرطية ان لم تنحل والشرطية اما متصلة وهي التي يحكم فيها بصدق قضية أو لاصدقها على تقدير صدق قضية أخرى كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان وليس ان كان هذا انسانا فهو جاد وإما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتفاني بين القضيتين في الصدق والكذب مما أوفى أحدهما فقط أو بنفيه كقولنا اما أن يكون هذا المدد زوجا أو فردا وليس اما أن يكون هذا الانسان كاتباً أو أسود

﴿ الفصل الاول في الحلية ﴾ وفيه أربعة مباحث ﴿ البحث الاول ﴾ في أجزائها وأقسامها والحلية انما تحقق باجزاء ثلاثة محكوم عليه ويسمى موضوعا ومحكوم به ويسمى بمحمولا ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع ويسمى اللفظ الدال عليها رابطة كرو في قولنا زيد هو عالم ونسمى القضية حينئذ ثلاثية وقد يحذف الرابطة في بعض اللغات لشعور الذهن بمنها وتسمى القضية حينئذ ثنائية وهذه النسبة ان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا الانسان حيوان وان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا الانسان ليس بحجر وموضوع الحلية ان كان شخصا معينا سميت مخصوصة وشخصية وان كان كليا فان بين فيها كمية افراد ماصدق عليه الحكم ويسمى اللفظ الدال عليها سوراً سميت محصورة ومسورة ﴿ وهي اربع ﴾ لانه ان بين فيها ان الحكم على كل الافراد ففي الكلية اما موجبة وسورها كل كقولنا كل نار حارة واما سالبة وسورها لاشئ ولا واحد كقولنا لاشئ ولا واحداً من الانسان بحمار وان بين فيها ان الحكم على بعض الافراد ففي الجزئية اما موجبة وسورها بعض وواحد كقولنا بعض الحيوان انسان واما سالبة وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسانا وان لم يبين فيها كمية الافراد فان لم تصلح لان تصدق كلية وجزئية سميت طبيعية كقولنا الحيوان جنس

والانسان نوع وان صلت لتلك سميت مهمة كقولنا الانسان في خسر الانسان ليس في خروحي في قوة الجزئية لانه متى صدق الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر وبالعكس

( البحث الثاني ) في تحقيق المصنوعات الاربعة قولنا كل ج ب يستعمل تارة بحسب الحقيقة ومعناه ان كل ما لو وجد كال ج من الافراد الممكنة فهو بحيث اذا وجد كان ب أي كل ما هو ملزوم لـ ج فهو ملزوم لب وتارة بحسب الخارج ومعناه كل ج في الخارج سواء كان حال الحكم أو قبله أو بعده فهو ب في الخارج والفرق بين الاعتبارين ظاهر فانه لو لم يوجد شيء من المراتب في الخارج يصح أن يقال كل مربع شكل بالاعتبار الاول دون الثاني فلو لم يوجد من الاشكال في الخارج الالمربع يصح أن يقال كل شكل مربع بالاعتبار الثاني دون الاول وعلى هذا نفس المصنوعات الباقية \*

( البحث الثالث في المدول والتحصيل ) حرف السلب ان كان جزءاً من الموضوع كقولنا اللاحى جماد أو من المحمول كقولنا الجماد لا عالم أو منهما جميعاً كقولنا اللاحى لا عالم سميت القضية بمدولة موجبة كانت أو سالبة وان لم يكن جزءاً لشيء منها سميت محصلة ان كانت موجبة وبسطة ان كانت سالبة والاعتبار باليجاب القضية وسلبها بالنسبة الثبوتية أو السلبية لا بطرفي القضية فان قولنا كل ماليس بحى فهو لا عالم موجبة مع أن طرفيها عدميان وقولنا لاشيء من المتحرك بساكن سالبة مع أن طرفيها وجوديان والسالبة البسيطة أهم من الموجبة المدولة المحمول لصدق السلب عند عدم الموضوع دون الايجاب فان الايجاب لا يصح الا على موضوع موجود محقق كما في الخارجية الموضوع أو مقدر كما في الحقيقية الموضوع وأما اذا كان الموضوع موجوداً فانهما متلازمان والفرق بينهما في اللفظ أما في الثلاثية فالقضية موجبة ان قدمت الرابطة على حرف السلب وسالبة ان أخرت عنها وأما في الثنائية فبالنسبة أو بالمصطلح على تخصيص لفظ غير ولا باليجاب للمدول ولفظ ليس بالسلب البسيط أو بالعكس

( البحث الرابع في القضايا الموجبة ) لا بد لنسبة المحمولات الى الموضوعات من كيفية ايجابية كانت النسبة أو سلبية كالضرورة والدوام واللا ضرورة واللا دوام وتسمى تلك التكيفية مادة القضية واللفظ الدال عليها يسمي جهة القضية والقضايا الموجبة التي جرت المادة

بالبحث عنها وعن أحكامها ثلاثة عشر قضية منها قضية بسيطة وهي التي حقيقتهما إيجاب قطب  
 أو سلب فقط ومنها مركبة وهي التي تركبت حقيقتهما من إيجاب وسلب والبسائط ست  
 (الاولى) الضرورية المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه  
 مادام ذات الموضوع موجودا كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لا شيء من  
 الانسان بجحر (الثانية) الدائمة المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه  
 عنه مادام ذات الموضوع موجودا كقولنا دائما كل انسان حيوان ودائما لا شيء من الانسان  
 بجحر (الثالثة) المشروطة العامة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه  
 عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً وبالضرورة  
 لا شيء من الكتاب بساكن الاصابع مادام كاتباً (الرابعة) العرفية العامة وهي التي يحكم فيها  
 بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع ومثالها إيجاباً وسلباً ماض  
 (الخامسة) المطلقة العامة وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل كقولنا  
 بالاطلاق العام كل انسان متنفس وبالاطلاق العام لا شيء من الانسان بمتنفس (السادسة)  
 الممكنة العامة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب الخالف للحكم كقولنا  
 بالامكان العام كل نار حارة وبالامكان العام لا شيء من الحار بارد وأما المركبات ف سبع (الاولى)  
 المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللا دوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة  
 كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً فتركيبها من موجبة مشروطة  
 عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الكتاب بساكن  
 الاصابع مادام كاتباً لادائماً فتركيبها من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة (الثانية)  
 العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد اللا دوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة  
 فتركيبها من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة فتركيبها من سالبة عرفية  
 عامة وموجبة مطلقة عامة ومثالها إيجاباً وسلباً ماض (الثالثة) الوجودية اللازمة وهي المطلقة  
 العامة مع قيد اللا ضرورة بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك  
 بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا  
 لا شيء من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة وموجبة

ممكنة عامة (الرابعة) الوجودية اللادائمة وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة أو سالبة تركيبها من مطلقتين عامتين أحدهما موجبة والاخرى سالبة ومثالها ايجاباوسلبا ماصر (الخامسة) الوقتية وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيدا باللاودوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قر منخفض وقت حيلولة الارض يته وبين الشمس لادائما تركيبها من موجبة وقتية مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاني من القمر بمنخفض وقت التربع لادائما تركيبها من سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة عامة (السادسة) المنتشرة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع مقيدا باللاودوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لادائما تركيبها من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاني من الانسان بتنفس وقاما لادائما تركيبها من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة (السابعة) الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها بارتضاع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والمعدم جميعا فهي سواء كانت موجبة كقولنا بالامكان الخاص كل انسان كاتب أو سالبة كقولنا بالامكان الخاص لاني من الانسان بكتاب تركيبها من ممكتين عامتين أحدهما موجبة والاخرى سالبة وللضابطة أن اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية للقضية المقيدة بهما

### ﴿ الفصل الثاني في أقسام الشرطية ﴾

الجزء الاول منها يسمى مقدما والثاني تاليا أما المتصلة فاما لزومية وهي التي صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لملازمة بينهما توجب ذلك كالمالية والمالية والتضاياف واما اتفاقية وهي التي يكون ذلك فيها بمجرد توافق الجزئين على الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق وأما المنفصلة فاما موجبة حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما في الصدق والكذب مما كقولنا اما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا واما مائة الجمع وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما في الصدق فقط كقولنا اما أن يكون هذا الشيء حجرا أو

شجرا وأما مائة الخلو وهي التي يحكم فيها بالتأني بين جزئها في الكذب قطع كقولنا زيد  
 إما أن يكون في البحر وإما أن لا ينفق وكل واحد من هذه الثلاث إما عنادية وهي التي  
 يكون التأني فيها لقائي الجزئين كما في الأمثلة المذكورة وإما اتقافية وهي التي يكون ذلك  
 فيها بمجرد الاتفاق كقولنا للأسود اللاكاتب إما أن يكون هذا أسود أو كاتبا حقيقة أو  
 لأسود أو كاتبا مائة الجمع أو أسود أو لا كاتبا مائة الخلو وسالبة كل واحدة من هذه  
 القضايا الثمان هي التي ترفع ما حكم به في موجبها فسالبة اللزوم تسمى سالبة لزومية وسالبة  
 العناد تسمى سالبة عنادية وسالبة الاتفاق تسمى سالبة اتقافية والمتصلة الموجبة تصدق عن  
 جزئين صادقين وعن كاذبين وعن مجهولي الصدق والكذب وعن مقدم كاذب وتال صادق  
 دون عكسه لامتناع استلزام الصادق الكاذب وتكذب عن جزئين كاذبين وعن مقدم  
 كاذب وتال صادق وبالعكس وعن صادقين إذا كانت لزومية وأما إذا كانت اتقافية فكذبها  
 عن صادقين عال والمتفصلة الموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب وتكذب عن  
 صادقين وعن كاذبين والمائة الجمع تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب وتكذب عن  
 صادقين والمائة الخلو تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب وتكذب عن كاذبين والسالبة  
 تصدق عما تكذب الموجبة وتكذب عما تصدق وكلية الشرطية أن يكون التالي لازما أو  
 معاندا للمقدم على جميع الأوضاع التي يمكن حصوله عليها وهي الأوضاع التي تحصل بسبب  
 اقتران الأمور التي يمكن اجتماعها والجزئية أن تكون كذلك على بعض هذه الأوضاع  
 والخاصة أن تكون كذلك على وضع معين وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى  
 وفي المنفصلة دائماً وسور السالبة الكلية فيها ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيها قد يكون  
 وسور السالبة الجزئية فيها قد لا يكون وبإدخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلي  
 والمهملة باطلاق لفظة لو وان إذا في المتصلة وإما أو في المنفصلة والشرطية قد تتركب عن حليتين  
 وعن متصلتين وعن منفصلتين وعن حليته ومتصلة وعن حلية ومنفصلة وعن متصلة ومنفصلة  
 وكل واحدة من الثلاثة الأخيرة في المتصلة تنقسم إلى قسمين لامتياز مقدمها عن تاليها بالطبع  
 بخلاف المنفصلة فإن مقدمها إنما يتميز عن تاليها بالوضع فقط فاقسام المتصلات تسعة والمنفصلات  
 ستة وأما الأمثلة فليكن باستخراجها من نفسك

(الفصل الثالث) في احكام القضاء وفيه اربعة مباحث (البحث الاول) في التناقض  
 وحدوده بانه اختلاف نصيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احديهما صادقة  
 والاخرى كاذبة ولا يتحقق في الخصوصيتين الا عند اتحاد الموضوع ويندرج فيه وحدة الشرط  
 والجزء والكل والجزء وعند اتحاد المحمول ويندرج فيه وحدة المكان والزمان والاضافة والقوة  
 والنسل وفي المصورتين لا بد مع ذلك من الاختلاف بالكية لصدق الجزئين وكذب الكلين  
 في كل مادة يكون الموضوع فيها ام من المحمول واما في الموجهتين فلا بد من الاختلاف  
 بالجهة في الكل لصدق المكتبتين وكذب الضروريتين في مادة الامكان فنقيض الضرورية  
 المطلقة الممكنة العامة لان سلب الضرورة مع الضرورة مما يتناقضان جزما ونقيض المطلقة  
 الداعية المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات ينفيه الايجاب في البعض وبالعكس ونقيض  
 المشروطة العامة الحينية الممكنة اعني التي حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف من الجانب  
 المخالف كقولنا كل من به ذات الجنب يمكن ان يسلم في بعض اوقات كونه مجنونا وتقبض  
 الرقية العامة الحينية المطلقة اعني التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في بعض احيان  
 وصف الموضوع ومثالها ما مر (واما المركبات) فان كانت كلية فنقيضها احد قضيي جزئها  
 وذلك جلي بعد الاحاطة بمحاذيق المركبات وقائض البسائط فانك اذا تحققت ان الوجودية  
 الدائمة تركبها من مطلقتين عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة وان قبيض المطلقة هو  
 الدائمة تحققت ان نقيضها اما الدائم المخالف او الموافق وان كانت جزئية فلا يكفي في قبيضها  
 ما ذكرناه لانه يكذب بعض الجسم حيوان لادائما مع كذب كل واحد من قضيي جزئها بل  
 الحق في قبيضها ان يرد بين قضيي الجزئين لكل واحد واحد اي كل واحد واحد لا يخلو  
 عن قبيضها فيقال كل جسم اما حيوان دائما وليس بمحيوان دائما واما الشرطية فنقيض الكلية  
 منها الجزئية الموافقة في الجنس والنوع المخالفة في الكيف وبالعكس (البحث الثاني) في العكس  
 المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والثاني اولاً مع بقاء الصدق والكيف  
 واما السوالب فان كانت كلية فسيب منها وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة  
 لا تتمكس لامتناع العكس في اخصها وهي الوقتية لصدق قولنا بالضرورة لاشئ من القمر  
 ينخسف وقت التربع لا دائما وكذب بعض النخسف ليس بقمر بالامكان العام الذي هو ام

الجهات لان كل منخسف فهو قر بالضرورة واذا لم يتمكس الاخص لم يتمكس الام اذ لو  
انمكس الام لانمكس الاخص لان لازم الام لازم الاخص ضرورة واما الضرورية والدائمة  
المطلقتان فتتمكسان دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائماً لاشئ من ج ب ف دائماً لاشئ  
من ب ج والا فبعض ب ج بالاطلاق العام وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب بالضرورة  
في الضرورية والدوام في الدائمة وهو محال واما المشروطة والعرفية المامتان فتتمكسان عرفية  
عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائماً لاشئ من ج ب مادام ج ف دائماً لاشئ من ب ج  
مادام ب والا فبعض ب ج حين هو ب وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب حين هو  
ب وهو محال (واما المشروطة والعرفية الخاصتان) فتتمكسان عرفية عامة لادائمة في البعض (واما  
العرفية العامة) فلكونها لازمة للامتين واما الادوام فلانه لو كذب بعض ب ج بالفعل لصدق  
لاشئ من ب ج دائماً فتتمكس الى لاشئ من ج ب دائماً وقد كانت كل ج ب بالفعل هذا  
خلف وان كانت جزئية فالمشروطة والعرفية الخاصتان تتمكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق  
بالضرورة او دائماً بعض ج ليس ب مادام ج لادائماً وجب ان يصدق بعض ب ليس ج مادام  
ب لا دائماً لانا نرض ذات الموضوع وهو ج د فد ج بالفعل وب د ايضا للادوام بسبب الباء  
عنه وليس ج مادام ب والا لكان ج حين هو ب وب حين هو ج وقد كان ليس ب ما دام  
ج هذا خلف واذا صدق الجعيم والباء عليه وتنافيا فيه صدق بعض ب ليس ج مادام ب  
لادائماً وهو المطلوب واما البواني فلا تتمكس لانه يصدق بالضرورة بعض الحيوان ليس  
بانسان وبالضرورة بعض القمر ليس بمنخسف وقت التربع لادائماً مع كذب عكسهما  
بالامكان العام الذي هو اعم الجهات لكن الضرورية اخص البساط والوقية اخص المركبات  
الباقية ومتى لم تتمكس لم تتمكس شئ منها لما عرفت ان انكس العام مستلزم لانكس الخاص  
واما الموجهة كلية كانت او جزئية فلا تتمكس كلية لاحتمال كون المحمول اعم من الموضوع  
واما في الجهة فالضرورة والدائمة والمامتان تتمكس حينية مطلقة لانه اذا صدق كل ج ب  
باحدى الجهات الاربعة المذكورة فبعض ب ج حين هو ب والا فلا شئ من ب ج مادام ب  
وهو مع الاصل ينتج لاشئ من ج ج دائماً في الضرورية والدائمة وما دام ج في المامتين  
وهو محال واما الخاصتان فتتمكسان حينية مطلقة مقيدة بالادوام واما الحينية المطلقة فلكونها

لازمة لامتئيهما وأما قيد اللادوام في الاصل الكلي فلاه لو كذب بمض ب ليس ج بالفعل  
 لصدق كل ب ج دائماً فنضمه الى الجزء الاول من الاصل وهو قولنا بالضرورة أو دائماً  
 كل ج ب ما دام ج ينتج كل ب دائماً ونضمه الى الجزء الثاني أيضاً وهو قولنا لا شيء من ج ب  
 بالاطلاق العام ينتج لا شيء من ب ب بالاطلاق العام فيلزم اجتماع التقيضين وهو محال هذا اذا كان  
 الاصل كلياً وأما في الجزئي فنفرض للموضوع د فهو لا ج بالفعل والا لكان ج دائماً ب دائماً  
 العوام الباه بدام الجيم لكن اللازم باطل لتقيد الاصل باللاودوام واما الوقتيتان والوجوديتان  
 والمطلقة العامة فتعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ج ب باحدى هذه الجهات الخمس المذكورة  
 فبعض ب ج بالاطلاق العام والا فلا شيء من ب ج دائماً وهو مع الاصل ينتج لا شيء من  
 ج ج دائماً وهو محال وان شئت عكست تقيض المكس في الموجبات ليصدق تقيض الاصل  
 أو الاخص منه • وأما الممكنتان فعالمهما في الانكاس وعدمه غير معلوم لتوقف البرهان  
 المذكور للانكاس فيهما على انكاس السالبة الضرورية كنفسها أو على انتاج الصغرى للمكنة  
 مع الكبرى الضرورية في الشكل الاول والثالث اللذين كل منهما غير محقق ولمسلم الظفر  
 بدليل يوجب الانكاس وعدمه • وأما الشرطية فالمتصلة الموجبة سواء كانت كلية أو جزئية  
 تنكس موجبة جزئية والسالبة الكلية سالبة كلية اذ لو صدق تقيض النكس لا ينظم مع  
 الاصل قياساً متجاً للمحال وأما السالبة الجزئية فلا تنكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان  
 هذا حيواناً فهو انسان مع كذب المكس وأما المنفصلة فلا يتصور فيها المكس لعدم الامتياز  
 بين جزئها بالطبع •

§ البحث الثالث في عكس التقيض § وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من التقيضية  
 تقيض الثاني والثاني عين الاول مع مخالفته الاصل في الكيف وموافقتها في الصدق •  
 أما الموجبات فان كانت كلية ففسح منها وهي التي لا تنكس سواها بالمكس المستوي فلا تنكس  
 لانه يصدق بالضرورة كل قر فهو ليس بمنصف وقت التريع لادائماً دون عكسه لما عرفت  
 وتنكس الضرورية والدائمة دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً كل ج ب فداًماً لا شيء  
 مما ليس ب ج والا فبعض ما ليس ب هـ ج بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض ما ليس  
 ب فهو ب بالضرورة في الضرورية وداًماً في الدائمة وهو محال وأما للشرطية والرفية الامتان

فتمتلكان عرفة عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً كل ج ب مادام ج فداًماً لاشئ،  
 مما ليس ب ج مادام ليس ب والا فبعض مالم ليس ب فهو ج حين هو ليس ب وهو مع  
 الاصل ينتج بعض مالم ليس ب وهو ب حين هو ليس ب وهو محال وأما الخاصتان فتمتلكان  
 عرفة عامة لا دائماً في البعض أما العرفية العامة فلا تستلزم العامين اياها وأما قيد اللادوام  
 في البعض فلانه يصدق بعض مالم ليس ب فهو ج بالاطلاق العام والا فلا شئ، مما ليس ب ج  
 دائماً فتمتلك الى لاشئ، من ج ليس ب دائماً وقد كان لاشئ، من ج ب بالفعل بمحكم  
 اللادوام ويلزمه كل ج فهو ليس ب بالفعل لوجود الموضوع هذا خلف وان كانت جزئية  
 فالخاصتان تمتلكان عرفة خاصة لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً بعض ج ب مادام ج لا دائماً  
 فنرض الموضوع وهو ج د فليس ب فليس ب حين هو ج وقد كان ب مادام ج هذا خلف  
 ب والا لكان ج حين هو ليس ب فليس ب حين هو ج وقد كان ب مادام ج هذا خلف  
 ودج بالفعل وهو ظاهر فبعض مالم ليس ب ليس هو ج مادام ليس ب لا دائماً وهو المطلوب  
 وأما البواق فلا تمتلك لصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة المطلقة وبعض  
 القمر ليس بمنخفض بالظن قوة الوقتية دون عكسها باهم الجهات ومضى لم تمتكس لم يمتكس شئ  
 منها لما عرفت في العكس للمستوى • وأما السوالب كلية كانت أو جزئية فلا تمتلك كلية  
 لاحتمال كون تقيض المحمول أهم من الموضوع وتمتلك الخاصتان حينية مطلقة لانه اذا صدق  
 بالضرورة أو دائماً لاشئ، من ج ب مادام ج لا دائماً فنرض الموضوع د فهو ليس ب بالفعل  
 ودج في بعض أوقات ج ليس ب لانه ليس ب في جميع أوقات ج فبعض مالم ليس ب فهو ج  
 في بعض الاحيان ليس ب وهو المدعى وأما الوقتيتان والوجوديتان فتمتلكان مطلقة عامة  
 لانه اذا صدق لاشئ، من ج ب بأحدى هذه الجهات فنرض الموضوع د فهو ليس ب بالفعل  
 ودج بالفعل فبعض مالم ليس ب فهو ج بالفعل وهو المطلوب وهكذا تبين عكوس جزئياتها  
 وأما بواق السوالب والشرطيات فتغير معلومة الانكاس لعدم الظفر بالبرهان •

﴿ البحث الرابع ﴾ في لوازم الشرطيات أما التنصّل للموجبة للكلية فتستلزم منفصلة  
 مائة الجمع من عين التقدم وتقيض التالي ومائة الخلو من تقيض المقدم وعين التالي متاكسين  
 عليها والا لبطل اللزوم والاقصمال وأما المنفصلة الحقيقية فتستلزم أربع متضلات مقدم الاثنين

عين أحد الجزئين وتاليهما تقيض الآخر ومقدم آخرين تقيض أحد الجزئين وتاليهما عين الآخر وكل واحدة من غير الحقيقية مستلزم للآخرى مركبة من تقيض الجزئين

﴿ للمقالة الثالثة في القياس وفيها خمسة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول ﴾ في تعريف القياس وأقسامه • القياس قول مؤلف من قضايامتي سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر وهو استثنائي ان كان عين النتيجة أو تقيضها مذكورا فيه بالفعل كقولنا ان كان هذا جسما فهو متحيز لكنه جسم فهو متحيز وهو بعينه مذكور فيه ولو قلنا لكنه ليس بمتحيز ينتج أنه ليس بجسم وتقيضه مذكور فيه واقتراضي ان لم يكن كذلك كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج كل جسم حادث وليس هو ولا تقيضه مذكورا فيه بالفعل وموضوع المطلوب فيه يسمى أصغر ومحموله أكبر والقضية التي جعلت جزء قياس تسمى مقدمة والمقدمة التي فيها الاصغر الصغرى والتي فيها الاكبر الكبرى والمكرر بينهما حدا أوسط • واقتران الصغرى بالكبرى يسمى ثمرنة وضربا والمهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط عند الحدين الآخرين تسمى شكلا وهو أربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولا في الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع • وأما الشكل الاول فشرطه ايجاب الصغرى والالم بدرجة الاصغر في الاوسط وكلية الكبرى والا احتمل أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر غير البعض المحكوم به على الاصغر • وضروبه الناتجة أربعة ﴿ الاول ﴾ من موجبتين كلتین ينتج موجبة كلية كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا ﴿ الثاني ﴾ من كليتين والصغرى موجبة والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا ﴿ الثالث ﴾ من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا ﴿ الرابع ﴾ من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا ونتائج هذا الشكل بيته بذاتها • وأما الشكل الثاني فشرطه اختلاف مقدمتيه بالكيف وكلية الكبرى والايحصل الاختلاف للوجوب لعدم الانتاج وهو صدق القياس مع ايجاب النتيجة تارة ومع سلبيها اخرى وضروبه الناتجة ايضا

ارمة (الاول) من كليتين والصنرى موجبة يتبع سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء  
من ا ب فلا شيء من ج بالخلف وهو ضم قبض النتيجة الى الكبرى لينتج قبض الصنرى  
وبالمكاس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول (الثاني) من كليتين والكبرى موجبة يتبع  
سالبة كلية كقولنا لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج بالخلف وبمكس الصنرى  
وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة (الثالث) من موجبة جزئية صنرى وسالبة كلية كبرى  
ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا بالخلف وبمكس  
الكبرى ليرجع الى الاول وبفرض موضوع الجزئية دفعل دب ولا شيء من ا ب فلا شيء  
من دا ه ثم قول بعض ج د ولا شيء من دا فبعض ج ليس ا (الرابع) من سالبة جزئية  
صنرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض  
ج ليس ا بالخلف (وأما الشكل الثالث) فشرطه موجبة الصنرى والاحصل الاختلاف وكلية  
احدى مقدمتيه والا لحاز أن يكون البعض المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه  
بالا كبر فلم نجب التمدية وضروره الناتجة ستة (الاول) من موجبتين كليتين يتبع موجبة  
جزئية كقولنا كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بالخلف وهو ضم قبض النتيجة الى الصنرى  
لينتج قبض الكبرى وبالرد الى الاول بمكس الصنرى (الثاني) من كليتين والكبرى سالبة  
كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولا شيء من ب ج فبعض ج ليس ا بالخلف وبمكس  
الصنرى (الثالث) من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ب ج وكل  
ب ا فبعض ج ا بالخلف وبمكس الصنرى وبفرض موضوع الجزئية د وكل دب وكل ب ا  
فكل دا ه ثم قول كل د ج وكل دا فبعض ج ا وهو المطلوب (الرابع) من موجبة جزئية صنرى  
وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج  
ليس ا بالخلف وبمكس الصنرى والاقتراض (الخامس) من موجبتين والصنرى كلية ينتج  
موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب ا فبعض ج ا بالخلف وبمكس الكبرى وجعلها  
صنرى ثم عكس النتيجة والاقتراض (السادس) من موجبة كلية صنرى وسالبة جزئية كبرى  
ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب ليس ا فبعض ج ليس ا بالخلف والاقتراض  
ان كانت السالبة مركبة (وأما الشكل الرابع) فشرطه بحسب الكمية والكيفية ايجاب المقدمتين

مع كلية الصغرى أو اختلافهما في الكيف مع كلية احدهما والا لحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وضروبه الناتجة ثمانية (الاول) من موجبتين كلتيني ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل ا ب فبعض ج ا بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة (الثاني) من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج ولبعض ا ب فبعض ج ا الماسر (الثالث) من كلتيني والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لا شيء من ب ج وكل ا ب فلا شيء من ج الماسر (الرابع) من كلتيني والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا بعكس المقدمتين (الخامس) من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس الماسر (السادس) من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ليس ج وكل ا ب فبعض ج ليس ا بعكس الصغرى ليرتد الى الثاني (السابع) من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولبعض ا ليس ب فبعض ج ليس ا بعكس الكبرى ليرتد الى الثالث (الثامن) من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا لا شيء من ب ج ولبعض ا ب فبعض ج ليس ا بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة ويمكن بيان الحجة الاولى بالخطف وهو ضم قيعض النتيجة الى احدى المقدمتين لينتج ما بعكس الى قيعض الاخرى والثاني والخامس بالاقتراس ولتين ذلك في الثاني ليقاس عليه الخامس وليكن البعض الذي هو ا فكل د ا وكل د ب فتقول كل ب ج وكل د ب فبعض ج د وكل د ا فبعض ج ا وهو المطلوب والمتقدمون حصروا الضروب الناتجة في الحجة الاولى وذكروا لعدم انتاج الثلاثة الاخيرة الاختلاف في القياس من بسيطتين ومن نشترط كون السالبة فيها من احدى الخاصتين فسقط ما ذكره من الاختلاف •

(الفصل الثاني) في المختلطات (أما الشكل الاول) فنشرطه بحسب الجهة فلية الصغرى والنتيجة فيه كالكبرى ان كانت غير المشروطتين والرفيتين والا فكل الصغرى محذوفا عنها قيد اللازورة واللا دوام والضرورة المخصوصة بالصغرى ان كانت الكبرى احدى المامتين ويضم اللا دوام اليها ان كانت احدى الخاصتين (وأما الشكل الثاني) فنشرطه بحسب الجهة

أمران أحدهما صدق الدوام على الصغرى أو كونه الكبرى من القضايا المنمكة السوالب  
وأنهما ان لا يستعمل الممكنة الا مع الضرورة المطلقة أو مع الكبيرين المشروطتين والنتيجة  
دائمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والا فكالصغرى محذوفا عنها قيد اللادوام  
واللاضرورة والضرورة أية ضرورة كانت (وأما الشكل الثالث) فشرطه بحسب الجملة  
فطية الصغرى والنتيجة كالكبرى ان كانت غير الاربع والا فمكس الصغرى محذوفا عنها  
قيد اللادوام ان كانت الكبرى احدى المامتين ومضموما اليه ان كانت احدى الخاصتين  
(وأما الشكل الرابع) فشرط انتاجه بحسب الجملة أمور خمسة (الاول) كونه القياس فيه من  
العمليات (الثاني) انعكاس السالبة المستعملة فيه (الثالث) صدق الدوام على الصغرى في الضرب الثالث  
أو العرفي العام على كبراه (الرابع) كونه الكبرى في السادس من المنمكة السوالب (الخامس)  
كون الصغرى في الثامن من احدى الخاصتين والكبرى مما يصدق عليها العرفي العام  
والنتيجة في الصغرى الاولين عكس الصغرى ان صدق الدوام عليها أو كان القياس من الست  
المنمكة السوالب والا فطلقة عامة وفي الضرب الثالث دأمة ان صدق الدوام على احدى  
مقدمتيه والا فمكس الصغرى وفي الضرب الرابع والخامس دأمة ان صدق الدوام على الكبرى  
والا فمكس الصغرى محذوفا عنها قيد اللادوام وفي السادس كما في الثاني بعد عكس الصغرى  
وفي السابع كما في الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثامن كمكس النتيجة بعد عكس الترتيب  
(الفصل الثالث) في الاقترايات الكائنة من الشرطيات وهي خمسة أقسام (القسم الاول)  
ما يتركب من المتصلات والمطبوع منه ما كانت الشركة في جزء تام من المقدمتين وينقد الاشكال  
الارمعة فيه لان الاوسط ان كان تالياً في الصغرى مقدماً في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان تالياً  
فيها فهو الشكل الثاني وان كان مقدماً فيها فهو الشكل الثالث وان كان مقدماً في الصغرى تالياً في  
الكبرى فهو الشكل الرابع وشرائط الانتاج وعدد الضروب من الاشكال والنتيجة في الكمية  
والكيفية في كل شكل كما في الحليات من غير فرق مثال الضرب الاول من الشكل الاول كلما  
كان ب فيج د وكلما كان ج د ه ز ينتج كلما كان ا ب ه ز (القسم الثاني) ما يتركب من  
النفصلات والمطبوع منه ما كانت الشركة فيه في جزء غير تام من المقدمتين كقولنا دائماً  
كل ا ب أو كل ج د ودائماً اما كل د ه أو كل و ز ينتج اما كل ا ب أو كل ج ه أو كل و ز

لا متناع خلو الواقع عن مقدمتي التأليف وعن احدي الآخرين وهما كل ا ب وكل وز وينقد فيه الاشكال الاربعة والشرائط المتبعة بين الحليتين معتبرة ههنا بين المتشاركين ( القسم الثالث ) ما يتركب من الحلية والمتصلة والمطبوع منه ما كانت الحلية كبرى والشركة مع تالي المتصلة ونتيجته متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين التالى والحلية كقولنا كلما كان ا ب فـ ج د وكل ده ينتج كلما كان ا ب فـ كل ج هـ وينقد فيه الاشكال الاربعة والشرائط المتبعة بين الحليتين معتبرة ههنا بين التالى والحلية ( القسم الرابع ) ما يتركب من الحلية والمنفصلة وهو على قسمين (الاول) أن يكون عدد الحليات بعدد اجزاء الانفصال ويشارك كل واحد منها جزءاً واحداً من اجزاء الانفصال اما مع اتحاد التأليفات في النتيجة كقولنا كل ج ا ما ب واما د واما هـ وكل ب ط وكل د ط وكل هـ ط ينتج كل ج ط لصدق أحد اجزاء الانفصال مع ما يشاركه من الحلية واما مع اختلاف التأليفات في النتيجة كقولنا كل ج ا ما ب واما د واما هـ وكل ب ج وكل د ط وكل هـ ز ينتج كل ج ا ما ج واما ط واما ز كما مر ( والثاني ) أن يكون الحليات أقل من اجزاء الانفصال وليكن الحلية واحدة والمنفصلة ذات جزئين والمشاركة مع احدهما كقولنا اما كل ا ط أو كل ج ب وكل ب د ينتج اما كل ا ط أو ج د لا متناع خلو الواقع عن مقدمتي التأليف وعن الجزء الغير المشترك ( القسم الخامس ) ما يتركب من المتصلة والمنفصلة والاشترك اما في جزء تام من المقدمتين أو غير تام منهما وكيف ما كان فالمطبوع منه ما تكون المتصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى مثال الاول قولنا كلما كان ا ب فـ ج د ودائماً ا ما ج د أو هـ ز مائة الجمع ينتج دائماً اما أن يكون ا ب ومز مائة الجمع لاستزمام امتناع الاجتماع مع اللازم دائماً أو في الجملة امتناعه مع المزموم كذلك ومائة الخلو ينتج قد يكون اذا لم يكن ا ب فهـ ز لاستزمام تقيض الاوسط للطرفين استزمام كلياً واستزمام ذلك المطلوب من الثالث مثال الثاني كلما كان ا ب فـ كل ج د ودائماً اما كل د هـ أو وز مائة الخلو ينتج كلما كان ا ب فـ اما كل ج هـ أو وز والاستقصاء في هذه الاقسام الى الرسائل التي عملناها في المنطق

( الفصل الرابع ) في القياس الاستثنائي • وهو مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع لاحد جزئها أو رفعه ليزم وضع الاخر أو رفعه ويجب إيجاب الشرطية وزرومية المتصلة وكليتها أو كلية الوضع أو الرفع ان لم يكن وقت الاتصال والانفصال هو

بعينه وقت الوضع أو الرفع والشرطية الموضوعة فيه ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم والا لبطل اللزوم دون العكس في ثني منهما لاحتمال كون التالي اهم من المقدم وان كانت منفصلة فان كانت حقيقية فاستثناء عين اى جزء كان ينتج نقيض الآخر لاستحالة الجمع واستثناء نقيض اى جزء كان ينتج عين الآخر لاستحالة الخلو وان كانت مائة الجمع ينتج انقسم الاول فقط لامتناع الجمع دون الخلو وان كانت مائة الخلو ينتج انقسم الثاني فقط لامتناع الخلو دون الجمع

﴿ الفصل الخامس ﴾ في لواحق القياس وهى اربعة ( الاول ) القياس المركب وهو تركيب مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدمة اخرى نتيجة اخرى وهلم جرا الى ان يحصل المطلوب وهو اما موصول النتائج كقولنا كل ج ب وكل ب د فكل ج د ثم كل ج د وكل د ا فكل ج ا ثم كل ج ا وكل ا ه فكل ج ه واما مفصول النتائج كقولنا كل ج ب وكل ب د وكل د ا فكل ج ه ( الثانى ) قياس الخلف وهو اثبات المطلوب بابطال نقيضه كقولنا لو كذب ليس كل ج ب لكان كل ج ب وكل ب ا على انها مقدمة صادقة ينتج لو كذب ليس كل ج ب لكان كل ج ا لكن ليس كل ج ا على ان كل ج ا امر محال فينتج ليس كل ج ب وهو المطلوب ( الثالث ) الاستقراء وهو الحكم على كلى لوجوده فى اكثر جزئياته كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم كذلك وهو لا يفيده اليقين لاحتمال ان لا يكون الكل بهذه الحالة كالتمساح الرابع التمثيل وهو اثبات حكم في جزئي وجد في جزئي آخر لمنى مشترك بينهما كقولهم العالم مؤلف فهو حادث كاليت واثبتوا عليه المنى المشترك بالدوران وبالتقسيم غير المردد بين النفي والاثبات كقولهم علة الحدوث اما التأليف او كذا وكذا والاخير ان باطلان بالتخلف فتبين الاول وهو ضيف اما الدوران فلان الجزء الاخير وسائر الشرائط المساوية مدار مع انها ليست باملة • وأما التقسيم والمحصر فمنوع لجواز عليه المذكور وتقدير تسليم عليه المشترك فى المقيس عليه لا يلزم عليه فى المقيس لجواز أن يكون خصوصية المقيس عليه شرطا للعلية أو خصوصية المقيس مائة منها ( وأما الخاتمة ) فيها بحثان الاول فى مواد الاقيسة وهى يقينيات وغير يقينيات أما اليقينيات فسته أوليات وهى قضايا تصور طرفيها كافى الجزم بالنسبة بينهما كقولنا الكل اعظم من الجزء ومشاهدات وهى قضايا يحكم بها بالقوى الظاهرة أو الباطنة

كالحكم بان الشمس مضيئة وأن لنا خروفا وغضبا وعجريات وهي قضايا يحكم بها بمشاهدات  
 متكررة مفيدة لليقين كالحكم بان شرب السموميا موجب للاسهال وحديثات وهي قضايا  
 يحكم بها بمحدث قوي من النفس مفيد للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس والحديث  
 هو سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب ومتواترات وهي قضايا يحكم بها لكثرة الشهادات  
 بعد العلم بعدم امتناعها والامن من التواطىء على الكذب كالحكم بوجود مكة وبندداد ولا  
 ينحصر مبلغ الشهادات في عدد بل اليقين هو القاضي بكمال العدد والعلم الحاصل من التجربة  
 والحديث والتواتر ليس حجة على الغير وقضايا قياساتها معها وهي التي يحكم فيها بواسطة لانتب  
 عن الذهن عند تصور حدودها كالحكم بان هذه الاربعة زوج لانقسامها بمساويين والقياس  
 المؤلف من هذه الستة يسمى برهانا وهو امالي وهو الذي يكون الحد الاوسط فيه علة  
 للنسبة في الذهن والدين كقولنا هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم  
 واما اني وهو الذي يكون الحد الاوسط فيه علة للنسبة في الذهن فقط كقولنا هذا محموم  
 وكل محموم متعفن الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط وأما غير اليقينيات فست مشهورات وهي  
 قضايا يحكم بها لاعتراف جميع الناس بها لمصلحة عامة أو رقة أو حجة أو انفعالات من عادات  
 وشرائع وآداب والفرق بينها وبين الاوليات أن الانسان لو خلى ونفسه مع قطع النظر عما  
 وراء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات كقولنا الظلم قبيح والمدل حسن وكشف العودة مذموم  
 ومراعاة الضعفاء محمود ومن هذه ما يكون صادقا وما يكون كاذبا ولكل قوم مشهورات  
 ولاهل كل صناعة مشورات بحسبها ومسلات وهي قضايا يحكم بتسلم من الخصم ويبنى عليها  
 الكلام لدفعه كتسلم الفقهاء مسائل أصول الفقه والقياس المؤلف من هذين يسمى جدلا  
 والترض منه اقتناع القاصرين عن ادراك البرهان والزام الخصم ومقبولات وهي قضايا تؤخذ  
 ممن ينتقد فيه اما لامر سماوي أو لمزيد عقل أو دين كالأخوذات من أهل العلم والزهد  
 ومظنونات وهي قضايا يحكم بها اتباعا للظن كقولك فلان يطوف بالليل فهو سارق والقياس المؤلف  
 من هذين القسمين يسمى خطابة والترض منها ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب الاخلاق  
 وأمور الدين ومحصيلات وهي قضايا اذا أوردت على النفس أثرت فيها تأثيرا عجيبا من قبض أو  
 بسط كقولهم الحرياقوة سيالة والمسل مرة مبهوة والقياس المؤلف منها يسمى شعرا والترض

منه افعال النفس بالترغيب والتنفير وبروجه الوزن والصوت الطيب ووهيات وهي تضايا  
 كاذبة يحكم بها الزم في أمور غير محسوسة كقولنا كل موجود فهو مشار اليه ووراء العالم  
 فضاء لا يتألفي ولولا دفع العقل والشرائع لكنت من الاوليات وعرف كذب ذلك الزم  
 بموافقة العقل في مقدمات القياس الناتج لتقيض حكمه وتكاد نفسه عند انوصول الى النتيجة  
 والقياس المؤلف منها يسمى سفطة والنرض منه الخفام الخضم وتليطه والمناطة قياس تفسد  
 صورته بان لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية والكيفية والجهة  
 أو مادته بان تكون المقدمة والمطلوب شيئا واحدا لكون الالتاظ مترادفة كقولنا كل انسان  
 بشر وكل بشر ضحك فكل انسان ضحك أو كاذبة شبيهة بالصادقة من جهة اللفظ كقولنا  
 لصورة الفرس المنقوش على الحائط انها فرس وكل فرس صهال ينتج أن تلك الصورة ضهالة  
 أو من جهة المعنى لعدم مراعاة وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان وفرس فهو  
 انسان وكل انسان وفرس فهو فرس لينتج أن بعض الانسان فرس ووضع الطبيعية مقام  
 الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس لينتج أن الانسان جنس واخذ الامور  
 الذهنية مكان المينة وبالمكس فليك بمراعاة كل ذلك لئلا تقع في اللط والمستم للنفالطة  
 سوفسطائي ان قابل بها الحكيم ومشافعي ان قابل بها الجدلي (البحث الثاني) في اجزاء العلوم  
 وهي موضوعات وقد عرفتها ومبادي وهي حدود الموضوعات واجزائها واعراضها الذاتية  
 والمقدمات غير البينة في نفسها المأخوذة على سبيل الوضع كقولنا ان نصل بين كل نقطتين بخط  
 مستقيم وأن نعمل باي بعد كان وعلى أي نقطة شذنا دائرة والمقدمات البينة بنفسها كقولنا  
 المقادير المتساوية لمقدار واحد متساوية • ومسائل وهي القضايا التي تطلب بها نسبة محمولاتها الى  
 موضوعاتها في ذلك العلم وموضوعاتها قد تكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار اما مشارك  
 لآخر أو مابين وقد تكون هو مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع  
 مما يحيط به الطرفان وقد تكون نوعه كقولنا كل خط يمكن تنصيفه وقد تكون نوعه مع  
 عرض ذاتي كقولنا كل خط قائم على خط اخر فان زاويتي جنبيه قائمتان أو متساويتان لها وقد  
 تكون عرضا ذاتيا له كقولنا كل مثلث فان زواياه مثل مساوية لقائمتين واما محمولاتها فخرجة  
 عن موضوعاتها لا متناع أن يكون جزء الشيء مطلوبا بثبوته بالبرهان (تم الكتاب)

